

هذه حاشية سنية وتحقيقات هية للعالم العلامة الشيخ  
يوسف الصفى المالكي على الشرح المسمى  
بالجواهر الزكية في حل ألفاظ العشماوية  
للعلامة الفاضل الشيخ أحمد بن  
زكى المالكي قدس الله  
أمرارهم ونفع المسامين  
بعلومهم آمين  
آمين



﴿ وفيها مشها الشرح المذكور ﴾

﴿ محل مبيعه بمكتبة ملتزمه ﴾  
﴿ حضرة الشيخ محمد علي المليجي الكتبي الشهير ﴾  
﴿ قريبا من البلطجة بالأزهر المنير بمصر ﴾

﴿ طبع ﴾

بالمطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣٢٤ هجرية  
لصاحبها ومدير ادارتها حضرة السيد حسين أفندي شرف

هذه حاشية سنية وتحقيقات هبة للعالم العلامة الشيخ  
يوسف الصفدي المالكي على الشرح المسمى  
بالجواهر الزكية في حل ألفاظ العشماوية  
للعلامة الفاضل الشيخ أحمد بن  
تركى المالكي قدس الله  
أسرارهم ونفع المسامين  
بعلومهم آمين  
آمين



﴿ وبها مشها الشرح المذكور ﴾

﴿ محل مبيعه بمكتبة ملتزمه ﴾  
﴿ حضرة الشيخ محمد علي المليجي الكتبي الشهير ﴾  
﴿ قريبا من المنيا بالأزهر المنير بمصر ﴾

﴿ طبع ﴾  
بالمطبعة العامرة الشرقية سنة ١٣٢٤ هجرية  
لصاحبها ومدير ادارتها حضرة السيد حسين أفندي شرف

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي فقه في دينه من اختار من عباده \* وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة توصلنا الى طريق رشاده \* وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الأمين القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأتباعه وأحبابه وأحزابه \* وبعد \* فيقول أسير الشهوات وكثير المساوى والفقرات عبده يوسف ابن الشيخ سعيد الصفى المالكي أحسن الله عمله وبلغه في الدارين أماله هذه كلمات قليلة على شرح العلامة ابن تركي على العشاوية أتيت فيها بالاقوال المعتمدة المرضية معتمدا في ذلك على حاشية الحرشي وغيرها لشيخنا وشيخ مشايخنا وأشياخهم الشيخ علي الصعدي العدوي عليه سحائب الرحمة والرضوان ونهت فيها على بعض أقوال ضعيفة وقعت له في حاشيته على هذا الكتاب قدر جيع عنها في حاشية الحرشي وغيرها من كتبه التي عم نفعها الطلاب ونهت أيضا على بعض أقوال ضعيفة وقعت في شرح الشبرخيتي والسكندري والاصيلي معتمدا في ذلك على حاشية الحرشي التي عليها التعويل ووشعت ذلك بفوائد منيفة وأبحاث شريفة من فيض شيخنا الامام والبحر الحمام الشيخ محمد عباده ختم الله له وله بالحسن وزيادة وحيث قلت شيخنا وأطلقت فهو المراد نفع الله به العباد وحيث عبرت بالشيخ فرادى به شيخنا العدوي المتقدم ذكره أو لا وضمت الى ذلك فوائد شريفة وزوائد منيفة من حاشية شيخنا العلامة المحقق والفهامه المدقق الشيخ محمد الامير والله أسأله العون والتوفيق والاحلاص انه على ذلك قدير (قوله بسم الله الخ) ابتداء كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز فانه بدئ فيه بالبسملة وعمل بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أترأى ناقص وقليل البركة قاله الشيخ في الحاشية تبعه غيره من أهل المذهب وهو كلام صحيح لكن يرد عليه اشكال وذلك أن مذهبنا أن البسملة ليست في أوائل السور من القرآن أصلا وهذا ينافيه قولهم ابتداء كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز فانه بدئ فيه بالبسملة فهو مفتتح بها والجواب أنه لا منافاة لانه لا يلزم من كونه مفتتحا بها أنها منه ألا ترى أن أسماء السور وكونها مكية أو مدنية وعدد الآيات مما افتتح به الكتاب العزيز وليس شي منها بقرآن فتأمل \* ثم انه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسملة بما يناسبها من الفن المشروع فيه فاعلم ان الاحكام الشرعية خمسة النذب

قوله الصفى هذا هو  
المشهور وصوابه  
الصفى بالسين  
والطاء كما في القاموس  
هـ

والوجوب والكراهة والحرمه والإباحة أما النذب بالمعنى الاعم الشامل للسنة والمستحب  
فهو حكم البسملة الأصلي لأنها ذكر وأقل مراتبه عند عدم منافي التعظيم النذب فتسن  
عينا كما في الأكل والشرب كما اعتمد الشيخ في حاشية الحرشي وارتضاء شيخنا وقيل  
تسن كفاية في الأكل وتستحب في الوضوء والغسل والتيمم ونحو ذلك فيطلب الاتيان بها  
في غالب الامور ذوات المال ولو شعرا اذا كان محتويا على علم أو وعظ لان كان شعرا  
حراما فانما تحرم فيه كما أفاده الخطاب وغيره وأما الوجوب فقد يعرض لها بالنذر كما اذا  
قلت نذر على أن أبسمل في هذا الكتاب مثلاً لا يتعلق بها الوجوب اصاله أبدا الا على  
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه القائل بأنها جزء من الفاتحة أو على قول ابن نافع من  
أثنتا القائل بوجوبها في الصلاة \* فان قلت \* قد وجدناها واجبة وجوباً ذاتياً في بعض  
المواضع كما في الذبح فانما واجبة فيه بقيد الذكر والقدرة \* فالجواب \* أن الواجب في  
الذبح مطلق ذكر لا خصوص البسملة كما في شرح المختصر وكلامنا فيما يتعلق بها بخصوصها  
والمعتمد أنه يقتصر في الذبح على بسم الله فقط ولا يزيد الرحمن الرحيم بخلاف الوضوء  
والأكل فيزيدهما على المعتمد والفرق أن الذبح ليس محل للرحمة لانه تعذيب للحيوان  
\* فان قلت \* ان الأكل أيضاً تعذيب للقمه بالمضغ \* قلت \* هذا بعيد غاية البعد والاعتماد  
فلزم عليه ان شرب الماء واستعماله بالوضوء فيه حنف له ولا وجه له \* فان قلت \* اذا  
نذر البسملة في صلاة من الصلوات الخمس فهل تلزمه نظراً لكونها عبادة كما قالوا ان من  
نذر صوم رابع النحر فانه يلزمه صيامه مع أنه مكر وه أولاً تلزمه نظراً لكونها مكر وهه فيها  
والنذر انما يلزم به النذب \* قلت \* لا نص في المذهب واستظهر شيخنا الامير أنها تلزم  
لأنها عهد لها طلب في الجملة فيما اذا قصد الخروج من الخلاف وأما الكراهة فتعلق بها في  
الامور المكر وهه كعند شرب الدخان لانه مكر وهه على الاظهر وكالاتيان بها في الوطء  
المكر وهه كأن يطأ الجنب ثانياً قبل غسل فرجه كما في الحرشي ويكره الاتيان بها بأضافي  
الاذان والذكر وصلاة الفرض \* فان قلت \* لم كرهت في هذه الامور مع أنها مما فيها  
شرف عظيم شرعاً وعرفاً \* قلت \* لأنها مشتملة على الذكر أو هي نفسها ذكر فلا تحتاج  
لذكر آخر فأمـل (فان قلت) ما حكم الاتيان بها في أول براءة وفي أثنتاها (قلت) لم أر  
نصافي المذهب وصرح العلامة الرملي من الشافعية بكراهتها في أول براءة واستحبها في  
أثنتاها هذا هو المعتمد عندهم كما أخبرني به جماعة من الثقات من أشياخي الشافعية خلافاً  
لقول ابن حجر تحرم في أولها وتكره في أثنتاها فانه ضعيف وأما الحرمة فقد تعرض لها  
كتلاوتها للجنب على أنها التي في سورة الفل لا على أنها ذكر بقصد التحصن وتحرم أيضاً  
في ابتداء المحرمات كالزنا وشرب الخمر هذا هو الاظهر لما ورد أن الله تعالى يذكر عبده بمثل  
ما ذكره وحال النحر يميم عائلته منه العقاب جزاء وفاقاً وقيل تكره عند المحرم وبأنه بعض  
الحنفية حتى قال ان الاتيان بالبسملة عند المحرم ردة في الخلاصة أن من قال بسم الله عند  
شرب الخمر أو عند أكل الحرام أو عند الزنا يكفر وفي الدر المختار اذا سمى عند ذبح الشاة  
المسروقة لا تؤكل على الأصح لانه مرتد حينئذ وانما حكم بكفره لان التبرك والاستعانة

باسم الشيء لا تنصّر الا فيما فيه اذنه ورضاه فاذا فعل ذلك يقتضى أن الله راض بذلك واذا  
اعتقد ذلك كفر افاده الخادمي قال شيخنا الامير وهذا مردود لان الانسان يستعين بالله  
في جميع شهوته لانه المعين له على الخير والشر واذا بطل ذلك بطل ما بناء عليه ولو سلم ذلك  
فلازم مذهب الخنفي ليس بمذهب خصوصاً في مثل كفر المسلم بل رجح الشيخ في حاشية  
الخرشي أنها في الحرام مكرهة وله وجه لانها عبادة ومصاحبتها للعصية لا تنخر جهاعن  
أصلها الى المعصية بل الحسنات بذهبن السيئات لا العكس نعم يتجه القول بالكفر اذا  
اعتقد حل ذلك أو قصد اهانة اسمه تعالى وأما الاباحة فلا تتعلق بها على الظاهر لانها ذكر  
وأقل مراتبه الذنب نعم يتعلق بها ذلك على القول باباحتها في النفل وقال الخادمي انها مباحة  
في أول القعود والقيام لانها انما تطلب في ذي البال دون هذا اه وما قاله الخادمي مردود  
بأنه ان أتى بها في غير ذي البال ان كان قصده التبرك أو التحصن فبر جمع الذكروان  
كان قصده التهاون فهو كفر وقوله لم تطلب في ذي البال أي تتأكديه وأما الطلب  
الكلي الذي أتى لها من حيث الذكرك فلا بد منه (فان قلت) انها تطلب الكنيف مع أنه  
ليس بذى بال (قلت) أجاب الشيخ بأنه ذو بال من حيث انه محل لقضاء الحاجة وأجاب  
الخادمي بأن القصد منها حينئذ التحصن من الجن ومن هذا يعلم أنه ينبغي ان يأتي بها عند  
كسب الماء والنفقة ونحوهما من المحقرات أن يقصد بذلك التحصن والتبرك لنفسه لا لكسب  
الماء ولا للنفقة صوناً لا قتران اسمه تعالى بالمحقرات (فان قلت) كيف تصنع بقول  
المختصر وجازت كنعوذ بنقل (قلت) أجاب شيخنا الامير بأن المراد بالجواز في كلامه  
عدم تأكد الطلب ونفي الكراهة فلا ينافي نذرها وكون الانسان يذكرك الله ولا ثواب له  
بعيد (فائدتان \* الاولى) قال الناصر اللقاني وغيره وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله للفرق  
بين اليمين أي الحلف واليمين أي التبرك والاستعانة (فان قلت) يؤخذ من هذا أن قولنا  
بسم الله ليس عينا فيخالف ما صرح به العلامة القرافي نقلا عن صاحب الخصال من أن بسم  
الله يمين تكفر (قلت) أجاب الزرقاني في شرحه على الناصر بأن الأصل في بالله اليمين  
وفي بسم الله التبرك والاستعانة بحسب العرف حتى ينوي بها اليمين فتكون عينا (الفائدة  
الثانية) ذهب الامام مالك وجماعة الى أن البسملة ليست في أوائل السور من القرآن  
أصلاً وانما هي للفصل بين السور والدليل على ذلك أحاديث كثيرة منها قوله صلى الله عليه  
وسلم يقول الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين  
ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله تعالى جدي عبدي واذا قال  
الرحمن الرحيم قال الله تعالى أثنى على عبدي واذا قال مالك يوم الدين قال الله تعالى مجدني  
عبدي واذا قال اياك نعبد واياك نستعين قال الله تعالى هذه بيني وبين عبدي ولعبدي  
ما سأل واذا قال اهدنا الصراط المستقيم الى آخرها قال الله تعالى هذه لعبدي ولعبدي ما  
سأل رواه مالك في الموطأ ومسلم واللفظ له قال العلامة النووي وهذا من أوضح أدلة  
المالكية ومنها ما رواه مالك والبخاري عن أنس رضي الله عنه قال صليت خلف النبي  
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى فكانوا يفتتحون القراءة بالخمد لله رب

العالين ولم يكونوا يفتتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم (فان قلت) لو كانت البسملة غير قرآن لكفر مثبتها واللازم باطل باجماع فكذا الملزوم (٣) (فالجواب) أن قرآنيتها ظنية لا قطعية حتى يكفر مثبتها ألا ترى أن من استحل شرب النبيذ فإنه لا يكفر لأن أبا حنيفة يقول بحله بخلاف من استحل شرب الخمر فإنه يكفر لاجتماعهم على حرمة وأجيب أيضا بأن هذا الاشكال معارض بالمثل وهو أن يقال لو كانت البسملة قرآنا لكفر من ينفيها واللازم باطل بالاجماع فكذا الملزوم فتأمل وذهب الإمام الشافعي إلى أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة البراءة والدليل على ذلك أحاديث كثيرة أيضا منها قوله صلى الله عليه وسلم فاتحة الكتاب سبع آيات أولهن بسم الله الرحمن الرحيم \* (والحاصل) أن المالكية قالوا إن البسملة ليست آية من القرآن إلا في سورة الغل وأقاموا على ذلك أدلة والشافعية قالوا إنها منه وأقاموا على ذلك أدلة قال سيدي محمد الزرقاني في شرح الموطأ قد كثرت الأحاديث الواردة في البسملة اثباتا ونفيا وكل من الأمرين صحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بها وتركها وجهر بها وأخفاها والذي يوضح صحة الأمرين ويزيل الإشكال عن الفريقين ما أشار له جماعة من المتأخرين من أن اثباتها ونفيها كلاهما قاطعي ولا يستغرب ذلك فإن القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل في مرات متكررة فنزل في بعضها زيادة وفي بعضها بحذف كقراءة ملك وملك وتجري تحتها ومن تحتها في براءة وإن الله هو الغني الخبير وإن الله الغني الخبير في سورة الحديد فلا يشك أحد أن القراءة بآيات ألف ومن وهو ونحوها متواترة قطعية الإثبات وأن القراءة بحذف ذلك أيضا متواترة قطعية الحذف وأن الحذف والإثبات سواء في التواتر وكذا القول في البسملة أنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها فإثباتها قاطعي وحذفها قاطعي وكل متواتر وكل في السبع فإن نصف القراءة قرآنا وبآيات البسملة ونصفهم قرءوا بحذفها وقراءة السبع كلها متواترة والطف من ذلك أن نافع الهراوي قرأ أحدهما عنه بإثباتها والآخر بحذفها فدل على أن الأمرين تواترا عنه بأن قرأ بالحرفين معا كل بأسانيد متواترة وإن أردت بقية الكلام على البسملة مما يناسبها من فن الفقه فعليك برسالة نزهة الأفهام فيما يترى البسملة من الأحكام فإن فيها أزيد من ذلك والله أعلم (قوله الحمد لله) قال بعضهم اتخذ تعريه أحكام أربعة الوجوب كالخروج في العمر مرة عند المالكية كالخروج وكلتي الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي خطبة الجمعة عند الشافعية والندب كالحمد في خطبة النكاح وفي ابتداء الدعاء وبعد الأكل والشرب والكراهة كالحمد في المواضع القادرة كالمحزرة والمنزلة والحرمة كالحمد عند الفرح بوقوع المعصية \* واعلم أن هذا الحمد الذي صدر من الشارح حمد مقيد لأنه بقوله على نعمه فهو في مقابلة نعمة يثاب عليه ثواب الواجب وهو عند الإمام مالك ومن وافقه أفضل لأنه لم يرد في القرآن الا كذلك وقال الإمام الشافعي الحمد المطلق أفضل من المقيد ويرد على كل من القولين اشكال أما الأول فيرد عليه أنهم قالوا إن عبادة الله لذاته أفضل من عبادته لنعمه وهذا يفيد أن المطلق أفضل وأجاب شيخنا بأن هذا في النعم المتروك حصو لها في المستقبل وما نحن فيه حمد على نعمة حصلت

الحمد لله

(٣) قوله فالجواب أن

قرآنيتها ظنية الخ لا ينفى

أن هذا الجواب غير

صحيح وغير مطابق

للسؤال أيضا أما كونه

غير صحيح فلان قوله

حتى يكفر مثبتها لا يصح

أن يفرع على المثبت

الذي هو ظن قرآنيتها

ولا على المنى الذي هو

الانقطاع بها كما هو واضح

وأما كونه غير مطابق

للسؤال فلان ككفر

المثبت الذي هو قاطبي

الشرطية لازم لنفي

القرآنية الذي هو المقدم

كما هو صريح السؤال

وهنا جعله لازما لظن

القرآنية أو القطع بها

وكلاهما باطل

فالصواب أن يقول

فالجواب أن نفي قرآنيتها

ظني لا قطعي حتى يكفر

مثبتا ويكون قوله

حتى يكفر مثبتا مفرعا

على قوله لا قطعي الذي

هو المنى اه مصححه

ونأمل

بالفعل فهو من قبيل أداء الدين الواجب وأما الثاني فيرد عليه ما قالوه ان من جملة أركان  
الحمد الخمسة المحمود عليه فليس لنا الحمد مقيد فكيف يتصور وجود حمد مطلق وأجاب  
الشيخ في تقريره على ألفية العراقي بأن المراد بالمطلق الذي لم يقيد بنعمة فلا يتنافى انه مقيد  
بذاته تعالى ( قوله على نعمه ) جمع نعمة بكسر النون وهي كل ملائم أى مناسب فحمد  
عاقبته ثم عاوم من ثم لانعمة لله على كافر لان مصيره الى النار أوداه الشيخ في الحاشية هنا  
وقال في حاشية الحرشي الحق ان الكافر ممنع عليه نعمة يترتب عليه الشكر كما قاله القاضي  
أبو بكر الباقلاني وصوّ به الامام الرازي لقوله تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي  
أنعمت عليكم والحال أنهم كفار ويؤيد ذلك خطابهم بفروع الشريعة كما قاله شيخنا  
الامير وقيل الخلاف لفظي والحاصل أن الصحيح ان الكافر ممنع عليه وأن الخلاف  
حقيقي كما في حاشية الحرشي \* واختلف أيضا هل الكافر ممنع عليه في الآخرة أم لا ذهب  
الى الاول المعتزلة والى الثاني أهل السنة وأما النعمة بالفتح فهو النعم لطيب مأكول  
ومشروب وبالضم السرور والاولى أن المراد بالنعمة الانعام وليس المراد به الشيء المنعم  
به لان الحمد على الانعام الذي هو من أوصاف المنعم سبحانه وتعالى أمكن من الحمد على نفس  
النعمة التي هي أثر الانعام لانه على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة وما كان بلا واسطة  
أولى كما في المطول ( قوله المتواتره ) أى المتابعة التي لا تنقطع لان التواتر يتابع كما في  
القاموس ولا شك أن نعم الله متتابعة شيئا بعد شيء فهي كثيرة لانها لا نهاية لها وفي قوله المتواترة  
احتراز دفعا لما يتوهم أن الحمد وفي بالنعم كما في حاشية شيخنا الامير بل الاقدار على الحمد  
نعمة والدليل على أن نعم الله لا تنحصر قوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها أى وان  
شرعتم في عدّها فلا يمكنكم أن تحصوها \* فان قلت ان النعمة الواحدة قد تخصى \* قلت  
الجواب ان نعمة مفردة مضاف فيعم أى وان تعدوا نعم الله لا تحصوها \* تنبيه \* اعلم أن نعم  
الله تعالى وان كانت لا تخصى باعتبار الافراد لكنها تنحصر باعتبار الاجناس في جنسين  
دنيوي وآخرى والاول قسمان كسبي ووهبي والكسبي تارة يتعلق بالنفس بأن تكون  
موصوفة بالاخلاق المحمودة خالية عن الاخلاق المذمومة وتارة يتعلق بالبدن كتطهيره  
من الاوساخ وقص الشارب والاطفار وحلق العانة ونحو ذلك من الهيات التي يتزين بها  
البدن والوهبي كنعمة الروح والعقل والفهم والصحة وكمال الاعضاء ويدخل فيه الحسن  
الذي هو عبارة عن تناسب الاعضاء وقوله المتواترة نعت لنعمة فهو مجرور لكن ينبغي أن  
يقرأ بالسكون لاجل السجع فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال  
المحل بالسكون العارض لاجل الوقف وكذا يقال في قوله الآخره والباهره ( قوله وأشهد )  
هذا معطوف على متعلق الجار والمجرور في البسمله أو على معنى الحمد لا على معنى أحمد  
الله جدا وليست هذه الجملة حالا من واحد منهما لان الجملة الحالية اذا كانت مضارعية  
مثبتة واشتملت على ضمير صاحبها بمنع دخول الواو عليها أو ما نحوقت وأصلك وجوئك  
فشاذ أو مؤول كما في كتب العربية والشهادة لغة الاخبار بصحة الشيء عن مشاهدة  
وتحبي بمعنى أداء الشهادة بمعنى الحضور وبمعنى القسم والمراد بها هنا الاقرار باللسان

على نعمه المتواتره  
وأشهد

والاذعان بالقلب أى أقر وأذعن الخ لكن استعمالهما فى إقرار اللسان واذعان القلب مجاز لغوى صار حقيقة عرفية والإقرار بدون اذعان لا يكتفى كما وقع لكثير من المنافقين قرره شيخنا وأنى المؤلف بالشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كاليد الجذماء أى فى النقص وهذا الحديث صحيح وقيل حسن ( قوله أن لا اله الا الله ) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وجلة لا اله خبر ومعناه الحقيقة لا معبود بحق الا الله ويلزم من ذلك كونه مستغنيا عما عداه ومفتقرا اليه كل ما سواه فتفسير الشيخ السنوسى لهما تفسير باللازم ( قوله الا الله ) بالرفع بدل من الضمير فى الخبر المحذوف ويصح نصبه على الاستثناء ( قوله وحده ) منصوب على الحال من الله فان قلت شرط الحال أن يكون نكرة ووحده معرفة بالاضافة فالجواب انه مؤول بنكرة أى منفردا كما قال ابن مالك

والحال ان عرف لفظا فاعتمد \* تنكيره معنى كوحده اجتهد

وقوله وحده أى فى ذاته وصفاته وأفعاله فيكون نفي اللكم المنصل فى الذات والصفات والكم المنفصل فى الذات والصفات والأفعال وقوله لا شريك له أى فى أفعاله فهى حال مؤكدة والظاهر أن قوله وحده أى فى ذاته وصفاته وقوله لا شريك له أى فى أفعاله فهى حال مؤسسة والتأسيس أولى من التأكيد لان الافادة خير من الاعادة وما اشتهر من أن الخطيب محل الطنباب لكونها ثناء أو دعاء أو تشهدا أو بيان الحامل على التأليف ينبغى فيها البسط فهو أمر بعد الوقوع والنزول يرتكب اذا لم يمكن خلافه أفاده شيخنا ( قوله شهادة ) مفعول مطلق لقوله أشهد ( قوله أعدها ) بضم الهمزة وكسر العين كما ضبطه شيخنا أى أهيوها وأحضرها على حد قوله تعالى أعدت للمتقين ( قوله للنجاة ) أى الخلوص وقد تفسر النجاة بالفوز بالمقصود ( قوله من أهوال ) جمع هول وهو المخافة من الامر المشق الذى يحصل للنفس منه الزعاج وينبغى ان الاضافة فى أهوال الآخرة للابسة ليتدرج فى ذلك سكرات الموت فانها من الهول العظيم كما ورد فى الأحاديث ( قوله الآخرة ) أى اليوم الآخر وله أسماء كثيرة تزيد على المائة يوم القيامة ويوم الدين ويوم الجزاء ويوم القهر ويوم الحاقة الى غير ذلك وأوئله من النفخة الثانية الى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار على الصحيح وقيل الى ما لانها يله ( قوله وأشهد أن سيدنا الخ ) هذه الجملة فعلية معطوفة على مثلها والجامع بينهما على وهو الاتحاد فى المسند والمُسند اليه مع مناسبة فى متعلقهما وانما أوصل الثانية بالاولى لدفع توهم الرجوع عن الاولى ونظيره فى دفع التوهم قولهم لا وأيدك الله كفى السعد ( قوله ان سيدنا ) بفتح السين وتشديد الياء المكسورة أى عظيمنا وإمامنا وأمامنا اشتهر على ألسنة الناس من قراءة بكسر السين وسكون الياء فهو خطأ لان السيد بكسر السين وسكون الياء هو الذئب كفى القاموس فتنبه لذلك وقوله سيدنا أى معشر المخلوقات ما عدا نفسه فهو عام مخصوص وفى كلامه إشارة الى جواز إطلاق السيد على غير الله وهو الصحيح لقوله تعالى وسيدا وحصورا وقوله صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر \* فان قلت كيف هذا مع أن بعض الصحابة

أن لا اله الا الله وحده  
لا شريك له شهادة  
أعدها للنجاة من  
أهوال الآخرة  
وأشهد أن سيدنا

قال للنبي صلى الله عليه وسلم يا سيدنا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تقل ذلك انما السيد  
الله \* فالجواب ان هذا منسوخ أو من قبيل التواضع أو باعتبار السيادة المطلقة وأما  
ورداً لسيدي في الصلاة فهو حديث موضوع كقوله الحفاظ ( قوله محمداً ) فان قلت لم  
خص هذا الاسم بالذكر مع ان أسماءه صلى الله عليه وسلم تزيد على اثنتين \* قلت لانه أشرفها  
وأشهرها ولتكرره في القرآن دون غيره ولم يسم به أحد قبله لكن قرب ولادته مع اشاعة  
أهل الكتاب انه يبعث نبي اسمه محمد سمي جماعة أولادهم محمد اطمعا في النبوة والله أعلم  
حيث يجعل رسالته وجلتهم أربعة عشر وقيل خمسة عشر وقد ذكر بعضهم منهم ستة محمد  
ابن مسleme ومحمد بن مجاشع ومحمد بن جرير ومحمد بن خزاعي بكسر العين ومحمد بن أحبة  
بضم الهمزة وحاء بن مهملة بينهما ياء ساكنة ومحمد بن اليخدي بفتح الياء وضم الميم  
وفتحها وأما أحمد فلم يسم به أحد قبله كما قاله شيخ الإسلام \* فائدة \* نقل المناوي عن  
كعب الاحبار أنه قال اسم النبي صلى الله عليه وسلم عند المؤمنين محمد وعند الله طه ويس  
وعند أهل الجنة عبد الكريم وعند أهل النار عبد الجبار وعند أهل العرش عبد المجيد  
وعند سائر الملائكة عبد الحميد وعند الانبياء عبد الوهاب وعند الشياطين عبد القهار  
وعند الجن عبد الرحيم وعند الحيتان عبد القدوس وعند الجوام عبد الغياث وعند  
السباع عبد السلام وعند سائر الوحوش عبد الرزاق وعند البهائم عبد المؤمن وعند  
الطيور عبد الغفار ( قوله عبده ) أي عبد الله فالإضافة فيه للتشريف وقدم الوصف  
بالعبودية لانها أشرف أوصاف الانسان في الحديث ولكن قولوا عبداً لله ورسوله وقد  
مدحه الله تعالى في مقام الاسراء فقال سبحانه الذي أسرى بعبده ليلاً وفي مقام الانزال  
بقوله الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وفي مقام الوحي بقوله فأوحى الى عبده ما  
أوحى وفي مقام الدعوة بقوله وأنه لما قام عبد الله يدعوه \* ومن نظم القاضي عياض  
\* ومما زادني شرفاً وثباتاً \* وكنت بأخصي أظاًلماً ثريباً  
دخولني تحت قولك يا عبدي \* وأن صيرت أحمد لي نبياً  
( قوله ورسوله ) أي الذي أرسله الله تعالى للانس والجن اتفاقاً لقوله تعالى ليكون للعالمين  
نذيراً \* فان قلت ان قوله تعالى يا أيها الناس اني رسول الله اليكم جميعاً وقوله تعالى وما  
أرسلناك الا رحمة للعالمين وقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس بشيراً ونذيراً الى غير  
ذلك من الآيات يوهم اختصاص رساله بالانس \* فالجواب أن الغرض من هذه الآيات  
التعميم في جميع الناس وعدم اختصاص الرسالة ببعضهم كما يزعمه اليهود من اختصاص  
رسالته بالعرب والصحيح أنه أرسل الى الملائكة أيضاً بل قال بعضهم انه أرسل لجميع  
الحيوانات والجمادات بأن ركب فيها ادراك لتؤمن به وتخضع له كما ركب في جبل أحد لما  
صعد به النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان فتحرك الجبل فضر به النبي صلى الله  
عليه وسلم برجله وقال أثبت أحد فاعلم عليك نبي وصديق وشهيدان وعبر بالرسول دون  
النبي إشارة الى أن رسالته أشرف من نبوته خلافاً للعزيرين عبد السلام القائل بأن النبوة  
أفضل لتعلقها بالحق وتعلق الرسالة بالخلق ورد بان الرسالة فيها التعاقان ولا يثاب النبي

محمد عبده ورسوله

والرسول على نبوته ورسالته لان الانسان لا يثاب الاعلى ما كان مكاسبه اليه وهما ليسا  
بمكتسبين على الصحيح ( قوله ذو المعجزات ) أى صاحبها وذو يجمع على ذوى على غير  
قياس كما عليه الجمهور وقال الرضى انه قياس وأما قول ابن هشام لم يسمع هذا الجمع فردود  
كما قال المحققون وانما عبر بذو ولم يعبر بصاحب لان الاول لا يضاف الا الذى شرف  
بخلاف صاحب تقول ذو العرش وصاحب الدابة ولا نقل ذو الدابة ( قوله المعجزات )  
جمع معجزة وهى الامر الخارق للعادة \* واعلم أن الامر الخارق للعادة ان وقع من نبي  
بعد النبوة يسمى معجزة وان وقع قبلها فارهاص وان وقع من ولى فيسمى كرامة وان  
وقع من بعض العوام فيسمى معونة وان وقع من فاسق فان كان موافق المراده فيسمى  
استدراجا وان كان على خلاف مراده فيسمى اهانة \* واعلم أن معجزاته صلى الله عليه وسلم  
كثيرة جدا منها القرآن وهو أعظمها ومنها الشقاق القمرفرقين فوق جبل أبي قبيس  
وفرقته دون شاهد ذلك المعيد والقريب وأما ما شتهر على السنة الناس من أن القمر  
نزل في كفه صلى الله عليه وسلم فهو كذب لا أصل له كما قال الفاسي ومنها نسج العنكبوت  
بفم الغار ووقوف الخيامتين الوحشيتين على بابه ونبات الشجر في وجه الغار ومنها شهادة  
الضنب والدثب بالرسالة له وشهادة الشجر له واثباته اليه فستره حتى قضى حاجته واثباته  
اليه فأظهروه من الحرم ومنها تسليم الشجر والخمر عليه ومنها ان حوائط البيت كانت تؤمن  
على دعائه ومنها نبع الماء من أصابعه حتى روى الجيش وسقوا ببلهم وخيلهم وملأوا  
قربهم وقد وقع ذلك مرارا ومنها رد عين قتادة بعد أن سألت على خده فكانت أحسن  
عينيه ومنها نقله في عين على وهو أرمد فعوفي من ساعته ولم ترمد بعد ذلك أبدا ومنها  
مسحه على رأس أقرع فذهب دأؤه ومنها أنه مسح على جسد عتبة فكان يشم منه رائحة  
المسك دائما ولا يفس طيبا ومنها أنه أعطى شكاشة يوم بدر جذا لامن الخطب فصار في يده  
سيفا واستمر عنده وكذلك وقع لعبد الله بن جحش يوم أحد ومنها حين الجذع وذلك أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يوضع له المنبر كان يخطب عنده فلما وضع له صلى الله عليه  
وسلم المنبر انتقل عن ذلك الجذع الى المنبر فسمع له كل من كان في المسجد حينئذ وسموه  
عظيما حتى كاد أن ينشق أسفا على فراقه صلى الله عليه وسلم فضمه اليه فصار يشك كانيز  
الصبى الذى تضرعه الام اليها وتسكنه عند بكائه ومنها غير ذلك ( قوله الباهرة ) أى الغالية  
والقاطعة لظهور المنازع من بهره أى شلبه وقهره \* فان قلت لم وصف المعجزات وهى جمع  
بالباهرة وهى مفرد وكان الاولى الباهرات \* قلت هو جائز أيضا وان كان الإفصح خلافا  
لان الإفصح في جمع التثنية مما لا يعقل المطابقة وكذا جمع العاقل سواء كان جمع قلة أو كثرة  
والإفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد كما قال الجمهور

وجمع كثرة لما لا يعقل \* الإفصح الافراد فيه يافل

وفي سواء الإفصح المطابقة \* نحو هبات وافرات لا تته

( قوله صلى الله عليه وسلم الخ ) أى نظمته في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وإبقاء  
شريعته وفي الآخرة بشناعته في أمته وغير ذلك وغير ما في هذا الفقرة الماضية إشارة الى

ذو المعجزات الباهرة  
صلى الله

أن الصلاة والسلام وقوعهما محقق على حد قوله تعالى أتى أمر الله أي يأتي فشيء الصلاة المستقبلية بالصلاة الماضية بجامع تحقق الوقوع في كل ثم اشتق من الصلاة الماضية صلى بمعنى يصلى استعارة تصر بحجة تبعية أي أسألك يا الله أن تصلى عليه فهي جلية خبرية لفظاً ومعناها الطلب لكن لا يحتاج إلى استحضارية الطلب لكثرة استعمال اللفظ فيه في العرف كثرة تامة حتى صار كالمنقول من الخير للطلب \* فإن قلت ما الحكمة في أن الله تعالى أمرنا أن نصلى عليه ونحن نقول اللهم صل على محمد فنسأل الله أن يصلى عليه ولم نصل عليه بأنفسنا \* قلت لأنه صلى الله عليه وسلم طاهر لا عيب فيه ولا نقص ونحن فينا العيب والنقص فكيف يصلى من فيه المعاييب والنقائص على الظاهر الكامل فنسأل الله أن يصلى عليه لتكون الصلاة عليه من رب غافر على نبي طاهر صلى الله عليه وسلم واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ينتفع بصلاتنا عليه كما قاله القطب السنوسي لكن لا ينبغي للمصلي أن يقصد ذلك \* (فائدة) هل يجوز قراءة الفاتحة للنبي صلى الله عليه وسلم أولاً قال الاجهوري لا نص في هذه المسئلة عندنا والمعمد عند الشافعية جواز ذلك فترجع لمذهبهم فلا يحرم ذلك عندنا والكامل يقبل زيادة الكمال قاله الشيخ في حاشية الخرشى وقال البناني على كبير الزرقاني اجهوري على الكراهة ثم عارضه بحديث فراجع (قوله عليه) عدى الصلاة بعلى لتضمنها معنى الانزال أي أنزل عليه رحمة مقرونة بتعظيم فلا يرد أن صلى بمعنى دعا وهو مع اللام المخبر ومع على للضرورة مع أنه لا يلزم من كون الشيء بمعنى الشيء أن يشبهه سائر أحكامه للفرق الظاهر بين صلى عليه ودعا عليه لأن الأول لا يفهم منه إلا المنفعة والثاني لا يفهم منه إلا المضرة وفي على استعارة تبعية حيث شبه ارتباط الصلاة بالنبي صلى الله عليه وسلم بارتباط المستعلى بالمستعلى عليه المطلقين واستعار الثاني للاول فسرى التشبيه إلى الخاصين فاستعيرت على لارتباط الصلاة الخاصة للنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وسلم) كذا في بعض النسخ بآيات وسلم وهو إمام من التسليم وهي زيادة التحية والاكرام أو من السلامة وهي بمعنى السلامة من النقائص بمعنى لازمها وهو طلب الكمال بمعنى زيادته لأن الكمال يقبل الكمال زيادة على كماله أو السلام بمعنى الأمان أي أمان الله عليكم \* فإن قلت تفسير السلام بالأمان يقتضي حصول الخوف له صلى الله عليه وسلم مع أن الجنة لم تخلق إلا لأجله بل الأشياء كلها لم تخلق إلا لأجله صلى الله عليه وسلم \* فالجواب أن خوفه خوف اجلال وتعظيم لا خوف عقاب وفي بعض النسخ بحذف قوله وسلم فيكون ما شيا على القول بعدم كراهة افراد الصلاة عن السلام أو أنه أتى بالسلام لفظاً وتركه خطأ (قوله وعلى آله) هم في مقام الزكاة بنوهاشم فقط على المعتمد عند المالكية وكذا عند الامام أحمد وقال الشافعي هم بنوهاشم والمطلب ووافقه أشهب وقال أبو حنيفة هم فرق خمسة آل على وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحرث بن عبد المطلب وأما في مقام الدعاء فكل مؤمن ولو عاصياً وهذا المعنى هو اللائق هنا لأن المقام مقام دعاء \* فإن قلت لم يقدم الآل على الصحابة مع أن من الصحابة من هو أفضل من الآل كابي بكر رضي الله عنه فكان الانسب تقديم الصحابة في الذكر على الآل \* قلت انما قدم الآل لأن الصلاة عليهم بالنصر

عليه وسلم وعلى آله

وعلى الصحابة بالقياس فتأمل ( قوله وصحبه ) يسكون الحاء وأصله صاحب فحذفت  
الالف التخفيف فصاحب بكسر الحاء ثم خفف بحذف الكسرة فسكن وهو اسم جمع  
لصاحب عند سيبويه بمعنى الصحابي وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم من جنس  
العقلاء ولو جنيا أو ملكا أو غيرهم بآجتماع مآرفاً على وجه الأرض ولو لحظة مؤمنا به في  
حال حياته يفتة ولو أعمى فعيى والخضر والياس صحابة على المعتمد لانهم اجتمعوا به في  
الأرض وعيسى آخر الصحابة موتاً من البشر وهو أفضل من جميع الصحابة وقد قال  
التاج السبكي في ذلك ملغزاً

من باتفاق جميع الناس أفضل من \* خير الصحاب أبي بكر ومن عمر

ومن علي ومن عثمان وهو فني \* من أمة المصطفى المختار من مضر

وقولنا أو غيرهم فيدخل الصبيان كعبد الله بن الحرث الذي حنكه صلى الله عليه وسلم  
وكذا من مسح وجهه كعبد الله بن ثعلبة أو بال في حجره كابن أم قيس أو رآه في مهده  
كمحمد بن أبي بكر الصديق وجبريل من الصحابة قطعاً لانه اجتمع به صلى الله عليه  
وسلم في الأرض وكذا كل الملائكة الذين اجتمعوا به في الأرض صحابة وبقولنا في حال

وصحبه ومن عاونه  
وناصره \* وبعد \*

حياته خرج من اجتمعوا به بعد موته ولو قبل دفنه ولو شاهده فلا يسمى صحابياً كوراد بن  
خالد الحمدلي فانه حضر الصلاة عليه ورآه مسجياً وشهد دفنه وخرج به أيضاً الأولياء الذين  
اجتمعوا به بعد موته فليسوا بـصحابة ( قوله ومن عاونه ) أى أعانه ( قوله وناصره ) عطف  
مرادف معناه أعانه كما في القاموس لكن هذه اللفظة أى لفظة ناصره لم أجد لها في القاموس  
ولا في المصباح قاله الشيخ في الحاشية ونقل شيخنا العلامة السيد محمد المرتضى الحسيني  
اللقوي انه يقال ناصره بمعنى أعانه على العدو ونصحه والمناصرة مفاعلة من النصرة بمعنى  
الإعانة على العدو وحسن الممونة ويقال ناصره كما يقال ساعده وهو بهذا اللفظ ليس  
بمدكور في القاموس وانما ذكر التناسر فقط ولم يذكر المناصرة والتفاعل والمفاعلة منه  
كلاهما مقيسان مستعملان وهي لغة صحيحة انتهى كلامه ومن خطه نقلت \* ثم اعلم ان  
المفاعلة هنا ما على باب أى نصرهم ونصر وهو ما على غير بابها فبني ناصره نصره ولم يعبر  
به لما كلة قوله عاونه \* فائدة \* قال شيخنا الامير في كلام الشارح من المحسنات البدعية  
لزم ما لا يلزم حيث التزم راء قبل حرف السجع في جميع الفقر كما التزمت الهاء في قوله  
تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر \* فان قلت الهاء لانه يكون روي في الشعر فلا  
نكون فاصلاً في السجع فلا يتم السجع الا بالراء \* قلت يشدد في الشعر ما لا يشدد في السجع  
انتهى ( قوله وبعد ) قال بعض أهل المذهب يستحب الاتيان بها في أوائل الكتب والخطب  
اقتداء به صلى الله عليه وسلم في حديث البخاري في كتاب هرقل أما بعد أسلم تسلم الحديث  
\* فان قلت كان المناسب للشارح أن يقول أما بعد بدل قوله وبعد لانه الوارد في السنة كما  
نقله الحافظ الرهاوي عن أربعين صحابياً ولذا قال سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب لا  
أدري كيف يعدلون عن أمالي الواو مع أن أمالي الواردة في السنة \* فالجواب ان الشارح  
تابع لغيره من العلماء في تعبيرهم بالواو لانهم نزلوا وبعد منزلة أما بعد فأعطوها حكمها

اعطاء للفرع ما ثبت للاصل \* فان قلت فعلى هذا الاتيان بالواو وحصل السنة \* قلت  
نعم ودليل ذلك الاجماع من المؤلفين على الاتيان بالواو ودليلهم قياس الواو على أما انتهى  
من حاشية الحرشي مع زيادة من تقرير شيخنا فندبر قال الشيخ في الحاشية هنا وهذا  
لظرف أعني قوله وبعد متعلق بمحذوف والتقدير وأقول والقاء زائدة وقال شيخنا  
الامير في حاشيته الاظهر انه متعلق بيقول المذكور أى يقول العبد بعد ما تقدم وأما جعله  
متعلقا بمحذوف فانما يظهر لولم يصح الشارح بالقول كقول بعضهم وبعد فهذا شرح  
أى وأقول بعد ما سبق فهذا شرح وأما شارحنا فقد صرح بالقول ولا معنى للجمع بين  
يقول وأقول انتهى (قوله فيقول) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ونكتته التوطئة الى  
الوصف بالعبودية والفقر \* فان قلت كان يمكنه أن يقول أقول وأنا العبد الخ \* قلت  
نعم لكن يقع العبد الفقير فضلة لان الحال فضلة مع أن المقصود وقوعها عمدة والمراد  
بالقول هنا الكتابة لان القلم أحد اللسانين والمراد به الكلام النفسى لان اثبات الشئ في  
التأليف يكون بعد استحضاره واجرائه على قلبه بالفاظ مخيلة فان قلت كان الأنسب تقديم  
قوله يقول على البسملة والخمدلة لانهم ما يقولون له \* قلت لو فعل ذلك لفاته الابتداء بالبسملة  
والخمدلة فالحكمة في التأخير قصد الابتداء الحقيقي بالبسملة والاضافي بالخمدلة فتأمل  
(قوله العبد) أل فيه للعهد الخارجى وله معان أربعة عبد الإيجاد وهو كل مخلوق لله  
وعبد الدينار والدرهم وهو المنهك في تحصيلهما وخدمتهما دائما وعبد العبودية وهو  
المنهك في طاعة مولاه وعبد البيع والشراء وهو الذى يجوز بيعه وشراؤه سواء كان  
أبيض أو أسود قال الشيخ في حاشية الحرشي وزاد فى القاموس معنى خامسا وهو الانسان  
مطلقا ذكرنا كان أو أنى والمراد بالعبد هنا عبد الإيجاد وبصح أن يراد به عبد العبودية  
نجدنا بنعمة مولاه تعالى ولا يصح أن يراد بالعبد هنا عبد الدينار والدرهم \* فان قلت  
ارادته صحيحة نظر للتواضع وكثيرا ما يقول الصالحاء أنا عبد بطنى وأنا عبد الدنيا \* قلت  
ارادته فيها تعرض لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعس عبد الدينار والدرهم ولا  
ينبغي للشخص أن يتعرض لدعاء الشارع عليه (قوله الفقير) أى المحتاج كثيرا فهو صيغة  
مبالغة أو الدائم الحاجة فهو صفة مشبهة وهذا أحسن وأما الاول ففيه شئ لان الشارح  
وغيره دائم الاحتياج لانعام ربه لا كثيره المفيد انه قد لا يحتاج اليه أماده الشيخ في حاشية  
أبى الحسن \* فان قلت لم عبر بالفقير دون المقتبر مع انه أبلغ \* قلت تأسيا بالقرآن لقوله تعالى  
لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن أغنياء والله الغنى وأنتم الفقراء (قوله  
الفقير) أى الصغير الذليل كما فى القاموس والمختار وبين قوله فقير وحقير الجنس اللاحق  
وهو الاختلاف فى حرفين متباعدين فى المخرج على حد قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة  
وفى الحديث أسفر وبالفتح فانه أعظم للأجر وفيه أيضا الحمد لله الذى حسن خلقى وزان  
منى ما شان من غيرى (قوله المضطر) أى الملجأ بضم الميم وسكون اللام الذى اشتدت  
حاجته وتبرأ من الحول والقوة فلا غياث له الا مولاه واعلم أن المضطر أخص من الفقير  
لان الفقير معناه المحتاج سواء كان مختارا أم لا بخلاف المضطر فهو الفقير الذى ليس بمختار

فيقول العبد الفقير  
الحقير المضطر

وأصله المضترأبدلت التاء طاء لعدم النطق بها ( قوله لرجة ) تنازعه الفقير والخير والمضطر وأعمل الأخير وقد رغبنا فيه واللام بمعنى الى ولا يصح جعل اللام للتعليل لان الرجة علة في الغنى لافي الفقر وأراد بالرجة الزعام ( قوله ربه ) امام مصدر بمعنى التريسة وهو بليغ الشيء شياً فثباتي الخد الذي أراده المربي اطلق عليه تعالى مبالغة واما اسم ما عل وأصله رابب حذف التالف وأدغمت الباء في الباء واما صفة مشبهة وأصله ربيب أدغمت الباء في الباء والرب له معان منها السيد ومنه اذ كرتي عند ربك والمعبود نحو ربنا الله والمالك نحور رب السموات والارض والمربي ومنه الربانين سمو بذلك لانهم يربون المتعلمين بصغار الكتب قبل كبارها وكلها في هذا المقام صحيحة قال بعضهم وفيه خصوصية لا توجد في غيره من أسمائه تعالى وهو انك ان قرأته طردا كان من أسمائه تعالى وهو بفتح الباء بمعنى محسن ( قوله القدير ) بمعنى قادر أي صاحب القدرة التامة المتعلقة بكل ممكن وفي الجمع بين فقير وقدير من المحسنات البدعية الطباق وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة لان الفقر يلزمه العجز ( قوله الصمد ) أي الذي يقصده في الخواص وقال ابن عباس رضي الله عنهما هو الذي لا خوف له أي لا يأكل ولا يشرب وقال أبي بن كعب رضي الله عنه هو الذي لم يلد ولم يولد وقيل هو الكامل في جميع صفاته وأفعاله وقيل هو الدائم بعد فناء خلقه وقال الامام علي كرم الله وجهه هو الذي ليس فوقه أحد وقيل غير ذلك وكلها صحيحة ( قوله أحد ) بالرفع بدل من العبد أو عطف بيان ( قوله ابن تركي ) بالرفع صفة لأحمد وقوله ابن أحمد بالجر صفة لتركى فهو اسمه أحمد وأبوه تركى وجده أحمد \* واعلم ان المؤلف هو امام المحققين وتاج المدققين أحمد بن تركى المشهول نسبة الى منشيل قرية من قرى البحيرة من أعمال مصر له تأليف مفيدة منها هذا الكتاب وشرح على العزبة وشرح على الأربعين وله شرح على الجزائرية في علم التوحيد واختصر الشفاء للقاضي عياض وله شرح على الآجر ومية وله شرح اختصار الترغيب والترهيب للندري وله حاشية على الجامع الصغير نافعة وله غير ذلك وكان من علماء القرن العاشر فيكون في عصر الشيخ الاخضرى توفي شارحنا رحمه الله سنة تسع وسبعين وتسعمائة من الهجرة النبوية هو والشيخ أحمد البنوفرى في ليلة واحدة وصلى عليهما في الجامع الازهر جميعا ودفنا في تربة المجاورين قرابين من بعضهما وقوله امام بالرفع صفة لأحمد والبشرية مدرسة قريبة من سوق العزى كان امامها رحمه الله تعالى نسبة لمن أنشأها وهو بشير ولا أدري هل كان سلطانا بمصر أو أميراً قال الشيخ في الحاشية والبشرية بفتح الباء والشيخ المعجمة بعدها راء هذا هو المشهور والمسموع من الاشياخ المرة بعد المرة ونقل الى شيخنا العلامة محمد جلي أن بعض شراح المان ضبطه البشرية بفتح الباء وكسر الشين وبعدها ياء ساكنة ثم راء مكسورة نسبة لبشير بانها وهذا الثاني هو المناسب للقياس وأما الاوس فشاذا كما في كتب العربية ( قوله المالكي ) نسبة الى الامام مالك بن أنس عالم المدينة ونجم السنة ومنافقه كثيرة منها انه كتب بيده مائة ألف حديث وأخذ عن تسعمائة شيخ فأكثر وجلس للتدريس وهو ابن سبع عشرة سنة \* وقال

لرجة ربه القدير  
الصمد أحمد بن تركى  
ابن أحمد امام البشرية  
المالكي

بعضهم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله ان مالكا واليث يختلفان فقال لي عليك بما لك فانه وارث علمي وامام داري \* وقال الامام الشعرائي قد ورد على شخص من علماء المالكية زائرا فقلت له عند الانصراف اقرأ الفاتحة فأبى وقال لي لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الامر بقراءتها عند الانصراف فقلت لهذا الزائر الامر سهل ليس علينا وزر اذا قرأنا الفاتحة عند الانصراف ولا اذ لم نقرأها ففتمت في تلك الليلة فرأيت المصطفى صلى الله عليه وسلم وعائني على قولي الامر سهل ثم أمرني بطلعة مذهب مالكا فطالعت الموطأ والمدونة الكبرى ثم اختصرتها ولفظها عليه الصلاة والسلام يا عبد الوهاب عليك بالاطلاع على أقوال امام دار هجرتي والوقوف عندها فانه شهد آثاره انتهى وكان مكتوبا على نخل مالكا بالشعر بخط القدرة مالكا حجة الله في أرضه \* وانفق أن امرأة غاسلة غسلت امرأة فالتصقت يدها بفرج الميتة فاستفتى أهل المدينة فأفتى بعضهم بقطع يد الغاسلة وبعضهم بقطع فرج الميتة فسئل مالكا عن ذلك فقال أسألوها ما قالت فسألوها فقالت قلت طالماعصى هذا الفرج ربه فقال اجلدوها وتحلص يدها فجلدوها فخلصت يدها فهذه اسباب قولهم لا يفتى ومالك بالمدينة \* ومن كلامه رضي الله عنه

غفر الله له

اذا رفع الزمان مكان شخص \* وكنت أحق منه ولو تصاعد

أنه له حق رتبته نجده \* ينالك ان دنوت وإن تباعد

ولا تقل الذي تدري فيه \* يكن رجلا عن الحسن تقاعد

فكم في العرس أبهى من عروس \* ولكن للعروس الدهر ساعد

ولما قدم الرشيد المدينة استقبله الناس الامال كافرا رسل له يعتب عليه فأرسل اليه ابي شيخ كبير ولى عذر من الاعذار عذر لا يدكر فأرسل اليه يا أبا عبد الله نريد أن تأتينا لتحدثنا بكتابك فأرسل اليه ان هذا العلم عنكم أخذوا ثم أولى بصيانتهم العلم يؤتى له ولا يأتي فقال صدقت ثم ركب الرشيد الى مالكا فجلسه بيابه فقال يا أبا عبد الله لم تأتينا اذا أتيناك حبسنا بالباب فقال علمت ان أمير المؤمنين قصدني الى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأردت أن أتأهب لذلك فطلب أن يقرأ عليه في مجلس خاص به فقال الامام اعلم أن الخاص لا يتفجع به فنصب له كرسي فقعده عليه فقال الامام حدثنا فلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من تواضع لله رفعه الله ومن تكبر وضعه الله فنزل الرشيد عن كرسيه وقعد على الارض بين الناس \* ولد مالكا رضي الله عنه سنة ثلاث وتسعين على الصحيح واختلف في حله فقيل سنتان وقيل ثلاث قال العلماء وزيادة مدة الخلل تدل على فطانة الجنين بخلاف الزيادة على الحولين في الرضاع فانها تدل على أنه يكون بليدا وتوفي يوم الاحد في ربيع الاول سنة تسع وسبعين ومائة على الصحيح ودفن بالبقيع الصغير فعمره على هذا ست وثمانون سنة وقيل غير ذلك ومات رحمه الله وفي يده خاتم منقوش فيه حسبي الله ونعم الوكيل وكان فصه حجرا أسود وكان يلبسه في يساره (قوله غفر الله له) أي اللهم اغفر له ذنوبه أي المحبها عنه من صحف الملائكة ويلزم من ذلك أنه لا يؤاخذ بها أو معناه لا تؤاخذ بها وان كانت موجودة في كتب الملائكة والاوّل أصح ويشهد

لأن الحسنات يذهبن السيئات وإنما قدم نفسه لقوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي رب  
 اغفر لي ولاخي ولحديث أبدأ بنفسك قال بعضهم وهذا بالنسبة للدعاء الواقع في كلام  
 المصنفين وأما في المكتوبات فروى عن مالك أنه إذا كان الكاتب أكبر من المكتوب  
 إليه قدم نفسه وإن كان المكتوب إليه أكبر بدأ به وإن تساوى باخبر ذكره بعض شراح  
 الرسالة ( قوله ولوالديه ) بكسر الدال أولى من فتحها ليعم الآباء والأجداد بخلاف الفتح  
 فإنه قاصر على الأب والأم وقوله ولوالديه اعترض بأن في ذلك اعترافاً بذنب والديه ولا يليق  
 ذلك وأجيب بأن ذنوب والديه لم تكن حقيقة لهم بل سرت منه لهم أو على فرض وقوعها  
 منهم أو أن المغفرة لا تستلزم الذنب حقيقة قال الله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك  
 وما تأخر وإن هذا الاعتراف لا يؤاخذ به ولا يعد سوء أدب لظاهر قوله تعالى رب اغفر لي  
 ولوالدي قاله الشيخ في حاشية الاخضرى ( قوله وللمسلمين ) كذا في بعض النسخ وفي  
 بعضها ولجميع المسلمين فهو من إضافة المؤكد بالكسر للمؤكد بالفتح \* فإن قلت أنه قد  
 ورد أن كل طائفة من العصاة كالزناة مثلاً فلا بد من نفوذ الوعيد في بعض منها ولو واحداً  
 \* قلت أجاب الشيخ في الحاشية بأن قوله جميع المسلمين أى ما عدا البعض الذى يتحقق  
 فيه الوعيد وأجاب شيخنا الأمير بأن الوعيد يتحقق في عصاة الكفار لأنهم مخاطبون  
 بفروع الشريعة على الصحيح فيعذبون عذاباً لازماً على عذاب الكفر بدليل قوله تعالى  
 ما سلككم في سقر قالوا ألم نك من المصلين الآية أو أن الغفران لجميع المسلمين لا يستلزم  
 أن كل واحد يغفر له جميع الذنوب فيتحقق الوعيد موزعاً بأن يغفر لهم من جهة الزنا لا من  
 جهة الغيبة مثلاً \* فإن قلت المسلمين جمع مسلم وهو وصف للذكر فلا يشمل المؤنث  
 وهذا غير مناسب لأن المقام مقام دعاء والمناسب فيه التعميم \* فالجواب أن المراد بالمسلم  
 من اتصف بالاسلام ذكر أو أنثى فهو من باب تعليل المدح كـ على المؤنث للشرف  
 ( قوله بمنه وكرمه ) يطلق المن على ثلاثة معان الأنعام وهو المراد هنا أى بالنعامه فقوله  
 وكرمه أى تكريمه عطف تفسير فأراد بالكرم صفة الفعل وفيه رد على المعتزلة الذين يوجبون  
 فعل الصلاح والأصلح على الله ويطلق على القطع ومنه قوله تعالى فلهم أجر غير ممنون  
 أى غير مقطوع ويطلق على تعداد النعم بأن يقول المنعم لمن أنعم عليه فعلت معك كذا  
 وكذا وهو مذموم لأن الله تعالى والشيخ والوالدين فليس مذموماً قال بعضهم إن  
 حق الشيخ أقوى من حق الوالدين ولذا قالوا إذا عاق التلميذ شيخه لا تقبل توبته وحينئذ  
 بافتخار الشيخ ليس بحرام وإنما كان حق الشيخ أقوى لأن تربيته حفظ الروح باقية  
 وتربية الوالدين لحفظ جسم فان وما أحسن قول بعضهم

ولو والديه وللمسلمين بمنه  
 وكرمه آمين

يا خدام الجسم ككم تشق لخدمته \* أنطلب الرجح مما فيه خسران

أنهض إلى الروح فاستكمل فضائلها \* فانت بالروح لا بالجسم إنسان

\* فائدة \* قال شيخنا الأمير في حاشيته لا يظهر أن الباء في قوله بمنه القسم الاستعاطي  
 وهو من خصوصيات الباء وهو ما كان جوابه إنشاء كالدعاء هنا أى أقسم عليه بمنه أن  
 يغفر لي ولوالدي وللمسلمين انتهى ( قوله آمين ) اسم فعل بمعنى استجب على المعتمد وقيل

اسم من أسمائه تعالى وقيل اسم خاتم يحتم به كتاب أهل الجنة وتوثيقه مضمومة والمشهور في اللغة والسنة فيه المدح التخفيف \* فائدة \* قال ابن العربي آمين من خصائص هذه الامة ولم تكن لمن قبلها \* فان قلت هذا يناقض ما ورد أن موسى كان يدعو وهرون كان يقول آمين \* فالجواب انه لا منافاة لان قول ابن العربي انها من خصائص هذه الامة أي دون الامم السابقة فلا يناقض ان هرون كان يقولها ويشهد لذلك حديث أعطيت ثلاث خصال الى أن قال وأعطيت آمين ولم يعطها أحد من كان قبلكم إلا أن يكون الله أعطها لنبية هرون فان موسى كان يدعو وهرون كان يؤمن على دعائه وقال ابن عباس ما حسدكم اليهود على شيء كما حسدوكم على قول آمين (قوله قد التمس) قد للتحقيق والخلة بعده في محل نصب مقول القول بناء على ان جزء المقول له محل كما مشى عليه السعد في باب الفصل والوصل أو لا محل له بناء على ان جزء المقول لا محل له (قوله التمس مني) أي طلب مني طلب مساو من مساويه فهو تواضع منه حيث جعل الطلبة الصغار مساوين له وهكذا شأن الكمل الذين لا يرون لانفسهم شيئا قال بعضهم

قد التمس مني بعض  
الاخوان المرة بعد المرة  
أن أخلص لهم الشرح  
الذي جعله الشيخ

ان التواضع من خصال المتقي \* وبه التقي الى المعالي يرتقي  
(قوله بعض الاخوان) الظاهر أن هذا البعض متعدد بدليل قوله أن أخلص لهم وهو الموجب لاجابتي السائلين (قوله الاخوان) بكسر الهمزة على الاشهر وضمها لغة ضعيفة جمع أخ والأخ يطلق على من شارك في رحم أو في صلب أو في ماعا أو في رضاع ويطلق على من شارك في صفة حميدة كالاسلام وأكثر ما يجمع أخ على اخوان في الصداقة وفي النسب على اخوة وقد يجمع أخ على اخوة في الصداقة ومنه قوله تعالى انما المؤمنون اخوة والمراد به هنا الصديق الخالص في المحبة (قوله المرة بعد المرة) قال شيخنا الامير ليس المقصود أنهم طلبوا منه مرتين فقط بل المراد أنهم طلبوا منه طلبا مكررا كثيرا فهو تنبيه على الكثرة بأول مراتبها بدليل قوله الاتي وتكرر السؤال مرارا فهو نظير المثنى الذي يراد منه الكثرة كلبك ونحوها وارجع البصر كرتين انتهى كلامه بایضاح واعلم أن دخول أل على مرة لغة أعجمية سرت الى العرب والمرة منصوب على الظرفية أو المفعولية المطلقة لانهم قالوا ان مرة وطورا وتارة ألفاظ منصوبة على الظرفية أو على المفعولية المطلقة فالمعنى طلب مني بعض الاخوان طلبا مكررا أو في زمن مكررا لأنه مخالف لما في القاموس من انه لا يستعمل الا طرفا واذا علمت ذلك فلا يصح كونه حالا وان صح المعنى بتأويله بمكررا قاله الشيخ في حاشيته على الاخضرى (قوله أن أخلص لهم) أي أذكر لهم بعضه في عبارة سهلة أي أجمع لهم زبدة ما فيه والضمير في لهم للاخوان (قوله الشرح) هو لغة الكشف والایضاح واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة (قوله الذي جعله) يأتي جملة بمعنى أو يجب كقولك جعلت للعامل درهماين وبمعنى أعتمد كقولك جعلت زيدا عالما وبمعنى صير كقولك جعلت الطين ابريقا وبمعنى أوجده أي أنشأ وألفه (قوله الشيخ) يحتمل أن أصله شيخ بالشديد تخفيف كيت وميت ويحتمل أن أصله أشيخ نقلت حركة الياء الى الشين ثم حذف الهمزة أو أنه مصدر شاخ

بشيخ شيخا ووصف به مبالغة كزبد عدل والشيخ لغة الكبير في السن واصطلاحا المنهى  
في العلم ولو صغيرا وقال بعضهم هو صاحب الفائدة والمائدة والحكمة الزائدة وتقل العلامة  
القلوب عن علي كرم الله وجهه ان الشخص في بطن أمه يقال له جنين فاذا خرج منها  
يقال له صبي الى اثنتي عشرة سنة ثم يقال له غلام الى أربع وعشرين سنة ثم يقال له حدث  
بفتح الحاء والدال المهملتين كما ضبطه شيخنا الى ست وثلاثين سنة ثم يقال له شاب الى  
ثمان وأربعين سنة ثم يقال له كهل الى ستين سنة ثم شيخ الى ثمانين سنة ثم يقال له  
بعد ذلك هرم وخرف (قوله الاجل) أي الاعظم (قوله العالم) أي المتصف بالعلم والعلم  
بطلق على الادراكات وعلى الملكات وعلى القواعد وله اطلاقات ثلاث والحق أن العلم  
والمعرفة مترادفان وانما لم يطلق على الله عارف لان أسماءه تعالى توقيفية أي تعليمية وقال  
بعضهم العالم انما يطلق بالاقيد على من يعلم أحد العلوم الشرعية الفقه والحديث والتفسير  
ولا بد في اطلاقه عليه أن يعلم من كل باب ما يهتدى به للباقي \* فائدة \* ورد في فضل العلماء  
أحاديث كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم نظرك الى وجه العالم خير لك من ألف فرس  
تصدق بها في سبيل الله وسلامك على العالم خير لك من عبادة ألف سنة وقال صلى الله عليه  
وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين قال بعضهم وفي هذا الحديث سر لطيف وهو أن  
من فقهه الله تعالى في الدين يموت على الاسلام لان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بأن الله  
يريد به خيرا والكافر لا يريد به خيرا وقال صلى الله عليه وسلم لفقيه واحد أشد على  
الشیطان من ألف عابد وقال صلى الله عليه وسلم ان العالم والمتعلم اذا مرا على قرية فان الله  
يرفع العذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوما وقال صلى الله عليه وسلم خيار أمتي  
علماء وخيار علمائهم أرواحها أرواح الله يغفر للعالم أربعين ذنبا قبل أن يغفر للجاهل  
ذنبا واحدا وقال صلى الله عليه وسلم ان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع  
وان العالم يستغفر له من في السموات ومن في الارض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم  
على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وورد أن العالم يشفع في جيرانه واخوانه  
ومن قضى له حاجة واحدة أو أطعمه لقمة اذا جاع أو سقاه شربة ماء اذا عطش ومنها  
غير ذلك (قوله العامل) هذا كالتأكيده لقوله العالم لانه لا يقال له عالم حقيقة الا اذا كان  
عاملا بعلمه قال بعضهم

الاجل الامام العالم  
العامل سيدي محمد  
ابن محمد بن أحمد الفيشي  
تغمده الله برحمته

العلم زين بالعمل \* لا بالتباهي والامل  
فن أنى في وصفه \* بالقول والفعل كل  
ومن نأى عن فعله \* فهو حمار أو جمل  
يحمل أسفارا فلا \* يدري لمعنى ما حمل

(قوله الفيشي) نسبة إلى فيشة قرية من قرى مصر وفيشة متعددة ولا أدري تعيين القرية  
التي هو منها وكان سيدي محمد الفيشي من أعيان المالكية بمصر توفي في رجب سنة سبع  
عشرة وتسعمائة ومن أشياخه الناصر اللقاني والتتائي والدميري والطخيني والشمس  
اللقاني ومحمد الشامي صاحب السيرة ومن تلامذته البدر القرافي القاضي ووصف بكمال  
الدين والخير والد كآذ كره سيدي أحمد بابا (قوله تغمده الله برحمته) أي جعل الرحمة

كالغمد له والغمد هو بيت السيف وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الشيخ  
 الفيشي بسيف مجعول في الغمد تشبيها مضمرا في النفس والجامع الحدة في كل فك كما أن  
 السيف حاد في القطع كذلك الشيخ الفيشي حاد في الفهم وقوله تغمد قرينة والحاصل أنه  
 طلب من الله تعالى أن يجعل الرحمة محيطة به كاحاطة الغمد بالسيف والمقصود من هذا  
 تكثير الرحمات والانعامات والظاهر أن المراد بالرحمة المجمولة كالغمد هو المنعم به فأمل  
 (قوله على مقدمة) بضم الميم وكسر الدال أفصح من فتحها والمراد بها مسائل من العلم تقدم  
 عليه ليتمرن بها المبتدئ قبل الخوض فيما سواها وقوله على مقدمة متعلق بقوله جعله  
 (قوله الرباني) منسوب إلى الرب بزيادة الالف والنون للدلالة على كمال الصفة كما يقال  
 لكثير الشعر شعرائي والرباني المتمسك بدين الله وطاعته وقيل هو من ربى الطلبة بصغار  
 المسائل قبل كبارها وقالت الصوفية هو الكامل من كل الوجوه في جميع المعاني (قوله  
 عبد الباري) اسم المصنف وفي الحديث خير الاسماء ما عبدوا واحدا والباري بالهمزة  
 وعدمها كما قرئ بهما قوله تعالى فتوبوا إلى بارئكم وهو اسم من أسمائه تعالى ومعناه  
 الخالق يقال برأ الله الخلق أي خلقهم وقيل الباري هو الذي يسوى الشيء بعد وجوده ومنه  
 قوله بريت العود إذا نحتته (قوله العشماوي) نسبة إلى قرية تسمى عشما من أعمال المنوفية  
 بالديار المصرية كثيرة الخصب قيل إن بعض الصحابة دعا لاهله بالبركة (قوله الرفاعي)  
 نسبة إلى سيدي أحمد بن الحسين الرفاعي وكنيته أبو العباس وكان أكبر الأقطاب الأربعة  
 سنا وكراماته شهيرة توفي رحمه الله تعالى وقت صلاة الظهر يوم الخميس ثاني عشر جادى  
 الأولى سنة سبعين وخمس مائة بأمر عبيدة بالعراق ومن كلامه مرضى الله تعالى عنه

ألا قل لمن بات لي حاسدا \* أندرى على من أسأت الأدب  
 فظنك في خالتي سيئ \* لأنك لم ترض لي ما وهب  
 فكان جزاؤك أن زادني \* وسد عليك طريق الطالب

والرفاعي نسبة إلى رفاعه جدا وقبيلة أمدنا الله بمدده آمين (قوله فاتها) أي المقدمة وهذا  
 تعليل لقوله قد التمس مني الخ كما في حاشية شيخنا الأمير وهذا أظهر من قول بعضهم  
 أنه تعليل لقوله جعله الشيخ فأمل (قوله كثيرة النفع) النفع إيصال الخير للغير أو دفع  
 الضرر عنه واسناد النفع لما يحاز والإفانافع حقيقة هو الله سبحانه وتعالى قال شيخنا  
 القطب العبدروس عن سيدي أحمد القشاشي أنه قال قرأت المقدمة العشماوية في مذهب  
 مالك على النبي صلى الله عليه وسلم في المنام كلها انتهى (قوله جدا) بكسر الجيم لا غير  
 كما في المختار أي نفعها كثير كثرة قوية (قوله خصوصا) منصوب على المفعولية المطلقة  
 بفعل محذوف أقيم هذا المصدر مكانه والتقدير أخص خصوصا (قوله للمبتدئين) جمع  
 مبتدئ بالهمز وعدمه فعلى الهمز يكون مصدره البداءة بضم الباء بالهمز والمبدؤ على  
 عدمه يكون مصدره البداية بكسر الباء بلا همز ولا مد والمبتدئ من شرع في الفن ولم  
 يصل إلى تصوير مسائله والمتوسط من وصل إلى تصويره وعجز عن الاستنباط والمنتهى  
 من وصل إلى التصوير وقد رعى الاستنباط (فان قلت) قضية قول الشارح خصوصا

على مقدمة الشيخ  
 العالم الرباني عبد  
 الباري العشماوي  
 الرفاعي فاتها كثيرة  
 النفع جدا خصوصا  
 للمبتدئين

لأنه تدئين ان هذه المقدمة تنفع المنتهى والمتوسط كما تنفع المبتدى ولا يخفى ما فيه ﴿قلت﴾  
 أجاب الشيخ في الحاشية بأنهم انتفعوا باعتبار تدرج ما قد يغفلان عنه من المسائل وأجيب  
 أيضا بأنهم انتفعوا الكل باعتبار الثواب فإذا علم المنتهى المبتدى يحصل له بتعليمه النفع (قوله  
 أجيبته) أى بعض الاخوان وهذا مرتب على قوله سابقا التمس منى ومفرع عليه ﴿فان﴾  
 قلت ﴿كان الانسب أن يقول فأجبتهم بضمير الجمع بدليل قوله سابقا أن أنخلص لهم وقوله فيما  
 سيأتى وهو الموجب لا جابى للسائلين﴾ قلت ﴿لعل انما أفرد الضمير نظرا الى لفظ بعض﴾  
 فان بعض مفرد باعتبار اللفظ جمع باعتبار المعنى فتأمل (قوله لذلك) أى الى التلخيص  
 (قوله بعد التوقف) فان قلت قد ورد في الحديث من سئل عن علم فكتمه أجزم يوم القيامة  
 بلجام من نار ولا شك أن التأليف من العلم بل قال العلماء التأليف أفضل من التدريس  
 وحينئذ فلا معنى لتوقفه قلت أجيب عنه بأنه اتهم نفسه بخشى أن لا يكون خالصا كما أشار  
 إليه شيخنا الامير في حاشيته أو انه رأى أن غير التأليف من العبادات أفضل أو أنه لم ير  
 نفسه من أهل التأليف وهكذا شأن العلماء الكمل لان البصيرة كلما انفتحت ظهر  
 للانسان جهالة لانه يغلب عليه حال ما يحجب عنه حتى يغطي ما انكشف له كما اذا نظر التلميذ  
 لشيخه فيرى نفسه بالنسبة له ليس بشئ (قوله وبلغنى) أى وصلنى وبابه دخل وهذا  
 جواب عن سؤال مقدر تقديره لا حاجة الى تلخيصك لانه يمكنك أن تأمرهم بالتوجه الى  
 شرح الشيخ البرماوى فأجاب بأنه بحث عنه فلم يجده حتى يأمرهم بالتوجه اليه (قوله لطيفا)  
 قال الناصر معناه رقيق القوام أو كونه شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه فاذا اقرر  
 ذلك فهو مستعمل فى قليل الالفاظ على الاول أو سهل المأخذ على الثانى على طريق  
 الاستعارة التصريحية التبعية فقد شبه قلة الالفاظ أو سهولة المأخذ برقة القوام أو الشفافية  
 واستعير اللطيف الذى هو اسم المشبه به للمشبه واشتق من اللطف بمعنى قلة الالفاظ أو سهولة  
 المأخذ لطيف بمعنى قليل الالفاظ أو سهل المأخذ (قوله البرماوى) نسبة الى برمة قرية من  
 قرى المنوفية (قوله مناسبا) أى موافقا لغرض المصنف أى المقصوده من حيث ان عبارته  
 سهلة قصيرة مناسبة للمبتدى (قوله وقد تتبعته) أى طلبته أى فتشت عليه تفتيشا تاما  
 (قوله وبحثت) البحث فى الاصل النبش فى الارض يعود والمراد به هنا التفتيش والتبع  
 فالهطف مرادف ويكون فى الكلام استعارة حيث شبهه بتبعه وفتتته على هذا الشرح  
 بنش الارض يعود استعارة مصرحة (قوله فلم يتيسر لي تحصيله) أى فلم أجده (قوله وأما  
 الشيخ محمد) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره هم وان سأولك كنت تأمرهم بالتوجه الى  
 شرح الشيخ محمد القاشى (قوله عن قصد المصنف) أى وقصد المصنف المبتدى وقد  
 شرحه الشيخ محمد بكلام صعب لا يناسب المبتدى فقوله وعسر الخ كالعلة لقوله فقد خرج  
 عن قصد المصنف ويحتمل أن قوله فقد خرج عن قصد المصنف أى من حيث انه أتى  
 بعبارة طويلة وقوله وعسر الخ أى من حيث ان عباراته صعبة لا يفهمها المبتدى والقصد  
 بمعنى المقصود أى مقصود المصنف وعبر أو لا يفرض وهنا بقصد تفننا والافالمعنى واحد  
 (قوله وعسر) بضم السين قال فى المختار عسر الامر بالضم عسرا فهو عسير (قوله على أكثر

فأجيبته لذلك راجيا  
 للثواب بعد التوقف  
 وتكرير السؤال مرارا  
 وبلغنى ان عليها شرحا  
 لطيفا للبرماوى مناسبا  
 لغرض المصنف وقد  
 تتبعته وبحثت عنه فلم  
 يتيسر لي تحصيله وأما  
 الشيخ محمد رحمه الله  
 تعالى فقد خرج فى  
 شرحه هذا عن قصد  
 المصنف وعسر على  
 أكثر

المبتدئين) لما كان عسر فهم الشيء مطلقاً معيماً لانه انما ينشأ عن خلل في المعنى احترازه  
 بتقييد عسر الفهم المذكور بكونه على أكثر المبتدئين وفيه إشارة الى أن بعض المبتدئين  
 لا يعسر عليه فهمه لكونه حاذقاً فيها (قوله فهمه) من إضافة المصدر للفعول بعد حذف  
 الفاعل أي فهمهم إياه والفهم هو الإدراك وفي الكلام حذف مضاف أي فهم معانيه  
 (قوله وهو الموجب) ان قلت المناسب أن يقول وهما الموجبان لان الذي تقدم شيئاً  
 الخروج عن قصد المصنف وعسره على أكثر المبتدئين قلت انما أفردته لأويل هو  
 بالمدكور أي ما ذكر من الخرج والعسر (قوله ورجاء) قال شيخنا الامير بقراً بالرفع  
 مبتدأ وخبره محذوف أي رجاء أن أدخل موجب أي رجائي الدخول في الحديث موجب  
 أي مقتضى لاجابتي أيضاً وعطف على قوله وهو وأفرد الخبر إشارة الى أن المجموع  
 كالموجب الواحد وبالنصب مفعول معه عامله الموجب وفي حاشية الشيخ ما يقتضي  
 الجرفانه قال معطوف على محذوف والتقدير أجبتهم لما ذكر والرجاء الدخول في قوله  
 صلى الله عليه وسلم قال شيخنا الامير ولا يخفك ان هذا عطف على معنى ما تقدم المسمى  
 بالعطف على التوهم ولا حذف فتدبر والرجاء بالمد لفة الأمل واصطلاحاً نعلق القلب  
 بمرغوب فيه يحصل في المستقبل مع الاختف في العمل وان تجرد عن العمل فهو طمع وهو  
 قبيح والرجاء حسن ويطلق الرجاء على الخوف نحو وارجوا اليوم الآخر أي خافوه  
 انهم كانوا لا يرجون حساباً أي لا يخافون وقد يستعمل الطمع بمعنى الرجاء كما في قوله  
 تعالى والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأما الرجاء بالقصر فهو الناحية ومنه  
 رجاء البئر أي ناحيته (قوله اذامات الخ) لفظ الحديث اذامات ابن آدم وفي رواية الانسان  
 انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوه انتهى وهو  
 حديث صحيح رواه مسلم وغيره وقوله اذامات مأخوذ من الموت فأصله موت قلت الواو  
 ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والموت عرض من الاعراض بضاد الحياة وقوله ابن آدم قال  
 بعضهم آدم مشتق من الادمة وهي السمرة لانه كان أديم اللون وقيل مشتق من الاديم  
 أي أديم الارض وهذا القولان على أنه عربي وهو ضعيف والصحيح أنه أعجمي ومتى  
 كان أعجمياً فلا يقال انه مشتق وقوله انقطع عمله أي تجدد عمله ومضاعفة ثوابه \* فان  
 قلت ما السرف في التعبير بالعمل دون التعبير بالفعل مع أن المعنى واحد \* قلت العمل  
 أخص من الفعل لانه ما نشأ عن روية وفكر بخلاف الفعل فانه ما نشأ مطلقاً سواء كان عن  
 روية أم لا فلذا ورد فعل العجماء جبار فالسرف في التعبير بالعمل هنا تشريف كذا ذكره  
 بعضهم (قوله الا من ثلاث) أي فان ثوابها لا ينقطع لكونها فعلاً دائماً الخير متصل النفع  
 \* فان قلت قوله الا من ثلاث يعارض ما ورد في الاحاديث اذامات ابن آدم ختم على عمله  
 الا عشرة أو احدى عشرة فذكر هذه الثلاثة وزاد غرس النخل ووراء المصحف والرباط  
 في الثغر وحفر البئر واجراء النهر وبناء بيت للغريب وبناء مسجد لله تعالى وتعليم القرآن  
 فهذا يفيد أنهم أكثر من ثلاث والحديث الذي ساقه الشارح يفيد أنهم ثلاثة فصل تعارض  
 بين الاحاديث \* فالجواب \* أن وراء المصحف وتعليم القرآن يدخلان في قوله علم

المبتدئين فهمه وهو  
 المسوجب لاجابتي  
 للسائلين في تلخيصه  
 ورجاء أن أدخل في  
 قوله صلى الله عليه وسلم  
 اذامات ابن آدم انقطع  
 عمله الا من ثلاث

ينفع به والتسعة الباقية داخلته في قوله صدقة جارية وقد نظمها الحافظ السيوطي في أبيات من بحر الوافر فقال

إذا مات ابن آدم ليس يجري \* عليه من فعال غير عشر  
علوم بها ودعاء نجلى \* وغرس النخل والصدقات تجري  
ورثة مصحف ورباط نغر \* وحفر البئر وأجراء نهر  
وبيت للغريب بناء يأوى \* إليه أو بناء محل ذكر  
ثم زاد بيتاً على ما في بعض تأليفه فقال

وتعليم لقرآن كريم \* نفعها من أحاديث بحصر  
وورد من سن سنة حسنة فله ثوابها وثواب من عمل بها إلى يوم القيامة وهي داخلته في  
تعليم العلم النافع قوله صدقة جارية أي دأمة متصلة كالأوقاف المرصدة فيدوم ثوابها  
مدة دوامها وقوله أو علم ينفع به أي علم شرعي وما يحتاج إليه من آله وروى أن الله  
تعالى أوحى إلى إبراهيم أن اعلم أحب كل علم وقال عليّ العلم خير من المال العلم يحرسك  
وأنت تحرس المال المال ينقص بالانفاق والعلم يزيد بالانفاق وينبغي لطالب العلم أن  
يأخذ من كل فن ما يحتاج إليه من المسائل النافعة قال بعضهم

اجهد على كل علم تستريح به \* ولا تعيشن بعلم واحد كسلا  
النحل لما جنى من كل فاكهة \* حوى لنا جوهرين الشمع والعسلا  
فالشمع نور مضى يستضاء به \* والشهد يبرى لنا الاسقام والعلا  
وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

لن يبلغ العلم جميعاً أحد \* لا ولو حاوله ألف سنة  
انما العلم عميق بحره \* نفعوا من كل شيء أحسنه

وينبغي أن تكون نيته به رضا لله تعالى والدار الآخرة (٢) قال بعضهم  
تعلم ما استطعت لقصد وجهي \* فان العلم من سفن النجاة  
وليس العلم في الدنيا بفخر \* اذا ما حل في غير الثقات  
ومن طلب العلوم لغير وجهي \* بعيد أن تراه من الهداة  
وقوله ينفع به أي كتعليم وتصنيف قال السبكي والتصنيف أقوى لطول بقائه لكن  
يشترط لدخول التصنيف والتدريس فيه اشتغالهما على فوائد جديدة مستفادة من المؤلف  
أو من الشيخ \* ومن كلام ابن عرفة

اذا لم يكن في مجلس الدرس نكتة \* وتقرير ايضاح لمشكل صورة  
وعز وغريب النقل أو حل مقفل \* أو اشكال أبدته نتيجة فكرة  
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد \* ولا تترك فالترك أقبح خلة  
فأجابه تلميذه الابي بقوله

يمينا بمن أولاك أرفع رتبة \* وزان بك الدنيا بأكل زينة  
لمجلسك الاعلى كفيل بكها \* على حيناعنها المجالس ولت

(٢) قوله قال بعضهم  
تعلم ما استطعت الخ  
مثل هذا الكلام  
يجري على السنة  
أرباب البصائر ملحوظا  
صدوره عن لسان  
حال الحضرة العلية  
ومنه قول ابن وفاء \*  
أطع أمرنا رفع لاجلك  
حجبتنا \* إلى آخر  
قصيدته المشهورة اهـ

فأبقاك من رقاك للخلق رحمة \* ولادين سيفنا طامعا كل فتنة  
نال واني لصادق في عيني فقد كنت أكتب عنه كل يوم نحو الورقتين مما ليس في الكتب  
أصلا وما تقدم من أن التدريس والتأليف لا بدخلان الا اذا اشتملا على فوائد زائدة الخ  
هو ما في الحاشية وأصله لناوى الكبير على الجامع الصغير قال شيخنا الامير والظاهر  
أنه شرط كمال بدليل قوله بعد قال المنذرى وناسخ العلم النافع له أجره وأجر من قرأه  
أو كتبه أو عمل به ما بقى خطه وناسخ ما فيه حرمة عليه وزره وزر من عمل به ما بقى خطه  
وقوله أو ولد صالح أى مسلم بدعوله قال المناوى وفي المأقية الانسان ينتفع بالدعاء إذا كان  
من ولده أو من غيره ففائدة تخصيص الولد بالذكر تحريمه على دعائه لو اديه نعم ينتفع  
الوالد بأعمال ولده الصالحة ولو لم يدع له لانه هو السبب في وجوده وصلاحه وارشاده  
لى الهدى ففيه دليل على أن الدعاء يصل ثوابه الى الميت وورد أن الانسان ينعم في  
الآخرة بنعيم عظيم فيقول من أين هذا النعيم فاني لم أعمل في الدنيا عملا يوجب لى ذلك  
فيقال هذا من دعاء ولدك الصالح لك (قوله فذ كرمها) أى من الثلاثة (قوله علما)  
منصوب بالآ أو مفعول ذ كرو ليست الحكاية لازمة ككافي حاشية شيخنا الامير وفي نسخة  
أو علما قال الشيخ في الحاشية والمناسب أن يقول أو علم بالجرح لانه الواقع في الحديث لا  
بالنصب وأجاب شيخنا بجواب فيه بعد وهو أنه نصب مراعاة لقوله فذ كرمها (قوله  
وان لم أكن للآ كرام أهلا) أى مستحقا والوالو الحال والجملة حال من الضمير في قوله  
ورجاء أن أدخل وان زائدة أى رجاء أن أدخل والحال انى لست أهلا للآ كرام والفاء  
في قوله فذ كرم للتعليل قال شيخنا الامير وبصح أن تكون ان شرطية والوالو ليست  
للحال والفاء في قوله فذ كرم فاء الجزاء وهو جواب عما يقال هذا فيه مدحة لك حيث  
جعلت نفسك من العلماء المكرمين بقوله عليه الصلاة والسلام ذلك وحاصل الجواب انى  
وان كنت لست أهلا للآ كرام لدخولى في الحديث لكن الطفيلي يكرم في محل الكرام  
لكونهم للآ كرام أهلا والمصطفى عليه الصلاة والسلام أفضل الكرام وأكرمهم واني  
طفيلي في ذلك المعنى فأكرم عند المصطفى سيد الكرام لدخولى في قوله المذكور فلا لوم  
على بقولى ورجاء أن أدخل الخ (قوله وان لم أكن) أصل أكن أكون سكنت النون  
لدخول الجازم ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين وقد تحذف النون كقوله تعالى ولم أكن  
بغيا الى غير ذلك من الآيات (قوله فذ كرم الطفيلي) بضم الطاء وفتح الفاء وهو الذى  
يدخل الوليمة بدون دعوة ويسمى الوارش أيضا كافي المختار وكلام الشارح هذا مأخوذ  
من قول القطب الشاذلى في حربه الكبير ان لم تكن لرحمتك أهلا أن نناهما فرحمتك أهل  
أن نناهما فذ كرم الطفيلي ضرب مثال (قوله ثم انى أسلك الخ) ثم هذا الترتيب الانخارى وان  
اتزين الكلام أو لمجرد التأكيد اعتناء بشأن الخبر لانه ليس هنا منكر وأسلك بفتح  
الهمزة وضم اللام من باب دخل يدخل ككافي المختار والساكن لانه معنيان الذهاب  
والادخال وهذا المعنى الثانى هو المراد هنا أى أدخل في هذا الشرح وأرتكب فيه عبارة  
سهلة (قوله ان شاء الله تعالى) انى بهاتين كوا وامتثال لقوله تعالى ولا تقولن لشيء انى فاعز

فذ كرمها علما ينتفع  
به وان لم أكن  
للآ كرام أهلا فذ كرم  
الطفيلي في محل  
الكرام لكونهم  
للآ كرام أهلا ثم انى  
أسلك ان شاء الله تعالى

ذلك غدا إلا أن يشاء الله أي المصحح بأقوالك ذلك وإن شرطية ومفعول شاء محذوف أي ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله وتعالى أي تنزهه وارتفع عما يليق به (قوله في هذا الشرح) أي في تأليف هذا الشرح واعلم أن لفظ هذا موضوعه لكل شخص مشار إليه محسوس بحاسة البصر فقط كما حققه عبد الحكيم في حواشي المطول فاذا قلت سمعت هذا الصوت فيكون جواز الحقيقة ومعلوم أن الشرح اسم الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة فقد شبهناه بحسوس بحاسة البصر حاضرا بجامع اليقين واستعار لفظ هذا الموضوع للمساعد المحسوس بحاسة البصر استعارة تصريحية (قوله أسهل عبارة) من إضافة الصفة للوصف أي عبارة سهلة والعبارة اسم مصدر عبر والمصدر التعبير قال بعض حواشي المطول العبارة في الأصل من عبر الرؤيا إذا فسر لها لفظ عبارة مدلوله الأصلي التعبير الذي هو تفسير الرؤيا المنامية ثم استعمل لفظ عبارة في التعبير عن المعاني بالالفاظ مؤدية إلى تلك المعاني ثم استعمل في المعبر به أي في اللفظ المعبر به (قوله وأوضح بيان) من إضافة الصفة للوصف أيضا أي بيانا واضحاً وعطفه على ما قبله من عطف اللازم على المأمور (قوله فإن الشيخ) أي المصنف الذي هو عبد الباري والفاء بمعنى لام التعليل على لقوله أسالك (قوله الإلولدان) في المختار الولدان بكسر الواو الصبيان اهـ لكن ليس هذا مرادنا بل المراد بهم المتقدمون وكبارا في السن قال بعضهم فان كبيرا القوم لا علم عنده \* صغيرا إذا التفت إليه المحافل واعلم أنهم نصوا على أن من علم أولاد الكفار القرآن لم تقبل شهادته لأن ذلك حرام وهمل تعليمهم العلم حرام أو هو كرويه ثم نص البرزلي على أنه لا يجوز تعليم أولاد الظلمة وأولاد كنية المكوس الخط لانهم يتوصلون بذلك إلى كتابة المعصية والموصول إلى المعصية معصية (قوله خاصة) كداني بعض النسخ وهو منصوص على المفعولية المطلقة أي أخص بها الولدان خاصة (قوله فلذلك) أي لكون المصنف لم يجعلها أي لم يؤلفها إلا للولدان وهذه علة مقدمة على معلولها وهو قوله لم أراع أي لم ألاحظ طريقة الشارح الفيشي من الصعوبة لأن المصنف لم يؤلف هذه المقدمة إلا للبندنيين (قوله المشار إليه) أي المقدم ذكره (قوله بل سلكت الخ) هذا اضطراب انتهى لا بطلاني وقوله به أي فيه أي أدخلت في هذا الشرح طريقة الخ (قوله طريقة) في الصيحات الطريقتين ويؤنث أي فيقال طريقتي وطريقة كذا يقال زوج وزوجة وفعل وفعله فاذا ذكر بجمع جمع قلة على أطرقة كزغيف وأرغفة وإذا أنث بجمع على طرق وقيل بجمع على أطراق (قوله مستقلة) أي مباينة ومخالفة لطريقة الفيشي من حيث أنها قصيرة سهلة (قوله من شرح الشيخ) أي الفيشي (قوله وغيره) أي غير شرح الشيخ الفيشي من شراح المتن وغيرهم كشرح الرسالة فإنه ينقل عن أبي الحسن شارح الرسالة كثيرا وكذا ينقل عن غيره من شراح الرسالة والمختصر (قوله وسميته) معطوف على سلكت أي سميت ذلك الشرح ويجوز أن تكون الواو للاستئناف وسمى يتعدى لمفعولين الأول الضمير والثاني الجواهر وتارة يتعدى للمفعول الثاني بالباء كقول صاحب السلم سميته بالسلم الخ

في هذا الشرح أسهل  
عبارة وأوضح بيان  
فإن الشيخ لم يجعلها  
الإلولدان خاصة فلذلك  
لم أراع طريقة الشارح  
المشار إليه بل سلكت  
به طريقة مستقلة  
جمعها من شرح  
الشيخ وغيره وسميته

(قوله الجواهر) جمع جوهرة وهي اللؤلؤة وكل شيء نفيس والزكية بمعنى الخالصة من الكدورات والأشياء التي تشوبها وسى كتابه بالجواهر إشارة إلى أنه حوى مسائل نفيسة تشبه الجواهر لانه خلصه من الطويل والصعوبة وارتكب فيه طريقة قصيرة سهلة وذبة خالصة فصار بذلك خالصا كالجواهر النفيسة الخالصة التي لا كدر فيها (قوله الزكية) صفة للجواهر \* فان قلت مقتضى الظاهر أن يقول الزكيات لطابق النعت المنعوت \* فالجواب أن جواهر جمع كثرة لما لا يعقل فالاصح فيه الافراد كما تقدم ذلك عند قوله ذو المعجزات الباهرة الخ وينبغي أن يقرأ العشماوية والزكية بالسكون اذ لو نصبت الاولى وجررت الثانية لقات السجع (قوله في حل الخ) أى الحل والحل في الاصل تلك طاقات الجبل والمراد به هنا تلك تراكيبها وبيان معانيها ففي الكلام استعارة بالكناية وتخييل فشبها ألفاظ العشماوية بشيء معقود عليه تشبيها مضمرا في النفس واثبات الحل تخييل اما باق على حقيقة أو فيه مجاز بالاستعارة المصروفة بأن شبه ذلك التراكيب وبيان المعنى بالحل الذي هو تلك طاقات الجبل واستعار اسم المشبه به للمشبه أو مجاز مرسل من باب اطلاق الملزوم على اللازم فبراد بجمل الالفاظ بيان معانيها لان الحل المذكور يلزم منه البيان والتوضيح (قوله ألفاظ العشماوية) ان قلت العشماوية اسم للالفاظ فيلزم عليه اضافة الشيء الى نفسه \* قلت هي جائزة عند الكوفيين اذا تغير المضاف والمضاف اليه لفظا وهو الصحيح كما قال ابن عرفة وأجيب أيضا بأنه من اضافة الاعم للاخص لان الالفاظ اعم من الفاظ المتن وغيره واطافة لاعم للاخص هي التي للبيان أو انه من اضافة الاجزاء الى كلها أى الحل كل لفظ من ألفاظ العشماوية وهذا كله مبنى على ان العشماوية اسم للالفاظ أما على القول بأنها اسم للمعاني فيكون من اضافة الدال للدلول (قوله فأقول) معطوف على قوله أسلك (قوله وبالله الخ) قدم الجار والمجرور للاهتمام وقال الشيخ في الحاشية قدمه للحصر أى وليست الاستعانة بالابته اه وفيه بحث لان الحصر لا مخاطب به الامن عنده انكار فيبقى عليه الكلام حينئذ لا يزول ما عنده ومعلوم أن المخاطب بهذا ليس منكرا الآن يقال ان هذا منكرا على سبيل الفرض والتقدير فتأمل والمستعان أصله المستعون نقلت حركة الواو للعين ثم تحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا أن فقلت الواو ألفا للقاعدة المشهورة (قوله قال المصنف رحمه الله باب الخ) ظاهر عبارة الشارح أن المصنف قال باب ولم يأت بيسملة ولا خطبة مع أن الموجود في المتن الاتيان باليسملة والخطبة والجواب أن قوله قال المصنف باب أى قال ذلك بعد اليسملة والخطبة \* فان قلت اذا كان الواقع ان المصنف أتى باليسملة والخطبة فلم ترك الشارح التكلم عليهما \* قلت لما كان المقصود بالذات من وضع هذا الشرح المبتدئ وكان شأن التكلم على الخطبة الصعوبة والمبتدئ ليس من أهلها ترك الشارح التكلم على ذلك \* فان قلت كان يمكنه أن يتكلم عليها على وجه سهل اذ هو من مادة الامكان الوقوعى \* قلت نعم الا أنه لما كان يحصل بالتكلم عليها بعض طول والمقصود من وضع هذا الشرح ضبط ما به الحاجة للمبتدئ وكان ذلك مما يفوته

الجواهر الزكية في حل  
ألفاظ العشماوية \*  
فأقول وبالله المستعان  
\* قال المصنف رحمه  
الله تعالى \* باب

لم يعن بشأنه كذا كره الشيخ في الحاشية في أول خطبة الشارح \* فان قلت كان ينبغي  
للمصنف أن يحمده الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عقب البسملة كما فعل الشارح  
لان ذلك مستحب \* قلت لعله جد وصلى بلسانه وذلك كاف كما قال بعضهم

### \* باب نواقض الوضوء \*

قال العلامة ابن هشام في بعض كتبه الباب يدكر ويؤنث فيقال باب وبابة كما يقال  
طريق وطريقة أما تذكيره فظاهر وأما تأنيثه فباعتبار كونه ترجمة \* فائدة \* قل  
ابن محمود في شرح أبي داود وقد استعمل لفظ باب في زمن التابعين قاله المناوي ومثله  
في حاشية الحرشي قل بعضهم وانظر لفظه كتاب وفصل استعماله في أي زمن وفي  
الموطأ التعبير بكتاب فيكون لفظ كتاب استعماله في زمن التابعين بناء على أن الامام مالك  
من التابعين أو في زمن تابع التابعين بناء على أن الامام من تابع التابعين وهو الصحيح  
وقال شيخنا في تقريره على الحرشي ان استعمال لفظ كتاب أقدم من استعمال باب اه  
والنواقض جمع ناقض من النقض وهو لغة الحل نحو ولا تكونوا كالتى نقصت غزلها  
وكان الاولى للمصنف أن يقول موجبات لان الناقض للشيء يقتضى تأخير عنه بخلاف  
الموجب ونقل العلامة الشبرخيتى هنا سؤالاً عن التثنية وهو أنه كان الانسب للمصنف  
تقديم الوضوء على نواقضه لانه يجب تقديم التصور على التصديق لانه حكم والحكم على  
الشيء فرع عن تصور به ذال في السلم \* وقدم الاول عند الوضع \* وأجاب بأننا  
لا نسلم ان فيه تقديم الحكم على التصور وانما فيه تقديم الحكم على التصور للغير وحكم  
الشخص على شيء متصور في ذهنه قبل تصوره في الخارج لغيره غير ممتنع ولا شكا ان  
المصنف كان متصوراً للوضوء حين حكم عليه بأنه يمتنع بكذا كراتهسى وهذا الجواب  
غير مناسب لان قولهم \* وقدم الاول عند الوضع \* أى عند الذكر في التأليف وهذا بعينه  
هو التصور للغير فالاولى في الجواب ان يقال ان تقديمه في الوضع ليس بلازم عند الفقهاء  
على انك اذا تأملت تجدد السؤال من أصله لا يرد لانه ليس في كلام المصنف تقديم تصديق  
على تصور وانما فيه تقديم تصديق على تصديق آخر لان ما أتى للمصنف من ذكر  
فرائض الوضوء وما معها ليس المقصود منه تصور الوضوء بل الحكم على الوضوء بأن  
النية مثلاً فرض فيه وانه يطل بتركها نعم كلام التثنية ربما توجه على الرسالة لانها انما  
ذكرت الصفة والكل مقام مقال فتأمل أفاده شيخنا الامير في حاشيته مع زيادة من  
تقريره (قوله أى هذا باب) فيه اشارة الى أن باب خبر لمبتدأ محذوف وهذا اقتصار  
على الاحسن والافصح أنه مفعول لفعل محذوف أى اذكر باب الخ وأما جره  
بحرف مقدر والتقدير انظر في باب الخ فهو شاذ واعلم ان اسم الاشارة في قوله هذا  
باب راجع للبحث بتمامه من أول الباب الى آخره فيحتمل انه راجع للمعاني التى في ذهنه  
أولاً لفاظ أول للنقوش أو للمعاني مع الالفاظ أو للمعاني مع النقوش أو للالفاظ مع النقوش  
أو للثلاثة فهذه سبع احتمالات أبدأها السيد الجرجاني ثلاثة فردية وثلاثة ثنائية وواحد  
ثلاثى (قوله فيه الخ) من ظرفية المدلول في الدال لان الباب اسم للالفاظ المخصوصة

(باب نواقض الوضوء)  
أى هذا باب يدكر  
فيه

الدالة على المعاني المخصوصة فتكون الالفاظ دالة والاحكام مدلولة فيكون في الكلام استعارة تصريحية تبعية حيث شبه التباس الدال بالمدلول بالتباس الظرف بالمظروف واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم سرى التشبيه الى الالتباسين الخاصين فاستعير لفظة في الموضوع للالتباس الخاص الواقع بين الظرف والمظروف والالتباس الخاص الواقع بين الدال والمدلول أو استعارة بالكناية حيث شبه الدال بظرف والمدلول بمظروف تشبيها مضمرا في النفس واثبات في تخيل لانها من ملائعات المشبه به أو استعارة تمثيلية حيث شبهت الهيئة المنزعة من دال ومدلول وارتباط بينهما بالهيئة المنزعة من ظرف ومظروف وارتباط بينهما غاية الامر أنه اقتصر على بعض المركب وهو في (قوله أحكام) جمع حكم وهو لغة القضاء واصطلاحا ثبوت أمر لا مرأوفي أمر عن أمر كثبوت النقص للمول وفي النقص عن الحقيقة (قوله والباب في اللغة) وأما في عرف العامة فهو الهيئة المركبة من خشب ومسمار أو من جريد أو من بوص أو نحو ذلك وأما في الاصطلاح فهو اسم بجملة مخصوصة من مسائل العلم (قوله ما يتوصل به الى الشيء) اعترض بأنه يشمل السلم الموصل للسطح مثلا فانه يصدق عليه أنه يتوصل به للشيء فظاهر كلام الشارح أنه يقال له باب في اللغة وليس كذلك وأجيب بأن قوله ما يتوصل به الى الشيء أي على وجه مخصوص وهو الفرجة المعلومة التي يتوصل بها من داخل الى خارج وبالعكس نخرج نحو السلم فلا يقال له باب قال بعضهم وقد يطلق الباب مجازا على كل شيء موصل ومنه قول بعض اعرافين مخاطبا للنبي صلى الله عليه وسلم

وأنت باب الله أي امرئ \* أنا من غيرك لا يدخل

(قوله وهو حقيقة في الاجسام) أي في داخل الاجسام الذي هو الفرجة المعلومة فهو على حذف مضاف كما في الحاشية وانما احتيج لهذا التقدير لان الفرجة ليست جسما ويحتمل ان الظرفية بمعنى البيئية ولا حذف كما قال شيخنا الامير أي حقيقة حال كونه بين الاجسام وهو الفرجة (قوله مجاز في المعاني كما هنا) اعترض بأنه لا تصح ارادته هنا بهذا المعنى لانه في الاصطلاح اسم لالفاظ مخصوصة من العلم وأجيب بأنه أراد بالمعاني ما تابل الذوات فيشمل الالفاظ فهي معان بهذا الاعتبار وعلى هذا يأتي اللغز المشهور وهو

وما شيء حقيقة مجاز \* وأوله وآخره سواء

وفيه صحة وبه اعتلال \* له الاعراب حقا والبناء

ثلاثي وفيه حرف مد \* أجب عن ذابح لك الثناء

وهناك فهم آخر للغز وهو أن المراد حقيقة اللغة مجاز أي طريق للناس وهذا الطاف (قوله مجاز) أي مجاز استعارة تصريحية أصلية حيث شبهت الالفاظ التي يتوصل بها الى المعاني المقصودة بالفرجة بجماع الوصول الى المقصود في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه والقربة الحالية أو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد وهذا بحسب الاصل والافقد صار حقيقة عرفية عند المؤلفين في المراد هنا (قوله شرع) أي أراد الشروع (قوله وتقسيمه) قرر بعض شيخنا أن عطف التقسيم على التبيين عطف تفسير لان المصنف

أحكام نواقض الضوء  
والباب في اللغة  
ما يتوصل به الى الشيء  
وهو - حقيقة في الاجسام  
كتاب المسجد مجازي  
في المعاني كما هنا وقد  
شرع في تبين الناقض  
وتقسيمه بقوله

لم يدكر شيئاً زائداً على التقسيم وقال بعض شيوخنا الأحسن أن العطف مغاير ويكون قوله في تبين موم معنى قوله وهو الذي الخ وقوله وهما الغائط الخ ولا شك أن هذا التبيين غير التقسيم وفي حاشية شيخنا الأمير الإشارة لذلك فتدبر واعلم أن التقسيم عندهم ينقسم إلى قسمين تقسيم الكل إلى أجزائه وتقسيم الكلي إلى جزئياته والاول عبارة عن تحليل الكل إلى متركب منه كتقسيم الحصى إلى سمار وخيط والثاني عبارة عن ضم قيود إلى أمر كلي يحصل فيه مع كل واحد قسم فالأمر الكلي حيوان فتارة يضم له قيد الناطقية فيحصل قسم وهو الإنسان وتارة يضم له قيد الناطقية فيحصل قسم وهو الحمار وتارة يضم له قيد الصاهلية فيحصل قسم وهو الفرس وهكذا إذا فهمت هذا تعلم أن تقسيم المصنف الناقض إلى الأحداث والأسباب من تقسيم الكلي إلى جزئياته لأن الناقض أمر كلي وكل من الأحداث والأسباب أقسام له هذا إذا أردنا بالنواقض مطلق جماعة نواقض وإذا أردنا بها هيئة النواقض المجتمعة بتامها فيكون من تقسيم الكل إلى كل أجزائه كما أشار إليه شيخنا الأمير في حاشيته فتأمل (قوله اعلم) هذا خطاب لكل مكلف يتأني منه العلم وفيه تنزيل المترقب حصوله منزلة الحاصل لأنه حين الألف لم يكن عنده أحد وسبب هذا التزيل قوة رجائه بتعاطي الناس لكتابته وهي كلمة يؤتي بها للاعتناء بما بعده أي تنبه أيها الطالب وتيقظ فإنه لا عذر لك بالجهل مع وجود العلماء وانما قال اعلم ولم يقل اعرف اقتداء بقوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وليعلموا أنما هو اله واحد أفن يعلم هل يستوى الذين يعلمون (قوله وفقك الله الخ) أي خالق لك قدرة على الصاعة وانما دعا بالتوفيق لعزته لأنه لم يدكر في القرآن الأمر واحدة في قوله تعالى وما توفيق إلا بالله وأما قوله تعالى أن يريد أصلاً حاوياً فوق الله بينهم ما فهو من الموافقة لا من التوفيق (قوله أن نواقض الوضوء) أي مبطلاته والمراد بالوضوء هنا الأثر الحكمي الذي يترتب على الاستعمال لأنه الذي يتصف بالنقض كما في الحاشية (قوله على قسمين) قال الشيخ في الحاشية هذا جرى على الغالب والأفردة والشك في الحدث ليسا بحدث ولا سبب اه وقال في حاشية الحرشي الشك في الحدث داخل في الأحداث بأن يقال أن الحدث ناقض إما من حيث تحققه أو الشك فيه وأما الردة فقبل من الأحداث وقيل من الأسباب ورجح الأجهوري أنها ليست منهما وبعضهم جعل الخلاف لفظياً لأن من قال أنها أحدث أي أمر حدث حكم الشرع بأنه ينقض ومن قال أنها سبب أي في نقض الوضوء ومن قال أنها من غيرهما رأى أن المعنيين لا ينطبقان عليها قال شيخنا الأمير وعند الردة من النواقض فيه تسمح لأنها تبطل جميع الأعمال ولا يبعد من شروط التي إلا ما كان خاصاً به فكذلك لا يبعد من نواقض الوضوء إلا ما كان خاصاً به ولذلك لم يعدوا من نواقضه خروج المني لكونه يوجب ما هو أعم (قوله وهو ما ينقض الخ) هذا معناه اصطلاحاً وأما لغة فهو وجود الشيء بعد أن لم يكن كما قاله الشيخ في الحاشية هنا وفيه مسامحة لأن الحدث في الحقيقة هو الشيء الموجود بعد عدمه وأما الوجود فيقال له حدوث والمرسل واعلم أن الحدث يطلق اصطلاحاً على ما ذكره التارخ وعلى الخروج أو الإخراج كما في قولهم آداب الحدث كذا وعلى الصفة الحكمية كما في قولهم يمنع

اعلم وفقك الله تعالى  
أن نواقض الوضوء  
على قسمين (أحدهما  
أحداث) جمع حدث  
وهو ما ينقض الوضوء  
بنفسه

الحدث من مس المصحف مثلاً وعلى المنع المترتب على الأعضاء قال شيخنا الأمير وهذا  
 المعنى الأخير فيه شيء لأن المنع هو التحريم فهو يرجع لحكم الله وكلامه ولا يعجبني أن  
 نسمي صفته تعالى حدثاً لأن صفاته تعالى توقيفية كاسمائه ولأن هذا اللفظ يوهم  
 الحدوث ولأنه يستعمل في المعنى القدر المعلوم فتأمل (قوله والمراد به هنا الخ) اعترضه  
 الشيخ في الحاشية بأن ظاهر عبارته يقتضي أن الحدث بالمعنى الأول ليس مراداً هنا فلذا  
 بين المراد بقوله والمراد الخ وليس كذلك بل الحدث بالمعنى الأول هو عين الحدث  
 بالمعنى الثاني لأن الذي ينقض الوضوء بنفسه هو الخارج المعتاد الخ وأجاب شيخنا  
 الأمير بأن هذا الاعتراض مبني على أن الضمير في قوله به للحدث ويمكن رجوع الضمير  
 إلى ما ينقض الوضوء بنفسه ويكون المعنى الأول شاملاً حتى الردة فالمعنى الثاني مفسر  
 ومبين للمراد من الأول ليصح حصر المصنف الأحداث في الخمسة فصيح قول الشارح  
 المراد به هنا فتأمل (قوله الخارج) أحترز به عن الداخل كادخال حقنة أو فتائل أو  
 عوداً أو أصبع في دبر فإن ذلك لا ينقض الوضوء وادخال شيء في الدبر حرام وأما الحقنة  
 فمكر وهه فقط كما قال سيدي أحمد زروق قال شيخنا الأمير والظاهر أن محل الكراهة  
 بالم تمعين طريقاً للدواء والإجازة بل ربما طلبت انتهى قال الشيخ في الحاشية هنا نقلاً  
 عن كبير الحرشي مانصه وانظر قولهم أن الحقنة لا تنقض مع أن الآلة التي تدخل في  
 الدبر وتخرج منه ربما يحجبها الأذى لأن يقال أنه خارج غير معتاد انتهى كلامه قال  
 شيخنا الأمير وهذا الكلام غير مسلم بل الظاهر أن محل قولهم الحقنة لا تنقض الوضوء  
 أن لم يخرج فضله على الآلة بأن لم تصل للحدث أو مسحت بباطن المحل وهي خارجة  
 والافتقار ويدل على ذلك ما قاله الشيخ نفسه في آخر هذا الباب نقلاً عن نفس كبير  
 الحرشي ونصه ولا ينقض الوضوء أيضاً بالنقطتين في المخرجين وكذا ادخال شيء فيهما  
 لما مره ولو أصبعا وهذا لا ينافي الحكم بنجاسة الداخل للرطوبة نعم أن خرج عليه شيء  
 نقض الخارج انتهى ومما لا ينقض الوضوء أيضاً القرقرة الشديدة وهي الريح المسموعة  
 داخل الجوف وكذا الحقن بالنون وهو حبس البول وكذا الحقب بالباء وهو حبس  
 الغائط فلا ينقض الوضوء بهذه الأشياء ولو كانت شديدة على المعتقد نعم أن كان الحقن  
 أو الحقب يمنع من تمام الأركان فبطل صلاته لا من حيث بطلان الوضوء بل من حيث  
 أنه منع من ركن كالركوع مثلاً ولا يمكن مس المصحف مثلاً قال شيخنا الأمير وظاهر كلام  
 الشيخ أنه لا بد من الخروج فإذا لم يخرج منه البول بل وصل إلى قصبة الذكر وانحبس  
 بخصي مثلاً أو ربط المحل فلا ينقض الوضوء وبه قال بعضهم ولكن الذي قرره الأشياخ  
 فديماً أن المراد بخروجه انفصاله عن محله إلى القصبة ويؤيده اتفاقهم على وجوب  
 الاستبراء وهو تفرغ القصبة من الخارج وبطلان الوضوء بتركه ولو خرج الوقت فقد  
 سئل الناصر اللقائي عن رجل انحصر بوله في القصبة وضاق الوقت فهل يتوضأ أو يصبر  
 حتى يفرغه ولو خرج الوقت فأجاب بأنه يصبر حتى يبرز ما في القصبة ولو خرج الوقت  
 فهو فائز بما قرره الأشياخ اللهم إلا أن يقال فرق بين بقاء ما خرج وبين ما لم يخرج  
 أصلاً فتدبر (قوله المعتاد) أي المعتاد خروجه يعني الخارج المعهود ومن الخارج المعتاد

والمراد به هنا الخارج  
المعتاد

المهادى وهو ماء أبيض يخرج قرب الولادة فإنه ينقض الوضوء على المعتد كما في حاشية  
الخرشي ومن الخارج المعتاد أيضا خروج منى الرجل من فرج المرأة إذا دخل فيه بوطئه أن  
كانت اغتسلت وتوضأت لأن خروجه في هذه الحالة معتاد غالباً لأن العادة جرت بأن المني  
إذا لم يتخلق منه ولد لا بد من خروجه فينقض الوضوء وأما الغسل فصحيح وأما لو دخل  
المني في فرجها بلا وطء بأن شرب فرجها المني من الحمام ثم خرج فلا يكون ناقضاً وكذلك إذا  
جامعها في غير فرجها ثم سأل المني حتى دخل فرجها ثم خرج منه فإنه لا ينقض الوضوء ما لم  
تحمل فإن حملت فعليها الغسل والوضوء وتعيد الصلاة من وقت وصوله لفرجها كما في حاشية  
الخرشي فلو خرج المني من دبر من فعل به فهل ينقض أو لا قال شيخنا الأمير والظاهر أنه  
لا ينقض لأن الدبر ليس مخرجاً معتاداً للمني بخلاف الفرج فإنه محل لخروج المني من حيث  
هو خصوصاً ومنى المرأة ينعكس لداخل فقد يختلط بمنى الرجل ويخرج معه وإن لم يكن  
مقارناً للذة فلا أقل من أن يوجب الأصغر على قاعدة الشك في الحدث ومن الخارج  
المعتاد أيضاً بول المريض إذا خرج صافياً فإنه ينقض الوضوء بمنزلة دينار ابتلعه ونزل منه  
بصفته ومن الخارج المعتاد أيضاً إذا ابتلع حصي أو دوداً فنزل منه بصفته وأما الحصى  
والدود المتخلقان في البطن فهما من غير المعتاد فلا ينقضان الوضوء سواء كان الدود صغيراً  
وكبيراً كالخنس سواء خرج عليهما بله أم لا وسواء كانت البله قليلة أو كثيرة لكن البله  
الكثيرة وإن كانت لا تنقض الوضوء يجب الاستنجاء منها وإن كان في صلاة فيقطعها وبهذا  
يلغز فيقال لنأشئ خرج من المخرج المعتاد فأوجب الاستنجاء وقطع الصلاة ولم ينقض  
الوضوء وقد نظم ذلك شيخنا الأمير بقوله

قل للفقير ولا تخجلك هيئته \* شئ من المخرج المعتاد قد عرضا  
فأوجب القطع واستنجى المصلى له \* لكن به الطهر يامولاي ما انتقضا  
وقد نظمت جوابه من البحر والروى فقلت

حمد الرب وشكر أو الصلاة على \* محمد من الجيش الكفر قد قرضا  
جواب هذا الحصى والدودان خرجا \* مع بلة كثرت قد زال مانعها  
ثم إنه يعني عما خرج مع الحصى والدودان كان مستنكحاً بأن يحصل له كل يوم مرة فأكثر  
والأفلا بد من غسله حيث كثر والاعنى عنه أى بحسب محله لا بحسب إصابته للشوب كما في  
حاشية الخرشي ومثل كون الوضوء صحيحاً في المسئلة السابقة ما لم تكن الفضلة جداً أما إن  
كثرت جداً حتى صار يقال له عرفاً أنه قضى الحاجة فإن الوضوء ينقض قطعاً وأما الدم  
والقيح فإن خرج معهما عذرة أو بول انتقض الوضوء وإن خرجا خالصين من ذلك فلا  
نقض والفرق بينهما وبين الحصى والدود أن الحصى والدود لا ينفكان غالباً عن مخالطة  
العذرة فنزلت منزلتهما في عدم النقض بخلاف حصولهما مع الدم والقيح فإنه نادر فلذا قيل  
ينقض الوضوء وقال العلامة البناني في حاشية كبير الزرقاني والنقل التسوية بين الحصى  
والدود والدم والقيح بالجميع على حد سواء ولو كان لم يبين في أى الحكمين والمشهور  
والمسموع من الأشياخ ما سمعته أو لا فينبغي التعويل عليه واحترز بقوله الخارج المعتاد  
من الرجح الخارج من قبل الرجل أو من فرج المرأة فإنه غير ناقض وكذلك البول إذا خرج

من الدبر والغائط اذا خرج من القبل فانه غير ناقض ما لم ينسد مثل أحدهما فان انسدت  
 مثل أحدهما بان انسدت القبل وصار البول يخرج من الدبر أو انسدت الدبر وصار الغائط  
 يخرج من القبل فانه ينقض كذا في حاشية جلبي على كبير الزرقاني وأقره شيخنا وكذا  
 أخبرت به شيخنا الأمير فسامه وفي حاشيته إشارة الى ذلك عند قول اشرح من المخرج  
 المعتاد (قوله من المخرج المعتاد) احتراز بذلك عن الثقبه فانها ليست مخرجا معتادا فلا  
 تنقض الوضوء ما لم تكن تحت المعدة وينسد المخرجان والافتقار والحاصل أن الضرور  
 تسعة لان الثقبه اما أن تكون تحت المعدة أو فوق المعدة أو في نفس المعدة وفي كل احدى  
 ينسد المخرجان معا أو ينفثهما أو ينسد أحدهما وينفتح الآخر والمعتد عدم النقض  
 في التسع الا في صورة واحدة وهي ما اذا كانت تحت المعدة وانسد المخرجان والمعدة من  
 السرة المنخفضة الصدر على المعتد فهي بمنزلة الكرش للحيوان والحوصله للطائر فالثقبه  
 التي فوقها تكون في الاصلح وقيل معنى فوقها بانها فيكون بمعنى فيها \* فان قلت  
 كيف تقولون بعدم النقض بثقبه فوق المعدة ولو انسدت المخرجان مع انكم قلتم من انسدت  
 مخرجه وصار يبول ويتغوط من فيه فانه ينقض وضوءه (٣) مع أن الثقبه تحت المعدة  
 أقرب لها من الفم \* قلت أجاب الشيخ في الحاشية عنابان الفم يخرج معتادا لبعض  
 الحيوانات كالتمساح فانه لا يخرج له فاذا ضايقه الاكل خرج البر وفتح فاه فيدخل  
 فيه طائر يقال له القطقاط فيأكل فضله فاذا ضم التمساح فم عليه فتمسه بشوكة في رأسه  
 ويخرج قال شيخنا الأمير ولوسلمانان الفم صار بمنزلة هذا مخرجا معتادا يقال هو نادر  
 والنادر لا حكم له على أن ظاهر ما أخبر به الاجهوري أن له مخرجا كما في شرح العزبة في  
 باب المياه وجمع الشيخ بينهما في حاشية شرح العزبة بان الطائر ينخف والباقي يخرج  
 فضله فالا حسن ما نقله الشيخ هنا أولا عن الاجهوري والزرقاني من أن النقض في  
 الخارج من الفم اذا انسدت المخرج رأسا وعدم النقض في الثقبه التي فوق المعدة اذا انسدت  
 تارة وانفتح أخرى فتحصل أن الثقبه التي فوق المعدة مع سد المخرجين هي والفم سواء  
 في الحكم والمراد بالانسداد انقطاع الخروج ولو كان المخرجان مفتوحين فان دام سد  
 أحدهما وانفتح الآخر وخرج من الثقبه أو من الفم ما كان يخرج من المسدود نقض  
 الوضوء على الاظهر كما قال شيخنا الأمير وأما ما يرشح من الثقبه فيعني عنه كما قرره بعض  
 شيوخنا (فائدة) اذا نزل من الثقبه دم يشبه الحيض فلا يجب به الغسل ولو كانت الثقبه  
 تحت المعدة ولو انسدت المخرجان كما في حاشية الخرشى فاذا خرج من الثقبه أو من الفم  
 ريج فهل ينقض الوضوء أولا قال شيخنا الأمير يعقل في ريج الخارج منه ما على تمييزه  
 عن النفس بخاصية أي فان تميز الريج عن النفس بخاصية نقض والا فلا قال شيخنا الأمير  
 في حاشيته ولينظر في المنى الخارج من الثقبه والفم والايلاج في ثقبه الزوجه من حيث  
 الحل واستظهر في تقريره انه ان أمنى من ثقبه بدل الذكرك فيه الغسل والايلاج الذكرك  
 في الثقبه حرام ما لم تكن قرينة من الفرج فيعجز وأما الاستمتاع بغم الثقبه من خارج  
 فيعجز فان كانت قريبة من الدبر ألحقت به على الظاهر قال ولم أرف تلك المسئلة نصا

من المخرج المعتاد

(٣) قوله مع ان الثقبه  
 تحت المعدة الخ صوابه  
 فوق المعدة كما هو  
 صريح السؤال ولان  
 التي تحت المعدة  
 لا اشكال في نقض  
 الخارج منها اذا انسدت  
 المخرجان اهم مصدحه

(قوله على سبيل الصحة) احتراز بذلك عما خرج على وجه السلس من أجل البرودة ونحوها سواء كان سلس مذى أو بول أو غيرهما ولا يستطيع صاحبه أن يمسكه سواء لازم أكثر الزمن أو نصفه فانه ليس على وجه الصحة فلا ينتقض به الوضوء ويندب منه الوضوء في هاتين الصورتين ويستحب أن يكون متصلا بالصلاة ولا يستنجى في هاتين الصورتين على المعتد وأما ان عم الزمن فلا نقض ولا ندب وأما ان فارق أكثر الزمن فينقض فالصور أربع وهل المعتبر الملازمة في أوقات الصلاة وهو ما عدا من طلوع الشمس الى الزوال أو المعتبر جميع الليل والنهار والمعتد الأول فان كان مضطربا انه يأتيه أول الوقت آخر أو يأتيه في آخره قدم والظاهر كما في الزرقاني أن صاحب السلس اذا ماز البول المعتاد بكثرة مثلا جزم بالنقض ومحمل كون السلس لا ينتقض الوضوء اذا كان غير قادر على رفعه أما اذا كان قادرا على رفعه بتزويج أو تسراوت أو صوم فانه ينتقض وضوؤه وبغفرله زمن التداوى وزمن شرائه سرية يتداوى بها واستبرأها على العادة فانه فيما ينزله السلس الذي لا يقدر على رفعه وكذلك من طلب النكاح فان اشترى جارية فوجدها من نحيض كل خمس سنين مرة فانظر هل يغفر له ذلك أيضا أو يلزم بشرائه غيرها قال الشيخ في حاشية الحرشي قال شيخنا والظاهر أنه يلزم بشرائه غيرها اذا كان مليئا والا فلا يلزمه أي لانه لا يطؤها الا بعد الاستبراء وهو لا يحصل الا بعد الخس انتهى وقرره شيخنا الجداوى أيضا والمراد بسلس المذى أنه استمر به نزول المذى كل الزمن أو حله أو نصفه فانه اذا لم يقدر على رفعه فلا نقض وأما اذا كان شخص كلما نظر أو تدكر أو لمس أو يشرأ مذى فان الوضوء ينتقض قدر على رفعه أم لا هذا هو المعتد كما في حاشية الحرشي خلافا للعلامة الحرشي (قوله والاعتقاد) عطف تفسير (قوله وأسباب أحداث) المناسب لقول الشارح سابقا أحدهما أحداث أن يقول هنا وثانيهما أسباب الخ (قوله وهو ما لا ينتقض الوضوء الخ) هذا معنى السبب اصطلاحا وأما لغة فيطلق على العلم كقوله تعالى وآتينا من كل شئ سبيبا أي علما ويطلق على الجعل كقوله تعالى فليمدد بسبب الى السماء أي يجعل الى سقف بيته (قوله ما لا ينتقض الوضوء بنفسه) أي بل يؤدي الى خروج الحدث سواء خرج الحدث أم لا فيصدق بمس الخ (قوله بما يؤدي) الأولى اسقاط الباء أي لان ظاهره انه يؤدي الى سبب يؤدي الى حدث وأجاب الشيخ في الحاشية بان الباء للتصوير (٣) والاعتراض مبنى على ان ما موصول حروف في الباء سببية أي بسبب تأديته الى الحدث ولو في الجملة فان مس الذكر ينتقض ولو سهوا أفاده شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الامير وقوله بل بما يؤدي الخ أي كالنوم المؤدى الى خروج الرج والمس المؤدى الى خروج المذى (قوله تفصيلها) فيه إشارة الى أن قوله ثلاثة بدل من خمسة بدل مفصل من مجمل (قوله وهي المذى) وكذا المنى فينقض الوضوء في بعض أحواله وهو ما اذا كان بلالدة معتادة أو خرج على وجه السلس ولازم أقل الزمن (قوله بذال معجزة) متعلق بمحذوف أي يقرأ بذال معجزة أي وقع عليها الاعجام أي النقط تقول أعجمت الحرف اذا نقطته فمعجزة أي منقوطة وهذه اللغة

على سبيل الصحة والاعتقاد) وأسباب أحداث) جمع سبب وهو ما لا ينتقض الوضوء بنفسه بل بما يؤدي الى الحدث (فأما الاحداث) أي التي تنقض الوضوء بنفسها وبدأ بها لانها الاصل (خمس) تفصيلها (ثلاثة من القبل وهي المذى) بذال معجزة ساكنة وتخفيف الباء وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة

(٣) قوله والاعتراض مبنى الخ اعمل هذا نقضا والاصل والاعتراض مبنى على أن ما موصول اسما لا على أنها موصول حرفي الخ اه

التي ذكرها الشارح هي الجارية على السنة الفقهاء ويقال أيضا بكسر الدال مع تشديد  
 الباء وتخفيفها ويروي أيضا باهمال الدال ففيه لغات أربع وبشرك الرجل والمرأة  
 فيه وهو منها أكثر والدليل على أنه ينقض الوضوء قوله صلى الله عليه وسلم من المذي  
 الوضوء ومن المني الغسل رواه الترمذي وقال حسن صحيح (قوله بالانعاظ) قال  
 الشيخ في الحاشية الأولى حذفه لأن مدار النقض في المذي على خروجه بلذة معتادة  
 سواء حصل انعاظ معها أم لا وأجاب شيخنا الامير بأن التقييد به نظر للغالب وأما ان  
 خرج المذي بغير لذة معتادة فحكمه حكم المني الخارج بغير لذة معتادة وحكمه أنه ان لم  
 يوجب الوضوء كفي فيه المخرج وان أوجبته تعين فيه الماء كذا قال الاجهوزي قال الشيخ  
 في الحاشية وفيه نظر لأن ما لا يوجب الوضوء لا يطلب فيه المخرج أيضا قال شيخنا الامير  
 ولا يخفى ان ما يوجب الوضوء كذلك اذا أتى كل يوم ولو مرة ثم لا يتأتى هذا التفصيل في  
 المذي فانه بغير لذة دائما لا يوجب الوضوء وقد يتوقف في تعيين الماء في مني أو جوب الوضوء  
 حيث كان كالبول وأمر المذي تعبدى لا يقاس عليه ﴿تنبيه﴾ يجب غسل جميع الذكر  
 من المذي بنية على المعتمد فلو ترك النية فقولان المعتمد الصحة فلو غسل بعضه سواء كان  
 بنية أم لا فقولان مرجحان كما في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى وقال شيخنا الامير  
 في حاشيته ينبغي رجحان البطلان اذا غسل البعض وترك النية لكثرة الخلل حينئذ وهذا  
 كله بالنسبة للذكر وأما المرأة فتغسل محل الاذى فقط ولا يحتاج لنية على المعتمد  
 ﴿فائدة﴾ المذي نجس ولو من مباح الاكل قال بعضهم وهذا بالاجماع وأما الودى  
 فكذلك نجس باتفاق أهل المذهب وخالف أجمد وأما المني فنجس ولو من مباح الاكل  
 على المعتمد والدم كذلك كذا في حاشية الخرشى فقول الشبرخيتي ان مذي المباح ودمه  
 كبوله مردود بل هما نجسان كنيه ووديه كما علمت (قوله وسواء حصل) أي المذي  
 بلاعبة ويؤخذ من قول الشارح بلاعبة للزوجة والامة وقدر غيب النبي صلى الله عليه  
 وسلم في ذلك لعبد الرحمن بن عوف حين تزوج ثيبا فقال له هلا بكرانلاعها وتلاعيلك قاله  
 الشيخ في الحاشية هنا تبعا لشرح المتن والرسالة قال العلامة النفراوي أما الحكم فسلم  
 ولكن لم يظهر لي وجه الاخذ من كلام المؤلف لأنه لم يشترط أحد كون الملاعبة التي  
 ينشأ عنها المذي جائزة أو محرمة نعم يؤخذ من الحديث حيث حض على ملاعبة البكر  
 والحاصل ان الحكم مسلم وأخذه من الحديث مسلم وأما أخذه من كلام الشارح فممنوع  
 فتأمل فانه حسن (قوله أو قبله) بضم القاف وهي وضع القدم على القدم \* فان قلت قبله  
 وحدها كافية في النقض ولو بلا مذي فكيف ينسب الشارح النقض للمذي مع التقييد  
 \* قلت أجاب شيخنا الامير بأن المذي أصل والقبله سبب مؤدله أو انه يمكن فرض قبله  
 على غير القدم بلا قصد ولا وجدان ثم اعقبها وجدان فأمضى (قوله فلا وضوء عليه) أي  
 ما لم يقبل أو يمس والانقض (قوله والودى) ويجب منه غسل رأس الذكرك فقط فليس  
 كالمذي (قوله بدال مهملة) أي غير منقوطة ويقال بدال معجمة ساكنة أو مكسورة  
 مع تشديد الباء فالباء مخففة ومشددة مع الدال والدال ففيه أربع لغات أيضا (قوله خائر)

بالانعاظ أي قيام الذكر  
 وسواء حصل بلاعبة  
 أو قبله أو تذكر أو نحو  
 ذلك فان لم يخرج منه  
 شيء فلا وضوء عليه  
 ولو حصلت له اللذة  
 والانعاظ (والودى)  
 بدال مهملة وهو ماء  
 أبيض خائر يخرج

أى تخمين (قوله بائر) بكسر الهمزة وسكون المثلثة أو بفتحهما أى يخرج عقب البول  
غالبا اذا كانت الطبيعة ناعمة وقد يخرج معه أو قبله أو وحيده وقد يكون عند حمل شيء  
ثقيل ﴿قاعدة﴾ سئل اللخمي عن رجل اذا توضأ انتقض وضوؤه واذا تيمم لم ينتقض  
فاجاب بأنه يتيمم واعتمده الشيخ في تقريره على الزرقاني الكبير كما نقله عنه شيخنا  
وقال ابن شعبان بتوضأ وقال بعضهم الاحوط الجمع (قوله وينقضه البول) قال شيخنا  
الاولى حذف قول الشارح وينقضه لانه يقتضى أنه ليس من الثلاثة مع انه منها (قوله  
البول) قال اللخمي ومن عادته احتباس بوله فاذا قام نزل منه فيجب عليه أن يقوم ثم  
يقعد فان أبى انتقض وضوؤه بما نزل منه بعد ﴿فرع﴾ اذا استنجى شخص ثم توضأ  
لخس بقطعة هابطة فينفس عليها فتارة يجدها وتارة لا يجدها فلا يلتفت الى هذا ان اعتراه  
كثيرا ولا ينتقض وضوؤه ودين الله يسر والكره أن يحصل له كل يوم ولو مرة وأما ان  
كان يأتيه في بعض الايام ويغيب في بعضها فينتقض وضوؤه على المتمد وكل هذا ما لم  
يتحقق نزولها فان تحقق ذلك نقض وضوؤه على المتمد وأما من جهة الثوب والبدن  
متى أنه في كل يوم مرة عنى عنه فان نزل بعد ان صلى فان أحس عند النزول انه انحدرت  
من الاعلى الى القصبه فان صلاته صحيحة فان تيقن انها نزلت من القصبه فالصلاة باطلة  
فان شك بالصلاة صحيحة على الاظهر أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من تقرير  
بعض شيوخنا (قوله وأما التي من الدبر فأشار اليها) كذا في بعض النسخ بتأنيث الضمير  
في اليها على طبق التي وهي ظاهرة وفي بعض النسخ وأما التي من الدبر فأشار اليها بضمير  
التثنية \* فان قلت فعلى هذه النسخة كان الاولى أن يقول وأما اللذان \* قلت اجاب  
شيخنا الامير بان المعنى وأما الاحداث التي والجمع لما فوق الواحد ثم بعد ذلك ثنى  
الضمير نظر الما في نفس الامر (قوله ويطلق) أى الغائط بمعنى افطه لانه اسم ناعل غاط  
في الارض انخفض وأطلقه المصنف على الفضلة المعلومة والمصنف والشارح كالمستكمل  
الواحد فيكون في الكلام استخدام حيث أطلق الغائط أو الاعلى المعنى ثم أريد منه  
ثانيا لفظه أفاده شيخنا الامير (قوله من باب تسمية الشيء باسم محله) أى فهو مجاز مرسل  
علاقته المحلية بناء على ما ناله الحكماء من أن المكان هو السطح الباطن من الحاوى المماس  
للظاهر من المحوى وقال أهل السنة المكان هو الفراغ الذى يحل فيه الجسم فيثبت المكان  
المنخفض مجازا والفضلة للمحل فعلى هذا تكون العلاقة المجاورة كما أفاده شيخنا الامير  
وهذا بحسب الاصل والافادة صريحة عرفية في الفضلة المعروفة ﴿تنبيه﴾ جميع  
فضلات الانبياء طاهرة فقد أقر صلى الله عليه وسلم بركة الحبشية على شرب بوله وقال لن  
تلج النار في بطنك وأقر ابن الزبير حين أعطاه دم حجامته ليدفنه فشربه فقال له صلى الله  
عليه وسلم من خالط دمه لم تمسه النار انتهى فهي طاهرة حتى بالنسبة لهم واستندوا به  
تنزيهه وتشريع بل ذكر القامى في شرحه على دلائل الخبرات أن المنى الذى خلق منه  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم طاهر وهذا متعين واستظهر في الاواخر أن جميع ما كثر  
منه أصوله صلى الله عليه وسلم طاهر انتهى (قوله وينقضه الخ) الاولى حذف قوله  
وينقضه لانه يفيد انه ليس من الاثنين مع انه منهم ما (قوله الزيج) هو ظاهر ويكره

بائر البول غالبا (و)  
ينقضه (البول) وهو  
معروف بهذه الثلاثة  
من القبل وأما التي من  
الدبر فأشار اليها بقوله  
(واثنان من الدبر  
وهما الغائط) ويطلق  
حقيقة على ما انخفض  
من الارض ثم سمى به  
الخارج من باب  
تسمية الشيء باسم محله  
(و) ينقضه (الزيج)

الاستنجاء منه لقوله عليه الصلاة والسلام ليس من آمن استنجى من ریح أى ليس على منقلا  
(قوله سواء خرج بصوت) أى وهو المحتجى بالشرائط وقوله أو بغير صوت وهو المسمى  
بالفساء بضم الفاء تنبيه على أن تخيل للانسان أنه يجد شيئا بين اليدين وهو متوضى فقطال  
الخمى لا ينقض وضوءه بل لى ما ووى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك فقال  
ان الشيطان يأتى أحدكم فى صلاته فينفخ بين يديه فاذا وجد أحدكم ذلك فى صلاته فلا  
يذهب حتى يسمع صوتا أو يجدر بجأته حتى سكندرى (قوله فلو خرج من القبل الخ) هذا  
تفريع على قوله سابقا من المخرج المعتاد وكذا اذا خرج البول من الذرأ والعائط من  
القبل فلا ينقض كما تقدم توضيحه (قوله فلا ينقض) أى ما لم ينسد مخرجه اما ان انسد  
مخرجه وصار يخرج من القبل أو من فرج المرأة فانه ينقض كما فى حاشية جلبي على  
الزرقاني (قوله وأما أسباب الخ) فيه ان أسباب جمع وقوله فالنوم مفرد فلم تحصل مطابقة  
وأجيب بأن اضافة أسباب لما بعده للجنس أو ان الخ ومخدوف أى فمما النوم أو ان قوله  
فالنوم أى وما ذكره من ذوال العقل ومن الذ كراخ غير أنه لما كان قصده الافادة  
للقه بأى وجه كان ذكر الباطى ولم يعطفه على النوم توضع بحاشية يدى (قوله فالنوم) هو  
فترة طبيعية تهجم على الشخص قهر عليه تمنع حواسه الحركة وعقله الادراك واعلم ان  
السنة فتور فى البدن فان عم حاسة البصر فهو غفوة وان عم جميع البدن فهو نوم ثقيل  
فالاولان لا وضوء فيهما بخلاف الثالث والنوم فى القلب والسنة فى الرأس والناس فى  
العين فالسنة أول النوم أى ما تقدم النوم من الفتور الذى يسمى نعاسا فائدة على قال  
بعضهم النوم له آداب ستة أن ينام طاهرا من الحديث وأن لا ينام عريانا وأن ينام الى القبلة  
وأن ينام على الجانب الايمن وقال الاطباء النوم على الجانب الايسر أسرع لهضم الطعام  
وأن يكون آخر كلامه ذكراته وأن يجدد التوبة والنوم على الظهر مباح فى حق الرجال  
كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأما فى حق النساء فهو مكره وقبيح ويكره النوم على  
الوجه للرجال والنساء لانه فعل الشياطين ولان أهل النار يسحبون على وجوههم ولا  
ينبئ أن ينام بحضرة قوم مستيقظين مخافة خروج ریح منه فان غلب عليه النوم انتقل الى  
محل آخر اه سكندرى ملخصا (قوله وهو) أى النوم لا يقيد كونه سببا فيه استخدام  
لانه ذكر قسمين لا ينقض فيهما وضوء قررهم شيخنا ومثله فى حاشية شيخنا الامير (قوله  
بخاط القلب) أى العقل وقوله ويذهب العقل أى يستره لانه لو ذهب حقيقة لم يرجع  
وعطف قوله ويذهب العقل على ما قبله من عطف المسبب على السبب أو عطف تفسير  
وأظهر فى محل الاضمار للايضاح للبتدى وهذا تفسير لاحد الوصفين يعنى الثقيل وسكت  
عن معنى كونه طويلا لان الطويل والقصير يرجعان للعرف (قوله ولا يدري صاحبه  
بما فعل) يحتمل أن قوله فعل مبنى للمجهول ويحتمل قراءته بالبناء للفاعل والاول  
أحسن لانه يشمل ما اذا فعل هو أو غيره بخلاف قراءته بالبناء للفاعل فانه يكون قاصرا على  
فعله هو قررهم شيخنا وعلامة النوم الثقيل سقوط شئ من يده أو انحلال حبوته أو سيلان  
ريقه أو بعده عن الاصوات المتصلة به ولا يشعر بشئ من ذلك فرع على قال اللخمي  
لنا عن المحتجى وهو الذى يجلس قائم الر كبتين جامعا يديه على ركبتيه مشبكا أصابعه أو

سواء خرج بصوت  
أو بغير صوت فلو خرج  
من القبل أو من فرج  
المرأة فلا ينقض وهذا  
أخصر الكلام على  
الاحداث (وأما  
أسباب الاحداث  
فالنوم وهو على أربعة  
أقسام طويل ثقيل  
وهو الذى يخاط  
القلب ويذهب العقل  
ولا يدري صاحبه بما  
هل فانه

واضعا أو ما سكايد ابيد ثلاث حالات الاولى أن يستيقظ وحيته بحاله فلا تنقض على المعتمد  
لثانية أن يستيقظ لانحلالها فلا تنقض على المعتمد وكذا من كانت يده مروه ولم تسقط  
فلا تنقض وان استيقظ لسقوطها ففيه قولان المعتمد عدم النقض الثالثة اذا طال وكان  
مستندا فالنقض أما الواحشي بحمل ونحوه فحكمه حكم المستند أضافه الشيخ في حاشية  
الخرشي (قوله ينقض الوضوء) أي ما لم يسد محرجه عند نومه والا فلا تنقض لكن يقيد  
ذلك بما اذا لم يدم ثقبلا كما قال ابن العربي وهو المعتمد كما قرره شيخنا وقال البساطي لا  
ينقض مطلقا وهو ضعيف والمراد بسد المخرج كما في الحاشية أن يضم ثوبا بعبه لبعض  
ويضعه بين ألبنيه ويجلس عليه وليس المراد أن يجعل شيئا داخل دبره لان هذا حرام  
﴿فائدة﴾ لو نام قائما غير مستند وثقل نومه فلا ينقض وضوؤه ما لم يسقط فان سقط ولم  
ينبهه الا بعد أن سقط على الارض فهو ثقل ينقض الوضوء وان اتقه قبل أن يسقط على  
الارض فهو خفيف لا ينقض (قوله زوال العقل) ولا يشترط في زوال العقل بالاغماء  
والجنون والسكر طول ولا قصر ولا ثقل كما في الزرقاني ﴿فرع﴾ لو فرض ان شخصا  
مسوخ ثم عاد فهل ينقض وضوؤه أم لا لم أر نصا والظاهر الاول لان المسوخ يزيل العقل  
وكذا من سحر ثم عاد فينقض وضوؤه لان السحر يزيل العقل كما يؤخذ من كلام أهل  
المذهب وان لم يصرحوا به بل هو أولى من النوم والاغماء فتأمل وقد كنت سألت بعض  
الاشياخ عن هاتين المسئلتين فقال لا تنقض لكن لا وجه له بل الظاهر النقض كما علمت  
بل هو المتعين كما ناله بعض المحققين من أشياخي (قوله زوال العقل) العقل لغة المنع لانه  
يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش ولذا يقال مرتكب الفواحش لا عقل له ولذا قيل  
ان الكافر ليس بعقل لانه لو كان له عقل لا آمن لخبر الترمذي أن رجلا قال يا رسول الله  
ما عقل فلانا النصراني فقال له ان الكافر لا عقل له أما سمعت قوله تعالى وقالوا لو  
كننا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير وأجاب الجمهور بحمل هذا على العقل النافع  
ومحل العقل القلب وله شعاع متصل بالدماغ قال الشبرخيتي والعقل أفضل من العلم  
وقال غيره العلم أفضل قال بعض شيوخنا وهذا الخلق مما لا معنى له لان العلم من  
نمرات العقل كالثمرة للشجرة والضوء للشمس والمفاضلة انما تكون بين شيئين متغايرين  
منفكرين (قوله لم يعد) أي فلا يأتى وضوؤه ولعل هذا حكم بمقتضى العادة والافتقار  
الله صالحة لاعادته (قوله بالجنون) وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة  
والاغماء زوال الشعور من القلب مع استرخاء الاعضاء ﴿تنبيه﴾ اذا أفاق المجنون  
والمغمى عليه لا يجب عليهما غسل على المعتمد كما في شرح الاصيلي (قوله وكذا الاغماء)  
اعلم أن المتن في حد ذاته والاغماء بالجر عطف على الجنون والشارح جعله خبرا مستندا  
محدوف وهو تكلف الآن يقال انه حل معنى لاحل أعراب كما قرره شيخنا (قوله قال  
مالك) انما لم ينقل قال الامام لان الشهرة تغني عن التعظيم (قوله فعلية الوضوء) أي اذا  
أفاق بعد ذلك (قوله والسكر) مراده به مطلق غيبوبة العقل سواء كان من مائعات  
أو مفسدات أو مخدرات كالحشيشة فانها ليست مسكرة ولا يحرم قليلها وهي طاهرة  
فان غيب العقل ففيها الادب (قوله كلبن حامض) أي شأنه أن لا يسكر وأما لو كان شأنه

(ينقض الوضوء)  
اتفاقا لان صاحبه لا  
يشعر بما يخرج منه  
وكذا (قصير ثقيل)  
فانه (ينقض الوضوء)  
أيضا على المشهور  
وأما (قصير خفيف)  
وهو الذي يشعر  
صاحبه بأدنى سبب  
فانه (لا ينقض الوضوء)  
اتفاقا لان صاحبه  
يشعر بما يخرج منه  
ومثله في عدم النقض  
(طويل خفيف) لكنه  
(يستحب منه الوضوء)  
على المعروف من  
المذهب (ومن  
الاسباب التي تنقض  
الوضوء زوال العقل)  
أي استناره اذ لو زال  
حقيقة لم يعد (بالجنون  
و) كذا (الاغماء)  
قال مالك ومن أغشى  
عليه فعلية الوضوء  
(و) كذلك (السكر)  
سواء كان من حلال  
كلبن حامض ونحوه  
أو من حرام

الاسكار فهو حرام كالتحريم وظاهر كلام المصنف أن السكر إذا لم يزل العقل لا وضوء عليه وهو كذلك كما في السكندري وغيره لكن الصلاة باطلة لتلبسه بالنجاسة كما سيأتي تفصيلا إن شاء الله تعالى (قوله كحمر) أدخلت الكاف التثنية وانخر في اللغة الستر لانه بخامر العقل أي يستره ويغطيه وكان حلالا أول الاسلام لاية نزلت بمكة وهي قوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكر الاية ثم نزل بالمدينة يستلوثونك عن الخمر الاية فشرها قوم وتركها قوم ثم أن بعض الصحابة صنع طعاما لانس وسقاهاهم الخمر فحضر صلاة المغرب فقرأ الامام قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما تعبدون بحذف لا الخ فنزلت لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى الاية فحرمت في أوقات الصلاة فقال عمر ابن الخطاب اللهم بين لنا في الخمر بينا شافيا فنزلت انما الخمر والميسر الى قوله فهل أنتم منتهون فقال عمر انهم بينا يارب (قوله قال أبو الحسن) أي الشاذلي شارح الرسالة واسمه علي بن ناصر الدين بن محمد بن محمد بن محمد ثلاثا ولد سنة سبع وخمسين وثمانمائة وتوفي سنة تسع وثلاثين وتسعمائة ودفن بباب الوزير قال شيخنا الامير ليس المراد به أبو الحسن فاضل فاس شارح المدونة المعروف بالصغير بضم الصاد وفتح الفين والياء المشددة قال والظاهر كسر الباء على قاعدة التصغير وان اشهر رفتحها توفي عام تسعة وستائة (قوله لما وجب بالنوم) وذلك لان أصل الحديث ورد بإيجابه بالنوم (قوله مع كونه أخف) أي الانتباه فانه يشعر بأدنى تنبه (قوله كان وجوبه) جواب لما (قوله وظاهر كلامه) أي كلام صاحب الرسالة الموافق للمصنف الذي هو العشماوي لان هذه العبارة لشارح الرسالة أو لها قوله قال أبو الحسن وآخرها قوله انتهى قرره شيخنا (قوله ونحوه) أي كفرح (قوله من غير هذه الاربعة) أي الاغماء والجنون والنوم والسكر وفي بعض النسخ من غير هذه الثلاثة أي ما عدا النوم (قوله وهو كذلك) هذا ضعيف (قوله عند ابن القاسم) هو عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالكا عشرين سنة وكان يحتم في رمضان مائتي خقة وكان يقيم بالاسكندرية أربعة أشهر للرباط وقيم في الحج ثلاثة أشهر ويجلس للعلم خمسة أشهر توفي بعصر سنة احدى وتسعين ومائة وهو ابن ثلاث وتسعين سنة وقبره قبالة قبر أشهب انظر الديباج (قوله وقال ابن نافع) اسمه عبد الله صاحب مالكا أربعين سنة ما كتب عنه شيئا وانما كان يحفظ وكان أميا وكان مفتي المدينة بعد مالك توفي بها سنة ست وثمانين ومائة وابن نافع أصغر توفي سنة عشر ومائتين وهو من أصحاب الامام أيضا كما في الديباج (قوله عليه الوضوء) هذا هو المعتمد فالخامس انه يجب عليه الوضوء مطلقا اضطرر أو قعد على المعتمد لان علة النقض موجودة وهي الغيبة عن الاحساس كما في الحاشية هنا وقرره الشيخ في تقريره على الزقاني الكبير كما نقله عنه شيخنا (قوله ومن استغرق عقله في حب الله تعالى حتى غاب عن احساسه لا وضوء عليه) أي على المعتمد كما قرره الشيخ على الحرشي وغيره وفاقا لابن عمر وزروق وخلاف للنادي قال العلامة النفراوي ولي فيه وقفة مع نقض الوضوء بزواله بالنوم انتهى لكن هذه الوقفة مدفوعة بأن من غاب عقله في حب الله يقظ القلب والفؤاد فانه في حالة هي غاية الطهارة فكيف يحكم بنقض وضوئه بخلاف النائم فان قلبه ليس مستيقظا فالخامس ان المعتمد عدم

تكملة قال أبو الحسن  
انما وجب الوضوء  
من هذه الثلاثة لانه لما  
وجب بالنوم مع كونه  
أخف لزاله يسير  
الانتباه كان وجوبه  
مع هذه الثلاثة أولى  
وظاهر كلامه أنه لو  
زال عقله بهم ونحوه  
من غير هذه الاربعة  
لا وضوء عليه وهو  
كذلك عند ابن القاسم  
وقال ابن نافع عليه  
الوضوء ومن استغرق  
عقله في حب الله تعالى  
حتى غاب عن احساسه  
لا وضوء عليه

النقض كما قرره شيخنا وغيره (قوله قاله ابن عمر) اسمه يوسف وكنيته أبو الجحاج وهو  
 من غربي فاسي عاش مائة سنة وتوفي سنة إحدى وستين وسبعمائة وكان له اليد في الفقه  
 والتصوف والحديث وله شرح على الرسالة من جمع بعض طلبته فنسبه له (قوله انتهى)  
 أي كلام أبي الحسن شارح الرسالة (قوله بالردة) أي ولو من صغير فردة الصبي  
 تنقض وضوءه \* تنبيهات \* الأول \* إذا ارتد شخص ثم عاد للإسلام فإن الفوائت  
 تسقط عنه ما لم يرتد لذلك \* الثاني إذا ارتدت المرأة فأنها تطلق من زوجها طلاقاً بائناً  
 وكثيراً ما يقع في أيام الموت فإن النساء يسبون سيدنا عزرائيل وكذا الرجل إذا ارتد فإن  
 زوجته تطلق منه طلاقاً بائناً \* الثالث من أفتى امرأة بالردة لتطلق من زوجها فإنه  
 يكفر \* الرابع إذا أفتى كافر خطيباً ليدخله في الإسلام فقال له اصبر حتى تفرغ الخطبة  
 فإنه يكفر لأن إقراره على الكفر رضا بالكفر والرضا بالكفر كفر \* الخامس من أفتى  
 بلط يحمّل الكفر من وجوه كثيرة ويحمّل الإسلام من وجه واحد فإنه لا تجرى عليه  
 أحكام المرتد (قوله وهو أن يكفر) كذا في بعض النسخ بالتذكير مراعاة للخبر الذي  
 هو قوله أن يكفر وفي بعضها وهي بالتأنيث نظر المرجع أعني الردة وقوله وهو أن يكفر  
 أي ثم يعود إلى الإسلام ومثال الكفر بعد الإسلام أن يقول هو مشرك أو يلقي مصحفاً  
 في قدر أو يسب الله تعالى أو يسب نبياً مجمعا على نبوته أو ملكاً كذلك أو نحو ذلك  
 (قوله والعياذ بالله تعالى) أي والتحصن بالله تعالى أي اللهم احفظنا من ذلك  
 (قوله والوضوء من جملة العمل) فتبطله الردة وكذا الغسل من جملة العمل فتبطله الردة  
 على المعتمد كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا من أنها لا تبطله  
 ولكن الذي اعتمده العلامة البنان في حاشيته على كبير الزرقاني أن الغسل لا يبطل بالردة  
 إلا بموجب لم يغتسل له قال والفرق بين الوضوء والغسل أن الوضوء معلق بالقيام للصلاة  
 لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية بخلاف الغسل فإنه معلق بالجنابة  
 لقوله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا والاحباط العام في الثواب لا قضاء ما فعل فليحذر  
 ولكن كلام حاشية الحرشي هو الأقوى فهو المعتمد كما قاله شيخنا \* تنبيه \* من  
 جملة الأعمال الحج فإذا ارتد الحاج بطل حجه فإذا عاد للإسلام طوّل بالحج ثانياً ولا  
 يعود له ثواب أعماله السابقة على الكفر \* فإن قلت ما تصنع بقوله تعالى ومن يرتد  
 منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم الآية فإنه يقتضي أنه لا يحبط  
 عمله إلا إذا مات كافراً \* فالجواب أن الآية من قبيل اللف والشر المرتب بقوله فأولئك  
 حبطت أعمالهم راجع لقوله ومن يرتد منكم وقوله وأولئك أصحاب النار هم فيها  
 خالدون راجع لقوله قيمت وهو كافر (قوله لئن أشركت) الخطاب للنبي صلى الله عليه  
 وسلم والمراد به غيره من أمته لأن جميع الأنبياء معصومون من الكبائر والصغائر  
 فضلاً عن الإشرak (قوله وبالشك في الحدث) وكذلك الشك في السبب وأما الشك في  
 الردة فلا يبطل الوضوء وكلام المصنف فيمن حصل له الشك في طروا الحدث قبل  
 الدخول في الصلاة أو في أثناءها أما إن شك بعد الفراغ من الصلاة فلا يكون ناقضاً للوضوء  
 لأنه شك طرأ بعد سلامة العبادة فلا يبطل بالاعادة إلا إذا اتقن الحدث لأن بقي على شكه

قاله ابن عمر انتهى  
 (وينقض الوضوء  
 أيضاً بالردة) وهو أن  
 يكفر بعد إسلامه  
 والعياذ بالله تعالى  
 لأنها تحبط عملاً  
 والوضوء من جملة  
 العمل قال الله تعالى  
 لئن أشركت ليحبط  
 عملك (و) ينقض  
 الوضوء (بالشك في  
 الحدث) كأن يتوهم

أوتيقن الطهارة هذا هو المعتقد كما في حاشية الخرشي خلافاً لما في السكندري (قوله ثم يشك هل أحدث أم لا) المراد به استواء الطرفين لا ترجيح لأحدهما على الآخر وأولى في النقض إذا ترجح احتمال الحدث وكذلك ينقض إذا تيقن الحدث وشك هل توضأ أم لا وأما إذا ترجح احتمال عدم الحدث فلا نقض لكن يستحب الوضوء (قوله وكذا لو تيقن الخ) الموضوع أن كلاً من الحدث والطهارة مشتقان لكن شك في السابق منهما والمراد به استواء الطرفين على المعتقد كما في حاشية الخرشي وقرره شيخنا خلافاً لما نقل في الحاشية من أن المواقف في توهم أن الحدث سابق وظهر تأخر الطهارة فوضوء صحيح على المعتقد خلافاً للمواقف ﴿تنبيه﴾ بقي ثلاث صور فيها التيقن الأولى شك في الطهارة والحدث وشك في السابق منهما الثانية تيقن الحدث وشك في الطهارة وشك في السابق منهما الثالثة تيقن الطهارة وشك في الحدث وشك في السابق منهما ذكره الخرشي وغيره وقرره شيخنا ﴿فان قلت﴾ كيف يتأنيقن الوضوء والشك في الحدث مع أنه يلزم من الشك في أحد المتقابلين الشك في الآخر فالجمع بين تيقن الوضوء وشك الحدث تناقض ﴿قلت﴾ أجاب شيخنا الأثير بأن شرط التناقض اتحاد الزمن وزمن التيقن هنا غير زمن الشك لأن المراد هنا تيقن الوضوء أولاً وشك في طهارة الحدث ثانياً (قوله وهذا في غير المستكحج) راجع للصورة الأولى فقط وهي قوله كان يتوضأ وليس راجعاً للثانية التي هي قوله وكذا لو تيقن الحدث فإنه يجب عليه الوضوء ولو استكحجه الشك هذا على ما ارتضاه محشي التتائي واعتمده الشيخ في حاشية الخرشي خلافاً لما شرحنه وصريح عبد الباقي تبعاً لابن عمر والافقهسي فإنه ضعيف وعجالة محشي التتائي قال عبد الحق في نكتة أن لم يتقدم له يتيقن قبل هذا الشك فلا بد أن يتوضأ مستكحجاً كان أم لا وان تيقن الوضوء ثم طرأ له الشك أن كان مستكحجاً فلا شيء عليه انتهى والمستكحج بفتح الكاف هو الذي استكحجه الشك أي داخله الشك فهو مغلوب مقهور وأما المستكحج بالكسر فهو الشك الغالب فتقوله بأن يكسر منه الشك تصويراً للمستكحج أي لحالته التي هي الاستكحاج (قوله فان كثرا الشك منه) أي بأن يشك في كل وضوء أو يستريه في كل يوم مرة فأكثر بأن كانت عادته ذلك وينبغي أن يجري في الشك هنا ما جرى في السلس فان زاد زمن إتيانه على زمن انقطاعه أو تساوى فمستكحج وان قل فلا وليس المراد بزمن إتيانه الوقت الذي يحصل فيه بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته وكذا يقال في زمن انقطاعه أي فإذا أتاه يوماً وانقطع يوماً كان مغتفراً بمنزلة إتيان السلس نصف الزمن وإذا أتاه يوماً بعد يومين فلا قاله الشيخ في حاشية الخرشي قال الزرقاني وإذا أتاه يوماً في الغسل ويوماً في الوضوء ويوماً في التيمم فيكون مستكحجاً لأن الوسائل يضم بعضها لبعض ولا تظم الوسائل للقاصد كالصلاة (قوله وبمس الذكر) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ \* فان قلت هذا يناقض حديث أن هو الأربعة منك \* قلت الأول أصح من هذا أو يحمل هذا على ما إذا مس بغير باطن الكف أو أن الحديث الأول متأخر فهو ناسخ لهذا كما أنه بعضهم وقوله الذكر أي جنس الذكر سواء كان واحداً أو متعدداً كما في حاشية

ثم يشك هل أحدث أم لا وكذا لو تيقن الحدث وشك هل حصل منه قبل الوضوء أو بعده وهذا في غير المستكحج فان كثرت الشك منه فلا وضوء عليه (و) ينقض (بمس الذكر)

الحرشي قال شيخنا الامير وينبغي أن يقيّد ذلك بما اذا قارب الاصل الى ما لو خلق له ذكر في يده مثلاً ففسه لا ينقض انتهى وكذا ينقض مس القلفة وذ كرا الحنى كذلك كفاي حاشية جلبي على الزرقاني ومحل كون مس الذ كرا ينقض اذا كان بالغاً أما ان مس الصبي ذكره فلا ينقض بل جماعه لا ينقض وضوءه كما في الاجهوري وغيره وأما وضوء امرأته فكذلك ما لم تنزل فيجب عليها الغسل بالانزال كما في النفاوي (قوله أي ذكر نفسه) أي قال عوض عن المضاي اليه نفرج مسه لذ كرا غيره فانه يجري على الملاسة سواء كان من جنسه أو من غير جنسه كالحمار على المعتمد خلافاً لمن قال لا ينقض مس ذكر كرا غير الا دمي ولو قصد ووجد فانه ضعيف كما قررره الشيخ على الزرقاني الكبير ونقله عنه شيخنا \* مسألة \* اذا مست امرأة ذ كرا ميت بالغ وقصدت أو وجدت فلا ينقض وضوءها كما في الحاشية هنا ونقل السكندري عن الخطاب أنه ينقض اذا تحركت منها اللذة وهو ضعيف والمعتمد الاول (قوله المتصل) فلا ينقض مس ذكره المنقطع جميعه ولو قصد ووجد فلا يجري على أحكام الملاسة أما ان انقطع نصفه من نصفه الباقي فانه ينقض ويحرم النظر الى ما قطع منه قررره شيخنا (قوله ولو خنتي مشكلاً) الخنتي هو من له آلة الرجال وآلة النساء واشكاله عبارة عن عدم اتصافه بكورة أو أنوثة (قوله مشكلاً) وأولى في النقض اذا تحققت كورته أو أنوثته بأن حاض فلا ينقض مس ذكره لانه حينئذ بمنزلة قطعة جلدة من جسده فلا يجري على أقسام الملاسة فسقط تنظير الزرقاني قررره شيخنا (قوله من الكمرة) بفتح الكاف والهمز كما في حاشية الحرشي كالحشفة وزنا ومعنى وهي رأس الذ كرا (قوله يباطن الكف) هنا اذا عساه من غير حائل أما ان مسه من فوق حائل فلا ينقض ولو كان الحائل خفيفاً لا ما كان وجوده كالعدم كالبندي والحاصل أن النقض مشروط بشروط خمسة أن يكون ذ كرا نفسه وأن يكون متصلاً وأن يكون المس من غير حائل وأن يكون بالغاً وأن يكون يباطن الكف أو ماشابه (قوله يباطن الكف) فلو خلق بدون كف فحل نظر والظاهر أنه يقدر له كف وباطن الكف ينقض ولو انقلب الى أعلى لشل فهو باطن له على كل حال وقولنا يقدر له كف أي وينقض بمسه من جهة باطن الذراع لانه الغالب أفاده جلبي على الزرقاني وتأمله (قوله أو بجنيهما) ويدخل في ذلك رأس الاصبع فانها من جهة جنبيه فينقض الوضوء بمسه بها وأما ان طالت أطفاره ومس بها فلا ينقض ان يقن أنه لم لمس برأس الاصبع أما ان شلّ هل مس بالظفر أو برأس الاصبع فالتنقض كما قررره شيخنا وغيره (قوله زائد) الاول أن يقول زائدة لان الاصبع مؤنثة وجوابه ان بعض أهل اللغة جوز التذكير وان كان التأنيث أفصح كما في المصباح وفي الاصبع عشر لغات ضم الهمزة وفتحها وكسرهما والباء كذلك فهذه تسعة من ضرب ثلاثة في مثلها والعاشرة أصبوع بضم الهمزة كمصفور قال بعضهم

وهمز أربعة ثلاث وثلاثه \* والتسع في أصبع واختم بأصبع

وقوله زائد أي الزائد على ما اعتيد من الاصابع في محلها المخصوص لها عادة ولو كانت أقل من خمسة فان كان للحل المعتاد من الاصابع أربعة مثلاً أو أقل وكان واحد بعيداً

أي ذكر نفسه  
(المتصل) ولو خنت  
مشكلاً سواء مس  
عمداً أو نسياناً  
الكمرة أو من غير  
التدأم لا ولا بد أن يبا  
المس (يباطن الك  
أو يباطن الاصا  
أو بجنيهما ولو باه  
زائدة

متميزا عنها بحيث يقال عرفا انه زائد فيعطى حكم الزائد المحقق وهل يعتبر الاحساس في  
 العضو الاصلى أولا والظاهر انه لا بد من الاحساس والزم ينتقض كما في أبي الحسن  
 وكبير الخرشى وهو الذي ارتضاه الشيخ في حاشية الخرشى وفي تقرير الزرقاني الكبير  
 وقرره شيخنا خلافا للزرقاني واذا مسه بكف في منكبه أو بيد زائدة فان حس نقض  
 والا فلا كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني فسقط التظهير الذي في  
 الحاشية هنا (قوله ان حس) أي بشرط أن تكون مساوية لغيرها في الاحساس  
 والتصرف كما في صريح الشامل وأبي الحسن على الرسالة والمراد هنا مساواتها لغيرها  
 مراعاة المساواة ولو لاى أصبح كان ولو لم يكن بجانبها كما نقله شيخنا عن الشيخ خلافا  
 للزرقاني وأما الواقعة صحت عن غيرها في الاحساس والتصرف فلا نقض وان شئت في  
 المساواة فالنقض وكذا ان شئت في الاحساس والمساواة وأما وشئت في الاحساس جازما  
 بأنه على فرض وجوده لا مساواة فلا نقض كما في حاشية الخرشى (قوله باللمس) اللمس  
 ملاقة جسم لا آخر لطلب معنى فيه كحرارة وبرودة وصلابة وورخاوة أو علم حقيقة كأن  
 يلمسه ليعلم هل هو جسد آدمي أو غيره أو عظم أو لحم مثلا واللمس تلاقي جسمين على أي  
 وجه كان فلذا احسن التعبير هنا باللمس وفي الذكر باللمس والدليل على نقض الوضوء  
 باللامسة قوله تعالى أو لامستم النساء لان حكم الجنابة ذكر في قوله تعالى وان كنتم  
 جنبا فاطهروا فلو كان المراد باللمس الجماع لكان تكرارا \* تنبيه \* ظاهر كلام  
 المصنف ان اللمس واللمس ليسا بحدث ولا سبب مع أنهما من الاسباب \* فان قلت السبب  
 ما يؤدي الى الحدث وكلاهما ليس مؤديا الى الحدث \* فالجواب أنهما مؤديان اليه  
 في الجملة لان اللمس شأنه أن يؤدي الى الحدث الذي هو المذى واللمس يؤدي اليه أيضا  
 انتهى سكندري بزيادة من تقرير شيخنا ومحمل كون اللمس ينتقض اذا كان من بالغ  
 \* تنبيه \* لو لمس انسي جنبة انتقض وضوؤه بالشرط المذكور (قوله أي لمس أجنبية)  
 هذا ضعيف والمعتمد أن وجود اللذة بالمحرم ناقض ولا فرق بين المحرم وغيرها الا في  
 القصد وحده بدون وجدان في الاجنبية ناقض وفي المحرم غير ناقض سواء كان من  
 فاسق وهو من يلتزم بحرمه أم لا انتهى من الحاشية مع زيادة من تقرير شيخنا عن  
 الشيخ في كبير الزرقاني (قوله يلتزم بمثلها عادة) أي عادة الناس لاعادة الملتذ وحده  
 فخرج به الصغيرة التي لا تشتهي كبرت خمس سنين وكذا اللذة بمجسد الدواب دون  
 فروجها الا آدمية البحر فيجري فيها ما جرى في الآدمية والمراد أن صورتها صورة  
 آدمية \* تنبيهات \* الاول \* يجوز أكل آدمية البحر ولا يجوز تزوجها  
 وبمزران وطنها ولا يحد قال سيدي محمد الزرقاني

ان حس و) ينتقض  
 الوضوء أيضا (باللمس)  
 أي لمس أجنبية يلتزم  
 بمثلها عادة

وأما نبات البحر فهي بهائم \* وفي وطنها التعزير ان كنت تعقل

\* الثاني \* من اللمس الذي يلتزم به عادة لمس الامر كما قاله الشيخ في حاشية الخرشى  
 بل ولو كان له الحية جديدة فانه يلتزم به عادة فينقض كما قرره بعض أشياخنا (الثالث)  
 لا نقض من لمس عجوز مسنة انقطع منها أرب الرجال لان النفوس تنفر عنها كما في  
 الشبرخيتي والسكندري وهذا محمول على ما اذا انقطع منها أرب الرجال بالكلية سواء كان

اللامس لها شيئا أو شابا أما إن كان فيها بعض أرب الرجال فينتقض الوضوء بلمسها سواء كان اللامس شابا أو شيخا هذا ما انحط عليه كلام أسيان بعد التوقف (قوله ولو نظرها أو شعرها) أي المتصلين ولو كان نظرا بنظرة أو شعرا بشعر كما في حاشية الرسالة ومثلها السن كما في الطراز وأما إن انفصل شيء من ذلك فلا تنقض بلمسه ولو التذ كما في حاشية الحرشي ﴿تنبيهان﴾ الأول ﴿هل يجوز النظر إلى شيء من محاسن المرأة بعد انفصاله أم لا كما لو انفصل شعرها أو فرجها أو شيء من محاسنها مما هو عورة لها والظاهر أنه لا يجوز لأنهم صرحوا بأنه لا يجوز النظر لعورة الميت ولو غرق أفاده الشيخ في حاشية الحرشي في باب نواقض الوضوء لكنه نقل في باب ستر العورة عن بعض الشراح أن محل كون الشعر عورة إذا كان متصلا خلافا لقول الشافعية أنه عورة ولو انفصل انتهى فهذا يفيد أنه لا يحرم النظر للشعر المنفصل وهو الذي ارتضاه شيخنا وهو المعتمد ﴿الثاني﴾ لا يجوز النظر للمصلوب ولا للمخوزق والمضيق ونحوهم كما في حاشية الحرشي (قوله خفيف) أي وهو الذي يحس اللامس معه برطوبة الجسد (قوله قيل والكثيف) قال الشيخ في حاشية أبي الحسن اعلم أن المعتمدان الأقسام ثلاثة خفيف جدا وكثيف جدا كالقباء وكثيف جدا كالطراحة فالاولان حكمهما النقص على الرجحان وأما الأخير فالنقص في القصد دون الوجدان قال شيخنا لان وجود اللذة كاللذة بالنظر واستظهر الشيخ في حاشية الحرشي أن الكثيف لا ينقض فيه وفي حاشيته هناك يخالفه فأنظره ومحل الخلاف في مرور اليد أما إن حصل ضم أو قبض بيده شيئا من جسدها فالنقص قطعاً بشرط القصد أو الوجدان ولو قصد اللذة وتوجه للامس ولم يلمس فلا تنقض ﴿تنبيهات﴾ الأول ﴿لا بد أن يكون اللامس بشيء من جسده لا يعود ونحوه ككم فلا تنقض ولو قصد وجد﴾ الثاني ﴿لا يشترط في اللامس هنا أن يكون بعضه أصلي بل ولو كان زائدا لا احساس له فينقض حيث انضم له قصد لذة أو وجودها وهذا بخلاف مس الذكر﴾ الثالث ﴿ان قصد بلمسه الاختبار هل يحصل له لذة أو لا فان وضوءه ينتقض كما في شرح الرسالة﴾ الرابع ﴿ان قصد اللامس ولم يقصد اللذة فان وجدها انتقض والا فلا كما في حاشية الحرشي﴾ الخامس ﴿ان قصد لمس امرأة أجنبية فتبين أنها محرم فينتقض وضوءه وأما ان قصد لمس محرم فتبين أنها أجنبية فلا تنقض وهذا في القصد المجرد عن الوجدان والا فالنقص على المعتمد﴾ السادس ﴿قال الخطاب ينتقض الوضوء بمس المرأة مثلها بالشرط المذكور وهو القصد أو الوجدان لأنهم يتساقطن﴾ قوله وهو ﴿أي اللامس أي لا يقيده كونه ناقضا لأنه ذكر منه قسما لا ينقض في كلامه استخدام كما قرره شيخنا﴾ قوله ان قصد ﴿أي باللمس ويشترط أن تكون اللذة معتادة وأن يكون وجدانها باللمس مصاحبا للقصد﴾ قوله اللذة هي الانتعاش الباطني الذي يشأ عنه الانتعاش الظاهري ﴿قوله ان وجدها﴾ أي حين اللامس فان وجدها بعد فلا ينقض لانه حينئذ تفكر ﴿تنبيه﴾ نحرم مصافحة المرأة لغير المحرم بلا حائل مطلقا لغير محرم أي سواء حصلت لذة أم لا كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا فتنبه له فقد أخطأ فيه كثير من الطلبة وزعموا انه ان حصل قصد اللذة أو

ولو نظرها أو شعرها  
أوفوق حائل خفيف  
قيل والكثيف (وهو)  
أي اللامس (على أربعة  
أقسام) الأول (ان قصد  
اللذة ووجدها فعليه  
الوضوء) اتفاقا  
(و) الثاني (ان  
وجدها) أي اللذة (ولم  
يقصد فعلية الوضوء)  
أيضا على المشهور  
(و) الثالث (ان  
قصدها ولم يجدها فعليه  
الوضوء) الرابع (ان  
لم يقصد اللذة ولم يجدها  
فلا وضوء عليه) اتفاقا  
فتحصل من كلامه أن  
الوضوء ينتقض في  
ثلاث حالات ولا ينتقض  
في الرابعة

وجودها فهو حرام والافلاقياسا على تقض الوضوء وليس كذلك بل هو حرام مطلقا وأما  
المحرم فلا حرمة على المعتمد وأما في الأمر فان قصد اللذة أو وجدها حرام والافلا  
والالتذاز الشيطاني حرام ولو بالصوت (قوله وهذا في غير القبلة) القبلة اسم مصدر  
بمعنى التقبل (قوله في القم) أي فم من يلتذ به عادة ومنه فم آدمية البحر فتتقض مطلقا  
وكذا تقبيل المرأة لمثلها ناقض كما استظهره الخطاب وكذا تقبيل الفرج ناقض كافي  
الاجهوري وقال بعضهم الصواب أن قبلة الفرج تجري على حكم الملازمة لان قبليته  
لا تنتهى عادة لانه لا يقبله الا كل ذي عقل المروءة وقال شيخنا حماد قولان مرجحان  
﴿ تنبيه ﴾ لا نقض اذا قبل صغيرة ولو قصد وجود لانها لا يلتذ بها عادة وكذا لا نقض  
في تقبيل شيخ لشيخ وكذا في تقبيل ذي لحية لا يلتذ به عادة بخلاف تقبيل شيخ لشيخ  
فينقض قاله الشيخ في حاشية الخرشى وهذا اذا كانت الشيخة فيها بعض أرب للرجال  
سواء كان المقبل لها شيخا أو شابا فينقض أما ان انقطع منها أرب الرجال بالكلية فلا نقض  
سواء كان المقبل لها شيخا أو شابا هذا ما انحط عليه كلام أشياخنا بعد التوقف فتحصل من  
هذا ومما تقدم في المس أن العجوز صورها ثمانية لانها إما أن ينقطع منها أرب الرجال  
بالكلية أو يكون فيها بعض أرب للرجال وفي كل اما أن يكون ذلك في المس أو في قبلة القم  
فهذه أربعة وفي كل اما أن يكون ذلك من شيخ أو شاب فهذه ثمانية أربعة لا نقض فيها  
وأربعة فيها النقض وقد علمت جميع ذلك فاحفظ هذا التقرير فانه في غاية التحري  
(قوله فانها تنقض) أي ولو كانت بلا صوت (قوله وجد لذة أم لا) أي لانه متى وضع  
القم على القم لا بد من اللذة لان اللذة في القلب والقم طبق القلب فاذا انطبق القم على القم  
سكن ما في القلب من لذة الحب (قوله وان كانت بكرة أو استغفال) أي هذا اذا كانت  
مع طوع أو علم بل ولو كانت مع اكراه أو غفلة فن قبليته وجتته كارهها أو غافلا تنقض  
وضوؤه ووضوؤها وكذلك لو قبلها مكرهة أو غافلة قال في المجموعة واذا قبلها في القم  
مكرهة أو طاعة فليتنوضا جميعا ﴿ مسألة ﴾ اذا قبلها على فهامن فوق حائل خفيف  
فهو كقبيلها على فهامن غير حائل على الظاهر كما في الحاشية هنا (قوله لا لوداع) المعطوف  
محذوف أي لا القبلة لوداع أو ان المعطوف عليه محذوف أي الا القبلة لغير وداع لا لوداع  
الخ أي لا قصد وداع (قوله أو رجعة) أي شقة بأن كانت امرأته مريضة أو نحو  
ذلك أي كشدة اشتياق لغيبه ومحل كون الوداع والرجعة لا نقض فيها ما لم يلتذ قال الشيخ  
في الحاشية هنا ولا يتصور قصد لذة هنا مع قصد الوداع والرجعة انتهى \* فان قلت قد  
يقصد بها أيضا قلت الظاهر ان هذا لا يقع عادة أو غالبا كما قاله الشيخ في حاشية الخرشى  
﴿ تنبيه ﴾ علم مما تقدم أن أقسام المس ثمانية الأربعة التي ذكرها المصنف والخامس  
قصد اللذة ووجدها ولا وضوء عليه كانه بجسد صغيرة والسادس قصد ولم يجد ولا  
وضوء عليه كانه بمحرمة فانه اذا قصد ولم يجد فلا شيء عليه على المعتمد كما سبق السابع  
وجد ولم يقصد ولا وضوء عليه وذلك بأن يجدها بعد مفارقة مالمسه من غير قصد حين لمسه  
الثامن لم يقصد ولم يجد وعليه الوضوء وهي القبلة في القم لغير وداع أو رجعة هذا هو  
الصواب كما قرره أشياخنا خلا للزرقاني (قوله فان بلغ والتذ) أي بلغ الحلم أي كان

وهذا في غير القبلة وأما  
القبلة فان كانت في القم  
فانها تنقض مطلقا  
وجد لذة أم لا وان  
كانت بكرة أو استغفال  
لا لوداع أو رجعة وأما  
ان كانت في غير القم فلا  
تنقض الا ان يقصد  
اللذة أو يجدها أبو  
الحسن عن الفاكهاني  
وهذا التفصيل في  
اللامس وأما الممسوس  
فان بلغ والتذ نوضاً

بالغا (قوله والافلاشي عليه) أي بأن لم يبلغ أو بلغ ولم يلتد (قوله مالم يقصد اللذة فيصير لامسا) أي فينتقض وضوؤه إن كان بالغاً \* تنبيه \* علم من جميع ما تقدم أن نواقض الوضوء سبعة عشر المذى والودي والمني في بعض أحواله والبول والغائط والريح والمهادى على المعتمد والنوم في صورتين واستنار العقل مطلقاً إلا في حب الله تعالى والردة والشك في الحدث والشك في السبب ومس الذكر والمس في ثلاث صور ولك أن نجعلها أكثر من ذلك لكنها لا تخرج عما قلناه فتأمل واستخرج (قوله بمس دبر) أي حلقة دبر ويسمى الشرج بفتح عين والمراد بالدبر دبر نفسه فلا ينقض ولو التذ لأنه خلاف العادة وأما مس دبر غيره فيجوز على الملازمة وكذا الانشيان (قوله ولا العانة) وكذا العصب الذي بين الدبر والذكر خلافاً للشافعي (قوله موضع الحب) يفتح الجيم أي قطع الذكر وأعلم أن الشارح جزم بأن مس موضع الحب لا ينقض وظاهره أن ذلك نص قديم وقال الزرقاني والشبرخيتي والسكندري تبعاً لابن هرون لأنص في هذه المسئلة عندنا والجاري على أصلنا عدم النقض انتهى لكن الحق أنها منصوصة نص عليها السهوري تقلاع المسائل المقبوضة وغيرها فالحق مع شارحنا على أن الزرقاني نفسه في شرحه على خليل عزاء للمسائل المقبوضة (قوله ولا بمس فرج صنبرة) أي ولو قصد وجد على المعتمد كما في حاشية الخرشي وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية من أنه لا ينقض حتى والسكندري وغيرهما وعلى هذا فيلغز ويقال لئلا رجل مس فرج امرأة وقصد وجد ولم ينقض وضوؤه (قوله لا تشهسي) أي كبت خمس أو ست لا بنت سبع (قوله أو بهجة) أي ولا ينقض الوضوء بمس فرج بهجة مالم يلتد أو يقصد والا فينقض كما في الإجهوري وأما لمس جسد هافلا ينقض ولو التذ كما تقدم وهذا كله في غير آدمية البحر وأما هي فحكمها حكم الأنسية كما سبق (قوله ولا فيء) لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أيحب الوضوء من التي فقال لو كان واحداً وحدثه في كتاب الله كما في الشبرخيتي (قوله سواء تغير عن حالة الطعام أم لا) أي مالم ينقطع خروجه من الخرجين ويخرج من الخلق بصفة المعتاد فينقض حينئذ والتي المتغير عن حالة الطعام نجس وقيل لا ينجس حتى يشابه أحد أوصاف العذرة وهو المعتمد كما في حاشية الخرشي وقرره شيخنا (قوله القلس) بفتح اللام وقيل بالسكون كما في النهاية وبابه ضرب (قوله وهو ماء) أي ماء يخرج من الجوف ومن الغم أو دونه وليس بتيء فان عاد فهو التيء كذا في شرح الموطأ والقلس طاهر مالم يشابه أحد أوصاف العذرة (قوله من المعدة) بفتح الميم وكسر العين أو بكسر الميم واسكان العين كما في حاشية الخرشي (قوله لحم جزور) وأما ما ورد من أكل لحم جزور فليتوضأ فحمل على الوضوء اللغوي وهو غسل اليدين أو أنه منسوخ والجزور يقع على الذكر والأنثى ويجمع على جزر والجزور ما يذبح من الأبل في أي محل والبسطة ما تذب في محل مخصوص \* فائدة \* يستحب غسل القدم من أكل اللحم والبن وكل ماله دسم ويتأكد عند إرادة الوضوء ويستحب أن يكون الغسل بشيء يزيل الدسومة والرائحة كالصابون ونحوه \* نكتة \* قال الغزالي من داوم على أكل اللحم أربعين يوماً فسأ قلبه ومن تركه أربعين يوماً ساء

والافلاشي عليه مالم يقصد اللذة فيصير لامسا ولا ينقض بمس دبر على المشهور (ولا انشيان) ولا الايتين ولا العانة ولا بمس موضع الحب (ولا) ينقض (بمس فرج صنبرة لا تشهسي) أو صنبرة أو بهجة (ولا) ينقض بخروج (فيء) سواء تغير عن حالة الطعام أم لا ومن باب أولى القلس وهو ماء حامض يخرج من المعدة عند الامتلاء (ولا) ينقض (بأكل لحم جزور) أي ابل منهورة (ولا حامة ولا قصد

خلقه ويحتمى عليه الجذام انتهى (قوله ولا بقهقهة في صلاة) أي لخبر الضحك يبطل الصلاة ولا ينقض الوضوء والقهقهة ما كانت مسموعة له ولغيره والضحك ما كان مسموعا له دون جبرانه والتبسم ما لم يكن مسموعا له وهذه كلها ليست ناقضة وعند أبي حنيفة أنه إذا ضحك في الصلاة بصوت يسمعه جبرانه بطل الوضوء والأفلا (قوله خلافا لابي حنيفة) راجع للحجامة والقصد والقهقهة فإن مذهبه النقص بواحد من هذه الثلاثة (قوله بمس امرأة) هذا هو المعتمد وما بعده ضعيف واعلم أنه يقال امرأة امرأة ومرة ثلاث لغات والاولى أفصح لانها التي في القرآن (قوله فرجها) أي قبلها قال الشيخ في حاشية الخرشى وتسمية الفرج بالكاف والسین ليس عربيا في الافصح انتهى (قوله ألطفت أم لا) وكذلك لو قبضت عليه (قوله بين شفرها) تشية شفر وهو حافة الفرج أي ما بين حافتي فرجها واعلم أن ادخال الاصبع في الفرج والبر حرام وان كان لا ينقض الوضوء ﴿ فرع ﴾ يكره للرجل المتوضي أن يقبل زوجته وكذا المرأة وهي متوضئة اذا عدا الماء وكذا يكره الجماع الا لطول يضربه أو يحتمى الزنا فيجوز بلا كراهة وينتقلان للتيمم هذا هو المعتمد كما في حاشية الخرشى خلافا للمختصر ﴿ خاتمة ﴾ لو خلق رجل ولم يخرج منه بول ولا غائط ولا ریح ولا منی ولا مذي ولاودي ولا شيء أبدا فإنه لا يجب عليه الوضوء كما استظهره الاجهوري وقال الامام الشافعي يجب عليه الوضوء قال بعض الاشياخ والحق اتباع الشافعي في هذه المسئلة للقاعدة وكلام الاجهوري مجرد استظهار فلا يعول عليه انتهى (قوله بما يرفعه) أي الناقض وفي بعض النسخ بما يرفعه أي النواقض

### ﴿ باب أقسام المياه ﴾

انما قدم هذا الباب على الوضوء والغسل لانه آلة لهما وهما يحصلان به فهو وسيلة لهما والوسيلة تقدم على المقصد طبعيا فقد مت وضعا (قوله أحكام) جمع حكم مراده به نسبة أمر لاخر كالنسبة في قولك ماء البحر يجوز منه الوضوء التي هي ثبوت جواز الوضوء من ماء البحر (قوله المياه) أصله مواء وقعت الواو بعد كسرة فقلبت ياء ولحقها الهاء اشارة الى أن أصل المفرد الذي هو ماء مود فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلبت الهاء همزة وكان الاولى أن يعبر بالماء بدل المياه لان الماء اسم جنس افرادي يقع على القليل والكثير كتراب خقه أن لا يجمع والجواب أن جمعه باعتبار أنواعه لان ماء البئر نوع وماء البحر نوع وماء المطر نوع وآخر وهكذا (قوله التي يجوز منها الوضوء) أي والتي لا يجوز منها الوضوء وكان الاولى للمصنف أن يقول انني يصح منها مثلا يرد عليه الماء المغمصوب كما في الحاشية والشرخيتي ولان الجائر ما استوى طرفاه ان شاء المكلف فعليه وان شاء تركه والماء المطلق لا يجوز ترك الوضوء منه بل الوضوء منه واجب كما في الشرخيتي وأجاب شيخنا الامير عن الاول بأن المراد بالجواز بالنظر لذات الماء وصفاته الحسية وأما الغصب فهو طار عليه فلا يرد وعن الثاني بأن المراد بالجواز الاذن والاذن يصدق بالوجوب (قوله الوضوء) أي ونحوه كالغسل وازالة النجاسة (قوله والماء) بالمد والقصر والمد أفصح ويقال ما يتنوين الميم (قوله

ولا) ينقض (بقهقهة في صلاة) خلافا لابي حنيفة (ولا) ينقض (بمس امرأة فرجها) ألطفت أم لا (وقيل ان ألطفت فعلها الوضوء) أي ينقض وضوؤها والالطاف أن تدخل شيئا من أصابعها بين شفرها \* ولما انتهى الكلام على نواقض الوضوء أتبعه بما يرفعه فقال (باب) أحكام (أقسام المياه التي يجوز منها الوضوء) أي أنواعها والماء

جوهر) خرج المرض كالبياض والسواد (قوله لطيف) أى رقيق القوام لا يحجب ما وراءه وخرج بذلك الحجر (قوله سيال) أى كثير السيلان فهو صيغة مبالغة أى انه مانع لا جامد وخرج به النار والزجاج (قوله لالون له) خرج به الادهان والعسل وقوله لالون له أى ذاتى فلا تنافى بينه وبين قوله يتلون بلون انائه (قوله يتلون بلون انائه) أى أو بلون مقابله وخرج بذلك الهواء واعلم أن ما ذكره الشارح من أن الماء لالون له هو قول لبعض العلماء ولكنه خلاف التحقيق والتحقيق ما نقله الشيخ حجتى وغيره عن الامام الفخر الرازى من أن الماء له لون وارتضاه شيخنا العارف بالله تعالى القطب العبدروس ووافقه شيخنا ومثله فى حاشية شيخنا الامير ويشهد له النقل والعقل أما النقل فقوله صلى الله عليه وسلم خلق الله الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير لونه الحديث وأما العقل فلان الماء جوهر يحس بحاسة البصر وكل ما كان كذلك فلا بد له من لون كيف وهو جسم والجسم لا بد له من اللون على ما قيل غاية الامر انه لكونه شفافا يظهر فيه لون انائه فاذا وضع فى اناء اخضر فالخضرة لم تقم بالماء وانما هو لونه لا يحجب لون الاناء فان قلت مالون الماء الذى هو قائم بذاته قلت المشاهدة فيه البياض ويشهد له ما ورد فى بعض الاحاديث فى وصف الماء من كونه أشد بياضا من اللبن وما يدل على أن الماء لونه ابيض مشاهدة البياض فى الثلج حين جموده وانعقاده على وجه الارض فان قلت بل لونه اسود بدليل ما وقع فى حديث عائشة رضى الله عنها قالت كنا نتمكث التليالى ذوات العدد لا نوقد ناراً فى حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما هو الا الاسودان الماء والتمر قلت أجيب بأنها جعلت الماء أسود تغليبا للتمر على الماء لان التمر مطعوم والماء مشروب والمطعوم أشرف من المشروب أو أن آنية ما هم اذ ذاك كان يغلب عليها السواد لكثرة دباغها فأد جميع ذلك شيخنا العبدروس وقرره شيخنا أيضا ومثله فى حاشية شيخنا الامير وقال بعض شيوخنا ان لونه أسود مستدل بظاهر هذا الحديث لكن الاول هو المتجه فتأمل (قوله بشئ أجنبى) مراده بالاجنبى ما ليس ماء فيشمل المتغير بقراره والمتغير بالمتولد منه لاجل أن يكون التقسيم حاصرا (قوله فاما غير المخلوط) انما قدمه لقلة الكلام عليه وأيضا فيه ارتكاب اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب لقلة الفصل فيه (قوله فهو طهور) بفتح الطاء كما فى حاشية شيخنا الامير وسمعت من شيخنا السيد البليدى طهور فعول صيغة مبالغة فلذا خص به ما كان طاهرا فى نفسه ومطهرا الفيزه وليس الطهور خاصا بالماء بل هو ثلاثة الماء والتراب والنار فالتراب موصوف بالطهور كما فى حديث جعلت لى الارض مسجدا وتربها طهورا وقال الله تعالى فى آية التيمم ليطهركم به وكذا التراب الذى بذلك به النعل وكذا أحجار الاستجمار ونحوها وما يمسح به السيف الصقيل اذا كان فيه دم مباح على القول بأن ذلك يطهر وقال الخطاب انه نجس معفو عنه وكذا النار مطهرة لها طهورية وقول ابن العربي الطهور من خصوصيات الماء حصرا ضا فى أى الطهور من خصوصيات الماء لا يتجاوز الى شئ من المائعات كالعسل ونحوه فلا ينافى أنه يتجاوز له للنار والتراب كما علمت (قوله وهو الماء المطلق) اعلم ان الماء المطلق عند الفقهاء أخص من مطلق

جوهر لطيف سيال  
لالون له يتلون بلون  
انائه وأشار الى أن الماء  
منه ما يجوز التطهير  
به ومنه ما لا يجوز بقوله  
(اعلم ونقل الله تعالى  
أن الماء على قسمين)  
قسم (مخلوط) بغيره  
(و) قسم (غير مخلوط)  
بشئ أجنبى (فاما غير  
المخلوط فهو طهور)  
أى فى نفسه مطهر لغيره  
(وهو الماء المطلق)  
وسمى بالمطلق

ماء وأما عند أهل اللغة فعنهما واحد لان مطلق ماء من اضافة الصفة للموصوف قررره  
شيخنا وظاهر المصنف والشارح أن الماء المطلق مرادف للطهور وقيل متغايران  
وقيل الطهور أعم وقيل المطلق أعم ويدخل في الماء المطلق الماء النابع من بين  
أصابعه صلى الله عليه وسلم وهو أفضل المياه على الإطلاق ولبعضهم

وأفضل المياه ماء قد تبع \* من بين أصابع النبي المتبع

يليه ماء زمزم فالكوثر \* فنيل مصر ثم باقي الأنهر

ويدخل في الماء المطلق أيضا ماء آبار عمود فانه مطلق والهسي عنه لكونه ماء مسخط  
وعذاب والذي انحط عليه كلام الشيخ آخر الحرمه كما قاله شيخنا فان صلى بطلت  
الحمله على المعتمد كما في حاشية الحرشي وقرره الشيخ على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا  
فهو طهور وتبطل الصلاة به وقد قلت ملغز في ذلك

ألا يافقها أى شخص تطهرا \* بماء طهور ثم صلى وكلا

فقلتم عليه اثم وأما صلته \* فباطلة لازلت ترفى الى العلا

وأعتمد النفاوى الصحة ولو على القول بالحرمه ومحمل الخلاف في غير البئر التي كانت  
تردها الناقه (قوله لانه يصدق عليه اسم ماء) المراد بالصدق هنا الحمل لان الصدق  
في المفردات معناه الحمل وفي القضايا بمعناه التحقق أى يصح أن يحمل عليه اسم ماء أى  
عرفا كما في الخطاب وأما الماء لغة فهو كل سائل فيصدق بالطهور والطاهر والنجس  
والحرام والمكروه خلا للثناي (قوله عليه) في الكلام حذف مضاف أى ما يصدق  
على افراده (قوله اسم ماء) أى اسم هو لفظ ماء أى الذى يكتب في الاخبار عنه بمجرد  
إطلاق اسم الماء عليه فان قلت يرد على هذا قولهم ماء ندى فانه لا يصدق عليه اسم الماء  
الامع كونه ماء ندى قلت لا يرد ذلك لان الندى ليس بشئ يضاف الى الماء وانما هو  
صفة للماء كما يقال ماء المطر أى ماء ممطور فهو من باب قولهم صلاة الاولى أى فالإضافة  
بيانية قاله الشيخ في حاشية الحرشي (قوله فلا يقال ماء بطيخ الخ) المناسب أن يقول  
نخرج ماء بطيخ عن أفراد المطلق لانه لا يتوهم أن الماء المطلق يقال فيه ماء بطيخ  
والبطيخ بكسر الباء وأما فتحها فخطأ نعم فيه لغة ثانية وهى طيخ بكسر الطاء وكسر الباء  
أيضا مشددة (قوله والمراد به قيد) أى والمراد بالقيد المنفى في قولنا القيد اللازم فلا يضر  
الخ (قوله بلازمه) صادق بأن لم يكن قيد أصلا أو قيد يفارقه (قوله ماء بئر) من  
إضافة الحال للحل (قوله ولا ماء بجر) من إضافة العام للخاص لان البحر هو الماء  
المتسع ويمتثل أنه من إضافة الشئ الى محله (قوله كالطر) قال الشبرخيني المطر عنه  
أهل السنة ينزل قطعا كبارا من بحر تحت العرش فينسط على السحاب والسحاب  
كالغربال فينزل المطر قطرات من عيون الثلج بمثابة هو ماء ينزل من السماء ثم تنعقد على  
وجه الأرض ثم يذوب بعد جوده (قوله والبرد) بفتحين شئ ينزل من السحاب جامدا  
كالملح ويقال له حب السحاب (قوله والجليد) هو ما سقط على وجه الأرض من الندى  
فيجمد لكن جوده ليس كالجمود الذى فى الثلج كما قال شيخنا وقال السكندرى الجليد هو  
ماء ينزل متصلا به يعض كالجليط (قوله من الندى) بفتح النون هو الطل الذى ينزل

لانه يصدق عليه اسم  
ماء بلا قيد فلا يقال ماء  
بطيخ ولا ماء بجر  
ونحوه والمراد به قيد  
بلازمه فلا يضر ماء بئر  
ولا ماء بجر لانه قيد يفارقه  
(ويجوز منه الوضوء  
سواء نزل من السماء)  
كالطر والثلج والبرد  
والجليد

من السماء على وجه الأرض وأوراق الشجر آخر الليل وليس المراد من الندى المعنى  
 للغوى الذى قاله الجوهرى الذى هو المظهر لئلا يكون فى الكلام تكرار فتأمل (قوله والمجموع  
 من الندى) أى المجموع فى بد المتوضى والمغتسل وليس المراد جمع فى اناء لان هذا ليس  
 بشرط كما فى حاشية الحرشى والظاهر أنه لا يضر تغير ريحه بما جمع من فوقه كالبرسيم يجمع  
 من فوقه الندى مع تغير ريحه بالبرسيم لانه كما لم يتغير بقراره كما فى الحاشية هنا وقرر شيخنا وغيره  
 أنه لا يضر مطلقا سواء تغير لونه أو طعمه أو ريحه جمع من فوق الزرع أو من تحته (قوله أو  
 ذاب بعد جوده) أى سواء ذاب بنفسه أو ذوب به شخص بتسخين بنار أو شمس وسواء  
 كان جوده بصنعة أم لا كان ملحا أو غيره \* تنبيه \* اذا ذاب البرد ونحوه من الثلج  
 والجليد فوجد فى داخله شئ طاهر أو نجس فان غير أحد أوصافه بسلب طهوريته وبعد  
 ذلك حكمه كغيره وان لم يغير أحد أوصافه كان طهورا على أصله كما فى الحرشى والحاشية هنا  
 (قوله أو ينبع من الأرض) فيه رد على من قال لا يجوز التطهير الا بماء السماء مستدلا  
 بقوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا ولا دليل له فيه لقوله تعالى فى آية أخرى  
 نسلكه ينجيهم فى الأرض (قوله والآبار) أصله أبار رفقتع أوله وسكون ثانية ثم  
 همزة مفتوحة ومدودة فدخله القلب المكافى فصار أبار همزتين الأولى مفتوحة والثانية  
 ساكنة ثم قلبت الهمزة الثانية ألفا فصار آبار وهو جمع بئر وهى الثقب المستدير  
 فى الأرض سواء كان مطويا أو مبنايا والعيون جمع عين وهى الشق فى الأرض ينبع منه  
 الماء على سطحها غالبا ويدخل فى قوله الآبار بئر زمزم فيستعمل فى الوضوء والتسلل  
 ويكره استعماله فى النجاسات اكراماله والاستنجاء به يورث مرض البواسير كما قال  
 الخطاب ويفصل به الميت ان كان جسده خاليا من النجاسة لحصول البركة له \* فائدة \*  
 قال الولي الحرشى فى كبره الحكمة فى أن الآبار فى الشتاء حارة وفى الصيف باردة أن  
 ليلالى الشتاء طويلا فتغرب الشمس من عندنا وتطلع عند آخرين تحت الأرض تمكث  
 عندهم الى طلوع الفجر فيحصل بسبب ذلك حرارة فى الماء بخلاف ليلالى الصيف فانها  
 قصيرة والله أعلم \* فائدة \* أخرى هذه العيون التى تنبع من الأرض من بكاء الأرض  
 لأن الله تعالى لما أراد أن يخلق آدم أوحى الى الأرض انى خالق منك خليفة فن أطاعنى  
 أدخلته الجنة ومن عصانى أدخلته النار قالت يارب أنخلق منى خلقا للنار قال نعم  
 فبككت الأرض فانفجرت منها العيون الى يوم القيامة كما فى الحازن (قوله أو كان سؤر  
 بهيمة) السؤر بضم السين وسكون الهمزة وقد تسهل والبهيمة ذات الأربع بحربة كانت  
 أو برية (قوله أولا كالبغال والخيول) أى على المشهور واعلم ان كلام الشارح فى  
 كون الماء طهورا وأما الكراهة وعدمها فشى آخر فلا يرد أن سؤر ما لا يتوقى النجاسة  
 كالجلالة يكره استعماله اذالم يشق الاحتراز منه فان شق الاحتراز منه كالحمر والفار  
 ونحوهما لم يكره وهذا اذالم تتيقن النجاسة على فيه فان تيقنت فيفرق بين قليل الماء وكثيره  
 وتغيره وعدمه (قوله وكذا سؤر الحائض والجنب) وأولى سؤر أحد هما فنص على  
 الصورة المتوهمة وسواء كانا مسلمين أو كافرين كانا شاربي خمر أم لا الآن شارب الخمر  
 يقيد بما اذالم تتيقن النجاسة على فيه (قوله وفضلة طهارتهما) أى ان ما فضل من الحائض

والمجموع من الندى  
 أو ذاب بعد أن كان  
 جامدا (أو ينبع من  
 الأرض) كما العيون  
 والآبار أو كان سؤر  
 بهيمة أو فضلة شربها  
 كانت مما يؤكل لحمه  
 كالبقرة والغنم والأبل  
 أولا كالبغال والخيول  
 المشهور وكذا سؤر  
 الحائض والجنب  
 وفضلة طهارتهما فان  
 ذلك كله يجوز منه  
 الوضوء

والجنب بعد أن تطهر فإنه طهور ولا أثر لما تساقط منهما في الاناء على المشهور وسواء نزل  
في الماء أو اغتر فامنه كثرت فضلتها أو قلت في وضوء أو غسل مجتمعين أو متفرقين  
﴿ تنبيه ﴾ يتمين ضبط طهارتهما بضم الطاء والاضافة بيانية أي فضلة هي طهارتهما  
أي لان الطهارة بضم الطاء اسم لبقية الماء المتطهر به ولا يصح فتح الطاء ولا كسرها أما  
الفتح فلان الطهارة بالفتح اما الصفة الحكمية واما مصدر تطهر بفتح الطاء والماء  
وضمها وكلاهما لا يصح واما الكسر فهو ما يتطهر به من غاسول ونحوه قاله الشيخ  
في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الحرشي وقال شيخنا الامير والاطهر ان يقرأ طهارتهما  
بفتح الطاء أي ما فضل بعد التطهير فالمراد بالطهارة الفعل المخصوص الذي هو التطهير  
كقولهم الوضوء طهارة صغرى تتعلق بأعضاء مخصوصة ونحو ذلك كثير ولا يخفى أنه لو  
قيل فضلة غسلهم الصبح والغسل طهارة بالفتح وقد تقدم في الشارح فضلة شربهما  
فعلى وزانه فضلة التطهير فيقرأ طهارتهما بفتح الطاء انتهى والحاصل أنه يصح ضم  
الطاء وفتحها ﴿ فروع ﴾ الأول ﴿ اذا كان الماء المطلق لا يكتفى الا بالوضوء أو  
النجاسة قدم غسل النجاسة وتيمم ﴾ الثاني اذا كان مع شخص ماء وفي ثوبه نجاسة  
متعددة لا يكتفى الماء لبعضها فيغسله ويبقى الآخر هذا اذا كانت المواضع متعددة أما  
لو كان موضعاً واحداً ولا يغسل الماء البعض فانه يبقيه ولا يغسله لان غسله حينئذ  
ينشر النجاسة ويزيدها ﴿ الثالث اذا صبغ الثوب وكان به نجاسة فيمكن فيه الغسل  
ويباح في غسله حتى يغلب على الظن ان التغيير انما هو من الصبغ ولو نزل الماء متغيراً  
بالصبغ انتهى أصلي (قوله ثم شرع بين القسم الثاني) وهو المخلوط وجعله قسماً  
ثانياً باعتبار التفصيل في قوله فأما في غير المخلوط والافهوا القسم الأول في التقسيم في قوله  
على قسمين مخلوط الخ فالحاصل أن المخلوط قسم ثان باعتبار التفصيل وأما باعتبار  
التقسيم فهو قسم أول (قوله مما يفارقه) الأولى حذف هذا القيد ليصح تفصيل المصنف  
في القسم الثاني لان من جملة الاقسام ما لا يفارق أفاده شيخنا ومثله في حاشية شيخنا  
الامير (قوله اذا تغير) أي حقيقة وهو ظاهر أو حكماً كان يخالطه بول زالت رائحته  
لكن لو فرض بقاء رائحته لتغير الماء فالماء نجس لانه وان لم يتغير في المحس لكنه في حكم  
التغير هذا هو الراجح في المذهب كما نقله شيخنا وغيره عن الشيخ في تقريره على كبير  
الزرقاني خلافاً لما في حاشية الحرشي وكذا اذا ذهبت رائحة ماء الورد برائح مثلاً ثم مزجت  
بالماء بحيث انه لو كانت فيه رائحة لتغير الماء فلا يصح التطهير به على المعتمد كما قررره  
شيخنا وغيره عن الشيخ في تقرير الزرقاني خلافاً لما في حاشية الحرشي (قوله أحد  
أوصافه) أي واحد منها وأولى اذا تغيرت كلها أو اثنان منها ﴿ فان قلت قد استعمل  
المصنف لفظ أحد في الاثبات مع انهم قالوا ان أحد الاستعمال الا في النفي كما أن واحداً  
لا يستعمل الا في الاثبات ﴾ فالجواب أن هذه القاعدة أغلبية كما قاله شيخ الاسلام  
بدليل قل هو الله أحد فتدبر (قوله أو ريحه) قال ابن كمال باشا لا بد من التجوز في  
قولهم تغير ريح الماء لان الماء ليس له رائحة ذاتية فالمراد طرائفه ريح لم يكن أفاده شيخنا  
لامر (قوله نجس) فيه ست لغات فتح الأول مع سكون الثاني ونحوه بكة بأحدى

ثم شرع بين القسم الثاني  
فقال (وأما المخلوط)  
بشيء مما يفارقه (اذا  
تغير أحد أوصافه)  
أي الأوصاف الثلاثة  
وهي لونه أو طعمه أو  
ريحه شيء من ذلك  
المخالط (فهو) أي  
ذلك الماء المتغير (على  
قسمين) لانه (تارة  
يخلط بنجس فيتغير  
به) أحد أوصافه (فالماء  
نجس)

الحركات الثلاث وكسر الأول مع سكون الثاني وكسره فقط ولا يصح الضم ولا الفتح  
 أفاده الشيخ في الحاشية هنا وهذا بالنظر للغات وأما العرف فبالفتح عين النجاسة  
 وبالكسر المتنجس ﴿ تنبيه ﴾ : إذ ابني المسجد بالزيت المتنجس أو نحوه فإنه لا يهدم  
 على المعتمد بل يلبس بالجبس ونحوه وأما القرآن إذا كتب بحبر نجس فإنه يدل أو يحرق  
 إن كان في ورق وإن كان مكتوباً في لوح أو ورق غزال فإنه يمحى منه قرره شيخنا  
 البيهقي وغيره (قوله لا يستعمل في العادات) أي يحرم استعماله فيما اعتاده الناس ومحل  
 كونه لا يستعمل في العادات إن كان يعود إلى أكل آدمي له أو انتفاع به في مسجد وأما  
 إن كان في غير آدمي وغير مسجد بأن كان يسقى به دوابه أو زرعه أو نحو ذلك فإنه يجوز  
 ذلك (قوله كما سيأتي) صوابه كما قال وأما هذا التعبير فغير مناسب قال شيخنا الأمير  
 وقدهول الشارح بقوله كما سيأتي وبقوله ولذلك قال وبقوله بعد كما تقدم وهذا كله  
 على كلمة واحدة وهي قول المتن بلصقه لا يصح الوضوء منه انتهى أي ولو اقتصر على  
 قوله ولذلك قال لكانت عبارته حسنة مختصرة سالمة من الخلل (قوله فإن كان الماء  
 قليلاً) أي بأن كان كآنية الوضوء والغسل بالنسبة للمتوسط للموسوس ولا للمخفف  
 جداً وآنية الغسل بالنسبة لآنية الوضوء أيضاً والمعتمد أن آنية الوضوء إذا حلت فيها  
 قطرة نجاسة كره استعمال ما فيها وإن زاد على آنية الوضوء فلا تصير القطرة مكرهاً  
 بل لا بد من الزيادة نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الزرقاني الكبير ومثله في حاشية  
 شيخنا الأمير والقولان اللذان في الحاشية هنا والشرح حتى ضعيفان وما كان أقل من  
 آنية الوضوء والغسل وحلت فيه نجاسة ولم تغيره فإنه لا ينجس على المعتمد (قوله كره  
 الوضوء منه) محل الكراهة إذا وجد غيره وكان راسداً ولا فلا كراهة وإذا قلنا بكراهة  
 الماء أثقليل المخلوط بالنجاسة التي لم تغيره فلو صب عليه ماء مطلق حتى صار كثيراً فإنه يصير  
 طهوراً لا كراهة فيه ولو جعت مياه قليلة كل منها خالطة بنجاسة ولم تغيره حتى صار  
 كثيراً قال الخطاب لانص والظاهر انتفاء الكراهة قاله الشيخ في الحاشية هنا  
 والسكندري قال شيخنا الأمير والذي استظهره الخطاب إنما هو الكراهة لأن ما ثبت  
 للأجزاء ثبت للكل ووافقه ابن التلمساني وأما في الكراهة فاستظهره ابن عبد السلام  
 فإذا فرقنا الماء المجموع أجزأه كما كان أولاً فهل يعود الكراهة أولاً قال الزرقاني  
 لظاهر أنها لا تعود لأنه لا موجب لعودها انتهى (قوله كره الوضوء منه) وأما إزالة  
 النجاسة فلا تتركه كذا في الاصيلي لكن عظم في حاشية الحرشي الكراهة في العبادات  
 والعادات وهو مقتضى مراعاة الخلاف في نجاسته ونخصه الزرقاني بما إذا توقف على  
 ظهور ﴿ فائدة ﴾ قال الاصيلي المياء المكرهه ثمانية المياء الشمس على المعتمد وأما  
 المسخن بالنار فلا يكرهه على المعتمد والماء الشديد البرودة أو الشديد الحرارة وماء آبار  
 نمود الأبر النافقة وماء ديار قوم لوط وماء بئر برهوت باليمن وماء أرض بابل بالعراق وماء  
 بئر ذروان التي وضع فيها السحر للصطفى صلى الله عليه وسلم وهي بالمدينة انتهى لكن  
 تقدم أن المعتمد الحرمة في ماء آبار نمود وما بعدهما مكرهه ﴿ فائدة أخرى ﴾ لأنواب  
 في استعمال الماء المكره لأن الكراهة تنافي الثواب كما في حاشية الحرشي (قوله على

لا يستعمل في العادات  
 كعجن وطبخ ولا في  
 العبادات كوضوء  
 وغسل كما سيأتي ولذلك  
 قال (لا يصح منه  
 الوضوء) أي ولا غيره  
 كما تقدم (وإن لم يتغير  
 الماء به) أي بالنجس  
 (فإن كان الماء قليلاً  
 والنجاسة قليلة كره  
 الوضوء منه على

(المشهور) ومقابلته أن الماء يتنجس إذا حلت به نجاسة قليلة ونقل عن ابن القاسم ولكنه ضعيف وقد حمله ابن رشد على الاحتياط لأنهم نجاسة حقيقة وبنى عليه أنه بعد عنده في الوقت فقط وعلى المشهور لا إعادة (قوله في تغير) أي حقيقة أو حكما كما تقدم توضيحه ومن ذلك الماء المجموع في الفم إذا مزجه الريق فذلك الماء طاهر غير طهور فإذا نزل من فيه قبل مما زجه الريق فهو طهور وهذا هو المعتمد والخلاف الذي في المختصر لفظي وأما لو حصل البصاق في الماء وهو في أناء فإنه لا يضر ما لم يكن حتى يتغير به فإنه طاهر غير طهور لأن البصاق وإن كان طاهرا لكنه مستقدر ولذا اشتد نكير ابن العربي على من يلمح أوراق المصحف والعلم بالبصاق ليسهل قلبها وجعل ذلك من الجهل المؤدى للكفر وقصده بذلك مجرد الزجر لانه لا يؤدى للكفر خصوصا وقد اغتفره السادة الشافعية وقال ابن الحاج لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان أن يمنعهم من ذلك انتهى من حاشية الحرشي (قوله بالزعفران الخ) إنما أتى بأمثلة ثلاثة لأن الأول مؤثر في اللون غالبا والثاني مؤثر في الريح غالبا والثالث مؤثر في الطعم غالبا (قوله وما أشبه ذلك) أي كلبن وعسل وصابون وكبخار المصطكي ونحوهما مما يؤثر في الريح كما سيأتي توضيحه (قوله كالغدير) هو الماء المنقطع الجري أي ما بقي من آثار الماء في الأرض فإذا جاء الصيف لا يجدونه وفعل ما يعني فاعل أي غادر لانه يغدر أهلهم عند شدة الحاجة اليه أو بمعنى مقبول أي مغدور أي متروك لأن النيل غدره أي تركه كذا في حاشية الحرشي ويجمع غدير على غدران وغدر (قوله المتغير) سواء كان التغير بينا أم لا على المعتمد ويتمم أن لم يجد غيره ولو توضع به أعاد أبدا (قوله بروت الماشية) ومثله البول (قوله الماء كولة اللحم) إنما قيد به لأن كلامه في الطاهر ومعنى كلامه أن الماء المنقطع الجري إذا تغير أحد أوصافه بروت أو بول المواشي الماء كولة اللحم فإنه يسلب الطهورية سواء كان التغير بينا أم لا **(تنبيه)** إذا بال حيوان غير ما كوله اللحم في البحر وارتفعت منه رغوة فهي طاهرة إن كانت متولدة من الماء والبول أما أن تحققنا أنها من البول فهي نجسة أفاده بعض أشياخي (قوله والبر المتغيرة تغيرا بينا) يعني أن البر إذا تغير أحد أوصاف مائها بورق شجر أو خشب أو تبن أو حشيش ألقتة الرياح فيها فإنه يسلب الطهورية سواء كان التغير بينا أم لا على المعتمد فلامفهوم لقول شارحنا تغيرا بينا (قوله أو بحبل السانية) أي بشرط أن يكون التغير بينا والمراد بالبين الفاحش والمعتبر في ذلك قول أهل المعرفة والسانية في الأصل اسم للحبل الذي يستقي به ويطلق على الدلو العظيم وعلى الساقية وهو المراد هنا ومحل الضرر وإذا كان حبلها من حلفاء أوليف لا أن كان من حديد ونحوه فلا يضر التغير به ولو بينا وكذا القواديس المحرقة لأنها من أجزاء الأرض ولا يضر تغير القرب بما يصلحها من الدباغ مطلقا أي سواء كان بينا أم لا لانه كالمتغير بالمقر كما في الحاشية هنا وفي حاشية الحرشي خلافا لبحث الخطاب (قوله أو بحبل الاستقاء) أي بحبل البر وكذا إذا تغير الماء بآناء خشب أو يدلو من جلد فان تغير تغيرا بينا ضررا لا فلا (قوله إذا كانت بالحاضرة) ليس هذا راجعا لقوله أو بحبل السانية أو بحبل الاستقاء كما هو ظاهر كلام

(المشهور) وأولى في الكراهة إذا كثرت النجاسة وقل الماء أي ولم يتغير وأما أن كثرت الماء فلا كراهة قلت النجاسة أو كثرت ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما إذا تغير الماء بطاهر فقال (وتارة) يختلط بطاهر فيتغير به فان كان الطاهر مما يمكن الاحتراز منه) بأن كان مما ينفارق الماء غالبا (كالماء المخلوط بالزعفران والورد والعجين وما أشبه ذلك) من المياه المتغيرة بالطاهرات كالغدير المتغير بروت الماشية الماء كولة اللحم والبر المتغيرة تغيرا بينا بورق الشجر أو التبن أو بحبل السانية أو بحبل الاستقاء إذا كانت بالحاضرة فان كانت بالبادية

شارحنا بل هو زاجع لقوله والبئر المتغيرة والحاصل أن كونها بالحاضرة إنما هو شرط  
في البئر المتغيرة بورق الشجر أو التبن أو نحوهما وكون الغير بينا إنما هو شرط في جبل  
السانية فعبارة الشارح فيها تقديم وتأخير كما قال شيخنا لا يرى والاصل والبئر المتغيرة  
بورق الشجر أو التبن إذا كانت بالحاضرة سواء كان التغير بينا أم لا والمتغيرة بجبل السانية  
أو بجبل الاستقاء تغيرا بينا فان قلب الكلام على الشارح سهوا فقدم ما حقه التأخير وآخر  
ما حقه التقديم فتأمل (قوله وفيها خلاف) أي بين ابن رشد وغيره فابن رشد يقول  
بالجواز وهو المعتمد وغيره يقول بعدمه قال العلامة خليل والظاهر في بئر البادية هما  
الجواز ولكن قالوا المفهوم للحاضرة بل المدار على عسر الاحتراز سواء كانت في البادية  
أو في الحاضرة بأن كانت البئر في الحاضرة وفيها منسج ولا يمكن سدها فتلقى فيها الريح ورق  
الشجر أو التبن فيعنى عنه ولا يضر (قوله وإلى ذلك) الأولى حذفه لأنه لم يشر بجواب  
الشرط بل بالجملة نعم لو قدمه على الجملة لكان أولى أفاده شيخنا (قوله طاهر في نفسه)  
أي ما لم يطرأ عليه بعد ذلك نجاسة فان طرأت عليه نجاسة ولو قليلا فإنه ينجس ولو لم يتغيره  
لان الماء المطلق له قوة يدفع بها عن نفسه بخلاف الماء المضاف فالجملة التي فيها الكتان  
ان كان طعم الماء كطعم الكتان اذا نال بجانبها انسان ونزل فيها قطرة بول أو جرح أصابه  
فنزل فيها قطرة دم فانه ينجس ولو لم يتغيرها فاذا كان في اناء بول واناء ماء واناء لبن فأضفنا  
لبول على الماء ولم يتغيره فهو طهور فاذا أفرغنا عليه اللبن بعده فصير طاهرا غير طهور فلو  
أضفنا الماء أولا على اللبن ثم وضع عليه البول صار الماء نجسا لانه صار كالطعام  
وينجس كثير الطعام المائع بالنجاسة القليلة ويلغز بذلك فيقال لناثلاثة اشياء تميز ج ب انا  
واحد يختلف الحكم فيها طاهرة ونجاسة بتقديم بعضها وتأخير البعض الآخر نص على  
هذه المسئلة الخطاب في شرح خليل وقد نظم هذا الغرض شيخنا الامير بقوله

قل للفقير امام العصر قد مزجت \* ثلثة بآناء واحمد نسبوا  
لها الطهارة حيث البعض قدم أو \* ان قدم البعض فالتنجيس ما السبب

وقد نظمت جوابه من البحر والروى فقلت

فذلك ماء طهور فيه قد حلت \* نجاسة لم تغير ثم قد نسبوا  
له كورد قل ذا طاهر واذا \* اضافة قدمت فالطهر قد سلموا  
فصار ذا الماء بالنجس متصفا \* في العبادات والعبادات يجنب

(قوله فهذا الماء طاهر في نفسه الخ) يستثنى منه ما اذا تغيرت رائحة الماء بقطران أو في  
جرمه في وعاء الماء فانه لا يضر ومن باب أولى التغير بالرائحة الباقية في الوعاء مع كونه  
لم يبق من جرمه شيء ولا يقيده ذلك بالضرورة ولا بالسفر على المعتمد أو ما تغير لونه أو طعمه  
فيضر سواء كان بجرمه أو بريحه الا الدباغ لوعاء الماء فانه لا يضر التغير به مطلقا وأما التغير  
بالمجاور بأن تغير الماء برائحة كريهة كحيفة مثلا أو طيبة كنبث مجاور له وتغير ريح  
الماء منه فانه لا يضر وكذا لو فرض تغير اللون والطعم فانه لا يضر كما قاله الشيخ في حاشية  
الخرشي خلافا لما في الحاشية هنا من أن اللون والطعم يضر فانه ضعيف والحاصل أن التغير  
بالمجاور لا يضر مطلقا على المعتمد وهذا كله اذا كان التغير بمجاور منفصل غير ملاصق

ففيها خلاف وإلى ذلك  
كأن أشار بقوله (فهذا  
الماء) أي المتغير بهذه  
الطاهرات (طاهر في  
نفسه) لكنه

أما إن كان التغير بمجاور ملاصق بأن كان الدهن على وجه الماء ولم يمازج فيزيله يمينا  
 وشمالا ويستعمل الماء ففيه قولان مرجحان وأما لو مازج بأن صارت الأمواج تضرب  
 في الميتة فإنه يضر والحاصل أن المسائل ثلاثة تغير بمجاور غير ملاصق وهو لا يضر وتغير  
 بمجاور ملاصق غير ممازج ففيه قولان وتغير بمجاور ملاصق ممازج وهو يضر قطعاً  
 \* تنبيهات \* الأول \* إذا تغير الماء بما وضع من الورد والتمر حنا ونحوهما فوق  
 شبك القلة ونحوها ولم يصل إلى الماء فهو من قبيل التغير بالمجاور فلا يضر \* الثاني  
 إذا بخرنا القلة ونحوها ينخور مصطكى أو ينخور عوداً ونحوهما ثم حبسنا الدخان  
 في القلة ثم صب عليه الماء فإن الماء يصير طاهراً غير طهور لأن الدخان حينئذ مازج الماء  
 وخاطله وأما إن تغير الماء برائحة ينخور رائحته بعد ذهاب الدخان منه فلا يضر كما أفاده  
 الشيخ في الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى وقال شيخنا الأمام الطاهر أنه يجري فيه  
 الخلاف في الملاصق لأنه حينئذ ملاصق لرائحته وقد لا يصق الماء \* الثالث إذا  
 حكينا السعدة في فم القلة ونحوها وتحلل فيها شيء فإنه يضر كما أفاده بعض الأشياخ \* الرابع  
 إذا تغير الماء بشيء طاهر كالزعفران ونحوه وأزال به عين النجاسة أو استنجى به فإن حكمها  
 وهو المنع باق لا يرتفع إلا بالماء المطلق وإذا لاقى المحل شيئاً وهو مبلول أو لاقاه بعد أن جف  
 شيء مبلول فالمعتمد أنه لا يتنجس مالاقي محل النجاسة وكذا لو استجمر ثم لاقى محله بعد  
 أن عرق ثوباً فإن الثوب لا يتنجس كما قاله بهرام خلافاً للحطاب قال الشيرازي على خلیل  
 ومن هذا لو أصاب الثوب بول ثم يمس ثم لاقى طعاماً فإنه لا يتنجس وقيد الزرقاني الطعام  
 بكونه جافاً أما إن كان مائعا فينجس وارتضاه بعض شيوخنا (قوله غير مطهر لغيره) أي  
 مادام متغيراً أما إن زال عنه التغير فهو طهور مطهر لغيره على المعتمد فإن أفرغ الماء  
 المتغير في أثناء فضرته الرياح ونسفته حتى زال تغيره وعاد لحالته الأصلية فإنه يجوز التطهير  
 به على المعتمد وهذا بخلاف زوال تغير النجس فإن المعتمد بقاء النجاسة فلا يجوز التطهير  
 به ولو عاد لحالته الأصلية نعم إن زال تغير النجاسة بسبب خلط ماء مطلق عليه فإنه يصير  
 طهوراً (قوله ونحو ذلك) أي من غسل أو ساقى يسن أو ثوب أو تدف أو تبرد (قوله  
 ولا يستعمل في العبادات) لأن العبادات لا تصح إلا بالطهور (قوله ونحو ذلك) الأولى  
 حذفه لأنه لم يوجد له مثال كما قال شيخنا (قوله إذا تغير بقراره) يدخل في القرار الجبر  
 والطفل فقد نص البرزلي في نوازله على أن الماء إذا تغير بالطفل وصار أصفر فإنه لا يضر  
 ونص أيضاً أن محل آخر على أن ماء المطر إذا تغير بالسطح بغير نجاسة لا يضر والجيس مثل  
 الجبر كما نقله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه اهـ من حاشية الخرشى (قوله أو بشيء  
 مما لا ينقل عنه غالباً) أي بتحقيقاً أو ظناً أو شكاً بأن شك هل تغير الماء بما ينقل عنه أو  
 بما لا ينقل عنه فالأصل بقاءه على الطهور به فالشك ملغى وأما إن ظن أن متغير به الماء  
 مما يفارقه فإنه يعمل على الظن وأما لو علم أن المتغير مفارق وشك في طهارته ونجاسته فالأصل  
 طاهر غير طهور كما في الخرشى وغيره (قوله بالسبخة) هو بفتح السين ويجوز في الباء  
 القتح والكسر فالفتح على أنها واحدة السبخا والكسر على أنها صفة للأرض يقال  
 أرض سبخة بكسر الباء أي ذات سبخا (قوله أو الجمأة) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم

(غير مطهر لغيره)  
 فيستعمل في العبادات  
 من طبخ وعجن وشرب  
 ونحو ذلك ولا يستعمل  
 في العبادات لافي  
 وضوء ولا في غيره) أي  
 من غسل وإزالة نجاسة  
 ونحو ذلك (وإن كان)  
 الخاطيء الماء (مما لا يمكن  
 الاحتراز منه) كما إذا  
 تغير بقراره أو بشيء مما  
 لا ينقل عنه غالباً  
 (حكا الماء المتغير  
 بالسبخة) وهي التراب  
 المالح (أو الجمأة) وهي  
 الطين السوداء المتين

بعدها همزة مفتوحة (قوله أو الماء الجاري) لا مفهوم له بل سواء مر الماء عليها أو  
صنعت منها أو أن فقيرته بمكثه فيها أو تسخينه كقدور الحمامات وأواني الفخار ولا  
تخرجها الصنعة عن طبيعتها الأصلية ولا كراحتها في استعمالها على المشهور ولو ظهر طعم  
القدور في الماء ولم ينكر أحد من معنى الوضوء من إنااء الحديد مع سرعة تغيره وانما  
كان الكبريت وما معه غير مضر للماء ولو نقل من معدنه ومنع التيمم به وما معه حيث  
نقل لأن التيمم طهارة ضعيفة (قوله على معدن) بفتح الميم وكسر الدال المهملة أى  
مكان (قوله زرينخ) بكسر الزاى المعجمة وههنا تراب أحمر والكبريت بكسر الكاف  
تراب أصفر (قوله أو كبريت) ولو حرق أو صار عقاقير في أبدى الناس وأما تغيير  
الماء بالكبريت فيضر على المعتمد كما في كبير الزرقاني واعتمده الاشياخ (قوله أو وهو  
ذلك) أى من شب ونحاس وحديد وكل وزاج ونورة مما بعد قراره (قوله فلو تغير  
بطول مكثه) بتشديد الميم أى بأن اصفر أو غلظت مادته أو غلظت دهنه من ذاته ولو  
فصلت منه وألقيت فيه (قوله كالطحلب) بضم الطاء واللام ويصح فتح اللام كما في  
الحاشية وقال جلي اللام مثلثة \* تنبيه \* التغير بالطحلب لا يضر مطلقا سواء كان  
التغير بينا أم لا مالم يطبخ في الماء فان طبخ فيه سلب الطهورية (قوله وهو خضرة الخ)  
أى المسماة عند العامة بالريم \* تنبيه \* أدخلت الكاف في قوله كالطحلب الخرز وهو  
ما ينبت بجانب الحائط الملاصق للماء والزبد الذى يقدفه الماء الى البر وأدخلت  
الكاف أيضا السمل الخى فلا يضر التغير به سواء كان كبيرا أو صغيرا وأما ان مات فحكمه  
حكم الطاهر فيضر التغير به وبصير الماء طاهرا غير ظهور وأما تغير الماء بخره السمل فلا  
يضر سواء كان حيا أو ميتا احتاج الى ذكر كورأم لا وهذا هو المعتمد كما في الخطاب  
والنفاوى وغيرهما ونقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الزرقاني الكبير خلافا لما في  
الحاشية هنا وحاشية الحرشى من أنه مضر فانه ضعيف (قوله فالظاهر من كلامهم)  
هذا هو المعتمد (قوله وعن مالك كراهته) هذا ضعيف (قوله بمغرة) بفتح الميم  
ويجوز سكون الغين وهى الطين الأحمر والمغرة لا تضر ولو صنعت منها أو أن فتغير الماء  
بمكثه فيها كما قال الأجهورى ونصه وإذا جعل من المغرة ماء ووضع فيه الماء وتغير فانه  
لا يسلب الطهورية (قوله ولو طرح فيه قصدا) أى ولو طرح كل من المغرة والتراب  
فى الماء قصدا ولو كان التغير كثيرا فانه لا يضر \* تنبيهان \* الاول \* لا يضر تغير  
الماء بالملح ولو طبخ به وحاصل هذه المسئلة أن الملح ان كان أصله ماء وجد فلا يسلب  
الطهورية على المعتمد أو باتفاق وان كان مصنوعا من نبات الارض كالأراك فيسلب  
باتفاق وان كان مصنوعا من تراب أو معدن يؤخذ من معدنه حجارة فالمعتمد عدم  
السلب أفاده الشيخ في حاشية الحرشى \* الثانى قال ابن عمر لو كان فى أصل الماء  
شجرة فتغير لون الماء أو طعمه أو ريحه من عروقها فانه لا يضر مطلقا منقرا أم لا على  
المعتمد كما قال الخطاب والشبرخيتي وغيرهما \* خاتمة \* قال الزرقاني المياضى  
والمغاطس المدة للوضوء والغسل اذا تغير أحد أوصاف الماء لا يصح منه الوضوء والغسل  
وهذا فيما طول إقامة الماء فيه وأما ما يتجدد له ماء آخر ويبقى بعضه ويصب عليه ماء

(أو) الماء (الجارى على  
معدن زرينخ أو  
كبريت أو نحو ذلك)  
فلو تغير بطول مكثه أو  
بمنولده منه كالطحلب  
وهو خضرة نعلو على  
وجه الماء فالظاهر من  
كلامهم أنه يجوز  
استعماله ولو مع وجود  
غيره وعن مالك كراهته  
حينئذ وكذا لا يضر الماء  
التغير بمغرة أو تراب  
ولو طرح فيه قصدا  
(فهذا كله طاهر  
يصح منه الوضوء

آخر جديده كفاطس الحمامات أى بحيث يغلب على الظن زوال تغييره به فيجوز منه  
الوضوء والغسل (قوله والله أعلم) فيه إشارة الى جواز استعمال هذه اللفظة وزعم بعض  
الحنفية أنه لا ينبغي استعمالها لايها من الشك في الحكم الذي قبله ورد بأنه لا إيهام فيه بل فيه  
غاية التعظيم المطلوب كما يدل عليه بعض الاحاديث بل القرآن دال عليه كما قال الله تعالى  
الله أعلم حيث يجعل رسالته وقد قال على كرم الله وجهه ما أوردنا على كبدى اذا سئلت عما  
لا أعلم أن أقول الله أعلم (قوله على طهارة الحدث) أراد بالطهارة الفعل الذى هو التطهير  
ولم يرد بها الصفة الحكمية التى عرفها طهارة (قوله الى صغرى وكبرى) فان قلت أفعل  
التفضيل اذا جرد من أل والاضافة فحقه أن يلزم الافراد والتذكير \* فالجواب أنه ليس  
المراد هنا حقيقة المقابلة بل هى تسمية اصطلاحية (قوله وبديل عنهما) بمحتمل أنه  
معطوف على ما قبله وبديل كل قسم في حكمه فلا يلزم الزيادة على قسمين وبمحتمل أنه  
معطوف على طهارة الحدث والعطف يقتضى المغايرة بناء على أن المراد بالطهارة ما يرفع  
الحدث والتميم مبني فقط كما سيأتى توضيحه والضمير في منه ما راجع للصغرى والكبرى  
أما الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الامير (قوله وهو الوضوء) ذكر  
الضمير مراعاة للخبر الذى هو الوضوء ولو راعى المرجع لقال وهى لكن مراعاة للتبشير  
أفصح (قوله وما يشتمل عليه) أى من اشتال الكل على أجزائه (قوله من فرائض  
الخ) فيه إشارة الى أنه ينبغي للشخص تمييز ذلك لكن لو لم يميز بعضهم من بعض فوضوؤه  
صحيح على المعتمد اذا أتى بوضوئه على الوجه المطلوب وكذا الواعية قد اتى بها كلها فرائض  
أما ان اعتقد انها كلها سنن أو مندوبات فالوضوء باطل

### ﴿باب فرائض الوضوء﴾

اعترض بأن فرائض جمع كثرة وهو لما فوق العشرة الى ما لانهاية له مع ان فرائض  
الوضوء سبعة وأجيب بأنه استعمل جمع الكثرة موضع جمع القلة أو ان مبدأ جمع  
الكثرة من ثلاثة فهو موافق لجمع القلة في المبدأ ومخالف له في الانتهاء (قوله جمع فرض)  
الاولى أن يقول جمع فرضية كما صنع الشبرخيتى لان فعلا لا يجمع على فعائل الاشدوذا  
وأما فعيلة فتجمع على فعائل قياسا كصبيحة وصحائف \* فائدة \* اعلم أن الوضوء  
ليس من خصائص هذه الامة على المعتمد خلافا لما ذكره شارحنافى باب التيمم فانه  
ضعيف كما سيأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وانما المختص بهذه الامة القرة والتجديد  
فى البخارى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أمتى يدعون يوم القيامة غرا محجلين  
من آثار الوضوء الحديث وهذا ايضا مان تيمم طول عمره لعذر لان التيمم بدله ان قوله  
صلى الله عليه وسلم الصعيد وضوء المؤمن بل قال بعضهم هذا ثابت لهذه الامة يوم القيامة  
من نوضأ منهم ومن لم يتوضأ كفى الشبرخيتى والصحيح أن الوضوء فرض صبيحة  
ليلة الامراء حين جاء جبريل فتوضأ وعلم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء ذكره جماعة  
من أهل الحديث خلافا لبعض الشراخ هنا \* تنبيه \* من تعمد الصلاة بغير وضوء  
فلا يكفر ما لم يستحل ذلك وقالت الحنفية بكفر مطلقا (قوله ويطلق الفرض) هذا  
بصدق بكون الفرض أعم وهذه الامور أخص فكان الاولى أن يقول وهو مرادف

والله أعلم) ولما انتهى  
الكلام على الماء  
المطلق شرع في الكلام  
على طهارة الحدث  
وقسمها الى صغرى  
وكبرى وبديل عنهما  
وبدأ بالصغرى وهو  
الوضوء وما يشتمل  
عليه من فرائض  
وسنن وفصائل مبتدئا  
بالاول فقال

﴿باب﴾ في ذكر  
(فرائض الوضوء) جمع  
فرض ويطلق الفرض

للمحتم الخ \* واعلم أن الفرض في اللغة التقدير والقطع قال الله تعالى سورة أنزلناها  
 وفرضناها أي قدرناها وقطعنا الأحكام فيها واصطلاحاً ما يثبت على فعله ويماقب  
 على تركه وهو بهذا المعنى مرادف للمحتم الخ ويطلق بمعنى ما يتوقف صحة العبادة عليه  
 وجواز الاتيان بها عليه فيشمل وضوء الصبي والوضوء قبل دخول الوقت وهو المراد  
 هنا \* فان قلت مرادفة الفرض للمحتم وما بعده ظاهرة على المعنى الاول وأما على هذا  
 المعنى فلم تظهر \* قلت أجاب الشيخ في الحاشية هنا بأنه لا مانع من المرادفة حتى على  
 هذا المعنى ومعنى كونه محتماً على الصبي ولازم له وواجباً عليه أنه لا يصح الوضوء منه  
 بدون ذلك (قوله على المحتم الخ) أي ان هذه الامور الاربعة كلها بمعنى واحد عند  
 الائمة الثلاثة الا في باب الحج فان الواجب ما يجبر بالدم والفرض ما يطل الحج بتركه  
 وأما عند الحنفية فالفرض مائت بدليل قطعي والواجب مائت بدليل ظني فقول الشارح  
 يطلق الفرض على المحتم والواجب الخ أي خلافاً لابي حنيفة (قوله وشروط وجوبه  
 الخ) اعلم أن شروط الوضوء على ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وهي خمسة البلوغ  
 وامكان العقل وثبوت حكم الحدث أو الشك فيه والقدرة على استعمال الماء ودخول  
 الوقت وقيل ان دخول الوقت سبب في الوجوب لا شرط وشروط صحة فقط وهي ثلاثة  
 الاسلام وعدم الحائل على الاعضاء كالدهن المتجسد وأما الزيت الموجب لتقطيع الماء  
 فلا بد حائلاً وعدم المتنافي كحرج وريح وشروط وجوب وصحة معا وهي خمسة العقل  
 وبلوغ الدعوة وانقطاع دم الحيض والنفاس ووجود الماء الكافي وعدم النوم  
 والغفلة والسهو فجعله الشرط ثلاثة عشر وأثناعشر بناء على أن دخول الوقت سبب في  
 الوجوب لا شرط هذا هو الصواب في عدها كما قرره المحققون من الاشياخ وبهذا علمت  
 ما في كلام شارحنا من المؤاخذه والتخليط فانه جعل الاسلام شرط وجوب مع انه شرط صحة  
 على الراجح وجعل العقل وارتفاع الدمين وبلوغ الدعوة وكون المكاف غير ساه الخ  
 ووجود ما يكفيه من الماء المطلق شروطاً في الوجوب مع أنها من شروط الوجوب والصحة  
 معا وأسقط من شروط الصحة اثنين ومن شروط الوجوب اثنين أيضاً وهما ثبوت حكم  
 الحدث الخ والقدرة على استعمال الماء وذكر منها ثلاثة وكل هذا يعلم مما قررناه مع التأمل  
 فيه مع كلام الشارح وأما قول الشيخ في الحاشية هنا وقد ترك الشارح شرطاً واحداً من  
 شروط الوجوب ففيه شيء لما علمت أنه ترك شرطين وبهذا التقرير تعلم ما في كلام السكندري  
 وغيره من المؤاخذات أيضاً تأمله وقد نظمها شيخنا الجداوى فقال  
 وصحيح التطهير من أسماً \* وليس حائل وناق فاعلم \* وبالبلوغ ثم وقت أو جب  
 وناقض وليس كره فأنسب \* وقدرة على الذي يطهر \* فتلك خمس للوجوب تظهر  
 والعقل وارتفاع نوعي الدما \* بلوغ دعوة فشرط لهما  
 وجود ما يكتفى من المطهر \* وليس غفلة ونوم حرر  
 وماتقدم من ان العقل وبلوغ الدعوة ووجود الماء الكافي من شروط الوجوب والصحة  
 معا نعم هو في حق المكلف أما الصبي فكل من الثلاثة شرط صحة فلو قيل طلب بدل وجوب  
 لكان أولى (قوله الاسلام) المعتمد أنه شرط صحة كما تقدم لان الصحيح أن الكفارة

على المحتم  
 والواجب والا لزم  
 وشروط وجوبه الاسلام

مخاطبون بفروع الشريعة حتى قال بعضهم لا تجوز عزيمة الكافر في نهار رمضان لان فيه اعانة على حرام وفائدة خطابهم بها أنهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب اكثر بدليل ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين قال شيخنا الامير وفي جعل الاسلام وما بعده من الشروط بحث من جهة أخرى لانه لا بعد من شروط الشيء الا ما كان خاصا به والاسلام خاص بالوضوء وكذا ما بعده (قوله والعقل) هذا شرط وجوب وصحة ما كما علمت وكذا ارتفاع دم الحيض والنفاس (قوله والبلوغ) أي فوضوء الصبي مستحب فاذا بلغ بعد ان توشأ ولم ينتقض وضوؤه فانه يكفيه نظر الاشتراك في الوجوب الوضعي نظير الوضوء قبل دخول الوقت فانه مندوب فاندفع ما قيل ان فيه نيابة غير الواجب عن الواجب بخلاف الصلاة اذا صلاها ثم بلغ في وقتها فانه بعيدا وجوبا فأفاده شيخنا الامير (قوله ودخول وقت الصلاة) فالوضوء قبل دخول الوقت مستحب لكنه أفضل من الفرض الذي هو الوضوء بعد دخول الوقت وكذا البدء بالسلام فانه سنة لكنه من الفرض الذي هو رد السلام وكذا ابراء المعسر فانه مندوب لكنه أفضل من انتظار يسره الذي هو واجب لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم وقد جمعها الجلال السيوطي في قوله

الفرض أفضل من تطوع عابد \* حتى ولو قد جاء منه بأكثر

الا التطهر قبل وقت وابتداء \* والسلام كذلك ابراهيم المعسر

(قوله وبلوغ الدعوة) هو شرط فيهما كما علمت (قوله من المصلوب ونحوه) أي كالسكران والمريض (قوله وكون المكف غير ساه الخ) هو شرط فيهما أيضا كما تقدم \* فان قلت محصل هذا أن النية تكون من الشروط مع أنها من الفرائض \* فالجواب أن النية قدر زائد على كونه غير ساه ولا تأثم ولا غافل لأن النية من باب الارادات لا من باب العلوم والمعارف نعم جعلها بعضهم من الشروط مستندا لكون قصد الشيء وارادته خارجا عن ماهيته وحقيقته أفاده شيخنا الامير (قوله ولا غافل) كان المناسب أن يضم الغفلة للسهو فيقول وكون المكف غير تأثم ولا ساه لانهم اجمعوا واحدا قال في المصباح سها عنه يسهو وغفل قلبه حتى زال عنه فلم يتذكر انتهى (قوله ووجود ما يكفيه من الماء) هو شرط فيهما كما تقدم (قوله من الماء المطلق) فلو اشبه الماء المطلق بغيره فيتوضأ بعد غير المطلق ويزيد اثناء فان كان عنده خمسة أو ان من الماء المطلق وخسة فيها ماء غير مطلق واشتبه المطلق بغيره فيتوضأ بخمسة أو ان ويزيد اثناء ويصلي ست صلوات ويفرد كل وضوء بصلاة ويجزم النية عند كل وضوء وصلاة هذا اذا كان غير المطلق نجسا فان كان طاهرا كما ورد في جمع الوضوءات ويصلي صلاة واحدة (فرع) اذا وجد ماء مطلقا قليلا لا يكفي أعضاء الوضوء واءاء بول فاذا خط عليه البول لم يغيره ويكفي أعضاء وضوئه فهل يجب عليه خلطه بالنجاسة ويتوضأ أو يتركه ويتيم قال شيخنا الامير لانص في ذلك والقواعد تقتضي أنه يتركه ويتيم لان الانتفاع بذات النجاسة لا يجوز فاذا وقع ونزل وخلطه وجب عليه الوضوء ولا يجوز له التيمم (قوله والوضوء الخ) الوضوء مشتق من الوضأة وهي النظافة والحسن وقد يطلق ائمة على غسل عضو فما فوقه كما في حديث بركة الطعام الوضوء قبله

والعقل والبلوغ  
وارتفاع دم الحيض  
والنفاس ودخول  
وقت الصلاة الحاضرة  
أو ذكر الفائتة وبلوغ  
الدعوة وامكان العقل  
اجتراسا من المصلوب  
ونحوه وكون  
المكف غير ساه  
ولا غافل ولا تأثم قاله ابو  
الحسن على القرطبية  
ووجود ما يكفيه من  
الماء المطلق والوضوء

والوضوء بعده وأما شرعاً فهو طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص كما في الإجهوري وهذا أحسن من التعريف الذي في الحاشية هنا لأنه لا يشمل جميع أجزاء الوضوء فانظره والدليل على وجوبه الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فهو قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية وأما السنة فهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ وأما الاجماع فقد أجمعت الأمة على وجوبه **فائدة** \* روى مسلم من توضأ أحسن الوضوء خرجت خطاياها من جسده حتى يخرج من تحت أظفاره وورد أيضاً إذا توضأ العبد المسلم فغسل وجهه يخرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء فاذا غسل رجله خرج كل خطيئة مشهارة جلده حتى يخرج منها من الذنوب وهو محمول على الصغار وورد أيضاً إذا توضأ أحدكم خرجت ذنوبه من سمعه وبصره ويديه ورجليه فإن قعد قعد مغفور له ومن مات على الوضوء مات شهيداً وورد أيضاً من بات طاهراً بات معه في شعاره ملك يستغفر له يقول اللهم اغفر لعبدك فلان فإنه بات طاهراً (قوله والوضوء بضم الواو وفتحها) أي الفعل وكذا الماء (قوله وقيل بالضم الخ) هذا هو المعروف في اللغة وأما الأول فشاذ كما في التثاني أو ضعيف كما في الخطاب فكان المناسب لشارحنا أن يقدم القول الثاني أو يقتصر عليه وأما تأخير فليس بمناسب (قوله للفعل) أي استعمال الماء (قوله اسم للماء) أي مطلقاً أو بعد كونه معد للوضوء أو بعد استعماله فيه احتمالات ثلاثة أحسنها الأخير (قوله جمع سنة) وهي لغة الطريقة خيراً كانت أو شراً وفي اصطلاح الأصوليين أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته ويزاد في اصطلاح المحققين وصفاته وفي اصطلاح علمائنا مفعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره في جماعة وواطب عليه كما قال شارحنا وقال غيرهم هي مفعله النبي صلى الله عليه وسلم وداوم عليه سواء أظهره في جماعة أم لا وعلى هذا التعريف تدخل ركعتا الفجر لانه فعلهما ولم يظهرهما في جماعة فعلى هذا تكون ركعتا الفجر سنة وهو قول في المذهب وقيل فضيلة وقيل رغبة وهو المشهور (قوله وأظهره في جماعة) أي فعله صلى الله عليه وسلم في جماعة وفي هذا التعريف بحث من وجهين الأول أنه لا يناسب ما نحن فيه لأن الفعل في جماعة إما يناسب ما كان عبادة مستقلة كالعديد من مثلاً ولا يناسب الوضوء ونحوه كغسل الجمعة الثاني أنه قاصر على الصلوات التي كان يفعلها في جماعة كالعديد والكسوف والاستسقاء ولا يظهر في الوتر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلها في جماعة فلذا اتصل فيفرادي مع أنها من السنن المؤكدة وبالجملة فالأولى ضبط السنن بالعدد لأنها خمسة الوتر والعيدان والكسوف والاستسقاء وركعتا الطواف وأما ضبطها بالتعريف ففيه ما علمت أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من تقرير بعض شيوخنا ومن حاشية شيخنا الأمير وأجاب بعض شيوخنا بأنه تعريف بالاختصاص أي تعريف لبعض أفراد السنة وقال بعض شيوخنا ليس معنى قول الشارح وأظهره في جماعة أنه فعله بجماعة بأن صلى بهم اماماً كما فهمه الشيخ في الحاشية فاعترض بما سمعت بل المعنى أنه فعله وأظهره بحضرة جماعة سواء كان ذلك المفعول صلاة أو غيرها سواء كانت تلك الصلاة صلاها اماماً بجماعة كالعديد أو منفرداً كالوتر فلا يرد غسل الجمعة ونحوه ولا الوتر وحينئذ صار كلام الشارح صحيحاً لا غيراً عليه فتأمل (قوله وواطب

والوضوء بضم الواو  
وفتحها وقيل بالضم  
اسم للفعل وبالفتح  
اسم للماء (و) في  
ذكر (سننه) جمع  
سنة وهي مفعله النبي  
صلى الله عليه وسلم  
أظهره في جماعة وواطب

(عليه) هذا اصطلاح غير العراقيين وأما العراقيون فالسنة عندهم ما قابل القرض فلا فرق عندهم بين السنة والفضيلة (قوله جمع فضيلة) اما بمعنى مفضولة بالنسبة للسنة أو بمعنى فاضلة أي متصفة بالفضل باعتبار ترتيب الثواب على الفعل أو لتفضيلها على المباحات وعلى التسمية لا تقتضى التسمية فلا يرد السنن ونحوها (قوله ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي ولم يداوم على فعله كما في الشبرخيتي وقال الشيخ في الحاشية سواء داوم على فعله كالقنجر أم لا فإنجر ليس سنة بل هو فضيلة انتهى لكن تقدم أن القنجر فيه أقوال ثلاثة والمشهور منها أنه رغبة أعلى من الفضيلة وأقل من السنة والاولى ضبط الرغبة بالعدالة ليس لنا رغبة إلا القنجر بقي شيء آخر وهو أن قول الشبرخيتي وغيره الفضيلة ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه معترض بأن من خصوصياته صلى الله عليه وسلم أنه إذا فعل فعلا وجب عليه المواظبة عليه وأجابوا بأن المراد بالمواظبة عدم القطع بالكلية وليس المراد أنه يفعلها في كل أوقاته \* فإن قلت أنه واطب على التراخي ثم تركها وقطعها \* فالجواب أنه لم يتركها أساسا وإنما تركها في الجماعة فقط (قوله في غير جماعة) فإن قلت هذا التعريف غير جامع لعدم شموله صلاة التراخي فقد فعلها صلى الله عليه وسلم بحضرة جماعة أما ما وان لم يداوم عليها \* قلت أجاب بعض شيوخنا بأنه تعريف بالاختصاص أي تعريف لبعض أفراد الفضيلة وقال الشيخ في حاشية الحرشي ولو عرفوا السنة والفضيلة بتعريف مساو لقاوا السنة هي ما طلبه الشارع وأكد أمره وعظم قدره وكثر أجره ولم يدل دليل على وجوبه والفضيلة ما طلبه الشارع وخفف أمره ولم يثب كده انتهى ومثله في الشبرخيتي (قوله فأما فرائض الخ) هذا من باب الحكم على المجموع أي أن أفراد الهيئة المجمعة سبعة (قوله النية) مصدر نويت الشيء إذا أردته وأصلها نوية جاعت الواء والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء \* وأعلم أن النية تتعلق بها عشرة مباحث الاول ما حكمها الثاني ما زمنها الثالث ما حقيقتها الرابع ما المقتصد منها الخامس ما كیفيتها السادس ما شروطها السابع ما محلها الثامن هل هي عرض أو جوهر التاسع هل هي خاطرة أو ساكنة العاشر هل هي للخالق أو للمخلوق \* (والجواب) \* عن ذلك كله أن يقال أما حكمها فهو الوجوب كما ذكره المصنف وأما زمنها فعند غسل الوجه كما ذكره المصنف أيضا وأما حقيقتها فهي القصد كما قال الشارح وأما المقتصد منها فمميز العبادات عن العادات أو تميز العبادات بعضها عن بعض كما ذكره الشارح بقوله وشرعت النية الخ وأما كیفيتها ففيها ثلاثة أوجه أولها نية رفع الحدث ثانيا نية الفرض ثالثا نية استحالة ما كان الحدث مانعا منه وقد أشار شارحنا لهذه الأوجه الثلاثة بقوله إلى الشيء كما يأتي توضيحه إن شاء الله تعالى وأما شروطها فأربعة الاول أن تقارن أول العبادة واليه أشار الشارح بقوله مقررنا بفعله والثاني كون المنوى معلوم الثبوت أو مظنون لا مشكوك فيه واليه أشار بقوله والعزم على فعله كما يأتي توضيحه إن شاء الله تعالى والثالث عدم الاتيان بعناف لها والرابع كونه المنوى مكتسبا للناوي أو تابعا لمكتسبه كالوجوب في صلاة الفرض والتدب في صلاة النفل فأنهم ما حكمهم شرعيان صفتان لله لا مكتسبان للعباد لكن يجب القصد إليهما تبعاً لمكتسب العبد ذكره هذا الشيخ في الحاشية تبعاً للزرقاني والشبرخيتي وغيرهما قال شيخنا وفيه

عليه ولم يدل دليل على وجوبه (و) في ذكر (فضائله) جمع فضيلة وهي ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في غير جماعة ولم يواظب عليه ولم يدل دليل على وجوبه \* ثم أشار إلى القسم الاول بقوله (فأما فرائض الوضوء فسبعة) أولها (النية

يبحث لانها اذا كانت ليست من كسبه فلا يصح طلب الشارع لها لانه لا تكليف الا بفعل  
اختياري أى بمكسوب اختياري قال شيخنا ويمكن الجواب بأنها ليست من كسبه الظاهر  
بل من الباطن فتأمل وأما محلها فالقلب عند أكثر الفقهاء أو الدماغ والعقل عند أكثر  
الفلاسفة والأفضل استحضار النية في القلب والنطق باللسان ليس بشرط بل الأفضل تركه  
على المعتمد وهي عرض لأجود لقيامها بالقلب وهي ساكنة في حق الأنبياء خاطرة في  
حق غيرهم وهي للخالق لا للمخلوق \* والحاصل أن المصنف ذكر حكمها وزمنها والشارح  
ذكر حقيقتها والمقصود منها وكيفيتها وشرطين من شروطها وقد علمت الباقي وقد نظم  
المباحث العشرة شيخنا البلي فقال

والقصد للشيء حقيقة أنت \* لنية محلها قلب ثبت \* وحكمها الوجوب والزمن يرى  
عند تلبس بمفعول جرى \* تميزها العادة عن غيرها \* مقصود شارع لها بشرعها  
وشرطها كون الذي ينوي علم \* ثبوته أوطن من شك سلم \* أو كونه مكتسباً للشخص  
أو تابعاً لكسبه فاستقص \* فقد منافيا وكيفيتها \* نية كالقرض فذا مبعتها  
وزدت كونها لخالق الوري \* وان يشأ يسلبها بلامرا  
في الأنبياء ساكنة قطعاً وفي \* سواهم خاطرة عرض بني

عند غسل الوجه

واعلم ان النية لا تحتاج الى نية أخرى فهي كالشاة من الأربعين تجزئ عن نفسها وعن  
غيرها لأنها لو احتاجت الى نية لا احتاجت النية الى نية أخرى وهكذا فيلزم الدور وأو  
التسلسل (قوله عند غسل الوجه) أى ان غسله أولاً والا فمبدأ أول واجب كما اذا انكس  
وقيل عند غسل اليدين وأفهم قول المصنف عند غسل الوجه أنهم لو تأخرت عن الوجه  
لا تجزئ ولو قليلاً وكذا لو تقدمت بكثير وأما لو تقدمت يسيراً فالمعتمد الاجزاء ومثال السير  
أن يخرج من بيته الى جامع نحو المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام من أبعد  
دار منها لان الامام حده بذلك وهو بها فالمراد القرية الصغيرة كالمدينة مثلاً اذ ذاك والحال  
أنه لو سئل عند الفعل لم يجب أمان أجاب فهي نية حكومية باتفاق كما يأتي (فرع) من  
ذهب الى الميضة ليتوضأ فلما وصل اليها توضأ ولم يستحضر النية أجزأه قصده الاول وكذا  
من أمرز وجهه أو خادمه أن يضعوا له الماء ليتوضأ ولم يستحضر النية عند أخذه ذلك لان  
طلبه الماء قرينة على قصد الطهارة وهو عين النية كما في الشبرخيتي (تنبيه) لا يضر رفض  
النية بعد تمام الوضوء والحاصل ان الحقائق ثمانية وضوء وغسل وتيمم واعتكاف وصلاة  
وصوم وحج وعمرة فالوضوء والغسل لا يرتفعان بعد الفراغ ويرتفعان في الاثناء والتيمم  
والاعتكاف كذلك على الظاهر وكذلك الصلاة والصوم على المشهور وقال بعضهم  
يرتفعان مطلقاً وهما قولان مرجحان أنظهرهما الاول وأما التيمم فتعال بعضهم انه  
يرتفع في الاثناء فقط ولا يرتفع بعد الفراغ وهو الذي اعتمد الشيخ في حاشية الخرشى  
وقال بعضهم انه يرتفع مطلقاً لانه طهارة ضعيفة ورجحه الشيخ في تقريره على كبير  
الزرقاني كما نقله عنه شيخنا وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقاً وقد نظمت ذلك فقلت  
والغسل والوضوء في الاثناء \* ارتقضا فقط بلاخفاء \* كالصوم والصلاة في المشهر  
ومثله اعتكافهم في الاظهر \* تيمم يرفض اذا مطلقاً \* هذا والقول الذي قد ارتقى

والحج والعمرة مطلقا فلا \* يرتفعان فافهمنا ما نقلنا  
 (قوله وهي القصد) أي القصد بالقلب إلى الشيء وأراد بالشيء فرض الوضوء أو رفع  
 الحدث أو استباحة ما كان الحدث مانعا منه فيكون فيه إشارة إلى كيفية النية كما سبق فلو  
 قال نويت فرض الوضوء لرفع الحدث وبالعكس بطل التناقض وكذا لو قل نويت  
 لوضوء من البول لامن مس الذكر بطل وكذا عكسه وأما إذا أخرج بعض المستباح بأن  
 قال نويت فرض الوضوء للصلاة لمس المصحف أو عكسه أو نويت الوضوء لمس المصحف  
 لا للطواف أو قال نويت الوضوء للظهر لا للعصر فإنه لا يضرو له أن يفعل به ما شاء ومما  
 لا يضريه أيضا أن ينوي الوضوء لرفع الحدث والتبرد أو للتدفي وأما لو وضأ بنية تجديده الوضوء  
 ثم دبره حديثه فلا يجزئ لأنه نوى به التدب والتدوب لا يقوم مقام الواجب (والأدلة) اعلم  
 أن الوضوء أربع عشرة سنة يصح بالوضوء لبعضها فعل غيرها وهي الوضوء للفرائض  
 والنوافل ولمس المصحف والجنابة وللعدين وللكسوف وللانستقاء وسبعة لا يصح  
 بالوضوء لو أحدهم فعل غيرها مما يتوقف على الطهارة وهي الوضوء لقراءة القرآن وظاهرا  
 ولدخول المسجد والدخول على السلطان ولزيارة الأولياء وللنظافة والتبريد والتعليم  
 والضابط في ذلك أن الوضوء لما لا يفعل إلا بالطهارة يفعل به غيره والوضوء لما يفعل بالطهارة  
 وبدونها لا يفعل به ما يتوقف على الطهارة كما قررره شيخنا البلي وغيره (قوله زاد بعضهم  
 والعزم الخ) قال شيخنا في الحاشية لا حاجة لهذه الزيادة لأن النية هي القصد الأدنى من  
 العزم والمقصود منها وهو التمييز حاصل بدون ذلك العزم فالعزم ليس داخل في حقيقة النية  
 ومما يؤيد هذا قولهم أن النية الحكمية كافية كان تأخذ الماء على وجهه مع ذلك مع عدم  
 ملاحظة نية في قلبك ولكن لو سئلت وقيل لك ماذا تفعل لقلت أتوضأ وأجاب شيخنا الامير  
 بأن الشارح أشار بقوله والعزم إلى أن شرط النية أن تكون جازمة لا مشكوكا فيها وكذلك لو  
 توضأ شخص وقال إن كنت أحدثت فله فنية لا تجزئ به لكونه مشكوكا فيها لانه جعل الوضوء  
 مسببا عن الحدث المشكوك فيه فلو جعله سببا عن شكه وتردده لصح وضوؤه فقد علمت  
 أن هذه الزيادة حسنة (قوله وبعضهم) أي وزاد بعضهم بقوله والنية هي القصد إلى الشيء  
 مقررنا بفعله أي مصاحبا لفعله هذا هو الأصل في النية واستثنوا من ذلك الصوم لمصلحة  
 مقارنة أول جزء من الفجر للنية وتجزئ النية في الصوم من الغروب كما سيأتي في بابها إن  
 شاء الله تعالى (قوله لتمييز العبادات) أي التي تحتاج إلى نية (قوله عن غيرها) وهو العادات  
 كتمييز غسل الجنابة عن غسل التبرد أو وضوء التبرد وغير ذلك (قوله وتمييز بعضها عن  
 بعض) أي كتمييز غسل الجنابة عن غسل الجمعة والعدين (قوله غسل الوجه) أي يباطن  
 كفه كما سيأتي ولا يشترط في الغسل نقل الماء إلى العضو بل لو فرض أن المطر نزل على  
 وجهه فذلكه أجزاء بخلاف المسح فإن النقل يشترط فيه كما سيأتي ولا يشترط في الغسل أن  
 يسيل الماء عن العضو وأما سيلانه على العضو فهذا لا بد منه لانه إذا لم يجر عليه الماء كان  
 مسحا لا غسلا فلا يجزئ ولا بد أيضا أن لا يضاف الماء وهو على العضو أما أن أضيف الماء  
 وهو على العضو بأن وضع الماء على وجهه وكان عليه شيء يغير الماء كالقطران مثلا فمجرد  
 الملافة تغير الماء فلا يجزئ وأما لو تغير الماء بعد أن عم العضو ولم يتغير الا عند تشديده في ذلك

وهي القصد إلى الشيء  
 زاد بعضهم والعزم على  
 فعله وبعضهم مقررنا  
 بفعله وشرعت النية  
 لتمييز العبادات عن  
 غيرها وتمييز بعضها  
 عن بعض (و) ثانيا  
 غسل

فهذا لا يضر والموضوع أنه لم يكن عليه حائل متجسم \* تنبيه \* قال سيدى زروق للامة  
 في الوضوء أمور منها صب الماء من دون الجبهة وهو مبطل ومنها نقض اليد قبل اتصال الماء  
 اليه وهو مبطل أيضا ومنها الطم الوجه بالماء وهو جهل لا يضر ومنها التكبير والشهد عند  
 ذلك وهو منكر ومنها غير ذلك انظر الشرح حتى (قوله الوجه) مشتق من الوجاهة وهي  
 الحسن لانه أحسن أعضاء الانسان وأشرفها أو من المواجهة لحصولها به وأل في الوجه  
 الجنس فيصدق بما اذا كان له وجهان أو أكثر وان لم يكن له الا عنق ورأس \* فائدة \*  
 نال في السليمانية او خلقت امرأة أسفلها متحدوا أعلاها متحدوا ولها فرج واحد فتمسح  
 الرأسين وتغسل الوجهين واليدين الأربعة وتغسل الرجلين ويجوز نكاحها على المعتمد  
 كما ارتضاه ابن عرفة لان محل الوطء متحد وترث ارث امرأة واحدة ان صبيح عاينها في  
 نومهما فانتهبها معا وأما ان انتهت احدهما دون الاخرى فترثان ارث امرأتين كما أفتى بهذا  
 على كرم الله وجهه قال بعضهم وهذا من عجائب المخلوقات وقد رأى الامام الشافعي رحمه الله  
 تعالى امرأة مثل ذلك في بلاد اليمن ثم انه غاب سنين ورجع فقيل له أحسن الله عزاء لك في  
 أحد الجسمين قدمات فربط بخيط وثيق فذبل وقطع وحكى أنه تزوج بتلك المرأة فلو كان  
 رجل متعدد أعلاه وأسفله متحد فهل يجوز له أن يزوج امرأة أم لا واستظهر بعض  
 شيوخنا الاول وأما عكس هذه المسئلة بأن كان أعلاها متحدوا وأسفلها متعددان بأن كان  
 لها أربعة أرجل وفرجان فيجب عليها غسل الأربعة أرجل ويجوز نكاحها على الظاهر  
 وترث ارث امرأة فقط (قوله من منابت) جمع منبت وهو موضع النبات وظاهره أن النبات  
 جزء من الوجه وليس كذلك كما قال الجزولي وغيره فلا يجب غسل ما فوق الجبهة الا جزأين  
 الواجب به كما أنه في مسح الرأس يجب مسح جزء من الوجه لانه من باب ما لا يتم الواجب الا  
 به فهو واجب وهذا يلغز فيقال لنافرض يغسل ويمسح فيقال في جوابه هو الحد الذي بين  
 الرأس والوجه وقد نظمت ذلك فقلت

قل للفقير امام العصر يا خلى \* فرض له المسح باصباح مع الغسل  
 وقد نظمت جوابه فقلت

جوابه الحدين الرأس يا فطنا \* والوجه فاحفظ لهذا عن أولى النقل

(قوله شعر) بفتح العين وسكونها والفتح في الجمع أشهر والأصح في الافراد السكون  
 (قوله المعتاد) احترزه عن الاصلاص وهو ما انحسر شعر وجهه الى ناصيته هو الاغم الذي نزل  
 شعره على جبهته فيكفيه أن يغسل وجهه الى آخر المعتاد والغمم يدل على الجبن والبلادة  
 وأما النزاع فيدل على الكرم والشجاعة (قوله الى آخر الذقن) بفتح الذال المعجمة والقاف  
 وقول العامة بالدال المهملة غير معروف في اللغة وهو العظم الذي تنبت الاسنان السفلى  
 فيه وتنبت اللحية على ظاهره وكلام شارحنا خاص بنى الحد وأما الملتحي فلم ينس الشعر  
 ولو طال الى سرتبه بل ولو نزلت الى الارض ويجب غسل ظاهر اللحية أي ما يظهر عند  
 المواجهة أي يمر بيده عليها مع الماء ويحركها لان الماء الذي على الشعر ينوب بعضه عن  
 بعض فاذا حركه يحصل استيعاب جميع ظاهره وهذا التحريك خلاف التخليل الا في  
 اذهوا اتصال الماء للبشرة وأما باطنها وهو ما حاذى الصدر من تحت اللحية فلا يجب غسله

الوجه وحده طولا من  
 منابت شعر الرأس  
 المعتاد الى آخر الذقن  
 وحده

قال زروق ورأيت السهوري يغسل الباطن مما يلي الصدر فلا أدري أذلك ورع منه أو  
انه رأى نصا انتهى \* فان قلت ورد في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ كفاه من الماء  
فيدخله تحت خنكته \* قلت أجاب بعضهم بأن هذا محمول على وضوء الجنابة أو على التبرد  
والتنفخ قال العلامة النفراوي التخصيص يحتاج لدليل فان ثبت عن الشارع فلا  
اشكال والافلا (قوله عرضا) بفتح العين ما قبل الطول وأما بالضم فالناحية وبالكسر  
موضع المدح والذم من الانسان (قوله من الاذن الى الاذن) هذه العبارة تقتضي أنه يغسل  
الاذن وشعر الصدغين وليس كذلك فكان الاولى أن يقول ما بين الاذنين وأجيب بأن  
في كلامه حذف مضاف أي من وتد الاذن الى وتد الاذن والتد لا يجب غسله لانه من  
الاذن نعم يجب غسل جزء منه من باب ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب \* واعلم أن المسائل  
أربع الاولى ما بين شعر الصدغين وهو الجهة وهذا يغسل قطعاً لانه من الوجه الثانية  
نفس شعر الصدغين ولا يجب غسله على المعتمد بل يمسح لانه من الرأس الثالثة ما بين  
العذارين وبين الاذن وهو البياض الذي تحت الوتد أو المسامت له فيجب غسله لانه من  
الوجه الرابعة ما بين شعر الصدغين والاذن مما فوق الوتد ولا يجب غسله على المعتمد بل  
يمسح فقط وقد نظمت هذه المسائل فقلت

ما بين شعر الصدغين يغسل \* لانهم من وجهه قد جعلوا  
ومثله ما بين شعر وتد \* كذا بياض تحت خنكته واحتد  
ونفس شعر الصدغين فامسح \* ما فوق الاوتاد كذا في الارجح

(قوله ويتعهد) أي يتبع بالماء والدلك والغسل (قوله أسارير) أي طبقات الجهة وأسارير  
جمع أسرورة كاساطير وأسطورة وقيل أسارير جمع أسرار كاعتاب ومفردة سرر كعنب  
أو جمع أسرة مفردة سرار كزامة وزمام (قوله جبهته) المراد بالجهة ما ارتفع عن الحاجبين الى  
مبدأ الرأس فيدخل الجبينان (قوله وهي) أي الاسارير المذكورة (قوله التجميدات) أي  
التكاميش التي في الجهة الكبرى في سن أو سمن (قوله ما غار من عينيه) أي من ظاهر أجفانه  
لأما كان داخلها فلا يجب غسله لافي الوضوء ولا في الغسل لانه لم ينقل عن أحد من وصف  
وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه غسل داخل عينيه وما نقل عن ابن عمر من انه كان  
يغسل داخل عينيه حتى عمى فهو منكراً لأصله كما قال شيخنا والحاصل أن داخل العينين  
لا يجب غسله لافي وضوء ولا في غسل وأما في إزالة النجاسة فداخل العين من حكم الظاهر  
فاذا بكى دماً أو جرح فله فيجب غسله فلو غلبت دموعه حتى أزال الدم من عينيه أو غلب  
الريق حتى أزال الدم من فقه فان ذلك لا يكفي بل لابد من إزالته بالماء المطلق \* تنبيه \*  
يجب عليه إزالة القذى من أشعار العينين إذا لم يشق ذلك جداً فان صلى به وكان يسيراً مثل  
خيطة العجين والمداد فالمعتمد لا إعادة ولو صلى فوجد بأشعار عينيه قذى كثيراً لا يغتفر لو علم  
به حين الوضوء وتركه وان لم يدر هل كان قبل الوضوء أو حدث بعده فلا شيء عليه ان كان  
غسله في وضوئه لانه يمكن أن يكون حدث بعد الوضوء ومثل القذى الكحل والششم ان  
كان لهما جرم (قوله وما رن أنفه) أي طرف أنفه المسمى بالارنبه والانف محل العطاس  
والمخاط (قوله وتحت شفته السفلى) وهي العنقفة أي الشعر النابت على الشفة السفلى وأما

عرضا من الاذن الى  
الاذن ويتعهد أسارير  
جبهته وهي التجميدات  
التي فيها وكذا يتعهد  
ما غار من عينيه وما رن  
أنفه والوتره وهي  
الحاجزين طائفتي الانف  
وتحت شفته السفلى

الشعر النابت على الشفة العليا فيسمى شاربا ويجب غسله أيضا والماصل أنه يتبع  
 شعر اللحية والحاجبين والعنفة والشارب والعدار وهو الشعر النابت على الخد والهدب  
 فيطلب تحليل الخفيف دون الكثيف فلو كان البعض خفيفا والبعض كثيفا لكل حكمه  
 فيحرك الكثيف ويحلل الخفيف ( قوله وظاهر الشفتين ) وهو ما يظهر منهما عند  
 انطباقهما انطباقا طبيعيا لا تكلف فينبغي للمتوضي أن لا يضمهما ضمما قويا في حال غسل  
 الوجه والا كان نارا للعة فيبطل وضوءه ( قوله كجرح ) بالضم اسم للموضع المجروح وبالفتح  
 اسم للفعل وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف أي أن جرحه فالانصب حمله على الاول لان  
 الاصل عدم التقدير ( قوله برئ ) أي لانه لا يجب غسل الجرح الذي برئ غائرا وقوله  
 أو خلق غائرا أي وكذا لا يجب على المتوضي غسل ذلك الموضع الذي خلق غائرا الا أن يتسع  
 جداره فيجب دلكه وأما اصل الماء فهو واجب لا بد منه بحسب الامكان ولا بد من تقييد  
 الغور بالكثير على الصواب خلافا لظاهر اطلاق الشارح بعبارة واحدة وقد يقال ان الشيء اذا  
 أطلق ينصرف للفرد الكامل منه وهو هنا الكثير فهو غني عن التقييد حينئذ والكثير هو  
 الذي لا يرى قعره عند المواجهة وليس يرصده أي ما يرى قعره فيطالب بغسله ( قوله غائرا )  
 حال من نائب فاعل خلق ويقدر مثله في برئ أو حال من فاعل برئ ويقدر مثله في خلق  
 وليس من باب التنازع خلافا لما في الحاشية هنا لان التنازع لا يقع في الحال عند البصريين  
 ( قوله غسل اليدين ) ويستحب أن يمدأ من أطراف الأصابع فان بدأ من المرفقين  
 علم ان كان جاهلا وعظ ان كان عالما ولا بد من غسل العقل التي في يديه ( فان قلت )  
 قوله تعالى وأيديكم الى المرافق يفيد أن الواجب غسل يدي واحدة لان مقابلة الجمع بالجمع  
 تقتضي القسمة على الاحاد ( فالجواب ) ان السنة قد بينت الآية فقد ثبت ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل يديه الى مرفقيه كما في البخاري وغيره أما لو قطعت يده  
 لوجب عليه غسل ما بقي منها ولو لم يوجد له الا كف بمنكبه وجب عليه غسله كما يجب عليه  
 غسل اليد الزائدة حيث كانت بمرق مطلقا فان لم يكن لها مرفق فان كانت في الذراع أو في  
 العضد أو امتدت الى الذراع غسلت وان قصرت عنه لم تغسل هذا ما ارتضاه شيخنا الصغير  
 خلافا لما في الزرقاني من أنه اذا نبتت في غير محل الفرض ولم يكن لها مرفق لا تغسل ولو  
 اتصلت وظهر على ما قاله شيخنا الصغير أنه يغسل المحاذي للفرض فقط قاله الشيخ في  
 حاشية الخرشى ومثله في البناني على كبير الزرقاني ويدخل في قول المصنف غسل اليدين  
 الاصبع الزائدة سواء أحس بها أم لا ونجب ازاله ما يمنع من وصول الماء كعجين وشمع  
 وأثر سواك كطيب ودهن متجسد وكذلك الحبر المتجسد لغير كتابته ونحوه كبائنه وصانعه  
 وأما الكاتب ونحوه ان رآه بعد أن صلى فلا يضرا إذا مر يده على المداد لعسر الاحتراز منه  
 لان رآه قبل الصلاة وأمكنه ازالته ( تنبيه ) الوشام نجس حائل يمنع وصول الماء ومع  
 ذلك يجزئ معه الوضوء والغسل فهو من قسم المعفو عنه والشوك ليست بالعمة قلعت أم لا ولا  
 يجب قلعها ولو كان رأسها ظاهر المشقة وسئل العلامة الاجهوري عما يكتب في بعض أعضاء  
 الوضوء للتداوى فأجاب بأنه اذا خشى زواله بالمسح فيمسح عليه من فوق حائل كالرمد  
 ونحوه اذا كان في اعادته مشقة ( تنبيه ) لا يجب نزع خاتم الفضة المأذون فيه ولا تحريكه

وظاهر الشفتين ولا  
 يتبع ما غار من جسده  
 كجرح برئ أو خلق  
 غائرا (و) نالها (غسل  
 اليدين)

سواء كان واسعا أو ضيقا وأما المحرم كخاتم الذهب للرجل والمكروه كخاتم الحديد والنحاس والرياح فيجب نزعها إذا كان ضيقا ويكفي تحريكه إن كان واسعا على المعتمد وكذا ما يجعله المرأة في أيديهم من عظم ونحوه ومحل الكراهة في خاتم الحديد ونحوه ما لم يكن لدواء والدليل على كراهة ذلك ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا بيده خاتم من نحاس فقال مالي أرى فيك رائحة الاصنام ورأى آخر في يده خاتم من حديد فقال مالي أرى فيك حلية أهل النار ويدخل في المأذون فيه خاتم الذهب بالنسبة للمرأة والأساور والحدائد التي تلبسها المرأة بمنزلة الخاتم على المعتمد فلا يجب تحريكها لأن مأذون لها في ذلك كله كما في حاشية الخرشي واعتمده شيخنا في تقرير الخرشى خلافا لما في شرح الاصيلي وزنة الخاتم الذي يجوز لبسه للرجال من الفضة درهمان بالدرهم الشرعي (فروع \* الاول) من خلق بلا يدين وبلا رجلين فعل ما يتعلق بوجهه ورأسه من فرض وسنة (الثاني) إذا وجد الاقطع من يوضئه لزمه ذلك ولو بأجرة فإن لم يجد وقدر على مس الماء من غير ذلك وجب عليه ذلك فإن تعذر سقط (الثالث) إذا رأى الشخص بعد أن توضأ جرحا في أعضاء وضوئه كطين أو شمع أو غيره مما قدر دهل حصل ذلك الجرح قبل الوضوء فيكون لمعة أو بعده فلا يكون لمعة فيحمل على أنه حدث بعد الوضوء ولا شيء عليه (قوله إلى المرفقين) تنبيه مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه وفيه لغة ثالثة وهي فتح الميم والفاء معا كما قرره شيخنا البيلي والمرفق آخر عظم الذراع المتصل بالعنق (قوله أي مع المرفقين) فإن كانت يده لا مرفق لها بأن خلقت كالصافية قدر لها مرفق على حسب العادة وفي كلام الشارح إشارة إلى أن إلى بمعنى مع فالغاية داخلية في الغيابة كانت غاية للغسل وإن كانت غاية للترؤف على أن المعنى وانتركوا الغسل من الإبط إلى المرفق فالغاية خارجة \* واعلم أن حتى وإلى أن وجدت قرينة تدل على دخول الغاية وعدمها عمل عليها وإن لم توجد فقل أن حتى وإلى يدخلان الغاية مطلقا وقيل يخرجانه مطلقا وقيل إن كان ما بعدهما جزأ فهو داخل والأفلا والصحيح أنه يدخل في حتى دون إلى كما قال السيوطي

إلى المرفقين (أي مع المرفقين) (و) رابعها (مسح جميع الرأس)

وفي دخول الغاية الأصح لا \* مع إلى وحتى دخلا

أفاده حواشي الأسموني (قوله مسح جميع الرأس) أي بماء جديد وكرهه غيره كبل الحية حيث لم يتغير ووجد غيره وإذا جفت اليد قبل تمام المسح الواجب جدد بخلاف ما لو جفت في الردفلا ويشترط نقل الماء للرأس فإذا هيار رأسه للطير ونزل عليه الماء فلا يقال له نقل على الظاهر لأن النقل هو الأخذ باليد فلا يجوز ذلك ما لم يكثر بحيث يصير غسلا فيكفي لأن غسل الرأس بدلا عن مسحه يجوز على المعتمد والواجب على الجنب غسل رأسه فإذا مسحه لعذر يطلب منه نقل الماء نظر حالته الراهنه هذا هو الاظهر كما قرره شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني خلافا لما في الحاشية هنا وأما المرأة إذا طلب منها مسح جميع رأسها تركت الصلاة لذلك فإنه يكفيها مسح البعض لكن بعد التهديد بالضرب أو بالضرب بالفعل إن ظن به الإفادة كما أفاده الشبرخيتي والشيخ في الحاشية وظاهر كلامهما سواء شق ذلك على النساء أم لا وقال شيخنا الأمير أن شق على النساء مسح جميع الرأس فيجوز التقليد بلا ضرب ولا تهديد خلافا لما في الحاشية والشبرخيتي وهل تقلد مذهب الغير أو القول الضعيف

في المذهب قولان والمعتمد الاول **﴿واعلم﴾** انهم ذكروا للتقليد شرط الاول ان يقلد  
 لحاجة فان كان قصده مجرد اتباع هوى نفسه امتنع **﴿الثاني﴾** ان يعتد بحاجته مذهب من  
 قلده أو مساواته لمن انتقل عنه وأما ان اعتقد أنه مرجوح امتنع **﴿الثالث﴾** أنه لا يلق في العبادة  
 أمان لفق كان ترك المالكي ذلك مقلدا لمذهب الشافعي ولا يشمل مقلدا لمذهب مالك  
 فلا يجوز لان الصلاة حينئذ يمنعها الشافعي لفقد البسمة ويمنعها مالك لفقد الدال **﴿الرابع﴾** ان  
 لا يتبع الرخص أي لا يتبع ما خالف نصا أو جلى القياس مثال ذلك النبيذ عند أبي حنيفة  
 لا يحرم استعماله أسكر أم لا وهذا مخالف للنص والقياس فلا يجوز لشخص أن يقلده في ذلك  
 وليس المراد بعدم تتبع الرخص أنه لا يتبع الامور السهلة ويترك الصعب لانه يغني عنه  
 اشتراط عدم التلفيق وما ذكره من اشتراط عدم التلفيق رده سيدي محمد الصغير وقال  
 المعتمد انه لا يشترط ذلك وحينئذ يجوز مسح بعض الرأس على مذهب الشافعي وفعل  
 الصلاة على مذهب المالكية وكذا الصورة المتقدمة ونحوها وهو سعة ودين الله يسر وقد  
 اطلعت على رسالة تؤيد ما قاله شيخنا الصغير فليكن هو الراجح وعليه فيجوز العمل  
 بالمسئلة الملققة في النكاح أفاد جميع ذلك الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني كما نقله عنه  
 شيخنا وغيره خلافا لما في النفاوى وغيره **﴿تنبيه﴾** الدليل لنا على وجوب مسح جميع  
 الرأس التمسك بظاهر القرآن وفعله عليه الصلاة والسلام في الموطأ والصحيحين أن  
 رسول الله صلى الله عليه السلام مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب  
 بهما الى قفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه فهذا امر يحق في أنه صلى الله عليه  
 وسلم مسح جميعه وأما القرآن فقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم لان الباء للإلصاق وأما كونها  
 للتبويض فلم يصححه أهل اللغة وقال ابن جنى لا يعرفه أصحابنا البصريون وقال بعضهم لم  
 أرا حدا نقله عن الكوفيين ولا عن غيرهم **﴿وحكى﴾** أن محمد بن عبد الحكم قال للامام  
 الشافعي لم اكنفت بمسح بعض الرأس والله تعالى يقول وامسحوا برؤوسكم فقال لان الباء  
 للتبويض فقال له وما تصنع بقوله تعالى في آية التيمم فامسحوا بوجوهكم فلما قام من عنده  
 قال الامام الشافعي رضي الله عنه أنا وأود أن يكون لي ولد مثله وعلى ألف دينار ولا أجد لها  
 وفاء **﴿قوله مع عظم الصدغين﴾** ظاهره أنه يجب مسح جميع الصدغين مع ما فهم من الشعر  
 وغيره وليس كذلك بل الذي بمسح من الصدغين انما هو ما فهم من الشعر أو محصل النبت  
 ان لم يكن شعر وحينئذ يقدر في كلامه مضاف أي مسح نبت عظم الصدغين ولعل التعبير  
 بالعظم الاعم من الشعر ليدخل فيه البياض الذي بين الاذن وشعر الرأس من مقدم الاذن  
 ومخاذه من خلفها فمن تركه فقد ترك جزءا من الرأس قاله الشيخ في حاشية الخرشني **﴿قوله﴾**  
 الصدغين **﴿تنبيه﴾** صدغ وفيه ست لغات بالسین والصاد وفي كل اما ان يضم الدال مع ضم  
 ما قبلها أو مع سكون الدال مع كسر ما قبلها وضمها أفاده شيخنا **﴿قوله وما استرخى﴾** أي وما  
 طال من الشعر ولو وصل الى القدم **﴿قوله من الشعر﴾** ولا يجب على رجل ولا على امرأة  
 نقض شعرهما المصفور اذا كان الشعر مصفورا بنفسه ولو اشتد هذا في الوضوء وأما في  
 الغسل فان اشتد نقض والا فلا وان كان الشعر مصفورا بخيوط كثيرة كتلافة فازيد فلا بد  
 من نقضه مطلقا اشتد أم لا في وضوء أو غسل وان كان مصفورا بخيط أو بخطين فان اشتد

مع عظم الصدغين وما  
 استرخى من الشعر

نقض فيه ما والا فلا نقض فيهما وقد نظم ذلك شيخنا الجداوى بقوله  
 ان في ثلاث الخطأ يضر الشعر \* فنقضه في كل حال قد ظهر  
 وفي أقل ان يكن ذا شدة \* فالنقض في الطهرين صار عمده  
 وان خلا عن الحيوط فابطله \* في الغسل ان شدوا لافاهمه  
 والضرر فتل الشعر بعضه ببعض كالجلل والعقص جمع ما ضفر قر ونامن كل جانب كضفر  
 الخوص كذا في الحاشية والشبرخيتي وغيرهما لكن في كتب اللغة ما يفيد أن الضرر  
 والعقص بمعنى واحد \* واعلم أن حد الرأس من منابت شعر الرأس المعتاد إلى نقرة القفا  
 فلا يعتبر شعراً غم ولا أصلع ولا يجوز المسح على حائل كحناء ونحوها حتى يزيلها الا ضرورة  
 \* تنبيه \* سمعت من بعض شيوخنا رحمه الله تعالى أن الانسان اذا كان برأسه عرق  
 وأراد أن يتوضأ فانه يجب عليه أن يغسل رأسه ولا يكفيه مسحه لئلا ينضاف الماء انتهى  
 ولكن هذا القول لم يعرف في المذهب ولم يرتضه أحد من شيوخنا حين أخبرتهم بذلك  
 وقالوا هذا حرج ومشقة لان غسل الرأس في حال عرقه يؤدي إلى أذية الدماغ وهو حرج  
 ومشقة وهما منفيان في هذه الملة لانهم آملوا سهولة بركة تبييننا صلى الله عليه وسلم وقال شيخنا  
 الأمير هذا القول غير معروف لان المسح مبني على التخفيف وأما التعليل بإضافة الماء  
 فردوا بأن العرق ينزل في أسفل الشعر وقد كان السلف الصالح يمسحون على الطيب  
 والذهن وهم بأثر أشغالهم وركوبهم وجهادهم وفي أسفارهم ولم يبلغنا أن أحدا منهم غسل  
 رأسه بوقت عرقه انتهى وبالحال فالواجب في الرأس انما هو المسح ولو كان به عرق (قوله  
 غسل الرجلين) ويستحب أن يبدأ من أطراف الأصابع وقوله الرجلين أي أو الرجل  
 فيجري في الرجل ما جرى في اليد فان كان له رجل زائدة ونبتت بمحل الفرض غسلت  
 مطلقا وان كانت بغير محل الفرض غسلت أيضا ان كان لها كعب فان لم يكن لها كعب  
 فلا غسل ما لم تصل لمحل الفرض فان وصلت لمحل الفرض غسل المحاذي وهذا هو المعتمد  
 خلافا للزرقاني \* تنبيه \* قد يعرض في الرجلين تكاميش وشقوق ينبوعها الماء فيطلب  
 من الشخص أن يتعهد بها بذلك خصوصا الاعقاب في الخبر ويل للاعقاب من النار (قوله  
 إلى الكعبيين) أي معهما (قوله الناثان) بالهمز وبالابدال أي البارزان والمرتفعان (قوله  
 في مفصل الساقين) تنبيه مفصل بفتح الميم وكسر الصاد واحد مفصل الاعضاء والمفصل  
 محل فصل الساق من العقب والعقب مؤخر القدم مما يلي الارض وهو تحت المرقوب  
 والمرقوب بضم العين هو العصب الغليظ الموتر فوق عقب الساق \* تنبيهات \* الاول \*  
 من توضأ في ظلمة كفاء غلبة الظن أن الماء أتى على ما يجب تطهيره ولا تندب إعادة الصلاة  
 قاله البرزلي \* الثاني من ترك النية أو شك في تركها أعاد الوضوء مطلقا \* الثالث من ترك  
 فرضا ولم يعلم عينه فانه يجعله النية فان تحقق النية جعله الوجه فان تحقق الوجه جعله اليدين  
 وهكذا ومن ترك لمعة من إحدى يديه أو ربه لم يعلم هل من المعنى أو من اليسرى فانه  
 يغسلها من المعنى ثم من اليسرى (قوله ويستحب) أي على المشهور وقيل يجب عملا بخبر  
 اذا توضأت نخل أصابع يديك ورجليك وأجاب المشهور بأن الفم في الحديث مستعمل  
 في الوجوب بالنسبة لليدين وفي الذب بالنسبة للرجلين ولكن لا يخفى بعده \* والحاصل أن

(و) خامسها (غسل  
 الرجلين إلى الكعبيين)  
 وهما العظماء الناثان  
 في مفصل الساقين  
 ويستحب

القول بوجوب تحليل أصابع الرجلين ضعيف وإن كان دليله قويا (قوله تحليل الخ) فلو تركه لم يضر إذا تحقق وصول الماء إلى ما بين الأصابع (قوله أصابعهما) ويستحب أن يكون التحليل من أسفلهما وأن يكون التحليل بالخنصر أو بالسبابة بادئاً بخنصر اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى \* والحاصل أن تحليل أصابع الرجلين مستحب أول وكونه من أسفل مستحب ثان وكونه بالخنصر أو بالسبابة مستحب ثالث (قوله مستحب) هكذا على لغة ربيعة والألف المناسبات أن يقول مستحبا بالنصب (قوله من غير تفریق كثير) بأن لا يحصل تفریق أصلا وهو الاتصال الحقيقي أو يحصل تفریق يسير وهو الاتصال الحكمي فالتفریق اليسير لا يضر ولو عمدا اتفاقا وإن كان مكرها على المعتمد لأحرام (قوله وقيل هوسنة) هذا مقابل لكلام المصنف فكان الشارح يقول ماذا كره المصنف من وجوب الفور وهو المعتمد وقيل سنة وهو ضعيف والقول بالوجوب مائة وأربعين القاسم ودليله ظاهر آية إذا قمنا إلى الصلاة فأغسلوا الآن أعضاء الوضوء كلها وقت جوابا لا إذا الظرفية في معنى وقوعها في وقت واحد عادة فإن الجواب عامل في إذا على أنها ظرف له ومن حق الجزاء أن لا يأخر عن الشرط خصوصاً وقد توضحنا المصطفى صلى الله عليه وسلم مرة مرة في فور واحد وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة بدونه (قوله إلا أن يكون ناسيا) هذا راجع للقول بالوجوب قال شيخنا الأمير وهو استثناء من محذوف أي فإن فرق كثيرا بطل إلا أن يكون الخ (قوله ناسيا) ومثله العاجز مجزا حقيقيا وهو ضعيف البنية الذي لا يستطيع متابعة غسل الأعضاء بسرعة بل هذا أولى من الناسي بالبناء مطلقا كما قال النفاوي وغيره (قوله فيني على ما فعل) بنية طال أم لا أي فعلى القول بالوجوب أن فرق ناسيا فإنه يني بنية طال أم لا والمراد بالبناء فعل المنسي مع ما بعده وحاصل المعتمد في هذه المسئلة أن الناسي يني جوازاً بنية مطلقاً طال أم لا وأما من أعدم من الماء ما يكفي قطعاً فتبين أنه لا يكفي أو أراقه شخص منه أو غصبه أو أريق منه بغير اختياره فإنه يني مطلقاً جوازاً بدون نية ومثله من أكره على التفریق فإنه يني مطلقاً جوازاً بدون نية لأن تجديد النية إنما هو في الناسي فقط لا في غيره من صور البناء مطلقاً كما في حاشية الخرشى وانظر ألام على التفریق يكون بماذا والظاهر أنه كالألام على الطلاق كما في حاشية الخرشى وأما العاجز فإنه يني بدون نية إن لم يطل فإن طال ابتداء الوضوء من أوله والمراد بالعاجز من أعدم من الماء ما يظن أنه يكفي أو يشك فتبين أنه لا يكفي لأنه كان الواجب عليه الاحتياط في الماء وليس المراد به ضعيف البنية لأن هذا أولى من الناسي بالبناء مطلقاً كما تقدم وأما العامد الذي تعمد التفریق فهو كالعاجز على المعتمد فيني بدون نية ما لم يطل وأما من أعدم من الماء ما لا يكفي قطعاً أو ظناً فلا يني مطلقاً على الظاهر بل يبتدئ الوضوء من أوله ولو قرب لأنه متلاعب ولم يعمد حزمه في النية وقيل يني ما لم يطل أفاد ذلك الشيخ في تقريره على الخرشى وقرره شيخنا وغيره والمعتبر في الطول جفاف الأعضاء المعتدلة بين حرارتها وبرودها في الزمن المعتدل بين الحر والبرد في المكان المعتدل والمعتبر جفاف العضو الأخير من الغسل الأخيرة فلو غسل وجهه ويديه وحصل فصل ثم مسح رأسه بعد جفاف الوجه وقبل جفاف اليدين صح وإذا بني الناسي مطلقاً كما تقدم وجب عليه المبادرة فإذا أخر بعد ذلك عامدا جرى عليه حكمه

تحليل أصابعهما  
والفرق بين كون  
تحليلها مستحبا في  
الوضوء وتحليل  
أصابع اليدين واجبا  
كما سيأتي شدة التصاق  
أصابع الرجلين  
فصارت كأنها عضو  
واحد (و) سادسها  
(الفور) وهو الموالاة  
بأن يسرع في وضوئه  
من غير تفریق كثيرين  
أجزائه وقيل هوسنة  
إلا أن يكون ناسيا

وأما إن أخرنا سياتي فهل يعذر بالنسيان الثاني أم لا قولان والراجح أنه لا يعذر وإن نسي  
 نأيا حكمه حكم العامد وهو أنه إذا طال تبطل طهارته كما في حاشية الخرشى خلافا لما  
 في الحاشية هنا والشرخي (قوله فيبي) أي يباح له البناء ويجوز له أن يتدئ الوضوء  
 من أوله وأما قول النفراوي والزرقاني يسن له البناء فردم الشيخ الصغير بأن الحكم  
 الإباحة فلا يسن له البناء بل ولا يندب (قوله وبني بنية) أي من فرق بين أفعال الوضوء عاتيا  
 بأن غسل وجهه بنية الوضوء ثم حصل له نسيان فترك الغسل فانه يبنى مطلقا بنية أي شرط  
 لبناء المذكور أن يكون بنية فالبنية واجبة لأن النسيان أذهب النية الأولى فاحتاج لتجديد  
 نية فن ترك غسل رجله وخاص في بحر مثلاً أو غسل العضو المنسي لنظافة مثلاً من غير بنية  
 اتمام الوضوء فلا يكفيه ذلك فقوله وبني أي جواز أو قوله بنية أي وجوباً (قوله والتدليك)  
 أي في المفسول ولا يسقط بالنسيان وتجب الاستنابة عليه لضرورة وينوي المستنيب دون  
 النائب وتمتنع الاستنابة عليه لغير ضرورة اتفاقاً فان وقع في الأجزاء وعدمه قولان  
 مشهوران وأما الاستنابة على صب الماء فخائفة اتفاقاً ولو لغير ضرورة لما ورد أن المغيرة بن  
 شعبة صب على النبي صلى الله عليه وسلم الماء وهو يتوضأ وقد تجب الاستنابة كالا قطع ويكنى  
 في ذلك غلبة الظن على المعتمد ولا يشترط اليقين أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله)  
 قال العلامة النفراوي لو وكل شخص جماعة لعذر فوضئوه دفعة واحدة لصح وضوؤه  
 حيث نواه لعدم وجوب الترتيب عندنا على المعتمد إلا أنه تنكيس حكماً فيسن إعادة  
 لتنكيس مع ما بعدهما بالقرب واعادته وحده مع البعد والدليل على وجوب ذلك قوله  
 صلى الله عليه وسلم لعائشة أدلكي جسدي بيدك جلالاً لمرعى الوجوب (قوله وهو امرار  
 اليد على العضو الخ) المراد باليد هنا باطن الكف فقط أي وهو امرار باطن الكف ولو  
 مرة امراراً وسطاً وإن لم تزل الأوساخ ما لم تكن متجسدة تمنع وصول الماء إلى البشرة والا  
 فيشترط إزالتها ولا يجزى ذلك أحد المرفقين بالآخر باتفاق مالك وابن القاسم وأما ذلك  
 أحدى الرجلين بالآخرى مع الاستيعاب فقال ابن القاسم لا يجزى وهو المعتمد كما قال  
 الشيخ وقال ابن القاسم من عند نفسه يجزى وهل ذلك جزء من الغسل أو شرط فيه قولان  
 وعلى كل فغده ركناً مستقلاً لا يظهر لأنه داخل في حقيقة الغسل أو شرط فهو تصريح بمعام  
 التزاماً وقد يقال انما صرح به للرد على المخالف القوي (قوله امرار اليد) أي أو مافي  
 معناها كالحرقه والمعتمد أن الترتيب بين اليد والحرقه غير واجب والحائط كالحرقه  
 ويجب الترتيب بين الحرقه والاستنابة فلا يجزى الاستنابة مع الحرقه أو الحائط أو اليد أفاده  
 الشيخ في حاشية الزرقاني وقال الرماصي محشى التتائي متى تعذر ذلك باليد سقط من أول  
 وهلة ولا تجب الاستنابة ولا غيرها ويكفي وصول الماء وهو سعة ودين الله يسر خصوصاً  
 والدلك مختلف فيه قال شيخنا في تقرير الخرشى وكلام الرماصي هو المعتمد (قوله مع  
 صب الماء) أي مقارناً لصب الماء وهو الأفضل (قوله أو بعده) أي متصلاً بالافاضة  
 قبل ذهاب الماء عن العضو أي قبل ذهاب رطوبة الماء عنه فلا يشترط كون الماء باقياً بل  
 يكفي في ذلك بقاء الرطوبة فقط كما في حاشية الخرشى وفي كلام شارحنا إشارة للرد على  
 القاسمي الذي اشترط مقارنة ذلك لصب الماء وهو حرج ومشتقة فالمعتمدان المقارنة

فيبنى على ما فعل من  
 الوضوء قال في المختصر  
 وبني بنية إن نسي  
 مطلقاً أي طال أولم  
 يطل (و) سابعها  
 (التدليك) وهو امرار  
 اليد على العضو مع  
 صب الماء أو بعده

ليست شرطاً بل هي أفضل فقط كما علمت ( قوله فهذه سبعة ) هذا تكرار مع ما سبق  
 أعاده ليرتب عليه ما بعده ( قوله شعر الحيتك ) وكذا الشارب والعداران والمجايجان  
 والمذب والعنفة كما تقدم ( قوله الحيتك ) بفتح اللام وكسر ها ( قوله تظهر البشرة )  
 أي الجلدة تحت عند المواجهة ( قوله كثيفاً ) وهو الذي يستر الجلدة ستر الا تظهر  
 معه ( قوله فلا يجب عليك تحليلها ) أي بل يكره كما في المدونة وهذا في الوضوء وأما  
 في الغسل فيجب تحليلها مطلقاً كما سيأتي \* تنبيهات \* الاول \* اذا توضأ ثم حلق  
 لحية أو رأسه أو سقطت بساوى فلا يلزمه أن يعيد غسل محل لحيته على المعتمد ولا مسح  
 موضع شعر رأسه اتفاقاً سواء كان الشعر كثيفاً أم لا \* الثاني من قطعت منه قطعة بعد  
 أن توضأ فالمعتمد أنه لا يلزمه غسل ذلك ولا مسحه كما قال ابن فرحون في الغارز ونصه  
 \* فان قلت رجل صلى بالعمامة في أعضاء وضوئه ولم يصحبها بالماء وهو صحيح الجسم ولا  
 إعادة عليه على المشهور \* قلت هذا فيمن توضأ ثم قشر قشرة من يده بعد الوضوء أو قطعت  
 يده فلا يلزمه غسل موضع القطع ولا غسل موضع القشرة على المشهور ذكره الطخيني على  
 التهذيب وابن قدام \* الثالث حلق اللحية حرام وكذا الشارب ويؤدب فاعله الامن  
 أراد الاحرام بحج ويحشى طول شاربه فيرخص له في ذلك وكذا اذا دعت ضرورة الى حلقه  
 أو حلق اللحية لدأوة ما تمنعها من جرح أو دم مل أو نحو ذلك ويجوز حلق يسير الشارب  
 كحلق يسير ما فوق العنفة ويجوز ازالة الشعر النابت على الخد بعوسى أو ملقاط وكذا  
 حلق ما فوق الحلق جائز وأما حلق ما تحت الذقن من الشعر فمكره والضرورة وقال  
 بعضهم يطلب لانه من الزينة والزينة مطلوبة فتركه تشوبه وحالة مذمومة وقد يطول حتى  
 يكون أكبر من اللحية فيكون أشد تشوبها وقد انتصر السكندري لهذا القول وأيده  
 بنقول كثيرة فراجعه ويستحب قص شعر الانف لانه حديث ورد في ذلك ولان نفيه  
 يورث الاكله وقصه أمان من الجذام كما في الحديث وأما حلق الرأس لغير ضرورة فخائر  
 وقيل مكره والمشهور الاول بل قال بعض شيوخنا يجب حلق الرأس في زماننا هذا  
 لان تركه يؤهم أنه من الاولياء ومن ادعى الولاية كاذباً يحشى عليه الموت على الكفر كما  
 فرره الشيخ على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا وهذا في حلق الرجل وأما المرأة فيحرم  
 عليها حلق شعر رأسها بالضرورة وأما حلق العانة فيندوب وكذا الشعر الذي فوق الدبر  
 والاثني يندب ازالته مخالفة للنصارى فانهم يمتنعونه ولا نه لوبيق لعسر معه زوال الغائط قرر  
 شيخنا ويجوز للنساء زرع شعر العانة بالنورة وحلقه أحسن لانه يشد الفرج قال الشاذلي  
 ولانتف المرأة العانة لانه يسترخى به المحل باتفاق الاطباء فيضرب بالزوج وتنف الابطين  
 أحسن من حلقهما واذا نبت للمرأة لحية أو شارب فيجب عليها حلق ذلك على المعتمد  
 لانها مطلوبة بالزينة وبقاء الشعر مثله وانظر حكم حلق لحية الخنثى المشكل اذا نبتت له  
 لحية وبال من الفرج وأما تنف الشيب فمكره وكذا اصبغه بالسواد مكره الا في خصوص  
 الجهاد فخائر وأما في نحو بيع العبد فحرام وكذا يكره صبغ اللحية بالصفرة تشبيهاً  
 بالصالحين وكذا يكره تبييضها بالكبريت وغيره لاجل استعجال الكبر لاجل الراحة  
 والتعظيم وإياها مقام المشايخ ويجوز للرجل أن يصبغ لحيته ورأسه بالخناء والكنم لا يديه

( فهذه ) الاشياء  
 المذكورة ( سبعة )  
 لكن يجب عليك في  
 غسل وجهك أن  
 تخلل شعر الحيتك بأن  
 تحرك الشعر حتى يصل  
 الماء الى البشرة ان كان  
 شعر اللحية خفيفاً  
 تظهر البشرة تحتها وان  
 كان كثيفاً فلا يجب  
 عليك تحليلها ( و ) كذلك  
 يجب عليك في غسل  
 بديك

ورجله ويكره للمرأة ترك الحناء ويحرم وصل الشعر للرجال والنساء وورد أنه من الكبار  
 وإن فاعله ملعون وسواء كان الوصل بشعر أو صوف كما عليه الأكثر ونقله عياض وقول  
 الليث النهي محصور بوصله بالشعر ولا بأس بوصله بصوف ونحوه وقال بعض أهل  
 المذهب والنهي عنه مقصور عندنا على عدم العلم به أما إن علم الزوج أو السيد به فلا لانه من  
 باب التجميل والتحسين قال ابن ناجي وأما خيوط الحرير المتلونة التي لا تشبه الشعر فقير  
 منهي عنها لأن المقصود بها التجميل والتحسين \* فائدة \* المواظبة على تسريح اللحية  
 صباحا ومساء سبب في طول الاجل ودفع البلبا وأما ما اشتهر على ألسنة العامة من انه يكره  
 تسريحها عند الغروب فهو لا أصل له ويستحب أن يقرأ عند تسريح الجانب الايمن الفاتحة  
 وعند اليسر ألم نشرح وعند الاسفل قل هو الله أحد فمن فعل ذلك فتح الله عليه أبواب الخير  
 قال الاجهوري وقد واطبت على ذلك واعتمدته وجر به فوجدت بركته ونفعه (قوله  
 ان تخلل أصابعك) أي تخلل كل يد بالفراغ منها فلما أخره حتى غسل يديه جميعا وخللها  
 أجزاء لكنه خلاف المستحب والاولى أن يكون التخليل من الظاهر لانه أمكن \* تنبيه \*  
 لو خلقت الاصابع ملتحمة فلا يجوز فصلها وإذا فصلها فلا تحب إعادة غسلها أفاده جابي  
 على الزرقاني (قوله وأما تمت الخ) أي وأما الوسخ الذي تحت الخ (قوله أطافرك) جمع  
 ظفر بضمين على اللغة الفصحى أو بضم فسكون أو بكسر فسكون وفيه لغة رابعة أظهور  
 كمصفور وهو يد كروثوث (قوله فلا يجب عليك غسله الخ) حاصل فقه هذه  
 المسئلة أن الظفر انثى وجب قلعه وان لم ينش فإن طال طولا متفاحشا وجب ازاله ما تحته  
 من الوسخ مطلقا وقامه ان توقف ازاله ما تحته على القلم وان لم يطل أصلا أو طال طولا  
 معتادا فانه يعنى عن الوسخ ان كان يسيرا فان كان كثيرا ستر بعض الاصبع فيجب ازالته  
 أو القلم ان توقفت ازاله عليه \* والحاصل أنه يجب ازاله الوسخ في ثلاث مسائل اذا انثى أو  
 اذا طال طولا متفاحشا مطلقا أو اذا طال طولا معتادا وكان تحته وسخ كثير هذا هو المعتمد كما  
 قاله شيخنا وكلام سند ضعيف فراجع الحاشية هنا تف عليه والمراد بالمعتاد ما سوى رأس  
 الاصبع (قوله ابن رشد) هو محمد بن أحمد بن رشد له تأليف كثيرة في فنون مختلفة ولد  
 سنة خمسين وأربعمائة ومات سنة عشرين وخمسمائة وكان يفرع اليه في المشكلات  
 ووقعت بينه وبين الشيخ ميمون المروى مناظرة في الحمدلة والحمدلة أيهما أفضل فقال  
 المروى الحمدلة أفضل وقال ابن رشد لاله الا الله أفضل للحديث المشهور الذي هو قوله  
 صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لاله الا الله وكتب فتواه بذلك فكتب  
 اليه المروى حين رأى فتواه

(ان تخلل أصابعك على  
 المشهور) وأما ماتحت  
 أطفارك فلا يجب  
 عليك غسله كما قاله  
 ابن رشد في مقدمته  
 قال ناظمها

أعد نظرا فيما كتبت ولا تكن \* بغير سهام للقتال مسارعا  
 فسيمك تسليم العلوم لاهلها \* وحقق فيها أن تكون متابعا  
 فرد عليه ابن رشد بأبيات منها

فلو كنت سلمت العلوم لاهلها \* لما كنت فيما دعيه منازعا  
 وان ضمنا عند التنازع مجلس \* سقينك فيه السم لاشك ناقعا  
 وأما بلغ ذلك المروى مات غما لوقته (قوله ناظمها) أي ناظم مقدمة ابن رشد وتوهم

بعض الناس أن ناظم مقدمة ابن رشد هو نفس ابن رشد وليس كذلك بل ابن رشد له مقدمة  
 نثر افنظمها الشيخ عبد الرحمن الرقي نسبة لرقعة قرية من فاس وكان عالما صالحا عارفا  
 بالفقه حسن الخلق مات سنة تسع وخمسين وثمانمائة ( قوله ان تركته ) يصح ضم الهاء  
 وسكونها والضم أحسن وكذا يقال في قوله أوزلته ( قوله فاعليك حرج ) أي ان كان  
 يسيرا ولم ينشأ ولم يطل طولا متفاحشا كما تقدم توضيحه ( قوله واجمع رؤسها ) أي  
 وجوبها على المعتمد وقيل ندبا وهو ضعيف ( قوله فقائية ) \* فان قلت المناسب لقواعد  
 العربية أن يقول فقان بدون ناء لان العدود هنا مؤنث فالجواب أن محل القاعدة  
 المشهورة اذا كان المعدود مذكورا أما ان كان محذوفا كما هنا فيحوز اثبات الناء  
 وحذفها كما في الاشعري والمراد بحذفه عدم ذكره تمييزا بعد العدد ولا عبرة بتقدم ذكره  
 كما في الدماميني على المغني ( قوله غسل اليدين ) اعلم ان كل سنة تقدمت على محل  
 الفرض كغسل اليدين للكوعين والمضمضة والاستنشاق والاستنثار فلا بد لها من نية أي  
 بالسنة تتوقف على النية وأما ما تأخر منها عن الشروع في الفرض فنية الفرض تشملها  
 كالفرائض ( قوله غسل اليدين ) أي ولو نظمتين ثلاثا بعد أوليس التلث من تمام  
 السنة على المعتمد بل السنة تحصل بمرة والثانية والثالثة مستحبة وكذا المضمضة  
 والاستنشاق والاستنثار بدليل أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة ومرتين ومرتين وثلاثا  
 ثلاثا السنة تحصل بمرة والتلث مستحب على المعتمد كما في النفر اوى وقرره شيخنا  
 ( قوله أي حين الشروع في الوضوء ) ظاهره ان هذا معنى الأولية التي من تمام السنة  
 بالاراد بالاولية ان يغسلها قبل فعل كل شيء ومثله في الزرقاني وهو خلاف التحقيق  
 والتحقيق أن المراد بالاولية أن يغسلها قبل ادخالها في الماء القليل الراكد وأما تقديمه  
 على المضمضة وما بعده فهو من ترتيب السنن في أنفسها وهو مستحب لأنه تتوقف عليه  
 السنة فن غسل يديه قبل ادخالها في الماء فقد أتى بالسنة سواء حصل ذلك أول فعله أو قدم  
 عليه المضمضة لكن ان قدم المضمضة على غسل يديه فقد أتى بالسنة وترك مستحبا وهو  
 الترتيب أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ( قوله والكوع ) ويقال فيه كاع والجمع  
 كواع وقيل انها متغايران وأن الكاع هو طرف الزند الذي يلي الخنصر وهو الكر سوع  
 والقولان ذكرهما صاحب القاموس ( قوله آخر الكف ) هو بمعنى قول صاحب  
 القاموس الكوع طرف الزند مما يلي الابهام انتهى وحكى فيه قولنا نيا حيث قال وقيل  
 وطرف الزند في الذراع مما يلي الرسغ انتهى فاذا قطعت كفه فالكوع باق لانه رأس  
 الساعد وكذا الكر سوع والرسغ اذا قطعت الكف يبقيان وقال في الاساس الغبي هو الذي  
 لا يفرق بين الكوع والكر سوع ثم قال الكوع من ناحية الابهام والكر سوع من ناحية  
 الخنصر انتهى ( قوله الكف ) هي الراحة مع الاصابع سميت بذلك لانها تكف  
 الاذى عن البدن وهي مؤنثة كما في المصباح وأما قولهم كف مخضب فهو على معنى عضو  
 مخضب ( قوله مما يلي الابهام ) أي ابهام اليد أي مما يلي ابهام اليد في الجهة لالالتصاق  
 به لما علمت أن الكوع طرف الزند الذي في جهة الابهام ( قوله وما يلي الوسطى ) قال  
 الشيخ في الحاشية أي وسط الكف انتهى فالرسغ هو المفصل الذي بين الكف والذراع

ووسخ الاطفار

ان تركته

فاعليك حرج أو

زلته \* واجمع رؤسها

بوسط الكف

واغسل فان غسل

ذلك يكتفى

ثم أشار الى القسم الثاني

بقوله ( وأما سحن

الوضوء فثمانية ) أولها

( غسل اليدين الى

الكوعين ) أي حين

الشروع في الوضوء

والكوع هو آخر

الكف مما يلي الابهام

وما يلي الوسطى يسمى

وعلى هذا فالرسغ لا يكون إلا في اليد وهو قول لبعض أهل اللغة لكن في القاموس ما يقيد أنه يكون في الرجل أيضا فإنه قال الرسغ هو المفصل الذي بين الساعد والكف والساق والقدم انتهى وعلى هذا فقول الشارح وما يلي الوسطى أي من يد ورجل ( قوله رسغا ) بضم فسكون أو بضمين ويقال رصغ بالصاد أيضا والجمع أرساغ وأرسغ ذكره في القاموس ( قوله وما يلي الخنصر ) أي خنصر اليد أي طرف الزند الذي يلي خنصر اليد ويسمى بالكرسوع وعلى هذا فالكرسوع خاص باليد وهو ما اشتهر ونقل شيخنا السيد محمد مرتضى اللغوي عن بعض أهل اللغة أن القدم لها كرسوع أيضا فإنه قال وكرسوع القدم مفصلها من الساق كما قاله بعض أهل اللغة ( قوله كرسوع ) بضم الكاف وسكون الراء المهملة بوزن عصفور كما في القاموس وجمعه كراسيع بوزن عصافير ( قوله وما يلي ابهام الرجل الخ ) أي والبوع هو العظم الذي عند ابهام الرجل أي المتصل بابهامها فليس نظير الكوع فافهم وما ذكره شارحنا وغيره من الفقهاء في معنى البوع لم أره في كتب اللغة المشهورة كالصحيح والمصباح والاساس والقاموس وشارحه فلم يذكر أحدهم أن البوع يستعمل بهذا المعنى وإنما الذي في القاموس أن البوع والباع بمعنى واحد وهو قياس على اليدين ( قوله ونظمها بعضهم ) هو الكمال الدميري وهما يتان من بحر الطويل ونظمها بعضهم أيضا من هذا البحر فقال وأجاد

وعظم يلى ابهام من طرف ساعد \* هو الكوع والكرسوع من خنصر تلا وما بين ذين الرسغ والبوع ما يلي \* لابهام رجل في الصحيح الذي انجلا ونظمها الجلال السيوطي أيضا من بحر الرجز مع زيادة أن الباع أربعة أذرع وباع كل أحد على قدر قامته فقال

والكوع ما عليه ابهام اليد \* والبوع في الرجل ككوع في يد وما عليه خنصر كرسوع \* والرسغ للمفصل طب موضوع والباع بالأذرع أربع بعد \* وباعتدال صاحب الباع محمد ( قوله لخنصرها ) اللام زائدة ( قوله ما وسط ) أي المتوسط بين الكوع والكرسوع ( قوله المضمضة ) أي ولوتعدد الفم كما في جلي على الزرقاني فيدخل الماء فيهما والمضمضة بضادين معجمتين وطاهر كلام الطراز أنه يقال فيها مضمضة بضادين مهملتين لكن قال في الصحاح المضمضة بمعجمتين التحريك بالفم كله وبمهملتين التحريك بطرف اللسان انتهى وهي لغة التريديد والتحريك يقال: ضمض الماء في الأثناء إذا حركه ومضمض النعاس في عينه إذا تردد فيها واصطلاحا ما قاله الشارح ( قوله وهي خضضة الماء ) أي تحريكه بعد ادخاله في الفم ولا يشترط كون الادخال باليد فلو فتح فاه فدخل فيه المطر حصلت السنة وكذا إذا اغترف بقمه من البحر ولا بد أن يكون بنية السنة فلو أدخله قاصدا الشرب ثم طرأ له الوضوء فلا يكفي في السنة كما قرر شيخنا وأعلم أن المعتمد قول ابن رشد الأفضل فعل المضمضة والاستنشاق بثلاث غرفات يفعلها بكل وفيها ما يست من الصور الجائزة خلافا لقول المختصر وفعلها ما يست أفضل أفاده الشيخ في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى لكن قال شيخنا نحن خليليون ( قوله ومجبه )

رسغا وما يلي الخنصر  
كرسوع  
وما يلي ابهام الرجل  
بوع ونظمها بعضهم  
فقال  
فمظم يلى ابهام كوع  
وما يلي  
لخنصرها الكرسوع  
والرسغ ما وسط  
وعظم يلى ابهام رجل  
ملقب  
يبوع فخذ بالعلم واحذر  
من الغلط  
(و) نأنيها (المضمضة)  
وهي خضضة الماء  
في الفم ومجبه

أي لا بد من مسح الماء فلو ابتلع لم يكن آتيا بالسنة على المعتمد وكذا لو فتح فاه حتى نزل الماء من غير مسح لان المسح من تمام السنة \* فان قلت لم يجمعوا المسح سنة مستقلة في المضمضة كما جعلوا الاستنساخ سنة مستقلة في الاستنشاق \* قلت قال شيخنا الامير كأنهم والله أعلم اعتنوا بالطرح من الانف لشدة القدر وكثرته فيه بخلاف الفم (قوله وطرحه) عطف تفسير لان المسح هو الطرح (قوله والاستنشاق) هو لغة الشم ومنه قول الشاعر

وأستنشق الارباح من نحو حبه \* وهرع قلبي نحوهم وبطير

واصطلاحا ما قاله الشارح والاستنشاق سنة ولو تعدد الانف أما لو قطع أو خلق بدونه فلا يطلب بغسل شيء بعد الوجه فلو اتخذ له أنفا من فضة والذهب وجب غسله وصار له حكم أجزاء الوجه والسنة لا تنوقف على الأخذ باليد فلو نزل في ماء وأخذ بأنفه بنفسه فانه يكفي ذلك كما قرره شيخنا \* تنبيهان \* الاول \* من لم يستطع المضمضة والاستنشاق له ان يمتنع لم يلزمه ومن احتاج الى أكثر من ثلاث فعل بأن يكون في فيه أو في أنفه نجاسة ولم يخرج الا بأكثر من ثلاث مرات اه أصبلى \* الثاني من ترك المضمضة والاستنشاق أسيا ولم يتذكر الا بعد غسل وجهه ففعل يتبادى ويكمل وضوءه ثم يفعلهما بعد ذلك وقيل يرجع لفعلهما ولا يعيد غسل الوجه والمعتمد الاول وأما لو كان عامدا فانه يرجع لفعلهما ولا يعيد غسل الوجه أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله ويبالغ فيهما) أي ندبا وما ذكره من أنه تندب المبالغة فيهما مثله في الخرشي قال الشيخ في حاشيته عليه وهو ضعيف والمعتمد أن المبالغة تندب في الاستنشاق فقط انتهى وقرره شيخنا أيضا وبديل له حديث أسبغ الوضوء واخلل ما بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الآن تكون صائغا (قوله ان كان مفطرا) أما ان كان صائغا فيكره له المبالغة فان وقع وسبقه قننى وان تعمد كفر (قوله قيل) قائله القاضي عياض وهو جواب عما يقال الفرض أهم من السنة فغفرت التقديم فأجاب بقوله قيل وحكمة الخ (قوله وحكمة تقديم هذه الاعضاء) أي الثلاثة وأما الحكمة في أصل مشروعية جميع الاعضاء فقال ابن عباس رضي الله عنهم ما شرع غسل اليدين للكوعين للآكل من موائد الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين في الجنة والاستنشاق لرائحة الجنة وغسل الوجه للنظر الى وجه الله الكريم وغسل اليدين الى المرفقين للسوار ومسح الرأس للناج والاكليل ومسح الاذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين للشي في الجنة اه وخصت به أطراف البدن لانها المباشرة للخطايا غالبا أولان آدم مشى الى الشجرة برجليه وتناول منها يديه وأكل بيمينه وشم بأنفه والوجه والرأس استظل بهما تحت الشجرة وكذا الرأس مس ورقها وانما خص الرأس بالمسح لستره غالبا فاكتفى فيه بأدنى طهارة أفاده الشيخ في حاشية الخرشي مع زيادة من الشرح حتى فعلم من هذا أن الوضوء معقول المعنى وبه قال جماعة وارتضاء بعض شيوخنا وقال بعضهم التحقيق ان الوضوء لا يخلو عن تعبد (قوله بغسل اليدين يظهر لونه الخ) فيه أبحاث ثلاثة \* الاول قد يكون فاقد الحاسة البصر أو الذوق أو الشم أو الجميع فلا يظهر له اللون ولا الطعم ولا الريح \* والجواب ان ما ذكره الشارح باعتبار

وطرحه (و) نالها  
(الاستنشاق) وهو ان  
يجذب الماء الى داخل  
أنفه بنفسه ويبالغ فيهما  
ان كان مفطرا قيل  
وحكمة تقديم هذه  
الاعضاء على الفرض  
اختبار الماء بغسل  
اليدين يظهر لونه  
وبالمضمضة يعرف  
طعمه وبالاستنشاق  
يعرف ريحه

الغالب وأما هذا فنادر ولا حكم للنادر فلا يرد تقضا \* الثاني ان ظهور اللون يمكن حصوله بمشاهدة الماء في أخذه غرفة لوجهه \* والجواب ان اتيان الفساد على السنن أخف من اتيانه على الفرائض \* البحث الثالث ان اللون يظهر بأخذه غرفة للمضمضة أو الاستنشاق وكذا الطعم والريح فلا تتوقف معرفة الوصفين الباقيين على المضمضة والاستنشاق بالصفة المشروعة \* والجواب أن الاطلاع عليها بما ذكر لا ينافي الاطلاع عليها بغير ما ذكر وقد مت اليدان على المضمضة لانهما يتناولان الماء وقد مت المضمضة على الاستنشاق لان الفم أشرف وهذه كلها نكات بعد الوقوع وأما في نفس الامر فإلنا الاتباع أحمد صلى الله عليه وسلم فتدبر (قوله والاستنثار) هو لغة مأخوذ من النثر أى الطرح واصطلاحا ما قاله الشارح قال شيخنا الامير والسين والناء في الاستنثار والاستنشاق زائدتان على الاظهر ويحتمل أنهما للطلب (قوله جذب) بتقديم الدال المعجمة على الباء وتأخيرها عنها يقال جذبه جذبا من باب ضرب وجذبت الماء أرسلته الى الخياشيم وجذبه جذبا بمعنى جذب قيل مقلوب وقيل لأفاده بعضهم (قوله ويجعل يده اليسرى) أى السبابة والابهام من اليسرى ووضع الاصبعين على الانف من تمام السنة وأما كونها من اليد اليسرى فستحب وكون الوضع من أعلى مستحب أيضا (قوله كامتخاطه) أى كما يستحب ذلك في امتخاطه (قوله ردمسح الرأس) فان قلت لم كان الرد سنة ولم يكن مستحبا كالغسالة الثانية والثالثة \* فالجواب أن الغالب أن الشعر كثيف وغيره يحمل عليه \* فان قلت لم تطلب الثالثة \* قلت مراعاة لكونه مسحا يطلب فيه التخفيف \* تنبيه \* اذ انسى الردفانه يفعله ان تذكره قبل أخذ الماء لاذنيه والاركة لئلا يكون الردفان جديدا لان محل كون الرد سنة اذ ابقي بيده بلل من المسح الواجب يكفي ردمسح الرأس بتمامه وان لم يبق بلل أصلا فلا يسر الرد وأما اذ ابقي بيده بعض بلل من المسح الواجب يكفي بعض الرأس في ردمسح فالظاهر أنه يمسح به الى أن تحجب اليد لحديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله سواء بدأ بالمقدم أو بالمؤخر) أى والمستحب البداء بالمقدم فالرأس مشتملة على فرض وهو أصل المسح وسنة وهو الرد ومستحب وهو البداء بالمقدم وكذا الوبد من أحد الفودين وهما جانب الرأس يمينا وشمالا فانه يرد من الآخر \* تنبيه \* مراد المصنف بالرد ما زاد على الواجب سواء حصل الواجب بالاولى وحدها أو مع الثانية كن طال شعره فانه يجب عليه بعد المسح الاول الردفان الثانية أى فيمسح أربع مرات اثنتان فرض واثنتان سنة ذكره الزرقاني وغيره واعتمد الشيخ في حاشية الخرشى أنه لا يجب الردفان بل مرة فرض ومرة سنة قال فن شعره طويل يمسح مرتين مرة فرض ومرة أخرى سنة خلافا لمن قال يمسح أربع مرات (قوله ومسح الاذنين) قال بعضهم انما كان للشخص اذنان ولسان واحد ليكون ما يمسح أكثر مما يقول (قوله ظاهرهما) أى ما يلي الرأس وقوله وباطنهما أى ما يلي الوجه على المشهور وقيل بالعكس وقال الشيرخيتي لازية لهذا الخلاف في الفقه لان مسح كل منهما سنة ولم يذكر المصنف مسح الصماخين وهما ثقب الاذنين مع أنه سنة اتفاقا فاذا مسح الصماخين ومسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما فقد أتى يستين أفاده الشيخ في

(و) رابعها (الاستنثار وهو جذب الماء من الانف) الى خارج ويجعل يده اليسرى على أنفه كامتخاطه (و) خامسها (ردمسح الرأس) من منتهى مسحه لمبتدئه سواء بدأ بالمقدم أو بالمؤخر (و) سادسها (مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما

الحاشية هنا لكن نقل في حاشية الخرشي عن التوضيح أن مسح الصماخين من جهة مسح الاذنين لأن سنة مستقلة وصفة مسح الاذنين أن يجعل باطن الابهامين على ظاهر الشحمتين وآخر السبابتين في الصماخين ووسطهما ملاقي الباطن دائرين مع الابهامين للآخر ويكره تنبغ غصونهما (قوله وتجديد الماء لهما) فهو سنة مستقلة على المعتمد كما قاله ابن رشد (قوله فلا يمسحهما الخ) أي لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ لهما ماء جديدا لانهما ليسا من الرأس ولا من الوجه بل هما عضوان مستقلان خلقنا كالوردة ثم انفتحتا وما ورد عن الامام من أنهما من الرأس فعناء حكمهما حكم الرأس وهو المسح كما قرره شيخنا البيهقي وما أحسن قول بعضهم

الاذن كالوردة مفتوحة \* فلا تمرن عليها الخنا

فانه أنتن من جيفة \* فأحرص على الوردة ان تنتن

﴿ تنبيه ﴾ مما عمت البلوى به ثقب الاذنين لأجل لبس الخلقان حتى قال جماعة بحرمة ولكن قال القرافي محل التمسك عنه إذا كان يحصل به تدليس على الزوج لأجل تكرير الصداق وأما فعله للزوج العالم بذلك فلا منع أفاده السكندري وقال شيخنا بل هو جائز مطلقا بدليل ما ورد في صحيح البخاري وغيره ان النساء كن يلبسن الخلق في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقرهن على ذلك (قوله وترتيب فرائضه) وأما ترتيب سنته بعضهما مع بعض أو مع الفرائض فهو مستحب وكذا ترتيب إحدى اليدين أو لرجلين مع الأخرى مستحب (قوله في غسل وجهه) فلو نكس بأن غسل ذراعيه قبل وجهه مثلاً ثم غسل وجهه ثم مسح رأسه ثم غسل رجليه فلا يخلو ما أن يكون نكس ساهياً أو مكرهاً أو عامداً أو جاهلاً أو عاجزاً وفي كل ما أن يحصل قرب أو بعد في السهو والأكره بعيد المنكس مرة استئنا ولا بعيد ما بعده في البعد وبعيد ما بعده مرة في القرب ان فعل أولاً ثلاثاً أو مرتين فان فعل مرة أعاده مرتين وأما في العمد والعجز والجهل ففي القرب كالناسي وفي البعد ينسب له إعادة الوضوء فقط على المعتمد أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا وهو المعتمد خلافاً لما في الحاشية هنا (قوله ومسح رأسه) مفعول لفعل محذوف أي ويفعل مسح رأسه الخ وأنه ضمن بغسل معنى يفعل ليصح تسليطه على مسح رأسه أو ان مسح فعل ماض بمعنى المضارع أي يمسح رأسه على حد أنى أمر الله أي يأتي وعطف الماضي على المضارع جائز (قوله وفي كل ذلك يقدم ميامنه) أي يغسل ميامنه قبل مياسره وهذا زائد على السنة لأن تقديم الميامن مستحب وظاهر قول الشارح وفي كل ذلك الخ أنه يستحب له أن يقدم الخد الأيمن على الخد الأيسر وجانب الرأس الأيمن على الأيسر وليس كذلك لأن تقديم الميامن على المياسر إنما يستحب في العضوين المتفاوتين في القوة كاليد والرجل فاليد اليمنى واليد اليمنى أقوى من اليسار ولذا يضيق حاتم اليد اليسرى على اليمنى ولا يستحب ذلك في العضو الواحد كالوجه والرأس فلا يغسل الخد الأيمن قبل غسل الأيسر ولا يمسح جانب الرأس كذلك ولا يستحب ذلك أيضاً في العضوين المستويين كالاذنين كما أفاده الخرشي ومحشيه ويمكن الجواب عن الشارح بأن قوله في كل ذلك أي في مجموع ذلك فالمراد بالكل المجموع

(و) سابعها (تجديد الماء  
لها) فلا يمسحهما  
يلل رأسه بل بماء  
جديد غير الذي مسح  
به رأسه (و) ثامنها  
(ترتيب فرائضه)  
في غسل وجهه قبل  
ذراعيه وذراعيه قبل  
مسح رأسه ومسح  
رأسه قبل غسل رجليه  
وفي كل ذلك يقدم  
ميامنه قبل مياسره  
وما ذكره من أن  
الترتيب سنة

لا يجيى \* فائدة \* اذا شمر يديه فهل يبدأ باليمين أو بالسرى قال شيخنا الامير  
قال الشمراني في الانوار القدسية في قواعد الصوفية اذا شمر ايلابس عبادة كالوضوء  
شمر يمينه أولا واذا شمر ليفعل حاجة بيده يسار (قوله هو المشهور) لان  
القرآن عطف بالواو التي لمطلق الجمع ولقول علي كرم الله وجهه لا بألى اذا تمت  
وضوئي بأى عضو بدأت ولقول ابن عباس رضى الله عنهما لا باس بالبداة بالرجلين قبل  
اليدين (قوله وقيل مستحب وقيل واجب) هما ضعيفان (قوله فسبعة) لا مفهوم  
له والافهى سبعة عشر السبعة التي ذكرها واستقبال القبلة واستشعار النية في جميعه  
والجلوس المتمكن والارتفاع عن الارض من رشاش الماء وتيمن الاعضاء وترتيب  
السنن في نفسها وترتيبها مع الفرائض والبداة بأول الاعضاء والدعاء بعد الفراغ بأن  
يقول قبل أن يتكلم وهو رافع يصره الى جهة السماء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك  
له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من عبادك التوايين واجعلني من عبادك  
المتطهرين فمن قال ذلك فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء كما ورد في  
الحديث والفضيلة السابعة عشرة أن لا يتكلم في وضوئه ولو بدعاء الاعضاء لان جميع  
أدعية الاعضاء لأصل لها قال السيوطي ومن العجائب أن بعضهم عد أدعية الاعضاء  
من المستحبات مع أن أحاديثها كلها موضوعة ولم يعد منها الصلاة على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مع أنه ورد في حديث اذا فرغ أحدكم من وضوئه فليقل أشهد أن لا اله الا  
الله وأن محمدا رسول الله ثم يصلي على فاذا قال ذلك فتحت له أبواب الرحمة انتهى  
(قوله التسمية) أى في ابتداء وضوئه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أحدكم فذكر اسم  
الله طهر جميع أعضائه فان لم يذكر اسم الله لم يطهر منه الامامه الماء \* قلت في بعض  
الاحاديث ما يفيد بظاهره أن التسمية واجبة كقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء لمن بسم  
الله \* فالجواب أن قوله لا وضوء أى كامل بدليل توضأ كما أمر الله ولم يذكر الله  
التسمية في الوضوء فدل على أن التسمية ليست واجبة والمعتمد أنه يأتي بالبسملة كاملة  
فان تركها في أوله أتى بها في أثنائه فان تركها حتى فرغ فات محلها (قوله الموضع) قضيته  
أن نفس الموضع مندوب فيكون قطعة من الوضوء فيكون الوضوء مركبا من جواهر  
وأعراض وأجيب بأن في العبارة حذف أى إيقاعه في الموضع الطاهر (قوله الطاهر)  
أى شأنه الطهارة وظاهر بالفعل فيكره الوضوء في بيت الخلاء ولو طاهر أبان كان جديدا  
لانه بمجرد دنائه حصل فيه الشياطين فتوسوس ولان العبادة شريفة فلا تفعل في المحل الذي  
أعد للنجاسة ولو كان طاهرا (قوله خشية الخ) تعليل لمحدوف تقديره فلا يوقعه في الموضع  
التنجس خشية أن يتنجس من رشاشه وهذه العلة لا تظهر الا في المكان المتنجس بالفعل  
لأما كان شأنه النجاسة ولو كان طاهرا فالاولى أن يقول خشية الوسوسة كما صنع غيره الا  
أن يقال ان الشارح أشار بهذا الحمل لكلام المصنف على الموضع الطاهر بالفعل لانه المتبادر  
منه ويزاد عليه ما شأنه الطهارة فتأمل (قوله قلة الماء) فيه أمران الاول ان القلة من  
صفات الماء والموصوف بالاستحباب انما هو التقليل الذي هو فعل الشخص لانه  
لا تكليف الا بفعل اختياري \* والجواب أن القلة من لوازم التقليل فأطلق اللازم

هو المشهور وقيل  
مستحب وقيل واجب  
ولما انتهى الكلام  
على القسم الثاني شرع  
بتكلم على القسم الثالث  
فقال (وأما فضائله  
فسبعة) أو لها التسمية  
(و) ناسبا (الموضع  
الطاهر) خشية أن  
يتنجس من رشاشه  
(و) نالها (قلة الماء بلا  
حد) لا برطل ولا  
برطلين ولكن يقلل  
منه

وأريد الملزوم الذي هو التقليل فالمراد بقلة الماء تقليله الأمر الثاني أن تعبيره بقلة يوهم كراهة الوضوء من البحر وليس كذلك \* والجواب أن المراد بقلة الماء الذي يستعمل لا الماء المعد للوضوء والحاصل أن المراد بالقلة تقليل الماء الذي يستعمل في الوضوء فيكره السرف ولو كان على شاطئ البحر (قوله ما استطاع) أي على حسب حاله في شرفته ورطوبته وكبره وصغره (قوله مع احكام) بكسر الهمزة أي اتقان والتقليل مستحب وأما احكام الغسل أي اتقانه وتعميمه بالماء فواجب ويكفي في وصول الماء غلبة الظن كما في حاشية الخرشى (قوله سنة) أي طريقة فهو مستحب فلان في بين كلام المصنف وكلام الرسالة (قوله والسرف) أي الزيادة على الحاجة وذلك في ثلاثة أشياء الاكثر من صب الماء ومجاوزة الحد في المغسول وزيادة العدد في الغسلات وكلها مشتملة على الاكثر من الماء قاله الاجهوري (قوله غلو) أي زيادة في الدين وقد قال تعالى لا تغلوا في دينكم أي لا تزيدوا في دينكم قاله الاجهوري (قوله وبدعة) أي أمر حادث مكره ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه في الحديث ان للوضوء شيطان يقال له الؤلئح ان فاتقوا وسواس الماء (قوله وقد توضح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد) فان قلت كلام المصنف صريح في عدم التحديد ويؤخذ من هذا الحديث التحديد \* فالجواب ان هذا الحديث اخبار عن أفضلية الاقتصار وكراهة الاسراف في صب الماء واخبار عن القدر الذي كان يكفي صلى الله عليه وسلم لان ذلك تحديد لا يجوز النقص عنه ولا الزيادة عليه وقد ورد في بعض الاحاديث ايضا أنه صلى الله عليه وسلم توضح نصف مد كما ذكره الاجهوري (قوله بعد) أي بكيل مد لا وزنه مثال ذلك أن يوزن مد من الطعام ويجعل في اناء ويفرغ ويجعل في الاناء ماء بقدر ما اخذ من الطعام قال الباجي من توضح بأقل من مد أو اغسل بأقل من صاع أجزاء على المشهور خلافا لابن شعبان وانظر قوله توضح بمد هل هذا حين توضح مرة أو مرتين مرتين أو ثلاثا ثلاثا قال الاجهوري لم أرفه نصا (قوله فن الناس) تفريع على كلام المصنف والرسالة (قوله على اليمين) هذا في حق الذي يفعل على المعتاد أو الاضبط وهو الذي يفعل بكتابة يديه على حد سواء وأما الاعسر فيضعه على يساره (قوله ان كان مفتوحا) لا مفهوم للاناء مع قيد الانفتاح لان البحر كذلك ومراده بالمفتوح واسع الفم بحيث تدخل اليد فيه كالقصة والماجور وأما ان كان الاناء غير مفتوح بأن كان ضيقا كالارباق فالأفضل كونه على يساره (قوله لانه أمكن) أي ولانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لتناوله) اللام بمعنى في وهو بدل من قوله في الفعل (قوله الغسلة الثانية والغسلة الثالثة) كل منهما فضيلة مستقلة كما شهده ابن ناجي واعتمده الزرقاني ويفعل فيهما ما فعل في الاولى من ذلك وتتبع المغابن ونحو ذلك والام يكن آتيا بالمستحب وكلام المصنف يشمل الرجلين فيغسلهما ثانيا وثالثا فالعتمد أن المطلوب فيهما التثليث لا الاتقاء من القاذورات الغير المتجسدة وأما المتجسدة التي تمنع وصول الماء الى البشرة فهي مما تجب ازالها أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله اذا أوعب بالاولى) كذا في بعض النسخ وفي بعضها اذا أحكمت الاولى والمعنى واحد أي اذا

ما استطاع ويحكم به  
الغسل ولا يبدده قال  
في الرسالة وقلة الماء  
مع احكام الغسل سنة  
والسرف منه غلو  
وبدعة وقد توضح  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بمد وهو  
وزن رطل وثلاث  
ونظير بصاع وهو  
أربعة أمداد بعد صلى  
الله عليه وسلم انتهى  
فن الناس من يحكم  
بالماء القليل ومنهم من  
لا يحكم الا بالماء الكثير  
لجهله وعدم معرفته  
(و) رابعها (وضع  
الاناء على اليمين ان  
كان مفتوحا) لانه  
أمكن في الفعل لتناوله  
الاناء منه (و) خامسها  
(الغسلة الثانية والثالثة  
اذا أوعب بالاولى)

أسبغ بالاولى جميع العضو أى ان محل كون الثانية مستحبة اذا أسبغ بالاولى وأما  
ان لم يسبغ بها فالثانية فرضة فيالم يعمه الماء مستحبة في غيره فيعمه في الرابعة ولا يعم  
جميع العضو فيها لئلا يلزم عليه غسله أو بقاء في المكره أو الممنوع كما سيأتى  
﴿ تنبيه ﴾ ينوى بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد ان ينوى بالاولى فرضه  
وقيل لا ينوى شيئاً معيناً ويصمم اعتقاده ان ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة  
واستظهره سند وصححه القرافى قال الشيخ في حاشية الخرشى وهو الظاهر (قوله  
ويكره ان يقتصر الخ) هذا الاشارة الى بعض مكر وهات الوضوء وجلتها تسعة ذكر الشارح  
منها اثنين والثالث منها الاكثر من صب الماء والرابع الوضوء في بيت الخلاء والخامس  
كشف العورة بدون رؤية أحد له والاحرم والسادس الزيادة في المفسول على الثلاثة  
فيكره ذلك على المعتمد كما في حاشية الخرشى وقيل يمنع وهو ضعيف واذا شك هل هي  
ثالثة أو رابعة فقل يستحب أن يأتي بواحدة وقيل يكره وهو المعتمد كما في حاشية  
الخرشى وكذا نكره الزيادة على الواحدة في الممسوح أى بما جديد ومحل الكراهة  
في غير الترتيب والسابع الزيادة على غسل محل الفرض فيكره ذلك كما في حاشية الخرشى  
والثامن تحليل اللحية الكثيفة والتاسع مسح الرقبة كما في حاشية الخرشى وأما مسح  
الاعضاء بالمنديل فجائز (قوله أن يقتصر على الواحدة) أى لغير العالم وأما العالم فلا  
يكره له الاقتصار على الواحدة لان غير العالم يخشى عليه من بقاء لمعة قال ناظم مقدمة  
ابن رشد وكرهوا واحدة في الغسل \* الالعالم كذا في النقل  
(قوله كما يكره الكلام فيه) أى لما ذكره بعضهم من أن الله تعالى يسدل على المتوضئ  
خيمة من نور مادام يتوضأ لم يتكلم فيه بأمر دنوى فبرفعها عنه (قوله الا عن ذكر الله)  
عن معنى الباء أى الا التكلّم فيه بذكر الله فلا يكره ومن جله ذكر الله حكاية الاذان فلا  
يكره بل يستحب كما ذكره بعضهم وليس العمل عند أئمتنا على دعاء الاعضاء أى  
الاذكار المترتبة على الاعضاء لانها كلها موضوعة لأصل لها كما تقدم وكذا لأصل  
لقراءة انا أنزلناه عقب الوضوء كما أفاده سيدي محمد الزرقاني وغيره (قوله والسواك)  
بكسر السين وهو مذكر على الصحيح وقيل يذكر ويؤنث والمراد به هنا الفعل لان  
التكليف انما يتعلق بالافعال ويصح ارادته بمعنى الآلة بتقدير مضاف أى واستعمال  
السواك والاولى أولى ويقال له الاراك بفتح الهمزة \* ومن اللطائف قول بعضهم  
لا أقول السواك من أجل أنى \* ان أقول السواك قلت سواكا  
بل أقول الاراك من أجل أنى \* ان أقول الاراك قلت أراكا  
ويقال فيه مسواك وسبب مشروعيته أن العبد اذا قام للصلاة دنا منه ملك ووضع فاه على  
فيه فلا يخرج من فيه آية من القرآن الا في جوف الملك وأفضله بأراك أخضر أو يابس  
ولكن الأخضر الذي يجده له طعماً أفضل للفطر لكونه أبلغ في الاتقاء ويكره للصائم  
الأخضر مخافة أن يتحلل منه شيء وعند الشافعية الأفضل الاراك ثم جريد النخل ثم عود  
الزيتون ثم ماله رائحة زكية ثم غيره من العيدان مما لم ينه عنه قال الشيخ في حاشية الخرشى  
والظاهر أن مذهبا موافق لهم \* فائدة \* قال الشيخ في حاشية الخرشى والسواك

ويكره ان يقتصر على  
الواحدة كما يكره الكلام  
فيه الا عن ذكر الله (و)  
سادسها (البدن بمقدم  
الرأس و) سابعها  
(السواك)

من خصائص هذه الامة لانه كان للانبياء السابقة للائمتهم قال بعضهم وأول من استاك سيدنا ابراهيم على نبينا وعليه افضل الصلاة وأتم التسليم (قوله وينبغي) أي يستحب وكذلك يستحب أن يستاك باليد اليمنى بأن يجعل الأبهام والخنصر تحت والثلاثة فوقه ويستحب أيضا كونه متوسطا بين اللبونة واليمنة ويستحب أن يبدأ بالجانب الايمن من فمه وتسميته في بدئه وكونه عرضا في الاسنان حتى باطنها وطولا في اللسان والحلق ويستحب عند الاستياك غسله الآن يكون بين ثيابه أو بموضع تطيب به نفسه ولا يزيد طوله على شبر فان زاد ولو أقل من أصبع ركب الشيطان على الزائد فقط أو عليه بنامه وركوبه اما حقيقة أو مجاز بأن يوسوس لصاحبه ولا بأس بسؤال الغير باذنه وقيل انه يورث الفقر والنسيان (قوله عند المضمضة) أي اذا استاك بأصبعه ليكون ذلك

وينبغي أن يكون عند المضمضة ويكره في المسجد للابحرج منه دم أو ما يؤذي المسجد ومن محاسن السؤال انه يذهب

كالدلك وأما ان استاك يعود فيستحب أن يكون قبل المضمضة ليخرج ماؤها بما حصل به قال القاضي عياض والسؤال مستحب في كل الاوقات ويتأكد منه في خمسة اوقات عند الوضوء وعند الصلاة وعند قراءة القرآن وعند الانتباه من النوم وعند تغير الفم بسكوت أو أكل أو شرب أو تركهما أو بكثرة كلام ولو بالقرآن ﴿تنبيه﴾ ما ذكره المصنف من استحباب السؤال هو المشهور وقال ابن عرفة انه سنة لحثه عليه الصلاة والسلام عليه بقوله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسؤال عند كل صلاة ولمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه حتى صبح عنه أنه فعله وهو في حال معالجة سكرات الموت وقال عليه الصلاة والسلام ثلاث كتبن الله على وهن لكم سنة فذكر منها السؤال وأجاب الجمهور بأن المراد بالسنة الطريقة المندوبة ولا ينبغي بعده فلذا قال الخطاب نقلا عن ابن عرفة وابن رشد مقتضى الأحاديث سنيتها وهو وجيه وان كان خلاف المشهور (قوله ويكره في المسجد) اعلم ان الحكم الأصلي للسؤال الذنب أو السنة كما علمت وقد تعرض له الكراهة كالاستياك في المسجد كما قال شارحنا وكالاستياك بالعود الأخضر للصائم كما تقدم وكالاستياك بعود الرمان والريحان لتحريكهما عرق الجذام وكالاستياك بالقصب لأن ذلك يورث البرص والاكلة بفتح الهمزة وكسر الكاف بدون مد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير كبير الزرقاني خلافا لما في حاشية الخرشى من ضبطه بضم الهمزة وسكون الكاف والاكلة داء يتحت منه العضو ويتفتت شيئا بعد شيئا كما في حاشية الخرشى وقال شيخنا هي داء يكسر الاسنان شيئا فشيئا وكالاستياك بقصب الشعر والحلفاء والعود المجهول مخافة أن يكون من المحذر منه وقد تعرض له الحرمة كالاستياك بالصائم بجوزة محجرة أي التي تحمر شفثيه وقضية كلام الشيخ في الحاشية هنا أنه حرام على الصائم فقط وليس كذلك بل هو حرام على الصائم وغيره من الرجال كما قرره شيخنا وقد تعرض له الوجوب كما اذا أكل شيئا ذارحة كربة تمنعه من حضور الجمعة ولا يمكن ازالتها بالاسؤال ولا يتأتى فيه الإباحة وأما قول المختصر وجاز سؤال الخ فالمراد بالجواز الاذن لا الجواز المستوي الطرفين لانه يندب في كل الاوقات كما تقدم ﴿تنبيه﴾ قال الشيخ في الحاشية هنا ولا يفعل ذوا المروءة السؤال بحضرة الناس ولا في المسجد لما فيه من القاء ما يستقذر اه وهو معترض بحديث أبي موسى رضي الله عنه قال دخلت

على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يستألك وطرف السؤال على لسانه وهو يقول أع  
 أع والسؤال على فيه وكأنه يتنوع ولأنه من باب القرب والعبادات فلا يطلب أخفاؤه  
 وأجاب بعض شيوخنا بأن أبا موسى دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يفعل وكلامنا  
 في فعله ابتداء وأيضاً أبو موسى واحد والمنهى عنه فعله في جماعة وأيضاً رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يشق بجميع فضلاته فلا يستقدر ذلك منه بخلاف غيره فلا يتم  
 الاستدلال بالحديث وأيضاً بما كان سواكه حيث لم يجب كالوضوء والنهي إذا  
 كان لغیر موجب وأما كونه من باب القرب والعبادات فلا يدل على فعله بحضور الناس  
 ألا ترى أن الاستبراء واجب وتنف الأبط مندوب مع أنه ينبني أخفاؤه فصاح ما قاله  
 الشيخ في الحاشية هنا فاحفظه فإنه حسن (قوله حفر الاسنان) بسكون الفاء من باب  
 ضرب وبفتحها من باب تعب وعلى كل حال فعنه فساد أصولها كما في المصباح (قوله  
 اللثة) بفتح اللام وتشديد المثلثة وقد تخفف فهاتان لغتان وفيه لغة ثالثة بكسر اللام  
 وتخفيف اللام بوزن غناب أفاده شيخنا (قوله ويطيب الفم) أي يذهب رائحته الكريهة  
 فيصير له رائحة طيبة (قوله وينقي البلغم) أي يذهب أو يكون سبباً في إخراج البلغم شيء  
 منعقد يسقط من الرأس ويطلع من الصدر (قوله إلى غير ذلك) متعلق بمحذوف أي  
 انتهت محاسنه إلى غير ذلك أو مضموم ما ذلك إلى غيره من رضا الله تعالى وفرح الملائكة  
 وموافقة السنة وككون الصلاة بالسؤال بسبعين صلاة بغيره وورد أن الصلاة مع  
 تخليل الأسنان من أثر الطعام ثلاثين صلاة فالصلاة بهم جماعة قال الشيخ في بعض  
 تقاريره وفي ذلك وقفة لأن التخليل ينظف أكثر من السؤال فكان مقتضى ذلك أن  
 يكون له أكثر من السؤال وأجاب شيخنا الأمير بأن السؤال أدخل في التعبد من  
 التخليل فإن السؤال لا يستعمل الأعبادة والتخليل إنما يستعمل عادة غالباً وأيضاً فإن  
 السؤال أشمل للفم انتهى والسؤال فضائله كثيرة نظم جملة منها العلامة الحافظ ابن  
 حجر فقال

ان السؤال مرضى الرحمن \* وهكذا مبيض الاسنان  
 مطهر للثغر مذكى الفطنة \* يزيد في فصاحة وحسنه  
 مشدد للثأب أيضاً مذهب \* لبخر والعدو مرهب  
 كذا مصف خلقه ويقطع \* رطوبة والفساد ينفع  
 ومبطل للشيب والاهرام \* ومهضم للاكل والطعام  
 وقد غدا مذكر الشهادة \* مسهل التزع لذي الشهادة  
 ومرغم الشيطان والعدو \* والعقل والجسم كذا يقوى  
 ومورث لسمة مع الغنى \* ومذهب الآلام حتى للعنا  
 وللصداع وعروق الراس \* مسكن لوجع الاضراس  
 يزيد في مال وينقي الولدا \* مطهر للقلب جال للصداد  
 مبيض الوجه وجالي البصر \* ومذهب لب الخم مع حفر  
 ميسر موسع للرزق \* مفرح للكاتب بين الحق  
 \* باب فرائض الغسل \*

حفر الاسنان ويجلو  
 البصر ويشد اللثة وهي  
 لحم الاسنان ويطيب  
 الفم وينقي البلغم ويصفي  
 اللون الى غير ذلك  
 والله أعلم بالصواب \*  
 ولما انتهى الكلام على  
 الطهارة الصغرى  
 شرع يبين الكبرى  
 فقال

\* باب فرائض  
 الغسل وسنته وفضائله \*

قال الشيخ في حاشية الخرشى الغسل من الجنابة من خصائص هذه الامة فانه كان للانبياء السابقين لالامهم اه لكن ذكر الشبرخيتي في الباب السابق أن الغسل ليس من خصائص هذه الامة لانه كان في مله ابراهيم عليه الصلاة والسلام وورد أن أباسفيان حلف أن لايمس رأسه ماء من جنابة حتى يغزو ومحمد افقيه دليل على بقاء الغسل من الجنابة عندهم من بقايا دين ابراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ولذا عرفوا معنى الغسل من الجنابة من قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا انتهى وفرض الغسل من الجنابة سبع مرات وكذا غسل الثوب من البول سبع مرات والصلاة خمسين فلم يزل صلى الله عليه وسلم يسأل ربه التخفيف حتى جعل الصلاة خمسا وغسل الجنابة والثوب مرة واحدة رواه أبو داود \* فائدة \* في ثواب من اغتسل من الجنابة \* مكتوب في الزبور ان الله تعالى يقول من اغتسل من الجنابة فهو عبيدي حقا ومن لم يغتسل فهو عدوي وفي الخبر ان المؤمن اذا قام وامتلأ أمر الله واغتسل من جنابة غير محرمة فكل قطرة تقطر من شعره يخلق الله منها ملكا يسبح الله تعالى الى يوم القيامة ويكون ذلك في صحيفته الى يوم القيامة وجاء انها تقع بأيدي الملائكة فتتمسح بهم تبركاً بهذا العبد الممثل لامرربه ذكره الشبرخيتي والاجهوري وورد أن من سمي الله تعالى عند جماع حليلته ورزق منها الولد فان الله تعالى يعطيه حسنات بعدد أنفاس هذا الولد وأنفاس أولاده وعقبه ونسله الى يوم القيامة ذكره بعض العلماء وفضل الله واسع قال بعضهم والحكمة في وجوب الغسل من خروج المني مع أن الفضلة أقدر منه أن المني يجتمع من سائر الجسد فوجب غسله شكر النعمة اللذة أو كفارة للذنب وأيضا الفضلة متكررة فيشق فيها ذلك بخلاف المني (قوله الغسل) بالضم الفعل وبالفتح اسم للماء على الأشهر وبالكسر اسم لما يغسل به من صابون ونحوه وهولعة سيلان الماء على الشيء مطلقا واصطلاحا اتصال الماء الى جميع ظواهر الجسد بنية استباحة الصلاة مع ذلك ومن الظاهر تكاميل الدبر بخلاف داخل الفم والاذن والعين والانف فليست من الظاهر في هذا الباب نعم هي من الظاهر في باب إزالة النجاسة (قوله ثم أخذ يذكرها مفصلة) فيه إشارة الى أنه يطلب من الشخص أن يميز فرائضه من سننه وفضائله فن لم يعرف ذلك لا يجوز امامته ولا شهادته ومن صلى خلفه أعاد صلاته أبدا ذكره الاصيلي ولكن المعتمد أنه ان لم يميز بعضها من بعض فغسله صحيح اذا أتى به على الوجه المطلوب وكذا اذا اعتقد أنها كلها فرائض أما ان اعتقد أنها كلها سنن أو فضائل فالغسل باطل كما تقدم في الوضوء (قوله النية) فان قلت رجل جنب اغتسل ولم ينو رفع الجنابة وبجزئه غسله \* قلت نعم هو الكافر اذا عزم على الاسلام بقلبه فاغتسل ونوى بغسله الاسلام ولم ينو الجنابة فقال ابن القاسم بجزئه للجنابة وان لم ينوها لانه أراد بذلك الطهر نقله ابن فرحون ومثله في حاشية الخرشى (قوله وهو هنا الاكبر) فان نوى الاصغر فلا يجزى الا عن أعضاء الوضوء فقط (قوله أو استباحة ممنوع) السين والناء زائدتان أي اباحه ما كان الحدث مانعا منه مما لا يباح الا بالطهارة (قوله أو الفرض) أي فرض الغسل فقد ذكر الشارح السكيفيات الثلاثة التي في الغسل \* تنبيهات \* الاول \* من مشى الى الحمام ليغتسل فلما وصل الى الحمام اغتسل ولم

ثم أخذ يذكرها  
مفصلة على هذا  
الترتيب فقال (فأما  
فرائضه نفيسة)  
الاولى (النية) وصفها  
كالوضوء في نية رفع  
الحدث وهو هنا الاكبر  
أو استباحة ممنوع أو  
الفرض

يستعصر النية أجزأه قصده الأول قاله ابن قدام \* الثاني لو اعتقد شخص أن لا جنابة عليه ثم اغتسل ناويا للجنابة ثم تبين له أن عليه الجنابة فإن هذا الغسل لا يجزئه بل لابد من أن يغتسل ثانيا وأما من توضأ ناسيا للجنابة ثم تذكرها بآخر الوضوء فمما أدى على غسله وأجزأه غسل الوضوء عن غسل محله وكذا من اغتسل من الجنابة ونسي لمعة من غسله في أعضاء وضوئه ثم احتاج للوضوء فغسلها في الوضوء ناسيا للجنابة فإن ذلك يجزئه عن غسله للجنابة ما لم تكن اللعة المتركة من غسل الرأس فلا يجزئ مسحها في الوضوء ما لم يكن فرضه المسح لضرورة فيجزئه الثالث إذا نوت المرأة بغسل واحد رفع الحيض والجنابة أجزأتهما وكذا إن نوت أحدهما ناسية للآخر أو كانت متذكرة ولم تخرجه وكذا الرجل أن نوى الجنابة والجمعة أو قصدا للجنابة ونوى بها النية عن غسل الجمعة أجزأه عنهما على المشهور وأما إن نوى غسل الجمعة وقصد أن ينوب له عن الجنابة فإنه لا يجزئه عن واحد منهما وكذا إن نسي الجنابة واغتسل للجمعة لأن الفرض لا يتبع السنة بخلاف العكس وإذا اغتسل للجنابة ناسيا لغسل الجمعة أجزأه عن غسل الجنابة دون غسل الجمعة (قوله ومحلها عند أول الخ) فإن قلت النية محلها القلب لا عند أول مغسول لأن هذا زمنها وفرق بين المحل والزمن فكان الأولى أن يقول وزمنها \* فالجواب ما أشار له شيخنا الأمير في حاشيته من أن المراد بالمحل هنا الشيء الذي توجد عنده الذي هو أول مغسول لا الشيء الذي توجد فيه فإنه القلب (قوله عند أول مغسول) قال الشيخ في الحاشية الأولى أن يقول عند أول مفعول كما صنف الشرحيني ليشمل المغسول والمسح كمن فرضه مسح رأسه لعله بأن كانت عادته إذا غسل رأسه نزلت له النزلة أو يحصل له بذلك ضرر فإنه يمسح رأسه ولا ينتقل التيمم على المعتمد وأجاب شيخنا الأمير بأنه إنما اقتصر على المغسول نظرا للأصل والغالب وأما المسح بخلاف الأصل ونادر (قوله بل يغسله ويتوضأ) أي أو يغسله بظاهر كفه مثلا أو بخرقه كثيفة لأنه لا يشترط في الغسل ذلك يباطن الكف كما يأتي (قوله لاجل مس ذكره) أي لوقوع مس الذكر بعد أعضاء الوضوء أو في أثناءه (قوله ولا يجب عليه الوضوء بعد فراغه) أي إذا لم يمس ذكره بعد ذلك أو مسه قبل شيء من أعضاء الوضوء فإن مسه في أثناء أعضاء الوضوء أو بعد أعضاء الوضوء وقبل تمام غسله وأولى بعد تمامه فيجب عليه الوضوء (قوله تعميم الجسد) أي تعميم جميع ظاهري الجسد بخلاف داخل الأذن والعين والأنف والقدم فليس من الظاهر كما تقدم (قوله بالماء) فلو كان ثلاثة معهم ماء مشتركون فيه أحدهم به الحدث الأكبر والثاني به الأصغر والثالث ميت فإن كان يكفي الثلاثة فالامر ظاهر وإن كان يكفي الجنب وصاحب الحدث الأصغر قدما على الميت ويماء وإن كان يكفي صاحب الأكبر فقط يقدم على صاحب الأصغر ويضمن قيمة الماء له ولو رثة الميت فإذا اجتمع جنب وحائض قدمت الحائض لأنها أشد فإن كان الميت هو صاحب الماء فهو أحق به إلا أن يخاف على الحي العطش سواء كان آدميا أو غيره من محترم ومثل العطش مطلق الحاجة من عجن وطبخ ونحو ذلك أفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من كلام بعض الأسياف (قوله ظاهريهما وباطنيهما) أي لاصباحهما (قوله

ومحلها عند أول مغسول سواء كان الذكر أو غيره كالرأس لكن إن نوى على رأسه أو لا فليحذر أن يترك ذكره من غير غسل بل يغسله ويتوضأ إذا فرغ من الغسل لاجل مس ذكره فإن لم يغسله صار محله لمعة تبطل بها الصلاة وإن نوى على ذكره أو لا أكمل غسله ولا يجب عليه الوضوء بعد فراغه (و) الفريضة الثانية (تعميم الجسد بالماء) فيغسل الأذنين ظاهريهما وباطنيهما ويتبع كل ما غار من جسده

كعقلية) وكذا ماتحت حلقة وجبوع عنقه وتحت قدميه وطيات الدبر والبطن وطى  
مرفقيه ونحو ذلك كعقبه وعرقوبيه وأسافل رجليه وجميع الشقوق والاعكان قال  
ناظم مقدمة ابن رشد

وتابع الشقوق والاعكانا \* وتابع الغائر حيث كانا  
فان يكن بفعله مشقه \* فعمه بالماء وادلك فوقه

فلو ترك لمعة عامدا وجف طهره بطل غسله وعليه اعادته وان كان ناسيا غسلها وحدها  
سواء جف طهره أولا وأعاد الصلاة ان كان صلى (قوله والاليتين) بفتح الهمزة أفصح  
من كسرهما كما في الاشموني أى المقعدتين أى وكذلك الاليتين كما في بعض النسخ (قوله  
ذلك جميع الجسد) أى بأى عضو كان فلا يشترط خصوص اليد هنا بخلاف الوضوء  
ويكفي في ذلك غلبة الظن على الصواب كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في  
الحاشية هنا فانه ضعيف واعلم أن ذلك واجب لنفسه لا لإيصال الماء للبشرة هذا  
مشهور المذهب وان كان دليله ضعيفا ومقابله دليل راجح وقد قال القرافي يجب  
العمل بما أقوى دليله ذكره الاجهوري وليحذر المتدلك من أمور منها أن لا يتدلك  
بحائط حمام لانه يورث البرص وكذا الدلك بحائط الغير لانه يضر بأمله وربما كان به  
نجاسة أو بعض المؤذيات ولا يمكن الدلك فيما بين السرة والركبة إلا لوجه لزوجها والامة  
لسيدها ولا يمكن أيضا من حاله غير مرضى خصوصا اذا كان أمرد (قوله وان بخرقعة)  
أى وان كان الدلك بخرقعة أى بأن يجعل شيأ بين يديه يدلك به كفوفة يجعل طرفها بيده  
اليمنى وطرفها الاخر بيده اليسرى ويدلك بوسطها وأما الوجه لشيأ بيده ككيس  
يدخل يده فيه ويدلك به فهذا من الدلك باليد سواء كان الكيس ونحوه رقيقا أو كثيفا  
لان المعاناة على كل حال باليد هذا ما اعتمد عليه الشيخ في حاشية الخرشى خلافا لقوله في  
الحاشية هنا بشرط أن يكون رقيقا فانه ضعيف \* واعلم أنه يكفي الدلك بالخرقة مع القدرة  
على الدلك باليد على المعتمد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا  
ولانكفى الاستنابة مع القدرة على الدلك باليد أو بالخرقة على المعتمد والدلك بالحائط  
حيث لا يتضرر بالدلك بها وكانت ملكا له في رتبة اليد \* والحاصل أن الخرقعة والحائط في  
رتبة اليد ولا يجوز الاستنابة الا بعد هذه الثلاثة ولشيخنا الجداوى

وادلك بعضوا أو بخرقعة هنا \* ثم استناب ولو زيد الثمنا  
وادلك بملك حائط اذا ضرر \* واجعله قبل نائب فيما ظهر

قال الشبرخيتي وأنكر بعضهم الدلك بالخرقة وقال شيخنا المعتمد انه متى ما تعذر الدلك  
باليد سقط عنه وجوب الدلك ولا يحتاج لاستنابة ولا خرقعة ومثله في الرماضى قال ولم  
يدانعا عن الصحابة أنهم استنابوا أو اتخذوا خرقعة ولو كان واجبا لشاع من فعلهم (قوله  
فان تعذر الخ) وليس من التعذر مكانه في حائط في ملكه ان لم يتضرر بالدلك بها ولم  
تكن حائط حمام كما سبق ولا يلزم الرجل أن يدلك لزوجته ما لا تصل اليه يدها من جسدها  
ولا يلزمها له ذلك بل يستحب لهما وكذا الوالم تصل لغسل فرجها السمن فيستحب أن يغسل  
لها فان لم يفعل تصل بالنجاسة ولا تمكن أحدا من فعله وهى عاصية ان تسببت في

كعقلية وحق سرته  
ورفقيه وهما آخر  
الفخذين عند العانة  
والاليتين ونحت  
ابطيه (و) الفريضة  
الثالثة (دك جميع  
الجسد بالماء) مع صب  
الماء أو بعده وان  
بخرقعة أو استنابة فان  
تعذر عليه الوصول  
لشي من جسده سقط  
(و) الفرض الرابع  
(الفور) أى مع الذكر  
والقدرة كما في الوضوء  
(و) الفريضة الخامسة

السمن وكذا الرجل لا يجب على امرأته غسل عورته اذا لم يصل لها بل يستحب فان لم تفعل  
 وجب عليه شراء جارية تلي ذلك ان قدر ولم تنفرد والاصل بالنجاسة ولم يمكن أحدا من  
 غسله ويكون عاصيا ان تسبب في السمن أيضا (قوله تخليل الشعر) أي ولو كان شعر  
 عروسة في السبعة أيام فيجب عليها أن تنزع الطيب المتجسد الذي في رأسها وتخل شعرها  
 خلافا لقول أبي عمران يرخص للعروس في السبعة أيام أن تمسح في الوضوء والغسل على  
 ما في رأسها من الطيب وان استعملته في سائر جسدها تيممت لان ازالته من ضياع المال  
 المنهي عنه وقد أقام صلى الله عليه وسلم بالعسكر محافظة ضياع المال انتهى قال الشبرخيتي  
 وغيره وما قاله أبو عمران خلاف المعروف من المذهب (قوله الشعر) أل للاستغراق  
 أي جميع الشعر من لحية ورأس وحاجب وهدب وشارب وعذقة وابط وعانة وغير  
 ذلك سواء كان الشعر خفيفا أو كثيفا (قوله أي نحر يكة بيده) وليس على المرأة حل  
 عقاصها ان لم يشد بل الواجب عليها أن تجمعها وتحركه ليدخل الماء وسطه وان لم يدخله  
 الماء نقضه وروى مسلم عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضعف رأسي  
 أفأنقضه لغسل الجنابة فقال لها صلى الله عليه وسلم يكفيلك أن تحني على رأسك ثلاث  
 حثيات ثم تفيض عليه الماء فتطهرى ولما بلغ عائشة ابن عمر بأمر النساء اذا اغتسلن  
 أن ينقضن شعرهن قالت أفلا تأمرهن أن يحلقن رؤسهن لقد كنت أغسل أنا ورسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد وما أزيد أن أغرف على رأسي ثلاث غرفات انتهى  
 وعدم النقض مقيد بما اذا لم يقوا الشد ولم يكن موصولا بخيوط كثيرة كما تقدم تفصيل  
 ذلك في باب الوضوء فراجع ان شئت ولا يجب تحريك الخاتم اذا كان مأذونا فيه ولو  
 فرض ان الماء لم ينزل تحتها لكن ان نزعها بعد يجب غسل موضعه (قوله خللوا الشعر  
 الخ) هذا الحديث رواه الترمذي والنسائي وأبو داود وهو حديث ضعيف وان كان  
 موافقا للمذهب (قوله وأنقوا) بهمة قطع مفتوحة (قوله فان تحت كل شعرة جنابة)  
 فان قلت هذا الحديث يقتضي أن الجنابة متعددة مع انها لا تعدد \* فالجواب انه على  
 حذف مضاف والتقدير فان تحت كل شعرة سبب جنابة أو مسبب جنابة فالذي تحت  
 الشعر سبب في بقاء الجنابة من حيث بقاؤها اذا ترك غسل لمعة أو ان الجنابة سبب في  
 وجوب غسل ما تحت كل شعرة فوجوب غسله مسبب عن الجنابة وترك غسله سبب في  
 بقائها أفاده شيخنا الامير (قوله وموجباته) بكسر الجيم أي أسبابه (قوله انقطاع الخ)  
 الحق أن الموجب هو نفس الدم وأما الانقطاع فهو شرط وجوب وصحة كما في حاشية  
 الحرشي وقرره شيخنا وأجاب بعضهم بأن الانقطاع وان كان شرطا لكنه يطلق عليه  
 السبب بل هو السبب القريب وقوله انقطاع أي ولو ساعة نزوله لان الحيض أقله في  
 العبادة قطرة ولكن لا تحسبها في العدة والاستبراء وأكثره خمسة عشر يوما للبدء وأما  
 المعتادة فعادتها فان لم ينقطع استظهرت على عادتها بثلاثة أيام فان كانت عادتها مثلا اثني  
 عشر يوما ولم ينقطع استظهرت بثلاثة أيام تكملة خمسة عشر ويومين على الثلاثة عشر  
 ويوم على الاربعة عشر فان لم ينقطع وجاوز الخمسة عشر يوما لا استظهار وكان دم  
 استحاضة والمرأة بعد أيام الاستظهار وقبل تمام الخمسة عشر يوما طاهرة تصوم وتصلي

(تخليل الشعر) أي  
 نحر يكة بيده لقوله  
 صلى الله عليه وسلم  
 خللوا الشعر وأنقوا  
 البشرة فان تحت كل  
 شعرة جنابة وموجباته  
 أيضا خمسة انقطاع

وتوطأ ولو كان الدم نازلاً عليها لانه دم عذبة وفساد ولا يجب عليها غسل بعد انقطاع الدم حيث اغتسلت بعد الاستظهار ولكن يستحب عند انقطاعه كما يستحب لها أن تتوضأ لكل صلاة ويكون متصلاً بالصلاة كما ذكره في مسئلة وضوء صاحب السلس وإذا شكت المرأة هل حاضت أم لا وجب عليها الغسل كما ذكره الخطاب وأقل الطهر خمسة عشر يوماً على المعتمد وأكثره لأحدله وعلامة الطهر شيئاً أن الجفوف والقصة وهي ماء أبيض رقيق كماء الجير أو كالبول أو كاللبن ولعل ذلك يختلف باختلاف النساء وتظهر المرأة بالسابق منها على المعتمد كما قال الأجهوري لكن إذا رأت معتادة القصة الجفوف يستحب لها أن تنتظر القصة لا آخر الوقت المختار فلو علمت المرأة أو ظنت أن الدم يعود إليها في الوقت المختار فلا تطالب بالغسل وكذا إن كانت في الضرورى وعلمت أنه يعود فيه فلا تطالب كما في حاشية الخرشى وقال البناني بل تغتسل ولا تؤخر الغسل رجاء للحيض أما لو كانت بالاختيارى وعلمت أنه يعود في الضرورى فتغتسل ويجب على المرأة أنظر طهرها لكل صلاة لكن وجوباً موسعاً إلى أن يبقى من الوقت قدر ما تغتسل وتصلى فيجب وجوباً مضيقاً وكذا يجب عليها أنظر طهرها قبل النوم لتعلم حكم صلاة الليل والاصل استمرارها كانت عليه عند النوم وليس على المرأة أنظر طهرها قبل الفجر لا وجوباً ولا ندباً بل يكره ذلك للمشقة ومخالفة السلف وإن شكت هل طهرت قبل الفجر أو بعده سقطت عنها صلاة ليلتها كما في حاشية الخرشى \* وأعلم أن الحائض تجبر على الغسل سواء كانت مسامة أو كناية أو مجنونة فيجبرهن عليه الزوج ولو بالقائم في الماء فهرأ عليهن ويحل له وطؤهن بذلك الغسل ولو لم يحصل منهن نية لكن في حالة عدم النية منهن لا تصلى بذلك الغسل المسامة ولا الكافرة إذا أسلمت ولا المجنونة إذا أفاقت بل لا بد من غسل ثان بنية رفع الحدث وإنما كانت الحائض تجبر على الغسل لأن الوطء لا يحل إلا به لأن الحيض يمنع التمتع بما بين السرة والركبة بغير النظر سواء كان بوطء أو بغيره ولو من فوق حائل كما في كبير الزرقاني ورد البناني بأنه إذا كان من فوق حائل فلا حرمة وهي فسحة عظيمة حتى ذكر أن الخرقعة التي تشد على الفرج في زمن الحيض لو فرض أن الرجل وضع ذكره عليها وصار يحس بحرارة الفرج ويلتذ بها لا حرمة عليه انتهى لكن لم يرتض شيخنا كلام البناني ويباح التمتع بما فوق السرة أو أسفل من الركبة وطأ أو غيره بحائل أولاً وأما النظر إلى ما بين السرة والركبة فلا يحرم والمعتمد أنه لا يباح التمتع بعد النقاء من الحيض وقبل الغسل ولا بالتيمم عند فقد الماء وكل هذا ما لم يحصل طول بضربه والأفله وطؤهما بعد أن تميم استجابا أو يمنع الحيض أيضاً محبة الصوم والصلاة ووجوبهما وتقضى الصوم دون الصلاة ويحرم الطلاق في الحيض ويقع لكن إن كان رجعاً يجبر على الرجعة ويمنع الحيض أيضاً دخول المسجد والاعتكاف والطواف ومس المصحف ويجوز لها القراءة في حال السيلان مطلقاً عن ظهر قلب أو في المصحف بدون مس خافت النسيان أم لا كانت جنباً أم لا وبعد انقطاعه تقرأ أيضاً الآن تكون جنباً فلا تقرأ والنساء كالحائض هذا هو المعتمد كما في حاشية الخرشى \* تنبيه \* للحائض أن تمس اللوح وتكتب فيه لأجل التعليم سواء كانت تعلم غيرها أو الغير يعلمها أي يجوز لها

ذلك حال التعلم أو التعليم وما يتعلق بذلك كحال الذهاب الى وضعه في محله أو أخذه من محله كما في حاشية الخرشى ويجوز أيضا للحائض المعلقة أو المتعلمة مس المصحف الكامل كما في حاشية الخرشى (قوله دم) مثله الصفرة والكدرية والترية والصفرة شيء كالصديد تعلوه صفرة والكدرية بضم الكاف شيء كدر ليس على ألوان الدماء والترية بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الباء التحتية شيء يشبه غسالة اللحم ولا بد أن يخرج بنفسه لا بعلاج قبل زمنه فقد سئل المنوفي عن امرأة عالجت دم الحيض قبل أو أنه هل تبرا من العدة أولا فأجاب بأن الظاهر أنها لا تخل وتوقف عن ترك الصلاة والصوم وقال في التوضيح والظاهر على قياسه أنها لا تترك الصلاة والصوم ويبحث فيه الخطاب بأنه لا يلزم من الذائبة في باب العدة الغاؤه في باب العبادة لأنه يشدد في العدة ما لا يشدد في غيرها ألا ترى أن أقل الحيض في باب العبادة قطرة بخلاف العدة فلا بعد حيضها فيها الا يوم أو بعضه بحسب ما يقول النساء وقال الأجهوري الظاهر أنها تترك الصلاة والصوم لاحتمال كونه حيضا وتقضيها لاحتمال أنه ليس بحيض انتهى ولا بد أيضا أن يكون الدم ونحوه خارجا من فرج لا من دبر ولا من ثقبه ولو كانت تحت المعدة ولو انسدت المخرجان كما في حاشية الخرشى ولا بد أيضا أن يكون خروجه من تحت الحمل عادة وهي بنت تسع سنين قال الشيخ في حاشية الخرشى دم البنت التي عمرها أقل من تسع ليس بحيض قطعا وأما من كانت بنت تسع فان جزم النساء بأنه حيض أو شكك في فهو حيض والافليس بحيض ودم المرافقة وما بعدها الخمسين سنة يجزم بأنه حيض ولا سؤال عنه وبنت خمسين الى السبعين يسئل عنها النساء فان جزم بأنه حيض أو شكك في فانه حيض والافلا وأما بنت سبعين فليس بحيض قطعا انتهى (قوله الحيض) خرج به الاستحاضة كما تقدم قال بعضهم أول من امتحن بالحيض حواء وقيل أول من ابتلى به نساء بني اسرائيل والحامل عندنا حيض خلافا للحنفية \* فان قلت لو كان الحيض يحصل مع الحمل لم يكن دليلا على براءة الرحم \* فالجواب انه يدل على براءته دلالة ظنية لا قطعية وقد اكتفى الشارع بالظن في ذلك رفقا بالنساء قال بعضهم واذا حملت المرأة انقسم دم حيضها ثلاثة أقسام فأعفاه وأعدله يتخلق منه لحم الولد وما دون ذلك يتخلق منه اللبن والقسم الثالث ما ينزل مع الولد وأما عظمه وعصبه فيتخلقان من المنى وانما نسب الولد للاب دون الام وقد خلق من ما هما معا لان ماء الام خلق منه الحسن والجمال والسمن والمهزال وهذه الاشياء لا تدوم بل تزول وأما ماء الرجل فيتخلق منه العظم والعروق والعصب وهذه لا تزول في عمره فلهذا نسب الى الاب \* فائدة \* قال بعضهم الحيض يأتي لثمان النساء والارنب والضبع والخفاش والناقة والكلبة والوزغة والاثني من الخيل (قوله والنفاس) وأقله دفعة وأكثره ستون يوما فان انقطع عنها عقب ولادتها وجب عليها الغسل وتصوم وتصلى ويطؤها زوجها ونساء أهل مصر يعتقدن أن المرأة تمكث أربعين يوما من ولادتها نفاسا من غير صلاة ويتوجهن للحمام ويسمينه حمام الاربعين وهو جهل منهن فليعلمن ذلك وأحكام النفاس كاحكام الحيض من منع صحة الصلاة والصوم الى آخر ما سبق والمعتمد أن الهادي ينقض الوضوء وهو ماء أبيض يخرج من

دم الحيض والنفاس

الحامل قرب الولادة (قوله والموت) أى بناء على القول المعتمد في المذهب من وجوب غسل الميت الذى ليس بشهيد وقيل بسنيته وهو ضعيف وأما الميت الشهيد المقتول في سبيل الله فلا يجب غسله ولا يندب بل يحرم غسله كما في حاشية الخرشى ولو قتله مسلم يظنه كافرا أو داسه الخيل أو رجع سيفه عليه أو سقط عن دابة أو ردى في بئر أو سقط من شاطئ جبل (قوله والولادة بلا دم) أى على المعتمد من أنه يجب عليها الغسل إذا خرج الولد جافا كما استظهره ابن عبد السلام وصاحب التوضيح واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى فتتوى الغسل من خروج الولد أما لو خرج معه دم فلا بد من نيته منه ومن الدم فلو نوت من الولد دون الدم لم يجزها كما في حاشية الخرشى وغيره ﴿تنبيه﴾ لو ولدت المرأة من غير الفرج لا يجب عليها الغسل كما ذكره بعض الأشياخ (قوله بلا دم) هذا يفيد أنه يتصور الولادة بلا دم وهو كذلك ويؤيده أن السيدة فاطمة رضی الله تعالى عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لقبّت بالزهراء لأنها لم تحض أصلا وكانت إذا ولدت لم ينزل منها دم فهي زهراء أى طاهرة لأن الله تعالى طهرها من دم الحيض والنفس رضي الله تعالى عنها (قوله والاسلام) أى ان تقدم له موجب للغسل من انزال منى أو حيض أو نحوهما فيجب عليه الغسل أما اذا لم يحصل موجب فالمعتمد أنه لا يجب عليه بل يندب فقط فالحاصل أنه ان حصل منه موجب فالغسل يجب عليه لذلك الموجب لا للاسلام على المعتمد وينوى بغسله الجنابة فان نوى به الاسلام أجزأه لأنه أراد بذلك الطهر كما تقدم عن ابن القاسم ويصح الغسل بعد العزم على الاسلام وقبل النطق ﴿فائدة﴾ الاسلام يكون بما يدل على ثبوت الوحدة لله تعالى والرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ولا يشترط لفظ أشهد ولا النقي ولا الاثبات ولا الترتيب ولا الفورية ولا اللفظ العربي من قادر عليه (قوله والجنابة) هي لغة البعد سمي الجنب جنبا لبعد عن المسجد وقيل من المجانبة أى المخالطة يقال أجنب الرجل اذا خالط أهله ويحرم على الجنب قراءة القرآن ولو قصد الذكر وقالت الشافعية اذا قصد مجرد الذكر جاز ومحل الحرمة ما لم يكن لتعوذ أى تحصن أو استدلال ولا بتقيد ذلك بالآية والآيتين بل ظاهر كلام أهل المذهب أن له قراءة قل أو حي ونقل الخطاب عن الذخيرة أنه لا يتعوذ بنحو كذبت قوم لوط وتبعه الاجهوري وغيره ونوقش بأن القرآن كله حصول شفاء ويمنع الجنب من مس المصحف ولو فوق كرسي ولا يحرم مس الكرسي اذا كان المصحف عليه وقالت السادة الشافعية بحرمة ذلك ويحرم مس جلد المصحف المتصل بها كراماله (قوله وتحصل بأشياء) مراده بالجمع ما فوق الواحد لان الجنابة في اصطلاحهم شيان فقط كما في الشبرخيتي وغيره أحدهما مغيب الحشفة كما ذكره الشارح وثانيهما بروز المني بلدة معتادة قال الزرقاني ومثله بروزه ما اذا انفصل لقصة الذكور والنحس بحصى مثلا أو ربط المحل فيجب الغسل وقال البناني لابد من خروجه من القصة انتهى والذي عليه أشياخنا ما قاله الزرقاني وأما ان وصل للقصة ولم يخرج والحال أنه لا مانع له من الخروج بأن انقطع بنفسه فلا جنابة كما قاله الخطاب وأقره الشيخ في حاشية الخرشى وهذا كله في الذكر وأما المرأة فلا بد من بروزه منها خلافا للسند ومحل الخلاف

والموت والولادة بلا دم والاسلام والجنابة وتحصل بأشياء منها

في اليقظة وأما في النوم فلا بد من بروزه منها اتفاقا وقولنا خرج احتراز من دخول  
المني في فرج المرأة من غير وطء كما إذا جامعها في غير فرجها فسال المني فدخل فرجها فإن  
لم تحمّل منه فلا غسل عليها وإن حملت منه وجب عليها الغسل وتعيد الصلاة من وقت  
وصوله لفرجها لأنها لا تحمّل إلا بعد انفصال مائها وانعكاسه لداخل فلو حملت من منى  
شربه فرجها في الحمام فيجب عليها الغسل كما في حاشية الخرشى وقولنا بلدة معتادة احتراز  
عن خروج بللدة كان خرج بلدغ عقرب في بقطة فلا يجب عليها الغسل أما إن رأى  
في النوم أن عقربا لدغته وأن منيه خرج بذلك فاستيقظ فوجد المني خرج بالفعل  
والعقرب لم تلدغه فإنه يجب عليه الغسل على المعتقد كما قررره شيخنا بخلاف من رأى  
أنه لدغته وأنه أمني فاتنبه فوجد المني والعقرب لدغته بالفعل فلا غسل عليه كما في حاشية  
الخرشى وقررره شيخنا وكذا لا غسل في منى خرج على وجه السلس ولو قدر على رفعه  
بتر ورج أو تسر أو صوم لا يشق كما ذكره الشيخ في الحاشية هنا وهو الذي اعتمده في  
تقريره على كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا خلافا لقوله في حاشية الخرشى أن قدر على  
رفعه بتر ورج أو تسر أو صوم لا يشق فإنه يجب عليه الغسل انتهى فإنه ضعيف قدر جع  
عنه آخر أو كذا لا غسل إذا خرج المني بلدة غير معتادة كنزوله في ماء حار أو حكة لجرب  
أو هزته دابة فأمني إلا أن يحس بمبادئ اللذة في هزل الدابة واستدام فيجب عليه الغسل  
وأما التزول في الماء الحار أو الحلق للجرب فلا غسل فيه مطلقا وهذا كله في اليقظة وأما  
خروجه في النوم فهو موجب للغسل مطلقا سواء رأى أنه وطئ أم لا سواء كان بلدة أم لا  
سواء كانت معتادة أم لا ومن رأى أنه يجامع في المنام ثم استيقظ فلم يجد بللا فلا يجب عليه  
الغسل فإن خرج بعد ذلك منى وجب عليه الغسل على المعتقد كما في حاشية الخرشى  
ومن وجد المني في ثوب نومه ولم يتذكر احتلاما وجب عليه الغسل فلونام شخصان في  
لحاف واحد فوجد أمنيا وكل منهما أنكره فيجب عليهما الغسل على المعتقد ولو وجد  
الرجل بينه وبين زوجته أو أمته فالغسل على الرجل لما علمت أن ماء المرأة ينعكس  
لداخل الرحم فلورأى يشوبه بللا وشك أمني هو أم مذى اغتسل وأعاد من آخر نومة نامها  
وأولى لو ترجح كونه منيا وأما لو ترجح كونه مذيًا فإنه يغسل ذكره كله بنية كما في حاشية  
الخرشى فإن شك أمني أو مذى أو ودى فلا غسل فإن شك أمني أو بول غسل ذكره كله  
(قوله مغيب الحشفة) أي غيبوبة الحشفة من بالغ سواء كان طائما أم لا عامدا أم لا سواء  
كان شيخا أو شابا أو عنيبا أو تناسل أم لا فيجب عليه الغسل كوطئ أنه بالغة ويوجب  
الصداق ويفسد الحج والصوم ويحصن الزوجين ويحلل المطلقة ثلاثا وزوجها لكن  
لا بد في التحليل من الانتشار على المعتقد وكذا الاحتضان لا بد فيه من الانتشار على المعتقد  
كما في حاشية الرسالة وقررره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا وقولنا من بالغ احتراز من  
حشفة غير بالغ فلا يجب الغسل على فاعل ولا مفعول بها ولو كانت بالغة لم تنزل فيجب  
الغسل بالانزال (قوله الحشفة) أي جميعها لأقل ولولا الثلثين ومحل الوجوب في تغيبها  
كلها إذا كانت بلا حائل أو كانت بحائل خفيف وهو ما تحصل معه اللذة وأما إن كان كثيفا  
يمنع اللذة فلا يجب الغسل إلا أن ينزل قال السكندري ولا حد عليه مع الحائل الكثيف

مغيب الحشفة

وفي الخفيف نظر ولا يحصل تحصيل الزوجين وتحليل المطلقة ثلاثا بتغييرها بمائل كشيء  
على الظاهر كما في حاشية الاحمدي انتهى (قوله أو قدرها من مقطوعها) أي من  
لم يخلق له أو ثني ذكره وأدخل منه قدرها إن أمكنه ذلك ويعتبر في تلك الحالة طولها ولو  
انفردت لا طولها مثنيا على المعتمد فلو كان ذكره كله بصفة الحشفة فالظاهر أنه يراعى  
قدرها أيضا من المعتاد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ولو في فرج الخ) أي  
بشرط الالتصاق والاطاقة في الفرع والدبر والالم يجب أن لم ينزل لانه علاج وخرج كما  
إذا غيب الحشفة في هوى الفرع بدون مس وكذا إذا غيبها بين الشفرين ولم تدخل في  
محل البول ولا محل الافتضاخ لان الغسل إنما يجب إذا غيبها في محل البول أو في محل  
الافتضاخ (قوله مية) أي أوختى أو بهيمة مطيقة ولو مية (قوله أو دبر) أي  
ولو دبر نفسه ولا يجب بل يعزى والخنى المشكل إذا أدخل حشفته في دبر نفسه أو غيره  
وجب عليه الغسل وكذا إن أدخلها في فرج غيره أما إن أدخلها في فرج نفسه فلا غسل  
عليه ما لم ينزل وإن غيب حشفته في فرج غيره وجب عليه الغسل مطلقا أنزل أم لا قاله  
الشيخ في حاشية الخرشى (قوله أو أولجت) كذا في بعض النسخ وفي بعضها أو أدخلت  
والمعنى واحد (قوله ذكر بهيمة في فرجها) أي ولو كانت البهيمة غير بالغة وأما لو أدخلت  
امراة ذكر ميت في فرجها فلا غسل عليها ما لم تنزل بخلاف الرجل بطأ الميتة فيجب عليه  
الغسل مطلقا أنزل أم لا ولا يعاد غسل الميت من الوطء أما إن أخذت امرأة بالغة ذكر  
نائم بالغ وأدخلته في فرجها وجب عليها الغسل وكذا إن جامعها وهي نائمة فيجب  
عليهما الغسل \* تنبيهات \* الأول \* لو ساحقت امرأة أخرى ودخل ماء أحدهما  
في الأخرى واغتسلتا وجوبه عليهما لخروجه بلذة معنادة لهما ثم خرج ماء أحدهما  
من الأخرى فانه يجب عليها الوضوء كما استظهره الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني  
كما نقله عنه شيخنا \* الثاني إذا وطئ أنسى جنبة وتحققت مقارنته لها على وجه لا يشك  
فيه بحيث يراها كالأنسية فيجب عليه الغسل وإن لم ينزل على المعتمد وكذا إذا وجدت  
أنسية في نفسها إن جنبا بطؤها فيجب عليها الغسل وإن لم تنزل على المعتمد كما في حاشية  
الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا فانه ضعيف فان شككت في الانزال  
وجب عليها الغسل باتفاق \* الثالث يجوز للأنسى أن يتزوج الجنينة وإن زنى بها فلا  
حد عليه بل يعزى كما تقدم في آدمية البحر ويلحق الولد به فيهما ولا يجوز للجنى أن  
يتزوج الأنسية (قوله وأما سننه) أي الغسل ولو مستنونا كغسل الجمعة أو مستحبا  
كغسل العيدين (قوله فأربعة) محل كونها سننا للغسل حيث لم يقدم الوضوء المستحب  
عليه والا كانت سننا للوضوء لا للغسل أفاده الشيخ في الحاشية هنا والشيخ ختي  
وغيرهما والتحقيق أنها سنن للغسل مطلقا لان هذا الوضوء ليس وضوءا حقيقيا وإنما  
هو قطعة وجزء من الغسل كما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ومثله في حاشية شيخنا  
الأمير هنا (قوله غسل يديه) أي ثلاثا على المعتمد \* فان قلت هذا يعارض قول الشارح  
فيما سألني وليس في الغسل شيء يتدب فيه التكرار إلا الرأس \* فالجواب ان كلام  
شارحنا لا أتى في المندوب كما هو صريحه وأما ثلث اليدين فهو من تمام السنة فلا

أو قدرها من  
مقطوعها ولو في فرج  
ميتة أو دبر أو أولجت  
امراة ذكر بهيمة في  
فرجها قاله أبو الحسن  
ولما أنهى الكلام على  
فرائض الغسل شرع في  
سننه فقال (وأما سننه  
فأربعة) الأولى (غسل  
يديه أو إلى كوعيه)  
كما في الوضوء

معارضة وايضا كلام الشارح الا ترى مردود كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى قال الشيخ في حاشية الخرشى والظاهر انه يطلب بتخليل يديه في غسلهما أولا وقوله أولا أى قبل ادخاله ما فى الاناء وهذا محط السنة وأما أصل غسل اليدين فهو فرض لما علمت أنه يجب نعميم ظاهر الجسد بالماء واليدان من جملة الجسد (قوله المضمضة الخ) وقال أبو حنيفة انها واجبة فى الغسل وزاد الحنابلة الاستنشاق فليتخفظ عليهم ما خروجا من الخلاف (قوله ولم يعد) أى المصنف أى لم يعد المصنف من السنن الاستئثار تبعاً لصاحب المختصر وأجيب عنهما بأنهما أطلقا الاستنشاق على ما يشمل الاستئثار كما فى الحاشية هنا ورد هذا الجواب فى حاشية الخرشى بأن كلامهم ماسنة مستقلة وهذا الجواب يقتضى أن مجموعهم ماسنة واحدة انتهى الا أنه أسهل من الاهمال على كل حال (قوله وعده غيره) وهو بهرام فى شامله والخطاب وغيرهما ويشهد له بعض الاحاديث وعليه فتكون السنن خمسة (قوله مسح صماخ الاذنين) كذا فى بعض النسخ وهو الصواب وفى بعضها غسل بدل مسح وهو غير صواب لان السنة المسح لا الغسل خلافاً للثلاثي (قوله صماخ) بكسر الصاد ويقال صماخ بالسین المهملة (قوله وهو باطن خرقهما) أى جميع الثقب الذى فى مقعر الاذنين وهو ما يدخل فيه طرف الاصبع دخولا متوسطا هذا هو الذى يسن مسحه لا غسله وأما الخارج عن الثقب المذكور فهو من الظاهر الذى يجب غسله ويجعل الماء فى الكف ويميل الاذن اليه ويدير أصبعه اثر ذلك أو معه ان أمكن ولا يصب الماء فيها ثلاثيؤذيه\* والحاصل أن السنة فى الغسل مسح الصماخ فقط من غير مسح الظاهر والباطن بخلاف الوضوء وانما لم يسن مسح الظاهر والباطن كالوضوء لانهم ما يغسلان هنادون الوضوء أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى وأما ثقب الاذن الذى توضع فيه الحلقة فله حكم الباطن فلا يجب غسله أى ذلك بل تحريكه قائم مقام ذلك راجع الحاشية هنا (قوله فستة) لافقهوم له والافهى عشرة التسمية والموضع الظاهر واستشعار النية فى جميعه والساكوت كما تقدم فى الوضوء فهذه أربعة نضم لما ذكره المصنف فالجمله عشرة (قوله البدء بازالة الاذى عن جسده) أى بعد غسل يديه فالبدء هنا اضافى وفى قوله غسل اليدين أولا حقيقى فلاننا فى بين ما هنا وبين ما سبق (قوله بازالة الاذى) أى بازالة النجاسة عن جسده فرجه أو غيره ومحل الاستحباب اذالم يكن الاذى يمنع وصول الماء للبشرة أو يغير الماء قبل انفصاله والا وجب الانتقاء لئلا يبطل غسله ويكفى غسل واحد للحدث وانحبث حيث لم يغير الماء (قوله ثم اكمل أعضاء وضوئه) قال فى المختصر مرة مرة وقال محشى التتائى بل ثلاثا ثلاثا وهو الحق كما بأتى توضيحه ان شاء الله تعالى (قوله الى آخر الرجلين وان شاء آخر رجله) ظاهر كلامه أنه مخير والواقع أنهما قولان فليل يقدم رجله وهو المعتمد وقيل يؤخرهما وهو ضعيف \* فان قلت يشهد لهذا القول حديث ميمونة رضى الله عنها قالت توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوء الجنابة وكفاً يمينه على يساره مرتين أو ثلاثا ثم غسل فرجه ثم ضرب يده فى الارض أو فى الحائط مرتين أو ثلاثا ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض الماء على رأسه ثم غسل جسده ثم تنحى فغسل رجله

(و) الثانية (المضمضة)  
(و) الثالثة (الاستنشاق)  
ولم يعد الاستئثار تبعاً  
للمختصر وعده غيره  
(و) الرابعة (مسح  
صماخ الاذنين) وهو  
باطن حرفهما \* ثم  
شرع يتكلم على  
الفصائل فقال (وأما  
فضائله فستة) الاولى  
(البدء بازالة الاذى عن  
جسده) ليقع الغسل  
على أعضاء ظاهرة (ثم)  
الثانية (اكمل أعضاء  
وضوئه) أى الى آخر  
الرجلين وان شاء آخر  
رجليه

الحديث \* قلت قولها توضأ الاظهر انه كل وضوء وقولها ثم تنحى فغسل رجله  
 يحتمل أنه انما غسلها لكونها ما أصابها شيء من البقعة التي هو فيها ودليل القول المعتمد  
 ما رواه مالك وغيره كان عليه الصلاة والسلام اذا اغتسل من الجنابة توضع وضوء الصلاة  
 ثم اغتسل ثم يخلل شعره بيده فظاهر قوله توضع أنه كل \* فان قلت انه في بعض طرق  
 الحديث غير قدميه وفي بعضهما غير رجله وزيادة العدل مقبولة \* قلت لما كان  
 العمل على تقديم أعضاء الوضوء لم يلتفت الامام لتلك الزيادة أفاده التفراوى مع زيادة  
 من حاشية حلبى على الزرقانى فالحاصل أن المعتمد أنه يقدم الرجلين وقيل يؤخرهما  
 وهو ضعيف وقيد بعضهم الخلاف بالغسل الواجب وأما غسل الجمعة والعديد فيقدمهما  
 قطعاً لان الوضوء واجب والغسل تابع مندوب فيكون فاصلاً محللاً بالفورية قاله ابن عمر  
 (قوله وغسل الاعلى قبل الاسفل) المعتمد أن المراد أعلى المغتسل على أسفله فيغسل  
 الشق الايمن ظهراً وبطناً الى الركبة ثم الايسر ظهراً وبطناً الى الركبة ثم من ركبة الايمن  
 الى القدمين ثم من ركبة الايسر كذلك أفاده الشيخ في حاشية الخرشي نقلاً عن شيخه  
 الصغير وقرره شيخنا خلافاً لما في السكندري وغيره (قوله لشرف الاعلى) أى لا تحتواها  
 على العقل والحواس الخمسة (قوله قبل اليدين) أى قبل تمام غسل اليدين والافغسل  
 اليدين الى المرفقين يقدم على الرأس لما علمت أنه يبدأ بأعضاء الوضوء (قوله قبل البطن  
 والظهر) أى يقدم الظهر على البطن لانه أشرف منها والواو في قوله والظهر لا تقتضى  
 ترتيباً ولا تعقيباً والصدر مؤخر عن الظهر ومقدم على البطن فيغسل الظهر ثم الصدر ثم  
 البطن أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله وانما استحب الخ) هذا جواب عن سؤال  
 مقدر وهو أن يقال انكم قلتم يستحب تقديم الفرج مع أنه من الاسفل وليس من الاعلى  
 فأجاب الشارح بقوله خشية انتقاض وضوئه وهذه العلة ظاهرة في الرجل والمرأة لانها  
 لا ينتقض وضوءها بمس فرجها فلا تنطبق العلة على الامرين ويحاجب بأن كلامنا في الرجل  
 والمرأة ملحق به فتدبر (قوله تثليث الرأس) أى فيعم الرأس بكل غرفة على المعتمد  
 والغسل الاول واجب ان عمت والثانية والثالثة مستحبتان أى كل واحدة منهما مستحبة  
 على المعتمد كما قال شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا وينبغي مسح الرأس بالماء قبل افاضة  
 الماء عليه فيخلل أصول شعر رأسه يبدأ من مؤخره ليمنع الزكام والنزلة قال ابن ناجي في  
 تحليل شعر الرأس في الغسل فائدتان فقهية وطبية أما الفقهية فسرعة اتصال الماء الى  
 البشرة وأما الطبية فلتأنيس رأسه بالماء فلا يتأذى (قوله وليس في الغسل شيء يندب فيه  
 التكرار الا الرأس) أصل هذا الكلام للعلامة خليل في توضيحه ومختصره وردده العلامة  
 الرماضى محشى التتائى بأنه تابع لقول القاضى عياض انه لم يرد أنه عليه الصلاة والسلام  
 ثلث الوضوء في الغسل قال العلامة الرماضى والحق ان تثليثه ورد وثبت كما قال الحافظ  
 ابن حجر ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فيكون المعتمد التثليث فيثلث المضمضة  
 والاستنشاق وبقية أعضاء الوضوء على المعتمد وما قاله الرماضى اعتمده الشيخ في تقريره  
 على الخرشي كما نقله عنه شيخنا وارتضاه وكذا نقله عن الرماضى شيخنا الامير في حاشيته  
 وسلمه ومثله في البنائى على كبير الزرقانى فيكون هو المعتمد خلافاً لما شى عليه شارحنا

(و) الثالثة (غسل  
 الاعلى قبل الاسفل)  
 لشرف الاعلى وذلك  
 بأن يبدأ بالرأس قبل  
 اليدين وباليدين قبل  
 البطن والظهر وهكذا  
 الى تمام غسله وانما  
 استحب له تقديم فرجه  
 خيفة من انتقاض  
 وضوئه فيكون لمعة في  
 غسله كما تقدم بيانه (و)  
 الرابعة (تثليث الرأس  
 بالغسل) وليس في  
 الغسل شيء يندب فيه  
 التكرار الا الرأس  
 بخلاف الوضوء  
 والفرق كثيرة مشقة  
 الغسل بخلاف الوضوء  
 (و) الخامسة

والشبرخيتي وغيرهما وهو ضعيف (قوله البدء بالميا من) أي لما ورد عن المصطفى صلى الله عليه وسلم أنه كان يحب التيامن في تنعله أي لبسه النعل وترجله أي تسريح شعره وفي طهره وشأنه كله \* تنبيهات \* الأول \* اعلم أن للغسل كيفية أجزاء وكيفية كمال فكيفية الأجزاء أن يتم سائر جسده بعد النية ويدل كنه هذا الأمر لا بد منه فلا يجزئ ما دونه وأما كيفية الكمال فهي أن يضع الأثناء عن يمينه إن كان مفتوحاً ثم يسمي الله عز وجل ويكون ذلك في موضع طاهر ثم يغسل يديه ثلاثاً ثم يزيل ما على فرجه وجسده من الأذى إن كان ثم ينوي رفع الحدث الأكبر أو استباحة الصلاة أو فرض الغسل ثم يغسل ذكره ثم يقدم أعضاء وضوئه ولا يعيد غسل اليدين على المعتمد كما في حاشية الحرشي ثم يبل يديه بالماء فيخلل أصول شعر رأسه يبدأ من مؤخره لانه يمنع الزكام والنزلة كما تقدم ثم يفيض على رأسه ثلاث غرفات ويغسل به من فيضم شعره ويضعفه حتى يتم الماء جميعه ثم يغسل ظاهر أذنيه وباطنهما ثم ماتحت ذقنه وجميع رقبته وعضديه ثم ماتحت بطنه ثم يفيض الماء على شقه الأيمن فيغسله ظهراً وبطناً إلى الركبة على المعتمد ثم يغسل الشق الأيسر ظهراً وبطناً إلى الركبة على المعتمد ثم ركبة الأيمن إلى القدم ثم ركبة الأيسر كذلك (الثاني) يستحب للجنب أن يتوضأ إذا أراد النوم ليلاً أو نهاراً لينام على طهارة وليحصل له نشاط فيغتسل ولا يتيمم وهذا الوضوء لا يبطله شيء من مبطلات الوضوء إلا الجماع ونظم التثاني سؤال الأوجواب في وضوء الجنب في بيت من بجم البسيط فقال إذا سألت وضوءاً ليس ينقضه \* إلا الجماع وضوء النوم للجنب

(البدء بالميا من قبل الميا سروي) السادسة (قوله الماء مع احكام الغسل) كما تقدم في الوضوء

قال الشيخ في حاشية الحرشي ومعنى بطلانه انتهاء حكمه بمعنى أنه إذا جامع ثانياً يبطل بوضوء آخر وأما وضوء غير الجنب للنوم فيبطل بمطلق ناقض لكن قيده القاضي عياض بما إذا لم يضطجع فإن اضطجع وحصل منه ناقض بعد ذلك فلا يبطل بوضوء آخر وهو سعة في الدين لكن الذي اعتمده الشيخ في حاشية الحرشي أنه ينقض ولو بالحدث الذي بعد الاضطجاع انتهى (الثالث) يجوز للرجل أن يجمع ثانياً قبل أن يغتسل لكن يستحب له أن يغسل فرجه قبل أن يجمع ثانياً لما فيه من إزالة النجاسة وتقوية العضو على الجماع وانعام اللذة بخلاف المرأة فلا يستحب لها غسل فرجها على المعتمد لانه يرخي محاسنها وظاهر كلام بعضهم في استحباب غسل الرجل فرجه سواء عاد للوطوء الأولى أو غيرها وخصه بعضهم بالأولى وأما الغيرها فيجب غسل فرجه ثلاثاً يدخل فيها نجاسة الغير قاله الشيخ في الحاشية هنا تبعاً للزرقاني وقال في حاشية الحرشي هذه علة ضعيفة إذ غاية ما يلزم عليه تلطيف الغير بالنجاسة وهو مكره ولو بالنسبة للغير إذا رضي بذلك انتهى (الرابع) يكره للرجل أن يجمع زوجته أو أمته بحضرة أحد كبيراً كان أو صغيراً يقظان أو نائمًا كما هو ظاهر الكافي وقال الزرقاني ينبغي المنع من اليقظان الكبير وهو المعتمد (الخامس) من آداب الجماع أن يأمر الرجل زوجته عند فراغه من الجماع أن تنام على جنبها الأيمن ليكون الولدان شاء الله تعالى ذكرها فإن نامت على الأيسر كانت أنثى بحسب مقتضى التجربة قاله الأجهوري (قوله وقوله الماء الخ) أي أنه يستحب التقليل في صب الماء في الطهارة بلا تحديد وأما أحكام الغسل أي اتقائه فواجب ويكفي في وصول

الماء غلبة الظن كما في حاشية الحرشي \* تنبيهات \* الاول \* ليس للجنب الصحيح الحاضر أن يتيمم ويدخل المسجد الآن لا يجحد الماء الا في داخل المسجد أو يلتجئ الى المبيت به أو يكون بينه داخله فيتيمم أو كان فيه آله الماء وضاق الوقت فينشد يتيمم ويدخل وأما المريض والمسافر فله ما دخوله بالتيمم أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (الثاني) من احتلم وهو نائم في المسجد خرج منه بسرعة بلا تيمم على المعتمد كما في الخطاب لان تيممه بوجوب مكث في المسجد والمطلوب المسارعة بخروج وجه منه ولانه صلى الله عليه وسلم لم يتيمم لما دخله ناسيا وخرج واغتسل وعاد للصلاة ورأسه يقطر \* فان قلت من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه يباح له المكث في المسجد بالجنب \* قلت اجاب شيخنا الامير بأننا لتفت للتشريع بقطع النظر عن الخصوصيات وقيل يتيمم لخروجه كما حكاه ابن أبي زيد في النوادر قال شيخنا الامير والاحسن التفصيل فان كان يمكنه التيمم بسرعة وهو مارتيمم والا فلا وهذا كله ما لم يحش على ماله أو نفسه أما ان خشى على ماله أو نفسه فانه يتيمم ويجلس فيه \* خاتمة \* لم يتعرض المتن ولا الشارح لمكر وهات الغسل وهي سنة التنكيس والاكثر من صب الماء وتكرار المغسول بعد اسباغته بالماء ولوجف الا الرأس كما تقدم والاغتسال في الموضع النجس والكلام الا بذكر الله وأن ينظهر كاشف العورة أو حيث يراه الناس من غير قصد لذلك فان اغتسل عريانا فليضم فان الله أحق أن يستجيبا منه وفي الخبر اياكم والتعري فان معكم من لا يراقكم الا عند قضاء الحاجة والجماع وفي الذخيرة أوحى الله تعالى الى سيدنا ابراهيم تحليل عليه الصلاة والسلام ان استطعت أن لا تنظر الى عورتك الارض فافعل فاتخذ السراويل فهو أول من اسبها على نبينا وعليه وعلى جميع الانبياء أفضل الصلاة والسلام (قوله ثم شرع في ذكر البدل) أي ثم لما فرغ رحمه الله تعالى من الكلام على الطهارة الاصلية كبرى وصغرى شرع في الكلام على ذكر البدل عنهما وهو التيمم فقال

### \* باب التيمم \*

وهو لغة القصد ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون أي لا تقصدوه \* وشرعا طائفة ترابية تتعلق بأعضاء مخصوصة بأفعال مخصوصة تستعمل عند عدم الماء أو عند العجز عن استعماله والاصل فيه قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا وقوله صلى الله عليه وسلم الصعيد وضوء المؤمن قال الشريعتي والسكندري وأجمعت الامة على وجوبه فنجد أو شئ فيه فهو كافر انتهى وفيه نظر لانه لا يترتب على كون الشئ مجمعا عليه أنه اذا جمده أو شئ فيه يكون كافرا لان الكفر لا يترتب الا على كونه مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة أفاده الشيخ في حاشية أبي الحسن قال الشيخ هو مجرد بحث ولكن الفقه مسلم \* فائدة \* فرض التيمم سنة ست من الهجرة كما عليه الاكثر (قوله من خصائص هذه الامة) أي الحديث جعلت لنا الارض مسجدا ونزيتها طهورا أي فكانت الامم السابقة اذا عدموا الماء لا يصلون حتى يجذوه ثم يقضون ما فاتهم ومن خصائص هذه الامة أيضا الصلاة في أي محل كما يشهد له هذا الحديث أي فكانت الامم السابقة ليست الارض كلها مسجدا اللهم بل كانت عبادتهم قاصرة على محل تعبدهم فن غاب منهم

ثم شرع في ذكر البدل  
فقال

\* باب \* في (التيمم)  
قال الثاني هو من  
خصائص هذه الامة

عن محل تعبد لا يجوز له أن يصلي في غيره من بقاع الارض حتى يرجع الى معبده فيقضى ما فاته ومن خصائص هذه الامة أيضا كون صفوفها كصفوف الملائكة وسؤال المسلمين وقبول التوبة وغير ذلك (قوله كالوضوء) هذا ضعيف والمعتمد كما في حاشية الحرشي أن الوضوء ليس من خصائص هذه الامة بل يشاركهم فيه غيرهم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي وكل أمة تتبع نبيها غالبا وورد أيضا أن السيدة سارة لما أراد الكافر القرب منها توضأت وصلت فغلت يده الى صدره ولم يقدر على الدنو منها فسألهما العفو فدعت الله تعالى فأطلقت يده فعاد نيا فغلت يده تانيا فسألهما العفو فشرطت عليه أن لا يعود فقال نعم فدعت الله تعالى فأطلقت يده فأهدى لها هاجر فقالت السيدة سارة لاسيدنا ابراهيم خذ هذه الجارية فتمتع بها لاني امرأة كسيرة ففعل الله برزقك منها بسلام فتمتع بها فحملت باسمعيل فهو من هاجر وأما اسحق فهو من سارة ذكره الثعالبي في مبدأ خلق السموات والارض وورد أيضا أن عيسى عليه الصلاة والسلام لما أراد الخواريون الوضوء فصب عليهم الماء ثم شرب بقية ماء الوضوء فقالوا له لم فعلت ذلك فقال لا علمكم التواضع وكذا قصة جريج حين اتهم بالزنا فتوضأ وصلى ركعتين كما هو مبسوط في حواشي قصة المعراج فكل هذا يؤيد أن الوضوء ليس من خصائص هذه الامة نعم المختص بهذه الامة الغرة والتحجيل كما سبق في باب الوضوء ويمكن حمل كلام الشارح على المعتمد بأن يقال قوله كالوضوء أي الغرة والتحجيل في الوضوء وذكر بعضهم أن التثليث في الوضوء من خصائص هذه الامة أيضا ويدل له ما رواه الطبراني في الاوسط عن أبي بريدة قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ واحدة واحدة وقال هذا الوضوء الذي لا يقبل الله الصلاة الا به ثم توضأ ثنتين ثنتين وقال هذا وضوء الامم قبلكم ثم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي انتهى ويمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يقال قوله كالوضوء أي التثليث في الوضوء فتحصل من هذا كله أن الوضوء ليس من خصائص هذه الامة وإنما المختص بها الغرة والتحجيل والتثليث فافهم (قوله والصلاة على الميت) أي على المعتمد وأما الامم السابقة فكانوا لا يصلون على أمواتهم \* فان قلت انه قد ورد أن آدم عليه الصلاة والسلام صلى عليه ابنه شيث \* فالجواب أن هذه صلاة نبي على نبي مثله وكلامنا في الامم فقول الشارح والصلاة على الميت أي لم توجد في الامم أفاده الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا وأجاب بعضهم بأن قول الشارح والصلاة على الميت أي على هذه الهيئة وأما صلاة شيث على آدم فلم تعلم هيئتها وأما ما ورد أن الملائكة كبرت على آدم أربعين تكبيرة فردده الذهبي انتهى (قوله وثالث الاموال في الوضايا) قال شيخنا في العبارة قلب والاصل والوصية بالثالث في الاموال أي ان الوصية بالثالث في الاموال من خصائص هذه الامة وهو شرف لهم لان في الوصية ايصال الخير لهم بعدموتهم بخلاف الامم السابقة فانهم كانوا لا يوصون قرره شيخنا وغيره وقال جلي قوله والوصية بالثالث فان زادت الوصية على الثلث فللورثة رده بخلاف الامم السابقة فانه كان يلزمهم ولا يجوز رده انتهى وهذا يقتضي أن الخصوصية جواز الرد وهو يخالف ما تقدم ولكن المسموع من الاشياخ المرة بعد المرة

كالوضوء والصلاة على الميت وثالث الاموال في الوضايا

هو ما تقدم فهو الملتفت له فتدبر (قوله وأكل الغنائم) أى بخلاف الام السابقة فانهم كانوا اذا جاهدوا وعدوهم وغنموا شيئا فانه يحرم عليهم أكله والانتفاع به فكانوا يضعونه في محل فان تقبله الله تعالى نزل نار من السماء فتحرقه وان لم يتقبله يبق كما هو حتى يذهب قال جلي وهذا في غير الحيوانات أما هي فتكون لهم دون نبيهم على قول انتهى **فائدة** ﴿ نزلت آية الغنائم سنة ست من الهجرة ﴾ (قوله وحكمته) أى حكمته مشروعية (قوله لطف الله الخ) وجه اللطف عدم فوات الصلاة عند عدم الماء لانه لو كان التيمم غير مشروع لكان من لم يجد الماء لا يصلى حتى يجده وربما كسل عن قضاء الصلاة فيترب عليه الاثم (قوله واحسانه) عطف على اللطف من عطف الخاص على العام لان اللطف ينفرد في دفع بلية (قوله وليجمع لها) يحتمل أنه عطف على لطف واللام زائدة ويجمع منصوب بأن مضمرة جواز فهو من عطف الفعل على اسم خالص والتقدير وحكمته لطف الله تعالى واحسانه والجمع لها ويحتمل أن اللام للتعليل لشيء محذوف والتقدير وفعل ذلك ليجمع لها الخ وهو من حيز الحكمة في المعنى وقال بعضهم انما جمع الله لها بين الماء والتراب ليستشعر المكاف بعدم الماء موته وبالتراب اقباره فيزول كسله وكل صحيح (قوله مبدأ ايجادها) ظاهره أن التراب هو مبدأ اليجاد وحده وفي الحقيقة مبدأ اليجاد هو التراب مع الماء لان الطين من التراب والماء لكن لما كان التراب هو الجزء الاقوى والاكثر اقتصر عليه الشارح كما اقتصر عليه المولى عز وجل في بعض الآيات كقوله تعالى هو الذي خلقكم من تراب وقوله تعالى كمثل آدم خلقه من تراب الى غير ذلك من الآيات (قوله الذي هو سبب حياتها) لقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي على أحد التفاسير وقيل المراد بالماء المنى (قوله واشعارا) أى وفعل ذلك اشعارا وهو من حيز الحكمة أيضا ووجه الاشعار أن الشارع لما أمر بالمحافظة على الصلاة ولو بالتيمم دل ذلك على عظمتها وأنها نعمة عظيمة باعتبار ما يترتب عليها من الحياة الدائمة في الجنة والسعادة التي لا آخر لها قال شيخنا الامير والاولى حذف الواو من قوله واشعارا ليكون علة للجمع انتهى وعبرة الشبر ختي اشعارا بدون واو وهي أحسن من عبارة شارحنا (قوله سبب الحياة) أى المعتد بها ولا يعتد بالحياة الا في دار النعيم وقد قال تعالى في حق الكافر الذي يصلى النار الكبرى ثم لا يموت فيها ولا يحيى (٣) أى حياة غير معتد بها ولذلك يقول يا ليتني كنت ترابا (قوله الابدية) أى الدائمة في دار النعيم (قوله السرمدية) نسبة للسرمد وهو الذي لا آخر له فالابدية والسرمدية معناه ما واحد فالمعطف يشبه أن يكون مرادفا وأما قول الشيخ في الحاشية العطف يشبه أن يكون تفسيريا ففيه شيء لان عطف التفسير ضابطه أن يكون الثاني أوضح من الاول مع أن الاول هنا أوضح من الثاني فتأمل (قوله انتهى) أى كلام التثاني (قوله فأربعة) بل سبعة والخامسة فعلة بعد دخول الوقت والسادسة اتصال أجزائه بعضها ببعض والسابعة اتصاله بما فعل له من صلاة ونحوها كما سيذكره الشارح قريبا (قوله النية) أى عند مسح الوجه كما قاله سيدي أحمد زروق واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا لان التيمم يدل عن الوضوء والوضوء كذلك وظاهر كلام صاحب المعصية وصرح به

وأكل الغنائم وحكمته  
لطف الله تعالى بهذه  
الامة واحسانه اليها  
وليجمع لها في عبادتها  
بين التراب الذي هو  
مبدأ ايجادها والماء  
الذي هو سبب حياتها  
واشعارا بأن هذه  
العبادة أعنى الصلاة  
سبب الحياة الابدية  
والسعادة السرمدية  
انتهى (وللتيمم فرائض  
وسنن وفصائل) أشار  
اليها مجملات ثم شرع في  
تفصيلها بقوله (فأما  
فرائضه فأربعة) أولها  
(النية وهي أن ينوي

٣ قوله أى حياة غير  
معتد بها المناسب  
حذف غير اذ المنى  
الحياة المعتد بها كما  
لا يخفى اه

غيره أنها عند الضربة الأولى واستظهره شيخنا الأمير في حاشيته فانظره ولكن الأول هو المعتمد (قوله استباحة الصلاة) أي أو مس المصحف أو غيره مما الطهارة شرط فيه ولا يلزم أن يعين بنيت الفعل المستباح وإنما هو مستحب فقط فنوى بتيمة استباحة صلاة الفرض من غير تعيين لها بكونها ظهرا أم لا صبح له أن يصلي به ما عليه من ظهر أو عصر دون ما خرج وقته بل قالوا إذا نوى استباحة الصلاة ولم ينو فرضا ولا نفلا فله أن يفعل به الفرض لأن الفرض أقوى فتصرف النية كما ذكره الخطاب وأما من نوى بتيمة فرضا بيمينه كظهر مثلا فلا يصح له أن يصلي به غيره كعصرت ذكر بعد فراغه من التيمم الذي نوى به الظهر أو بعد ما نوى صلى الظهر (قوله من الحدث الأصغر) أي فإن كان الحدث أصغر لا يلزمه التعرض لنيته بل يكفيه نية استباحة الصلاة نعم يندب له أن ينوى استباحة الصلاة من الأصغر (قوله فإن كان أكبر الخ) يعني أنه إذا كان عليه حدث أكبر فانه يلزمه أي ينوى بتيمة استباحة الصلاة من الأكبر فإن ترك نية الأكبر فتيمة باطل سواء تركها عمدا أو نسيانا فان نوى الأكبر ثم تبين له أنه ليس عليه وإنما عليه الأصغر فانه يجزئه تيممه وأما لو تعمد ذلك فلا يجزئه وهذا كله ما لم ينو فرض التيمم أما ان نوى فرض التيمم فانه يجزئه ولو لم يتعرض لنية الأكبر (قوله تعين عليه الخ) أي ولو تكرر التيمم لانه ما زال جنبا فلا بد من نية الأكبر عند كل تيمم (قوله ولا ينوى رفع الحدث الخ) فان نواه تيممه باطل ولو نوى رفعه رفعه مقيدا (قوله لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور) وقيل يرفعه وهو ضعيف وينبني على الخلاف كراهة امامة المتيمم بالتوضي ان قلنا لا يرفع الحدث وعدم الكراهة ان قلنا يرفعه وقد علمت أن المعتمد الأول قال الشيخ في حاشية الخرشى والراجح في المذهب انه لا يرفعه أصلا والحدائق على أنه يرفعه رفعه مقيدا انتهى (قوله بل يبيح الصلاة فقط) أي والحدث باق كما قاله بعضهم واعترضه القرافي بأن الحدث المنع والتيمم يبيح الصلاة وحيث كان يبيح الصلاة فقد رفع الحدث والافيلزم عليه اجتماع التقيضين وأجاب شيخنا الأمير بأنهم أرادوا بالحدث في قولهم لا يرفع الحدث أي الصفة الحكمية المقدرة قيامها بالأعضاء المنع أي انه جنب فلذا يغتسل عند التمكن من الماء فهو نظير الرخصة التي هي الانتقال من صعوبة إلى سهولة مع قيام السبب المانع لولا العذر بدليل ظاهر قوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل أي متيممين ولحديث عمرو بن العاص فقد روى أنه احتلم في ليلة باردة وخاف اذا اغتسل بهلك تيمم وصلى بأصحابه فقال له صلى الله عليه وسلم صليت بالناس وأنت جنب فقال سمعت قول الله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة فضحك عليه الصلاة والسلام رواه أبو داود قال بعضهم يؤخذ من هذا الحديث أن التيمم لا يرفع الحدث لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال صليت بالناس وأنت جنب ويؤخذ منه أيضا صحة اقتداء المتوضي بالتيمم وجواز التيمم لمن خاف باستعمال الماء الهلاك من البرد (قوله وقيل يرفعه إلى تمام الصلاة) هذه طريقة تجعل الخلاف لفظيا فن قال انه يرفع الحدث أراد يرفعه رفعه مقيدا بالفراغ من الصلاة ومن قال لا يرفعه أي بالنسبة لفرض آخر لما سألني من أنه لا يصلي به فمضان وقال الشيخ في حاشية الخرشى التحقيق أن الخلاف حقيقي لالفظي لانه

استباحة الصلاة) من الحدث الأصغر ان لم يكن أكبر فان كان أكبر تعين عليه أن ينوى استباحة الصلاة من الجنابة قال في المختصر ونية أكبر ان كان ولا ينوى رفع الحدث الأصغر ولا الأكبر (لأن التيمم لا يرفع الحدث على المشهور) أي بل يبيح الصلاة فقط وقيل يرفعه إلى تمام الصلاة

فنبني على كل أحكام ومثله في الخطاب والرماسي وقال شيخنا الامير في بعض تأليفه  
 من فسر الحديث بالرفع تعين أن الخلاف لفظي وان فسر بالصفة الحكمية كما هو الظاهر  
 به وحقيقى (قوله الى تمام الصلاة) يعنى لا بعد ها بالنسبة لفرض آخر ولو قال مقيدا  
 بعدم التمكن من الماء لكان أولى ذكره شيخنا الامير (قوله وتعميم وجهه) أى ولو  
 بأصبع ذله سند ويراعى الترتب والعنفقة الخالية عن الشعر وما غار من العينين وغير  
 يديه على شعر لحية ولو طالت ولا يتبع غضون الوجه ولا يخلل اللحية \* تنبيهان  
 \* الاول \* من عجز عن المسح استناب ولو بأجرة كالوضوء ومن ربطت يده ولم  
 يجد من ييممه يكفيه تمر يبع وجهه وذراعيه فى الارض وان لم يستوعب محل الفرض  
 أفاده الشيخ فى حاشية الحرشى (الثانى) اذا كان شخص به ضرورة ولا يمكنه التيمم  
 الا من فوق حائل كما اذا دغته عقرب وهو فى كرب منها وحضرت الصلاة ولا قدرة له على  
 التيمم على جلده مباشرة ووجد من ييممه من فوق ثوبه فهل يجوز له أن يتيمم من فوق  
 ثوبه ويصح أم لا اختلف فى ذلك فقال السيورى لا يتيمم من فوق ثوبه وتسقط عنه  
 الصلاة بمنزلة فاقد الماء والتراب وقال البرزلى يصح التيمم من فوق الثوب بالاولى من  
 ايماء المربوط بالارض على قول القاسى وقياسا على العضو المألوم فى الوضوء قال بعض  
 شيوخنا وكلام البرزلى هو الظاهر فنبني اعتماده (قوله ويديه الى كوعيه) ويخلل  
 أصابعه على المذهب يظن أصبع أو أكثر لا يجنبه لانه لم يمس به صعيدا أفاده الشيخ  
 فى الحاشية هنا واعتمده بعض شيوخنا ونقل شيخنا عن الشيخ فى تقريره على الحرشى  
 أنه لا يطلب بالتخليل قال بعض شيوخنا والاول أقوى وهو الذى مال اليه الخطاب  
 لان التخليل أولى من نزع الخاتم لان الاصابع تحتها أضعاف ما تحت الخاتم (قوله  
 وتقدم بيانها فى الوضوء) ظاهره أن المراد بالكوع هنا مثله فيما تقدم مع أن الذى  
 تقدم أنه العظم الذى يلي الابهام وهنا جعله نفس الفصل فى كلامه تعارض قررده شيخنا  
 (قوله نزع خاتمه) أى ولو ما أذونا فى لسه أو واسعا (قوله والفرق قوة الخ) فيه نظر لان  
 الخاتم المأذون فيه لا يشترط فيه سريان الماء تحتها فالوضوء يصح ولو لم يصل الماء تحت  
 الخاتم بأن كان ضيقا مأذونا فيه أفاده الشيخ فى حاشية الحرشى وأبى الحسن لكان الفقه  
 مسلم وهذا مجرد بحث فقط والابحاث لا ترد الانتقال (قوله والضربة الاولى) أى وضع  
 اليد على الارض ولا يشترط علوق شئ بكفيه وأما النقل فهو شرط لا بد منه على  
 المعتمد فلو غفر وجهه بالارض أو لافاه بتراب واقع أو قابل بيديه ريمحافيه تراب ونوى  
 التيمم ثم مسح وجهه ويديه فالمعتمد عدم الاجزاء كما فى حاشية الحرشى ونقله شيخنا  
 عن الشيخ فى تقريره على الحرشى أيضا ومثله فى حاشية شيخنا الامير خلافا لما ذكره  
 الشيخ فى الحاشية هنا من الاجزاء فانه ضعيف (قوله والصعيد) قال الشيخ فى جعله  
 من فرائض التيمم مساححة لانه ليس ركنا بل هو من شروط الوجوب وأجاب شيخنا  
 الامير بأن المراد بالفرض ايقاع التيمم به واختياره على غيره لاذات الصعيد لانه لا  
 تكليف الا بفعل والذى من شروط الوجوب وجود ذاته (قوله الطاهر) يدخل فيه  
 مقبرة المشركين فيجوز التيمم عليها اذا كانت ظاهرة وهذا باجماع العلماء كما فى حاشية

(و) ثانيها (تعميم  
 وجهه ويديه الى  
 كوعيه) وهما مفصل  
 الكف من الساعد  
 وتقدم بيانها فى  
 الوضوء ويجب عليه  
 نزع خاتمه بخلاف  
 الوضوء والفرق قوة  
 سريان الماء بخلاف  
 التراب (و) ثالثها  
 (الضربة الاولى) أى  
 للوجه واليدين  
 (و) رابعها (الصعيد  
 الطاهر) وهو كل ما  
 صعد على وجهه  
 الارض أى

الخرشي واحترز بقوله الطاهر عن النجس والمتنجس فلا يتيمم عليه ما وقع في المدونة  
 اذا تيمم على صعيد أصيب بيول فإنه يعيد في الوقت وهو مشكل خارج عن القواعد لقوله  
 تعالى فتيمة واصعيدا طيبا فسرهما مالك بالطاهر فالقياس الاعادة أبدا واختلف الاشياخ  
 في تأويلها والظاهر التأويل بالمحقق ومعناه أنه علم بالنجاسة قبل التيمم وهي ظاهرة  
 وتيمم عليها فيعيد في الوقت مراعاة لمن يقول بطهارة الارض بالجفاف وأما على التأويل  
 بالمشكوك فعنه أنه تحقق الإصابة ولم تظهر فيعيد في الوقت وهذا التأويل خلاف  
 الظاهر أفاده الشيخ في حاشية الخرشي فقوله في الحاشية هنا لأنه تحقق ولو تحقق  
 لاعاد أبدا غير مسلم أفاده شيخنا (قوله من جنسها) يدخل فيه الصوان والطفل فيتيمم  
 عليهما على المعتمد كما سيأتي وخرج بقوله من جنسها الزرع فلا يتيمم عليه لكن سيأتي  
 أن المعتمد أنه يجوز التيمم عليه بشروط ثلاثة (قوله من تراب) أي ولو نقل لكن إن لم  
 ينقل فهو أفضل ويدخل فيه تراب أرض نمود فيصح التيمم عليه على المعتمد لكن مع  
 الحرمة كما في حاشية الخرشي وقرره شيخنا (قوله أو حجارة) ولو لم يكن عليها غبار ومحل  
 محبة التيمم على الحجارة ما لم تشو كالجص ويجوز التيمم على الرخام مكسورة كانت أو  
 صحيحة على المعتمد خلافاً للشيبي وأما التيمم على الرخام فان طبع لا يجوز التيمم عليه  
 وإن لم يطبع جاز التيمم عليه ولا يضر نحته ولا نشره على المعتمد كما نقله شيخنا عن الشيخ  
 في تشريره على كبير الزرقاني خلافاً لما في حاشية الخرشي (قوله من ثلج) ومثله الماء  
 الجامد والجليد \* فان قلت الثلج ليس من أجزاء الارض فكيف يصح التيمم عليه  
 \* قلت لما جدد عليها الحق بأجزائها ويتيمم على الثلج وما أشبهه ولو وجد غيره وعلى  
 الخضم خاض ان لم يجد غيره فيقيد كلام شارحنا بذلك كما أفاده الشيخ في الحاشية هنا  
 ومثله في الخرشي وغيره وسامه الشيخ في حاشية الخرشي وهو المعتمد خلافاً لقول  
 الشبرخيتي والسكندري لا يتيمم على الثلج الا اذا لم يجد غيره فإنه ضعيف \* فان قلت  
 لم أطلق في الثلج وقيدتم في الخضم خاض مع أن الثلج ليس من أجزاء الارض  
 والخضم خاض من أجزائها \* قلت نعم لكن الثلج يشابه التراب بمجموده بخلاف  
 الخضم خاض أفاد ذلك الشيخ في حاشية الخرشي (قوله أو خضم خاض) هو الطين  
 اللين جدا ويندب أن يخفف وضع يديه كما يندب أن يحففهما قليلاً في الهواء لئلا يبلوث  
 وجهه والفصل بمدة التجفيف لا يبطل الموالاة لان ذلك مغتفر للضرورة أفاده الشيخ  
 في حاشية الخرشي (قوله أو معدن) كالكبريت والزرنيخ والمغرة والشب والكحل  
 والنورة والحديد والرصاص والنحاس فيتيمم عليها بموضعها ولو مع وجود غيرها قبل  
 أن تصير عقاقير في أيدي الناس أما ان صارت عقاقير في أيدي الناس فلا يتيمم عليها وكذا  
 يتيمم على الملح بموضعه سواء كان معدنياً أو أصله ماء وجد أو صنع من تراب بل ولو كان  
 مصنوعاً من حلفاء أو من أراك فيصح التيمم عليه على المعتمد كما في حاشية الخرشي  
 وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا فإنه ضعيف بل المعتمد أنه يصح التيمم عليه ومثل  
 الملح النظرون فيتيمم عليه اذا كان بأرضه كما في حاشية الخرشي وأما الطفل فيصح  
 التيمم عليه ولو صار في أيدي الناس كالعقاقير على المعتمد كما قرره شيخنا خلافاً لما في

من جنسها ولذا بينه  
 بقوله (من تراب أو  
 رمل أو حجارة أو سبعة  
 أو نحو ذلك) من ثلج  
 أو خضم خاض أو  
 معدن

لحاشية هنا ومثل الضفيل الصوان كما قررہ شيخنا (قوله غير نقد وجوهر) ومثلهما اللؤلؤ والياقوت والزبرجد وتبرالذهب وقطع الفضة مما لا يقع التواضع به لله سبحانه وتعالى وإن كان من أجزاء الارض (قوله الآن لا يجحد غيرهما الخ) هذا ضعيف والمعتمد كما في الحاشية هنا أنه لا يتيمم عليهما وما أشبههما ولو ضاق الوقت ولو لم يجحد سواهما بل تسقط الصلاة عنه وقضاؤها حينئذ على المعتمد كما قررہ شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير فهو كفاقد الماء والصعيد فتسقط الصلاة عنه وقضاؤها على المعتمد من الأقوال التي نظمها بعضهم بقوله

ومن لم يجحد ماء ولا متيمما \* فأربعة الأقوال يحكين مذهبها  
بصلى ويقضى عكس ما قال مالك \* وأصبح يقضى والاداء لاشهبا

وزاد الثاني يتناقل والقاسي ذوالربط يومى لارضه \* بوجه وأيد للتيمم مطلقا (قوله ولا يتيمم على خشب) المعتمد أنه يجوز التيمم على الخشب وعلى الزرع وعلى الحشيش بشرط ثلاثة إذا لم يجحد غير ذلك وضاق الوقت ولم يمكن قلعه فن كان على شجرة أو مركب ولم يجحد ماء ولا ترابا فيتيمم على الخشب هذا هو المعتمد كما في حاشية الحرشي وقررہ شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا فانه ضعيف (قوله ولا على حصير) أى ولبد وبسط (قوله ولو كان عليها غبار) أى قليل أما ان كان كثيرا ستراله فله أن يتيمم على الغبار \* تنبيهان \* الاول \* يصح التيمم على الحائط المبني بالطوب النبي إذا كان غير مخلوط بغالب تبن ونحوه ولا كثير نجس ولا حائل بها كخير ولا فرق بين مريض وغيره والحجر كالطوب أو أولى وذكر الشبر ختي في شرح خليل أنه إذا كان الخلط بنجس فانه يضرا إذا كثر كالثالث فأكثر وأما ان خلط بطاهر كالبن فيضران كان أغلب لان كان مساويا فالنصف لا يضرب ومثله في حاشية الحرشي قال شيخنا وهو المخط عليه اعتماد الشيخ آخر \* الثاني يجوز التيمم والصلاة في أرض الغير ولا يجوز لربها منعه مالم يتضرر بذلك لانه لا يجوز له أن يمنع غيره من الانتفاع بما لا يضربه كالانتفاع بمصباحه والتظلل بمجداره ونحو ذلك ذكره الاجهوري ويجوز التيمم بطلاط المسجد لا ترابه ان حفره فيما يظهر والاجاز (قوله ويجب فعله في الوقت) أى يجب فعل التيمم في وقت الصلاة وذلك لانه انما جاز للضرورة والضرورة لا تتحقق الا بعد دخول الوقت فلو فرض أنه تيمم قبل دخول الوقت وبعد فراغه بسرعة دخل الوقت فهو باطل والوقت في صلاة الجنائز بعد غسل الميت وادراجه في الكفن وإذا لم يجحد ماء يغسل به الميت فلا يتيمم من يصلى عليه الا بعد تيمم الميت \* وهذا يلغز فيقال لئلا رجل لا يصح ايقاع تيممه الا بعد تيمم غيره ذكره ابن فرحون في الغارز وهذا في الفرائض وأما النوافل فيصح أن يصليها ولو تيمم قبل وقتها وذلك أنه إذا أخر الوتر لا أخر الليل وتيمم له فله أن يصلى بهذا التيمم الفجر مع أنه تيمم قبل دخول وقت الفجر هكذا وقع في الحاشية هنا تبع للزرقاني وهو ضعيف والمعتمد أنه إذا تيمم قبل الفجر يصلى به الفجر وأصل النص من تيمم للوتر بعد الفجر جازله أن يصلى به الفجر ومن تيمم للظهر مثلا ثم تذكر أن عليه الصبح فلا يسوغ له أن يصلى به الصبح وأما قوله يصلى الفجر بتيمم الوتر فهو مفر وض فيما إذا

غير نقد وجوهر الآن  
لا يجحد غيرهما بأن  
أدركته الصلاة وهو  
بأرض ذهب أو فضة  
أو جوهر فليتيمم عليها  
ولا يتيمم على خشب  
ولا على حصير ولو كان  
عليها غبار ويجب  
فعله

يتيمم للوتر بعد طلوع الفجر أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا  
 ومثله في حاشية شيخنا الامير خلافا لما في الحاشية هنا (قوله في الوقت) صادق بأول  
 الوقت ووسطه وآخره وذلك لان من لم يججد الماء على ثلاثة أقسام \* الاول من آيس  
 من الوجود أو من اللقوق مع القطع بالوجود وحكمه انه يندب له أن يتيمم أول الوقت  
 المختار ليحوز فضيلة أوله اذا فاتته فضيلة الماء فان يتيمم وصلى أول الوقت كما أمر  
 وجد الماء فان وجد ما آيس منه فيندب له الاعادة في الوقت وان وجد غيره فلا \* الثاني  
 من تردد في الوجود أو اللقوق وحكمه انه يندب له أن يتيمم وسط الوقت المختار فان  
 يتيمم وصلى وسط الوقت كما أمر أو صلى قبل الوسط فان كان مترددا في اللقوق مع القطع  
 بالوجود فتندب له الاعادة في الوقت سواء صلى وسط الوقت أو أول الوقت وان كان مترددا  
 في الوجود فلا اعادة عليه سواء يتيمم وسط الوقت أو قدم كما اعتمد الشيخ في حاشية  
 الخرشي وقرره شيخنا خلافا لما ذكره في الحاشية هنا تبعنا للزرقاني من أن المتردد في  
 الوجود ان صلى قبل الوسط يعيد وان صلى في الوسط لا اعادة عليه فانه ضعيف بل المعتمد  
 أن المتردد في الوجود لا اعادة عليه مطلقا كما علمت \* الثالث من رجاء الوجود أو اللقوق  
 وحكمه انه يندب له أن يتيمم آخر الوقت المختار فلو يتيمم قبله وصلى ثم وجد الماء الذي  
 كان يرجوه فانه يندب له الاعادة في الوقت وان وجد غيره فلا تندب له الاعادة والمراد  
 بالراجي من غلب على ظنه أما تجزم وقدم فانه يعيد أبدا على الراجح كما في حاشية الخرشي  
 قال الشيخ في الحاشية هنا ويندب التيمم وسط الوقت للخائف من اللصوص ونحوهم  
 والمريض الذي لا يجده منا ولا المسجون فاذا قدم موا على وسطه فتندب لهم الاعادة في  
 الوقت انتهى كلامه وظاهره أن الخائف والمريض والمسجون لا تجزى فيهم الاقسام  
 الثلاثة السابقة وهو ما ذكره الخرشي تبعا لعضدهم قال الشيخ في حاشية الخرشي نقلا  
 عن شيخه الصغير والظاهر جريان الاقسام الثلاثة التي هي الآيس والمتردد والراجي  
 الآيس أوله والمتردد وسطه والراجي آخره وقرره شيخنا أيضا فهو المعتمد خلافا لما  
 في الحاشية هنا ﴿ فروع ﴾ \* الاول ﴿ من خاف اذا توضأ أو اغتسل خروج  
 الوقت واذا يتيمم يدرك من الوقت ركعة أو أكثر فانه يتيمم ويصلى على المعتمد فلو  
 يتيمم وصلى ثم تبين أن الوقت باق أو لم يتبين شيء أو تبين خروجه بعد أن شرع في الصلاة  
 ولو لم يعقد ركعة فانه لا يقطع بل يتم صلاته ولا اعادة عليه لدخوله بوجه جائز أما ان تبين  
 قبل الدخول في الصلاة فيتوضأ قطعاً أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشي (الثاني)  
 اذا دخل وقت الصلاة على مريض يقدر على القيام وعلى استعمال الماء والحال أن  
 العرق نازل عليه ويعلم انه اذا توضأ في هذا الوقت أقام ينقطع عنه العرق ويزيد مرضه  
 في الزمن فانه يتيمم ويصلى بالأيماء أفاده جلبي في حاشيته على الزرقاني (الثالث) لو  
 تسبب في مرض نفسه بأن قال له شخص ان فعلت الشيء الفلاني فانك تعرض فتعمد وفعله  
 فرض فانه يجوز له التيمم كما قرره بعض الاشياخ وفي حاشية الخرشي ما يشير له (الرابع)  
 قال الزرقاني وقعت مسألة سئل عنها بعض شيوخنا وهي أن اماما في قرية خاف في  
 زمن الشتاء من استعمال الماء في جميع نهاره المرض هل يحرم عليه التيمم وصلاته

بأنما مومنين باطله أو لا يحرم عليه وتصح الصلاة خلفه فأجاب بصحة الصلاة وعدم  
الحرمه انتهى (الخامس) اذا وجد آلة الماء وهي الخيل والأناء ولكن كانا من ذهب  
أو فضة أو حرير فانه يتيمم ولا يتناول بها الحرمه استعمالهما كفاي حاشية الخرشى فان  
تناول بها وتوضأ صح مع الحرمه هكذا أعاده الشيخ في حاشية الخرشى تبعا للزرقاني  
ولكن رده البناني وقال بل المعتمد أنه اذا وجد آلة الماء التي هي الخيل والأناء من ذهب  
أو حرير فانه لا يتيمم بل يتوضأ ويتناول الماء بآنية الذهب ونحوه ولا يحرم عليه أنه  
ضرورة والضرورات تبيح المحظورات ألا ترى أنهم قالوا يصلي بالحرير اذا لم يجد غيره  
ولا حرمه عليه وحينئذ فن يتيمم مع وجود آلة الماء من ذهب أو فضة فتيممه باطل بل  
الواجب عليه الوضوء ولا حرمه عليه (السادس) اذا وجد من الماء ما يغسل به الفرائض  
القرآنية وجب عليه أن يتوضأ فيغسل الوجه واليدين ويمسح الرأس ويغسل الرجلين  
ويترك السنن ولا يجوز له أن يتيمم حينئذ كفاي حاشية الخرشى (السابع) اذا وجد  
ماء مسبلا لخصوص الشرب ولم يجد غيره فلا يتوضأ به بل يتيمم فان توضأ به حرم عليه  
وصحته صلاته وأما ان كان الماء موقوفا أو قفعا ما فيتوضأ به فان جهل الامر توضأ به لان  
الاصل العموم أمان التمس الماء المسبل لخصوص الشرب بالماء المباح تركه وتيمم لان  
الامر اذا دار بين الخطر والاباحة يقدم الخطر أعاده السكندري ومثله في حاشية الخرشى  
(الثامن) اذا كان يقدر على مس الماء المسخن وجب عليه تسخينه ولا يجوز له التيمم  
الا اذا كان لا يقدر على مسه جلة أو لا يجد من يسخنه له أو يخاف من تسخينه خروج  
الوقت فلا يجب عليه التسخين حينئذ بل يتيمم كفاي حاشية الخرشى (التاسع) قال  
المازري لا يلزم الرعاة والحصادين والحراثين حمل الماء الى المرى فاذا دخل الوقت ولم  
يجدوا ماء تيمموا واصلوا اه قال الشبرخيتي يريد اذا كانوا آتسين من الماء والافلابد  
من طلب الماء لئلا تكل صلاة طلبا لا يشق به انتهى (العاشر) اذا كان الماء ملك عبده  
عاسنظهر بعضهم أنه لا يلزمه انتزاعه وتيمم كفاي حاشية الخرشى (قوله وموالاته) أي  
مع ما فعل له قرره بعض أشياخنا لكن على هذا يكون قوله واتصاله بالصلاة مكررا  
علا حسن أن قوله وموالاته أي اتصال أجزائه بعضها ببعض وقوله واتصاله بالصلاة  
أي اتصاله بما فعل له كالصلاة أو مس المصحف أو نحو ذلك وعلى هذا التقدير فلا تكرار  
فدبر فان فرق بين أجزائه أو بينه وبين ما فعل له فان طال بطل ولو كان التفريق نسبانا  
والافلا قال العلامة الاجهوري من فرق تيممه وكان أمرا قريبا لأجزائه وان تباعد ابتداءه  
كالوضوء اذا جف غير أن التيمم ليس فيه جفاف ولكن يقدر أن لو كان متوضئا لم يلف  
أو على ما يقال انه طول وبعد اه (قوله ولا يصلي به فرضين) أي كالوضوء فانه كان  
كذلك في صدر الاسلام ثم نسخ وصار يجديده مندوبا وبقي التيمم على حاله (قوله ولو  
مشاركين الوقت) أي ولو كانت الفريضة مشتركين في الوقت كظهورين وعشاءين  
وفي كلام الشارح إشارة للرد على أصبغ القائل بأنه بعيد في الوقت ثانية المشتركين (قوله  
من النفل ماشاء) ويشترط في صحة النفل اتصاله بالفرض واتصال بعضه ببعض فان  
فصله بطول أو خروج من مسجد أعاد تيممه وأما سبر الفصل فغفرو منه آية الكرسي

وموالاته واتصاله  
بالصلاة ولا يصلي به  
فرضين ولو مشتركين  
الوقت فان نواهما صح  
تيممه وصلى به فرضا  
واحدا فان صلاهما  
بطل الثاني ويصلي  
بعد الفرض من النفل  
ماشاء لا قبله

والمعقبات ثم ان قوله ويصلي من النفل ماشاء مقيد بما ذالم يكثر جدا والاجدده والكثرة  
بالعرف كما في الخرشي واعتمده شيخنا وقالت السادة الشافعية يصلي به من النفل ماشاء  
الى أن يدتحل وقت الفرض الثاني فاذا تيمم للعشاء وصلها فله أن يصلي به من نوافل  
الليل الى طلوع الفجر واستظهره في التوضيح تبعا لابن عبد السلام واقتصر عليه  
الشيخ في الحاشية هنا وارتضاه بعض الاشياخ ﴿ تنبيه ﴾ لا يشترط في صحة النافلة  
نتها عند التيمم للفرض كما في الحاشية هنا والخرشي وقوله صلى به من النفل ماشاء وله  
أن يمسه بالمصحف ويصلي به السنة (قوله فلا يصلي ركعتي الفجر الخ) اعلم أنه اذا تيمم  
للفرض فصيح منه النفل اذا قدمه على الفرض ولا يصح الفرض بعد ذلك وتقديم النفل  
على الفرض خلاف الاولى على الظاهر فقول الشارح ولا يصلي الخ أي ان هذا خلاف  
الاولى لكن لو صلى الفجر بتيمم الصبح صح الفجر ولا يصح الصبح بعد ذلك بل يتيمم  
له تيمما ثانيا والحاضر الصبح لا يتيمم للنفل استقلالا فالمخلص له أن يقدم الصبح  
ويؤخر الفجر أو يتيمم للصبح ويصلي به الفجر ثم يعيد التيمم للصبح أفاده شيخنا  
مع زيادة من حاشية شيخنا الامير (قوله وقرأ به القرآن) أي له قراءة القرآن فيما يتوقف  
على الطهارة كقراءة الجنب قال شيخنا الامير في حاشيته وانظر قوله وقرأ به القرآن وما  
بعده ودخول المسجد للجنب هل يحمد بعدم الطول عرفا فيحتاج لتيمم ثان أو يجعل  
كصلاة واحدة طول فيها انتهى والثاني هو الذي سمعته من شيخنا ووافقه على ذلك  
جماعة من أشياخي وهو ظاهر فتدبر (قوله ومسه بالمصحف) ومثله أيضا الطواف  
الغير الواجب (قوله وصلي به السنة) وله أيضا أن يصلي به صلاة الجنائزة على القول بأنها  
سنة وأما على القول بأنها فرض فلا كما في حاشية الخرشي ﴿ تنبيه ﴾ اذا تيمم لواحد  
من مس المصحف أو الجنائزة أو القراءة أو الطواف فهل يفعل به باقيها والنفل أولا  
والظاهر الاول وكذا اذا تيمم للفرض وفعل به النفل فله أن يصلي به باقيها والنفل على  
الظاهر أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله وأما سننه فثلاثة) بل هي أربعة والرابعة  
نقل ما يتعلق باليدين من الغبار الى الوجه واليدين أي ترك مسح ما يتعلق بهما من غبار  
فان مسحهما على شيء قبل أن يمسح بهما وجهه صح تيممه ولو كان المسح قويا كما في حاشية  
الخرشي والنفاوى وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا تبعا للزرقاني من أنه اذا  
كان المسح قويا يبطل تيممه فقد ضعفه الشيخ في حاشية الخرشي واعتمد الصحة ولو  
كان المسح قويا قال ويستأنس له بصحة التيمم على الحجر الصلب الذي لا يخرج منه  
غبار انتهى قال شيخنا الامير وقد يفرق بينهما بأن المسح الشديد فيه شائبة التلاعب  
بخلاف عدم التعلق بذات الصعيد انتهى لكن الاول أقوى ﴿ تنبيه ﴾ يبطل  
التيمم بما يبطل به الموضوع من حدث وسبب وشك وردة سواء كان ذلك التيمم للحدث  
الا صغرا والاكبر ويبطل أيضا بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة مع القدرة على  
استعماله ان اتسع الوقت المختار لادراك ركعة بعد استعماله وأما ان رأى الماء وهو في  
الصلاة فلا تبطل صلاته ولا يقطعها ولا يعيدها الا وجوبا ولا ندبا ولو اتسع الوقت الآن  
يكون ناسيا للماء في رحله فتيمم ودخل في الصلاة ثم تذكره فهاهنا يبطل تيممه وصلاته

فلا يصلي ركعتي الفجر  
بتيمم الصبح ولو تيمم  
لنافلة صلى من النفل  
ماشاء وقرأ به القرآن  
ومسه بالمصحف  
وصلى به السنة قاله أبو  
الحسن • ولما فرغ  
من فرائضه شرعى في  
سنه فقال (وأما سننه  
فثلاثة) الاولى (ترتيب  
المسح) بأن يمسح  
الوجه قبل اليدين فان  
مسحه بعدهما

ان اتسع الوقت وكان قادرا على استعمال الماء وعليه يتخرج اللغز المشهور وهو قولهم  
 حماره قأ بطل صلاة المصلي (قوله أعاد) أى أعاد المنكس وحده مع القرب وأمان  
 حصل طول بين التيمم والصلاة فيبطل لما تقدم ان عدم الموالاة مبطل له (قوله استجابا)  
 هذا ضعيف والمعتمد أنه يعيد استئناا لحصيل السنة سواء كان عامدا أو ناسيا ولعل  
 الشارح مشى على طريقة من لم يفرق بين السنة والمستحب (قوله ما لم يصل) بل ولو  
 صلى فإنه يعيده استجابا بتمامه لما يستقبل من النوافل التي يلحقها بالفرض (قوله أعاد  
 في الوقت) أى أعاد تيممه وصلاته في الوقت المختار (قوله على المشهور) أى لقوة القول  
 بوجوب المسح الى المرفقين بخلاف من اقتصر على ضربة واحدة فلا يعيد في الوقت لضعف  
 القول بوجوب الضربة الثانية (قوله تجديد الضربة لليدين) فإن قلت كيف يفعل  
 الفرض وهو مسح اليدين الكوعين بالسنة التي هي الضربة الثانية \* فالجواب أن  
 الفرض في الحقيقة مفعول بأثر الضربة الاولى بدليل أنه لو اقتصر عليها ومسح وجهه  
 ويديه بها أجزاءه ولا إعادة عليه كما سبق وأما قول العلامة الشبرخيتي قيل ان هذا نظير  
 النفل في الماء للوجه فان النفل ليس فرضا وغسل الوجه فرض فقيه نظر لان النفل هذا  
 فرض على التحقيق كما تقدم عن حاشية الخرشي ولكن كلام الشبرخيتي لا اعتراض عليه  
 لانه حكى هذا الكلام بقيل الدالة على تضعيفه فتدبر (قوله وليس الضرب شرطا بل لو  
 وضع الخ) فالمراد بالضرب الوضع مجازا من اطلاق اسم المزموم وارادة اللزوم (قوله  
 بل لو وضع يديه على التراب من غير ضرب أجزاءه) استفيد من هذا أنه لا بد من نقل التراب  
 وهو كذلك فلم يرغ وجهه على الأرض فلا يجزئه على المعتمد كما تقدم (قوله فثلاثة) بل  
 هي ثمانية والرابعة السواك والخامسة الصمت الاعن ذكر الله والسادسة التيمم على  
 تراب غير منقول والسابعة الاستقبال والثامنة مسح العضوين من أولهما فيبدأ من  
 أعلى الوجه ومن أطراف الاصابع ولا يقول هنا أشهد أن لا اله الا الله الى آخر ما سبق في  
 الوضوء لوجوب الموالاة بين التيمم وبين ما فعل له أى لا يطالب بالانتيان بذلك بل هو  
 مكره أو خلاف الاولى لكن ان أتى به فتيممه صحيح ولا يبطل أفاده الشيخ في حاشية  
 الخرشي وقرره شيخنا (قوله التسمية) والمعتمد أنه يكملها هنا وفي الوضوء (قوله  
 البدء بظاهر اليمنى باليسرى) اعترض بأن فيه تعلق حرفي جرم تعدى اللفظ والمعنى  
 بعامل واحد وهو البدء وأجيب بأن الباء الاولى بمعنى من لا ابتداء الغاية على حد قوله  
 تعالى يشرب بها عباد الله أى منها وفي الكلام حذف مضاف أى والبدء من مقدم  
 ظاهر اليمنى والباء الثانية للآلة على حد كتبت بالقلم لان اليسرى آلة المسح ويكون  
 التقدير حينئذ والبدء من مقدم ظاهر اليمنى ما سحها باليسرى (قوله فيجعل طرف  
 اليسرى على أطراف أصابع يده اليمنى) ظاهره ولو الاجاهم وهو ظاهر الروايات كما  
 قاله ابن ناجي وهو المعتمد وفي الرسالة أنه يجري باطن اجهاهه من يده اليسرى على ظاهر  
 اجهاهه اليمنى بعد مسح باطن ذراعها وكذا يفعل باليسرى (قوله ويمررها الى آخر  
 الاصابع) فيه مسامحة لانه يمررها أو لا الى آخر المرفق ثم يمررها الى آخر الاصابع ويمكن  
 الجواب عن الشارح بأن المعنى ويمررها منتهيا الى المرفق منتهيا الى آخر الاصابع وعبرة

أعاد استجابا ما لم يصل  
 كما في الوضوء  
 (و) الثانية (اسح من  
 الكوع الى المرفق)  
 فان اقتصر على الكوع  
 أعاد في الوقت على  
 المشهور (و) الثالثة  
 (تجديد الضربة لليدين)  
 وليس الضرب شرطا  
 بل لو وضع يديه على  
 التراب من غير ضرب  
 أجزاءه \* ثم شرع في  
 ذكر الفضائل فقال  
 (وأما فضائله فثلاثة  
 أيضا) أولها (التسمية  
 وثانيتها) (البدء بظاهر  
 اليمنى باليسرى)  
 فيجعل طرف اليسرى  
 على أطراف أصابع  
 يده اليمنى ويمررها  
 أصابعه عليها ويمررها  
 الى آخر الاصابع

الغيشي أوضح وأحسن ونصها في جعل كفه اليسرى على أطراف كفه اليمنى ويحني أصابعه عليها ويمررها إلى المرفق ثم يعود يباطن كفه اليسرى على باطن ذراعه \* ويحني إبهامه اليسرى ويمررها إلى آخر الأصابع انتهى وصفة التيمم على الوجه الأكمل أن يسمي الله أولا ويضع يديه على الصعيدين ويرفعهما غير قابض بهما شيئا فإن تعلق بهما شيء نقضهما نقضا خفيفا ثم يضعهما على وجهه من أعلاه ناويا ويذهب بهما إلى آخر الوجه ويتعهد الوتر وظاهر الشفتين ونحوهما ثم يضع يديه على الأرض ويرفعهما فيه مسح بماء يسرا جاعلا أصابع يده اليسرى على ظاهر أطراف يده اليمنى ثم يمر أصابعه على ظاهر كفه وذراعيه ويحني أصابعه حتى يبلغ آخر المرفقين ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه قابضا عليه حتى يبلغ آخر الكوع ثم مسح كف اليمنى بكف اليسرى قبل أن ينقل إلى مسح اليسرى ثم مسح اليسرى باليمنى كذلك وهذا هو الأكل والاف كفه مسح أجزاءه إذا استوعب أعضاء التيمم (قوله ومسح اليسرى مثل ذلك) أي في جعل كفه اليمنى على ظاهر أصابع يده اليسرى \* خاتمة \* سكت المصنف عن مكرهات التيمم وهي أربعة \* الأول التيمم على غير التراب إذا كان التراب موجودا \* الثاني الزيادة في المسح على المرة الواحدة \* الثالث التكبس بأن يقدم مسح اليدين على مسح الوجه \* الرابع أن يتيمم وهو كاشف العورة والله أعلم (قوله على الوسيلة) الوسيلة هي الشيء الذي لم يكن المقصد من مشروعيته تحقق ذنبه كالوضوء والغسل فقصده كل منهما لأجل صحة الصلاة والمقصد ما كان المقصد من مشروعيته ذاته كالصلاة (قوله الأهم) إل شيخنا الأمير يحتمل أنه صفة للمقصد من حيث هو فإنه أهم من الوسيلة ويحتمل أنه أراد أن هذا المقصد المخصوص وهو الصلاة أهم المقاصد فإنها أفضل أركان الإسلام بعد الشهادتين (قوله وهو الصلاة) ذل الضمير مراعاة للرجوع وهو المقصد ولو راعى الخبر وهو الصلاة لقال وهي لكن مراعاة المرجع أفصح فلذلك سلكه الشارح (قوله التي هي ثاني قواعد الإسلام) أي والأول الشهادتان (قوله قواعد الإسلام) أي أركانه الخمسة التي يبنى عليها بناء معنويا أي أن الإسلام يبنى عليها كبناء البيت على أركانه وهذه الخمسة هي المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت إن استطاع إليه سبيلا رواه الشيخان لكن الركن الأول وهو الشهادتان يهدم الإسلام بانهدامه وكذا بقية الأركان يهدم الإسلام بتركها محمدا لا كسلا عند الجمهور وقال الإمام أحمد وابن حبيب من ترك الصلاة عمدا كفر قال الإمام الشافعي للإمام أحمد إذا كفرته بتركها وهو يقول لا إله إلا الله فبهم يدخل في الإسلام فيقال إنه سكت فالخاصل أن من ترك الصلاة محمدا يقتل كفرا ومن تركها كسلا يؤخر لبقاء ركعة يسجدتها فإن تاب فالامر ظاهر والاقول بالسيف حدا على المعتد لا كفرا ومن ترك الوضوء آخر لبقاء ما يسعه وركعة من الوقت وكذا الغسل ومن ترك الصوم أخر إلى أن يبقى للفجر قدر ما يسع النية وتارك الزكاة تؤخذ منه كرها وإن يقتل وأما من ترك الحج فأنه لا يتعرض له (قوله مبتدأ بذكر شروطها) إنما ابتدأ بالشروط لأن الشرط رتبة أن يتقدم على الشروط

(و) الفضيلة الثالثة  
قوله (مسح اليسرى  
مثل ذلك والله أعلم)  
ولما أنهى الكلام  
على الوسيلة شرع  
يتكلم على المقصد  
الأهم وهو الصلاة التي  
هي ثاني قواعد الإسلام  
مبتدأ بذكر شروطها  
فقال  
\* (باب شروط الصلاة)

فرضت الصلاة بمكة ليلة الاسراء قبل الهجرة بسنة في السماء بخلاف ما ائثر الشرائع ففرضت في الارض والصلاة تطلق على الرحمة كقوله تعالى هو الذي يصلي عليكم أي برحمتكم وعلى القراءة قال الله تعالى ولا تجهر بصلاتك أي بقراءةك وعلى الدعاء كقوله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وعلى الاستغفار كقوله صلى الله عليه وسلم بعثت الى أهل البقيع لأصلي عليهم أي لأستغفر لهم كما موفى رواية واصطلاحاً قال ابن عرفة قربة فعلية ذات احرام وسلام أو سجود فقط فيدخل سجود التلاوة وصلاة الجنائز وأختلف في اشتقاق الصلاة فقال النووي الاظهر والاشهر أنها مشتقة من الصلوات بفتح الصاد واللام وهما عرفان في الردف ينحنيان في الركوع والسجود ولذا كتبت الصلاة في المصحف بالواو وقيل انها مشتقة من الصلاة لانها تصل بين العبد وخالقه بمعنى أنها تقربه من رحمة وتوصله الى كرامته وجنته وهذا يقتضي أن أصلها وصل دخلها القلب المكاني فصارت صلوة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارت صلاة ويحتمل أن اشتقاقها من باب الاشتقاق الكبير وهو لا يشترط فيه مراعاة ترتيب الحروف كما في جذبه وجبده وقيل انها مأخوذة من صليت العود بتشديد اللام أي قومته بالنار لان الصلاة تحمل الانسان على الاستقامة ونهاه عن المعصية قال تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر واعترضه النووي بأن لامه ياء ولا مها واو وأجيب بانها قلب ياء من الفعل المضعف مع الضمير كزكيت من الزكاة قال الدميري وكانه اشبهه عليه بقولهم صليت اللحم صلياً بالتخفيف كرميته رمياً اذا شويته وقد يقال المادة واحدة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من حاشية شيخنا الامير (قوله الشرط الخ) هذا معناه اصطلاحاً وأما معناه لغة فهو كل ما توقف عليه الشيء وقال بعضهم الشرط لغة العلامة (قوله ما يلزم من عدمه العدم) خرج به المانع فانه لا يؤثر بالعدم لان المانع هو الذي يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحبض فانه مانع من الصلاة فيلزم من وجوده عدم الصلاة ولا يلزم من عدمه وجود الصلاة ولا عدمها وقولهم في تعريف المانع لذاته راجع للجمله الثانية مجزأها أي انه لا يلزم من عدمه العدم لذاته وأما الشيء آخر فيلزم من عدمه العدم كما اذا طهرت المرأة قبل الزوال مثلاً وصلت فلا شك في عدم صحة صلاتها لكن عدم الصحة لم يكن من عدم المانع بل من عدم وجود السبب ولا يلزم من عدمه الوجود لذاته سواء ما لشيء آخر فيلزم من عدمه الوجود كما اذا طهرت بعد الزوال مثلاً فلا شك في وجوب الصلاة عليها وتحتها اذا استوفت الشروط والاركان لكن وجود الصحة والوجوب لم يكن من عدم المانع بل من وجود السبب الذي هو الزوال في مثالنا (قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم) خرج به السبب فانه هو الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وقولنا في تعريف السبب لذاته راجع للجملتين معا أي انه يلزم من وجوده الوجود لذاته وأما الخارج فلا كما اذا دخل الوقت والمرأة نازل عليها الحبض فلا يلزم من وجود دخول الوقت وجود الصلاة لكن ليس ذلك لذاته بل لخارج وهو الحبض في مثالنا وكذلك يلزم من عدمه العدم لذاته وأما لذاته فلا يلزم من عدمه العدم لوجود سبب آخر في الشيء الذي له أكثر

الشرط هو ما يلزم من  
عدمه العدم ولا يلزم  
من وجوده وجود  
ولا عدم

من سبب واحد كالضوء فان له سببين الشمس والنار هذا اذا اعتبرت كل واحد سبباً على حدته فلو اعتبرت القدر المشترك بينهما هو السبب للزم من عدمه العدم دائماً وتعين رجوع ذاته للجملة الاولى فقط ( قوله لذاته ) ليس راجعاً للجملة الاولى وهي قوله يلزم من عدمه العدم بل هو راجع للجملة الثانية بشقيها وهي قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم يعني أن الشرط يلزم من عدمه عدم ما هو شرط له كالوضوء فانه شرط في صحة الصلاة فيلزم من عدمه عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجوده وجود الصلاة ولا عدمها لذاته أى من حيث ذاته ففيه اشارة الى أنه قد يلزم من وجوده الوجود لذاته كما اذا كان الشخص متوضئاً ودخل وقت الظهر فقد يلزم من وجود الوضوء الصلاة لذاته بل لوجود السبب وفيه اشارة أيضاً الى أنه قد يلزم من وجود الوضوء عدم الصلاة لذاته كما اذا توضأ قبل الظهر فقد يلزم من وجود الوضوء عدم الصلاة لكن لذاته بل لعدم وجود السبب نال الشيخ ولا حاجة لقولنا لذاته في التعاريف الثلاثة لان وجود الشيء ذاته فمعنى قولنا من وجوده أى لزوماً ناشئاً من وجوده ولزوماً ناشئاً من عدمه فيعلم منه أنه ذاتي فتحصل من جميع ما تقدم أن السبب يؤثر بطرفيه وهما الوجود في الوجود والعدم في العدم والمانع يؤثر بطرف الوجود في العدم ولا يؤثر بطرف العدم لافي الوجود ولا في العدم والشرط يؤثر بطرف العدم في العدم ولا يؤثر بطرف الوجود لافي العدم ولا في الوجود ( قوله والشرط ما كان خارج الماهية ) فان قلت هذا لا يظهر في نحو ما يستقبل القبلة فانه شرط مع أنه داخل الماهية لا خارج عنها \* فالجواب أن الشارح أراد بالخروج عن الماهية أنه قد رزئ عن الحركات والسكنات المعلومة أفاده شيخنا الأمير ( قوله وماهية الشيء حقيقة أى ذاته ) لكن بينهما فارق اعتباري فبابه الشيء من حيث أنه عين الشيء يقال له هوية ومن حيث تحققه في الخارج يسمى حقيقة ومن حيث وقوعه في السؤال بما هو يقال له ماهية فتحصل أن الماهية والحقيقة والهوية ألفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار وما ذكره الشارح من أن الماهية هي الحقيقة تتبع فيه جماعة لكن ذكر بعض المحققين أن الماهية أعم والحقيقة أضيق فالماهية تشمل الموجودات والمعدومات والحقيقة فاصرة على الموجودات فالاعتناء يقال ماما هيته ولا يقال ما حقيقة فافاده السعد في شرح العقائد مع زيادة ايضاح من الكستلى وفي حاشية شيخنا الأمير هنا اشارة لذلك ( قوله مجله ) أى في قوله وللجملة شروط وجوب وشروط صحة وان كان فصلها بعد ذلك في قوله فأما شروط وجوبها الخ ويحتمل أن اجالها في قوله فأما شروط وجوبها الخ من حيث أنه أجل شروط الوجوب والصحة معاً في شروط الوجوب فقط والصحة فقط وحاصل المعتمد في هذه المسئلة أن شروط الصلاة ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وهما اثنان عدم الاكراه على تركها والبلوغ وشروط صحة فقط وهي خمسة طهارة الحدث والخبث واستقبال القبلة وترك الكثير من الافعال وستر العورة مع القدرة على ذلك والاسلام وشروط وجوب وصحة معاً وهي ستة قطع الحيض والنفس وبلوغ الدعوة والعقل ووجود الماء الكافي أو الصعيد وعدم النوم ودخول الوقت وقيل أنه سبب هذا هو الصواب في عدها وبهذا تعلم ما في كلام المصنف من المؤاخذات ( قوله

لذاته والشرط ما كان خارج الماهية والركن ما كان داخلها وماهية الشيء حقيقة أى ذاته فالوضوء من شروط الصلاة لانه خارج عن ماهيتها والركوع والسجود مثلاً من أركانها لانه داخل في ماهيتها \* ثم شرع يتكلم على الشروط مجله فقال ( وللصلاة شروط وجوب وشروط صحة والفرق بينهما أن شروط الوجوب

لا يجب على المكلف الخ) أى فيعرف بأنه أمر تعمر به الذمة ولا يجب على المكلف تحصيله  
بقوله وشروط الصحة يجب الخ) أى فيعرف بأنه أمر تبرا به الذمة ويجب على المكلف  
تحصيله وعلى هذا التعريف لا يجتمع شرط الوجوب مع شرط الصحة لأن بينهما تنافيا  
وهذا التعريف للمتقدمين وللتأخرين تعريف آخر وهو أن شرط الوجوب ما يتوقف  
عليه الوجوب وشرط الصحة ما يتوقف عليه الصحة وعلى هذا فيجتمعان بقى شئ آخر  
وهو أن قول الشارح شرط الوجوب لا يجب على المكلف تحصيله كالعقل والبلوغ فيه  
بحث وذلك لأن الشخص قبل البلوغ والعقل غير مكلف لأن الذمة قبل ذلك غير عامرة  
فكان الأولى أن يقول لا يجب على الشخص بدل المكلف وأجيب بأنه من باب مجاز  
الاول أى الذى يؤول أمره الى كونه مكلفا على حد قوله تعالى أعصر نخرا أى عصيرا يؤول  
الى كونه نخرا أو انه لما ذكر المكلف في شرط الصحة ذكره هنا مشاكلة أفاده الشيخ  
في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الامير (قوله الاسلام) هذا ضعيف والمعتمد أنه  
شرط صحة ثم ان الاسلام وما بعده ليس خاصا بالصلاة ولا يعد من شروط الشئ الا ما كان  
خاصا به (قوله غير مخاطبين الخ) هذا يقتضى أن الاسلام من شروط الوجوب والصحة  
معاً كما قال شيخنا الامير لأنه شرط وجوب فقط وبالجملة فالمعتمد أن الاسلام شرط صحة  
فقط وما مشى عليه المصنف ضعيف وما ذكره الشارح من أنهم غير مخاطبين بفروع  
الشريعة ضعيف أيضا والمعتمد أنهم مخاطبون بالقوله تعالى وويل للمشركين الذين لا  
يتنون الزكاة ما سلككم في سقر قالوا ألم نك من المصلين فهذا يدل على أنهم يعاقبون  
على ترك الصلاة فهم مكلفون بها \* فان قلت لو وجبت الفروع عليهم فاما أن يجب  
عليهم حال الكفر أو بعده وكلاهما باطل لأن الصلاة لا تصح مع الكفر ولا يجب قضاؤها  
بعدها جماعا وحينئذ فلا فائدة في تكليفهم بالفروع \* قلت بل له فائدة وهو أن من  
مات منهم على كفره يعاقب على ترك الفروع عقابا زائدا على عقاب الكفر وذكر  
بعضهم أنهم مكلفون بالفروع ماعدا الجهاد (قوله بفروع الشريعة) وأما أصول  
الشريعة فهم مخاطبون بها قطعا بلا خلاف (قوله والبلوغ) هو قوة تحدث في الصبي تنقله  
من حالة الطفولية الى حالة الرجولية وله علامات ستة انبأت شعرا العانة أى الشعر الاسود  
ونحوه لا الزغب ونحوه وج المنى وتنتن الابط وغلظ الصوت وفرق أربعة الانف وبلوغ  
السن ان لم يوجد غيره وهو ثمان عشرة سنة وزاد بعضهم سابعة وهى أن يأخذ خيطا  
ويشنيه ويديره على رقبته ويجمع طرفيه في أسنانه ويفتحه فان دخل رأسه منه بلغ والا  
فلا وهذه العلامات كلها يشترك فيها الذكر والانثى وتختص الانثى بعلامتين وهما  
الحيض والحمل (قوله فلا تجب على صبي) أى ما لم يبلغ في وقتها أما ان بلغ في وقتها فانه يجب  
عليه أن يصلحها ولو كان صلاحها قبل ذلك لأن صلاته الاولى نقل فاذا بلغ في أثنائها بانبات  
شعر ونحوه مما لا يبطل الطهارة فانه يخرج عن شفع ان ركع واتسع الوقت والاقطع  
وابتدأها فرضا ولا يعيد وضوءه نظير من توضأ قبل الوقت كما سبق والدليل على ان  
الصلاة لا تجب على الصبي قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث فذكر منهم الصبي  
حتى يبلغ والصحيح أن ثواب عمل الصبي لنفسه لقوله تعالى وأن لس للانسان الام

لا يجب على المكلف  
تحصيلها كالعقل  
والبلوغ وشروط  
الصحة يجب على  
المكلف تحصيلها  
كالوضوء وغسل  
التجاسة واستقبال  
القنلة ونحو ذلك مما  
سيذكره فأما شروط  
وجوبها فخمسة  
الاول (الاسلام) فلا  
تجب على كافر وهذا  
بناء على أنهم غير  
مخاطبين بفروع  
الشريعة (و) الثانى  
(البلوغ) فلا تجب على  
صبي

سعى ووردان الصبيان يتفاوتون في الدرجات في الجنة على قدر أعمالهم كما تتفاوت  
الكبار انتهى فالصغير تكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات (قوله لكن  
يؤمر بها) أي ندبا (قوله لسبع سنين) أي بالدخول فيها وقيل حتى يميز الحديث من  
الطيب وقيل حتى يعرف شماله من يمينه والاول هو المشهور لقوله صلى الله عليه  
وسلم مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم  
في المضاجع وكل من الصبي والولي مأمور مأجور فالصبي مأمور مأجور بالفعل  
والولي مأمور بالامر بها للصبي مأجور على ذلك الامر لان الامر بالامر (قوله ويضرب  
عليها العشر) أي ضربا غير مبرح لا يهشم الحنك ولا يكسر عظما والصواب أنه لا ينضبط  
بعدد لان ذلك يختلف باختلاف حال الصبيان (قوله ويفرق بينهم في المضاجع) كذا  
في بعض النسخ ويفرق بالتشديد قال القرافي فرق بتخفيف الراء في المعاني وفرق  
بتشديد الراء في الحسيات قال الله تعالى فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه  
\* فان قلت ما تصنع بقوله تعالى واذا فرقناكم البحر فأخرجناكم مع أن البحر حسي  
\* فالجواب أن هذه القاعدة أغلبية أو أن البحر لما كان لطيفا شفافا ألحق بالامور  
المعنوية وأما قوله تعالى فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين فحط الفرق على الايمان  
والفسق وهما من الامور المعنوية كما ذكر ذلك بعض الخذاق من أشياخي (قوله  
ويفرق بينهم) أي عند العشر ويكنى في التفريق ثوب واحد وكل ما زاد فهو حسن بل  
قال اللخمي لا بد في التفريق من جعل كل واحد يفرش على حديثه لغلبة الشر في هذه  
الازمنة الفاسدة نسأل الله تعالى السلامة واللطف ويكره تلاصقهم ولو بمحائل ولو بالعمرة  
ولو مع قصد اللذة أو وجودها لان لذاتهم كالألذة والكرامة متعلقة بهم فانهم يخاطبون  
بها وبالمنسوب على الصحيح قال شيخنا الامير والظاهر أن الولي اذا اطلع على ذلك  
فيحرم عليه اقرارهم لانه يجب عليه اصلاح حالهم وتلاصق البالغين اذا كان بالعمرة بلا  
عائل حرام قصدت اللذة أم لا وأما ان كان بالعمرة بالمحائل فان قصد اللذة حرم والا فلا  
(قوله العقل) هو شرط وجوب وصحة معا خلافا للصنف (قوله لرفع الخطاب عنه)  
أي في قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث فذكر منها المجنون حتى يفيق (قوله  
دخول الوقت) هو شرط وجوب وصحة معا وقال بعضهم الحق أنه سبب في الوجوب  
وشرط في الصحة ومعرفة الوقت عند القرافي فرض كفاية يجوز التقليد فيه (قوله فلا  
يجزئ قبله) فان شك في دخول الوقت قبل الصلاة أو في أثنائها فلا يجزئ ولو وقعت  
فيه وان شك بعد خروجه من الصلاة أجزأت ان تبين أنها وقعت فيه وأما ان تبين خلافه  
أولم يتبين شيء فلا تجزئ هذا كله في الشك وأما ان ظن ظنا قويا أن الوقت دخل فيك فيه  
ذلك على المعتمد ان تبين أنها وقعت فيه أولم يتبين شيء وأما الشك في خروج الوقت فهو  
لعمو أفاده الشيخ في حاشية الخرشى \* تنبيهان \* الاول \* اذا مات المكلف بعد  
دخول الوقت وقبل أداء الصلاة لا يكون آنما الآن بظن الموت فانه يأثم لان الوقت  
الموسع صار في حقه مضيقا فكان الواجب عليه المبادرة بالفعل فلو ظن الموت وأخرها  
ثم لم يموت وأوقعها في وقتها الاختيارى فهو آثم لمخالفته مقتضى ظنه كما في الخرشى وغيره

لكن يؤمر بها لسبع  
ويضرب عليها العشر  
ويفرق بينهم في  
المضاجع (و) الثالث  
(العقل) لا تجب على  
مجنون لرفع الخطاب  
عنه (و) الرابع  
(دخول الوقت) فلا  
يجزئ قبله

لأنه آداه عند الجمهور وبذلك يلغز فيقال لئلا رجل أوقع الصلاة في الوقت المختار وهو  
 آثم (الثاني) إذا أدرك المسافر أو الحاضر الوقت في طين خضخاض ولم يجد محلا يصلي  
 فيه وخشى خروج الوقت المختار نزل عن دابته وصلى في الخضخاض إيماء فان لم يقدر  
 على النزول بأن خاف الغرق فيه فانه يصلي راكبا مستقبل القبلة فان كان المانع له من  
 النزول خوف تلوث ثيابه فيجوز له أن يصلي على الدابة على المعتمد كما في حاشية الخرشى  
 خلافا لما ذكره السكندري عند قول المصنف واستقبال القبلة من أنه لا يباح له أن يصلي  
 على الدابة فانه ضعيف (قوله وبلوغ دعوة الخ) هو شرط وجوب وصحة معا (قوله في  
 شاهق جبل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها من جبل ومعناها واحد أي من ترابي  
 في رأس جبل (قوله مثلا) أي أوترابي في غار أو جزيرة لا يأتي لها أحد (قوله ولم يعلمه)  
 كذا في بعض النسخ وفي بعضها ولا أعلمه أحد وكل صحيح (قوله وما كنا معذنين حتى  
 نبعث رسولا) يعني ولا مشيئين فهو من باب الاكتفاء على حد سرايل تقيكم الحر أي والبرد  
 (قوله والذي ذكره المصنف ستة) أحيب عن المصنف بأنه عند طهارة الحدث والنجس  
 قسما واحدا كما في الشبرخيتي أو أنه جعل الترك بقسميه واحدا كما في حاشية شيخنا الامير  
 (قوله طهارة الحدث) قال الشبرخيتي الاولى أن تجعل الاضافة على معنى اللام أي طهارة  
 منسوبة للحدث وقال بعضهم من اضافة المسبب الى السبب أي الطهارة المسببية عن  
 الحدث واعترضه الشبرخيتي بأن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والحدث لا يلزم من  
 وجوده وجود الطهارة انتهى قال شيخنا الامير في تقريره والظاهر أن هذا القائل لم يرد  
 السبب الاصطلاحي حتى يرد عليه الاعتراض وانما مراده السبب اللغوي وهو ما يؤدي الى  
 النسي وهذا نظير قولهم مس الذي كرسب من أسباب الحدث مع أنه لا يلزم من وجود المس  
 وجود المسبب أو من اضافة المزيل للزال أي الطهارة المزيلة للحدث قال الشبرخيتي وفيه  
 نظر لانه لا يصدق على الطهارة الترايبية لما سبق أن التيم لا يرفع الحدث وأحيب بارتكاب  
 التغليب أولان المائبة هي الاصل (قوله وطهارة الحدث) أي على أحد القولين من وجوب  
 ازالة النجاسة والقول الآخر يقول ان ازالة النجاسة سنة وهو المعتمد كما أفاده شيخنا  
 وغيره وعليه فما ورد من التعذيب في البول محمول بالنسبة لهذه الامة على ابقائه بالقصبة  
 بحيث يطل الوضوء فان الاستبراء واجب اتفاقا وبما شنع بعض الناس على القول بالسنية  
 وليس قاصرا على مذهبه فقد نقله القاضي عبد الوهاب عن ابن عباس وابن مسعود  
 وسعيد بن جبيرة وغيرهم قال ابن عباس ليس على الثوب جنابة وقال سعيد بن جبيرة لما سئل  
 عن الوجوب اتل على قرآن في ذلك وأما وثيا بك فظهر فقهو التطهير المعنوي من الرذائل  
 بان هذه الآية نزلت قبل مشروعية الصلاة وقال أحمد بن المعدل لو أن رجلا صلى  
 أحدهما بالنجاسة عمدا في الوقت وتعمد الثاني تأخير الصلاة حتى خرج الوقت لم يستويا  
 عند مسلم وأيضاً ورد في الحديث أن المشركين وضعوا السبل الذي هو المشيمة على ظهر  
 النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ولم يقطع الصلاة فهذا يؤيد القول بالسنية انتهى  
 والحاصل ان المعتمد ان ازالة النجاسة سنة فمن صلى بالنجاسة عمدا فقد راعى ازالتهما  
 فعمله صحيح ولا حرمة عليه ولا يجب عليه الاعادة نعم يستحب له الاعادة ما دام الوقت باقيا

(و) الخامس (بلوغ  
 دعوة النبي صلى الله  
 عليه وسلم) فن ترابي  
 في شاهق جبل مثلا ولم  
 يعلمه أحد برسالة النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 لا تجب عليه لقوله  
 تعالى وما كنا معذنين  
 حتى نبعث رسولا  
 \* ولما انتهى الكلام  
 على شروط الوجوب  
 أتبعها بشرط الصحة  
 فقال (وأما شروط  
 صحتها خمسة أيضا)  
 والذي ذكره ستة  
 أولها (طهارة الحدث)  
 الأصغر والأكبر  
 (و) ثانيها (طهارة الحدث)

أفاده الشيخ في تقريره على الحرشي وقرره شيخنا المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة وهو  
سعة في الدين ودين الله يسر (قوله وهو) أي طهارة الخبث وذكر الضمير مراعاة للخبر ولو  
راعى المرجع لقال وهي (قوله زوال النجاسة) أي أزالها وكما تطلب أزالها بطلب تقييدها  
لكن محل ذلك إذا كانت في نحو كيه ووجد ماء يكفي أحدهما أمانا كانت بمحل واحد  
ووجد ماء يزيد بعضها فلا يطلب بتقليدها لأن ذلك يزيد انتشارا (قوله النجاسة) أي  
المحققة فلوشك في إصابتها الثوب وجب نضجه لا غسله والنضح هو الرش باليد وغلبة ظن  
النجاسة كاليقين فتوجب الغسل (قوله عن الثوب) المراد به كل ما حمله المصلي فيشمل  
الملق بالارض ولو لم يتحرك بحركته فلو كانت العمامة لها طرف طاهر وطرف نجس  
وحملها شخصان فالصلاة باطلة عليهما معا على الظاهر كما قرر به بعض شيوخنا لأن اللبس  
ينسب لهما معا خلافا لمن قال بصحة صلاة حامل الطرف الطاهر فإنه ضعيف وكذا تبطل  
الصلاة عليهما معا إن كان الطرفان طاهرين والنجاسة بالوسط الملق بالارض كما في حاشية  
شيخنا الأمير **تنبيه** إذا تعلق الصبي بأبيه وهو في الصلاة فمارة يكون ذلك تحقيقاً أو  
ظناً غالباً أو غير غالب أو شكاً فهذه أربع صور وفي كل منها أسأله أن يكون ثوبه متنجساً  
تحقيقاً أو ظناً قوياً أو ظناً ضعيفاً وجلس على ثوبه ولو ببعض أعضائه فهذه ثلاثة تضرب في  
الأربعة السابقة فهي اثنا عشرة صورة الصلاة فيها باطلة فإن لم يجلس على شيء من ثوبه  
فصلاته صحيحة في الاثنى عشر فهذه أربع وعشرون صورة وكذا الصلاة صحيحة إذا شاك  
في طهارة ثوبه ونجاسته ولو جلس على ثوبه في صور التعلق الأربعة فإذا أضفت أربعة إلى  
أربعة وعشرين فالجمله ثمانية وعشرون وأما إذا ركب عليه أو حمله في الصلاة فالركوب  
والحمل المذكوران إما تحقيقاً أو ظناً قوياً أو ظناً غير قوي فهذه ست صور حاصلة من ضرب  
اثنين في ثلاثة وفي كل منها ما إن يتحقق نجاسة ثوبه أو يظن ظناً قوياً أو يظن ظناً ضعيفاً  
فهذه ثمانية عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في ستة ففي تلك الصور الثمانية عشر الصلاة باطلة  
وأما لو تحقق طهارة ثوبه أو ظن الطهارة ظناً قوياً أو ظناً ضعيفاً فالصلاة صحيحة في الثمانية  
عشر فالجمله ستة وثلاثون وكذا الصلاة صحيحة إذا شك في طهارة ثوبه ونجاسته في الصور  
الستة فالجمله اثنان وأربعون صورة إذا أضفت للثمانية والعشرين كانت الصور سبعين  
صورة قرر شيخنا البيهقي والذي اعتمده الشيخ في حاشيته على كبير الزرقاني أن ثوب  
الصبي إذا شك في طهارته ونجاسته يحمل على النجاسة لأن الغالب عليهم النجاسة  
وارتضاه شيخنا (قوله والبدن) أي طهارة البدن ويدخل فيه داخل القدم والانف والعير  
فنكتحل بمرارة خنزير أو رصف فلا بد من غسله بالماء ولا يكفي امتخاطه ولا كثرة  
نزول دمه ولا كثرة بصقه وأما إذا دخل في جوفه نجاسة كأنخر فيجب عليه أن يتقياً  
أن قدروا لا بطلت صلاته مدة بقاءه في جوفه والحاصل أن الصور أربعاً وأحد هان يقدر  
على التقاؤ و يتركه وقد شر به عمداً لما به فتبطل صلاته مدة بقاءه في جوفه الثانية أن يقدر  
على التقاؤ وكان قد شر به ظاناً أنه غير خمر أو شر به لضرورة تبيح شره فيجب عليه التقاؤ  
وصلاته باطلة كما قال بعضهم وقال الناصر لا يجب عليه التقاؤ وصلاته صحيحة وهو المعتمد  
كما أفاده الشيخ في تقريره الحرشي كما نقله عنه شيخنا الثالثة أن لا يقدر على التقاؤ وشر به

وهو زوال النجاسة  
عن الثوب والبدن

عند ما لم يصبه فصلاته صحيحة الرابعة أن لا يقدر على التقاؤ و قد شر به لضرورة تبيح شر به  
أو يظنه غير خمر فصلاته صحيحة (قوله والمكان) أي ما تماسه أعضاء المصلي بالفعل وأما  
إذا كان يومئذ إلى محل نجس فصلاته صحيحة على المعتمد كما في الحاشية هنا \* فان قلت  
قد حكموا بوجوب حسر العمامة عن الجهة في الإيماء فهذا يقتضي أنهم أعطوه حكم  
الساجد بالفعل \* فالجواب أن السجود متفق على ركنته بخلاف إزالة النجاسة فيختلف  
فيها بالسنية والوجوب ولا يضره نجاسة بين قدميه أو تحت صدره من غير أن يمس بها أو  
نجاسة بطرف الحصى أو في أسفلها وأما لو كان طرف ثوبه يأتى على النجاسة اليابسة وهو  
لا يسه فصلاته صحيحة فان كانت رطبة فهو مضر من حيث تعلق النجاسة بالثوب ويضر  
مس النجاسة بأصبعه الزائد وان كان لا احساس له على الظاهر كما في حاشية شيخنا الامير  
\* وهما مسئلة وهي أنه اذا جاء شعر المصلي على النجاسة الجافة فهل تبطل صلاته أولا  
والظاهر أن الصلاة باطلة لانهم ينقضون الوضوء بمس الشعر فأعطوه حكم الاعضاء  
لمتصلة خصوصا وقد قالت السادة الشافعية ان الشعر تحله الحياة فهذا يقتضي انه يلحق  
بالاعضاء كذا أفاده شيخنا و وافقه على ذلك شيخنا الامير في تقريره ونقل في حاشيته عن  
الشيخ أنه قال الشعر كطرف الثوب لا يضر ان ياتى على نجاسة يابسة ثم نظره وبالجمله  
بالظاهر القول بالبطلان كما ارتضاء غالب أشياخنا ومن صلى بالخف وهو به نجاسة بطلت  
صلاته وأما اذا صلى بياوج في أسفل نجاسة فان كانت صلاة جنازة أو صلاة إيماء ولم يرفع  
قدمه فان صلاته صحيحة ولو تحرك بحركته وان رفع قدمه بطلت لانه صار محمولا له ولو كانت  
بركوع أو سجود لكان عند السجود يخلعه من رجله فصلاته صحيحة وبطلت كذا في  
حاشية الحرشي (قوله واستقبال القبلة) أي الا في القتال حال التحام الحرب للكفار أو  
غيرهم من كل قتال يجوز الذب فيه عن النفس والمال والحريم لمشاة أو ركبان فتحل من  
غير استقبال ان لم يمكنهم ويؤمنون الى الارض ولو كانت نجسة على المعتمد ومثل الالتحام  
الحائف من نحو سبع يقتله ان نزل عن دابته فيصلي الفرض عليها إيماء لغير القبلة ان لم  
يمكنه ما لم يرجز وال سبع فيؤخر لا آخر الوقت المختار وكذا لا يشترط الاستقبال في  
النافذة ولو ترافى السفر المبيح للقصر لترك ركوبه بامتداد الدابة تركب عرفا لا ماشا  
فاذا كان راكبا فرفع عمامته عن جهته ويومئ للارض لا للقر بوس خلافا للزرقاني فاذا  
انحرف لغير جهة سفره عامدا لغير ضرورة بطلت صلاته الا أن يكون للقبلة وان كان  
لا ضرورة كان ظن أنها طريقه أو غلبته دابته فلا شيء عليه وقد كان صلى الله عليه وسلم يصلي  
أو تر وهو راكب ومثل الدابة الا دمي اذا جرى عرف قوم ركوبه كاهل اصطنبول  
فيجوز النقل عليه قرره شيخنا ومن صلى في السفينة فدارت عن القبلة وهو في الصلاة  
فيدور معها ان أمكن والا صلى حيث توجهت ومن صلى الفرض الى غير القبلة ناسيا فلم  
يعلم حتى فرغ من صلاته أعاد في الوقت على المعتمد أما ان علم وهو في الصلاة فيقطعها الا  
الاعشى والمنحرف انحرافا سيرا ان تبين له ما ذلك في الصلاة فاستقبلان ويكملان وأما ان  
تبين له ما ذلك بعد الصلاة فلا إعادة عليهما (قوله وهي الكعبة) مأخوذة من الكعوب وهو  
الارتعاع وطولهما من الارض الى العلو سبعة وعشرون ذراعا على المعتمد وعرضها

والمكان (و) ثالثها  
(استقبال القبلة)  
وهي الكعبة البيت  
الحرام

عشرون ذراعا وتبطل صلاة الفرض على ظهر الكعبة ولو كان يبر يديه قطعة من  
سطحها ولا بأس بالنفل على ظهرها على المشهور ولو كان النفل مؤكدا كالأثر ور كعتي  
الفجر على الظاهر كما في حاشية الخرشى وقال شيخنا في تقرير الخرشى وما في حاشية  
الخرشى ضعيف والمعتمد عدم صحة السنة والنافلة المؤكدة كركعتي الفجر على ظهر  
الكعبة وأما الصلاة تحت الكعبة كما لو حفر حفرة تحتها فقام باطلة ولو نقلا وأما الصلاة  
داخل الكعبة والمخبر فان كان نفلا مطلقا فيجوز لأي جهة وليس ذلك مكر وها بل هو  
مندوب لصلاته عليه الصلاة والسلام فيها بين العمودين اليمانيين وأما النفل المؤكدة فذكره  
فيها فهو صحيح مع الكراهة على المعتمد وكذا صلاة الفرض مكر وبعة فيها على المعتمد وتعاد  
في الوقت سواء كان عامدا أو ناسيا أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشى **فائدة** **في**  
قال بعضهم أول من بنى الكعبة الملائكة ثم آدم ثم أولاده ثم نوح ثم إبراهيم ثم قوم من  
العرب من جرهم ثم العماليق ثم قريش ثم ابن الزبير ثم الخجاج فقد بنيت عشر مرات (قوله  
فيجب استقبال عينا) أي بنائها بجميع بدنه فان خرج عنها ولو يبيع بعض بدنه بطلت انظار  
الحاشية هنا (قوله وستر العورة) ولو بماء ان فرضه الائمة والخرير مقدم على النجس  
وان لم يجد الاسترا لا حد فرجيه فتأثها بخير والعاجز يصلي عريانا ان أمكنه الصلاة في  
الظلام وجب لقوله تعالى وجعلنا الليل لباسا واعلم أن ستر العورة يكون بكثيف لا يظهر  
منه لون الجسد فالشاف كاللبندي مثل عدم بعيد معه أبدا وقال ابن القاسم لا إعادة عليه  
مع كونه يشف ولو كانت العورة تظهر لغير المتأمل فضلا عن المتأمل فلو وصلت المرأة في  
ثوب مشمشي فصلاتها صحيحة على المعتمد كما في حاشية الخرشى عن شيخه عبد الله عن  
سيدى محمد الزرقاني واعتمد شيخنا وان كان المشهور خلافه (قوله مع الذكر والقدرة)  
المعتمد أن ستر العورة واجب شرط مع القدرة ولا يشترط الذكر فمن صلى عريانا ناسيا أو  
عامدا أو جاهلا فصلاته باطلة ويعيد أبدا كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا لما في  
الحاشية هنا من أن من صلى عريانا ناسيا ثم تذكر بعد صلاته بأنه يعيد في الوقت انتهى فإنه  
ضعيف بل المعتمد أنه يعيد وجوبا (قوله وعورة الرجل) أي الشخص الذي كرسوا كان  
انسيا أو جنيا وأما الملائكة فلا تصح ارادتهم منها لانهم لا يوصفون بكورة ولا أنوثة بل ولا  
علم لنا بحقيقتهم (قوله والامة) أي سواء كانت قنأ وفيها شائبة حرية كالبيعة والمكاتب  
وأم الولد (قوله ما بين السرة والركبة) اعلم أن العورة بالنسبة للصلاة ولو في خلوة امام غلظة  
أو محفظة فالملحظة من الرجل السواتان من المقدم الذكر والاثنيان ومن المؤخر ما بين  
اليتيه وهو فم الدبر فان صلى مكشوف شيء من ذلك أعاد أبدا وان صلى ساترا لذلك مع كشف  
احدى أليتيه أو بعضها أو هما أو كشف عانته أو ما فوقها للسرة فإنه يستحب له الاعادة في  
الوقت وأما اذا صلى مكشوف الفخذ فلا يعيد أبدا ولا في الوقت ولو تعدد ولو عمد او الملاحظة  
من الامة ما يعيد فيه الرجل أبدا وفي الوقت فتعيد فيه أبدا ويندب لها الاعادة في الوقت  
لكشف الفخذ أو اللخذين والملاحظة من الحرة بطنها وساناها وما بينهما وما حاذى ذلك من  
خلفها فتعيد لكشف ذلك أبدا الا الساق فتعيد لكشفه في الوقت على الظاهر كما في الحاشية  
هنا وحاشية الخرشى خلافا للزرقاني القائل بأنها تعيد في الساق أبدا وأما صدرها وما والاها

فيجب استقبال عينا  
على من بمكة وجهتها  
على من كان خارجا  
عنها (و) رابعها) ستر  
العورة) مع الذكر  
والقدرة وعورة  
الرجل والامة ما بين  
السرة والركبة ولا  
يدخلان وعورة الحرة  
جميع بدنها

من خلفها وأعرافها كظهور قدميها وذراعيها وشعرها وكفها وبرفوف منعرجها فتعبد  
لترك ستره في الوقت كام الولد وترك البعض ترك الكل وأما كوعا فليس من عورتها  
و يبطون قدميها لا تعبد لهما وان كانا من عورتها \* وأما العورة المطلوب سترها عن  
العين فهي من رجل مع مثله أو مع امرأة محرم ومن الأمة مع رجل أو مع امرأة ومن  
حرمة مع امرأة ما بين سرية وركبة وعورة حرمة مع رجل محرم ما عدا الوجه والاطراف  
كعورة رجل مع أجنبية وعورة الحرمة مع الأجنبية جميع بدنهما حتى دلائلها وقصبتها  
ما عدا الوجه والكفين فإن كانت جميلة يخشى منها الفتنة وجب عليها سترهما وبمحرم كشف  
ما بين السرة والركبة ولو لا امرأة مع مثلها وبمحرم على المسامة أن تكشف بدنهما على الكافرة  
ألا الوجه والكفين لأن نصفها الزوج الكافر وكذا يحرم على المسامة أن تكشف شيئاً من  
جسدها على الكافر ولو وجهها أو يدا هذا حاصل ما ذكره الشيخ في الحاشية هنا مع  
زيادة من حاشية الحرشي \* تنبيه \* دخول الحمام بدون مئزر حرام لما ورد أن العبد  
إذا دخل الحمام بغير مئزر لعنه الملك قال مالك والله ما دخوله بصواب وحمل كلامه  
على الحرمة إذا كان بغير وجهه \* وإن أراد دخوله شروط وشروطه الواجبة ثلاثة  
الأول ستر العورة والثاني استيفاء الحقوق بإعطاء الواجب وأخذ المعتاد بأن يدخله  
بأجرة معلومة بشرط أو عادة وبصعب من الماء على قدر الحاجة الثالث أن يغير ما يرى  
من منكر إذا كان قادراً على ذلك وأن يغيره برفق بأن يقول استرعو رتلك سترك الله وإذا  
ذلك أحد لا يمكنه من عورته من سترته لركبته الأمانة أو جاريته كما سبق \* وآدابه  
خمسة الأول أن يدخله في أوقات الخلوة وقلة الناس الثاني أن يكون نظره إلى الأرض  
ويستقبل الحائط الثلاث يقع نظره على محذور الثالث أن يتذكر به جهنم الرابع دخوله  
بالتدرج وخروجه كذلك الخامس صب الماء البارد على القدمين عند الخروج منه  
وهو أمان من ٣ النقرس وأما ما يضر في الحمام فثلاثة أشياء دخوله على غير اعتدال  
من شبع أو جوع والخروج منه قبل منفعة والإقامة فيه أكثر من المحتاج إليه انظر  
الشيخ حتى فإن ذلك مأخوذ منه ( قوله إلا الوجه ) قال الشيخ في حاشية أبي الحسن  
الوجه هنا غير الوجه في الوضوء لأنه يجب ستر الشعر ولو كانت غمما انتهى ( قوله فإن  
رأى عورة امامه أو عورة نفسه وهو في الصلاة عمدًا بطلت على المشهور ) هذا ضعيف  
والمعتمد أن الصلاة لا تبطل مطلقاً بنظر العورة لنفسه أو عورة امامه أو عورة أحد من  
المؤمنين أو من غيرهم عمدًا كان أو نسياناً علم كونه في صلاة أم لا هذا هو المعتمد كما نقله  
شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني خلافاً لما في حاشية الحرشي والحاشية هنا  
أنه ضعيف وما ناله الشيخ أصله للبناني فإن الذي انحط عليه كلامه آخر الصحة كما  
يعلم ذلك بالوقوف عليه ثم قال العلامة البناني ولعل هذا هو السرفي إطلاق قول المختصر  
ونظراً محرم فيها فراجعهم وتفهم وتغنم ( قوله فلو نكحكم ) أي ولو لا نكاحاً أعمى وأما إذا  
كان لأجابه صلى الله عليه وسلم فيجب ولا تبطل به الصلاة على المعتمد كما سيأتي سواء  
كان ذلك في حياته أو بعد موته ( قوله ويسجد ) أي بعد السلام ( قوله لسوء )  
كالسلام ورده وما أفهم المقصود \* خاتمة \* إذا انقضت بدنه وهو في الصلاة فهل

الإلا الوجه والكفين أي  
ظاهرهما وباطنهما  
فإن رأى عورة امامه  
أو عورة نفسه وهو في  
الصلاة عمدًا بطلت على  
المشهور (و) خامسها  
( ترك الكلام )  
فلو نكحكم لغير اصلاح  
الصلاة عمدًا بطلت  
صلاته ولا صلاحها  
عمدًا أو سهواً فلا تبطل  
الا بكثيره دون يسيره  
ويسجد لسوء قلبه  
(و) سادسها ( ترك  
الافعال الكثيرة )  
وكثرتها الاشتغال  
بغيرها بحيث يخيل  
لناظر الاعراض عن  
الصلاة بفساد نظامها  
ومنع اتصالها \* ولما  
فرغ من الشروط  
أخذ في ذكر غيرها  
فقال

٣ قوله النقرس بكسر  
النون ورم ووجع في  
مفاصل الكعبين  
وأصابع الرجلين  
انتهى قاموس

تبطل صلاته أم لا لم أر نصاً واستظهر شيخنا عدم البطلان ووافقه على ذلك بعض شيوخنا وقال بعض شيوخنا الظاهر أنه إن كان بغير قصد منه فلا تبطل ولا يبطل وهذا التفصيل موافق لمذهب السادة الشافعية

### باب فرائض الصلاة وسننها

( قوله فأمّا فرائض الصلاة الخ ) وتنقسم إلى ثلاثة أقسام قلبي وهو النية ولساني وهو تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والسلام وبدني وهو ما عدا ذلك ( قوله خمسة عشر ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ثلثة عشر وعلى كل ففي كلام المصنف تسامح لانه ذكرها في التفصيل ستة عشر وقال بعضهم جملة فرائض الصلاة سبعة عشر النية وتكبيرة الاحرام والقيام لها وقراءة الفاتحة والقيام لها والركوع والرفع منه والقيام له والسجود والرفع منه والجلوس بين السجدين والجلوس للسلام والسلام المعروف بال والطمأنينة والاعتدال وترتيب الاداء ونية الاقتداء في حق المأموم ( قوله النية ) أي يقصد بقلبه الدخول في الصلاة المعينة ونية الصلاة المعينة شرط في الفرائض والنوافل المقيدة بأسبابها كالخسوف والكسوف والعيدين والاستسقاء أو بوقتها كالوتر والفجر فهو نوى مطلق القرية بضة بقطع النظر عن كونها ظهراً أو عصرًا مثلاً لم تصح صلاته وكذا لو نوى مطلق الصلاة في القرية بضة أو النافلة المقيدة بسبب أو وقت وأما النفل المطلق فلا يشترط فيه نية التعيين ويكفي فيه نية مطلق الصلاة فإذا صلى ركعتين مثلاً قبل الظهر أو العصر أو بعد حل النافلة أو بعد العشاء أو بعد دخول المسجد انصرف ذلك إلى نافلة الظهر والعصر والضحي وقيام الليل ونجاسة المسجد ولا يفتقر ذلك إلى التعيين أفاده الشيخ في الحاشية معنا وفي حاشية الخرشى تبعا لشرح المختصر قال شيخنا الامير ولا يخلو عن نظر أما ولا يفعل العيد من المقيدين بالسبب غير ظاهر فانهم مقيدان بمجرد الزمن وأما تأنيدهم ذكره أن من الصلوات المطلقة التي لا تحتاج لتعيين نجاسة المسجد مع أنها مقيدة بسببها وهو دخول المسجد والضحي مقيدة بوقتها فالظاهر أن يقال لا بد من نية الصلاة المعينة في الفرائض والسنن المؤكدة والرغية وما عدا ذلك لا يشترط فيه التعيين على أنهم ذكره وفي صلاة الضحي أن أكثرها ثمانية وتكره الزيادة عليها بنية الضحي فهذا يفيد أنها تحتاج لنية تخصها وأما نجاسة المسجد فيتوقف حصول الثواب عليها على ملاحظتها فإن لم يلاحظها افتجزته بمعنى أنها تسقط عنه فلا يطالب بها ثم قال الشيخ في الحاشية ولا يشترط ملاحظة كونها فرضاً قال شيخنا الامير ولعل معناه لا يشترط خصوص هذا العنوان أو لا يشترط الاستحضار بالفعل والأفلا بد من نية القرية بضة لقولهم من اعتقد أن الصلاة كلها مندوبات أو سنن بطلت صلاته تنبيهان \* الاول \* يغتفر عدم التعيين للمأموم شك هل الامام في الجمعة أو في الظهر مثلاً كما إذا دخل الشخص المسجد بعد الزوال فوجد الامام راكعاً لم يدر هل هذا اليوم يوم الجمعة والامام محرم بالجمعة أو يوم الخميس والامام محرم بالظهر فيجوز له الدخول على ما أحرم به الاسام ويكون تعيين الامام قائماً مقام تعيينه فلو دخل فوجد الامام في الجمعة فظن أنه يصلي الظهر أو وجد الامام في الظهر فظن أنه يصلي الجمعة ففيه أقوال ثلاثة المشهور منها أنه إذا نوى الظهر

باب \* في ذكر فرائض الصلاة وسننها وفضائلها ومكرهاها ( فأمّا فرائض الصلاة فتلاثة عشر ) وعدها بعضهم خمسة عشر فريضة أو لها ( النية )

فبين أنه الجمعة لا يجزئه وإذا نوى الجمعة فتبين أنه الظهر أجزأته لأن شروط الجمعة أخص من شروط الظهر والاختصاص فيه مافي الأعم وزيادة وعلى ذلك يخرج اللفظ المشهور وهو لتأرجل صلى ولا نوى ونوى ولا صلى لأنه صلى الظهر ولم ينوّه وانما نوى الجمعة ونوى الجمعة ولم يصلها وانما صلى الظهر ولا يشترط في الصلاة تعيين اليوم بخصوصه وأما إن علم أن عليه صلاة وجهل يومها صلاها ناء وباله والفرق أن الحاضرة سلطان الوقت يصرفها له فلما لم يحتج لنية اليوم بخلاف الفائتة وتوب نية القضاء عن الإدعاء كسه فاذا قال نويت أصلى الصبح الحاضر معتقدا أن الشمس لم تطلع فتبين أنها طلعت أجزأته وكذا العكس ومحل ذلك ما لم يكن متلاعبا ولا بطلت وهذا كله إذا أحدث الصلاة فإن اختلفت كان يكون عليه ظهر البارحة فعند أذان ظهر اليوم نوى ظهر اليوم وصلاه ثم بعد فراغه تبين أن الأذان وقع قبل الوقت فليس له أن يجعل ظهر اليوم بدل ظهر البارحة لاختلاف عين الصلاة ومن ذلك مسألة الأسير إذا اختلطت عليه الشهور وقصام رمضان في شهر بعده ونوى رمضان الحاضر فتبين أنه شهر القعدة مثلا فيجزئه عن رمضان عامه فلو تبين أنه كان يصوم كل رمضان في شعبان فيجب عليه قضاء الأعوام التي صامها ولا يكون رمضان عام قضاء عن رمضان عام آخر لأن اختلاف الأعوام بمنزلة اختلاف الأيام \* الثاني ينوى الصبي عين الصلاة من ظهر أو عصر ولا يتعرض لكونها فرضا أو نفلا فلو نوى النفل صحته له وكذا إن نوى الفرض على الظاهر أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير ( قوله عند تكبيرة الاحرام ) أى مقارنة تكبيرة الاحرام أى لا يجوز الفصل بين النية والتكبير لأنه يشترط أن تكون مصاحبة له فليس بلازم أن تكون بعد المزمرة وقبل الراء فلو تأخرت النية بكثير أو قليل بطلت وكذا إن تقدمت بكثير فإن تقدمت يسيرا لمعتد الصحة كما في حاشية الخرشى وضابط اليسر أن ينويها من بيته القريب من المسجد ( قوله فإن تلفظ فواسع ) أى غير مضيق بل لا ينبغي له التلفظ لأن النية محلها القلب فالنطق خلاف الأولى على المعتقد لغير الموسوس كما في حاشية الخرشى فلو نوى بقلبه صلاة وتلفظ بغيرها سهواً بأن نوى بقلبه الظهر وتلفظ بالعصر مثلاً سهواً بالعبارة عما نواه دون ما تلفظ به وصحت صلاته وأما العامد فتبطل صلاته لأنه متلاعب فإن قلت هذا متلاعب قبل الدخول في الصلاة لأنه قبل التكبير فلا تأثير له \* فالجواب أنه لما كان ملاصقا للأحرام ومصاحبا للنية كان بمنزلة المتلاعب الذي في الصلاة فضرر قال الشيخ في الحاشية وانظر إذا فعل ذلك جهلا هل هو كالسهو أو كالعمد انتهى واستظهر في حاشية الخرشى أنه ملحق بالعامد فتبطل صلاته ( قوله تكبيرة الاحرام ) أى على كل مصلى ولو أموما وانما يجزئ الله أكبر بشروط اثني عشر الأوّل أن يكون بالعربية لأنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلى ولم يرو أنه صلى الله عليه وسلم افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بغير العربية مع معرفته بجميع اللغات كما ذكره سيدي محمد الزرقاني لكن هذا الشرط انما هو في حق القادر على العربية فالأعجمي العاجز عن النطق بها تسقط عنه كالآخرس ويدخلان بالنية فإن أتى بلفظ مرادف من لغته صحّت صلاته على المعتقد كما في حاشية الخرشى خلافاً لما في الحاشية هنا من البطلان فإنه ضعيف

عند تكبيرة الاحرام  
ومحلها القلب فإن تلفظ  
فواسع وليس عليه  
لفظ بعينه فلو قال  
أصلى الظهر نويت  
الله أكبر أو نويت  
أصلى الله أكبر أو  
أصلى فرض الظهر  
الله أكبر أو أصلى  
الظهر أو غير ذلك من  
الالفاظ لكان ذلك  
كلاه واسعا (و) ثانيها  
( تكبيرة الاحرام )

الثاني أن يكون مستقبلا للقبلة الثالث أن يكون قائما الرابع تقديم الجلوس  
الخامس • مداهمدا طبيعيا السادس عدم المدين الهمزة وبين لام الله لايام الاستغفار  
السابع عدم مدباء أكبر الثامن عدم تشديد راءها التاسع عدم واول قبل الجلوس  
العاشر عدم وقفة طويلة بين كلمته فلا يضرب به الحادي عشر دخول وقت الفرض  
في الفرائض ووقت غيرها كوتر وعيد وكسوف واستسقاء ونحو الثاني عشر تأخيرها  
عن تكبيرة الامام في حق مأمومه فهذه اثنا عشر شرطا ان اختل واحد منها لم تنعقد صلاته  
ويقول الله أكبر برفع الراء أو بحزنها فان نصب أو جرف فتخرج عن اللحن والراجح  
فيه أنه اذا عرف الصواب وتعمد اللحن بطلت صلاته وان لم يعرفه فصلاته صحيحة هذا  
هو المعتمد كما قرره شيخنا وغيره خلافا لما في الاصيلي قال الشيخ الصغير وسعت من  
الاشياخ أنه اذا مدباء أكبر بان قال الله أكبر فالصلاة صحيحة وقال أيضا والظاهر ان  
من شدد الراء فصلاته صحيحة ذكره الشيخ في حاشية الخرشى فلو أبدل همزة أكبر  
واو أو بان قال الله أكبر فلا يضرب والصلاة صحيحة لعامى أو غيره كما في الحاشية هنا ومثله في  
النقراوى على الرسالة واعتمد جماعة من المحققين فلو جمع بين الواو والهمزة بان قال  
الله وأ أكبر فصلاته باطلة على المعتمد كما في حاشية الخرشى ومثله للبناني على الزرقاني  
خلافا لما في الحاشية هنا تبع الفيشى والزرقاني من صحة الصلاة فانه ضعيف ووجه القول  
بالبطلان أن العطف يقتضى المغايرة فيقتضى أن الله تعالى شئ وأ أكبر شئ آخر وهو  
فاسد فلو كان بلسانه عارض بمنع النطق بالراء لم يسقط عنه التكبير لان كلامه بعد تكبيرا  
عند العرب فان كان أقطع اللسان لا ينطق إلا بحرف واحد سقط عنه فان قدر على النطق  
بأكثر لزمه ان عد تكبيرا عند العرب كاسقاط الراء وكذلك يلزمه اذا دل على معنى لا يبطل  
الصلاة كذات الله تعالى نحو برئ الخ اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم وان دل على  
معنى يبطلها ككبر مثلا فانه لم ينطق به ﴿ تنبيه ﴾ اذا صلى وحده ثم شك في تكبيرة  
الاحرام فان كان شك قبل أن يركع كبر بغير سلام ثم استأنف القراءة واذا كان بعد أن  
ركع فقال ابن القاسم يقطع بسلام ويبدئ واذا تذكر بعد شك أنه كان أحرم جرى على  
من شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد وان كان الشاك اماما فقال سجدون بمعنى في صلاته  
واذا سلم سألهم فاذا قالوا أحرمت رجع الى قولهم وان شكوا أعاد الجميع أفاده الشيخ  
في حاشية الخرشى ومثله في الشبرخيتى والسكندرى ( قوله ويستحب الجهر بها ) أى  
فلا يشترط أن يسمع نفسه بحروفها ومن علامة فقه الامام اسراعه بها خشية أن يسبقه بعض  
المأمومين فتبطل صلاته وكذا اسراعه بالسلام وتقصير الجلوس الوسط وأن لا يدخل  
المحراب إلا بعد استقامة الصفوف ( قوله والقيام لها ) أى في الفرض ولو كفايا وأما  
النفل فيجوز له أن يصلي من جلوس وله أن يصلي ركعة من قيام وأخرى من جلوس  
كل ذلك واسع ( قوله أى للقادر ) وأما العاجز عن القيام مستقلا فيقوم مستندا فان  
عجز جلس مستقلا ثم مستندا ثم على جنبه الايمن ثم على جنبه الايسر ثم على ظهره ثم على  
بطنه والترتيب بين القيام مستقلا والقيام مستندا واجب وبين القيام مستندا والجلوس  
مستقلا مستحب على المعتمد وتقديم الجلوس مستقلا على الجلوس مستندا واجب وتقديم

ويستحب الجهر بها  
(و) نالها (القيام لها)  
أى للقادر فلو كبر جالسا  
ثم قام فصلاته باطلة  
وكذا لو كبر راسعا لا  
أن ينوى بها الاحرام  
على أحد القولين في  
المسبوق (و) رابعها

الجلوس مستنداً على الأرض طمأجاء واجب أيضاً وتقديم الأيمن على الأيسر والأيسر على  
الظهر مستحب وتقديم هذه الثلاثة على البطن واجب. وهناك مسألة تقع كثيراً للمسافرين  
في البحر وهي أن شخصاً بسفينته وهو جالس في مقعدها ولا يمكنه أن يصلي فيه الموقوسا  
لكون سقفه غير مرتفع فإن كان يمكنه أن يصلي في محل آخر قائماً مستقلاً فعل بأن يصلي  
على سطح المقعد أو في محل آخر فإن لم يمكنه أن يصلي إلا بالمقعد فإنه يصلي فيه موقوساً ولا  
يجوزنه أن يصلي وهو جالس فإن صلى وهو جالس بطلت صلاته أفاده شيخنا الجداوى  
وغيره ( قوله قراءة الفاتحة ) أى بجميع حر وفها وشداتها وحركاتها وسكناتها فإن لم  
يحكم ذلك فصلاته باطلة إلا أن يكون مأموماً كما في حاشية الحرشى والعجى لا يقرأ  
بالعجمية فإن قرأها فصلاته باطلة ويجب تعلم الفاتحة أن أمكن بأن اتسع الوقت الذى هو  
فيه وقيل التعليم ووجد معاملاً ولو بأجرة لا تجوز به فإن لم يجد أجره وجب على الغير أن  
يعلمه بدون أجره ثم إن كان المعلم متعدد واجب عليه التعليم وجوباً كفاً تامضياً بقا  
ضاق الوقت وموسماً إن اتسع الوقت وإن لم يكن إلا معلماً واحداً وجب عليه التعليم عينا  
وجوباً تامضياً عند ضيق الوقت وموسماً إن اتسع الوقت أيضاً وما كان فيه الوجوب عينا  
يجرم فيه أخذ الأجرة فإن لم يتسع الوقت أو لم يقبل التعليم أو لم يجد معاملاً وجب عليه أن يأتى  
بمن يحسنها فإن لم يأتى به بطلت صلاته على المعتقد فإن لم يجد أمماً يحسنها سقطت عنه وسقط  
القيام لها لأنه فرغها وهي قد سقطت فلو كان يحفظ سورة غيرهما لم يجب عليه تلك السورة  
ويندب الفصل بين تكبيره وركوعه هذا كله في غير الآخرس أما هو فلا يجب عليه أن يأتى  
بغيره لأن القراءة ساقطة عنه ويندب الفصل بين تكبيره وركوعه وظاهر كلام المصنف أن  
الفاتحة واجبة في كل ركعة وقيل تجب في الجل ومن سها عن الفاتحة ولو في جل الصلاة سجد  
للسهو مراعاة لمن يقول أنها تجب في بعض الصلاة ويعيد الصلاة وجوباً مراعاة لمن يقول أنها  
واجبة في كل ركعة وأما إن كان الترك عمداً فالصلاة باطلة ولو في ركعة سواء قلنا أنها فرض  
أو سنة لأنها سنة شهرة فرضيتها والسنة إذا شهرة فرضيتها فتركتها عمداً مبطل أفاده الشيخ  
في حاشية الحرشى فإن كان لا يحفظ الفاتحة الملهونة فقال الحرشى نقلا عن الأجهورى  
يجب عليه قراءتها ملحونة قال شيخنا الأمير نقلا عن الشيخ وهذا استظهر بعبء لأن  
القراءة الملهونة لا تجوز بل لا تعد قراءة فصاحبا ينزل منزلة العاجز لكن لو وقع ونزل  
وقرأها ملحونة صح ولا بطلان انتهى قال الشيخ في الحاشية هنا ما حاصله أن الصلاة  
تبطل بالقراءة الشاذة إن خالفت رسم المصحف كقراءة بعضهم فامضوا إلى ذكر الله بدلاً  
عن السبعية التى هي فاسموا إلى ذكر الله وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً فلا تبطل كقراءة  
أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت بنعم الناء أو ملك يوم الدين بنصب يوم على أنه مفعول  
ملك الذى هو فعل ماض انتهى وقال شيخنا الأمير والظاهر أن الشاذ كاللحن ولو  
وافق الرسم لأنه لا تجوز القراءة به والراجح فى اللحن أنه إن عرف الصواب وتعمد اللحن  
بطلت صلاته وإن لم يعرفه فصلاته صحيحة فلو قرأ بسورة من التوراة أو الإنجيل أو الزبور  
فصلاته باطلة فهو كاللحن الأجنبى قاله الخطاب نعم إذا أتى بشئ من الكتب المذكورة  
على سبيل الدعاء فلا تبطل كما قرر به بعض شيوخنا فقال شيخنا الأمير وكذا تبطل الصلاة على

(قراءة الفاتحة) وإن  
سراً

الظاهر اذا قرأ بالقرآن الذي نسخت تلاوته كآية الشيخ والشيخة اذا زنيا وارجوهما  
البتة وكذلك عشر رضعات محررات ثم نسخت بخمس رضعات محررات ثم نسخت  
أيضا ( قوله بجملة اللسان ) أى والشفقين فلو اقتصر على اللسان فقط فصلاته باطله  
كما قررره شيخنا الامير قال وانما اقتصروا على اللسان لانه أصل النطق ومن قطع  
لسانه لا يجب عليه أن يقرأ بقلبه كما في حاشية الشيخ ( قوله ولا يجب عليه أن يسمع نفسه  
خلاف الشافعي ) أى القائل بأنه يجب عليه أن يسمع نفسه بالقراءة ولنا من الأدلة قوله  
تعالى لا تحرك به لسانك ومذهب الامام الشافعي أيضا أن اذا كان المسمع بها نفسه  
فلأنواب له فيها قال شيخنا الامير في تقريره سألت شيخنا المولى كيف تقولون ذلك مع  
أن الذكر القلبي عند أهل الله أفضل من الذكر اللساني فأجابني بأن مرادنا أن الثواب  
المرتب على اسماع النفس لا يحصل وأما أصل الثواب فلا بد منه وهو جواب حسن  
( قوله خلاف الشافعي ) قال العلامة الخرشى والاولى أن يسمع نفسه للخروج من الخلاف  
( قوله والقيام لها ) أى على امام وقد قدرين عليه في فرض كما قال الشارح قال الشيخ  
في الحاشية هنا وكذا على مأمووم غادر على مدتها لكن لا لا جازا بل لا يخالف الامام انتهى  
كلام الشيخ في الحاشية وهذا مما يعجب منه والفتة سلم وأما التعليل الذي ذكره  
ففيه شيء فان مخالفة الامام في الجلوس لا توجب بطلانا وانما قال الاجهوري في نظمه  
المشهور أجز صلاة جلوس خلف كاملة \* وتكس هذا ولو في النفل ممتنع  
بالممتنع انما هو عكسه وهو أن يكون المأمووم قائما والامام جالسا فكان الاولى له أن يقول  
وكذا يجب على المأمووم لا لاجلها بل لاجل الاحرام والركوع لانه يجب عليه أن يأتي بهما  
من قيام فان أتى بهما من جلوس فالصلاة باطلة نعم لو استند المأمووم الى عمود مدة قراءة  
الامام الفاتحة بحيث لو أزيل هذا العمود اسقط المأمووم فلا تبطل صلاته بخلاف ما لو  
استند الامام والفتة حال قراءتها العمود بحيث لو أزيل لاسقطا فان صلاته ما تبطل هذا  
حاصل ما في حاشية شيخنا الامير مع زيادة من حاشية الخرشى ( قوله والركوع ) فان  
قلت ما الحكم في كون الركوع واحدا والسجود متعددا \* فالجواب ان الاولى  
لامثال أمر الله والثانية لترغيم الشيطان حيث لم يسجد استكبارا وقيل لان آدم لما  
سجد تاب الله عليه فرفع رأسه وسجد ثانيا شكر الله تعالى وقيل لان جبريل أم النبي صلى  
الله عليه وسلم فأطال جبريل السجود فظن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع رأسه ولم يكن  
رفع فعاد الى السجود فصبره الله تعالى عبادة وقيل غير ذلك انظر الشرحي ( قوله  
وحده ) أى أدناه أى أقل ما يجزئ فيه ( قوله راحته ) تثنية راحة والجمع راح بدون  
نوع والراحة باطن الكف سميت بذلك لان الانسان يرتاح بها عند زاوله الاشياء ( قوله  
ولا يرفع رأسه ) أى ندبا وقوله ولا يبطأ طئه أى ندبا ( قوله ولا يبطأ طئه ) بالهمزة لا  
بالياء التحتية قررره بعض شيوخنا ( قوله عن البايجي ) اسمه سليمان بن خلف نسبة  
لباجة بلدة بالاندلس وكان في أول أمره فقيرا لكن لم يمض الا بعد أن حصل له الفنى النام  
ولد سنة ثلاث وأربع مائة ومات سنة أربع وسبعين وأربع مائة فعمره احدى وسبعون  
سنة رحمه الله تعالى ( قوله لم يسم ركوعا ) هذا ضعيف ( قوله قال ) أى التثاني  
( قوله الزعبي ) بالعين المهملة كما قررره الشيخ في كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا وغيره

بجملة اللسان ولا يجب  
عليه أن يسمع نفسه  
خلاف الشافعي  
(و) خامسها (القيام  
لها) أى لقراءة الفاتحة  
في الفرض لا النفل  
(و) سادسها (الركوع)  
وحده أن تقرب  
راحته فيه من ركبته ولا  
يرفع رأسه ولا يبطأ طئه  
ونقل الثاني عن  
البايجي لو لم يضعها  
على ركبته لم يسم ركوعا  
وأفتى أبو يوسف  
الزعبي أحد شيوخ

وأما قرأته بالغين المعجمة فهو خطأ وأما الزاي فقال الشيخ في تقريره على كبير الزردة في  
 نهام عن مومة وقال السيوطي في الانساب انهما مفتوحة قال شيخنا وهو الاظهر والزعبي  
 اسمه يعقوب من أكابر أصحاب ابن عرفة وحكى ان الزعبي اجتمع مع الامام ابن مرزوق  
 في واحة فوقعت مسألة عن رجل وجد مصحف في نجاسة وهو محدث فهل يبادر بأخذه  
 ويتيمم لأخذه وهو ظاهر فقال الزعبي انه يتخرج على من احتمل وهو في المسجد فقل  
 يجب عليه الخروج فوراً وقيل يتيمم فرد عليه ابن مرزوق وقال له بل يجب عليه  
 إخلاصه فوراً لان بقاء المصحف في النجاسة ردة ومكث الجنب في المسجد ايس بردة  
 وهو ظاهر أفاده شيخنا ( قوله ابن ناجي ) هو قاسم بن عيسى بن ناجي مات سنة سبع  
 وثلاثين وثمانمائة ( قوله بالبطان ) هذا ضعيف ( قوله وحكى ) أي ابن ناجي  
 ( قوله الغبريني ) هو عيسى بن أحمد بن محمد الغبريني قال تلميذه ابن ناجي هو ممن يظن به  
 حفظ المذهب بلا مطالعة ما رأيت أصح منه نقلاً ولا أحسن منه ذهنًا ولا أنصف منه  
 توفي سنة خمس عشرة وثمانمائة ( قوله الاجزاء ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها  
 بالاجزاء فهو متعلق بمحذوف أي قولاً بالاجزاء والقول بالاجزاء هو المعتقد كافي  
 الحاشية هنا ومثله في حاشية الحرشي ( قوله انتهى ) أي كلام التتائي ( قوله قال )  
 أي التتائي ( قوله كافي الحسن ) أي قولاً مثل قول أبي الحسن أي ان التتائي وأبا  
 الحسن توافقا في هذا القول وهو قوله ومشى الخ ( قوله صاحب المختصر ) هو العلامة  
 الشيخ خليل له تأليف كثيرة ومناقب شهيرة حكى أنه مكث عشرين سنة لم ير نيل مصر  
 توفي سنة ست وسبعين وسبع مائة وألف مختصره في عشرين سنة ونحوه في حياته الى باب  
 النكاح وبقائه جمعه أصحابه من المسودة ( قوله على استحبابه حيث قال وندب الخ )  
 لا يظهر لان كلام صاحب المختصر في التمكن وكلام الشارح في أصل الوضع والتمكن  
 قدر زاد على الوضع أفاده الشيخ في الحاشية وأجاب شيخنا الامير بأنه أدرج أصل  
 الوضع في التمكن بقرينة اقتضاه في حد الواجب على قوله وركوع تقرباً واحتفاء فيه  
 من ركبته والمعتقد أن الوضع مستحب والتمكن مستحب ثان ( قوله حيث قال )  
 حذية تعليل أي لانه قال الخ ~~فرع~~ اذا أحرم المأموم المسيوف في خلف الامام ولم  
 ينحن الا بعد رفع الامام فالمأموم لا يعتد بتلك الركعة ويخرج ساجداً ولا يرفع فان رفع مع  
 الامام فلا تبطل صلاته على المعتقد كافي البناني على كبير الزرقاني وقرره شيخنا وغيره  
 خلافاً لما في حاشية الحرشي من البطان فانه ضعيف وحاصل هذه المسئلة كما قال شيخنا  
 البلي أن المأموم اما أن يتحقق قبل الدخول في الصلاة الادراك أو يتحقق عدمه أو يظن  
 الادراك أو يشك فيه أو يتوهمه وفي كل من هذه الخس اما أن يظن أنه أدرك حين وضع  
 يديه على ركبته أو يشك فيه أو يتوهمه فهذه خمسة عشر حالة من ضرب ثلاثة في خمسة  
 وفي كل منها اما أن يرفع مع الامام عمداً أو جهلاً أو سهواً فهذه خمسة وأربعون صورة  
 الركعة ملغاة والصلاة صحيحة وأما أن يتحقق الادراك بعد وضع يديه على ركبته في الصور  
 الخمس التي قبل الدخول فالركعة صحيحة فجملة الصور الخمسون كما أفاده المحققون فاحفظها  
 ( قوله والرفع منه ) اعلم ان الرفع من الركوع واجب عندنا كالشافعية خلافاً لابي

ابن ناجي بالبطان  
 وحكى عن شيخه  
 الغبريني الاجزاء وأنه  
 مستحب انتهى قال  
 كافي الحسن ومشى  
 صاحب المختصر على  
 استحبابه حيث قال  
 وندب تمكن مأموماً  
 (و) سابعها (الرفع  
 منه)

حنيفة وإذا أقدى مالكي بحنفى ورفع المالكي ولم يرفع الحنفى فصلاة المالكي صحيحة على المعتقد كما قررته جماعة من أشيائى المرة بعد المرة خلافاً لمن يقول بالبطلان ( قوله فان لم يرفع وجبت عليه الاعادة ) أى ولو تركه مرة عمداً أو جهلاً أو سهواً والحاصل أن الصلاة تبطل بتعمد ترك الرفع من الركوع وأما فى السهو فيرجع محدوداً وبالسجدة بعد السلام إلا المأموم فيجمله عنه الإمام وإن لم يرجع محدوداً ويرجع ثلثاً أعاد الصلاة إن كان عامداً أو لا التى تلك الركعة أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى ( قوله على المشهور ) أى خلافاً لابن زياد القائل بعدم بطلان صلاة من تركه وعدم اعادته ودليل المشهور حديث لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها صلته فى الركوع والسجود ذكره القرطبي فى تذكرته ( قوله والسجود ) أى على الأرض أو ما اتصل بها فلو سجد على سرير معلق بالهواء بطلت صلاته وأما إن كان على الأرض فإن كان من خشب أو جريد مثلاً صحت صلاته ولو لصحيح أما إن كان من شريط فلانصح الصلاة عليه إلا برفض لابقه - در على النزول \* تنبيهات \* الأول \* السجود على حبة السبحة أو المفتاح أو سجود المرأة على دينار مما هو معلق على جبهتها كآب ان نصقت الجبهة بهذه الأشياء الملاصقة للأرض أفاده الشيخ فى تقريره على الخرشى كما نقله عنه شيخنا وغيره \* الثانى السجود على نحو المراتب والحشيش والتبن يصح ان كانت مذكورة كقايضة تستقر عليها الجبهة وأما ان كانت طرية منفوشة بحيث لا تستقر عليها الجبهة فالسجود باطن \* الثالث يصح السجود على القمح والفول والخص ونحوها فلو كان بجبهته قروح يومئى إلى الأرض فلو سجد على كوة وعلمته مع القروح فالصلاة صحيحة ومن برزته عرق فوق جبهته مثل الليمونة يمنع من السجود فان فرضه الإيماء فان سجد على أنفه حال عجزه صح لانه إيماء وزيادة كما قاله أشهب على ما سبأنى ( قوله على الجبهة ) أى والتفكير مستحب ولا يبالغ فى ذلك حتى يؤثر فى جبهته لأن مالكا كرهه ولا يفعله إلا جهال الرجال وضعفة النساء وأما قوله تعالى سيأهمن فى وجوههم من أثر السجود فعناء خشوعهم وتذللهم وخضوعهم أو ما يعترهم من الصفرة والنحول لكثرة العبادة وسهر الليل أو نور الوجه فى الدنيا من السهر فى الطاعة أو ما يكون فى الوجه يوم القيامة من النور الذى يعرفون به ( قوله فان ترك الانف أعاد ) أى ولو وقع ذلك فى سجدة واحدة من رباعية ولو عمداً ( قوله أعاد فى الوقت ) المراد بالوقت فى الظهرين إلى الاصفرار وفى العشاءين إلى الفجر وفى الصبح للطلوع وقبل يعيد فى الضرورى فى الجميع وقبل يعيد فى الاختيارى فى الجميع انتهى من حاشية الخرشى وأما أعاد فى الوقت مع ان السجود على الانف مستحب على المعتقد مراعاة للقول بالوجوب ( قوله أعاد أبداً ) ظاهره لو كان بجبهته قروح وهو ما لا ينقسم وقال أشهب بجزئه لانه أنى بالمطلوب وزيادة الاظهر أن الخلاف لفظى فقول ابن القاسم لا يجزئ محمول على ما إذا محض قصد للانف وقطع النظر عن الجبهة وقول أشهب يجزئ معناه إذا قصد مع السجود على الانف الإيماء بالجبهة أيضاً وأما السجود على أطراف القدمين واليدين والركبتين فسنة على المعتقد فن سجد على جبهته ورفع يديه وركبتيه وأصابع قدميه فصلاته صحيحة على المعتقد ( قوله والرفع منه ) أى وإن لم

فان لم يرفع وجبت عليه الاعادة على المشهور (و) ثامنها (السجود) على الجبهة والانف فان ترك الانف أعاد فى الوقت وإن سجد على أنفه دون جبهته أعاد أبداً على المشهور (و) تاسعها (الرفع منه) فإذا لم يرفع منه لكان سجدة واحدة (و) عاشرها (الجلوس)

من الجلسة الأخيرة  
(بقدر السلام) وما زاد  
على ذلك فهو سنة على  
المشهور (و) حادي  
عشرتها (السلام  
المعروف بالالف  
واللام) فلا يجزئ  
ما عرف بالاضافة  
كسلامي عليكم أو سلام  
الله عليكم ولا مانع  
كسلام عليكم أو تون  
مع التعريف كالسلام  
عليكم ولا يجزئ لفظ  
السلام دون عليكم ولا  
عليكم السلام بلفظ الرد  
على المشهور في ذلك  
كله وأما تسليمة الرد  
فيجزئ ذلك كله فيها  
(و) ثاني عشرتها  
(الطمأنينة) فإذا ركع  
وجب عليه أن يطمئن  
راكعاً وكذا في بقية  
الأركان وكان وحده  
الطمأنينة استقرار  
الأعضاء وكونها  
(و) ثالث عشرتها  
(الاعتدال) في  
الفصل بين الأركان  
ولا يلزم من الطمأنينة  
الاعتدال لانه قد  
يطمئن ولا يعتدل  
(و) رابع عشرتها  
(نية الصلاة المعينة)  
بأن يقصد عند  
الأحرام كونها ظهراً  
أو عصرًا أو غيرهما  
لأنها في ذمته كذلك

يرفع يديه من الأرض فن لم يرفع يديه من الأرض مع الرفع الواجب فصلانه صحيحة كما  
في الحاشية هنا والشبرخيستي والنفاوى على الرسالة والزرقاقي على المختصر واعتقد  
الشيخ في حاشية الخرشى تبعاً للشيخ الصغير عدم الصحة قال بعض شيوخنا والأول  
أوجه \* فان قلت لم ترك المصنف التكلم على فريضة الجلوس بين السجدين \* قلت  
لعله اكتفى عنه بالطمأنينة والاعتدال ذكره الشبرخيستي قال الشيخ في الحاشية وهو  
لا يجزئ نفعاً لأنهم ما يحصلان مع القيام ولو لم يجلس وقال شيخنا الأمير مجيباً عن ذلك وإن  
أن تقول هو معلوم انه لا يقوم بين السجدين ثم رفع السجود فصيح الاستغناء حيث  
(قوله من الجلسة الأخيرة) اعترض بأنه لا يشمل الصبح والجمعة وصلاة السفر لانه  
ليس فيها الجلوس واحد وأجيب بأن المراد بالجلوس الأخير ما لا جلوس بعده (قوله  
فهو سنة) فيه نظر بل الظرف تابع للظرف والجلوس بقدر الدعاء بعد التشهد  
مستحب والجلوس بقدر الدعاء بعد سلام الإمام مكره والجلوس بقدر التشهد سنة  
(قوله السلام) أى للقادر عليه فان لم يقدر عليه خرج بالنية ولا بد أن يكون باللسان  
العربي فان عجز عن العربي خرج بالنية فخرج بلغته في حال العجز عن النطق  
بالعربية فلا تبطل صلته على المعتقد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا فان قدر على  
الأتين ببعض عريضة أتى به ان كان له معنى ليس أجنباً عن الصلاة نحو سلا عليك فان  
كان أجنباً نحو السلا عليكم فلا لان السلا معناه الكرش (قوله بالالف واللام)  
ومثل ذلك الف والميم في لغة غير فيقولون أم سلام عليكم فيغتر لهم ذلك لاغيرهم ولا  
لهم ان قدر واعلى الأتئين بأل واللعن في السلام كاللعن في الأحرام ويندب عدم زيادة  
ورجة الله وبركانه فهي خلاف الأولى على الظاهر كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا  
وقال النفاوى والذي يظهر لي أنه لا بأس بزيادة ورحمة الله وبركاته لأنها ان لم تكن  
من جنس الدعاء فهي خارجة عن الصلاة خلافاً لما ذكرهها وقال العلامة جلي كلام  
النفاوى ضعيف والحديث الوارد في ذلك لم يصحبه عمل فهو إما غير ثابت وإما منسوخ  
(قوله أو تون مع التعريف كالسلام عليكم) المعتقد الصحة اذا تون مع التعريف كما في  
حاشية الخرشى والنفاوى على الرسالة \* تنبيه \* لا يشترط نية الخروج من الصلاة  
والسلام على المعتقد بل هو مندوب كما في حاشية الخرشى فالإمام ينوي بسلامه الخروج  
من الصلاة والسلام على المؤمنين والملائكة والمأمومين ينوي الخروج منها والسلام على  
الملائكة والنفذين ينوي التحليل والملائكة (قوله استقرار الأعضاء) ولو زماناً خلا  
لأن حد ذلك بثلاث تسبيحات في الركوع (قوله ولا يلزم من الطمأنينة الاعتدال)  
أى كالركوع والسجود فيطمئن فيهما ولا يعتدل قال الشيخ في الحاشية وبين الاعتدال  
والطمأنينة عموم وخصوص من وجه في عبارة الشارح قصور انتهى أى فكان  
حقه أن يقول زيادة على ما قاله ولا يلزم من الاعتدال الطمأنينة قال شيخنا الأمير  
والأحسن ما سلكه الشارح لانه التفت لما يمكن تصوره في الصلاة الصحيحة والذي  
يمكن فيها إنما هو انفراد الطمأنينة عن الاعتدال وأما لو انفرد الاعتدال عن الطمأنينة بأن  
اعتدل في رفعه ولم يطمئن فتبطل الصلاة والفاسد معدوم شرعاً والمعدوم شرعاً كالمعدوم  
حسناً (قوله ونية الصلاة المعينة) لا حاجة لذكره لانه يغني عنه ذكر الفريضة الأولى

التي هي النية ( قوله ونية الاقتداء ) بالنسبة للمأموم وتكفي النية الحكمية بحيث لو شئ ماذا تفعل لأجاب أصلي مأموما ( قوله بطلت صلاته ) أي إذا أخر بما يحمله الامام عنه كالفاتحة والقيام لها ( قوله الا في خمس مسائل ) أي مجموعها اذا لا يجب عليه نية الامامة لتحصيل فضل الجماعة ( قوله والجمع ) أي ليلة المطر خاصة كما سيأتي توضيحه في باب الامامة ونية الامامة واجبة في الصلاتين معا أعني المغرب والعشاء فان تركها فمما بطلنا وكذا ان تركها في الاولى فقط بطلنا أما ان تركها في الثانية فقط صححت الاولى وبطلت الثانية قال الشيخ في الحاشية وانظر وجه بطلان الاولى عند ترك النية فمما أي ان بطلان الاولى مشكل لان الاولى وقعت في وقتها فقد استشكله الشيخ في الحاشية هنا ولم يجزم به لكن نص العلامة البناني على أنها لا تبطل الا الثانية فقط لانها وقعت في غير وقتها وأما الاولى فهي صحيحة لانها وقعت في وقتها قال شيخنا الامير وهذا هو الذي ينبغي الجزم به وأما نية الجمع فتكون عند الاولى وهي واجبة غير شرط فلو تركها لا تبطل صلاته ( قوله ترتيب الاداء ) ان قلت لم كان الترتيب في الصلاة فرضادون اوضحوه \* فالجواب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي ومن المعلوم أنه رتب في صلاته بخلاف الوضوء فانه مذكور في القرآن بالعطف بالواو وهي لا تقتضي ترتيبا ولذا قال الامام علي رضي الله عنه لا بأبي بأبي عنمو بدأت ( قوله وأما سنن الصلاة ) أي المفروضة وكذا غيرها الا الاربع الاول فانها جامعة بالفرض أي وهي السورة في الركعة الاولى والثانية والجهر فيها بجهر فيه والسرف فيها بسرفيه والرابعة القيام للسورة فاذا ترك واحدة من هذه في النقل فلا يسجد بخلاف الفرض فالنفل كالقصر الا فيما ذكر وفيما اذا عقدنا ثلثة في النقل فانه يكملها بأربعها وأما الفرض فانه يقتصر على النبي زادها سهوا ولا يكمل وكذلك اذا نسى ركنا وطال فانه لا شيء عليه في النقل بخلاف الفريضة فانه يعيدها والمراد بالصلاة الصلاة الوقفية الملتصع وقتها فلا فاتحة في صلاة جنازة فضلا عن السورة ولا في وقتية يخشى خروج وقتها بقراءة السورة ( قوله فائنا عشر ) بل هي ثمانية عشر الاثنا عشر التي ذكرها الشارح والجهر بنسبة التحليل والانصات للامام فيما يجهر فيه في الفاتحة والسورة ولو لم يسمعه بل ولو سكت الامام والزائد على مقدار الطمأنينة والشهد الاول والشهد الثاني وكونه باللفظ المعلوم على ما قيل وقبل فضيلة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير وأما في الاول فتكرهه على المعتقد ( قوله السورة ) ليس بالازم بل المدار على أن يأتي بشئ زائد على أم القرآن ولو آية كدها متان أو بعض آية لكن له بال كبعض آية الكرسي أو الدين وكما السورة مستحب على المعتقد لانه سنة خفيفة \* فائدة \* ذكر السكندري أن قراءة أهل الجنة بقراءة ورش ( قوله بعد الفاتحة ) أي اذا كان يحفظ الفاتحة والاقرأها بدون الفاتحة وظاهره أن كونها بعد الفاتحة شرط لاسنة مستقلة فلو قدمها على الفاتحة فلا يكون آتيا بالسنة فبسن له اعادتها ولو كرر الفاتحة كان عامدا أتم والصلاة صحيحة على المعتقد وان كررها سهوا وسجد بعد السلام وقولهم الزيادة القولية لاسجود فيها محمول على من زاد السورة في الركعتين الاخيرتين ( قوله في الركعة الاولى والثانية ) أي سنة في كل ركعة لانها سنة في مجموع

(و) خامس عشرتها (نية الاقتداء) بصلاة امامه فان لم ينو وتابعه من غير نية بطلت صلاته وأما الامام فلا تجب عليه نية الامامة الا في خمس مسائل صلاة الجمعة والجمع وصلاة الخوف وصلاة الاستخلاف وتحصيل فضل الجماعة كما سيأتي (و) سادس عشرتها (ترتيب الاداء) بأن يأتي بالنية قبل الاحرام والاحرام قبل القراءة والقراءة قبل الركوع والركوع قبل السجود وهكذا الى آخر صلاته \* ولما بين الفرائض شرع في تبين السنن فقال (وأما سنن الصلاة فائنا عشر) الاولى (السورة بعد الفاتحة في الركعة الاولى والثانية) للفد والامام وأما المأموم فلا يلزمه قراءة

الركعتين واعلم أن من ترك السورة يسجد لها فان ترك السجود وطال الامر بطلت لانها  
ركبة من ثلاث سنن نفسها وقيامها والجهر أو السر أماده الشيخ في حاشية التخرشي  
وقرره شيخنا ( قوله ويكره للامام ) لا مفهوم له لان القدم مثله ( قوله أن يقتصر على  
بعض السورة ) أي ناكال السورة مستحب وترك اكالمها مكره وكذا يكره قراءة  
سورتين أي أو سورة وبعض أخرى ركعة في فرض الامام موم فرغ من سورة في صلاة  
سرية وخشي تفكر ابدنيوى فيندب له قراءة أخرى بل ولولم يخش تفكر ابدنيوى فانه  
يستحب له ذلك كما أماده شيخنا ولا يكره تخصيص صلاة بسورة كان يلزم على ألم نشرح  
والم تركيف في الصبح مثلاً قال الغزالي ومن فعل ذلك في الصبح قصرت عنه يد  
الاعداء ويستحب القراءة على ترتيب نظم المصحف فيكره له قراءة نصف السورة الاخير  
في الركعة الاولى والنصف الاول في الاخيرة والصلاة صحيحة وكذا يكره أن يقرأ في  
الركعة الاولى قل هو الله أحد وفي الثانية تبت بدامثلاً وأما الفصل بين السور فليس  
بمكر وه عندنا خلافاً لا بي حنيفة وأما التنكيس الآيات في ركعة واحدة فمبطل للصلاة  
( قوله وكذا يكره تكرارها في كل ركعة ) بأن يقرأ في الركعة الواحدة مثلاً قل هو الله  
أحد مرتين وكذا يكره أن يقرأ سورة في الركعة الاولى ويعيدها في الثانية فلو قرأ سورة  
الناس في الاولى فهل يكرها أو يقرأ أخرى فعلى كل حال يلزمه الوقوع في المكر وه  
ونص الخطاب في شرح خليل على أنه يقرأ سورة قبلها لان كراهة التنكيس أخف من  
أن يكرها انتهى ونقله شيخنا الامير في حاشيته وأقره وسمعت من بعض شيوخنا  
رحمهم الله تعالى أنه يبتدئ من البقرة ولم أر له مستنداً في كلام أحد من أهل المذهب  
فيقول على كلام الخطاب ( قوله وهذا كله الخ ) راجع لاصل الكلام من سنينة  
السورة ( قوله في الفريضة دون النافلة ) أي وأما في النافلة فالسورة الزائدة على أم  
القرآن مستحبة كما قال ابن رشد ولذلك لو تركها في الفرض فانه يسجد لها قبل السلام  
بخلاف من تركها في النفل فلا سجود عليه كما قال ابن القاسم لا سجود على من تركها في  
الوتر لقولهم السهو في النافلة كالسهو في الفريضة الا في خمس مسائل الاولى السورة  
الثانية والثالثة الجهر والسر الرابعة اذا عقدت ثلثة سهواً فان كان في فريضة رجع وسجد  
بعد السلام وان كان في نافلة كلها أربعاً الخامسة من فسدت صلاته سهواً بأن نسي ركناً  
من أركانها فان كانت فريضة وجب عليه اعادتها وان كانت نافلة فلا شيء عليه ما لم يفسدها  
عمداً أماده الشيرخاني ( قوله والقيام لها ) فان قلت هذا فيبدأ أنه اذا قرأ الفاتحة وجلس  
وقرأ السورة وهو جالس لا تبطل صلاته لانه لم يترك الاسنة واحدة مع أن الصلاة في هذه  
الحالة باطلة \* فالجواب أن البطلان أتى من الاخلال بنظام الصلاة لا من حيث ترك  
سنة نعم لو استند لعمود في حال قراءة السورة بحيث لو أزيل العمود لسقط فصلاته صحيحة  
لانه انما ترك سنة \* تنبيه \* من عجز عن قراءة السورة ركع اثر الفاتحة ولا يقوم قدرها  
( قوله السر ) اعلم أن السر كله سنة واحدة وكذا الجهر فان تركه في ركعة واحدة طواب  
بالسجود لان ترك بعض المؤكدة الذي له بال كترها هي في طلب السجود لكن لو ترك  
السجود لتركه في ركعة أو ركعتين لا بطلان لانه ليس عن ثلاث سنن أماده الشيخ في

ويكره للامام أن  
يقتصر على بعض  
السورة وكذا يكره  
تكرارها في كل ركعة  
وهذا كله في الفريضة  
دون النافلة (و) السنة  
الثانية (القيام لها)  
أي لقراءة السورة  
(و) الثالثة (السر)

حاشية الحرشي ﴿ تنبيه ﴾ ان جهري في الفرض في محل السر سهوا أو أتى بأقل السرفي محل الجهر سهوا فان كان آية أو آيتين فلا شيء عليه وان كان أكثر ونذكره قبل وضع يديه على ركبتيه فان كان في الفاتحة والسورة أو في الفاتحة فقط أعاد ذلك لسنيته وسجد بعد السلام وان كان في السورة فقط أعادها ولا يسجد عليه وان تذكر بعد وضع يديه على ركبتيه فلا يرجع ويسجد في تركه السر بعد السلام وفي تركه الجهر قبله فان نسي فبعده فان ترك حتى طال فلا شيء عليه فان أتى بأعلى السرفي محل الجهر فلا يسجد عليه وكذا لا يسجد ان أتى بأدنى الجهر في محل السر كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا وقولنا سهوا احترازا عن العمد فانه ان كان في الآية والآيتين لا شيء عليه وان كان في أكثر وركع في بطلان الصلاة وعدمه مع الائم قولان المعتقد عدم البطلان كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا ( قوله فيما يسهو فيه ) وهو صلاة النهار الا الجمعة والاخيرة من صلاة المغرب والاخيرتين من صلاة العشاء وكانت صلاة النهار كلها جهرية فصار المناقون بكثرون اللفظ فسرع الاسرار قطعاً لا ذائهم فصار ذلك مما ارتفع سببه وبقي حكمه ( قوله وتقدم الخ ) يعني في قراءة الفاتحة ( قوله وأعلاه أن يسمع نفسه ) اعترضه الشيخ في الحاشية هنا والنفاوى على الرسالة بما حاصله انه كان المناسب له أن يقول وأدناه أن يسمع نفسه وأعلاه حركة اللسان لان أعلى الشيء هو الفرد الكامل في معناه أى فردة الذى تحقق فيه من الماهية أكثر مما عده من افرادها فأعلى الشيء ما يحصل بالمبالغة في ذاك الشيء ففقهنا أن أعلى السر حركة اللسان لان غاية السر تحريك اللسان وأجاب الشيخ في حاشية الحرشي بأن ما قاله الشارح حقيقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح والاعتراض مبني على المعنى اللغوي وأجاب شيخنا الامير بجواب آخر وهو أن الاشكال مبني على أن المراد بالسر المعنى المصدري الذى هو الاسرار ونحن نقول المراد بالسر المعنى الاسمى الذى هو القراءة السرية فيصير المعنى أدنى القراءة السرية التى اذا نقص عنها لا تجزئ هى حركة اللسان وأعلاها أن يسمع نفسه وهو جواب دقيق فاحفظه ( قوله وأقل الجهر الخ ) محل ذلك اذا كان المصلى وحده فان كان قريبا منه مصل آخر فحكمه في جهره حكم المرأة وهذا في الفذ وأما الامام فيرفع صوته بقدر ما يسمع من خلفه ﴿ فرع ﴾ لا يجوز قراءة من يخلط على مصل ولونفلا وينهى المصلى في المسجد عن الجهر اذا خلط على مصل آخر ولو اختلفت صلاتهم بالفرض والنفل ( قوله وأقل الجهر الخ ) وأما أعلاه فلا حمله لكن لا يتفاحش فيه ( قوله ومن يلبه ) هذا في حق الرجل وأما المرأة فهى دون الرجل في الجهر بأن تسمع نفسها فقط فيكون أعلى جهرها وأدناها واحدا لان رفع صوتها عورة وربما كان فتنة أماده الشبر حتى لكن المعتقد أن صوت المرأة ليس بعورة كما قاله الشيخ في حاشية الحرشي ونصه المعتقد كما أيداه الناصر اللقاني في فتاويه وشيخنا الصغير أن صوت المرأة ليس بعورة ونص الناصر رفع صوت المرأة الذى يخشى التلذذ بسماعه لا يجوز من هذه الحيثية لا في الجنابة ولا في الاعراس سواء كان زغاريط أم لا ورؤية من يخشى منها الفتنة حرام وأما القواعد من النساء فلا يحرم سماع صوتهن وأما مصالحة المرأة لغير المحرم فلا يجوز انتهى كلامه ( قوله وهل التكبير كاه سنة واحدة )

فما يسهو فيه) وتقدم أنه  
يكفى فيه حركة اللسان  
وأعلاه أن يسمع نفسه  
(و) الرابعة (الجهر فيما  
يجهر فيه) وهو الصبح  
وأولنا المغرب وأولنا  
العشاء وأقل الجهر أن  
يسمع نفسه ومن يلبه  
وأكثره لاحد له  
(و) الخامسة (كل  
تكبير سنة الا تكبيرة  
الاحرام) فانها فرض كما  
تقدم وهل التكبير  
كله سنة واحدة

هذا قول أشهب وهو ضعيف ( قوله أو كل تكبيرة سنة مستقلة ) هذا قول ابن القاسم وهو المعتمد كما في حاشية الخرشي ( قوله خلاف ) أي بين أشهب وابن القاسم فلو نسي على القول الثاني ثلاث تكبيرات ونسى السجود لها وطال بطلت لاثنتين وعلى القول الأول لو ترك ثلاث تكبيرات لا تبطل وقد علمت ضعفه وأن كلام ابن القاسم هو المعتمد ( قوله سمع الله لمن حمده ) المعتمد أن كل تسمية سنة خفيفة فنزكها سهواً في ركعتين يسجد فان لم يسجد فلا بطلان وان تركها في ثلاث ركعات يسجد فان ترك السجود بطلت صلاته أماده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا ( قوله وأما المأموم الخ ) الحاصل أن الإمام يخاطب بسنة وهي سمع الله لمن حمده والمأموم يخاطب بمندوب وهو ربنا ولك الحمد والفذي يجمع بينهما والترتيب بينهما مندوب والأصل في مشروعية سمع الله لمن حمده أن الصديق رضي الله عنه كان لم يفته صلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم قط فجاء يوماً وقت صلاة العصر فظن أنها فاتته معه عليه الصلاة والسلام فاغتم لذلك وهو رول ودخل المسجد فوجد صلى الله عليه وسلم مكبراً في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله لمن حمده فقل سمع الله لمن حمده فقال لها عند الرفع من الركوع فقال الصديق ربنا ولك الحمد وكان قبل ذلك بركع التكبير ويرفع به فصار سنة من ذلك الوقت بركة أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ( قوله والجلوس الأول ) مراده به ما عدا الأخير فيشمل الثاني والثالث والرابع في مسائل البناء والقضاء ( قوله وكذا الزائد على الطمأنينة ) واستظهر الشيخ في تقرير الخرشي الرجوع لمذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه وعندهم أن الفرض يحصل بسبحان الله وبحمده مرة وأصل السنة يحصل بمقدار مرة ثانية والكمال إلى إحدى عشرة ولا فرق في ذلك بين الركوع وسجود ورفع منهما قرره شيخنا وبه يعلم الجواب عن تنظير المحشي ( قوله رد المقتضى الخ ) أي يسلم تسليمية ثانية يقصد بقلبه بها الرد على إمامه سواء كان إمامه قدامه أو خلفه أو على يمينه أو على يساره على المعتمد ولو انصرف الإمام ( قوله على إمامه ) فان قلت ان رد السلام واجب في غير الصلاة فهل كان واجباً في الصلاة ؟ فالجواب أن الإمام قصده بسلامه الخروج من الصلاة والملائكة والمؤمنين فلذلك لم يجب عليهم الرد لكونه لم يقصد بهم خاصة ( قوله ان أدرك معه ركعة ) أي بشرط أن يدرك معه ركعة كاملة فان لم يدرك معه ركعة فلا يرد ويشتد أيضاً أن يكون الإمام سلم قبل المأموم وأما لو كان السابق بالسلام هو المأموم كاهل الطائفة الأولى في صلاة الخوف فانهم لا يردون السلام على الإمام ويسلم بعضهم على من على يساره ويلغز بها فيقال لنا مأموم يسلم على من على يساره ولا يسلم على إمامه قال الأجهوري قال النفر أوى ولي فيه بحث مع ان المسبوق يسلم عليه من على يمينه مع كون المسبوق لم يسلم عليه انتهى واستظهر بعض شيوخنا كلام النفر أوى فقال والظاهر أن الطائفة الأولى ترد قياساً على المسبوق ومثله في حاشية شيخنا الأمير ( قوله وكذارده ) هذا ضعيف والمعتمد أنه مستحب لاسنة ( قوله على من على يساره ) أي على مأموم على يساره أدرك ركعة مع إمامه الذي طلب بالتسليم عليه وان لم يبق لسلام الرد

أو كل تكبيرة سنة  
مستقلة خلاف  
(و) السادسة (سمع  
الله لمن حمده للإمام  
والمنفرد) وأما المأموم  
فيقول ربنا ولك الحمد  
كما سيأتي (و) السابعة  
(الجلوس الأول)  
على المشهور وقيل  
واجب (و) الثامنة  
(الزائد على قدر السلام  
من الجلوس الثاني)  
وكذا الزائد على  
الطمأنينة (و) التاسعة  
(رد المقتضى على إمامه  
السلام) ان أدرك معه  
ركعة (وكذارده على  
من على يساره ان كان  
على يساره أحد) وهي  
السنة العاشرة  
(و) الحادية عشرة

وظاهره مسامتته له لا تقدمه ولا تأخره عنه وظاهره أيضا قرب منه أو بعد وظاهره أيضا فصل بينه وبينه فاصل أم لا كرجل لا يصلي أو كرمي أو منبر أو متاع وحرر الجميع نقلا كذا في الحاشية هنا قال شيخنا نقلا عن الشيخ في تقريره على الحرشي يعمل بتلك الظواهر كلها وقال جلبي إذا تقدم أو تأخر قليلا فإنه يسلم عليه لأنه حينئذ يعد في صفه عرفا (قوله السترة) هذا ضعيف والمعتمد أن السترة مستحبة لاسية والمراد بالسترة اتخاذ السترة لأنه لا تكليف إلا بفعل اختياري أو أن المراد بها الاستار الذي هو فعل الفاعل (قوله للإمام والفد) أي في كل صلاة فريضة كانت أو نافلة ولو سجد سهوا أو سجدة تلاوة وأما في صلاة الجنائز فالميت يقوم مقام السترة فيحرم المرور بين الإمام وبين الميت سواء كان الميت على سرير أو بالأرض ولا ينظر للقول بأنه نجس ولا لكون طولها ذراعا للخلاف في ذلك نقله الأجهوري عن بعض مشايخه ومثله في حاشية الحرشي (قوله فالإمام سترته) هذا قول الإمام مالك وهو المعتمد كما في حاشية الحرشي (قوله أو سترته الإمام سترته) هذا قول عبد الوهاب البغدادي وهو ضعيف والمعتمد الأول كما علمت وما نقله في الحاشية عن اللقاني ضعيف وتظهر فائدة الخلاف في المرور بين الإمام وبين الصف الأول فعلى كلام الإمام يحرم المرور لأنه مرور بين المصلي وسترته وأما على قول القاضي عبد الوهاب فيجوز المرور لأن الإمام حائل بين المأموم وسترته وأما غير الصف الأول فخائر باتفاق القولين لأن الصف الأول حائل بين الإمام وبين الصف الثاني هكذا في الخطاب وغيره انظر حاشية شيخنا الأمير (قوله ويستحب أن يدنومنها الخ) أي وتكون ظاهرة ثابتة تخرج النجس كقناة البول وخرج ما ليس بثابت كسوط الجلد ونحوه والخط في الأرض والماء والنار قال أبو مهدي وأما الرداء الذي جرت العادة به أنه يعمل ستره للباب فيكفي في السترة وكذلك الزرع إذا كان بعضه مترا كما على بعض (قوله ان خشي) أي تحقيقا أو ظاهرا أو شكلا أو هما ولا تجوزا عقليا فلا يتطلب كما أنها لا يتطلب حيث لم يخش المرور بأن كان بصحراء لا يمر بها أحد أو بمكان مرتفع والمرور في أسفله (فرع) \* اختلف في حریم المصلي الذي يمنع المرور فيه إذا لم يكن له ستره على أقوال والصحيح أنه قد ركوعه وسجوده كما في حاشية الحرشي ولا بأس أن ينحاز الذي يقضى بعد سلام الإمام إلى ما قرب منه من الأعمدة بين يديه وعن يمينه وعن يساره ومن خلفه يقهقر قليلا يستر بها إذا كان ذلك قريبا وان بعد أقام ويدفع المارد فعا خفيفا لا يشغله فإن كثرا بطل ولودفعه فسقط منه دينار أو أنخرق ثوبه ضمن ولودفعه ما دون ثوبه ولو مات كانت ديبته على المائدة ولا يقتل به كما في حاشية الحرشي (قوله أحد) أي ولو كلبا أو هرة (قوله وأقلها غلظ رمح) أي أقل ما تكون به السترة أن يكون قدر ما غلظ رمح وأولى أن كان أغلظ فإن كان أدنى من غلظ رمح فلا يحصل به الندب (قوله وطول ذراع) أي وأقلها أن تكون مرتفعة قدر طول ذراع وأولى أطول من ذلك فإن كان أدنى من ذلك لم يحصل به الندب (قوله وطول ذراع) قال الشيخ في الحاشية هنا هو ما بين طي المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى انتهى وفي عبارة بعض شراح المختصر للكوخ (قوله ويكره الحجر الواحد الخ) أي أن وجد غيره

(السترة للإمام والفد)  
وأما المأموم فالإمام  
سترته أو ستره الإمام  
سترته ويستحب أن  
يدنومنها قدر ثلاثة  
أذرع في قيامه وقدر  
ممر الشاة في سجوده  
وأنما يطلب بها (ان  
خشي أن يمر أحد بين  
يديه) وأقلها غلظ رمح  
وطول ذراع ويكره  
الحجر الواحد

خوف التشبه بعدة الاصنام انظر الحاشية هنا ( قوله والدابة ) أى غير مباحة الا كل سواء كانت مربوطة أم لا ومثله مباحة الا كل التى ليست مربوطة قال فى العتبية لا يستبرأ الخيل والبغال والحمير لان أبو الهنا نجسة بخلاف الابل والبقر والغنم يعنى اذا كانت مربوطة ( قوله وما يشغل ) أى ويكره الاستئثار بما يشغل كالمراة الأجنبية ولو كانت زوجته وأمتها سواء كانت مواجبة له أم لا وكذلك كرهاً بالعام لا ان كان مواجها له لا ان كان يظهره ورضى ان يثبت لا تحر صلاة المصلى فان لم يرض أن يثبت لا تحر صلاة المصلى لم يكن المصلى آتياً بالستر المطلوبه ويجوز الاستئثار بظهر المحرم على الاظهر كما فى حاشية الحرشى ومن المشغل النائم والمأبون الذى يعمل به فى دبره وحلق المحدثين والمتكلمين فى الفقه وغيره فلا يستتر بهم وأما لو كانوا ساكتين فاستتر بهم اذالم يكن وجوه بعضهم اليه والا فهو مشغل كذا فى حاشية الحرشى وكذا يكره الاستئثار بالكافر لان شأنه النجاسة ( قوله ويأثم المار الخ ) ومثله تناول شخص آخر شيئاً ومكلمه بين يدي المصلى ( قوله مندوحة ) أى فسحة فى ترك المرور بين يديه ( قوله لكان أن يقف ) أن فى تأويل مصدر اسم كان وقوله خيراً خيراً لكان وقوله أربعين خريفاً أى أربعين عاماً وفى بعض الروايات بدل قوله أربعين خريفاً عاماً وفى صحيح الموطأ والبخارى لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الأثم لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يدي المصلى قال أبو النصر لا أدرى قال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة انتهى ( قوله وفيه تفصيل ) أى فى هذا المقام تفصيل وحاصله أن الاقسام أربعة تارة يأثم اذا كان المار له مندوحة والمصلى تعرض له وتارة لا يأثم بأن انتفى هذان الامران معا وتارة يأثم المار دون المصلى بأن وجد الأول وفقد الثانى وتارة يأثم المصلى دون المار بأن وجد الثانى وفقد الأول وهذا كله اذا كان فى غير المسجد الحرام وأما به فثلاثة أقسام فى شأن المار حرام ومكروه وجائز فالأول من صلى فيه لستره والمار غير طائف وغير مصل وكان له مندوحة فيحرم عليه الثانى من صلى فيه لستره والمار له مندوحة ولكن طائف فبكره له الثالث أقسام الأول منها من صلى لستره والمار لا مندوحة له وهو طائف فيجوز الثانى منها من صلى لغير ستره والمار غير طائف وله مندوحة فيجوز لكثرة المرور به الثالث من صلى به لغير ستره والمار غير طائف ولا مندوحة له فيجوز بالأولى وأما المصلى اذا مر بستره أو فرجة فى صف أول رعاى بين يدي المصلى فيجوز مطلقاً سواء كان بالمسجد الحرام أو بغيره له مندوحة أم لا صلى المار وبين يديه لستره أم لا ( قوله انظره فى الاصل ) أى الفيشى ( قوله ولم يذكر السنن اثنتى عشرة الخ ) هذا اعتراض على المصنف وحاصله أن المصنف ذكر فى الترجمة أن السنن اثنتا عشرة وعدمها إحدى عشرة فقط لانه عد السورة فى الاولى والثانية سنة وكذا القيام لها سنة والالزم أن تكون السنن ثلاث عشرة وذلك بعد السورة سنة فى الاولى وسنة فى الثانية والقيام لها سنة فى الاولى وسنة فى الثانية وأجاب شارحنا بأن المصنف قصد أن السورة فى الركعة الاولى هى السنة الاولى وفى الركعة الثانية هى السنة الثانية واعترضه بعضهم بالقيام بالسورة فهلا جعله المصنف سنة فى

والدابة وما يشغل  
ويأثم المار ان كانت له  
مندوحة لخبر لو يعلم  
المار بين يدي المصلى  
ماذا عليه لكان أن  
يقف أربعين خريفاً  
خبره وفيه تفصيل  
يخرجنا ذكره عن  
قصد الاختصار انظره  
فى الاصل ولم يذكر  
السنن اثنتى عشرة كما  
ترجم لها الا أن يكون  
قصد أن السورة فى  
الركعة الاولى هى  
السنة الاولى وفى  
الركعة الثانية هى  
السنة الثانية فيكون  
قد استوفى ما ترجم له  
وانه أعلم ( وأما  
فضائلها

الاولى وسنة في الثانية واجب بأنه لا يلزم ذلك لان السورة متبوعة والقيام تابع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه فلذا حسن عده القيام سنة واحدة بخلاف السورة ( قوله فعشرة ) لامفهوم له لانها اثنتان وثلاثون فضيلة قراءة المأموم مع الإمام في السرية ولو قرأ فيها جهرا وتقصير قراءة الركعة الثانية عن الاولى في الزمن ولو قرأ في الثانية أطول على المعتد وأما المساواة بخلاف الاولى فقط على المعتد وتقصير الجلوس الاول عن الثاني والدعاء بعد التشهد الثاني وتقديم يديه على ركبته حين يهوى بهما للسجود وتقديم ركبته على يديه عند القيام وعقد الخنصر والنصر والوسطى من اليد اليمنى ما اذا السبابة والابهام في التشهدين وتحريك السبابة دائما يمينا وشمالا للسلام وبسط أصابع اليد اليسرى ووضع اليدين على الركبتين في الركوع ووضعهما حذو أذنيه أو قربهما في السجود وضم الأصابع في السجود وتفرقهما في الركوع والتورك في الجلوسين والتورك في الجلوس بين السجدين ووضع يديه على فخذه بعد رفعهما عن الارض والقيام بالسلام المقروض لكل مصل والنظر الى موضع السجود في قيامه والمشي الى الصلاة بوقار وسكينة واعتدال الصفوف وتردء التسمية في الفريضة والذكر بعد السلام من الصلاة بآية الكرسي ونحوها من التسييح والتحميد والتكبير ثلاثا وثلاثين الى آخر ما هو معلوم فهذه اثنتان وعشرون فضيلة تنضم للعشرة التي ذكرها المصنف فتصير الجلة اثنتين وثلاثين \* فائدة \* نقل سيدي عبد الوهاب الشعراني عن الخضر أنه قال سألت أربعة وعشرين ألف نبى عن استعمال شئ يؤمن به العبد من سلب الايمان فلم يجيبني منهم أحد حتى اجتمعت بمحمد صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فأخبرني عن جبريل عن الله أن من واطب على قراءة آية الكرسي وآمن الرسول الى آخر السورة وشهد الله الى قوله الاسلام وقل اللهم مالك الملك الى قوله بغير حساب ولقد جاءكم رسول من أنفسكم الى آخر السورة وسورة الاخلاص والمعوذتين والفاتحة عقب كل صلاة آمن من سلب الايمان اه قال بعض شيوخنا والظاهر أنه يؤخر سورة الاخلاص عن آية الكرسي ( قوله رفع اليدين ) أى طه ورعما الى السماء على المعتد كما في حاشية الخرشى وهذه صفة الراهب ويستحب كونها مكشوفتين حال الرفع وسترهما بالثياب مذموم ( قوله الى المنكبين ) أى الرفع حذو المنكبين هو المعتد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني ( قوله الصبح ) سميت بذلك لوجوبها عند الصباح وقيل مأخوذة من الحرة التي تكون عند ظهوره ومنه صباحة الوجه للحمرة التي تكون فيه وصلاة الصبح هي الوسطى عند تلك وعلماء المدينة وعلى وابن عباس وعمر وهو قول الشافعي الذي نص عليه ولكن قال أصحابه قد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في الحديث أنها العصر فصار مذهبه أنها العصر والحاصل أن في الصلاة الوسطى أقوالا فقبل أنها الصبح وقبل هي الظهر وقيل هي العصر وقيل هي المغرب وقيل هي العشاء وقيل الخمس وقيل الجمعة وقيل هي صلاة الجماعة وقيل الوتر وقيل صلاة عيد الاضحى وقيل صلاة عيد الفطر وقيل صلاة الخوف وقيل صلاة الضحى وقيل هي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وما من صلاة الا وقيل أنها الوسطى ( قوله من

فعشرة) أولها (رفع  
اليدين) أولا) عند  
تكبيرة الاحرام  
لاغيرها من التكبير  
وحذالرفع الى المنكبين  
(و) ثانيا ( تطويل  
قراءة الصبح) فيقرأ  
فيها من

طوال ( بكسر الطاء جمع طويل وأما بضمها فهو الطويل فاذا اشتد طوله يقال له طوال مشددا وأما الطوال بالفتح فهو الزمن الطويل يقال لأكله طول الدهر وطوال الدهر أى لأكله أبدا أفاده الشيخ في حاشية أبي الحسن ( قوله الفصل ) سعى بذلك لكثرة الفصل فيه بالبسملة بين سورة أو أعدم منسوخ فيه ﴿ فرع ﴾ إذا ابتدأ بسورة قصيرة فإنه يقطعها ويشرع في سورة غير هاطويلة إلا للضرورة سفر أو خوف خروج وقت ونحوه ( قوله أو الجائبة ) أو في الجميع لمكابدة الخلاف وجملة الأقوال في أول الفصل عشرة أقوال ذكر الشارح منها خمسة وقيل الرحمن وقيل النجم وقيل الزخرف وقيل الدخان وقيل الفتح ( قوله أمهمم الأخير ) هذا ضعيف بل أمهمم أوله الحجرات كما في الحاشية هنا ومثله في حاشية الحرشي ويمكن الجواب عن الشارح بأن في كلامه حذفاً والتقدير أمهمم قبل الأخير ولا يخفى ما فيه من البعد ولبعضهم

أول سورة من المفصل \* الحجرات لعيس وهو الجلي ومن عيس لسورة الضحى وسط \* وما بقي قصاره بلا شطط

( قوله الى عيس ) والغاية خارجة فتنهاه النازعات ( قوله ووسطه الى والضحى ) أى من عيس الى الضحى وسط فعيس من الوسط والضحى من القصار فقوله الى والضحى الغاية خارجة أيضا ( قوله ويلى الصبح في التطويل الظهر ) أى فيقرأ في الصبح من أطول طواله وفي الظهر من قصار طواله ( قوله الظهر ) سميت الظهر طهر لأنها أول صلاة ظهرت في الاسلام أولانها تصلى في وقت الظهيرة وهي شدة الحر وأما آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي صلاة الصبح كما نص عليه سيدى محمد الزرقانى في شرح المواهب ( قوله ويقصر الركعة الثانية عن الاولى ) أى في الزمن وان كانت القراءة في الثانية أكثر من القراءة في الاولى بأن رتل في الاولى هذا هو الاظهر ويكره كون الثانية أطول من الاولى وأما المساواة بخلاف الاولى على الظاهر كما أفاده الشيخ في تقريره على الحرشي كما نقله عنه شيخنا وهذا كله في الفرض وأما في النفل فله أن يطول قراءة الركعة الثانية اذا وجد الحلاوة ولا يندب تقصير السجدة الثانية عن الاولى كما نقله عنه شيخنا في تقريره على الحرشي ( قوله فيقرأ فيها من قصار المفصل ) فهما مستويان في القصر على المعتمد كما في حاشية الحرشي وقيل العصر أطول وقيل المغرب أطول ( قوله وهذا كله مع غير الضرورة ) وهذا التفصيل أيضا في حق الفذ وأما الامام ففيه تفصيل وهو أن المأمومين اذا طلبوا منه التطويل أو فهمه منهم يطلب منه التطويل ان تحقق قوتهم أو جهلها لان علم عدمها فلا يطول كان فهم منهم عدم التطويل أو جهل الحال علم قوتهم أو علم عدمها أو جهل الحال فهذه اثنتا عشرة صورة بطول في الاربع الاولى دون الثمانية الباقية وقولنا كان فهم منهم عدم التطويل أى أو طلبوا منه عدم التطويل سواء علم قوتهم أو عدمها أو جهل الحال فهذه ثلاثة تضاف للثمانية فجملة الصور خمسة عشر بطول في الاربع الاولى دون الباقي أفاده شيخنا وفي الصحيحين في حديث أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس أى امامهم فليخفف فان فهم

طوال المفصل وان  
خشى الاسفار خفف  
واختلف في أول  
المفصل هل هو شوزى  
أو الجائبة أو القتال  
أو الحجرات أو في  
أقوال أمهمم الأخير  
ويتهى طواله الى  
عيس ووسطه الى  
الضحى وقصاره  
الى آخر قل أعوذ برب  
الناس (و) يلى الصبح  
في التطويل (الظهر)  
ويقصر الركعة الثانية  
عن الاولى (و) ثالث  
الفضائل (تقصير  
قراءة العصر والمغرب)  
فيقرأ فيها من قصار  
المفصل (و) رابعها  
(نوسط) القراءة في  
(المساء) وهذا كله  
مع غير الضرورة وأما  
معها فيخفف بحسب  
الامكان وقصد أجاز  
مالك في السفر أن يقرأ  
في الصبح بسبع  
والضحى (و) خامسها  
قول

الضعيف والكبير وفي بعض الروايات وذا الحاجة وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء وما أحسن قول بعضهم

رب امام عديم ذوق \* يؤتم بالناس ثم يخفف

خالف في ذلك قول طه \* من أتم بالناس فليخفف

فينبغي لكل امام أن يخفف جهده ما لم يؤدي إلى نقص ركن فإن أدى إلى ذلك فلا تنبيه عليه الصلاة والسلام عن تقرأ الغراب وأما من صلى وحده فله أن يطول ما شاء \* (فرع) إذا طول الإمام وكان يضرب بالأموم فله أن يقطع ويصلي وحده بمكان منفرد كما في شرح الأصلي (قوله ربنا ولك الحمد) في الحديث إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد فإن من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري ويؤخذ من هذا الحديث زيادة اللهم وهو الظاهر كما قرره بعض شيوخنا (قوله جلنجان) اعترض بأن الكلام مع اثبات الواو ثلاث جل جملة النداء وجملة لك الحمد والواو تدل على جملة محذوفة هي جواب النداء أي يا ربنا استجب ولك الحمد وأجيب بأن قوله جلنجان أي ملفوظ بهما فلا ينافي أن هناك جملة محذوفة أو أن قوله جلنجان أي غير جملة النداء أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله فهي جملة واحدة) فيه نظير بل هما جلنجان جملة النداء وجملة لك الحمد وجوابه يعلم مما تقدم (قوله وكره مالك الخ) واستجبه بعض الأسياف لما ورد فيه في صحيح البخاري عن ربيعة بن رافع قال كنا نصلّي يومًا وراء النبي صلى الله عليه وسلم فله أرفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده فقال رجل وراء ربنا ولك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف صلى الله عليه وسلم من صلاته قال من المتكلم قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أولا (قوله والتسبيح في الركوع الخ) ظاهره أنه غير محدود بواحدة أو ثلاث ولا مخصوص بلفظ معين خلافا لمن يقول أقله ثلاث وأما حديث إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات إلى آخر الحديث فهو مقطوع الاستناد انظر الشريحي والافضل أن يقول في السجود سبحان ربّي الأعلى وفي الركوع سبحان ربّي العظيم لما رواه عقبة بن عامر لما نزل قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم قال عليه الصلاة والسلام اجعلوا في ركوعكم فلما نزل سبح اسم ربك الأعلى قال عليه الصلاة والسلام اجعلوا في سجودكم وسكت المصنف عن الدعاء في السجود وهو مستحب أيضا في جمع بين التسبيح في السجود والاقتصار فيه على أحدهما يفوت المستحب الآخر (قوله أما الركوع الخ) هذا الحديث لا ينتج مدعاه من التسبيح في السجود أيضا فكان المناسب أن يستدل بحديث عقبة بن عامر الذي ذكرناه انتهى من حاشية شيخنا الأمير مع زيادة (قوله فادعوا فيه بما شئتم) أي بما أحببتم من كل ممكن من أمور الدنيا والآخرة احترازا من الممتع شرعا أو عادة ولا تبطل صلاته بالدعاء ولو كان يطلب دنيا كتوسعة رزق وزوجة حسنة ولو سمي من دعا فقد دعا المصطفى عليه الصلاة والسلام للوיד بن المغيرة في سجوده وسماه ولو قال يا فلان فعل الله بك كذا وكذا لم تبطل صلاته وهذا إذا قاله لغائب أو حاضر لم

ربنا ولك الحمد للفقدي  
والفد) ويأتي بالواو  
في قوله ولك الحمد لأن  
الكلام مع اثباتها  
جلنجان أي ربنا استجب  
منا ولك الحمد فربنا  
استجب جملة ولك  
الحمد جملة ثانية بخلاف  
حذفها فهي جملة  
واحدة والتطويل في  
الدعاء مطلوب وكره  
مالك أن يزيد حمدا  
طيبا مباركا فيه  
(و) سادسها (التسبيح  
في الركوع والسجود)  
لقوله صلى الله عليه  
وسلم أما الركوع  
فمظموا فيه الرب وأما  
السجود فادعوا فيه  
بما شئتم فقم أي حقيق  
أن يستجاب لكم  
(و) سابعها (تأمين  
الفد) في السر والجهر  
(و) كذا (الأموم)

يقصد مكالمته والابطالت ﴿ فائدة ﴾ الدعاء بلا واسطة من خصوصيات هذه الامة بخلاف الامم السابقة فكانوا اذا حصل لهم كرب ذهبوا الى انبيائهم يسألون لهم أفاده بعضهم ( قوله عند سماع قول امامه في الجهرية ولا الضالين ) فان سمع ما قبله ولم يسمعها منه فلا يؤمن على المعتمد فان سمع تأمين مأموم آخر فيؤمن على المعتمد لانهم ثواب الامام أفاده شيخنا ( قوله ومعنى أمين استجب ) أى فهو اسم فعل على المعتمد وقيل اسم خاتم يختم به كتاب أهل الجنة وقيل من أسمائه تعالى وهذا اللفظ أربعة حروف فان تلفظ به الانسان فيخلق الله تعالى بكل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لمن قال آمين وهو عبراني عربيته العرب وليس التأمين من الفاتحة وفي الحديث لقنني جبريل آمين عند قراءتي فاتحة الكتاب وقال انه الخاتم على الكتاب ( قوله واشتقاقه من الامان ) قال شيخنا الامير لعل هذا مجرد مناسبة والافظا هو أن اسم الفاعل بمعنى استجب ليس مشتقا من الامان انتهى ( قوله آمنا خيبة دعائنا ) أى بقولنا اهدنا لصراط المستقيم ( قوله وفي الصحيح ) أى وفي الحديث الصحيح أوفى الكتاب الصحيح وهو البخارى لان هذا الحديث مذكور في البخارى لكن ببعض تغييرات فلعل شارحنا رواه بالمعنى ولفظ البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام غير المنة مضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وهو في الموطأ بهذا اللفظ أيضا ( قوله فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة ) أى في القول وفي الوقت وفي اخلاص النية وفي الخشوع وفي السلامة من الغفلة وفي الحديث اشعار بأن الملائكة تقول ما يقوله المأمومون ( قوله الملائكة ) أى جميع الملائكة وقيل الحفظة وقيل من حضرتك الصلاة منهم من هو في الارض أوفى السماء واختاره ابن حجر الحديث اذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احداهما الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخارى وقال عكرمة صفوف أهل الارض على صفوف أهل السماء فان وافق آمين في الارض آمين في السماء غفر له ما تقدم من ذنبه ومثله لا يقال من قبل الراى المصير اليه ﴿ فائدتان ﴾ الاولى ﴿ قال بعضهم ان على كل انسان عشرين من الملائكة ملك عن اليمين يكتب الحسنات وملك عن اليسار يكتب السيئات وملك كان بين يديه ومن خلفه وملك قابض على الناصية فان تواضع الشخص لله رفعه وان تكبر خفضه وملك كان على الشفتين يحفظان الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وملك على فمه يمنع دخول الحيات فيه وملك كان على عينيه فهذه عشرة بالتهار ومثلها عشرة بالليل فاجله عشرون كما ورد في الحديث ﴾ الثانية قال بعضهم جميع حيوانات البر والبحر قدر عشر الملائكة التي في السماء الاولى وهم عشر ملائكة السماء الثانية وهكذا الى الكرسي والعرش ( قوله غفر له ما تقدم من ذنبه ) أى من الصفات ( قوله لانه دعاء ) أى لان التأمين دعاء والدليل على انه دعاء قوله تعالى قد أجيب دعوتك كما لان مرسى عليه السلام كان يدعو وهرون عليه السلام كان يؤمن فسماهما داعيين لانه لتأمينه عليه مشارك له ( قوله والاصل فيه الحفية ) أى لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا

عند سماع قول امامه في الجهرية ولا الضالين فتحصل أن الفرد والمأموم يؤمنان في السر والجهر ولذا قال ( مطلقا ) وأما الامام فأشار اليه بقوله ( وتأمين الامام في السر فقط ) وهي الفضيلة الثامنة ومعنى أمين استجب لنا واشتقاقه من الامان أى آمنا خيبة دعائنا وفي الصحيح اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ويستحب فيه الاسرار لانه دعاء والاصل فيه الحفية

وخفية ( قوله وتاسعها القنوت ) فان قلت قد ذكر المصنف في الترجمة أن الفضائل عشرة مع أنه في العلم يذكرها الاثنية كما ترى فيكون نقص عما ترجم له وهو عيب  
 \* قلت أما كلام المصنف في تحديداته فمصحح لأنه ذكرها عشرة في الترجمة وفي العدد  
 والتحليل انما جاء من عند الشارح حيث جعل تأمين القنوت تأمين المأموم مستجابا واحدا  
 مع أن الواقع أن كلامهم مستجاب مستقل كما ذكره عليه الشبرخيستي فكان الصواب  
 انما نحن أن يقول وسابعها تأمين القنوت وتأمين المأموم وتاسعها تأمين الامام في السر  
 وعشرها القنوت ( قوله القنوت ) اعلم أن أصل القنوت مندوب أول وكونه سرا  
 مندوب ثان وكونه قبل الركوع مندوب ثالث وخصوص اللفظ المذكور مندوب  
 رابع زاد الشيخ في الحاشية هنا وفي حاشية الخرشى مندوب خامسا وهو كونه بصبح  
 ومثله في النفاوى على الرسالة والشبرخيستي هنا قال شيخنا الامير وهذا يقتضى أنه اذا  
 أتى به في غير الصبح يكون فعل مندوبا أو مندوبات وفاته مندوب كما أن من أتى بغير  
 هذا اللفظ كذلك مع أنهم مبرحوا بأن القنوت في غير الصبح مكروه أو خلاف الأولى  
 فالحق أن المندوبات أربع أصل القنوت ولفظه وسريته وكونه قبل الركوع ثم هو في  
 الصبح فالصبح توقيت للكان الذي يشرع فيه فلا بد من المندوبات وعلى هذا مشى  
 التتائي في كبره على المختصر وتبعه جماعة كالشبرخيستي عليه حيث قدر واوندب في  
 جميع الصفات الا في قوله بصبح انتهى \* فائدة \* سبب مشروعية القنوت أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أتاه قوم من الكفار وأظهروا له الاسلام وطلبوا منه أن يذهب  
 بجيش من أصحابه ليستعينوا به على أعدائهم فأعطاهم سبعين رجلا من أصحابه فانصرفوا  
 بهم فلما خرجوا الى الصحراء قتلوهم وجعلوهم في بئر مملوءة فبلغ ذلك المصطفى صلى الله  
 عليه وسلم فشق عليه وحزن لذلك وصار يدعو عليهم مائة ويقول اللهم العن رعا  
 ولحيان وبنى ذكوان وعصية عصوا الله ورسوله الى أن قال اللهم سلط عليهم سنين  
 كسني يوسف وأنج الوليد بن الوليد وضمه فداء مكة فزل عليه جبريل وأمره بالسكوت وقال  
 له ان الله لم يبعثك سببا ولا لانا وانما بعثك رحمة ولم يبعثك عذابا ليس لك من الامر شيء  
 أو يتوب عليهم أو يذنبهم فانهم ظالمون وعلمه هذا القنوت ( قوله في اللغة الطاعة الخ )  
 طاهر كلامه ان القنوت ليس له معان لغوية الا ما ذكرها وليس كذلك بل له معان أخر  
 خلاف ما ذكرها فقد قال بعضهم يطلق القنوت في اللغة أيضا على الدوام على الشيء كما  
 قال تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله أي يديم الطاعة قال البيضاوى ويطلق على  
 الخشوع والخضوع ومنه وقوه والله قانتين أي خاشعين خاضعين على أحد التفسير  
 كما سيأتى ويطلق على طول الركوع وغض البصر وخفض الجناح وغير ذلك ومن  
 نظام العلامة ابن حجر

(و) ناسعها (القنوت)  
 وهو في اللغة الطاعة  
 قال الله تعالى والقانتين  
 والقانتات

لفظ القنوت أعمد معانيه محمد \* تزيد على عشر معان مرضيه  
 دعاء خشوع والعبادة طاعة \* وخامسها اقراره بالعبودية  
 سكوت صلاة والقيام وطوله \* كذا له دوام الطاعة الرابع  
 ( قوله والقانتين والقانتات ) أي المطيعين والمطيعات ومنه قوله تعالى وكل له قانتون

أى مطيعون ( قوله والعبادة ) فى كلامه إشارة الى أن العبادة غير الطاعة قال الشيخ فى حاشية الخرشى العبادة أخص من الطاعة لان الطاعة أمثال الامر مطاعا والعبادة تتوقف على النية ومعرفة المعبود فتفرد الطاعة فى النظر المؤدى الى معرفة الله انتهى وأصل هذا الكلام لشيخ الاسلام فى شرح المنفرجة ثم قال والقربة تتوقف على المعرفة فقط انتهى ومثله للشبرخيتى عند قول المصنف اللهم اياك نعبد قال شيخنا الامير وكاد أن يكون هذا مجرد دعوى وانما تظهر أن الفرق اعتبارى فمن حيث الامتثال طاعة ومن حيث التذلل عبادة ومن حيث التقرب قربة نعم شأن العبادة لاتستعمل الالالة ( قوله كان أمة ) قال بعضهم اطلاق الأمة عليه باعتبار أنه جمع من الاوصاف المحسنة مالا يكون غالبا لافى أمة من المخلوقات وقال بعضهم الأمة لها خمس معان أحدها الجماعة من الناس ومنه قوله تعالى أمة من الناس يسعون ثانيا الرجل الجامع للخير المقندى به ومنه قوله تعالى ان ابراهيم كان أمة قانتا ثالثا الملة والدين ومنه انا وجدنا آباءنا على أمة رابعها الدين والزمان ومنه قوله تعالى وادكر بعد أمة خامسها اتباع الانبياء كما نقول أمة محمد صلى الله عليه وسلم أى أتباعه ولها معان أخر ذكرها الشبراملى فانظره ( قوله قانتا لله ) أى عابدا لله ( قوله وقوموا لله قانتين أى ساكتين ) على أحد التفاسير لانهم كانوا يتكلمون فى صلاتهم لحديث زيد بن أرقم كنا نتكلم فى الصلاة حتى نزل وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ورواه الشيخان وقبل ممناه خاضعين خاشعين كما مر ( قوله والقيام فى الصلاة الخ ) قيد الصلاة خارج عن ذات معنى لفظ القنوت أفاده شيخنا الامير ( قوله طول القنوت ) أى طول القيام فيه لان القيام بين يدي السيد من أفضل الخدمة وأتم المحرمة \* تنبيه \* يؤخذ من هذا الحديث أن طول القيام فى الصلاة أفضل من كثرة الركوع والسجود وهو المعتمد كفى حاشية الخرشى وبشهادة أيضا خبر الموطأ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد فى رمضان ولا فى غيره على إحدى عشرة ركعة يصلى أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى أربعا فلا تسأل عن طولهن وحسنهن ثم يصلى ثلاثا انتهى وبشهادة أيضا قيامه صلى الله عليه وسلم حتى نورمت قدماه ومقابل المعتمد القول بأن كثرة السجود والركوع أفضل وعليه قول بعض الأدباء

كان الدهر فى خفض الاعالى \* وفى رفع الاساطيل للثام

ففيه صبح فى فتواه رسول \* بتفضيل السجود على القيام

وهذا كله عند تساوى الزمن فلما اختلف الزمن فالأطول زمنا أفضل كما فى حاشية الخرشى ( قوله والمراد به هنا الدعاء بخير ) لما كان القنوت فى اللغة يطلق على الدعاء مطلقا سواء كان بخيرا أو شريفا يقال قنت له وقنت عليه أفاد الشارح أن المراد به هنا الدعاء بخير ( قوله والمختار منه ) أى لانه هو الذى أخذ به الامام مالك وانما اختار منه هذا اللفظ الخاص لانه كان سورتين فى مصحف ابن مسعود آخر السورة الاولى وترك من يكفره وأول السورة الثانية اللهم اياك نعبد الخ ثم نسخنا أفاده الشيخ فى حاشية الخرشى ( قوله اللهم ) أصله يا الله حذف ياءؤه وعوض عنها الميم المشددة وهو مبني

والعبادة قال الله تعالى  
ان ابراهيم كان أمة  
قانتا لله خبيفا والسكوت  
قال الله تعالى وقوموا  
لله قانتين أى ساكتين  
والقيام فى الصلاة قال  
صلى الله عليه وسلم  
أفضل الصلاة طول  
القنوت والمراد به هنا  
طول الدعاء بخير  
والمختار منه ( اللهم اياك  
نعبد الخ )

على ضمة مقدرة على الميم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإدغام وقال بعضهم هو  
 مبنى على ضم الهاء والميم عوض عن حرف النداء \* فان قلت لم آثر اللهم على بالله مع  
 أنها أصل لها \* قلت لان اللهم مجمع الداء كما قال الحسن البصري وعن بعض  
 الصوفية من قالها فقد سأل الله بجميع أسمائه وذكر أبو رجاء أن فيها تسعة وتسعين اسما  
 من أسمائه تعالى ولذا ذكرت في القرآن دون أصلها (قوله أي نطلب منك) فيه  
 اشارة الى أن السين والناء للطلب وليست للصيرورة والمطاوعة كما في قولك - جبرته  
 فاستجبر ولا نسبة الشيء لمعنى ووجدانه عليه كما في قولك استطلت الليل أي عدته  
 طويلا ولا زائدتين للتأكيد كما استخرجت بمعنى أخرجت (قوله العون) أي الاعانة  
 على الطاعة أو على جميع المهمات وهو أولى وبديل له حذف المتعلق المؤذن بالعموم  
 على حد والله يدعوى دار السلام أي جميع عباد الله (قوله مغفرتك) أي سترك على  
 الذنوب أو محوها من صحف الملائكة وهو الاحسن والاستغفار المطلوب لا يكفي فيه مجرد  
 حركة اللسان بل لابد فيه من الاذعان بالقلب والاستغفار من غير اقلاع توبة الكذابين  
 ولذا قال الحسن البصري استغفارنا يحتاج الى استغفار (قوله والتقصير) بالجر عطف  
 على المعاصي أي ونطلب مغفرتك من التقصير (قوله نصدق بما ظهر من آياتك الدالة)  
 بحتمل أن المراد بها الآيات القرآنية والمعنى عليها ظاهر ومن البيان ويحتمل أن يراد  
 بها العلامات الدالة على وجوده وثبوت صفاته فيكون المراد بها ذوات الكائنات وفي  
 الكلام حذف مضاف أي ونصدق بما ظهروا له أو المراد ونصدق بها أي  
 من حيث انهادت على وجوده وصفاته فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله وتوكل  
 عليك) قال الحسن البصري التوكل هو الرضا بفعل الله تعالى والتوكل أفضل الاعمال  
 كما قال بعضهم وفي الحديث من أحب أن يكون أقرب الناس فليتوكل على الله (قوله  
 أي نقوض أمورنا إليك) ومن شأن الكريم اذا فوض اليه الأمر أن يأتي به على أحسن  
 وجه \* فان قلت قد يفوض الأمر لغير الله تعالى \* قلت ذلك ظاهري لا حقيقي  
 والتفويض الحقيقي انما هو لله تعالى (قوله ونعتقد في مهماتنا عليك) أي فلا نعتقد  
 الى ولد ولا على مال ولا على جاه بل لانعتقد الا عليك (قوله من غير احصاء) متعلق  
 بنشئ (قوله فقد قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك الخ) هذا حديث صحيح  
 رواه مسلم (قوله لا أحصى ثناء عليك) أي لا أطيق أن أنشئ عليك بما تستحق أن أنشئ  
 عليك به لعجزى عن ذلك لان الحمد والشكر من النعم المقتضية للحمد والشكر الى مالا  
 نهاية له وما أحسن قول بعضهم

أي نطلب منك العون  
 (ونستغفرك) أي  
 نطلب منك مغفرتك  
 من المعاصي والتقصير  
 في خدمتك (وتؤمن  
 بك) أي نصدق بما  
 ظهر من آياتك الدالة  
 على وحدانيتك  
 (وتوكل عليك) أي  
 نقوض أمورنا إليك  
 ونعتقد في مهماتنا  
 عليك (وتشئ عليك  
 الخير كله) لانك أهل  
 لذلك من غير احصاء  
 فقد قال صلى الله عليه  
 وسلم لا أحصى ثناء  
 عليك أنت كما أنشئت  
 على نفسك (تشرك)  
 أي بأن نصرف جميع

اذا كان شكري نعمة الله نعمة \* على له في مثلها يحجب الشكر  
 فكيف بلوغ الشكر الا بفضله \* وان طالبت الايام واتصل العمر

\* فان قلت روى أبو داود وغيره مرفوعا من قال حين يصبح اللهم ما أصبح بي من نعمة  
 أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك فلك الحمد والشكر على ذلك فقد أدى  
 شكر يومه ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدى شكر ليلته \* قلت أجاب بعضهم  
 بأن هذا تادية شكر اجمالا لا تفصيلا لان ذلك خارج عن طوق البشر (قوله جميع

ما أنعمت به علينا) أي من سمع وبصر وغيرهما وقوله إلى ما أي إلى عبادة خلقتنا  
لأجلها قال الله تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قوله ونذل) عطف  
تفسير (قوله ونخلع الأديان) أي نخلع الأديان الباطلة من أعناقنا في كلامه استعارة  
مكنية حيث شبه الأديان بجبل ملازم للعنق تشبيها مضمرا في النفس وإثبات نخلع تخييل  
أما يأتي على حقيقة أو مستعار لترك فالمعنى تترك الأديان الباطلة (قوله والانداد)  
جمع ند بالكسر وهو المثل (قوله أي موالاته) أي مودته لقوله تعالى لا تتخذوا  
عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة (قوله فترك العابد) وهو الكافر الذي  
بعيد غير الله عز وجل \* فان قلت نكاح الكتابية مباح مع ان تزويجها مباح لها  
ومودة \* فالجواب أن النكاح من باب المعاملات ولأن المطلوب عدم المودة التي معها  
محبة لدينهم المرادة بقوله تعالى لا تجد قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادَّ  
الله ورسوله الآية والنكاح لا يباين منه محبة إذ يمكنه أن يتزوجها مع كراهة دينها بل يجب  
عليه ذلك (قوله وذكر السجود) أي خصه بالذكر الخ وخص أيضا الصلاة بالذكر  
وان كانت داخلية في العبادة لشرفها (قوله وان كان) الواو للعالم وان زائدة وليس  
المراد بالمبالغة (قوله لكونه أشرف أحوالها) أي فيكون عطف السجود على الصلاة  
من باب عطف الخاص على العام والنكتة الشرف على حد قوله تعالى حافظوا على  
الصلوات والصلاة الوسطى (قوله أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) أقرب  
مبتدأ وخبره مخذوف وجلة وهو ساجد حال والتقدير أقرب أحوال العبد من ربه كأن  
في حال كونه ساجدا \* فان قلت أن أقرب الأحوال هو السجود واللفظ يقضي بخلافه  
\* قلت لا وذلك لأن المراد بحال السجود زمن السجود والخاص بالزمن من السجود  
هو السجود وكأنه قال أقرب أحوال العبد من ربه سجوده أفاده الشيخ في حاشية  
الحرشي والقرب مجاز عن قرب احسانه ورحمته لا قرب جهة ومكان (قوله ونحفظ)  
بفتح الفاء وكسرهما وبالذال المهملة أي نسرع وقد سئل السيوطي عن تحفده هل يقرأ  
بالمهملة أو بالمعجمة فأجاب نظما فقال

من كان يسئ إلى الرحمن يخدمه \* فذلك يحفد بالاهمال أي خدما  
ومن سئى لمكان وهو ذو عجل \* فذلك يحفد أي بالزاي منعجما  
معناه يقفز فزاحل مشيته \* بحث مستوفز بابوز من فهمما  
وحاصل الفرق أن المحفد سعيك بالاعمال والقلب لأن تنقل القدم  
والحفز سعيك بالأقدام تنقلها \* سعيًا وحشًا كما قد حدث من قدما  
وليس من لغة العربان نحفد أي \* بالذال معجمة فيأروى العلماء

(قوله أي نخدم) أي نبادر في طاعتك ونسرع فيها ومنه سميت الخدمة حرفة أسرعهم  
في خدمة ساداتهم (قوله ترجو رحمتك) أي احسانك الذي ليس في مقابلة عمل  
(قوله بذلك) الأولى حذفه كما قال شيخنا الأمير لأن الأكل العبادة للذات والرجاء في  
ذات الله تعالى وقال ابن عطاء الله الهادي إن رجائي لا ينقطع عنك وإن عصبيتك وذل  
من علامات الاعتماد على العمل نقصان الرجاء عند وجود الزلل انتهى (قوله ونحاف)

ما أنعمت به علينا  
ما خلقتنا لأجله (ولا  
نكفرك) أي لا نجد  
شيئا مما يحب لك علينا  
(ونحشع) أي نخضع  
ونذل (لك ونخلع)  
الأديان والانداد والشرك  
(ونترك من يكفرك)  
أي موالاته فنترك  
العابد كما تركنا المعبود  
(اللهم اياك نعبد أي  
نحفظك بالعبادة لا  
غيرك) ولك نصلي  
ونسجد) وذكر  
السجود وان كان من  
جمله الصلاة لكونه  
أشرف أحوالها لقوله  
صلى الله عليه وسلم  
أقرب ما يكون العبد  
من ربه وهو ساجد  
(واليك نسئ) أي  
نحذف طاعتك لا إلى  
غيرك (ونحفظ) أي  
نخدم (ترجو) بذلك  
(رحمتك ونحاف)

عذابك) أى فبسبب خوفنا من عذابك تترك المحرمات وفى الخبر إذا اقشعر جسد العبد من خشية الله تحانت عنه ذنوبه كما تحانت عن الشجرة أوراقها (قوله فنحن بين الرجا والخوف) أى لان شأن القادر أن يرجى فضله أى ويخاف عذابه والاولى للانسان أن يقدم الخوف فى حال الصحة والرجاء فى حال المرض (قوله الجسد) بكسر الجيم وفتحها والكسر أشهر (قوله أى الحق الثابت) أى المتحقق الثابت فى الواقع ونفس الامر (قوله أى لاحق بهم) فيه إشارة الى أن ملحق بكسر الحاء اسم فاعل والمعنى أن العذاب يطلب الكافر بنفسه لا بواسطة توصله اليهم فهو مبالغ فى ارتباط العذاب بهم ويصح قراءته بفتح الحاء اسم مفعول أى ملحق بهم والفاعل هو الله أو الملائكة (قوله والقنوت لا يكون الا فى الصبح خاصة) أى فلو قننت فى غير الصبح بأن قننت فى المغرب مثلاً حث صلاته مع الكراهة خلاف ما قال بالبطلان (قوله الا فى الصبح خاصة) أى لما فى سنن البيهقى عن الأسود قال صليت خلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه فما كان يقنن الا فى صلاة الصبح (قوله فانه يؤمن على دعائه ولا يقنن معه الخ) يعنى حال الدعاء بدليل ما بعده وما ذكره الشارح تبع فيه ابن فرحون وهو ضعيف والمعتقد أنه يقنن معه من الاول سراً فى نفسه ولا يؤمن كما جزم به الشيخ فى حاشية الحرشى وغيرها (قوله عند قول الشافعى) أى فى قنوته وهو اللهم اعدنا فى هديت وعافنا فعين عافيت وتولنا فعين توليت وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت فانك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يدل من واليت ولا يعز من عافيت تباركت ربنا وتعاليت الخ (قوله فانك تقضى الخ) أى تحكم على من تريد من عبادك بما أردت (قوله ولا يقضى عليك الخ) أى غيرك لا يمكنه أن يحكم عليك بأمر لانه عاجز والمجز لازم له (قوله الطخينى) هو شرف الدين بن موسى كان من أعيان المالكية بمصر فى وقته وأخذ عن الشيخ سليمان البحيرى والشمس اللقانى وله حاشية على المختصر توفى يوم عرفة سنة سبع وأربعين وتسعمائة (قوله قبل الركوع) فلو نسي القنوت حتى انحى لم يرجع فاز رجع له بطلت لانه رجع من فرض مندوب وقولنا حتى انحى أى شرع فى الانحناء أو انحى ولم يطمئن فى الصورتين تبطل الصلاة ان رجع له وأما لو انحى واطمأن فيكون من الاتيان به بعد الركوع فالصلاة صحيحة ما لم يرجع ثانياً فان رجع بطلت صلاته أفاده الشيخ فى حاشية الحرشى \* تنبيهات \* الاول \* اذا قننت الشافعى بعد الركوع فوجد بعض من خلفه قبله سهواً فن رجع ووقف مع الامام وخرعه معه للسجود فعل المطلوب ومن استقر ساجدا حتى أناه الامام فرفع برفعه فصلاته صحيحة وكذا من رفع قبل مجيء الامام واستقر جالساً وأعاد السجود معه فصلاته صحيحة أيضاً أما ان رفع قبل مجيء الامام ولم يعد السجود مع الامام فهذا لا يجوز سجوده فان تنبه قبل أن يسلم وأعاد السجودتين محت صلاته فان لم يتنبه حتى سلم وطال الفصل بطلت صلاته كذا فى الخطاب والسكندرى \* الثانى \* اختلف فعين فانه ركعة هل يقنن فى قضائها أم لا قولان والمعتقد الاول كفاى النفراوى على الرسالة وارتضاه بعض شيوخنا خلافاً لما فى السكندرى عن الأجهورى من أنه لا يقنن فانه ضعيف \* الثالث \* قال الاصبلى

عذابك) فنحن بين  
الرجاء والخوف وقوله  
(ان هذا الجسد الجسد)  
بكسر الجيم أى الحق  
الثابت (بالكافرين  
ملحق) بكسر الحاء  
أى لا يلقى بهم  
(والقنوت) لا يكون  
الا (فى الصبح خاصة)  
لا فى الوتر ولا فى  
النصف الاخير من  
رمضان فان صدق  
مالكى خلف شافعى  
بجهرب دعاء القنوت  
فانه يؤمن على دعائه  
ولا يقنن معه  
والقنوت معه من  
فعل الجهال فان قننت  
المالكى عند قول  
الشافعى فانك تقضى  
ولا يقضى عليك الخ  
كان حسناً لان الدعاء  
له بعد التقضى فله  
الطخينى (ويكون)  
القنوت (قبل الركوع)

اعمل الناس في الصدر  
الاول وما فيه من  
الرفق بالسبوق وعدم  
الفصل بين الركوع  
والسجود (وهو سر)  
على المشهور فان آخره  
بعد الركوع أجزاء  
(والشهادة سنة) أي  
ألفاظه ولذا آخره  
ليذكرها عقبه (ومى  
التحيات لله) أي  
الألفاظ

لابأس برفع يديه في دعاء القنوت وقيل يكره (قوله ليعمل الناس في الصدر الاول)  
أي وما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم سئل أهو قبل الركوع أو بعده فقال  
قبل زاد البخاري قيل لانس أن فلانا يحدث عنك أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت بعد  
الركوع فقال كذب فلان انتهى شبرخيتي (قوله والشهادة سنة) انما سمي تشهدا  
لتضمنه الشهادتين وسبب مشروعيته كما في الصحيحين عن ابن مسعود قال كنا اذا  
صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل السلام  
على ميكائيل السلام على فلان وفلان يعني من الملائكة فلما انصرف صلى الله عليه وسلم  
من الصلاة أقبل علينا بوجهه وقال لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام فاذا جلس  
أحدكم في الصلاة فليقل التحيات الخ وقال بعضهم سيبه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما  
أسرى به الى المقام المحمود فرأى ربه عز وجل فصل له خجل من هيئته سبحانه وتعالى  
فبدأ النبي صلى الله عليه وسلم بالثناء على الله وقال التحيات لله الى قوله الصلوات لله  
فسمع النداء من قبل المولى عز وجل السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقالت الملائكة جميعا  
أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فنزل جبريل في  
غير هذه المرة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد اجمع كلماتي وكلمات ربك  
وكلمات الملائكة في تشهدك انتهى (قوله أي ألفاظه) قال الشيخ في الحاشية اعلم  
أن التشهد في نفسه سنة سواء كان بالألفاظ المعروفة عند الامام أم لا كما مر وفة عند  
الشافعية أو غيرهم وكونه بالألفاظ المعروفة اختلف في سنيته وفضيلته اذا تقرر هذا يعلم  
بافي حل الشارح اذ عليه يكون ساكتا عن سنية أصله ذا كراسية كونه بالألفاظ  
المخصوصة الذي هو أحد قولين وما كان ينبغي ان ينهى كلام الشيخ في الحاشية ولكن  
هنا خلاف التحقيق والتحقيق أن أصل التشهد فيه خلاف فقيل سنة وقيل فضيلة  
والمعقد الاول وأما للفظ المخصوص فهو مستحب اتفاقا كما حققه العلامة الرماضي  
وأيد به بالقول وأرضاه الشيخ في حاشية الحاشية ووافقه شيخنا وغيره خلافا لما في  
الحاشية هنا اذا علمت هذا فلا يناسب قول الشارح أي ألفاظه لان خصوص هذا  
اللفظ ليس سنة بل مستحب باتفاق اذا فهمت هذا فمن ترك تشهدا واحدا لا يسجد له اذا  
جلس فاذا ترك الجلوس أيضا طلب بالسجود فاذا تركه صحت صلاته لانه انما ترك سنتين  
ومستحبا أفاده شيخنا قال شيخنا الامير في حاشيته بعد أن ذكر كلاما والحاصل  
أن أصل التشهد سنة قطعا أو على الراجح كما يفيد اللفظ والخصوص هذا اللفظ  
مندوب قطعا أو على الراجح فتدبر (قوله ولذا آخره ليذكرها عقبه) أي ولا حل أن  
المراد من التشهد الألفاظ المخصوصة لا مطلق التشهد آخره أي التشهد أي ولم يذكره في  
السنن ليذكر الألفاظ عقبه أي عقب قوله والشهادة سنة \* فان قلت كان يمكنه أن يذكرها  
تقدم من جملة السنن ثم يذكر الألفاظ عقبه \* قلت لما كان في ذلك طول وشأنهم أن  
يتدوموا قبل الكلام فيه ويؤخره واما كثرة الكلام فيه آخره (قوله التحيات) فان  
قال عامي التحيات بضم الناء أو التحيات فيجوز على اللحن في الصلاة وتقدم أنه غير

مبطل على المعقد فتكون الصلاة صحيحة ( قوله الدالة على الملك والعظمة ) أى الملك  
الحقيقى النام والعظمة الكاملة لان ماسوى ملكه وعظمته ناقص ( قوله مستحقة )  
بفتح الحاء أى يستحق المولى أن يتصف بعدلها فى كلامه اشارة الى أن اللام فى الله  
للاستحقاق ( قوله الناميات ) أى النامى والزائد نوابها ( قوله لالغيره ) هذا انما  
يظهر لو كانت اللام فى الله للاختصاص مع أنه فيما سبق أشار الى أنه للاستحقاق وقد  
يستحق الشئ شريكاً فأكثروا لانه لم يجعلها للاختصاص لانه لا يفيد الاستحقاق الكامل  
فى المدح لجواز أن يكون غلبة ويمكن أنه أراد اختصاص الاستحقاق وأشار لاستعمال  
اللفظ فى معنيته أفاده شيخنا الامير ( قوله هو اسم من أسمائه تعالى ) ويشهد لهذا  
قوله صلى الله عليه وسلم للصحابه لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام الحديث وقيل  
السلام بمعنى السلامة والنجاة من المكاره ومنه قوله تعالى لهم دار السلام ( قوله أى الله  
عليك حفيظ وراض ) هذا يفيد أن الجار والمجرور اما متعلق بحفيظ أو راض أما  
تعلقه براض فظاهر لان على تأنى معنى عن كقول الشاعر

الدالة على الملك  
والعظمة مستحقة لله  
تعالى ( الزاكيات )  
أى الناميات وهى  
الاعمال الصالحات  
( الله الطيبات ) أى  
الجليلات ( الصلوات )  
أى العبادات أو  
الصلوات الخمس ( لله )  
لالغيره ( السلام )  
هو اسم من أسمائه  
تعالى أى الله ( عليك )  
حفيظ وراض ( أبها )  
النبي ( ولم يقل الرسول )  
لعموم النبوة ( ورجة )  
الله ( المراد بالرجة )  
ما تجدد من نفحات  
احسانه

\* اذا رضيت على بنو قشير \* وأما تعلقه بحفيظ فلا يظهر الا على جعل على بمعنى اللام  
أو أنه ضمن حفيظ معنى رقيب وحارس فعدها بمعنى والاخفيظ يتعدى باللام وحفيظ  
مبالغة فى حافظ أى حافظ لك من الشيطان ووسوسة أو من المضار الحسية والمعنوية  
( قوله أبها النبي ) \* فان قلت لم عدل عن الغيبة الى الخطاب فى قوله عليك أبها النبي مع  
أن لفظ الغيبة هو الذى يقتضيه السياق لمناسبة ما قبله فكان يقول السلام على النبي  
\* فالجواب أن هذا هو اللفظ الذى علمه النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه فلا يعدل عنه  
أولاً لانه عليه الصلاة والسلام لما كان بينهم ناسب العدول عن الغيبة الى الخطاب وينبغي  
للصلى أن يقصد الروضه الشريفه حين يقول السلام عليك أبها النبي ( قوله ولم يقل أبها  
الرسول الخ ) هذا جواب عما يقال لم عدل عن الوصف بالرسالة الى الوصف بالنبوة مع  
ان الوصف بالرسالة أشرف فأجاب الشارح بقوله لعموم النبوة وفى هذا الجواب نظر  
لانه لا يظهر الا اذا كانت أل فى النبي للاستغراق مع أن الظاهر بل المتبادر أن العهد  
لان المراد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهذا حاصل سواء عبر بالرسول أو بالنبي الآن  
يكون أراد أن وصف النبوة لعمومه أشرف ولكن لا يخفى ما فيه فالاحسن فى الجواب  
أن يقال لان النبي أنحف لفظاً وأكثر استعمالاً أو يقال انما وصفه بالنبوة هنا ليجمع له  
بين الوصفين لانه وصفه بالرسالة فى آخر التشهد حيث قال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله  
فيكون فيه اشارة الى أنه جمع له بين الوصفين وقد وصفه الله تعالى بهما فى القرآن حيث  
قال يا أيها الرسول يا أيها النبي أفاده الشبرخيتى مع زيادة من حاشية شيخنا الامير ( قوله  
المراد بالرجة الخ ) أى وليس المراد به ارقه القاب لان ذلك لا يجوز على الله سبحانه  
وتعالى فيراد منها غاية ذلك وهو الاحسان ( قوله ما تجدد ) أى ما يتجدد فى الزمن  
المستقبل لان الدعاء انما يكون بالشئ المستقبل لا الماضى لكن انما عبر بالماضى  
تفاوتاً وقوة فى الرجاء كانه حصل بالفعل ( قوله من نفحات ) جمع نفحة وهى العطية  
بان أريد بها الاعطاء فاضافة نفحات الى الاحسان للبيان أى نفحات هى الاحسان وان

أريد بها الشيء المعطى فهو من إضافة الصفة الى الموصوف ( قوله وبركاته ) عطف عام على خاص ( قوله المتزايدة ) أى الاخذة في الزيادة وقتنا فوقنا ( قوله أى الله شهيد علينا أو أمان الله علينا ) وفي كلامه إشارة الى أن السلام اسم من أسمائه تعالى أو بمعنى الامان وعبر هنا بشهيد وفي جانب النبي راض لما لا يخفى من المناسبة في كل ثم فسر السلام هنا بالامان ولم يفسره سابقا به لان الامان ربما يقتضى سبق خوف والنبي صلى الله عليه وسلم مأمون من ذلك وان ورد أنا أخوفكم من الله لكن نحن نجزم بأنه لا خوف عليه بل هو الامان نعم يصح تفسير السلام في المقامين بالتحية وهى متفاوتة أفاده شيخنا الامير ( قوله أى الله شهيد علينا ) أى في كوننا آمنابك وصدقناك \* فان قلت اذا شهد المولى بالامان منافى شهادة لنا لا علينا وعلى تشهير بالمضرة فكان مقتضى ذلك أن يقول أى الله شهيد لنا \* قلت المعنى على اللام ولكن عبر بعلى إشارة الى أن الله تعالى رقيب ومطلع علينا في جميع أحوالنا أفاده الشيخ في حاشية الخرشي ( قوله أو أمان الله علينا ) أى تأمينه مسبل علينا فلا يتطرق اليه الاختلال بحال ( قوله المراد بهم هنا الخ ) احتراز عن الصالحين في غير هذا المحل فليس شاملا للملائكة كقوله تعالى ولقد اصطفيناها في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين قال المفسرون أى الذين لهم الدرجات أفاده الشيخ في حاشية الخرشي ( قوله المؤمنون ) أى لما ورد في الحديث اذا قالها المصلى أصابت كل عبد لله مؤمن في السماء والارض قالوا ويؤخذ من ههنا مسألة وهى أنه اذا قال شخص لا خير فلان يسلم عليك ولم يكن فلان أمره بذلك فهو غير كاذب واذا حلف لا يحدث حيث لاحظ هذا وهو مقيد بما اذا كان القائل يعلم أن المنقول عنه يفهم معنى ما هو متكامل به قال شيخنا الامير وهذا مقيد أيضا بما اذا لم يكن اليمين عتقا أو طلاقا ورفع للقاضى لبعده هذه النية فلا يقبلها القاضى فيما يظهر نعم تقبل في الفتوى ويدين بينه وبين ربه ( قوله من الانس والجن ) من للتبعيض بالنسبة للانسان والجن والبيان بالنسبة للملائكة وهذا على قراءة الملائكة بالجر ويحتمل أن يقرأ بالرفع عطفا على قوله المؤمنون ( قوله أى أنحقق وأوقن ) تفسير الشهادة بالتحقق والايقان فيه قصور لانهما لا يكونان الا بالقلب فالاولى أن يقول أى أنحقق بقلبي وأقر بلساني أفاده الشيخ في حاشية الخرشي ( قوله أجزاءك ) فيه إشارة الى مخالفة مذهب الشافعي القائل بوجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير وعندنا هل هى سنة في التشهد الاخير أو فضيلة خلاف أما التشهد الاول فيستحب تعميمه واعتراض قوله أجزاءك بأن مفهومه عدم الاجزاء اذا لم يأت بما تقدم وليس كذلك وأجاب الشارح بأن معنى قوله أجزاءك أى على جهة الكمال الخ ورد هذا الجواب بأنه ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهى سنة أو فضيلة وترك الدعاء وهو فضيلة فالاحسن في الجواب أنه أراد بقوله أجزاءك أنه لا سجود عليه في ترك بقبته سهوا كما في الشريختي ( قوله الذى لا يصح غيره ) أى في تحصيل السنة ( قوله بل لو قال لا اله الا الله محمد رسول الله في التشهد أجزاءه ) هذا ضعيف والذي اعتمدته الشيخ سالم أن السنة لا تحصل ببعض التشهد بل لا تحصل الا بتمامه والفرق بينه وبين كون كمال السورة مندو بافقط ان التشهد وارد بلفظ معين

( وبركاته ) أى خيراته  
المتزايدة ( السلام ) أى  
الله شهيد ( علينا ) أو  
أمان الله علينا ( وعلى  
عباد الله الصالحين )  
المراد بهم هنا المؤمنون  
من الانس والجن  
والملائكة ( أشهد أن  
لا اله الا الله وحده  
لا شريك له ) أى أنحقق  
وأوقن أنه لا معبود  
بحق الا هو لانه المنفرد  
بالوحدانية ( وأشهد  
أن محمدا عبده ورسوله )  
أى أذعن وأوقن بلا  
شك ولا تردد ( فان  
سلمت بعد هذا  
أجزاءك ) أى على جهة  
الكمال لا على جهة  
الاجزاء الذى لا يصح  
غيره بل لو قال لا اله الا  
الله محمد رسول الله في  
التشهد أجزاءه نقله أبو  
الحسن عن الاقنيسي  
وكان محصلا للسنة

بخلاف السورة فإنه لم يرد أنه عليه الصلاة والسلام قرأ بسورة معينة ( قوله وإن شئت قلت الخ ) اعترض بأن التخيير إنما يكون بين شيئين متساويين في الحكم مع أن الدعاء هنا أفضل من تركه وأجيب بأنه إنما خيردفعاً للقول بالوجوب أو أن التخيير بين هذا وغيره لا بين الفعل والترك ( قوله إن الجنة ) وهي لغة البستان وشرعاً دار الثواب بجميع أنواعها وهي سبع جنات أفضلها الفردوس وفوقها عرش الرحمن ومنها تنفجر أنهار الجنة قال سيدي عبد الوهاب الشعراني ويظهر أن أهل الجنة لا أدبار لهم لأنه لا غائط هناك والمؤمنون من الجن يدخلون الجنة ويكونون في أسفلها ووزراهم ولا يرونا عكس الدنيا ونقل القرطبي عن مجاهد والزهري أنهم في نعيم حول الجنة وليسوا فيها ز قوله وهو الجسر المضروب على متن جهنم ( أي الممدود المضروب على ظهر جهنم وهو أرق من الشعرة وأحد من السيف وطوله ثلاثة آلاف سنة ألف منها صعود وألف هبوط وألف استواء وقيل مسيرته خمسة عشر ألف سنة منها خمسة آلاف سنة صعود وخمسة آلاف سنة استواء وخمسة آلاف سنة هبوط ) فائدة \* قال بعضهم والصراف شعرة من جفون مالك خازن النار ( قوله لكن لا يعلم وقت مجيئها إلا الله تعالى ) أي لقوله تعالى إن الله عنده علم الساعة \* فان قلت قوله عليه الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين يدل على أنه عنده علمها والآيات تقتضي أن المولى منفرد بعلمها \* فالجواب كما قال الحلبي أن معناه أنا النبي الأخير فلا يليني نبي آخر وإنما يليني القيامة قال بعضهم والحق أن الله سبحانه وتعالى لم يقبض نبيه محمد صلى الله عليه وسلم حتى أطلعه على كل ما أهمه عنه إلا أنه أمره بكم بعضهم ( قوله قبر أولم يقبر ) أي بأن غرق في بحر أو أكلته الدواب أو أحرق حتى صار رماداً وذر في الهواء قيل أول من حفر القبر الثراب حين قتل قابيل هايل واعلم أن كل الأمم يخرجون من قبورهم عراة لا هذه الأمة الحمدية كما ذكره بعضهم ( قوله وارحم محمداً ) اعترضه ابن العربي بأن زيادة وارحم محمد الأصل لها إلا في حديث ضعيف لا يلتفت إليه ورده الاجهوري بأنه ورد في حديث صحيحه الخ كما إذا شهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد الحديث وقد أطال الاجهوري في رده على ابن العربي فأنظره والمعتقد في صيغة الصلاة هكذا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد أفاده الشيخ في حاشية النحرشي وقرره شيخنا الأمير خلافاً لما في كبير الزرقاني فأنظره ( قوله كما صليت ) \* فان قلت لم شبه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة على إبراهيم والمشبه بالشيء لا يقوى قوته \* فالجواب أن التشبيه بين آل محمد وبين إبراهيم انظر الحاشية ( قوله ورحمت ) بكسر الحاء مخففة كما في الحاشية ( قوله على إبراهيم ) هو اسم أعجمي ومعناه بالعربية أب رحيم وفيه لغات ست هذه وبراهوم وبراهاوم وبراهاوم مثلث الهاء قرره شيخنا وإنما خص إبراهيم بالذ كر دون غيره من بقية الأنبياء لأن النبي عليه الصلاة والسلام رأى ليلة المعراج جميع الأنبياء وسلم عليه كل نبي ولم يسلم أحد منهم على أمته غير إبراهيم فإنه قال أقرئ أمتك مني

( وإن شئت قلت )  
 ( وأشهد أن ) جميع  
 ( الذي جاءه محمد )  
 صلى الله عليه وسلم عن  
 ربه ( حق ) أي ثابت  
 ( و ) ( أشهد ) أن الجنة  
 حق وأن النار حق  
 أي أتحقق أمـ ما  
 مخلوقتان الآن ( وأن  
 الصراط ) وهو الجسر  
 المضروب على متن  
 جهنم ( حق ) أي ثابت  
 ( وأن الساعة آتية لا  
 ريب فيها ) أي لا شك  
 فيها لكن لا يعلم وقت  
 مجيئها إلا الله تعالى  
 ( و ) ( أشهد ) أن الله  
 يبعث من في القبور  
 وقبر كل ميت بحسبه  
 قبر أولم يقبر ( اللهم صل  
 على محمد وعلى آل محمد  
 وارحم محمد وآل محمد  
 وبارك على محمد وعلى  
 آل محمد كما صليت  
 ورحمت وباركت على  
 إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
 في العالمين انك حميد

ومن الملائكة الاستغفار  
ومن الآدميين التضرع  
والدعاء قاله أبو الحسن  
والجديد المجدود في جميع  
أفعاله والمجيد العظيم  
(اللهم صل على) جميع  
(ملائكتك) جمع ملك  
وهو خلق عظيم روحاني  
لا يأكل ولا يشرب  
(و) صلى على (المقرين)  
منهم كجبريل وميكائيل  
واسرافيل وعزرائيل  
(و) صل (على أنبيائك)  
جمع نبي بالهمز من  
النبا وهو المخبر عن الله  
تعالى وترك الهمز  
ماخوذ من النبوة وهي  
الرفعة على سائر البشر  
(و) صل على (المرسلين)  
منهم عطف خاص  
على عام (و) صل على  
أهل طاعتك (و)  
المنشئين لاوامرك  
(أجمعين) أبو الحسن  
ولو كانوا عصاة لأنهم  
لا يخفون عن طاعة الله  
(اللهم اغفر لي) أي  
استر ذنوبي عن  
الخلائق ولا تؤاخذني  
بها (و) اغفر (لوالدي)  
ولا تغننا (المراد بهم)  
العلماء وقيل الامراء  
(و) اغفر (لن) سبقنا  
بالإيمان وهم الصعابة  
رضوان الله عليهم

السلام فأمرنا أن نصلى عليه في آخر كل صلاة إلى يوم القيامة مجازاة له على إحسانه أولان  
إبراهيم لما فرغ من بناء البيت جلس مع أهله فبكى ودعا فقال اللهم من حج هذا البيت  
من شيوخ أمة محمد فبه مني السلام فقال أهل البيت آمين فقال اسحق اللهم من حج  
هذا البيت من كهول أمة محمد فبه مني السلام فقالوا آمين فقال اسمعيل اللهم من حج  
هذا البيت من شباب أمة محمد فبه مني السلام فقالوا آمين فقالت سارة اللهم من حج  
هذا البيت من نساء أمة محمد فبه مني السلام فقالوا آمين فقالت هاجر اللهم من حج  
هذا البيت من رقيقهم فبه مني السلام فقالوا آمين وقيل لأن إبراهيم عليه السلام رأى  
في المنام جنة عريضة مكتوباً على أشجارها لا اله الا الله محمد رسول الله فسأل جبريل عنها  
فأخبره بقصتها فقال اللهم أجرد كرى على لسان أمة محمد صلى الله عليه وسلم فاستجاب  
الله دعاءه (قوله الصلوة من الله الرحمة) \* فان قلت يلزم عليه التكرار في قوله تعالى  
أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة \* قلت أجيب بمنع أنهم بمعنى مطلق الرحمة بل  
رحمة مقرونة بالعظيم وأجيب أيضاً بأنه حسن العطف لاختلاف اللفظ واتحاد المعنى  
والاول أولى (قوله ومن الملائكة الاستغفار) هذا فيه قصور لما ورد في صحيح  
البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تدعولن يجلس في مصلاه تقول اللهم  
اغفر له اللهم ارحمه الحديث فهذا يفيد أنهم لم يقتصر واعلى الاستغفار فلذا قل الشيخ  
نقلنا عن شيخه الصغير النجفي ان الصلوة من الملائكة والجن والانس الدعاء ومن الله  
زيادة الرحمة (قوله جمع ملك) بفتح اللام ويقال أيضاً في الجمع ملك كما قال تعالى  
والملك على أرجائها وملك. أخوذ من ألك اذا أرسل فلك أصله مألك بوزن مفعول ثم دخله  
القلب المكاني فصار ملاك ثم نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها وهي اللام ثم حذفت  
قرره شيئاً (قوله بالهمز) متعلق بمحذوف أي يضبط أو يقرأ بالهمز وبه قرأ  
نافع النبي والنبيين والانباء \* فان قلت يرد على ذلك ما روى أن رجلاً قال يا نبي الله  
بالهمزة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لست نبي الله ولكن نبي الله \* فالجواب  
أن الهسى عن ذلك قد نسخ وقال الجوهرى انما أنكره عليه الصلوة والسلام لأن  
الاعرابي أراد بامن خرج من مكة الى المدينة يقال نبات من أرض الى أرض أي  
خرجت منها الى أخرى (قوله من النبأ) أي مشتق من النبأ (قوله وهو المخبر عن  
الله) بالهمز أو بواسطة الملك \* فان قلت كيف هذا مع أن النبي هو الذي أوحى اليه  
بشرع ولم يؤمر بتبليغه فكيف قول الشارح وهو المخبر عن الله \* فالجواب بأنه يخبر  
بأنه نبي ليحترم أو بأمره في المستقبل فلا ينافي أنه لم يؤمر بالتبليغ (قوله وترك  
الهمز) أي فأصله نبي واجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو  
ياء وأدغمت الياء في الياء واعلم ان ترك الهمز هو الأكثر في الاستعمال وبه قرأ السبعة  
الانفاة وهي أفضل من الاولى لأنها لغة المصطفى صلى الله عليه وسلم وأهل الحرميين  
ولأنها أبلغ في المدح فلوقد مدحها الشارح لكان أولى (قوله وهي) أي النبوة الرفعة  
اعترض بأن الذي في القاموس وغيره أن النبوة هي المكان المرتفع لا الرفعة وأجيب بأنه  
يقدر مضاف في كلام الشارح أي ذو الرفعة وهو المكان المرتفع أو يقال انه تفسير

أجمعين (مغفرة عزماً) أي عاحلة وقد قطعوا ولا نقول اغفر لنا ان شئت

للهي عن ذلك (اللهم اني أسألك ١٤٢ من كل خير سألك منه محمد نبيك صلى الله عليه وسلم) هذا دعاء عام أريد به

باللازم (قوله للهي عن ذلك) أي نهى كراهة روى الامام أحمد أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن أن يقول الرجل اللهم ارحمني ان شئت اللهم ارحمني ان شئت وليعزم المسئلة فانه يفعل ما يشاء لا مكره له انتهى (قوله هذا دعاء عام الخ) يتشبه هذا على جعل من بيانية أو زائدة في الإثبات على مذهب الاخفش لا تبعيضية لانها لو كانت تبعيضية لما كان عموم ويجعلها تبعيضية يتعين أن يراد بالكل الكل المجموعي لا الكل الجبجي أفاده الشيخ في الحاشية ولعل شارحنا انما اختار أنه عام أريد به الخصوص ولم يجعل من تبعيضية لان الغالب والاصل في لفظ كل أن تستعمل في الكل الجبجي لا المجموعي (قوله علمه النبي صلى الله عليه وسلم لرجل الخ) قال بعضهم في هذا الحديث رد على من كره الدعاء من الصوفية لان الدعاء لب العباداة والدعاء أفضل من السكوت عند المحققين قال تعالى قل ما يعبؤ بك ربى لولا دعائكم وقال تعالى ادعوني أستجب لكم وقال صلى الله عليه وسلم لا يغنى حذر من قدر والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل وان البلاء لينزل فيبتلقاه الدعاء فيتعالج بان الى يوم القيامة أى يتصارعان ويتدافعان رواه الحماكم وصححه (قوله علمه النبي لرجل سمعه يقول اللهم اعطنى كذا وكذا وأخذ يكثر في المسائل الخ) وأخرج الترمذى عن أبي امامة رضى الله عنه قال دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعاء كثير لم يحفظ منه شيأ فقلنا يا رسول الله دعوت بدعاء كثير لم نحفظ منه شيأ فقال ألا أدلكم على ما يجمع ذلك كله تقول اللهم اني أسألك من كل خير سألك منه محمد نبيك صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك صلى الله عليه وسلم وأنت المستعان وعليك البلاغ ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم قال الترمذى حديث حسن وهذه الرواية تخالف ما قاله الشارح لان هذه الرواية صريحة في أن الداعي هو المصطفى صلى الله عليه وسلم وكلام شارحنا يقتضى أن الداعي رجل غيره ويمكن الجواب بأن الواقعة تعددت انظر الفاسى (قوله ما أخرنا من الطاعات) قال ويمكن الجواب بأن تأخير الطاعة مندرج فيما قدمه من المعاصى فالاحسن أن المراد ما أخرنا من المعاصى أيضا بحيث لا يقع الامغفور أيضا انتهى (قوله ولا نعلمه من أنفسنا) \* فان قلت الذى لم نعلمه رفعت عنا المؤاخذه به فكيف يطلب غفرانه \* فالجواب أن ذلك فيما نعلمه من معاصيه فصارت مؤاخذه به باعتبار سببه فصح طلب الغفران وفي قول الشارح ولا نعلمه الخ إشارة الى أن أفعال التفضيل في كلام المصنف ليس على بابة ومن ليست جارة للفضل عليه بل للابتداء كما تقول أعلم منك المودة وهذا غير متعين أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الامير (قوله في الدنيا) المراد بها ما قبل الآخرة وعمر الدنيا سبعة آلاف سنة كما ذكره بعضهم (قوله وقيل هي الزوجة الحسنة) أى خلقا وخالقا (قوله وقيل هي العاقبة) وقيل اتباع الاولى وقيل هي العبادة وقيل هي سعة المال وقيل هي العمل مع الاخلاص وقيل هي القناعة وقيل هي اتباع السنة (قوله ونقل عن بعضهم) هو الشيخ زروق (قوله خمسة قول) منها أن المراد بالحسنة في الآخرة النظر الى وجه الله الكريم وقيل ثواب الاخلاص وقيل مرافقة النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة وقيل هي الحور العين انظر الشرحي

الخصوص اذا الشفاعة العظمى مختصة به صلى الله عليه وسلم لا يشاركه فيها غيره (وأعوذ) أى أتحصن (بك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك صلى الله عليه وسلم) وهذا دعاء مختصر مفيد علمه النبي صلى الله عليه وسلم لرجل سمعه يقول اللهم اعطنى كذا وكذا وأخذ يكثر في المسائل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قل اللهم اني أسألك من كل خير سألك الى آخره (اللهم اغفر لنا ما قدمنا) من الذنوب (و) اغفر لنا (ما أخرنا) من الطاعات عن أوقاتها (و) اغفر لنا (ما أسررنا) أى أخفينا من المعاصى (و) اغفر لنا (ما أعلننا) أى أظهرنا من المعاصى (و) اغفر لنا (ما أنت أعلم به منا) ولا نعلمه من أنفسنا (ربنا آتنا في الدنيا حسنة) قيل هي العلم وقيل هي المال الحلال وقيل هي الزوجة الحسنة وقيل هي العاقبة (وفي الآخرة حسنة) هي الجنة اجماعا نقله أبو الحسن عن ابن ناجي ثم

ثقل عن الفاهي ان الحسنة في الدارين هي العاقبة ونقل عن بعضهم ان في تفسير الحسنة خمسة قول (قوله

أحسنها العافية في الدارين (وقنا عذاب النار) بأن نجعل بيننا وبينها وقاية تبعدها عنها (وأعوذ) أى أتحصن (بك من فتنة المحيا) وهي الكبر أو العصيان أو المال وقيل كل ما يشغل عن ذكر الله تعالى وهو فتنة المحيا (والمات) وأعظمها خاتمة السوء أعادنا الله منها بمنه وكرمه آمين لان الشيطان يأبى للإنسان عند خروج روحه على صفة من تقدم موته من أثاره فيقول له قد سبقك إلى الآخرة فأحسن الأديان دين كذا الغير دين الإسلام فت عليه ويكون لك ما كان لي من الخير فيتعير الميت في أراد الله ثباته بعث إليه ملكا بطرده عنه نسأل الله أن ينجينا من كيده (و) أعوذ بك (من فتنة القبر) أى سؤال الملكين بأن ترزقنا الشهادة عند الموت فنسلم من سؤالهما لان الشهيد لا يسأل (و) أعوذ بك (من فتنة المسيح)

(قوله أحسنها العافية في الدارين) قال الاجهوري ولو فسرت الحسنة في الدنيا بخير الدنيا والحسنة في الآخرة بخير الآخرة لم يبعد انتهى (قوله بأن نجعل الخ) وقيل المراد بعذاب النار المرأة السوء في الدنيا كما في الشرح حتى (قوله وأعظمها خاتمة السوء الخ) يعنى فتنة الممات عظيمة وأعظمها خاتمة السوء والعباد بالله تعالى قال بعضهم والاسباب المقتضية لسوء الخاتمة والعباد بالله أربعة التهاون بالصلاة وشرب الخمر وعقوق الوالدين وإيذاء المسلمين (قوله لان الشيطان الخ) قال بعضهم وأكثر ما يأتي للمؤمن بقرية خفراء فيها ماء بارد وهو في كرب شديد وكبد قد احترق من العطش فيأتيه الشيطان بقرية فيها ماء فيقول المؤمن استقي ولم يعلم أنه الشيطان فيقول له قل كذا وكذا حتى أسقيك ويتحول من جهة إلى جهة أخرى ويريه الماء فان كان من أهل السعادة نزل عليه جبريل فهرب ابليس وحينئذ ينسم الميت لقدوم جبريل عليه السلام بالرحمة والبشرى \* وحكى أن أباز كريا الراهد لما حضرته الوفاة دخل عليه صديق له ولقنه الشهادة فلم يشهد وأعرض عنه بوجهه فلقنه الثانية فلم يجبه فلقنه الثالثة فقال لا أقول فمكى صديقه حتى غشى عليه فلما كان بعد ساعة فتح عينيه فسأله عن ذلك فقال له أتأبى ابليس اللعين بشرية من ماء ووقف عن عيني وحرك الشربة وقال لي أحتاج للماء قلت نعم فقال لي قل عيسى ابن الله حتى أسقيك فأعرضت عنه فأتاني من قبل رجلى وقال لي كذلك فأعرضت عنه وفي الثالثة قلت له لا أقول فضرب القدح على الأرض فكسره وولى هاربا وأنا أقول أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ثم فحق فأت رحمة الله فنسأل الله تعالى بنبه الكريم أن يحفظنا من الشيطان الرجيم ويحتم لنا بالسعادة أجمعين (قوله ملكا) قال بعضهم فهو جبرائيل (قوله أى سؤال الملكين) أى منكروتكير وقيل مبشر وبشير للمؤمن ومنكر وتكبير للكافر والسؤال مرة واحدة وقيل يسأل المؤمن سبعة أيام والكافر أربعين صباحا ومنكر السؤال مبتدع وليس بكافر والسؤال للجسد والروح معا كما عليه الجمهور والمشهور أن السؤال باللسان العربي وقيل بالسرياني وقيل كل شخص يسأل بلغته أقوال وفي الخبر القبر أول منازل الآخرة فان نجما منه فابعد أسمر منه وان لم ينج منه فابعد أشد منه رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم في مستدركه ويسأل من أكلته السباع أو الذئاب أو النسور أو الطيور حين يستقر في جوفها وكذا يسأل من غرق أو حرق أو ذرى في الهواء وأما من جعل في تابوت وشبهه أياما لاجل نقله إلى محل آخر فانه لا يسأل الا بعد دفنه والاطفال لا يسألون على المختار كما قال السيوطي وقيل يسألون ويلهمون الجواب وأما الجن فقد جزم الحافظ السيوطي بأنهم يسألون لتكليفهم \* فائدة \* سؤال القبر من خصوصيات هذه الامة كما قال ابن عبد البر وقيل كان في الامم السابقة قال الجلال السيوطي في منقولته

خضع نبي الله في ما قد ذكر \* بأنه يسأل عنه من قبر

ولم يكن ذا لنبي قبله \* أبان رب العرش فيه فضله

إلى آخر ما نال فراجع (قوله لان الشهيد لا يسأل) ومثله في عدم السؤال المربط

والمرضى بداء اسهال واستسقاء والميت بالطاعون أو في زمنه ولو بغيره صابرا محتسبا  
ومن واطب على تبارك الملك والم السجدة كل ليلة ومن يقرأ سورة الاخلاص في مرضه  
الذي يموت فيه ومن مات يوم الجمعة أو ليلتها ( قوله بالحاء المهملة ) أى لانه يمسح  
الارض في مدة يسيرة وهي أربعون يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وبقية  
أيامه كأيامنا كما ورد في الحديث أولانه ممسوح العين اليسرى لان عينه اليسرى عوراء  
وعينه الاخرى ممزوجة بالدم وهو لالحية له وله شاربان وطوله ثمانون ذراعا وعرض  
ما بين منكبيه ثلاثون ذراعا وطول جبهته ذراعا وفيها قرن منكسر آخره يخرج منه  
الحيات وشعر رأسه كأنه أغصان شجرة وله يدان طويلتان يتناول السمح بيده  
ويأخذ السمك من قعر البحر ويشويه في الشمس ويخوض البحر الملح الى كعبيه  
وتطوى له الارض ذكره بعضهم ويدخل كل البلاد الامكة والمدينة وبيت المقدس  
لقيام الملائكة بأبوابها ومكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كل مسلم ولو أميا ( قوله على  
الصحيح ) ومقابل الصحيح أنه بالحاء المعجمة أى الممسوخ ليفرق بينه وبين  
مسيح الهدي الذي هو سيدنا عيسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام ( قوله لانه  
يدعى الربوبية ) أى يدعى انه اله ويدعو الناس الى الايمان به فيقول للشخص ان  
أحييت لك أباك وأملك أن تشهد أنى ربك فيقول نعم فيمثل له شيطانان في صورة أبيه  
وأمه فيقولان له يا بنى اتبعه فانه ربك فان أراد الله السعادة للعبد لم يتبعه والا فلا ذل  
بعضهم ان مع الدجال ملكين أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره فيقول ألت  
ربكم أحيى وأميت فيقول أحدهما كذبت فلا يسمعه أحد من الناس الا صاحبه ويقول  
الاخر صدقت فسمعه الناس فيظنون أنه صدق الدجال فذلك قتله ( قوله والارزاق  
تبعه ) أى فيأمر السماء أن تعطى فتمطر فيأمر الارض أن تثبت فتثبت  
وقبل خروجه بثلاث سنين أول سنة تمسك السماء ثلث قطرها والارض ثلث نباتها  
والسنة الثانية يمساكن الثلثين والسنة الثالثة يمساكن جميع ما فيها من القطر والنبات  
ويعيش الناس في زمنه بالتهليل والتكبير والتسبيح والتحميد ويجرى ذلك منهم مجرى  
الطعام وله حمار يركبه عرض ما بين أذنيه أربعون ذراعا نضل احدى أذنيه سبعين رجلا  
وخطوته مسيرة ثلاثة أيام ويضع على ظهره منبر من نحاس فيقعد عليه ومعه جنة ونار  
فنازه جنة فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما وجنة نار فمن دخلها احترق قال معمر  
بلغنى ان الدجال يقتل الخضر عليه السلام ينشره بالمنشار قطعتين ويمشى الدجال بينهما ثم  
يقول له قم فيسبى قائما ثم يقول أنؤمن بي فيقول له الخضر ما زددت فيك الا بصيرة  
ثم يقول الخضر أيها الناس انه لا يقتل بعدى أحدا فيأخذ الدجال يذبحه فيجعل الله ما  
بين رأسه الى ترقوته نحاسا فلا يستطيع أن يذبحه فيأخذ يديه ورجليه ويطرعه في ناره  
فيظن الناس انه قد فقه في النار وانما ألقى في الجنة قال صلى الله عليه وسلم وهذا أعظم  
الناس شهادة عند رب العالمين ( قوله أى الكذاب ) لانه يعطى الحق بالباطل ويدعى  
الربوبية وأى كذب أعظم من هذا ( قوله مسيح البركة وهو سيدنا عيسى ) وسمى  
مسيحا لانه مامسح على ذى عاهة الابرى بأذن الله تعالى وهو الآن في السماء لا بآكل

بالحاء المهملة على  
الصحيح وهي فتنة  
عظيمة بحق لنا  
الاستعاذة منها لانه  
يدعى الربوبية والارزاق  
تبعه ( الدجال ) أى  
الكذاب وخرج بقوله  
الدجال مسيح البركة  
وهو عيسى

ابن مريم صلوات الله  
وسلامه عليه  
(و) أعوذ بك (من عذاب  
النار وسوء المصير)  
أي سوء المنقلب \* ولما  
أنهى الكلام على  
الفضائل شرع يتكلم  
على المكروهات فقال  
(وأما مكروهات  
الصلاة فالدعاء بعد  
تكبيرة الاحرام وقبل  
القراءة) على المشهور  
وأجاز بعضهم أن  
يقول سبحانك اللهم  
وبحمدك وتبارك  
اسمك وتعالى جددك  
وجل ثناؤك ولأله  
غيرك ولا يتر بص بعد  
التكبير وقبل القراءة  
لانه اذا ذكر الدعاء فلا  
معنى للتر بص (و) يكره  
(الدعاء في أثناء  
الفاتحة و) أثناء  
(السورة و) كذا  
(بعد الفاتحة و) يكره  
(الدعاء في الركوع)  
كما تقدم اقره صلى الله  
عليه وسلم أما الركوع  
فعظم وافيه الرب وأما  
السجود فأكثروا فيه  
من الدعاء (و) يكره  
(الدعاء بعد التشهد  
الاول و) يكره (الدعاء  
بعد سلام الامام) فاذا  
سلم الامام سلم المأموم  
عقبه ولا يشغل بدعاء

ولا يشرب كالملائكة كما ذكره سيدي محمد الزرقاني وينزل آخر الزمان فيقتل الدجال  
(قوله ابن مريم) قال بعضهم مريم اسم أعجمي معناه بالعربية أمة الله وهي من ذرية  
سيدنا سليمان ومارفع عيسى الى السماء كان عمرها ثلاثا وخمسين سنة وبقيت بعد ذلك  
خمس سنين وليست نبية على الصحيح (قوله بعد تكبيرة الاحرام الخ) وأما الدعاء  
قبل تكبيرة الاحرام وبعد الاقامة فليس بمكروه وهو المسمى بدعاء التوجه فقد نص  
ابن رشد على انه حسن (قوله وأجاز بعضهم) أي على سبيل التنب (قوله بعضهم)  
هرابن عبد السلام ومات له خلاف المشهور (قوله سبحانك الخ) \* فان قلت ليس هذا  
الدعاء اصطلاحيا فلا تحسن المقابلة \* فالجواب أن غير الدعاء من الفواصل كاللحظة  
أو عدة دعاء باعتبار قوله تعالى ان شكرتم لازيدنكم فكأنه داع بالزيادة كما في حاشية  
شيخنا الامير (قوله سبحانك اللهم ومحمدك) أي أنزهك بالله عن كل نقص والخال  
أن تنزهك لك بسبب توفيقك لي فأنا وحواليه والباء سببية والمراد من الحمد التوفيق والاعانة  
على التيسير (قوله وتبارك اسمك) أي تعظم مسماك انظر الحاشية (قوله  
وتعالى جددك) الجدد العظمة فجدر بنا أي عظمت من جد فلان في عيني اذا عظم ومنه  
قوله عز وجل وانه تعالى جدر بنا والمعنى تعاليت يا الله عن الصاحبة والولد وكل مالا  
يليق بعظمتك (قوله وكذا بعد الفاتحة) ما قاله الشارح من كراهة الدعاء بعد الفاتحة  
تبع فيه المختصر ودرج عليه الشيخ في الحاشية هنا وقال في حاشية الحرشي ما ذكره  
المصنف من الكراهة بخلاف ما في الطراز فقد قال فيه ويدعو بعد الفراغ من الفاتحة  
ان أحب قبل السورة وقد دعا الصالحون انتهى قال الخطاب وهو الظاهر ومثله  
في شرح المصنف على الخلاب فانه ذكر أن الدعاء بعد الفاتحة وقبل السورة مباح  
وليس بمكروه وكذا في أثناء السورة في النافلة وكذا بعد السورة وقبل الركوع وبعد  
الرفع من الركوع انتهى كلام حاشية الحرشي \* فائدة \* اذا مر ذكر النبي صلى  
الله عليه وسلم في قراءة امام فلا بأس للمأموم أن يصلي عليه وكذا اذا مر ذكر الجنة أو النار  
فلا بأس أن يسأل الله تعالى الجنة ويستعذبه من النار ويكره ذلك المرة بعد المرة وصلاته  
صححة ولا كراهة وكذلك قوله عند قوله تعالى أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى بلى  
انه على كل شيء قدير وما أشبه ذلك وكذا قول المأموم عند قراءة الامام قل هو الله أحد  
الى آخر السورة الله كذلك كذا في المسائل الملقوطة وكلام الخطاب يفيد اعتداده فاستثنى  
ذلك من قوله وأثناء السورة كما في الحاشية وكبير الحرشي والسكندري وغيرهم (قوله  
والدعاء في الركوع) وأما الدعاء قبل الركوع وفي حال الرفع من الركوع فلا يكره بل  
هو جائز والدعاء بين السجدين مستحب كما يستحب بعد التشهد الاخير \* تنبيه \*  
اذا دعا بمجرم فان صلاته لا تبطل على الظاهر كما في حاشية الحرشي خلافا للزرقاني  
(قوله والبسط) أي لا المجلس في المسجد فلا كراهة اذا كان في الصف الاول  
والخاصل أن المعتد أنه اذا كان في الصف الاول فليس مكروها مطا قاسواء كان من  
الواقف أو من غيره أو من ربيع الوقف وأما في غير الصف الاول فهو مكروه مطلق  
كان من الواقف أو من غيره أو من ربيع الوقف نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على

وشبههما بمافيها رفاهية) لثباته ١٤٦ للخشوع الذي هو مطلوب في الصلاة ولحديث بارباح عفر وجهك بالتراب

الخرشي (قوله وشبههما) أي كالتعديل الآخر أو برد (قوله بمافيها رفاهية) أي  
 ما لم يكن حريرا فيحرم (قوله ولحديث بارباح الخ) أي ولأنه عليه الصلاة والسلام  
 سجد على الأرض وفيها أثر مطر وأصبح على جبهته الشريفة أثر الماء والطين (قوله  
 بخلاف الحصر) أي إذا كانت من حلفاء أو من دوم فإنه لا يكره السجود عليها لعدم  
 رفاهيتها لكن تركها أولى لأنه أقرب للنقوى (قوله فرش المساجد بالحصر من  
 البدع) أي المباحة ولكن تركها أولى وكذا فرشها بالبسط من البدع المباحة ولكن  
 تركها أولى ولذا لم يفرش المسجدان الشريفان إلا بالرمل ولم يفرشها بحدود ولا غيرها فلو  
 كان الفرش مستحباً لفرش بأحسن الفراش \* فائدة \* تكره الصلاة في المساجد  
 المبنية بالمال الحرام كما في حاشية الخرشي وكذلك تكره الصلاة في البيوت والحوانيت  
 المبنية بالمال الحرام كما في حاشية الخرشي أيضا ويكره أيضا قتل القملة والبرغوث  
 والبعوض والذباب والبق في المسجد ولو في صلاة والمعتقدان ميتة القملة نجسة وأن  
 طرح قشرها في المسجد حرام وأما قتلها خارج المسجد فخائز وليحسن قتلها والقائها  
 في النار والماء مكره والماء أخف فإن كان لضرورة فلا كراهة فإن ألقاها في النار مع  
 كون الضرورة تزول بالماء فهل يكره أو خلاف الأولى فإن لم تزل إلا بالنار فلا كراهة  
 وأما طرحها في المسجد حرام ولو كان في غير صلاة وليصرها في طرف ثوبه وأما  
 طرحها خارج المسجد فخائز لكنه مشكل وأما طرح البرغوث والبق ونحوه في  
 المسجد حيا فخائز وأما رمي قشر البرغوث ونحوه في المسجد فحرام إن لزم منه تقدير  
 والافيه كره أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الخرشي (قوله ومن المكره الخ) ومن  
 المكره أيضا قبض اليدين في الفرض وأما في النفل فخلاف الأولى وهل كراهته في  
 الفرض للاعتماد أو خيفة اعتقاد وجوبه أو اظهار خشوع تأويلات ثلاثة والأول  
 أقوى وإذا كان خالي الذهن فيحمل على السنة لأنه ورد في الحديث أنه صلى الله عليه  
 وسلم قبض يديه في الصلاة والحاصل أنه إذا قصد السنة فهو مستحب وكذا إذا كان خالي  
 الذهن وإذا قصد الاعتماد فيكره وإذا قصد السنة والاعتماد فلا كراهة أفاده الشيخ في  
 حاشية الخرشي (قوله وهي طاقاتها المشدودة) أي الملاصقة للجبهة وهذا إذا كان قدر  
 الطاقين وإن كان كثيرا أعاد في الوقت قال الشيخ في حاشية الخرشي والطاقان  
 ثنية طاقه وهي أن يأخذ شاشاوي يشبه مرارا ويضع اثنين فهما طاقان ولا إعادة فإن كان  
 أكثر من طاقين فبعد في الوقت إن كانت مشدودة على الجبهة والإبطلت انتهى وقرره  
 شيخنا أيضا (قوله عن المازري) هو أبو عبد الله محمد بن علي نسبة لما زر بفتح الزاي  
 وكسر هاء مدينة في جزيرة صقلية له تآليف كثيرة منها شرح مسلم وكان له اليد العليا في  
 الطب أخذ عن اللخمي وعبد الحميد بن الصائغ وغيرهما وأخذ عنه بالإجازة القاضي  
 عياض مات سنة ست وثلاثين وخمسمائة (قوله للقادر) مفهومة عدم كراهة الدعاء  
 بها العاجز عن العربية في الصلاة (قوله وأما في غيرها فخائز) أي إذا كان في غير  
 المسجد والافيه كره كصطلق كلام بهافيه للقادر على العربية \* تنبيه \* قال الشيخ

ولأنه يستحب مباشرة  
 الأرض بيديه وجبهته  
 لأنهما أشرف الأعضاء  
 وسواء كان لابسا  
 للثياب أو لا خلافا  
 للشافعي في قوله  
 بالبطان إذا سجد  
 على ثوب متصل به  
 (بخلاف الحصر فإنه  
 لا يكره السجود عليها  
 ولكن تركها أولى)  
 قال أبو طالب المكي  
 فرش المساجد بالحصر  
 من البدع والسجود  
 على الأرض أفضل لما  
 فيه من التواضع  
 (ومن المكره السجود  
 على كور عمامته) بفتح  
 الكاف وسكون الواو وهي  
 طاقتها المشدودة على  
 الجبهة قال في التوضيح  
 عن المازري هذا فيما شد  
 على الجبهة لافيا برز عنها  
 حتى يمنع لصوقها  
 بالأرض فإن ذلك لا  
 يجزى اتفاقا (و) يكره  
 (السجود على طرف  
 كره أو) على طرف  
 (ردائه) وكذلك كل  
 ما هو لا يس له إلا أن  
 يسجد على شيء من  
 ذلك لا تناء حر أو برد  
 فلا يكره ويكره له السجود  
 على يديه حاله كونهما

داخلتي كره (و) تكره (القراءة في الركوع والسجود) قوله صلى الله عليه وسلم نهيت أن أقرأ كما  
 أو ساجدا (و) يكره (الدعاء بالعجمية للقادر على العربية) هذا في الصلاة وأما في غيرها فخائز إذا كان يفهم معنى ما يقول

(و) يكره (الالتفات

في الصلاة بلا حاجة)

ما لم يتدبر القبلة فان

استدبر القبلة بمجيئ

بدنه بطلت صلاته

(و) يكره (تشبيك

أصابعه) في الصلاة

وأما في غيرهما فائز

(و) يكره (فرقتها) في

الصلاة أيضا وقال

مالك في العتية لا

يوجب فرقة الأصابع

في الصلاة ولا في غيرها

لا في المسجد ولا في

غيره وقال ابن القاسم

في الصلاة أو في

المسجد لا في غيره

(و) يكره (وضع يديه

على خاصرته) لله

عن ذلك (و) يكره

(أقماؤه) وهو الجلوس

على صدور القدمين

وقيل هو أن يجلس

على أليته ناصبا فخذه

كالكلب (و) يكره

(تغميض عينيه) لئلا

يتوهم أنه مطلوب فيها

أولئك هم المشركون

وليس بخاشع (و) يكره

(وضع قدمه على

الأخرى) لأنه من

البعث ويكره الصفد

وهو أن يقرن بين

رجليه وكذا يكره أن

يرفع رجلاه ويعتد على

الأخرى (و) يكره له

(نفسه) بأمر ذي

في حاشية الخرشي الحالف لا يمتنع إذا كان بالمريية انتهى ( قوله ويكره الالتفات )  
ومنه رفع البصر إلى السماء فتدتنس سند وغيره على كرامته في الصلاة لكن قيدها بن  
عرفتها إذا لم يرفعها للاعتبار والاذل بأس به ( قوله في الصلاة ) أي لأن الالتفات في  
الصلاة اختلاس بخنات الشيطان من صلاة العبد كما في الخبر وروى أبو داود وغيره  
لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في الصلاة ما لم يلتفت فإذا التفت انصرف عنه وورد  
أيضا أما يشي العبد الذي يلتفت في صلاته أن لا يرجع إليه بصره وعن أبي هريرة  
ما التفت عبد في صلاته قط الا قال الله تعالى له أنا خير لك مما التفت اليه ( قوله بلا حاجة )  
أما إذا كان لحاجة فلا كراهة بل هو جائز ( قوله بجميع بدنه ) وكذا الالتفات ببعض  
بدنه في القبلة التي ينصرف فيها الانحراف اليسير كما مضى الكعبة فان صلاته بطل متى خرج  
عن سمتها بوجهه أو بشئ من بدنه ولو أصبعه على المعتمد ولو بقيت رجلاه وبقية جسده  
لما ( قوله وتشبيك أصابعه وفرقتها ) المعتمد أن الكراهة في كل منهما خاصة بالصلاة  
ولو في غير المسجد ولا يكره ما ذكر في المسجد في غير الصلاة بل هو خلاف الأولى فقط  
بالفرقة أو التشبيك في المسجد خلاف الأولى فقط على المعتمد كما قررده شيخنا وكلام  
اللتفات ضعيف فراجع الحاشية تنق عليه ( قوله وأما في غيرهما فائز ) أي ولو في  
المسجد وقد شبك رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد كما في حديث ذي اليمين لأن  
يقال انه بيان للجواز فلا ينافي أنه خلاف الأولى كما في حاشية الخرشي ( قوله وقال مالك  
في العتية ) هذا ضعيف والمعتمد ما تقدم ( قوله وهو الجلوس على صدور القدمين )  
المراد بصدور القدمين قدر خمسة قراريط من ظهور القدمين من ناحية أصابع الرجلين  
ملاصقا للأرض وتكون اليدين على عقب القدمين فيكون في القدمين به من ارتفاع  
حائل بين اليدين وبين الأرض أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا ( قوله  
وقيل هو أن يجلس على أليته ناصبا فخذه كالكلب ) التفسير الأول للامام مالك وهذا  
التفسير الثاني لأبي عبيدة وهو أصل حقيقة الإلقاء لكن قائلوا الإلقاء بهذا المعنى حرام  
لكنه لا يبطل الصلاة على المعتمد وأما الإلقاء بالمعنى الأول فمكروه فقط وكذا يكره  
جلوسه على القدمين وظهوره الأرض وجلوسه بينهما واليتاء على الأرض وظهورهما  
الأرض أيضا وجلوسه بينهما واليتاء على الأرض ورجلاه قائمتان على أصابعهما فالإلقاء  
المكروه أربع والممنوع واحد كما في الحاشية ( قوله ويكره تغميض الخ ) أي الا  
لخوف نظر محرم وما يشبهه عن الصلاة ويكره أيضا رفع بصره إلى السماء بلا اعتبار أماله  
فلا بأس به كما تقدم ولا يلحقه الوعيد ويكره أيضا النظر إلى موضع سجوده في قيامه بل  
يضع بصره أمامه ( قوله ووضع قدمه على الأخرى ) أي الادلول قيام وشهد فلو  
وقف عليها مامعا واعتد تارة على هذه وتارة على هذه فلا بأس به وكذا يكره وضعهما على  
ساقه ( قوله ويكره الصفد ) بالصناد المهملة بعد هاء ثم دال : لئلا هذا هو الصواب  
كما قاله الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا خلافا لقوله في الحاشية هنا تبعنا للزرقاني  
انه بالنون فانه خطأ كما في حاشية الخرشي ( قوله وهو أن يقرن بين رجليه ) هو بمعنى  
قول غيره هو ضم القدمين كما في قوله ( قوله ونفسه بأمر ذي ) ولا تبطل به الصلاة ان  
لم يشغله فان أشغله بأن صار لا يدري ما مضى أو أبلانا أو أربعا أو واجدة أبطا أو أشغله



كالاتفات وسبق

الامام فالمكره من  
باب أولى ( والله أعلم )

\* ثم شرع فيما قبل  
الفرض فقال

\* باب مندوبات

الصلوة

جمع مندوب ومراده

بالمندوب ما قبل

الفريضة الشاملة

للسنة والنافلة والرغبة

وبدأ بالنافلة فقال

( ويستحب للكف

أن يتنفل قبل الظهر

وبعد وقبل العصر

وبعد المغرب ) انما

خص هذه الاوقات

وان كان النفل يجوز

في كل وقت الا عند

طلوع الشمس وعند

غروبها وعند خطبة

الجمعة وعند ضيق

الوقت وعند ذكر

الفاتحة وعند اقامة

الصلوة ويكره بعد

الصبح وبعد فرض

العصر لتأكد النافلة

عند هذه الاوقات

المذكورة لقوله صلى

الله عليه وسلم من حافظ

على أربع ركعات

قبل الظهر وأربع

بعدا حرمه الله على

النار وقال صلى الله

عليه وسلم رحم الله امرأ

صلى قبل العصر أربعاً

بات سنة ست ومائتين ( قوله كالاتفات ) فيه نظر لان الاتفات مكره فقط كما  
سبق لاحرام فان أراد الاتفات المتفاحش فيه ومبطل كما سبق وأجاب بعضهم عن  
اشاره بأن مراده بالاتفات النظر في المحرمات في الصلاة فانه يحرم مع صحة الصلاة  
انتهى من الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الامير ومن تقرير بعض شيوخنا

\* باب مندوبات الصلاة \*

من اضافة الصفة للموصوف أي الصلوات المندوبات ويحتمل ان الاضافة على معنى  
من أي المندوب من الصلوات وأما المندوب في الصلاة فافضل من السابقة ( قوله  
ويستحب للكف ) أي يستحب استحباباً تأكيداً للكف ان يتنفل الخ وقضية كلامه  
ان الصبي لا يطلب بالنوافل وليس كذلك بل تندب في حق النوافل على المعتمد كما نقله  
شيخنا عن الشيخ في تقرير الحرشي خلافاً لما في الحاشية هنا فانه ضعيف ( قوله قبل  
الظهر الخ ) وهل ذلك للجماعة التي تنظر غيرها وهو ما في حاشية الحرشي نعم لا ين  
العربي أو مطلقاً وهو قول الشاذلي وصاحب المدخل قال شيخنا الامير وهو الاظهر  
انظره ( قوله وبعد المغرب ) وأما قبلها فلا يستحب لان وقته اضيق \* تنبيه \*  
نكت المصنف عن النفل بعد العشاء للاستغناء عنه بالشفع والوتر وأما النفل قبلها فلم يرد  
عن مالك وأصحابه فيه شيء وقال سيدي زروق ولم يرد شيء معين في النفل قبل العشاء  
لا عموم لقوله عليه افضل الصلاة والسلام بين كل أذانين صلاة والمراد الاذان والاقامة  
والمغرب مستثناة أفاده الشيخ في الحاشية هنا \* فان قلت قد روى البخاري في  
صححه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين صلوا قبل المغرب  
ركعتين صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال في الثالثة ان شاء \* قلت لعل عمل أهل المدينة  
على خلافه أو ان الامام استدل بأحاديث أخر خلاف هذا فتدبر ( قوله يجوز في كل  
وقت ) أي يطلب في كل وقت ( قوله الا عند طلوع الشمس ) أي فتحرم صلاة النافلة  
عندها والمراد بالنفل ما قبل الفرض العيني فيدخل فيه النفل المندوب وفتحرم صلاته عند  
هذه الاوقات ( قوله وبعد فرض العصر ) أي بعد صلاة الظهر لوم مقدمة لجمع وتسفر  
الكرامة الى وقت غروب الشمس فيحرم فاذا غربت الشمس عادت الكرامة الى أن  
تصلي المغرب ويستثنى من اوقات الكرامة صلاة الجنائز وسجود النلاوة فانهم ما يفعلون  
بعد الفجر قبل الاسفار الاعلى الذي يميز الشخص فيه جلسته ثم يزاوا وضعا وبعد العصر قبل  
الاصفرار ويقطع النفل وجوباً من أحرم في وقت الحرمة ونوباً من أحرم في وقت  
الكرامة الا من دخل يوم الجمعة والامام يخطب فأحرم بنفل جهلاً أو نسياناً فلا يقطع كما  
في الحاشية هنا وظاهر هذا أن النفل في وقت الحرمة ينقطع بدليل التعبير بالقطع لكن  
نقل الشيخ في حاشية الحرشي عن سيدي يحيى الشاوي أن النفل في وقت الحرمة لا ينعقد  
واعلم أن المنهي عنه الدخول على النفل فلا يرد من أمر بقطع فريضة فيشفع ( قوله من  
حافظ الخ ) وروى الخطيب من صلى قبل الظهر أربع ركعات كفر الله له ذنوب يومه  
ذاك وروى الطبراني من صلى قبل الظهر أربعاً كان كعدل رقبة من ولد آدم عيل  
والعدل بكسر العين المثل ( قوله حرمه الله على النار ) \* فان قلت هذا يفيد أنها

وقال صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ستاً لم يحدث نفسه فحين يسوء عدل له

تكفر الكبائر مع أنها لا يكفرها إلا التوبة أو عفو الله \* قلت أجاب الشيخ في حاشية  
الحرشي بأن وفقه الله لهذه الحالة لا يقع منه كبيرة فيكون على أكمل الحالات وأجاب  
شيخنا الأمير بأن قوله حرمه الله على النار أي فبكرتها بوقته الله تعالى للتوبة من الكبائر  
أو يحصل له محض العفو انتهى (قوله عبادة اثنتي عشرة سنة) أي من عبادة بني  
إسرائيل كما قررره شيخنا البجلي ومثله في النفاوي وقال شيخنا الأمير قوله عدان له  
عبادة اثنتي عشرة سنة أي ليس فيها هذه السنن ولا ما يفوقها أو ما يساويها انتهى (قوله  
زبد البحر) أي رغوته التي تعلو على وجهه عنده جحانه وأعلم أن هذه الأعداد الواردة  
في تلك الأحاديث ليست للتحديد بحيث تكون الزيادة عليها أو النقصان عنها فوته لما  
تأكد من طلب النوافل في هذه الأوقات أو تكون مكرهة أو خلاف الأولى بل للفضل  
الخاص المترتب عليها من تحريم الجسد على النار وغير ذلك كما في الحاشية وغيرها  
(قوله لما قيل الخ) أي ولما رواه ابن ماجه في صحيحه من صلى بين المغرب والعشاء  
عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة وسئل صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى تتجافى  
جنوبهم عن المضاجع فقال الصلاة بين العشاءين ثم قال عليكم بالصلاة بين العشاءين  
الحديث والافضل فصل النوافل البعيدة عن الصلاة ولو بدكرتم أو ورد أن النوافل  
جارية لنقصان الفرائض أي لتكميل ما عسى أن يكون نقصا يكره ملاحظة ذلك لقول  
ابن القاسم وليس من عمل الناس أن ينقل ويقول أخاف أني نقصت من الفرائض وما  
سمعت أحدا من أهل العلم يفعله والافضل أن يكون النفل مشى في ليل أو نهار قبلها  
أو بعدها ولو صلى ركعتين وقام ساهيا إلى ثالثة فإن تذكر قبل رفع رأسه من ركوعها رجع  
للجلوس وتشهد وسلم وسجد بعد السلام وإن لم يتذكر إلا بعد رفعه من ركوعها تسمى  
وأني برابعة وسجد قبل السلام لنقص السلام بعد ركعتين وأما لو نوى النفل أربعا فله أن  
يسلم من ركعتين وإذا أفسده وقد نواه أربعا فإن كان قبل عقد الثالثة قضاء ركعتين وإن  
كان بعد عقدها قضاء أربعا أفاده الشيخ في الحاشية هنا (قوله الاوامين) أي  
الراجمين إلى الله بالتوبة المطيعين له \* تنبيه \* قال في المدخل ينبغي لطالب العلم  
المداومة على فعل السنن والرواتب وما كان منها تبع للفرض قبله أو بعده فإظهاره في  
المسجد أفضل من فعله في بيته كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل في موضعين فإنه  
كان لا ينقل فيهما إلا في بيته بعد الجمعة وبعد المغرب أما بعد الجمعة فلا يكون ذريعة  
لأهل البدع الذين لا يرون صحة الجمعة إلا خلف إمام معصوم وأما بعد المغرب فشقة على  
الأهل لأنهم ينتظرونه في هذا الوقت للعشاء وينشرفون إلى محبته (قوله الضحى)  
ورد أنها تقوم مقام قيام الليل ووردا قرأ في الضحى بسورتها والشمس وضحاها وسورة  
الضحى وقال الشعراي من واطب على صلاة الضحى لم يقر به شيطان إلا احترق وما  
اشتهر على السنة العوام من أن من صلاها لا يعيش له ذرية فهو كذب لأصل له وكذا ما  
اشتهر على السنة العوام من أن من فعلها تمزكها يحصل له الضر في نفسه وأولاده فهو  
باطل لأصل له بل هي كغيرها من النوافل إن فعلها حصل له الثواب والأفلا وقد ورد أنه  
كان عليه الصلاة والسلام يصلي الضحى حتى يقال لا بدعها وبدعها حتى يقال لا يصلها

عبادة اثنتي عشرة سنة  
وفي رواية غفرت  
ذنوبه وإن كانت مثل  
زبد البحر ودعاؤه  
صلى الله عليه وسلم  
مقبول فمن صلى دخل  
فيه (ويستحب له  
الزيادة في النفل بعد  
المغرب) لما قيل أنها  
صلاة الاوامين وأنها  
تغني عن قيام الليل  
وهذا كله ليس بواجب  
وإنما هو على طريق  
الاستحباب ثم عطف  
على المستحب فقال  
(و) كذا (يستحب  
الضحى) لأنه صلى الله  
عليه وسلم مربي قوم  
يفعلونه فقال هذه  
صلاة الاوامين وجلب  
الأحاديث الواردة في  
فضلها يخرجنا عن  
قصد الاختصار

رواه الترمذي وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان وأوسطها ست من جهة الثواب لامن  
 جهة العدد وقال شيخنا الأمير قولهم أوسطها ست مبني على القول بأن أكثرها اثنا عشر  
 فهو مشهور مبني على ضعف وتكره الزيادة على الثمانية ان صلاها بنية الضحي كذا في  
 الحاشية وغيرها قال البناني لا تكره الزيادة على الثمانية فانظره ( قوله والتراويح )  
 سميت بذلك لانهم كانوا يطولون القيام فيها ثم يجلسون بعد كل تسليمتين للاستراحة  
 وتستحب الجماعة فيها فهي مستثناة من كراهة النقل جماعة ووقتها كالوتر على المعتمد  
 والراجح أفضلية التراويح على الاشتغال بالعلم غير العيني وصلاة الناس الآن لها من  
 ثلاث وعشرين ركعة بالشفع والوتر هو فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ( قوله وهي  
 قيام رمضان ) اعلم أن التراويح لا تختص برب رمضان وانما الخاص بربضان التأكد فقط  
 كما في حاشية الخرشي وورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان لله تبارك  
 وتعالى عن عيمن العرش موضعاً يسمى حظيرة القدس وهو من نور فيها ملائكة لا يحصى  
 عددهم الا الله تعالى بعدون الله عبادة لا يفتر ون ساعة فاذا كان أول ليلة من شهر  
 رمضان استأذنوا ربهم أن ينزلوا الى الارض فيصلون مع جماعة المؤمنين فيأذن لهم ربهم  
 تبارك وتعالى فينزلون كل ليلة الى الارض فكل من مسهم أو مسوه سعد سعادة لا يشقى  
 بعدها أبداً ( قوله تحية المسجد ) أي تحية رب المسجد والاصل فيه اقله عليه الصلاة  
 والسلام اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين والنهي على جهة الكراهة  
 وفي البخاري اذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس أي استحباباً ومحل  
 الاستحباب اذا كان يريد الجلوس وكان الوقت يحل فيه النافلة وهو متوضئ فالمار لا  
 يخاطب بها فلو صلى ركعتين كانتا من النقل المطلق لانه في أوقات الحرمه  
 أو الكراهة فلا يطلب بها وكذا غير المتوضئ لا يطلب بها ومن قال سبحان الله واخذ  
 ته ولا اله الا الله والله أكبر أربع مرات قام مقام التحية كما قال سيدي زروق فينبغي  
 استعملها عند عدم الوضوء وفي أوقات النهي وله أن يصلي التحية حيث شاء من المسجد  
 ولو كان جلوسه في أقصى المسجد واذا تكرر منه الدخول كفاه ركوعه الأول والمراد  
 بالتكرار ما زاد على الواحدة وتحصل التحية بالفرض اذا نوى الفرض والتحية أو نوى  
 زيادة الفرض عنها وكذا تحصل بالسنة والرغبة لا تحصل بصلاة الجنائز لانها مكرهه  
 في المسجد فكيف تكون تحية هذا هو المعتمد كما قررره شيخنا ومثله في حاشية شيخنا  
 الأمير خلافاً لما في حاشية الخرشي من أنها تحصل بالجنائز فانه ضعيف كما قاله شيخنا  
 وغيره ( قوله المسجد ) أي مسجد الجمعة أو غيرها ولو المسجد النبوي ما عدا المسجد  
 الحرام فان تحيته الطواف الامن كان مكياً ولم يطلب به ولم يرد بل دخل المسجد لصلاة  
 أو لمشاهدة البيت فتحيته ركعتان ان كان الوقت يحل فيه النافلة والاجلاس والمراد  
 بالمسجد المعروف لامن اتخذ مسجداً له في بيته فلا تطلب له التحية على الظاهر كما في حاشية  
 الخرشي خلافاً لما في النفراوي والسكندري ( فرع ) اذا دخلت مسجداً وفيه جماعة  
 فلا تسلم عليهم الا بعد أن تأتي بالتحية ومن دخل مسجد المدينة فيبدأ بالتحية قبل السلام  
 على المصطفى صلى الله عليه وسلم أفاده الشيخ في حاشية الخرشي ( قوله ولا نفوت عندنا

( و ) يستحب  
 ( التراويح ) وهي قيام  
 رمضان ويستحب  
 قراءة الختم فيها  
 ( و ) يستحب لمن  
 دخل المسجد أن  
 يصلي ركعتين ( تحية  
 المسجد ) قبل أن  
 يجلس ولا نفوت عندنا

(بالجلوس) أي ولو طال إذا كان الوقت نحل فيه النافلة والجلوس قبلها مكروه (قوله وأقل ركعتان) أي وأما أكثر فلا حمله (قوله الوتر) بفتح الواو وكسرها كقافي الأجهوري ويستحب فعله آخر الليل لمن الغالب عليه الانتباه آخر الليل فان غلب على ظنه عدم الانتباه فالأفضل تقديمه وكان الصديق بوتر أول الليل وعمر كان بوتر آخر الليل فقال صلى الله عليه وسلم إن الأول أخذ بالحزم والثاني أخذ بالعزم انتهى فان استوى الأمران عنده فالأفضل تأخيرهما كما في الرسالة واعنده الشيخ في حاشية الخرشى خلافا للمختصر واعلم أنه يجوز النقل بعد الوتر ويستحب فصل عادي ولا يعيده أن صلى بعده نافلة تقديمه للنهي إنما يؤخذ من حديث لا وتران في ليلة على حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل ورا عند تعارضهما فان قصد أن يجعل الوتر وسط النقل فبئس ما صنع أفاده شيخنا الأمير ويستحب الفصل بين الشفع والوتر بسلام وكراهه وصلهما فان اقتدى بخنفي فيتبعه ولا يفصل بسلام فان خالف وسلم فلا يبطل صلاته بل هي صحيحة مراعاة لقول أشهب بسلام من اقتدى بواصل أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره بعض شيوخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير فان علم قبل الدخول معه أنه واصل فينوي بالاولتين الشفع وبالثالثة الوتر ولا يضر هذه النية المخالفة لنية امامه فلو علم في الاثناء فيحدث نية الوتر بدون نطق فلو أدركه في الثانية جعلها أولى لشفع والاخيرة الوتر ثم يأتي بركعة بعد فراغ الامام ويجعلها آخر الشفع وهذا يلغز فيقال لنا وتر بين ركعتي شفع فلو أدركه في الاخيرة فيجعلها الوتر فيأتي بعد سلامه بركعتي الشفع وهذا يلغز فيقال وتر قبل شفع أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وغيرها وهو ما عليه أهل المذهب قال شيخنا الأمير وقد يقال انه يدخل بنية الشفع ثم بوتر والنقل خلف النقل جائز مطلقا وكانهم أرادوا موافقة الامام مع أن المحافظة على الترتيب بين الشفع والوتر أولى على أن المخالفة لازمة فان الثلاث كلها وتر عند الخنفي وقد قالوا لا يضر مخالفة الامام في هذا ولكن هذا مجرد بحث والفقهاء مسلم ويكره ابتداء أن يقتدى عن يصلي الشفع بالوتر على المعتقد كما في حاشية الخرشى (فرع) اذا صلى المسافر العشاء بالارض ونية الرحيل والنقل على الدابة فاستحب له في المدونة أن يصلي وتره على الارض ثم ينتقل على دابته ولو عقب الوتر \* ويلغز به فيقال لنا رجل صلى الوتر قبل الشفع وليس مقتديا بواصل أفاده الشيخ في حاشية الخرشى واعلم أنهم ذكروا أن وقت الوتر الاختياري ابتداء أو صلاة العشاء الصبيحة المؤداة بعد مغيب الشفق وانهاؤه طلوع الفجر وابتداء ضروبه من طلوع الفجر وانهاؤه صلاة الصبح ثم انهم جعلوا من حل النافلة للزوال وقت قضاء الفجر \* فان قلت هلا جعلوا من حل النافلة للزوال ضروريا للفجر أو جعلوا من طلوع الفجر إلى صلاة الصبح قضاء للوتر فما وجه التفرقة \* قلت لعل وجه التفرقة أن الشأن عدم الفصل بين الضروري والمختار وحل النافلة قريباً من صلاة الصبح أفاده شيخنا الأمير (قوله كالعبدان) أي سنة في حق من يؤمر بالجمعة وجوباً بالاحاج فلا تنس له ولا تندب وأما المرأة والعبد والصبي والمسافر فتستحب في حقهم والعبدان تنبيه عمن العود سمي بذلك لان الله تعالى يعيد فيه الفرح والسرور على عباده أولاً لأنه يقال فيه كالمؤمنين إذا خرجوا إلى صلاة العيد عودوا

بالجلوس (و) يستحب  
صلاة الشفع وأقله  
ركعتان (و) يصلي  
(الوتر) ركعة (بعده  
وهو) أي الوتر (سنة  
مؤكدة) كالعبدان

والسكوفين

الى منازلكم مغفور لكم كما ورد في الحديث \* وصفة صلاة العبد ركعتان بغير أذان ولا إقامة ويكبر في الأولى بعد تكبيرة الاحرام ست تكبيرات ويكبر في الثانية خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام واختلف في مشروعية الزناد على تكبيرة الصلاة فقل انه أمر تعبدى وقيل معال وعليه فقل سببه ان الحسن والحسين رضي الله عنهما أبطأ بالكلام فخرج بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المصلى فلما كبر صلى الله عليه وسلم كبراهما فكر ر عليه الصلاة والسلام التكبيرة لينطقا بالكلام فتابعاه في الاول سبعا وفي الثانية ستا وقيل غير ذلك ولا يستحب رفع اليدين في شئ من التكبير الا في تكبيرة الاحرام وكل تكبيرة سنة مؤكدة الا تكبيرة الاحرام وأول وقتها من حل النافلة وآخره الى الزوال ويستحب أن يقرأ فيهما جهرًا بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ونحوهما ويستحب لهما خطبتان بعد الصلاة ويستحب جلوسه أول الأولى وبينهما وقيامه لهما ما وافتاخهما بالتكبير وتقصيرهما والجهر بهما والانصات لهما وأول عيدهما لاها رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة قاله النفراوي (قوله والكسوفين) أي كسوف الشمس وخسوف القمر في تعبده بالكسوفين تغليب أو انه مشى على القول بصحة استعمال الكسوف في القمر وما ذكره من أن خسوف القمر سنة ضعيف والمعتقد أنه مستحب وكسوف الشمس هو ذهاب ضوئها وسببه ما قيل ان الله تعالى اذا أراد أن يخوف العباد حبس عنهم ضوء الشمس ليرجعوا الى الطاعة لان هذه النعمة اذا حبست لم ينبت زرع ولم يحف ثمر وقيل سببه ان الملائكة تنجز الشمس وهي تسير بسير الملائكة وفي السماء بحر اذا وقعت فيه الشمس أو بعضها استنورها قال ابن العماد وما يقوله المنجمون من أن الشمس اذا صادفت في سيرها القمر حال القمر بينها وبين ضوئها باطل لأصل له ولا دليل عليه والأصل في صلاتهما ما في الصحيحين ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده فاذا رأيت ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم انتهى \* واعلم أن صلاة كسوف الشمس سنة عين ووقتها من حل النافلة للزوال وصفها أن يكبر للاحرام ثم يقرأ الفاتحة ثم نحو البقرة ثم ركع نحو قراءتها ثم رفع فيقرأ آل عمران ثم ركع نحو قراءتها ثم رفع ثم يسجد سجدتين طولهما يقرب من طول الركوع الثاني ثم يقوم فيقرأ النساء مسرعا بحيث يكون قيامها أقصر من قيام آل عمران ثم ركع على نحو ما تقدم ثم يرفع فيقرأ المائدة ثم ركع قريبا من قيامها فيها ثم يرفع فيسجد سجدتين قريبا من الركوع الثاني في تلك الركعة ثم تشهد ويسلم ولا يطيل الفصل بين السجدتين والطول في هذا كله مندوب فقط ومجمله اذا لم يضرب من خلفه ولم يخف خروج الوقت والاختف والركوع الثاني من كل ركعة فرض كالقيام الذي قبله وأما الأول من كل فهو سنة كالقيام الذي قبله والمعتقد أن الفاتحة واجبة في القيام الأول والثاني أما وجوبها في الثاني فظاهر وأما في الأول فعنه أن صحته متوقفة على الفاتحة هذا والمعتقد كما في حاشية الحرشي ونقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشي أيضا خلافا لما في الحاشية هنا من أن الفاتحة سنة في القيام الأول فانه ضعيف كما قال شيخنا \* وصفة صلاة

والاستسقاء الآن أكدها الوز وهل كونه عقب شفع شرط كمال أو صحة قولان ونمرة الخلاف جواز الاقتصار على  
ركعة الوز للمذور كالسافر والمريض ١٥٤ ونحوه وأما المقيم الذي لا عذر له فلا يختلف المذهب في

خسوف القمر ركعتان كالنوافل وهكذا حتى ينجلي فرادى في البيوت ويكره الجمع لها  
واعلم أن أصل المندوبة يحصل بركعتين وما زاد فهو مندوب آخر (قوله والاستسقاء)  
اعلم أن صلاة الاستسقاء سنة عين في حق الذكر البالغ ولو عبدا ومستحبة في حق الصبي  
المأمور بالصلاة والمتجالة وسببها عدم نبات الزرع أو عطشه بعد برززه أو عطش آدمي  
أو غيره بسبب تخلف نهر أو مطر أو عين ولو بسفينة في بحر ملح أو عذب لا يصل إليه وأما  
الطلب سعة فباح وهي ركعتان فقط ويقرأ فيهما جهرًا ندبًا مؤكداً ولا تنكر في اليوم  
الواحد مرتين وتنكر في الأيام إن لم يحصل المطلوب أصلاً أو حصل دون الكفاية ووقتها  
من حل النافلة للزوال ولا أذان لها ولا إقامة ويخرجون بذلة وخشوع وسكينة ووقار  
 ويلبسون الممتهن من الثياب ثم بعد أن يصلوا يقوم الإمام فيخطب خطبتين بالارض  
وكرهه على المنبر ويتوكل على عصا ويندب له أن يأتي بالاستغفار بدل التكبير الذي يقال في  
خطبة العيد ويدعو فيهما بكشف ما نزل بهم ولا بدعوا لمير الانخوف منه ثم يحول رداءه  
فيأخذ ما على عاتقه الأيسر ما رآه من ورأه ويجعله على عاتقه الأيمن وما على الأيمن على  
الأيسر تفاؤلاً بنحويل حالهم من الشدة إلى الرخاء ويفعل الرجال مثله وهم قعود ثم يدعو  
جهرًا وهو مستقبل القبلة وأمن من قرب منه على دعائه وأمان من كان بعيداً عنه فيدعو  
ومن دعائه صلى الله عليه وسلم اللهم اسق عبادك وبهيتك وانشر رحمتك وأحي بلدك  
الميت كما في الموطأ ولا تفعل لرفع مطر بل يدعون برفعه فيقولون اللهم حوالينا ولا علينا  
اللهم على منابت الشجر وبطون الاودية (قوله الآن أكدها الوز) أي لأن بعض  
الائمة قال بوجوبه على الاعيان وبلى الوز صلاة العيدين وهما في مرة واحدة ويليهما  
صلاة كسوف الشمس ثم استسقاء والعمرة آكد من الوز وصلاة الجنائز آكد من  
العمرة وركعات الصواف آكد من الجنائز أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من  
حاشية الرسالة (قوله شرط كمال) هو المعتمد وما بعده ضعيف (قوله ونمرة الخلاف  
الخ) هذه العبارة غير مناسبة والوجه أن يقال إن المذور والمسافر يجوز لهما الاقتصار  
على الوز مطلقاً للضرورة وأما غيرهما فإن قلنا أنه شرط كمال وهو المعتمد فيكره لهما  
الاقتصار على الوز وإن قلنا أنه شرط صحة فوترهم باطل بعد شفع وهو ضعيف أفاده  
شيخنا الأمير في حاشيته وفي حاشية الشيخ ما يخالفه فانظره ثم قال الشيخ في الحاشية  
والمشهور ركاهة الاقتصار على الواحدة مطلقاً مقبلاً أو مسافراً صحيحاً أو مريضاً (قوله  
ظاهرهما الثاني) أي المعتمد منهما الثاني (قوله أو يجوز أن يفرق بينهما بالزمن الطويل)  
هو المعتمد فالإتصال في الزمن مندوب لا شرط (قوله ويقرأ في الشفع) أي الذي يوقع  
بعده الوز لا مطلق شفع إذ لا تندب له قراءة مخصوصة (قوله وسبغ اسم ربك الأعلى  
الخ) أي فيقرأ هذه السورة المذكورة ولو لم يكن له حزب أي قدر معين من القرآن يقرأه  
في نافلة يفعلها لئلا يلهو بالاختصار (قوله عائشة) بالهمز لا بالياء المكسورة  
فانه لحن وهي بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي

كراهة اقتصاره على  
الركعة الواحدة وإذا  
قلنا لا بد من تقديم  
الشفع فهل يشترط  
أن يخصهما بنية أو  
يكتفي بأي ركعتين  
قولان ظاهرهما  
الثاني وهل يشترط  
اتصالهما بالوتر أو  
يجوز أن يفرق بينهما  
بالزمن الطويل قولان  
ذكر ذلك كله أبو  
الحسن في تحقيق  
المباني (و) يستحب  
(القراءة في الشفع  
والوز جهرًا) لانه من  
صلاة الليل المختصة به  
الاذا كان في المسجد  
مع غيره فلا يرفع صوته  
لئلا يشوش بعضهم  
على بعض (ويقرأ في  
الشفع) على جهة  
الاستحباب (في  
الركعة الأولى بأم  
القرآن وسبغ اسم  
ربك الأعلى وفي)  
الركعة (الثانية بأم  
القرآن وقل يا أيها  
الكافرون ويقرأ  
في) ركعة (الوتر بأم  
القرآن وقل هو الله  
أحد والمعوذتين) لما  
ورد أن عائشة رضي

أفوه

الله تعالى عنها سئلت بأي شيء كان يوتر النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان يقرأ في الركعة

الاولى بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الوز بقل هو الله أحد والمعوذتين (وفروع الأول)

أفتم النساء مطلقاً وزوجها صلى الله عليه وسلم وهي بنت سبع ودخل عليها وهي بنت تسع وقبض عنها وهي بنت ثمان عشرة سنة ولم تمت حتى قاربت سبعاً وستين سنة ولم يتزوج صلى الله عليه وسلم بغيرها (قوله لو شفع وتره ساعياً) أي تحقيقاً وأما من شك هل شفع وتره أم لا قال ابن المواقيل بسلم ويسجد للسهو ويجزئه وقبل يأتي بوتر آخر وهو أحب إلى أي بعد أن يسجد للسهو ويكمل الصلاة الأولى (قوله يسجد للسهو وأجزأه) أي وصلاته صحيحة \* فان قلت ما الفرق بين الوتر وبين الفرض فان الفرض يبطل بزيادة مثله سهواً بخلاف الوتر \* قلت يشدد في الفرض ما لا يشدد في غيره وأيضاً فالغالب أن أقل الصلاة ركعتان فيبطل الوتر بزيادة ركعتين وأما كون الصلاة ركعة فتأدر لا يعتبر ولحمد الم بطلوا المغرب ثلاثاً لتدور كون الصلاة ثلاث ركعات فانغرب لا تبطل الا بزيادة أربع قال شيخنا الامير والاحسن عندى أن يجعله من الشفع ويأتي بوتر آخر وهذا الاولى من مسألة ابن المواقيل السابقة التي قال فيها والاحب الى أن يأتي بوتر آخر (قوله فانه يسلم ويسجد مكانه) أي بعد السلام كما صرحوا بذلك لاحتمال زيادة ركعة الوتر \* فان قلت كيف يسجد بعد السلام مع انه لاز بزيادة معه في صلته التي هو فيها الان تلك الزيادة المحتملة بزيادة صلاة مستقلة لا توجب سجود الان صورة شكه هل صليت الشفع وسامت منه وهذه الوتر أو هذه الشفع والوتر باقي \* قلت أجابوا عن ذلك بأجوبة أسهلها أن السجود هنا مجرد ترغيم الشيطان كما قالوه في سجود الشاك المستنكح مع أنه يبنى على الأكثر (قوله فانه يشفع وتره) أي بنية الشفع ولا يضر أحداث هذه النية كما في النفر اوى والحاشية \* تنبيه \* اذا نسي الوتر أو نام عنه فان تذكره بعد أن صلى الصبح فقد فات ولا يقضيه أي يحرم قضائه كما في حاشية الحرشي وان تذكره وهو في صلاة الصبح فان كان مأموماً فيجوز له القطع ويجوز له التامد والموضوع أنه اذا قطع أدرك الصبح قبل الطلوع كما في حاشية الحرشي وأما الامام والفد فيندب لهما قطع الصبح ولو أسفر الوقت ان كانا يوقعان الصبح تنهما قبل الطلوع هذا هو المعتمد كما قاله الشيخ في تقريره على الحرشي وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا فانه ضعيف وأما ان تذكره قبل الصلاة فان لم يسع الوقت الضرورى الاركعتين تركه وصلى الصبح وان اتسع لثلاث أو أربع صلى الوتر والصبح وترك الفجر ويقضيه بعد طلوع الشمس للزوال فان تذكره بعد الزوال فلا يقضيه فان اتسع لخمس صلى الشفع معهما وأبقى الفجر ما لم يقدم اشفاهاً فان قدم اشفاهاً فلا يصلى الشفع بل يصلى الفجر بدله كما في حاشية الحرشي وان اتسع لسبع فعل الجميع فلو تذكر الوتر في الفجر فيقطعها على الظاهر كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا فلو ذكره بعد ما صلى الفجر أتى به وأعاد الفجر (قوله من الرغائب) أي من الشيء الذي يرغب فيه الشارع لقوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها \* فان قلت قد يرغب في غيرها كالصلاة بعد المغرب وقبل العصر وغير ذلك \* قلت كان الترغيب في الفجر أشد وبعد ذلك صار عاملاً بالغلبة عليها ومرتبة الرغبة فوق الفضيلة ودون السنة وهو اصطلاح عند المالكية \* فائدة \* يكره الكلام بعد صلاة الصبح الى قرب طلوع الشمس ولو في العلم كما كان مالك يفعل لكن هذا باعتبار زمانه وأما الآن فالاولى الاشتغال بالعلم لقلته في هذا الزمان أفاده الشيخ في حاشية الحرشي

لو شفع وتره  
ساعياً يسجد للسهو  
وأجزأه الثاني من  
شك في تشهد هل هو  
في جلوس أو  
الوتر فانه يسلم ويسجد  
مكانه ثم يأتي بركعة  
الوتر الثالث من لم يدر  
أهو جالس في أول  
الشفع أو في ثانيه أو في  
الوتر فانه يأتي بركعة  
ويتشهد ويسلم  
ويسجد بعد السلام  
ثم يقوم فيوتر بركعة  
الرابع لو تذكر في  
تشهد وتره أنه نسي  
سجدة من شفعه فانه  
يشفع وتره ثم يسجد  
لزيادة الجلوس ثم بوتر  
بواحدة انتهى من  
أبي الحسن (وركتها  
الفجر من الرغائب)  
وقيل من السنن (ويقرأ  
فيهما سرابم القرآن  
فقط) فان دخل المسجد  
ولم يكن قد ركعهما  
خارجاً فانه يركعهما

وأجزأه ذلك عن تحمية المسجد ١٥٦ فان كان قد ركعهما في بيته ثم أتى المسجد فقل ركعهما وقيل لا يركعهما بل

يجلس من غير ركوع ابن شاس وإذا قلنا يركعهما فهل بنية النافلة أو بنية إعادة ركعتي الفجر قولان والله أعلم \* ثم شرع يتكلم على ما ينشد الصلاة فقال

﴿باب ما يفسد الصلاة﴾ (وتفسد الصلاة

بالضحك عدا أو سهوا) فإذا كان أو اماما أو مأموما ويقطع الفسد ويستخلف الامام في الغلبة والنسيان قاله في التوضيح عن ابن

القائم أبو الحسن على الرسالة وعلى المشهور في النسيان والغلبة يستخلف الامام ويرجع مأموما ويعد وجوبا في الوقت

وبعد فان عجز عن الامامة تأخر مؤتمرا واعتقر له تغيير النية للضرورة وصلاته صحيحة ويتأدى المأموم ان لم يقدر على ترك الضحك لحركة

الامام وفي اعادته قولان نقله في الاصل عن الاقنيسي وهذه المسئلة احدى المسائل التي يصير فيها المأموم من

(قوله وأجزأه ذلك عن تحمية المسجد) أى ويحصل له الثواب ان نوى التحمية \* فان قلت التحمية غير معلومة حيث لا نعلم ان ركعة الفجر والثواب يتبع الطلب فامعنى حصول الثواب له ان نواها \* قلت أجابوا عن ذلك بأجوبة استسها ان المكر وه فعلها في وقت الكراهة ينفل بنفسها وأما فعلها بفرض أو بنفل جائز فلا كراهة (قوله وقيل لا يركعهما) هو المعتمد لخبر لا صلاة بعد الفجر (قوله ابن شاس) هو أبو شهيد عبد الله بن عجم ابن شاس له تأليف كثيرة منها الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة ومن أخذ عنه في الحديث الحافظ المنذرى وكان على غاية من الورع والزهد والصلاح وكان يدرس بالمدرسة الجبارة للجامع العتيق بمصر توفي بدمياط سنة عشر وستمائة (قوله فهل بنية النافلة) وهو الظاهر كما في التوضيح

﴿باب مفسدات الصلاة﴾

(قوله بالضحك) أى ولو مسرورا بما أعده الله لوليائه المؤمنين في الجنة على المعتمد نحلا لابن ناجي القائل بالصدقة ومحل الخلاف اذا كان غلبة أم اذا كان اختيارا فينبغي الاتفاق على البطلان كما في الشرحي وكلام المصنف في الضحك وأما التسم وهو تحريك الشفتين من غير صوت فلا يبطل الصلاة به ولا سجود في سهوه ما لم يكثر فان كثر ولو سهوا أو غلبة أبطل وأما المتوسط بين القليل والكثير فيبطل بتعمده ويسجد لسهوه كما في النفاوى (قوله فان عجز الامام عن الافامة) أى عن ركن من أركانها كالفاجمة ونحوها وذكر هذه هنا استطراد المناسبة الاستخلاف (قوله ان لم يقدر على ترك الضحك) يعنى أن المأموم يجب عليه التماضى على صلاة باطلة لحركة الامام بشرط نجسة ذكر الشارح منها واحدا وهو أن لا يقدر على ترك الضحك في المدة التي وقع فيها فحككه بل غلبه الضحك فيهما أو كلها الى آخرها الثاني أن لا يكون فحككه ابتداء عدا الثالث أن لا يضيق الوقت الرابع أن لا تكون الصلاة جمعة الخامس أن لا يلزم عليه فحكك المأمومين أو بعضهم فان اختلف شرط من هذه قطع \* فائدة \* من كان كليا أحرم فحكه فانه يصلى ولا شيء عليه ان كان يعتريه في كل وقت أحرم فيه ليلا أو نهارا ولا يصح أن يعتريه به غيره من ليس على صفته وأما لو كانت تعتريه في بعض الاوقات دون بعض فان كان يضبط الاوقات التي لا تعتريه القهقهة فيها فانه يوقعها فيها وأما الذي كلبا شرع في الصوم اعتراء العطش فيسقط عنه الصوم بخلاف الصلاة فانه يصلى على حالته من وجود القهقهة قاله الأجهوري (قوله وفي اعادته قولان) المعتمد منهما الاعادة وجوبا (قوله الثانية اذا كبر للركوع ولم ينو به العقد) أى بأن نوى المأموم خلاف امامه صلاة معينة ولم يكبر للاحرام ثم كبر للركوع ناسيا لا احرام أى معتقدا أنه كبره فيتمادى مع امامه على صلاة باطلة وأما النوى بالتكبير الاحرام أو هو والركوع أو لم ينو شيئا فهو صحيح (قوله الثالثة اذا كر فائدة) يعنى أن المأموم اذا تكبر وهو يصلى ان عليه سبيل من الفوائت فانه يتمادى مع امامه وجوبا على صلاة صحيحة ولا يقطع ويستحب له الاعادة في الوقت وأما لو تذكر أن عليه صلاة حاضرة كظهر وهو خلف امامه في عصر فيتمادى على صلاة باطلة ويعيد وجوبا بعد أن يصلى الاولى (قوله الرابعة اذا كر الوتر) أى تذكر المأموم أن عليه الوتر وهو خلف الامام في الصبح فيتمادى على صلاة صحيحة وأما ان كان قد افتدب

مساجين الامام الثانية اذا كبر للركوع ولم ينو به العقد الثالثة اذا كر فائدة الرابعة اذا كر الوتر له

له القطع ولو أسفر الوقت على المعتمد كفي حاشية الحرشي وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا (قوله ويعيد في الكل) لكن يعيد ندبا في تذكر الفائدة كما تقدم وقد نظم التثاني هذه المسائل فقال

إذا ذكر المأموم فرضا بفرضه \* أو أوترأ وبضحك فقد أفسد العمل  
كتكبيره عند الركوع وتركه \* له عند احرام على العلم خذوسل  
يكملها في الكل خلف أمامه \* ويأني بها في غير وتر بلا كل

وزاد الأجهوري بيانا فقال

وزدنا فخاعدا كذاك جهالة \* وذا الشيخ في متن النوادر قد نقل

(قوله وبسجود السهو للفضيلة) أي قبل السلام فتبطل صلاته ولو كثرت كفوت وتسبيح ركوع وسجود فيعيد أبدا إن فعل ذلك عمدا أو جهلا ولم يكن مقيدا بمن يسجد لها أمانا اقتدى بمن يسجد لها في تبعه ولا بطلان (قوله زيادة ركعة) أي من كل ركن فعلى لا قولنا كما إذا كرر الفاتحة فلا تبطل الصلاة على المعتمد (قوله بالاكل والشرب) أي ولو وجب لانقاذ نفسه ويجب عليه القطع ولو خشي خروج الوقت ويغفر له بلع ما بين أسنانه ولو بمضغ وكذا يسير غيره كحبة بلامضغ (قوله وأمان فعل أحدهما - هو الخ) وأما لو فعلهما معا فهو فتبطل صلاته على المعتمد كفي حاشية الحرشي وقرره شيخنا والمعتمد أن الاسم لا يحمل سهوا المأموم الجامع بين الأكل والشرب أو الجامع بينهما وبين السلام كما أنه شيخنا عن الشيخ في تقرير الحرشي خلافا لما في الحاشية هنا فإنه ضعيف (قوله بالكلام) ويغفر جدا العاطس والتفهم بالتسبيح أو ذكر في محلة ولو بآء البسملة وسينها للهرة وذلك في آية الفل أو أي بها في الفاتحة مراعاة للخلاف \* فائدة \* لو أن لوجع لا تبطل صلاته ولو بصوت ملحق بالكلام لانه محل ضرورة والتهم غلبة مغتفر وعمدا أو جهلا مبطل وسهوا يسجد غير المأموم ولتذكر الآخرة جائز كالبعاء لخوف الله والدار الآخرة فلا تبطل الصلاة به ولو بصوت وأما البكاء لغير الخشوع فإن كان بلا صوت فيغفر له والافكال الكلام وأما التخنج فإن كان لحاجة فلا بطلان وإن كان لغير حاجة فقولان المعتمد الصحة كفي حاشية الحرشي وأما التخنج بأن يقول أخ فإن كان لضرورة بلغم فلا تبطل وإن كان عمدا فتبطل والجناء غلبة غير مبطل ولغيرها عمدا أو جهلا مبطل وسهوا يسجد غير المأموم أو البصاف لحاجة غير مبطل ولغيرها عمدا أو جهلا مبطل وسهوا يسجد غير المأموم وهذا كله بصوت فإن كان بلا صوت لغير حاجة فلا بطلان في عمده وكره ولا سجود في سهوه أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الحرشي (قوله ولو وجب لانقاذ عني) أي بأن خاف أن يقع في بئر أو نار أو نحو ذلك وكذا اجابته أحد والديه الأعمى الأصم وهو في نافلة ويقدم اجابة الام على اجابة الاب وأمان واجب لاجابته عليه الصلاة والسلام فلا تبطل على المعتمد سواء كان حيا أو بعد موته كما وقع لأبي العباس المرسي وفي ذلك قلت ملغزا

يا فقهيا شخص تكلم عمدا \* في صلاة ولم يكن اصلاحا

لصلاة وبعد هذا فقام \* تلك صحت وحاز هذا نجاحا

ويعيد في الكل الا  
الوتر ذكره التثاني في  
الكبير ثم عطف على  
الضحك عمدا قوله  
(وبسجود اللهو  
للفضيلة) فانها تبطل  
به (وبتعمد زيادة  
ركعة أو سجدة أو نحو  
ذلك في الصلاة) من  
قيام أو ركوع أو عمل  
كثير (و) تبطل  
(بالاكل و) تبطل  
(بالشرب) أي عمدا  
وأمان فعل أحدهما  
سهوا فانه يسجد للسهو  
وتجزيه صلاته  
(و) تبطل (بالكلام  
عمدا) قل أو كثروا  
وجب لانقاذ أعني  
(الا) أن يكون  
(لاصلاح الصلاة) أو  
سهوا (فتبطل بكثير  
دون يسيره) كما تقدم

الحدث أو كان ناسبه وهو معنى قوله كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم الا في سبق الحدث ونسيانه ومن ذكر صلاة يجب ترتيبها مع الحاضرة التي هو فيها بطلت التي هو فيها وأشار لها بقوله (وذكر الفاتحة) وهو كقول صاحب الرسالة ومن ذكر صلاة في صلاة فسدت هذه عليه أبو الحسن قال بعضهم هو على قول ابن حبيب الذي يقول تفسد بالتذكر ومنهم من قال يريد اذا أفسدها على نفسه لقوله في المدونة القطع مستحب وان أتمها أجزأته ويعيدها في الوقت على جهة الاستحباب وقيل وجوباً انتهى باختصار (و) تبطل (بالتقاء) ان تعمدته (تفسير عن حالة الطعام أم لا ومفهوم ان تعمدته أنه لو غلبه لا تبطل أي الآن يكون نجساً بأن تغير عن حالة الطعام تغيراً فاحشاً (و) تبطل (بزيادة) أربع ركعات سهواً

(قوله وبالنفخ) أي بالقلم لا بالأنف الآن يكون عبثاً فيجوز على الأفعال الكثيرة (قوله ويستخلف الامام) أي يستحب له أن يستخلف من يتممهم فان لم يستخلف نذب لهم الاستخلاف وان شأواً أتموا فرادى لكن يكره وهذا في غير الجمعة والاوجب الاستخلاف ونذب استخلاف الاقرب من الصف الذي يليه لانه أدري بأحوال الامام انظر الحاشية (قوله ومن ذكر صلاة يجب ترتيبها الخ) وهي من واحدة الى أربع أو خمس على الخلاف في السبيل هل هو أربع أو خمس فيه خلاف كما في المختصر والمعتقد القول بأنه خمس كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على كبير الزرقاني (قوله بطلت التي هو فيها) أي بناء على القول بأن الترتيب بين الفوائت اليسيرة والحاضرة واجب شرط والمعتقد أنه واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه على المعتقد \* تنبيه \* من عليه فوائت فلا يصلي نقلاً الا الشفع والوتر والعبدن والكسوف والخسوف والانسقاء والفجر ولا يصلي الضحى ولا قيام رمضان فان فعل أتم من وجه وأجر من وجه أي أجزم من حيث أن مفعوله طاعة وأتم من حيث أنه يتضمن تأخير القضاء أفاده السكندري وغيره (قوله هو على قول ابن حبيب) هو عبد الملك بن حبيب أخذ عن عبد الله بن عبد الحكم وأصبح بن الفرج وغيرهما وكان له في كل علم ودخل الى مصر فصار كل ذي علم يسأله عنه وهو يجيبه جواب متحقق فعجبوا من قوة علمه وأخذوا عنه وعطوا دروساً علمائهم له تأليف كثيرة تبلغ ألفاً وخمسين كتاباً منها الواضحة في السنن والفقه توفي في ذي الحجة سنة ثمان أو تسع وثلاثين ومائتين (قوله ومنهم من قال) أي جواباً عن كلام صاحب الرسالة بتقريبه على المعتقد وبمثله يجاب عن قول المصنف وذكر فائتة أي اذا أفسدها على نفسه (قوله القطع مستحب) فان قلت الترتيب اما أن يكون واجباً فيلزم القطع أو مستحباً فيلزم التقاضي قلت يمكن أن يقال الترتيب واجب ولم نقل بوجوب القطع مراعاة لمن يقول باستحباب الترتيب أفاده الشيخ في الحاشية وأجاب شيخنا الامير بأن الترتيب انما هو واجب في الابتداء قبل التلبس بجرمات العبادة (قوله ويعيدها في الوقت على جهة الاستحباب) أي مراعاة لمن يقول باستحباب الترتيب (قوله اذا أن يكون نجساً) لم يتم القيود وحاصلها أنه اذا كان غلبة فلا بطلان بقبول ثلاثة أن لا يكون نجساً وأن يكون يسيراً وأن لا يرجع منه شيء فان كان نجساً أو كثيراً أبطل وان رجع منه شيء فان كان عمداً أبطل وان كان سهواً فلا ويسجد بهد السلام وان كان غلبة فقولان بالبطلان وعدمه على حد سواء كما قال ابن عرفة ومثل التيء القلس (قوله بأن تغير عن حالة الطعام تغيراً فاحشاً) أي بأن يشابه أحد أوصاف العذرة لان المعتقد أن التيء لا ينجس الا اذا شابه أحد أوصاف العذرة كما في حاشية الخرشبي وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا فانه ضعيف وأما القلس فلا ينجس الا بمشابهة أحد أوصاف العذرة قولاً واحداً (قوله بزيادة أربع ركعات) أي متيقنة أما لو شك فيها فيجبر بالسجود وعقد الركعة هنا برفع الرأس من ركوعها فاذا رفع رأسه من الركعة الثامنة في الركعة السابعة أو من الركعة السابعة في الركعة الثامنة أو من الركعة الرابعة في الركعة السابعة أو بطلت صلاته (قوله وبزيادة ركعتين في الثانية) هذا في الفرائض كالصبح والجمعة وأما النفل فلا يبطل بزيادة مثله الآن يكون محدوداً كفجر وعيد

وكسوف واستسقاء فتبطل هذه زيادة مثلها وأما لو ترافعا يبطل بزيادة ركعتين لا بزيادة مثله كما تقدم (قوله ولا صلاة سفر) هذا ضعيف والمعتمد أن صلاة السفر لا تبطل إلا بزيادة أربع مراعاة لأصلها (قوله إن لم يدرك معه ركعة) هذا قيد في القبلي وأما البعدي فتبطل بسجوده ولو أدرك ركعة على المعتمد فالخاسر أنه إذا سجد معه البعدي بطلت أدرك معه ركعة أم لا وإذا سجد معه القبلي فكذلك إن لم يدرك معه ركعة والأفلا بطلان بل هو مطالب بالسجود ومحل البطلان في المسئلتين حيث سجد معه عمدا وكذا جهلا على المعتمد كما في حاشية الخرشي وقرره شيخنا وأما سهوا فلا بطلان (قوله سجد القبلي معه) أي قبل قضاء ما عليه ولو لم يدرك موجه بل بسجده قبل ولو تركه الإمام فلو لم يسجد معه وأخره تمام صلاة نفسه سهوا فلا تبطل وكذا إن أخره عمدا أو جهلا لا تبطل على المعتمد كما في حاشية الخرشي وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا وحاصل هذه المسئلة أن المسبوق إذا لم يدرك ركعة مع الإمام فلا يطالب بسجود أصلا فلو سجد القبلي أو البعدي قبل قضاء ما عليه وقبل السلام بطلت صلاته إن كان عمدا أو جهلا سهوا أو أمان أدرك معه ركعة في البعدي يؤخره وجوبا ما إن قدمه عمدا أو جهلا بطلت لسهوا وفي القبلي يسجد قبل القضاء فلو أخره عمدا أو جهلا أو سهوا فلا تبطل على المعتمد فلو قدم الإمام السجود البعدي أو أخر السجود القبلي ورآه مذهبنا فينبغيه المسبوق بأن يفعل القبلي معه والبعدي بعد قضاء ما عليه فإن خالفه فيه ما صححت وأمان أخر الإمام السجود القبلي عمدا أو جهلا فيفعله المأموم معه إن أدرك معه ركعة وكان عن ثلاث سنن والأخره تمام الصلاة وأما لو قدم الإمام السجود البعدي عمدا أو جهلا فلا يقدم المسبوق معه فلو قدم صحت وإن ترك إمامه السجود القبلي وكان عن ثلاث سنن وطال بطلت صلاة الإمام وصحت صلاة المأموم إن أتى به وتزاد هذه على قولهم كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبب الحدث ونسيانه أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا (قوله وأخر البعدي) أي وأخر المسبوق أدرك ركعة السجود البعدي وجوبا فإن قدمه عمدا بطلت وكذا جهلا على المعتمد كما تقدم عن حاشية الخرشي خلافا لما نقله في الحاشية هنا عن ابن القاسم من عدم البطلان في الجهل فإنه ضعيف وأما لو قدمه سهوا فلا بطلان كما تقدم (قوله وبترك السجود القبلي) فإن قلت لم حكتم بالبطلان في ترك السجود القبلي مع الطول مع أنه سنة وقتلتم إذا ترك جميع سنن الصلاة عمدا أو جهلا فلا تبطل بذلك عند ابن القاسم ويستغفر الله وهو المعتمد قلت أجاب الشيخ في حاشية الخرشي بأن ابن القاسم نزل السجود القبلي منزلة الفرض وأجاب شيخنا الأمير بأن البطلان في ترك السجود القبلي مراعاة للقول بوجوبه ولا غرابة في بناء مشهور على ضعف (قوله كالسورة مع أم القرآن) أي بناء على أن صفحتها من سر أو جهر سنة وهو المعتمد (قوله وكالجلوس الوسط) هذا ضعيف لأنه إذا ترك ترك سنتين ومستحبا لثلاث سنن كما تقدم أفاده الشيخ (قوله وطال) هذا إذا كان الترك سهوا أو أمان كان عمدا فتبطل مطلقا طال أم لا كما في الحاشية هنا وحاشية الخرشي خلافا لسهو ري وإن اعتقد النفاوى كلامه وهو ضعيف والطول معتبر بالعرف عند ابن القاسم وهو المعتمد وعند أشوب بالخروج من المسجد ومثل الطول ما إذا حصل مانع

ولو صلاة سفر  
(و) تبطل (بسجود  
المسبوق مع الإمام  
للسهوا قبلها كان أو  
بعديا إن لم يدرك معه  
ركعة) كاملة مع الإمام  
لأنه حينئذ أجنبي من  
الإمام فإن أدرك معه  
ركعة سجد القبلي معه  
وأخر البعدي إلى  
تمام صلاته فسجد  
بعد أن يسلم (و) تبطل  
(بترك السجود القبلي  
إن كان عن نقص  
ثلاث سنن) كالسورة  
مع أم القرآن لأن  
قراءتها سنة والقيام لها  
سنة وكونها سرا أو  
جهر سنة وكالجلوس  
الوسط وثلاث تكبيرات  
(وطال) ذلك فإن لم  
يبطل سجد لسهو ولا  
شيء عليه (والله أعلم)  
ولمأنهى الكلام على  
ما فسد الصلاة شرع  
بذكر كيفية السهو وما  
يجبر به وما لا يجبر به  
فقال

نقل الثاني عن القرافي  
ان التقرب الى الله  
تعالى بالصلاة المرقعة  
المجبورة اذا عرض فيها  
الشك أولى من  
الاعراض عن  
ترقيتها والشروع في  
غيرها والاقتصار عليها  
أيضا بعد التوقيع أولى  
من اعادة ما فات منها  
صلى الله عليه وسلم  
ومستحاج أصحابه  
والسلف الصالح بعده  
والخبر كله في الابتاع  
والشركة في الابتداع  
وقد قال صلى الله عليه  
وسلم لاصلاتين في يوم  
فلا ينسني لاحد  
الاستظهار على النبي  
صلى الله عليه وسلم فلو  
كان في ذلك خير لنبه  
عليه وقرره في الشرع  
والله سبحانه وتعالى لا  
يتقرب اليه بمناسبات  
العقول وإنما يتقرب  
اليه بالشرع المنقول  
والله اعلم فاذا حصل  
من المصلي سهو فاما  
أن ينقص فقط أو يزيد  
فقط أو ينقص ويزيد  
والمصنف يتكلم على  
جميعها فلكل سهو  
(سجدتان) لا أكثر  
منهما ولا أقل ولو تعدد  
السهو وسجدتهما  
قبل سلامه ان نقص

تحدث عمدا أو سهواً أو نكاحاً أو لا بس نجاسة أو استدبر القبلة ان كان متعمداً في هذه الثلاثة  
باب سجود السهو

إضافة سجود السهو من إضافة المسبب للسبب غالباً وانما قلنا غالباً لأنه قد يكون سببه العمد  
كما اذا طول بمحل لم يشرع فيه التطويل كما اذا طول في الرفع من الركوع والرفع من  
السجود والإضافة للجنس لأنه سجدتان فقط (قوله عن القرافي) أراد به الامام الكبير  
شهاب الدين أبا العباس أحمد بن إدريس القرافي نسبة للقرافة لأنه كان يأتي من جهتها  
أصله من الهند سنة أربع وثمانين وسنة ثمانمائة ودفن بالقرافة وكان نادرة  
الزمان أخذ عن العز وغيره ولهم قرافي متأخر شيخ الشيخ علي الأجهوري واسمه محمد بن  
يحيى من ذرية العارف بالله ابن أبي جرة وله تأليف كثيرة منها شرحه على خليل وشرح  
الموطأ والقول المأثور على القاموس ولد في رمضان سنة تسع وثلاثين وتسعمائة ومات  
سنة تسع وألف (قوله المجبورة) هو لازم لقوله المرقعة (قوله أولى) اعلم أن أولى في  
الموضعين بمعنى الواجب لأن قطع العبادة ممنوع وكذا اعادة ما بعد تمامها ممنوع ونقل ابن  
ناجي في شرح المدونة أن المصلي اذا عرض عن السجود القبلي وأعاد الصلاة ثانية لم تجزه  
والسجود باقي في ذمته لأن ما أتى به لم يؤمر به قال شيخنا الأمير وهو يحتاج الى أن الثانية  
ليست طوالة ولا رفضاً للاولى بل للسجود فقط كما في الزرقاني أو يحتمل على أنه لسنتين ولا  
يقوت بالطول كما في الرماضي انتهى وذكر ابن أبي جرة أن الصلاة التي يسهو فيها المصلي  
ويسجد لها أفضل من سبعين صلاة لا سهو فيها قال الشيرازي في شرح خليل ووجه  
ذلك أن الصلاة اذا كانت بغير سهو واحتلت القبول وعدمه وان كانت بالسهو وسجد له  
فقد أرغم الشيطان كما قال صلى الله عليه وسلم فتلك ترغيب الشيطان وما يغبط الشيطان  
يرجى منه رضا الرحمن فضلت على غيرها بذلك الصفة انتهى (قوله منهاجه) أي طريقته  
(قوله لاصلاتين في يوم) أي لاتعاد الصلاة الواحدة في يوم مرتين فاذا أعادها فقد خالف  
النهي وارتكب الحرمة ومحل ذلك في غير الاعادة لفضل الجماعة بشرطه المذكور في محله  
(قوله الاستظهار) أي الاستعلاء على النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الأمر (قوله فلكل  
سهو) هذا في غير المستنكح أما هو فلا سجود عليه ويصلي حيث أمكنه الإصلاح (قوله  
سجدتان) فلو شك بعد رفعه من السجدتين هل هذا سجود السهو أو سجود الفرض  
فيجعلهما سجدة في السهو ويلفهما ثم يأتي بسجدة الفرض ثم يأتي بسجدة السهو كما  
في حاشية الحرشي فقد انضم له ست سجديات وينضم لذلك ما أمكن من سجديات تلاوة  
القرآن \* وبلغز بذلك فيقال لنا ركعة واحدة يجتمع فيها سجديات كثيرة أنظر الأجهوري  
والثاني فان فهمنا أن ذلك (قوله لا أكثر منهما ولا أقل) أي فلا تجزئ الواحدة  
فلو سجد واحدة وتذكر قبل السلام أضاف اليها أخرى فان كان سلم سجدة أخرى وتشهد  
وسلم ولا سجود عليه فلو زاد سجدة في البعدى فلا شيء عليه وأما في القبلي فان كان سهواً  
سجد لها بعد السلام وقيل لا سجود وان كان عمداً بطل أفاده الشيخ في حاشية الحرشي  
مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله قبل سلامه) أي وبعد تشهد ودعائه والظاهر  
أنه لو سجد قبل الشهادتين يكفي ويكفي له وللصلاة تشهد واحدة أفاده الشيخ في حاشية

ترك التشهدين أو السورة أو تكبيرتين كما سيأتي له أن فيهما السجود ١٦١ لكن لا تبطل الصلاة بتركه قال في

المختصر عطفًا على ما  
تبطل به الصلاة ويترك  
قبلي عن ثلاث سنن  
وطال لأقل قال  
الطخيني ويتحصل  
في تارك السجود  
أقوال إلى أن قال  
سادسها مذهب المدونة  
وهو المشهور تصح أن  
كان عن تكبيرتين  
وتبطل أن كان عن  
ثلاث انتهى فتحصل  
أن التكبيرتين يسجد  
لهما على المشهور فإن  
ترك السجود لهما حلت  
صلاته والله أعلم  
والسجود سنة مؤكدة  
فلا يجوز تركه (ويشهد  
لهما) أي لسجدي  
السهو بعد أن  
يسجد هما (ويسلم  
منهما) لأنه جابر للصلاة  
بخلاف سجود التلاوة  
فانه لا يسلم منه (وان  
زاد) فقط (سجد بعد  
سلامه) كتم الشك بأن  
شك هل صلى ثلاثاً أو  
اثنتين فانه يبنى على  
الأقل وكن زاد سجدة  
أو ركعة أو نحو ذلك  
(وان نقص وزاد سجد  
قبل سلامه) لأنه يغلب  
جانب النقص على  
جانب الزيادة

الخرشي ومحل كونه يسجد قبل السلام ما لم يصل خلف امام يرى السجود للنقص بعد  
السلام والأفلاحيخالفه \* وأعلم أن مذهب أبي حنيفة أن السجود كله بعد السلام عكس  
مذهب الشافعي فانه يسجد قبل السلام مطلقاً وأجد يسجد قبل فيا سجد فيه صلى الله  
عليه وسلم قبل وبعد فيا سجد فيه بعد وما عدا ذلك يسجد فيه قبل السلام ولبعضهم  
سهو النبي في صلاة فأعلمنا \* من اثنتين وقيام منهما  
كذا إلى خامسة قد وقفا \* وانه في سورة قد حذفنا  
أفاده شيخنا والسجود القبلي لا يحتاج إلى نية لانسحاب نية الصلاة عليه كما في حاشية  
الخرشي وقرره شيخنا خلافاً للزرقاني (قوله ترك التشهدين) مفهومه عدم  
سجوده لشهد واحد وهو ضعيف والمعتمد أنه يسجد له أيضاً لكن أن ترك السجود له  
لا تبطل وكذا إذا ترك تشهد واحد أو الجلوس له فلا تبطل على المعتمد كما قرره شيخنا  
\* وأعلم أن السنن التي يسجد لتركها ثمانية السورة والجهر والسرفي محلها والتكبير  
للأحرام والتسميع والتشهد الأول والتشهد الثاني والجلوس الأول (قوله والسجود  
سنة الخ) كونه سنة لا ينافي بطلان الصلاة بتركه أن كان عن ثلاث سنن وطال لانه مراعاة  
للقول بالوجوب لانه قيل انه سنة مطلقاً وقيل واجب مطلقاً وقيل أن كان عن ثلاث  
سنن فواجب والأفلسنة فعلت أنه إذا كان عن ثلاث سنن اتفق قولان على الوجوب  
ويعلم من هذا أنه يشدد في السهو أكثر من العمدة وكذلك هنا والفقه متبع قرره  
بعض شيوخنا (قوله فلا يجوز تركه) أي يحرم ترك السجود القبلي سواء كان مترتباً  
على ثلاث سنن أو أقل وأما السجود البعدي فلا يحرم تركه كما في الحاشية (قوله ويتشهد  
لهما) أي بسن له أن يتشهد لسجدي السهو ولا يدعوه ولا يطول ويكبر فيه ما في كل  
خفض ورفع (قوله وان زاد فقط سجد بعد سلامه) أي بنية مع تكبيرة الهوى الأولى  
وثلاث تكبيرات غير هاتوا تشهد كتشهد الجلوس الأول فقط وحكم هذا التشهد السنية  
ويسن أيضاً الجهر بالسلام ولا يرفع يديه عند نية السجود في حالة الهوى \* والحاصل أن  
نية في السجود البعدي واجبة شرطاً والتكبير سنة وكذا التشهد وأما السلام فواجب  
غير شرط وأما الجهر به فسنه وأما السجود القبلي فلا يحتاج إلى نية كما في حاشية الخرشي  
وقرره شيخنا (قوله بأن شك هل صلى ثلاثاً أو اثنتين) أي مثلاً والمراد بالشك مطلق  
التردد فيشمل الوهم فيوجب ذلك لانه معتبر في الفرائض دون غيرها فاذا ظن أنه صلى  
ثلاثاً وتوهم أنه صلى ركعتين عمل على الوهم وإذا توهم أنه ترك تكبيرتين فلا سجود أفاده  
الشيخ في الحاشية هنا تبعاً للأجهوري والزرقاني ورد البناء فقال والصواب بقاء  
الشك على حقيقته وهو أنسب بقوله غلبة الظن كاليقين فراجع (قوله وان نقص وزاد  
الخ) ولا فرق في النقص والزيادة بين كونهما محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً  
والآخر مشكوكاً فيه \* وأعلم أن النقص هنا معتبر ولو كان نقص سنة خفيفة على  
المعتمد كتكبيرة مع زيادة كقيامه لخامسة فانه يسجد قبل السلام فعلت أن النقص  
المنظم للزيادة لا يشترط فيه أن يكون نقص سنة مؤكدة بخلاف النقص المنفرد فلا بد وأن  
يكون سنة مؤكدة أفاده الشيخ ومثله في حاشية شيخنا الأمير \* تنبيه \* إذا ترتب

ثم أخذ يفصل ما سبق فقال (والسأهي ١٦٢ في صلاته على ثلاثة أقسام لانه نارة سهو وعن نقص فرض من فرائض الصلاة

كنقص ركعة أو سجدة  
(فلا يجبر بسجود  
السهو ولا بد من  
الانتيان به وان لم يذكر  
ذلك حتى) عقد ركعة أو  
حتى (سلم) وكان النقص  
من الأخيرة فان كان  
بالقرب تداركه وان فاته  
التدارك فيأتي بركعة  
بعد السلام فان خرج  
من المسجد (أو طال  
بطلت صلاته ويبتدئها  
ونارة سهو عن فضيلة  
من فضائل صلاته  
كالقنوت وربنا ولك  
الحمد أو تكبيرة واحدة  
وشبه ذلك فلا سجود  
عليه في شيء من ذلك)  
أي المذكور (كله  
ومتي سجدة شيء من  
ذلك قبل سلامه بطلت  
لانه) لانه زاد فيها  
عدها ما ليس منها فهو  
كالمسألة فذلك  
بطلت عليه (ويبتدئها  
باحرام جديد) ونارة  
سهو عن (نقص  
سنة) أي مؤكدة  
(من سنن الصلاة  
كالسورة مع أم القرآن  
أو تكبيرة تين أو  
الشهدين أو الجلوس)  
لهما (وما أشبه ذلك)  
من ترك السنن المؤكدة

عليه السجود في صلاة الجمعة فان كان قبلها سجده في الجامع الذي صلى فيه الجمعة أو في  
رحبته أو في الطريق المتصل به فلو سجده في غير الجامع الأول فيكون بمنزلة تاركه  
يفصل فيه إذا طال بين أن يكون عن ثلاث سنن أو لا وان كان بعد ما سجده في أي جامع  
كان ولا يكتفي في مسجد لا تصلي فيه الجمعة كالزاوية أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة  
من حاشية الحرشي (قوله ثم أخذ يفصل ما سبق) أراد بما سبق مطلق السهو (قوله  
عن نقص فرض) أي عن منقوص هو فرض أو عن فرض منقوص وأراد بالفرض  
ما عدا تكبيرة الاحرام والنسبة (قوله كنقص ركعة أو سجدة) هذا مثال الأفعال  
ومثال الأقوال كترك قراءة الفاتحة (قوله ولا بد من الانتيان به) أي إذا أتى تداركه  
احترازا عن النية وتكبير الاحرام فلا يتأتى تداركها فلا بد من ابتداء الصلاة من أولها  
ومثال ما يمكن تداركه ما إذا كان قائما يصلي في الركعة الثالثة من الظهر مثلا فتذكر أنه  
ترك سجدة تين مثلا من الركعة الثانية فانه يخرج ساجدا فيفعلها ثم يشهد ثم يقوم فيأتي  
بركعتين بالفاتحة فقط ويسجد بعد السلام انظر الحاشية (قوله وان لم يذكر ذلك حتى  
عقد ركعة) أي من ركعة أصلية تلي ركعة النقص وعقدها يكون برفع الرأس مطمئنا  
معتدلا فان رفع رأسه ولم يطمئن ولم يعتدل فكمن لم يرفع فاذا رفع رأسه مطمئنا معتدلا  
بات تداركه وبطلت تلك الركعة مثال ذلك ما إذا تذكر أنه ترك سجدة أو سجدة تين من  
الثانية من الظهر مثلا بعد أن من الثالثة مطمئنا فبطلت ثابته وترجع ثالثه ثانية  
ويشهد عقبها ويسجد قبل السلام لانها بالفاتحة فقط وقد صارت ثانية انظر الحاشية هنا  
(قوله فان خرج من المسجد أو طال بطلت صلاته) أو إشارة إلى الخلاف المشهور بين  
ابن القاسم وأشهب فإن القاسم يقول ان الطول الذي تبطل الصلاة به بالعرف وهو المعتقد  
وأشهب يقول بالخروج من المسجد فخرج من المسجد فقد بطلت والمراد بالخروج  
ما بعد خروجا عرفا فالخارج باحدى رجله لا بعد خروجا عرفا وهذا اذا كان يخرج  
من المسجد وأما اذا كان لا يخرج منه فالطول بالعرف فيوافق أشهب ابن القاسم (قوله  
كالسورة مع أم القرآن) أي السورة التي تقرأ بعد أم القرآن في صلاة الفريضة دون  
النافلة (قوله أو الشاهدين) ومثلهما الشاهد الواحد كما تقدم توضيحه (قوله فيسجد  
لذلك) أي اذا كان فدا أو اما ما أو اما أنا مؤم فيحمله عنه الامام (قوله ولو بعد شهر)  
انظر ما حكم تأخيره عن الصلاة زمانا هل هو مكر ومأم لا والحاصل أنه يفعله متى ذكره  
ولو ترتب في صلاة جمعة قال في المدونة ومن ذكر سجودا بعد ما من صلاة مضت وهو في  
فريضة أو نافلة لم تفسد واحدة منهما فاذا فرغ مما هو فيه سجده أفاده الشيخ في حاشية  
الحرشي (قوله بل ولو ذكره بعد سنة أو سنتين) بل وأكثر من ذلك لانه ترغيب للشيطان  
ومرضاة للرجل \* فان قلت لم أمر به ولو بعد سنة أو أكثر مع أن القاعدة أن النافلة  
لا تقضى \* فالجواب أنه لما كان جابر للفرض أمر به تبعيته للفرض لا لنفسه فتحصل  
أن السجود القبلي جابر للصلاة فقط وأما البعدي فهو جابر لها مع اغاظة الشيطان ومحمل  
كونه يسجد السجود البعدي مع الطول اذا كان من فرض وأما ان كان من نفل فلا

(فيسجد لذلك) كله سجدة تين كما تقدم بشرط القرب في القبلي وأما البعدي فأشار إليه بقوله (ولا يغوت  
السجود البعدي بالنسيان ويسجد له ولو بعد شهر من صلاته) وليس الشهر بتحديد بل ولو ذكره بعد سنة أو سنتين

## ولو قدم السجود

البعدي عن محله  
فسجده قبل السلام أو  
آخر السجود القبلي عن  
محله فسجده بعد السلام  
(أجزأه ذلك ولا تبطل  
صلاته على المشهور)  
قال في المختصر وصح  
أن قدم أو آخر (ومن  
لم يدبر ما صلى ثلاثاً أو  
اثنتين فإنه يبنى على  
الأقل ويأني بما شئت  
فيه ويسجد بعد السلام)  
لاحتمال أن يكون ما أتى  
به زيادة في نفس الأمر  
(والله أعلم) بالصواب  
\* ثم شرع بتكلم على  
من تصح امامته ومن  
هو أولى بالامامة ومن  
لا تصح منه ومن نكره  
منه فقال

## باب \*

أحكام تذكر (في  
الامامة) ومن شروط  
الاسام أن يكون ذكراً  
فلانصح امامة الانثى  
ولو نساء مثلها في  
فرض ولا نقل (مسلماً)  
فلانصح امامة الكافر  
ولو تزاجم وصلى  
اماماً ثم ظهر عليه فقال  
فعلت ذاك خوفاً أعادوا  
أبداً ولا يكون بذلك  
مسلماً ولكن بما قرب  
على ذلك ذكره أبو  
الحسن في تحفة يتيق

المانى (عاقلاً)

بسجده لأن النافله ذاتها لا تقضى فما بالك بسجود سهوها أفاده الشيخ في الحاشية  
والشبر ختي وغيرهما (قوله ولو قدم السجود البعدي الخ) إلا أن تقدم السجود  
البعدي حرام وتأخير القبلي مكروه (قوله فإنه يبنى على الأقل) هذا في غير المستكح  
وأما المستكح وهو من يأتيه في كل يوم في صلاته ولو مرة واحدة فإنه يبنى على الأكثر  
ويعرض عن الشك ويسجد بعد السلام ترغيباً للشيطان فلو بني على الأقل صح لأنه رجوع  
للأصل وإنما الأول ترخيص ولو بني غير المستكح على الأكثر بطلت صلاته ولو ظهر  
له الكمال بعد السلام على المعتد

## باب في الامامة \*

هي لغة مطاق التقديم واصطلاحاً عرفها ابن عرفة بقوله أن يتبع مصل آخر في جزء من  
صلاته غير تابع غيره فيه انتهى وصلاة الجماعة سنة في غير الجمعة وأول من صلى جماعة  
المصطفى صلى الله عليه وسلم حين خرج من الغار في الصبح وورد في الصحيح صح صلاة  
الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً أي صلاة وفي رواية بسبع  
وعشرين درجة ولا تنافي بين الحديثين لأن الأول في حق من صلى في غير المسجد والثاني  
في حق من صلى في المسجد أو أن الأول فيمن قربت داره من المسجد والثاني فيمن بعدت  
داره عنه وهناك أوجه أخر انظرها في الشبر ختي \* فائدة \* روى عن عياض بن  
عبد الله الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى الصبح في جماعة  
كانت له نجة مبرورة وعمره متقبلة ومن صلى الظهر في جماعة كانت له خمس وعشرون  
صلاة وسبعون درجة ما بين الدرجة والدرجة مسيرة مائة عام في جنات الفردوس ومن  
صلى العصر في جماعة كان كمن أعتق أربع رقبات من ولد أسد ميل ثمن كل واحدة اثنا  
عشر ألفاً ومن صلى المغرب في جماعة كانت له خمس وعشرون صلاة وسبعون درجة  
ما بين كل درجتين مسيرة مائة عام في جنات عدن ومن صلى العشاء في جماعة كان كمن  
صادق ليلة القدر بصيامها وقيامها ونجاة الله من النار نقله السجيني في فضائل رمضان  
(قوله ذكراً) أي محقق الذكورة وكذا تصح امامة الجني على المعتد إذا تحقق  
ذكورته كما في حاشية الحرشي والملائكة تصح امامتهم على المعتد كما في حاشية الحرشي  
أيضاً بدليل صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم \* فان قلت ان الملائكة لا يوصفون  
بذكورة ولا بأنوثة فينتضي هذا أن امامتهم لا تصح \* قلت المراد بالذكورة ما تأبل  
الأنوثة والخنوثة فيشمل الملائكة وان كانوا لا يوصفون بذكورة ولا بأنوثة أو ان اشتراه  
الذكورة خاص بالآدمي والجن لا الملائكة \* فان قلت صلاة الملائكة نقل وصلاة  
الآدمي فرض ولا يصح فرض خلف نقل \* قلت لا نسلم ذلك لأنهم مخاطبون بشريعة  
صلى الله عليه وسلم كما قال بعضهم ولو سلمنا ذلك فنقول محل عدم صحة الفرض خلف  
النقل في الآدميين والجن لأن الملائكة هذا حاصل ما قررره شيخنا حفظه الله وبعضه  
في حاشية شيخنا الأمير (قوله فلا تصح امامة الانثى) أي وصلاتها هي صحيحة ولو نوت  
الامامة لا يلزم للاعب أفاده الشيخ في الحاشية منها ع زيادة من حاشية شيخنا الأمير (قوله  
ولا يكون بذلك مسلماً) أي ما لم تتكرر منه الصلاة أماناً تذكرت منه فإنه يكون مسلماً  
فتجرب عليه أحكام المرتد ان أظهر الكفر بعد ذلك وكذا يكون مسلماً إذا تحقق منه

فلا تصح امامة مجنون ولا سكران ولا صبي غير مميز (بالغا) فلا يؤم الصبي رجالا ولا نساء في فرض ولا نقل كذا ذكره القرافي عن الكتاب ومشى صاحب المختصر على صحة امامته في النافلة وان لم تجز ابتداء (عالمنا) لا تصح الصلاة الا به من قراءة وفقهه) فالجاهل بالقراءة والفقه لا تصح صلاة من اقتدى به الا ان يكون آميا أم أميين مثله وتعدر عليهم التعلم أو الاتمام بمن يحسن الفاتحة ثم أخذ يبين محترقات من تقدم فقال (فان اقتديت بامام ثم تبين لك أنه كافر أو امرأة أو خنثى مشكل أو مجنون أو فاسق بجارحة أو صبي لم يبلغ الحلم أو محدث تعمد الحدث بطلت صلاتك ووجب عليك الاعادة أبدأ في جميع ذلك) فان خنثى المشكل من له ذكر رجل وفرج أنثى والفاسق بالجارحة كالزاني وشارب الخمر واخترز به عن الفاسق بالاعتقاد

النطق بالشهادتين في اقامة أو في أذان ولولم تنكر آفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الامير (قوله فلا تصح امامة مجنون) أي مطبق أو يفتق أحيانا ولو أم في حالة افاقته كما يفيد نقل ابن عرفة قاله الشيخ في الحاشية هنا تبع الشراح وهو ضعيف والمعتمد انه إذا أم في حال افاقته فصلاته وامامته صحيحة كما في الرماضي وارتضاه الشيخ في حاشية الخرشى وقرر ره شيخنا وغيره قالوا وكلام ابن عرفة انما هو في المعتوه لا بمن يفتق أحيانا خلا للشراح ثم اعلم أن الاولى أنه لا يبعد من شروط الشيء الا ما كان خاصا به فلا يبعد العقل والاسلام من شروط الامامة لانهم ما شرطان في مطلق الصلاة وليسوا خاصين بالامامة (قوله رجالا) أي وأما امامته لمثله فحائزة (قوله على صحة امامته في النافلة) وهو المعتمد \* واعلم أن الصبي لا يتعرض في صلاته لفرض ولا نقل بل ينوي فعل الصلاة المعينة فان تعرض لنية نقل صحت وكذا الفرض على المعتمد كما في حاشية الخرشى وقرر ره شيخنا (قوله وان لم تجز ابتداء) أي يكره كراهة شديدة لانه ربما صلى بلا وضوء لكونه لا حرج عليه (قوله من قراءة) أي من قراءة الفاتحة والسورة فان لم يقرأ بطلت صلاته وصلاة من خلفه اتفاقا ومن فعل ذلك سهوا فلا تبطل به صلاته ولا صلاة من خلفه في الفاتحة أو غيرها وان كان ذلك عجزا بأن لا يقبل التعليم فصلاته أيضا صحيحة وان كان عجزه لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه فان كان مع وجود من يأتيه به فصلاته وصلاة من خلفه باطلة سواء كان مثل الامام في اللحن أم لا فان لم يجد فصلاته ما صحبها ان كان مثله فان لم يكن مثله بأن كان ينطق بالصواب في كل قراءته أو صوابه أكثر من صواب امامه ففيه خلاف والمعتقد الصحة ما لم يعتمد اللحن آفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وفقهه) أي الاحكام التي تتوقف صحة الصلاة عليها ومن اعتقد أن الصلاة فيها فرائض وسنن ومستحبات ولكن لم يميز بينها فصلاته صحيحة اذا أخذ وصفها عن عالم أو أتى بها على الوجه الصحيح فان اعتقد أنها كلها سنن أو فضائل بطلت وأما ان اعتقد أنها كلها فرائض فان صلاته صحيحة على المعتمد كما في حاشية الخرشى خلافا لما في الحاشية هنا فانه ضعيف والموضوع أنها سجدت مما يفسدها (قوله أو فاسق بجارحة) هذا ضعيف والمعتمد صحة الصلاة خلف الفاسق مع الكراهة حيث كان فسقه غير متعلق بالصلاة كالزنا وشرب الخمر ونحوهما خلا للمصنف والشارح بدليل خبر صلوا خلف كل بار وفاجر وكان ابن عمر وأنس بن مالك وغيرهما من الصحابة والتابعين يصلون خلف المجاج مع أنه أفسق أهل زمانه وأما ما يتعلق بها كقصص الكبر فانه يمنع الاقتداء به ولا يصح كما آفاده الشيخ في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى (قوله فالخنثى المشكل من له الخ) أي ولم يتضح أمره (قوله كالزاني وشارب الخمر) أي من كل مرتكب كبيرة كغتاب وعاق وغاصب وسارق وقاطع طريق وقاتل وزان ولائط ومن يكشف عورتها لمن لا يجوز له النظر اليها ومن يعطى زوجته دراهم لتدخل بها الحمام متجردة مع نساء متجردات أو كانت هي متجردة فقط أو هن متجردات فقط أو أقرها على دخوله ولو لم يعطها دراهم ومحل كون ذلك من الكبائر ما لم تعكر عليه زوجته في أمره عيشته كنساء مصر فانه اذا دفع لها دراهم للحمام لا يحرم عليه ذلك لانه اذا منعها من الذهاب الى الحمام

تسكده عليه في أمر معيشتهم و ربما كان ذلك سببا في طلاقها أفاده شيخنا في تقريره على  
الحرشي وكذا تكملة إمامة الظالم وهي من الكبائر وكذا كاتبه الذي يكتب له الظالم وأما  
كتاب العلم له بالاجرة فلا مالم يخالفه أو يمازجه ويوافقه على ارتكاب الكبائر فإن  
واقفه على ارتكاب الكبائر فهو كغيره أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية  
الحرشي ( قوله كالقنري ) هو المعتزلي والحروري واحد والحرورية وهم قوم  
خرجوا على سيدنا علي بن أبي طالب بالكوفة وعابوا عليه في التحكيم وكفروا بالدين  
وأدخلت الكاف جميع من اختلف في كفره بدعة وخرج المقطوع بكفره كمن يقول  
ان الله لا يعلم الاشياء مفصلة فان الصلاة خلفه باطية وخرج به المقطوع بعدم كفره  
كصاحب البدعة الخفيفة كفضل علي بن سائر الصحابة أفاده الشيخ في الحاشية  
مع زيادة من حاشية الحرشي ( قوله فانه يعيد من صلى خلفه في الوقت ) أي فالأقضية به  
صحیح مع الحرمة كما قال شيخنا والمراد بالوقت الاختياري ( قوله الآن يعلموا بحديثه )  
أي قبل الصلاة أو علموا غيره أو علموا معه عملا بعد علمهم وأما ان لم يعلموا معه عملا بعد علمهم  
بأن خرج الإمام واستخلف عليهم أو لم يستخلف أو علموا بحديثه بعد الصلاة فصلاهم  
صحیحة على المعتمد وكان بطل مع علمهم في الصلاة وتعاديتهم تبطل اذا علموا قبل الدخول  
في الصلاة بحديث امامهم ونسوا عند الدخول فيها فصلا للمؤمنين باطلة في هاتين  
الصورتين مطلقا سواء تبين حديث الإمام أو تبين عدمه أو لم يتبين شيء فهذه ست صور  
ومثل ذلك شكهم قبل الدخول فيها تبين حديثه أو تبين عدمه أو لم يتبين شيء مع حرمة  
الدخول معه وأما ان شكوا في حديث امامهم بعد الدخول فيها فيجب عليهم التماضي  
وتبطل الصلاة ان تبين حديثه أو لم يتبين شيء لان تبين عدم حديثه فلا تبطل الصلاة أفاده  
الشيخ في الحاشية هنا ومثله في حاشية الحرشي ( قوله وتكره امامة الاقطع والاشل )  
هذا ضعيف والمعتمد أنها لا تکره امامة الاقطع والاشل كما في الحاشية هنا ومثله في  
حاشية الحرشي \* فائدة \* تکره امامة المتيمم للتوضي وإمامة ماسح الجبيرة لغيره أي  
اذا كان متوضئا وضوا كاملا واقتداء ماسح الخف بماسح الجبيرة واقتداء الماسح بالمتيمم  
وأما اقتداء ماسح الجبيرة بماسح الخف فلا كراهة ومثله في عدم الكراهة اقتداء المتوضي  
بماسح الخف أفاده الشيخ في حاشية الحرشي ( قوله والاعرابي ) أي البدوي عربيا  
أرجحيا فتكره امامته للحضري ولو في سفر ولو كان أقرأ منه لترك الاعرابي الجمعة والجماعة  
أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الحرشي ( قوله وتكره امامة من يكره )  
أي اذا كانت الكراهة لامر ديني لا تبطل به امامته كعدم الورع والزهد وأما لدينوي  
لا عبرة به ككون القاضي عادلا في كره ذلك \* تنبيه \* الاصل فيما كرهه شخص  
فعله كرهه لغيره الاقتداء به فالكره متعلقة بالمقتدي والمقتدى به كما في حاشية الحرشي  
( قوله سواء كرهه جميع المؤمنين أو أكثرهم الخ ) هذا ضعيف والمعتمد أن محل  
الكره اذا كرهه نفر اليسير منهم الذين ليسوا من أهل الفضل والشرف وأما ان كرهه  
جميعهم أو أكثرهم أو ذوو الفضل والشرف منهم وان قلوبهم عليه القدر فان شئت  
في كراهتهم له وعدمها فيستأذن أهل محلته دون الطارئین ( قوله أو ذو والنهي )

كالقنري والحروري  
فانه يعيد من صلى  
خلفه في الوقت واحترز  
بقوله نعم حدث  
من صلى عندنا ناسيا  
فان صلاة من صلى  
خلفه صحیحة الا ان  
يعلموا بحديثه (ويستحب  
سلامة الاعضاء للإمام  
و) كذلك (تكره  
امامة الاقطع والاشل)  
لثمة عهدهما (و) كذلك  
(الاعرابي و) كذلك  
(تكره امامة صاحب  
السلس و) كذلك  
تكره امامة (من به  
قروح للصحيح)  
من السلس والقروح  
وأما امامة كل واحد  
منهما بمثله فبائنة  
(و) تکره (امامة من  
يكره) سواء كرهه جميع  
المؤمنين أو أكثرهم  
أو ذو والنهي

والفضل منهم وان قلوا (و) نكره ١٦٦ (امامة الخصى) وهو من قطع ذكره دون أشبيه أو العكس أو كان

بضم النون جمع نهيته وهي العقل الكامل كما في حاشية الخرشى (قوله والفضل) عطف  
تفسير (قوله الخصى) أي يكره أن يكون اماما راتبا في الحضرة لا في السفر ولا في قيام  
رمضان (قوله والاغلف) المعتمد كراهة امامته مطلقا راتبا أم لا (قوله لغير ضرورة)  
بل ولو تركه لضرورة على المعتمد (قوله عن ابن هرون) هو الامام أحمد بن علي بن محمد  
ابن هرون خادم الحديث فقيه حافظ توفي بمراكش سنة تسع وأربعين وستمائة (قوله  
سواء تركه لغير ضرورة أم لا) أي وهو المعتمد (قوله وهو الذي يتكسر في كلامه كتكسر  
النساء) أي يفعل ذلك تكلفا وهو صالح الحال في نفسه فيكره أن يكون اماما راتبا وأماما  
طبعه ذلك فلا يكره ترتيب امامته كما في حاشية الخرشى (قوله وأماما يؤتى في دبره فهو  
أرذل الفاسقين الخ) أي فنكره الصلاة خلفه باطلة على كلام المصنف وندم أنه ضعيف  
والراجح كراهة الاقتداء به ولو لم يكن راتبا وأماما به أبنة ويضع خشية في دبره لذلك فلا  
يكره ترتيب امامته كما في حاشية الخرشى (قوله ومجهول الحال) أي من جهة دينه  
أو من جهة نسبه كما في الخرشى وغيره وان اقتصر الشارح على الأول \* واعلم أن مجهول  
الحال يكره الاقتداء به إلا أن يكون راتبا فلا يكره أن يؤتم به إذا رتبته سلطان عادل أو نائبه  
هذا هو المعتمد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا \* واعلم أن كل من تقدم أنه نكره  
امامته اماما مطلقا أو في حال دون حال انما هو مع وجود من هو أولى منه فان لم يوجد  
سواء أو لم يوجد الامثلة جازت بلا كراهة قولوا واحدا (قوله أي غير الجمعة) أي وأما  
هي فلا يصح أن يكون العبد اماما فيها وتبطل عليه وعليهم وكذا تبطل امامة العبد في العيد  
على المعتمد كما حققه الرماصي واعتمده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافا  
لما في الشبرخيتي والسكنبري فانه ضعيف (قوله ونجوز امامة الاعشى) ولكن  
الافضل امامة البصير على الراجح لنحفظه من نحو النجاسات وقيل الافضل امامة الاعشى  
لعدم نظره لما يشغل وقيل هما سيان (قوله بلا كراهة) أي لان النبي صلى الله عليه  
وسلم استتاب ابن أم مكتوم على المدينة في بعض غزواته بضع عشرة مرة يؤم الناس (قوله  
والمخالف في الفروع) أي ولو رآه يمسح برأسه كالشافعي أو يقبل زوجته كالحنفي  
وقد ذكر العوفي ضابطا اعتمده المحققون وهو أن ما كان شرطاني صحة الصلاة لا تضر  
المخالفة فيه كأن اقتدى المالكي بمن لا يتدلك أو بمن يمسح برأسه أو يقبل زوجته  
كما تقدم وما كان شرطاني صحة الاقتداء بالمخالفة فيه تضر كأن اقتدى المالكي المنترض  
بالمقتفل أو بالمعبد لصلاته ويصح اقتداء المالكي بشافعي في ظهره بعد العصر لانحداد عين  
لصلاة والمأموم بمن يقتداء لصلاته وصلاة امامه وان كانت الظهر قضاء عند الامام  
الشافعي فصححة صلاة المأموم نظر الاعتقاد هذا هو الذي اعتمده الشيخ في تقريره على  
كبير الزرقاني كما نقله عنه شيخنا وغيره خلافا لما ذكره في حاشية الخرشى من بطلان  
صلاة المأموم فانه ضعيف قد رجح عنه آخره وعلى القول المعتمد فيلغز ويقال لئلا رجل  
صلى أداء خلف قضاء وصلاته صحيحة ولنا ضرورة أخرى عكس هذا وهي أن رجلا صلى  
قضاء خلف أداء وصلاته صحيحة وجوابه انه اذا أدرك الامام في الوقت ركعة فصلى الأولى  
ثم بل طلوع الشمس وصلى الثانية بعدها فدخل معه رجل في الركعة الثانية فدخل معه

مقطوعهما وهو  
المحبوب (والاغلف)  
وهو من ترك الختان  
لغير ضرورة ونقل  
التتائي عن ابن هرون  
انه سواء تركه لغير  
أم لا (والتأبون) وهو  
الذي يتكسر في كلامه  
كتكسر النساء وأماما  
يؤتى في دبره وهو  
أرذل الفاسقين فلا  
يصح تفسيره هنا به  
(ومجهول الحال)  
وهو الذي لا يدري  
أعبد هو أم فاسق  
(وولد الزنا) لئلا يؤدى  
الى العلم في نسبه  
(والعبد في الفريضة)  
دون النافلة) أي غير  
الجمعة وأما الجمعة فتبطل  
بالعبد فكل من هؤلاء  
الستة يكره (أن يكون)  
واحد منهم (امام راتبا)  
في الفريضة بخلاف  
النافلة فأنه لا يكره  
بواحد منهم (ونجوز  
امامة الاعشى) بلا كراهة  
(والمخالف في الفروع)  
كالشافعي والحنفي  
(و) نجوز امامة  
(العنسين) وهو من له  
ذكر صغير لا يتأتى به  
الجماع (والمجذم) الا  
أن يشهد جذامه ويضر  
بمن خلفه فينحى عنهم  
ونجوز علوا المأموم على امامه

بنية القضاء وصلاته صحيحة وصلاته المأموم في هذه الحالة قضاء وصلاته الامام أداء كذلك  
لأنه أدرك ركعة في الوقت هذا هو المعتبر كما في حاشية الخرشى ( قوله ولو بسطح )  
أى في غير الجعة وكذا في الجعة في سطح خلوة أسفل سقف المسجد وفي نحو ذلك المبلغين  
مع عدم التحجير فيهما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى مع زيادة من حاشية شيخنا الامير  
( قوله والمأموم لا يدخله رياء ) أى ليس مظنة ذلك ( قوله ولا يجوز للامام العلوخ )  
أى يكره ومحل الكراهة اذا لم يكن لتعليم ودخل الامام على ذلك بلا ضرورة فان كان  
لتعليم كصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر جاز بلا كراهة أى انه صلى الله عليه وسلم  
أحرم على المنبر وركع عليه ونزل وسجد على الارض أو كان الامام لم يدخل على ذلك بأن  
صلى وحده بمكان مرتفع فجاء آخر اقتدى به من أسفل أو دخل على ذلك لضرورة ضيق  
مكان جاز بلا كراهة ( قوله كالذراع ) أى من طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى  
كما قرره شيخنا خلافا لقول الشيخ في الحاشية هناك من طرف المرفق الى مبدأ الكف  
قال شيخنا ويعتبر الذراع الوسط ( قوله بعلوه الكبر ) يفهم منه انه لو قصد الكبر بتقدمه  
للإمامة أو قصد المأموم الكبر بتقدمه عن محل مأموم آخر كوقوفه بجانب الامام أو وقوفه  
على نحو بساط لا تبطل والتعليل بفسق المتكبر يفيد البطلان وهو الذى اعتمده في حاشية  
الخرشى ( قوله لتعريضه اجاعا ) \* فان قلت التعريض اجاعا لا ينتج البطلان ألا ترى ان  
السرقه حرام بالاجاع واذا وقعت في الصلاة لا تبطلها \* قلت أجاب الشيخ بأن المطلوب  
في الصلاة الخشوع وقيل انه فرض من فروضها والكبر منافى لذلك ( قوله ومنافاته  
للصلاة التى هي محل الخشوع ) اعترض بأن الخشوع واجب غير شرط في جزء من  
الصلاة فلا يكون الكبر المنافى له مبطلا وأجاب شيخنا الامير بأن الكبر قد رزأه على عدم  
الخشوع وما ذكره المصنف والشارح من أن الكبر مبطل للصلاة هو ما مشى عليه المختصر  
وشراحه والشيخ في حاشية الخرشى ولكنه اعتمد في تقريره على كبر الزرقاني أن  
الصلاة لا تبطل بالكبر بل هي صحيحة مع الحرمة وقرره شيخنا أيضا مرتضيا له وهو ظاهر  
\* فائدة \* تصح صلاة المأموم اذا تقدم على الامام ولا إعادة عليه ولو تقدم عليه جميع  
المأمومين متعمدين لذلك لا إعادة عليهم على المعتبر كما في حاشية الخرشى لكن ان كان  
لتقدم ضرورة فلا كراهة وان كان لغیر ضرورة فيكره ( قوله ابن عرفة ) هو الامام  
محمد بن محمد بن عرفة قال البساطى هو المجدد المبعوث على رأس المائة الثامنة ومناقبه كثيرة  
والدسنة ست عشرة وسبع مائة ومات سنة ثلاث وثمانمائة ( قوله سجادته ) صيغة  
مبالغة من السجود واسناد السجود اليها مجاز فانه للشخص الساجد عليها ( قوله ومن  
شروط المأموم الخ ) ومنها المساواة في عين الصلاة وفي زمانها وفي صفتها أداء وقضاء فلا  
يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ولا أداء خلف قضاء ولا عكسه ولا ظهر سبت خلف ظهر  
أحد ولا عكسه ومنها أن لا يقتدى بمأموم فلا يصح الاقتداء بالمأموم الذى أدرك ركعة  
بخلاف من أدرك دون ركعة فانه يصح الاقتداء به ومنها المتابعة في الاحرام والسلام فان  
سبق المأموم امامه في النطق بالحرف الاول من الاحرام أو السلام أو ساواه فيه بطلت  
صلاته مطلقا ختم قبله أو معه أو بعده وأما الوسبة امامه بالحرف الاول منهما وابتدأ المأموم

ولو بسطح لان الاصل  
في منع العلوخية الرياء  
والكبر والمأموم لا  
يدخله رياء ولا كبر  
ولذا منعه في عكسه  
وأشار له بقوله ( ولا  
يجوز للامام العلوخ على  
مأمومه إلا بالشيء  
اليسير كالشبر ونحوه )  
كالذراع اذا كبر فيه  
( وأما ان قصد الامام  
أو المأموم بعلوه الكبر  
بطلت صلاته ) سواء  
كان العلوق قليلا أو كثيرا  
لتعريضه اجاعا ومنافاته  
للصلاة التى هي محل  
الخشوع ولذا كان  
ابن عرفة بطليل سجادته  
في المحرر اب بشاركة  
الناس فيها ( ومن  
شروط المأموم

بعده فان ختم قبل امامه بطلت صلاته أيضا وان ختم معه أو بعده سحت ويحرم سبق الامام في فعل كركوع وسجود ولا تبطل ويكره مساواته فيه ويحرم التأخير عنه في فعل من أفعاله ساحتى يفرغ منه كما في الحاشية عن المواق (قوله أن ينوى الاقتداء الخ) والنية الحكمية كافية كانتظار المأموم امامه بالأحرام ولو سئل حينئذ عن سبب الانتظار لأجاب بأنه وثم (قوله بإمامه) ولا يشترط معرفة عين الامام فان رآه وعلم أنه فلان فتبين أنه غيره فلا ضرر وأما ان نوى الاقتداء به ان كان هو فلان فالصلاة باطلة لان النية غير جازمة سواء تبين أنه هو أو غيره وكذا تبطل الصلاة ان كثرت الأئمة ولم يدرك الامام الذي اقتدى به وأما ان دخل على أنه مقتدى عن اقتدى به هؤلاء الجماعة فان الصلاة صحيحة اذا علموا امامهم والافلا \* فائدة \* يصح الاقتداء بصوت المسمع ولو صغيرا أو امرأة أو غير مصل أو غير متوضي كما اختاره البرزلي واعتمده اللقاني وارتضاء شيخنا الجداوى وغيره وهو المعتمد خلافا للحطاب القائل بالبطان فيما اذا كان غير متوضي أو غير مصل فانه ضعيف لكن اعتمد شيخنا نقلا عن الشيخ في تقرير الخرشى كلام الحطاب (قوله فان أدخل بهذا الشرط بطلت صلاته) أي اذا ترك الفاتحة وأما اذا لم يتركها سحت صلاته (قوله الا في أربع مسائل الخ) لا يخفى أن النية الحكمية تكفي كنقد الامام في الجمعة والاستخلاف دال عليها فاشترط النية في صحة الصلاة في هذه الأربع وفي فضل الجماعة لا فائدة فيه وأجيب بأن المراد أنه لا ينوى الانفراد أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وزاد بعضهم فضل الجماعة الخ) وزاد بعضهم أيضا الجماعة المنذورة كما اذا نذر أن يصلي صلاة اماما فلا بد من نية الامامة من أول الصلاة فلو صلى أحد خلفه ولم يشعر به الا في الركعة الثانية فأحدث نية فلا عبرة بها قرر بعض شيوخنا (قوله فالجماعة شرط فيها) \* فان قلت هذا ظاهر في الجمعة ولا يظهر في الاستخلاف لان الجماعة فيه ليست شرطا لان لهم أن يصلوا أفذاذا \* قلت أجاب الرماصي بأن المراد أن نية الامامة شرط في الاستخلاف بعد دخولهم على الاستخلاف (قوله جمع العشاء مع المغرب) أي وهو مستحب (قوله ليلة المطر) أي المطر الغزير وهو الذي يحمل الناس على تغطية رؤسهم ولولم يكن وحل ومثل المطر الثلج والبرد ومثله أيضا الطين الذي يمنع المشي بالمداس مع ظلمة الشهر لا الغيم فلا يجمع للمطر الخفيف ولا للطين وحده ولا للظلمة وحدها والمطر المتوقع بمنزلة الواقع واذا جمعوا في المتوقع ولم يحصل فيعيدون في الوقت \* وصفة الجمع أن يؤذن للمغرب على المنار على المعتاد بصوت مرتفع وتؤخر صلاتها نداء بقدر ثلاث ركعات ثم تصلي ثم يؤذن للعشاء ندبا عند المحراب بأذان منخفض ثم تصلي ثم يصرفون ولا يفصل بين المغرب والعشاء الا بالأذان ويحرم التنفل بينهما واذا تنفل لا يكون مانعا من الجمع ثم يصرفون بضوء ولا تصلي الا بعد مغيب الشفق (تنبيهان \* الاول) ما تقدم من أنه يؤذن للعشاء عند المحراب هو المعتمد كما أفاده شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا من أنه يؤذن لما في صحن المسجد فانه ضعيف \* الثاني يطلب الاذان للعشاء في وقتها على المعتاد ولا يسقط بما فعل أولا (قوله وجمع العصر مع الظهر يوم عرفة) أي وهو سنة \* وصفة ما يفعل أن يخطف الامام ندبا خطبتين في مسجد عرفة بعد الزوال

أن ينوى الاقتداء  
بامامه (أي ينوى  
المأموم أنه مقتد  
بامامه والالم يتميز عن  
الفذ فان أدخل بهذا  
الشرط بطلت صلاته  
(ولا يشترط في حق  
الامام أن ينوى الامامة  
الا في أربع مسائل  
صلاة الجمعة وصلاة  
الجمع وصلاة الخوف  
وصلاة المستخلف  
وزاد بعضهم فضل  
الجماعة على الخلف  
في ذلك) وقد تقدم ذلك  
في باب فرائض الصلاة  
أما صلاة الجمعة فالجماعة  
شرط فيها وأما صلاة  
الجمع فتكون في  
أماكن مختلفة تارة  
تجمع الصلاتين جمع  
تقديم وتارة تجمعهما  
جمع تأخير فمن جمع  
التقديم جمع العشاء  
مع المغرب ليلة المطر  
وجمع العصر مع الظهر  
يوم عرفة

يعلم الناس فيهما صلاتهم بعرفة ووقوفهم بها ومبيتهم بمزدلفة وجمعهم بها بين المغرب والعشاء إلى غير ذلك فإذا فرغ منهما يؤذن للظهر على جهة السنية ثم يقيم والامام جالس على المنبر ثم ينزل يصلي بهم الظهر ثم العصر بأذان ثان واقامة له ولا يتنفل بينهما ولم يمنعه مانع فإن فاته الجمع مع الامام جمعهما وحده (قوله ومن ارتحل بعد الزوال) أي بعده بمهلة وقوله أو عنده أي عقب الزوال بلامهلة وقوله عند المغرب أي عقب المغرب بلا مهلة وقوله أو بعده أي بعد المغرب بمهلة والمعنى أنه إذا زالت عليه الشمس وهو نازل في سفره في البر ونوى الرحيل والزول أثر الغروب أو بعده فيجوز بمرجوحية أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم قبل ارتحاله أو ما لو نوى الزول في الاصفرار قدم الظهر وخبر في العصر أو ما لو نوى الزول قبل الاصفرار قدم الظهر وأخر العصر وجوبا (قوله ومن جمع التأخير جمع المغرب مع العشاء ليلة المزدلفة) يعني أنه يسن صلاة المغرب مع العشاء مجموعتين جمع تأخير في المزدلفة ليلة عرفة بعد مغيب الشفق إذا وقف مع الامام وسار بسير الناس فإن لم يقف مع الامام بأن لم يقف، أصلا أو وقف وحده فيصلي كل صلاة في وقتها وإن وقف معه وتأخر لعجز فيجمعهما متى غاب الشفق في أي محل فلو خالف وجمع قبل مغيب الشفق أعاد المغرب ندبا والعشاء وجوبا وإذا جمع قبل المزدلفة بعد مغيب الشفق وهو ممن يطلب بالجمع فيها فيندب له أعادتهما إذا جاءها (قوله وجمع الظهر مع العصر الخ) يعني أن من زالت عليه الشمس وهو سائر ونوى الزول في الاصفرار أو قبله فيجوز له بمرجوحية تأخير الظهر والعصر إلى زوله فقوله ونوى الزول قبل الاصفرار لا مفهوم له بل ومثله ما لو نوى الزول في الاصفرار أو ما لو نوى الزول بعد الغروب جمع بينهما جمعا صوريا الظهر آخر وقتها والعصر أول وقتها فالحاصل أن الأقسام ستة لأنه إما أن تزول عليه الشمس وهو نازل أو سائر وفي كل منهما إما أن ينوى الزول بعد الغروب أو في الاصفرار أو قبله وقد علمت أحكامها أفاد جميع ذلك الشيخ في الحاشية هنا (قوله والذي يجب فيه نية الجمع هو الجمع ليلة المطر) أي لأنه لا بد فيه من الجماعة وإن كان الامام الراتب فيجمع وحده ويحصل له فضيلة الجماعة لأن هذه خصوصية للامام الراتب ونية الجمع تكون عند الأولى وهي واجبة غير شرط فلو تركها لا تبطل صلاته وأمانية الإمامة التي الكلام فيها فهي واجبة شرطا في الصلواتين معا إن تركها فيهما بطلتا وكذا إن تركها في الأولى فقط بطلتا أما إن تركها في الثانية فقط صححت الأولى وبطلت الثانية أفاده الشيخ في حاشية الخرشى لكن نص البنائي على أنه إن ترك نية الإمامة فيهما فلا تبطل الا الثانية لأنهما وقعت في غير وقتها وأما الأولى فصحيحة لأنها وقعت في وقتها قال بعض شيوخنا وكلام البنائي هو الذي ينبغي الجزم به (قوله وأما صلاة الخوف الخ) أي لأن الجماعة شرط فيها فإن ترك نية الإمامة بطلت الصلاة على الامام والطائفتين وقيل إنها صحيحة للطائفة الثانية والامام باطلة على الطائفة الأولى وهو الظاهر قررره شيخنا (قوله فيقسم الجيش طائفتين) أي إن كان في إحدى الطائفتين مقاومة للعدو (قوله ركعة في السفر) أي والصبح والجمعة وقوله وركعتين في الخضر وأما المغرب فيصلي بالأولى ركعتين وبالثانية الركعة الأخيرة سواء كان في حضر أو سفر \* فائدة \* صفة صلاة

ومن ارتحل بعد الزوال أو عنده ونية الزول عند الغروب أو بعده \* ومن جمع التأخير جمع المغرب مع العشاء ليلة المزدلفة وجمع الظهر مع العصر إذا ارتحل قبل الزوال ونوى الزول قبل الاصفرار قال التتائي والذي يجب فيه نية الجمع هو الجمع ليلة المطر لا كل جمع وأما صلاة الخوف فهي أن يخاف الامام العدو فيقسم الجيش طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة في السفر وركعتين في الخضر ويعلمهم كيف يصلي بهم لأنها صلاة

الجمعة إذا كانت صلاة خوف أن يحضر الخطبة أربعة وعشرون رجلا غير الامام بشرطهم  
الآتية في الجمعة ثم بعد الخطبة يشير لاثني عشر رجلا ينصرفون تجاه العدو ويصلي بالاثني  
عشر الباقيين ركعة وتم وحدها الركعة الثانية ثم تأتي الاثنا عشر الأخرى تصلي مع الامام  
الركعة الثانية فإذا سلم قاموا فأثواب ركعة ثانية وبسامون أفاده الشيخ في حاشية الخرشى  
\* وهذا يلغز فيقال لنا جمعة لا تصح باثني عشر رجلا ويقال أيضا لنا جمعة صحت ولم يبق فيها  
اثنا عشر رجلا لسلامها ( قوله غير مألوفة ) أي غير معتادة ( قوله أن ينوي الإمامة  
بقوله ) أي ولا ينوي الانفراد فان لم ينو الإمامة صحت صلاته وصلاة من خلفه لان تقدمه  
نية حكمية فان نوى الانفراد صحت صلاته دونهم وان نوى كونه خليفة الامام مع كونه  
مأموما بطلت صلاته لتلاعبه وأما صلاتهم فهي باطلة ان اقتدوا به والاحت ( قوله فلا  
يحصل له اذا صلى منفردا ) أي اذا صلى منفردا ابتداء ثم جاءت طائفة فأحرمت خلفه  
فلا يحصل له فضل الجماعة الآن ينوي أنه امام ولا يضر احداها في الاثناء فلو اسقر على  
نية الفدية فلا ( قوله والمختار عند اللخمي الخ ) هذا هو المعتمد \* تنبيه \* اذا نوى  
شخص الإمامة طنا منه ان خلفه من يقتدى به فتبين خلافه فان صلاته صحيحة وان فعل ذلك  
مع جزمه بأنه لا أحد معه فبطلت صلاته باطلة ( قوله ويستحب تقديم السلطان ) أي اذا  
لم يطلب التقدم فان طلبه وجب تقديمه كما قاله بعض شيوخنا لان طاعته واجبة هذا اذا  
كان فقيها أي ولو كان غيره أفقه منه وأفضل ومثل السلطان نائبه كالباشا والقاضي وهو  
الاولى بالتقديم لانه هو الذي يتولى أحكام العباد لكن النواب الآن لم تقصد نيابتهم الا في  
الاحكام لا في الصلاة قاله الشيخ في حاشية الخرشى ( قوله ثم رب المنزل ) أي ولو كان  
غيره أفقه وأفضل ولو كان رب المنزل عبدا اذا لم يكن سيده حاضرا والاقدم سيده عليه كما  
في حاشية الخرشى وأما بابي المسجد فلا يقدم لان الوقف ملك لله تعالى قرره بعض شيوخنا  
( قوله لانه أعرف بقبلة منزله ) فيه أن الفقيه أعلم بأحكام الصلاة على انه يمكن انه أعرف  
بالقبلة لكونه يعرف علم الميقات فالأحسن أن يقول لانه أخبر بعورة منزله كما عبر به غيره  
( قوله ثم المستأجر ) قال الشيخ في حاشية الخرشى ويقدم المستعير على رب المنزل لان  
العلة موجودة خلافا للزرقاني القائل بأن رب المنزل يقدم فانه ضعيف انتهى ( قوله ثم  
الزائد في الفقه ) أي ناذا كانوا كلهم فقهاء أو أحدهم أزيد فقها فيقدم أو كلهم محدثون  
وأحدهم أزيد حديثا أو فقهيا فيقدم أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ( قوله ثم الزائد في  
القراءة لانه أمكن من غيره للحروف ) أي أشد اتقاناً للحروف من جهة المخارج فاذا  
وجد من يحفظ البعض وهو متقن من جهة المخارج فيقدم على من كان أكثر قرآنا مع  
عدم اتقان المخارج وكذلك لو كان كل يحفظ البعض الا أن أحدهما أكثر معرفة في  
المخارج والثاني أشد حفظا فيقدم الاول ولو كان محفوظ الثاني أكثر واذا كان كل منهما  
يحفظ الا أن أحدهما أشد حفظا والثاني ليس كذلك الا أن محفوظه أكثر فيقدم الاول  
أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ( قوله وأكثر تورعا ) أي ورعا والفرق بين الورع  
والاورع ان الاورع هو الذي يترك بعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات والورع  
هو الذي يترك بعض الشبهات خوف الوقوع في المحرمات ويندب تقديم الاورع على

المستخاف فهو أن  
يحصل للامام في  
الصلاة عذر يجوز  
معه الاستخفاف  
فيستخلف من يتم  
صلاتهم فيجب على  
المستخلف بالفتح أن  
ينوي الإمامة بقلبه  
لانه صار اماما بعد أن  
كان مأموما وأما فضل  
الجمعة فلا يحصل له اذا  
صلى منفردا الآن  
ينوي أنه امام والمختار  
عند اللخمي أنه يحصل  
له فضل الجماعة ولو لم  
ينو الإمامة ( ويستحب  
للجمعة اذا اجتمعوا  
بمكان وكل منهم يصلح  
للإمامة ) تقديم  
السلطان ( على غيره  
من رعيته ) ثم رب  
المنزل ان لم يكن هناك  
سلطان لانه أعرف  
بقبلة منزله ( ثم  
المستأجر يقدم على  
المالك ) لانه مالك  
المنفعة وهو أخبر  
بعورة المنزل ( ثم الزائد  
في الفقه ) لانه أعلم  
بأحكام الصلاة ( ثم  
الزائد في الحديث ) لانه  
أحكم لسنة الصلاة ( ثم  
الزائد في القراءة ) لانه  
أمكن من غيره  
للحروف ويحصل انه

الورع الآن يزيد فقها أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله ثم المسن في الاسلام) أى وان كان أحدث سنما من حديث الاسلام اذا الافضلية ليست في مجرد السن بل بالسبق فاذا وجد ابن سبعين سنة منها أربعون في الكفر فيقدم عليه من كان ابن أربعين سنة مسلما لانه أزيد من حديث الاسلام (قوله ثم ذوالنسب) أى المعلوم النسب لا المجهول ومن باب أولى اذا كان شريفا من آل البيت فيقدم على غيره لخبر قد موافق يشا ولا تقدموها (قوله لان شرفه يدل على صلاح دينه) لعل هذا باعتبار الاصل والغالب في أشرف الناس أصحاب المهتم (قوله لان الخير والعقل الخ) أى لخبر ابتغوا الخير عند حسان الوجوه وفي رواية للطبراني اطلبوا الخير من حسان الوجوه وما أحسن قول بعضهم لقد قال الرسول وقال حقا \* وخير القول ما قال الرسول

اذا الحاجات أدت فاطلبوها \* الى من وجهه حسن جميل

(قوله بضم الخاء واللام) وقدم ابن هرون صاحب الخلق الحسن بضم الخاء على صاحب الخلق الحسن بفتحها واستظهره في التوضيح واعتمده بعض شراح المختصر وتله در

القاتل جمال الوجه مع قبح النفوس \* كقنديل على قبر المجوس

(قوله ثم حسن اللباس) أى الحسن شرعا لا الحرير والمراد بالحسن شرعا هو البياض على المعتمد خلا للزرقاني فاذا اجتمع اثنان على أحدهما لباس أبيض وعلى الآخر لباس

غير أبيض قدم الأول \* تنبيهان \* الأول \* يقدم الاب ولو كان الاب عبدا على ابنه ولو حرا ولو أزيد فقها منه وهذا عند المشاحة وأما عند الرضا فيسحب تقديم الابن

الحرة والزائد في الفقه ويقدم العم صغير السن على ابن أخيه كبير السن فاذا اجتمع في دار الابن أبوه وعمه قدم أبوه ان زاد فقها وسنا على أخيه فان كان العم هو الاسن والابن بفتحها

قدم على الاب \* الثاني اذا اجتمع جماعة واستووا في مراتب الامامة وتنازعوا فيمن يقدم فانه يقرع بينهم اذا كان مطلوبهم حيازة فضل الامامة لا لطلب الرياسة الدنيوية والا

سقط حقهم من الامامة لفسقهم وقد تشاح رجلان في الامامة ففسدت بهم الارض وأما اذا كان تنازعهم في التقديم للوظيفة فينظر الاقرب فيقدم والا فقرع بينهم الشيخ في

الحاشية هنا مع زيادة من حاشية الخرشى (قوله ومن له حق في الامامة ونقص عن درجتها الخ) التحقيق قصره على السلطان ورب المنزل والنقص بغير كفر وجنون وما

عدا ذلك يسقط الحق فيه رأسا قرب المنزل اذا كان كافرا أو مجنونا أو مغفيا عليه فلا حق له في الامامة بالكلية على المعتمد قاله الشيخ في حاشية الخرشى (قوله فانه يستحب له أن

يستنيب من هو أعلم منه) ظاهره أنه جواب عن الجميع وليس كذلك لان امامة المرأة وغير العالم باطلية فالاستنبابة واجبة لا مستحبة \* والجواب أن الاستحباب بالنسبة له ما من

حيث انهما لا يتركان القوم هملابحيث يتقدم من يشاء وهذا لا ينافي أهمالوا أراد الامامة لو جبت الاستنبابة (قوله من هو أعلم منه) في العبارة حذف والتقدير من هو أعلم منه

أو من هو ذكر أو حر ليناسب ما قبله \* خامسة \* قال سعيد بن جبير رضي الله تعالى عنه والمطلوب من الامام اذا سلم أن يشرق أو يغرب ولا يستقبل والا ففضل أن يجعل وجهه

جهة المغرب ويمينه جهة المصلين ويساره جهة القبلة وما عدا ذلك من الهيئات فهو

(ثم المسن في الاسلام)

لان أعماله تزيد بزيادة

سنه (ثم ذوالنسب)

لان شرفه يدل على

صلاح دينه (ثم جميل

الخلق) بفتح الخاء

وسكون اللام وهو

جميل الصورة لان

العقل والخير يتبعانه

غالبا (ثم حسن الخلق)

يضم الخاء واللام لانه

من أعظم صفات

الشرف لخبر خياركم

أحسنكم أخلاقا (ثم

حسن اللباس) لانه

أشرف للنفوس وأبعد

للنجاسات (ومن له

حق في التقديم في

الامامة ونقص عن درجتها

كرب الدران كان عبدا

أو امرأة أو غير عالم)

بأحكام الامامة ونحو

ذلك ممن لا تصح امامته

أو تكراه (مثلا فانه

يستحب له أن يستنيب

من هو أعلم منه) أى

لتكون الامامة على

أكمل الصفات (والله

تعالى أعلم بالصواب)

\* ثم شرع يتكلم على

أحكام الجمعة فقال

خلاف الافضل ومحل ذلك فمن صلى في غير الروضة الشريفة أما المصلي بها فانه يجعل وجهه قبالة القبر الشريف ويساره جهة المصلين ويمينه من جهة القبلة قاله الشيخ في حاشية الخرشى

### ﴿ باب صلاة الجمعة ﴾

الاشهر فيها ضم الميم وهي قراءة سبعة وحكى كسر ها وفتحها وسكونها وبها قرئ شاذا وفرضت الجمعة بمكة ولم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم بها لعدم تمكنه من ذلك وأوّل جمعة أقيمت في الاسلام الجمعة التي أقامها سعد بن زرارة أحد النقباء الاثني عشر فصلاها بالمدينة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومه صلى الله عليه وسلم \* وعليه يلغز فيقال لنا عبادة فرضها الله على رسوله وتأخر فعله لها وفعلها قبله جماعة وصحت وهي صلاة الجمعة وأما أوّل جمعة صلاها المصطفى عليه الصلاة والسلام فكانت في ربيع الاول في المدينة في بعض وادلبنى سليم قد اتخذوا في ذلك الموضع مسجدا وهي من خصائص هذه الامة كما في الشبرخيتي وغيره ( قوله اعلم أن يوم الجمعة ) سمي بذلك لاجتماع آدم وحواء فيه وقيل لاجتماع الناس فيه للصلاة لاجل كون المسمى تغفر ذنوبه باجتماعه مع المحسن أولان كتب ابن لؤي كان يجمع قومه في ذلك اليوم ويأمرهم بتعظيم الحرم ( قوله خير يوم طلعت فيه الشمس ) أي من أيام الاسبوع وأما أيام السنة فأفضلها يوم عرفة \* واعلم أن العمل في يوم الجمعة له منزلة على العمل في غيره ولذا اذا كان الوقوف بعرفة يوم الجمعة كان لتلك الحجة فضل على غيرها وقد كان الوقوف بعرفة في حجة الوداع يوم الجمعة كما ورد في الاحاديث وأما ما اشتهر على السنة العوام من أنه اذا كان الوقوف بعرفة يوم الجمعة فهو أفضل من سبعين حجة أو من اثنين وسبعين حجة في غير يوم الجمعة أو غير ذلك من الاعداد المعينة فهو باطل لأصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة ولا عن التابعين كما ذكره سيدي محمد الزرقاني وغيره ﴿ لطيفة ﴾ قال أبو يوسف لما لك اذا كانت عرفة يوم الجمعة هل يصلي الحاج الجمعة فقال له مالك لا فقال له أبو يوسف ولم فقال مالك لانه عليه الصلاة والسلام لم يصلها في حجة الوداع فقال أبو يوسف ولم لا تقول انه صلاها وقد خطب خطبتين وصلى ركعتين فقال له الامام أجهر بالقراءة فيها أم أسرفسكت أبو يوسف وسلم ( قوله وذكر العلماء له فضائل الخ ) منها أنه خلق فيه آدم وفيه تاب الله عليه وفيه مات ومنها ما ورد أن الجمعة الى الجمعة مفران لما بينهما ومن صبح له يوم الجمعة صبح له سائر جمعه ومنها ما ورد أن الماشي للجمعة له بكل قدم كعمل عشرين سنة فاذا فرغ من الجمعة أعطى كعمل مائتي سنة كما في الشبرخيتي والسكندري ومنها ما ورد أن من ذهب الى صلاة الجمعة ماشيا كان من بظلمهم الله تعالى في ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله كما في السكندري ومنها ما ورد أن من مات يوم الجمعة كتب الله له أجر شهيد ومنها ما ورد أن الله تعالى يعتق في كل جمعة ستمائة ألف عتيق من النار كما هم قد استحققوها ومنها ما ورد أن الله يأمر بنصب منبر على باب البيت المعمور في يوم الجمعة وتحضر الملائكة الكروبيون ويؤذن لهم ميكائيل ويصلي بهم جبرائيل اماما واذا فرغوا من صلاتهم يقول مكائيل اللهم اجعل نواب أذاني للمؤذنين من أمة محمد ويقول جبرائيل اللهم اجعل نواب امامتي للائمة من أمة محمد

﴿ باب ﴾ في صلاة الجمعة اعلم أن يوم الجمعة خير يوم طلعت فيه الشمس وذكر العلماء له فضائل كثيرة لا يحتملها هذا المختصر اللطيف

محمد وتقول الملائكة اللهم اجعل ثواب صلاتنا للمصلين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم  
فيقول الله تعالى وأنا أولى بالجوهر والكرم منكم أشهدكم أنني قد غفرت لمؤمني أمة محمد  
صلى الله عليه وسلم ثم يفرقون إلى الجمعة الأخرى ذكره الشهاب القليوبي في معراجيه  
(قوله وفيه ساعة الخ) وهي باقية لم ترفع كما عليه أكثر العلماء وفي وقتها أقوال قال  
الحافظ السيوطي بعد أن ذكر ثلاثين قولاً والذي أقول به أنها عند إقامة الصلاة وغالب  
الاحاديث المرفوعة تشهد له (قوله وهو يصلي) أي يدعو على حد قوله تعالى وصل عليهم  
إن صلاتك سكن لهم فالمراد بالصلاة معناها اللغوي وهو الدعاء بدليل أنه أبداً منه يسأل  
الله ويحتمل أن هذا الفضل العظيم لا يثبت لتارك الصلاة مطلقاً أو لتارك صلاة الجمعة  
فيكون المعنى يسأل الله حالة الصلاة لأنها حالة تقرب أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة  
من حاشية شيخنا الأمير (قوله الأقطاب) أي ما لم يسأل حراماً \* فان قلت الدعاء  
مطلقاً مستجاب حتى في غير هذه الساعة \* قلت نعم لكن الدعاء في هذه الساعة له مزية  
وهي الإجابة بعين المطلوب بدليل ظاهر الأضمار في قوله أعطاه الله إياه بخلاف الدعاء في  
غير هذه الساعة فإنه تارة يكون بعين المطلوب وتارة يكون بغيره أو يقال إن الدعاء في  
هذه الساعة مستجاب ولو لم يفعل شروطه أفاده شيخنا الأمير (قوله فرض على  
الاعيان) جمع عين بمعنى الذات أي واجبة على كل شخص والتحقيق أن فرض العين  
أفضل من فرض الكفاية لا اعتناء الشارع به بطلبه من كل شخص على حدته وقيل  
الكفاية أفضل لأنم الجميع دفعة واحدة بتركه والظاهر أن معنى الفضل مزيد الشرف  
وان احتل كثرة الثواب كما في حاشية شيخنا الأمير والتحقيق أن الجمعة بدل في المشروعية  
والظاهر بدل في الفعل ولذلك من كان من أهل الجمعة ولم يقيم به عذر وصلى الظهر في  
وقت الجمعة وفاته الجمعة فصلاؤه باطله ويعيدها \* فائدتان \* الأولى \* اعلم أن  
المعتد أن ترك الجمعة لا يكون كبيرة إلا إذا تركها ثلاث مرات متوالية عمداً بلا عذر ولا علة  
فتسقط شهادته ويتم سواد قلبه الوارد اثلاثاً لأنه ورد أنه إذا ترك الجمعة واحدة أسود ثلث  
قلبه وإذا ترك جمعيتين أسود الثلثان وإذا ترك اثلاثاً كمل سواد قلبه \* الثانية من محد  
وجوب الجمعة كفر ومن امتنع من فعلها كسلاً لا يقتل فليست كالظاهر ونحوها يؤخر  
بقدر ركعة بسجودتها ويقتل بالسيف حداً لأن الجمعة بدلا وهو الظاهر أفاده الشيخ  
في حاشية الخرشى (قوله لما روى مسلم) دليل على كونها متعينة على كل مسلم (قوله  
وغيره) وهو الإمام أحمد في مسنده (قوله لقد هممت) أي والله لقد عزم (قوله أن  
أمر) بالمد وضم الميم (قوله ثم أحرقت) أي ثم أذهب أحرقت وهو بضم الهمزة وتشديد  
الراء المكسورة للكثير قال المناوي ونحريقه عليهم بيوتهم كناية عن تحريقهم بالنار  
عقوبة لهم اه \* فان قلت كيف ذلك مع أنهم قالوا التعذيب بالنار ممنوع \* فالجواب  
أن المصطفى صلى الله عليه وسلم يعلم من الناس ما لا يعلمه غيره فعمل هذا الترك كان استخفافاً  
أو عناداً وقد أجاز وأحرق الكفار في الجبل أفاده شيخنا الأمير في حاشيته وقال المناوي  
ليس هذا التحريق لأجل التخلف عن الجمعة بل المراد أحرقت طائفة مخصوصة من صفتهم  
أنهم يتخلفون عن الجمعة لنحو نفاق ومطلق التخلف لا يقتضي الجزم بالأحراف ثم قال

وفيه ساعة لا يصادفها  
عبد مسلم وهو يصلي  
يسأل الله تعالى شيئاً إلا  
أعطاه إياه (وصلاة الجمعة  
فرض على الأعيان)  
إذا توفرت الشروط  
الآتية ولا تسقط بفعل  
البعض عن الباقي  
كفرض الكفاية لتعينها  
على كل مكلف  
مستكمل الشروط  
الآتية لما روى مسلم  
وغيره أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال  
لقد هممت أن أمر  
رجلاً يصلي بالناس  
الجمعة ثم أحرقت على  
رجال يتخافون عن  
الجمعة بيوتهم (ولها  
شروط وجوب) وهي

المنأوى وكان التعذيب بالنار حلالا في صدر الاسلام كما يشهد له هذا الحديث ثم حرم  
وانتقد الاجماع على تحريمه (قوله مانعمر) أي شروط تعمر بسببها الذمة (قوله ولا  
يجب على المكلف تحصيلها) أي كالدكورية والحريّة والبلوغ وقوله المكلف من قبيل  
مجاز الاول أي ما يؤول أمره الى التكليف أو أن المراد بالمكلف الذات بقطع النظر عن  
الوصف الذي هو التكليف لأن من جملة الشروط البلوغ والعقل ولا يتحقق التكليف  
الا بها (قوله وأركان الخ) انما حمله الشارح على الشروط لعدم ظهور الدخول  
الحقيقي في الماهية والركن ما كان داخل الماهية (قوله فلا تجب على كافر) هذا ضعيف  
(قوله وان قلنا انهم مخاطبون الخ) هو المعتقد فتجب الجمعة على الكافر على المعتقد لكن  
لا تصح الا بالاسلام والاولى أن لا يعد الاسلام والبلوغ والعقل من شروط الجمعة فانه لا يعد  
من شروط الشيء الا ما كان خاصا به وهذه الشروط الثلاثة ليست خاصة بالجمعة (قوله  
فلا تجب على صبي) لكن يندب له حضورها أذن له وليه أم لا (قوله فلا تجب على امرأة)  
أي فلا تجب الجمعة على المرأة ولو حضرت بالجامع لكن ان صلتها أجزأتها عن الظهر  
قال العلامة الاجهوري

من يحضر الجمعة من ذى العذر \* عليه أن يدخل معهم قادر  
وما على أنى ولا أهل السفر \* والعبد فعلها وان لها حضر

ونازعه الرماضي والبناني في عدم الوجوب على العبد اذا حضرها وقتا لا بل تجب على العبد  
اذا حضرها وقال القرافي انه من الواجب التحير أي ان الواجب على العبد أحد أمرين  
والندب منصب على تخصيص الجمعة بالعبد وهو موافق للقواعد ولا عبرة بتعقب الحرشي  
وغیره أفاده شيخنا الامير وفي حاشية الحرشي اشارة الى ذلك (قوله فلا تجب على امرأة)  
نال الشيخ في الحاشية ومثلها الخنثى المشكل ومثله في النفرأوى وهو ضعيف والمعتقد  
ان الخنثى المشكل تجب عليه الجمعة كما ذكره الاجهوري في شرحه على نظمه مسائل  
الخنثى المشكل ومثله في السكندري هنا وارتضاه شيخنا العقاد وغيره (قوله فلا تجب على  
عبد) أي سواء كان قنأ أو مدبرا أو معتقلا لاجل أو مكانيا أو مبعضا لكن يستحب للفقن  
والمدبر والمعتق لاجل حضورها ان أذن لهم سيدهم ويستحب للكاتب حضورها مطلقا  
أذن سيده أم لا وأما البعض فالיום الذي يكون لسيده يذهب فيه باذنه واليوم الذي لنفسه  
يذهب فيه بلاذنه ويندب للسيد أن يأذن لعبد له لانه وسيلة لتحصيل مندوب كما في الحاشية  
(قوله الإقامة) أي لخبر الجمعة على مسافر اهـ ولكن يستحب له حضورها ان كان  
لامضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه والا فهو مخير وهذا ما لم ينو إقامة أربعة  
أيام أما ان نوى ذلك وجبت عليه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال وفائدة ذلك أن  
المرد اذا كان لا يتم الابة لا يعتبر ولا تقام الجمعة (قوله على أكثر من ثلاثة أميال ان كان  
خارجا عن البلد) وأما ان كان بثلاثة أميال أو ما قاربها من ربع ميل أو ثلثه فيجب عليه  
أن يشهد بها وابتداء الثلاثة أميال وما في حكمها من المنارة التي في طرف البلد على الاظهر  
كما في الحاشية هنا ومثله في حاشية الحرشي وفي قول الشارح في وقفها اشارة الى أنه يراعى  
شخصه ولا يراعى مسكنه فن خرج عن مسكنه الداخل ثلاثة أميال فأخذ الوقت خارجها

مانعمر بها الذمة ولا  
يجب على المكلف  
تحصيلها وشروط أداء  
وقد أشار اليها بقوله  
(وأركان) وهي ما تبرا  
بها الذمة ويجب على  
المكلف تحصيلها  
(وأداب) تطلب من  
المكلف لأعلى سبيل  
الوجوب (وأعذار  
تبيح التغلف عنها)  
ثم شرع يذكرها على  
هذا الترتيب فقال  
(أما شروط وجوبها  
فثلاثة) أولها (الاسلام)  
فلا تجب على كافر بناء  
على أن الكفار غير  
مخاطبون بفروع  
الشريعة وان قلنا انهم  
مخاطبون بفروع  
الشريعة كان الاسلام  
من شروط الاداء  
(و) ثانيها (البلوغ)  
فلا تجب على صبي  
(و) ثالثها (العقل) فلا  
تجب على مجنون  
(و) رابعها (الدكورية)  
فلا تجب على امرأة  
(و) خامسها (الحريّة)  
فلا تجب على عبد لحق  
سيده (و) سادسها  
(الإقامة) فلا تجب على  
مسافر بحيث لا يكون  
منهاني وقفها على أكثر  
من ثلاثة أميال

لا تجب عليه الجمعة وتجب على من منزله خارج الثلاثة أميال وأخذ الوقت داخلها وخالف  
 ابن عمر في الثاني فقال لا تجب عليه الا اذا دخل مقبلا محملا قال الشيخ في حاشية الخرشي  
 وهو الظاهر \* واعلم أن الميل ستة آلاف ذراع على المعتقد كما في حاشية الخرشي خلافا  
 لما في السكندري والخرشي وغيرهما والذراع أربعة وعشرون أصبعا على المعتقد خلافا  
 لهم أيضا والاصبع ست شعيرات والمراد بالاصبع عرضه المسمى بالقبراط والمراد بالذراع  
 هنا الذراع الهاشمي لانه ينقص عن الذراع الحديدي الثمن فيكون الميل على القول  
 الصحيح بالذراع الحديدي المعروف الآن خمسة آلاف ومائتين وخمسين ذراعا أفاده  
 الشيخ في حاشية الخرشي مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله اذا كان خارجا عن البلد)  
 أي بقرينة بعيدة عن قرية الجمعة فحاصله أن الإقامة ما في البلد أو خارج عن البلد فان  
 كانت في البلد وجب السعي ولو على ستة أميال وان كانت خارجا عن البلد فان كانت على  
 ثلاثة أميال أو ما فارها وجب السعي وان كانت على أزيد فلا يجب السعي (قوله فيجب  
 عليه السعي لها) أي التوجه إليها ماشيا أو راكبا ويشمل التوجه من كان من أصحاب  
 الخطوة كالاولياء والسعي واجب بمقدار ما يدرك الصلاة من أولها فقط ان علم أن عدد  
 الجمعة يتم بدونه أو الخطبة والصلاة ان علم أن العدد لا يتم الا به وقيل بمقدار ما يدرك الخطبة  
 مطلقا والمعتقد الأول والحاصل أن عندنا قواين قيل فرض عين ان لم يزيدوا على اثني  
 عشر وقيل فرض عين مطلقا والمعتقد الأول أفاده شيخنا (قوله فلا تجب على مريض)  
 أي لا يقدر على الاتيان لها أصلا أو بمشقة ومثله كبير السن فان كان يقدر على ركوب  
 لا يحجب به وجب عليه فان صح المريض قبل أن تقام صلاتها لم يمتنع ان كان يمكنه أن يتطهر  
 ويدرك ركعة ومثله المسافر يقدم والعبد يعتق والصبي يبلغ (قوله في المقدمات) كتاب  
 لابن رشد (قوله الظاهر أنه شرط في الوجوب) وارتضاء محشي التتائي وقال هو قول ابن  
 شاس وابن عرفة وابن الحاجب وغيرهم (قوله وسيد كره المصنف قريبا في شروط  
 الصلحة) أي فيكون كلام المصنف محال كالكلام المقدمات وقد يقال ان الاستيطان  
 من شروط الوجوب والصلحة باعتبار جهتين مختلفتين لان الاستيطان العزم على الإقامة  
 على الابد والمصنف به تجب عليه وتنعقد به فن حيث وجوبها عليه يكون العزم من شروط  
 الوجوب ومن حيث الانعقاد يكون من شروط الصلحة انظر الحاشية (قوله المسجد)  
 وتصح برحبته والطرق المتصلة به ولو لم يضق ولو لم تتصل الصفوف على المعتقد كما في  
 حاشية الخرشي وقرر شيخنا خلافا لما في الحاشية هنا من البطلان عند عدم الضيق وعدم  
 الاتصال فانه ضعيف لكن اذا لم يضق ولم تتصل الصفوف يحرم كما نقله شيخنا عن الشيخ  
 في تقريره على الخرشي وهو المتبادر من قوله في حاشية الخرشي المعتقد أن صلته صحيحة  
 عند عدم الضيق وعدم الاتصال ولكنه أساء انتهى وقال شيخنا الاميرانه اذا انتفى الامران  
 تصح مع الكراهة الشديدة لا مع الحرمة انتهى وبالجملة فالصلوة صحيحة على المعتقد لكن  
 اما مع الحرمة أو مع الكراهة الشديدة وتصح بالدكة وبالمدارس التي حول الازهر  
 كالطبرسية والابتغاوية ورواق المغاربة والاراك وأما رواق التكرور بالمقصورة  
 الجديدة فلا تصح فيه لانه محجور عليه وكذا لا تصح على ظهر المسجد ضاقي أو لا المؤذن أو

اذا كان خارجا عن  
 البلد وأما من هو فيها  
 فيجب عليه السعي لها  
 ولو كان من المسجد على  
 ستة أميال (و) سابعها  
 (الصلحة) فلا تجب  
 على مريض ومن  
 شروطها أيضا الاستيطان  
 قال في المقدمات  
 الظاهر أنه شرط  
 في الوجوب لافي  
 الصلحة وسيد كره  
 المصنف قريبا في  
 شروط الصلحة (وأما  
 أركانها) أي فرائضها  
 التي هي شروط الاداء  
 (خمس الأول المسجد)

غيره وكذا الاتصاف في بيت القناديل والبسط ولا في الدار والحانوت والطرق المتصلة  
 المحجورة ولو أذن أهلها فالصلاة في الحوائط التي جهة رواق المغاربة والشوام باطلة نعم  
 ان صلى في نحو مساطب الحوائط تحت وأما الدور والحوائط التي تدخل فيها الناس  
 بغير إذن أهلها فحكمها حكم رحاب المسجد والطرق المتصلة فتصح فيها (قوله الذي  
 يكون جامعا) أي الذي أمر السلطان بأقامة الجمعة فيه أو انفق رأي جماعة المسلمين على  
 اقامة الجمعة فيه لان استئذان السلطان في اقامتها مندوب فقط على الاصح لا شرط فان  
 استؤذن في اقامتها ومنع منها فيجب على الناس أن يصلوها ان أمنوا على أنفسهم منه فان  
 لم يأمنوا منه لم يجزهم كما في حاشية الخرشى واعتقده بعضهم أنها تجزئهم وتصح منهم  
 عند عدم الامن وهو الظاهر أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله البنين المعتاد) أي  
 المعتاد لاهل تلك البلدة فيشمل ما لو فعل أهل الاختصاص جامعا من بوض ونحوه فتصح  
 فيه الجمعة ولا يشترط في المسجد أن يكون مسقوا فابتداء ودواما ولا قصد المداومة على  
 ايقاعها فيه أبدا ويشترط في المسجد أن يكون متحدا فلا يجوز التعدد على المشهور ولكن  
 العمل الآن على خلافه وقال في التوضيح يجوز التعدد بمصر وبغداد ونحوهما فلو تعدد  
 المسجد فالجمعة للعتيق الذي أقيمت فيه الجمعة أولا وان تأخر عن غيره في البنين لكن قولهم  
 الجمعة للعتيق مقيد بقيود ثلاثة الأول أن تقام به وبالجديد فان هجر العتيق وصلوها في  
 الجديد فقط صحت الثاني أن لا يحكم حاكم بصحتها في الجديد فان حكم حاكم بصحتها في  
 الجديد صحت وصورة ذلك أن يقول بأن المسجدان صحت الجمعة في مسجدى هذا فعبدى  
 فلان حرفة صلى فيه الجمعة فيأتى العبدالى من يقول بجواز التعدد كالحنفى فيثبت عنده أنه  
 صلى في هذا المسجد جمعة صحيحة فيحكم الحاكم بعنقه لوقوع المعلق عليه فيلزم من ذلك  
 الحكم بصحة الجمعة ضمنا فتصير الصلاة صحيحة كما أفتى به الناصر الثاني للسلطان الغورى  
 لان حكم الحاكم يرفع الخلاف الثالث أن لا يحتاجوا الى الجديد فان احتاجوا اليه لصيق  
 العتيق بهم صحت في الجديد قال العلامة النفاوى والظاهر أن المراد حاجة من يغلب  
 حضوره لصلاتها ولو لم تلزمه كالصبيان والعبيد لان الكل مطلوب بالحضور ولو على  
 جهة النذب \* تنبيه \* اذا كان في البلدة عدة فيجوز زاحداث مسجد ولا يجوز  
 قسم العتيق فان قسم صحت لهما كما قرر شيخنا (قوله ولا يكون اذا داخل المصر) يعني  
 مطلق بلد الجمعة والمراد أنه يكون داخل المصر ابتداء لا دواما فان كان داخل المصر ابتداء  
 ثم تهدم البناء الذي حوله وخرب حتى صار الجامع خارجا عنها فانه لا يضر (قوله وقيل يكفي  
 أن ينعكس عليه دخان القرية) هذا قول ابن ناجي واستظهره الخطاب ومجمله في الجامع  
 الذي بنى ابتداء خارجا اما ان كان أصله في البلد ثم خرب وصار خارجا عنها فلا يشترط فيه  
 انعكاس دخان ولا غيره (قوله وحد ذلك بعضهم بأربعين ذراعا) وحده بعضهم أيضا  
 بأربعين باعا والباع أربعة أذرع فان خرج الجامع عن البلد ابتداء بأكثر من أربعين  
 باعا لم تصح فيه الجمعة أفاده النفاوى (قوله تنقري بهم قرية) أي تأمن وتستغنى بهم  
 القرية عن غيرها \* واعلم أن الجماعة التي تنقري بهم قرية شرط في وجوب اقامة الجمعة  
 وفي صحتها في كل مسجد فتى وجدت الجماعة المذكورة بالقرية وجبت عليهم اقامة الجمعة

الذي يكون جامعا)  
 وقيل انه شرط في  
 الوجوب وقيل شرط  
 في الوجوب والصحة  
 معا قال في الجواهر  
 ويشترط فيه البنين  
 المعتاد للساحد قال  
 سند ولا يكون الا  
 داخل المصر وقيل  
 يكفي أن ينعكس عليه  
 دخان القرية وحده  
 ذلك بعضهم بأربعين  
 ذراعا (الثاني الجماعة  
 وليس لهم حد عند  
 مالك) في ابتداء اقامتها  
 (بل لابد أن تكون  
 جماعة تنقري بهم قرية)  
 أي ولا يحدون بعدد  
 ويكفي كونهم آمنين  
 على أنفسهم

وصحت وان لم يحضر منهم الا اثنا عشر والامام ولا فرق بين الجمعة الاولى وغيرها كما قال  
الخطاب وهو المعتمد كما في حاشية الخرشى وغيرها فلو كان في القرية جماعة تنقرى بهم  
قرية ثم سافر منهم جماعة حتى لم يبق منهم من تنقرى بهم قرية فان سافر وابنية الانتقال  
سقطت الجمعة عن الباقي وان سافر وابوضع قريب بنية العود فتجب الجمعة على الباقي اذا  
كانوا اثني عشر والامام وكذا اذا كانوا دون ذلك وجاء من خرج بنية العود من يكمل به العدد  
المطلوب ولو جاء وقصد العود والظاهر أن المراد بالقرية من يحصل لهم بهم الاستماعة  
اذا استعانوا بهم أو يحصل بهم كف الاذى من يؤذيهم رهبة من بالحلل القرية أفاده الشيخ  
في حاشية الخرشى ( قوله بدفع من يقصدهم ) أى في الامور الكثيرة دون النادرة  
وذلك بخلاف باختلاف الجهات من كثرة الخوف والفتن وقتلها ( قوله ويساعد بعضهم  
بعضا في المعاش ) وهل لابد من المساعدة بالفعل وانه لو اتفق ان كلا يشتغل بأمره فيه  
لا تصح لهم الجمعة أو يكفي امكانها قال الشيخ وهو الظاهر ( قوله تجوز باثني عشر رجلا )  
أى غير الامام ويشترط فيهم أن يكونوا أحرارا ذكورا مستوطنين مالكيين أو حنفيين  
كشافعين قلدا واحدا منهما فيأذكر لان لم يقلدوا فلا تصح جمعة المالكي باثني عشر  
شافعي لم يقلدوا لانه يشترط في صحته عندهم أربعون يحفظون الفاتحة بشداتها فان نقصوا  
لم تصح ( قوله باقين لسلامها ) أى باقين مع صحة صلاتهم مع الامام لسلامها منه ومنهم فان  
فسدت صلاة واحد منهم وبسقوط عمامة مسح عليها لعله ولو بعد سلام الامام وقبل  
سلامه هو بطلت صلاته وصلاتهم \* وهذا يلغز فيقال انتقض وضوءه مأموم فبطلت صلاته  
وصلاة امامه وصلاة المأمومين أو يقال وقعت عمامة مأموم فبطلت صلاته وصلاة امامه  
والمأمومين \* وهناك وجه آخر أبلغ في التعمية وهو أن يقال لنارجل وقعت من يده خرقة  
أو انخرق بعض ملبوسه والحال أن عورته مستورة فبطلت صلاته وصلاة امامه وصلاة  
المأمومين \* فالجواب عن الاول انه رجل مسح على الجبيرة فوقع وهو في الصلاة  
\* وعن الثاني بأنه مسح على خف فانخرق وهو في الصلاة فلو حضر رجل ثالث عشر في  
الصلاة دون الخطبة ثم حصل حدث لواحد من الاثني عشر الحاضرين للخطبة بطلت  
صلاة الجميع على المعتمد ولا يكتفى بالثالث عشر لقول المصنف باثني عشر رجلا باقين  
لسلامها ( قوله حين قدم العير ) بكسر العين أى القافلة وأما بفتحها فالجمار ( قوله كانوا  
اثني عشر رجلا ) وهم الصحابة العشرة وبلال واختلف في الثاني عشر ف قيل عمار بن  
ياسر وقيل ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم أجمعين وذلك لانه عليه الصلاة والسلام كان  
أولا يصلي الجمعة ثم يخطب كالعيد فلما قدم دحية الكلبي من الشام بتجارة في يوم الجمعة  
والنبي صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخطب وقد أصاب أهل المدينة غلاء ومع دحية ما  
يحتاجون اليه من برودقيق ونحو ذلك نخرج الناس وركوه قائما على المنبر يخطب الا  
هؤلاء الجماعة الاثني عشر فلم يخرجوا فقال صلى الله عليه وسلم لولا هؤلاء الجماعة لميت  
عليهم الحجارة من السماء وفي رواية لولا هؤلاء لساأل عليهم الوادى نارا فأزل الله واذا  
رأوا تجارة أو لخوا انفضوا اليها وركوك قائما الآية فقدّم صلى الله عليه وسلم الخطبة  
وأخرا الصلاة يوم الجمعة بوحى من الله تعالى والمراد بالله في الآية الطيب الذي كان مع

بدفع من يقصدهم  
ويساعد بعضهم بعضا  
في المعاش (ورجح  
بعض أئمتنا أنهم تجوز  
باثني عشر رجلا باقين  
لسلامها) لان الذين  
لم ينفضوا عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
حين قدم العير كانوا  
اثني عشر رجلا

دحية الكبي وقال التتائي هو النظر الى وجه دحية لانه كان من أجل الناس وقال قتادة بلغنا انهم فعلوا ذلك ثلاث مرات كل مرة لقاءة تقدم من الشام وكل ذلك يوافق يوم الجمعة قاله بنوفري في الفوائد الهية (قوله وقال الشافعي الخ) ووافقه الامام أحمد بن حنبل على ذلك (قوله لا بد من أربعين الخ) أي بالامام فالخاضع أن مذهب الامام الشافعي وأحمد لا بد من أربعين بالامام من يجب عليهم الجمعة ومذهبنا لا بد من اثني عشر من يجب عليهم الجمعة غير الامام ومذهب الامام أبي حنيفة لا بد من ثلاثة غير الامام (قوله ويجلس في أوّلها) أي يسن للخطيب أن يجلس في أوّل الخطبة للاستراحة حتى يفرغ الاذان (قوله ووسطهما) أي يسن للخطيب أيضا أن يجلس في وسطهما ويقوم للخطبة الثانية والجلوس بينهما قدر الجلوس بين السجدين كما قاله ابن القاسم أفاده النفر اوى ويسن الناس استقبالهم الخطيب بوجوههم من يسمعه ومن لا يسمعه من يراه ومن لا يراه ولو من الصف الاوّل على المعتمد خلافا للمختصر والمراد أنهم يستقبلون ذاته فيغيرون جلستهم التي كانت لا قبله كما صرح به التماسي أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وفي الحديث اذا خطب الخطيب فاستقبلوه بوجوهكم وارمقوه بأبصاركم واستمعوه باذانكم (قوله ولا بد أن تكون بعد الزوال وقبل الصلاة) فلو خطب قبل الزوال وصلى بعده أو صلى قبل الخطبة ثم خطب فيعيد الخطبة والصلاة في الاولى ويعيد الصلاة فقط في الثانية (قوله ولا بد أن تكونا مما تسميه العرب خطبة الخ) ولا بد أيضا أن تكون في المسجد سواء كانت الخطبة الاولى أو الثانية ويستحب كونها على المنبر فان خطب على الارض حثت (قوله مما تسميه العرب خطبة) وهو نوع من الكلام مسجع ليس نظاما ولا نثرا مشتمل على تبشير وتحذير له قدر وبال فان أتى بها نثرا أعادها ان كانت قبل الصلاة ونجزي بعدها والظاهر أن الحكم كذلك ان أتى بها نظاما كما في الحاشية وقال شيخنا البلي الأظهر أنه ان أتى بها نظم تجزئه ولا يعيدها ان كان قبل الصلاة لان النظم قريب من السجع ومن شرطها أن تكون باللفظ العربي فوقوعها بغیر العربية لغو فان لم يكن في الجماعة من يعرف العربية والخطيب يعرفها وجبت فان لم يعرف الخطيب عربية لم يجب إقامة الجمعة ولم تصح ولا بد أيضا أن تكون جهرا ولو كانوا صامسا فسرارها كعدمها وتعاد جهرا ولو قدم الخطبة الثانية على الاولى كفي كافي كبير الخرشى ولا بد أيضا من حضور الجماعة وهم الاثناعشر الذين يجب عليهم وتنعقد بهم فان لم يحضروا أو بعضهم من أوّلها لم يكف بذلك فلو فرغ المؤذن ولم يأت أحد فان كان في المسجد جماعة تنعقد بهم الجمعة خطب والا انظر الجماعة ما بقي الوقت المختار فان كانوا حاضرين في أوّل الخطبة وتفرقوا قبل اتمامها فنادى فيها وحده وأجزأتهم اذا أتوا وصلى بهم فقط ولا تعاد الخطبة ويجب اتصال أجزائها بعضها ببعض واتصالها بالصلاة ويسير الفصل مغنفر والحاصل أن أركانها ثمانية اشتغالها على تحذير وتبشير وكونها باللفظ العربي وكونها جهرا وكونها قبل الصلاة بعد الزوال وكون أجزائها متصلة بعضها ببعض وكونها متصلة بالصلاة وحضور الجماعة الذين يجب عليهم الجمعة وتنعقد بهم وكونها في المسجد وأما وقوعها على المنبر فستحب فقط وكذا ابتدؤها بالحمد والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقراءة القرآن فيها فكل

وقال الشافعي لا بد من أربعين ممن يجب عليهم الجمعة وقال أبو حنيفة تنعقد بالامام وثلاثة معه (الثالث الخطبة) الاولى (وهي ركن على الصحيح) فلا تصح بدونها (وكذلك) الخطبة (الثانية على المشهور) ويجلس في أوّلها ووسطها (ولا بد أن تكونا بعد الزوال وقبل الصلاة) متصلتين بها ويعني عن الفصل اليسير فان جهل وصلى قبل الخطبة أعاد الصلاة فقط (وايسر في الخطبة حد عند ذلك) أيضا كما انه لا حد في الجماعة عند ذلك كذلك لا حد عند في الخطبة لا بطول ولا بقصر الا أن الخطيب لو هال أو كبر فقط لم يجزئه ولذا قال المصنف (ولا بد أن تكونا مما تسميه العرب خطبة

منها مستحب وأما الاتيان بالحديث فيها فليس شرطاً بل هو مستحب فقط كما قال شيخنا  
الجداوى فلو لم يأت به لم يضرب ولا تبطل الخطبة باللعن ولو في الحديث وأما الدعاء للصحابة  
فبدعة حسنة والدعاء للسلطان بدعة مكر وهمة لكن بعد احداثه واستمراره في الخطبة  
في أقطار الارض فيخشى على الخطباء من تركه أذية صار راجحاً أو واجباً لكن المطلوب  
عدم المبالغة في مدحه ومن البدع المكر وهمة قولهم فوق الدكة والامام يخطب صلوا عليه  
الخ وآمين أو رضوان الله عليهم ومن البدع المكر وهمة أيضاً ما يفعله المرقى من قوله أيها  
الناس صبح في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك والامام  
يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت أنصتوا تخرجوا وارجمكم الله لأن أهل المدينة لم يفعلوا  
ذلك كله وإنما هو فعل أهل الشام قاله الشيخ في الحاشية هنا مع زيادات من حاشية  
الخرشي ومن تقرير شيخنا الجداوى ومثله في الاجهوى قال النفراوى ولى في دعوى  
الكراهة بحث مع اشتماله على التحذير من ارتكاب أمر محرم فلهذا من البدع الحسنة ثم  
قال النفراوى وأما ما يقوله المؤذنون عند جلوس الخطيب بين الخطبتين فيجوز كما يجوز  
كل من التسييح والتهيل والاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر  
أسبابها قاله ابن عرفة انتهى ( قوله وقيل أقلها حمد الله الخ ) تقدم أن الحمد والصلاة  
والقراءة كل منها مستحب لا واجب خلافاً لذلك القول وكذا الدعاء ليس شرطاً ( قوله  
وتحذير وتبشير ) الواو بمعنى أو أى تحذير أى تخويف من النار أو تبشير بالجنة فلا يشترط  
في الخطبة أن تكون مشتملة على تحذير وتبشير معا بل يكفي أحدهما فقرر شيخنا الجداوى  
رحمه الله تعالى ( فائدة ) قال بعض شيوخنا ويكفي في الخطبة أن يقول الحمد لله والصلاة  
والسلام على رسول الله أما بعد فأوصيكم بنقوى الله وأحذركم عن عصيانه ومخالفته ( قوله  
وقرآن ) قال النفراوى ونصح من محض قرآن مشتمل على تحذير وتبشير وبعض  
مواعظ كسورة في ( قوله ويستحب فيهما الطهارة ) ويستحب أيضاً تصبير  
الخطبتين وأن تكون الثانية أقصر ويستحب أيضاً تكاء الخطيب على عصا أو قوس غير  
خشبة المنبر ولو خطب بالارض ويكون في يمينه كما في الخرشي وغيره وأما ما يفعله بعض  
الخطباء من جعله في اليسار فليس مذهباً بل هو مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه  
والعصا أولى فان فقدت فالقوس أو السيف كما في الخرشي وحكمته خوف العبث بمس  
لحيته أو غيرها ( قوله الطهارة ) ويكره تركها لأن الطهارة ليست من شروط الخطبة  
وان كان يحرم عليه في الكبرى من حيث المكث بالجنابة في المسجد ( قوله وفي وجوب  
القيام لما تردد ) المعتمد أنه واجب شرطاً فقرر شيخنا ( قوله الرابع الامام ) أى المقيم  
ولا يشترط فيه الاستيطان لأن الاستيطان إنما هو شرط في الجماعة لا في الامام لأنه يكفي فيه  
الاقامة فقط وبنو اعلی ذلك مسألة حسنة وهي حجة امامة مسافر نوى اقامة أربعة أيام صحاح  
في قرية لا بقصد الخطبة فانه يصح أن يكون خطيباً فيها ولا يصح أن يكون بعض الاثني عشر  
\* ويلغز هذا فيقال لنا امام ان صلى مأمو ما بطلت صلاته وصلاة امامه وصلاة المأمومين  
( قوله والمسافر ) أى حيث لم ينو اقامة أربعة أيام أما ان نوى اقامة أربعة أيام حقيقة لا بقصد  
الخطبة فقد صحت خطبته ولو طرأ له السفر عقبها أما ان نوى اقامة لأجل الخطبة فلا تصح

وقيل أقلها حمد الله  
تعالى والصلاة والسلام  
على نبيه محمد صلى الله  
عليه وسلم وتحذير  
وتبشير وقرآن ودعاء  
( ويستحب فيهما  
الطهارة ) فلو خطب  
مخدناً أجزأه ( وفي  
وجوب القيام لهما  
تردد ) فلو خطب جالسا  
ثم صلى أساء وصحت  
صلاته ( الرابع الامام  
ومن صفته أن يكون  
من تجب عليه الجمعة )  
احترازاً من الصبي  
والمسافر وغيرهما  
من لم تجب عليه الجمعة  
فلا تصح بهم ويشترط  
أن يكون المصلي  
بالجماعة هو الخطيب  
الالغزير ينعمه من ذلك

وكذا تصح امامة الخارج عن قرية الجمعة على كفر سخ لانه يلزمه السعي من محله الى بلد الجمعة كن يخطب بقية الغورى أو بولاق أو القرافة أو بمصر العتيقة وهو من المدينة وأما الخارج منها على أكثر من كفر سخ فحكمه حكم المسافر على المشهور وقال الناصر اللقاني متى كان الامام دون مسافة القصر ولو بجبل صحت امامته وهو قول قوى لكن العمل على الاول وأما مسافة القصر فلا تصح اتفاقا والفرسخ ثلاثة أميال ويستثنى من المسافر الخليفة عمر بقرية الجمعة بخطب بهم فتصح لهم وله وان لم تجب عليه الجمعة فان قدم وهم فيها ولو بعد عقدهم ركعة بطلت عليهم والمراد بالخليفة من له الحكم والصلاة فيدخل القضية لكن في هذا الزمان ليس لهم الصلاة فلا تبطل عند دخوله قرية الجمعة فان مر بغير قرية الجمعة وصلاها بهم جهلا منه فسدت عليه وعليهم ( قوله من مرض أو جنون الخ ) فيستخلف من يصلى بهم فان لم يستخلف قد موارجلا ويندب أن يكون ممن حضر الخطبة فان تقدم رجل ولم يقدر موههم ولا الامام أجزأهم فان لم يستخلف هو ولا هم وصلوا أفذاذا بطلت ( قوله للعذر القريب ) أى الذى مقداره أولى الرباعية المتوسطة قراءة وهى العشاء كما فى حاشية الخرشي ( قوله على الاصح ) ومقابلته عدم الانتظار مطلقا قرب العذر أو بعدوه هو ضعيف ( قوله الاستيطان ) أى العزم على الإقامة لا على سبيل الانتقال فيصدق بما اذا لم يكن لهم نية أو ينتمى التأييد ولا يكتفى بنية الإقامة فقط ولو طال ( قوله بأخصاص ) أى يثبت من بوض أو خشب أو غير ذلك ولا يضر انتقال أهل الاخصاص عن موضعهم بعد مدة طويلة الى قريب منه وبنيتهم به اخصاص آخر فتجب عليهم أيضا وتنعقد بهم لان انتقالهم انما هو مما يحصل في محلهم من الاوساخ بالفضلات ( قوله لآخيم ) أى سواء كانت من صوف أو شعر أو وبر أو نحو ذلك لان الخيم لا يمكن الاستيطان فيها غالبا على سبيل الدوام وقوله لآخيم أى الا أن يكون أهلها مقيمين على كفر سخ من منار قرية الجمعة فنوجب عليهم تبعا لأهلها ( قوله بأن يقيم فيه صيفا وشتاء ) ظاهره أنهم اذا كانوا يقيمون في بلد في الشتاء وفي أخرى في الصيف لا تصح لهم الجمعة وليس كذلك بل تصح الجمعة فاذا دخلوا باحداها فقيموا فيها لآخيم ناوون على الإقامة فيها وكذا اذا كانوا يخرجون أيام المطر نحو الشهرين وكذلك اذا كان جماعة يقيمون ستة أشهر في بلدة وفي أخرى ستة أشهر وكذا من له زوجتان يلبس من متاعدين ينوى الإقامة عند كل واحدة سنة لانه ناو الإقامة فيهما أبدا أفاده الشيخ في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشي ( قوله المثوى ) بالثناء المثلثة أى الإقامة وأما بالثناء الفوقية فهو الهلاك ( قوله فعلا ) أى كالغسل ( قوله أوتركا ) أى كتجنب الرائحة ( قوله سنة ) أى كالغسل ( قوله أو غيرها ) أى غير السنة وهو ما عدا الغسل ( قوله الغسل لها ) فيه إشارة الى أنه للصلاة لا اليوم فلا يفعل بعد الصلاة وان تذكر وهو في المسجد فيستحب خروجه له اذا علم أن الخطبة لا تنفوته وأما اذا علم أنه اذا خرج للغسل فاتته الخطبة فلا يستحب له الخروج على المعتدل لان سماع الخطبة واجب ولا يترك للسنة أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وكلام السكندري هنا ضعيف ( قوله وهو سنة ) أى سنة مؤكدة على من يريد الحضور لها ولو لم يلزمه كسافر وعبد وامرأة وصبي \* فان قلت كيف يكون غسل الجمعة سنة في حق الصبي مع أن نفس الجمعة

من مرض أو جنون (أو نحو ذلك) كرعاف ولا ماء أو الماء بعيدا ولم ينقطع الرعاف ونحو ذلك مما فيه طول (ويجب انتظاره للعذر القريب على الاصح) كما اذا خرج لطهارة أو لرعاف ويرجع بالقرب (الخامس موضع الاستيطان) ولو كان بأخصاص لاخيم (فلا تنقام الجمعة الا في موضع يستوطن فيه) بأن يقيم فيه صيفا وشتاء (ويكون محلا للإقامة) أى بأن يمكن المثوى فيه (بالامن على النفس والمال (بلدا كان) ذلك المثوى (أو قرية) وما فرغ من الشروط والاركان شرع في الآداب فقال (وأما آداب الجمعة) جمع أدب وهو ما يطلب من المكلف تحصيله لها سواء كان فعلا أو تركا سنة أو غيرها وأشار لجواب أما بقوله (فثانية الاول الغسل لها وهو سنة على المشهور) وقيل واجب

مستحبة في حقه \* فالجواب انه لا غرابة في ذلك ألا ترى أن الوضوء لها واجب وان شئت فانظر الى السورة ونحوها في صلاة الصبي وقيد اللخمى سنة الغسل بمن لا رائحة له والواجب كاللحام والسماك ونحوهما فيجب عليهم الغسل على المعتمد أفاده الشيخ في حاشية الحرشي مع زيادة من حاشية شيخنا الامير (قوله ومن شروطه الخ) أي ومن شروطه أيضا أن يكون نهرا أي بعد الفجر فلا يجزئ قبله وأن يكون بنية وأن يكون بماء مطلق وصفته كغسل الجنابة (قوله أن يكون متصلا بالراح) لم يشترط هذا الشرط أبو حنيفة بل المدارعته على كونه بعد الفجر \* فائدة \* لو طال مكثه بمسجد لا يريد الصلاة فيه فلا يبطل غسله على الظاهر لان له أن يصلي فيه ولا يبطل غسله نقله شيخنا الامير عن الشيخ (قوله وقد يتأخر الخ) الواو بمعنى لام التعليل (قوله واشتغل بغذاء أو نوم) أي اختيارا فیهما خارج المسجد (قوله بغذاء) اعلم أن الغداء بالذال المعجمة هو ما يتغذى به سواء كان أول النهار أو آخره وأما الغداء بالذال المهملة فهو ما يؤكل قبل الزوال وقراءته بالمعجمة أولى ليكون شاملا لما قبل الزوال وما بعده بخلاف قراءته بالمهملة فيكون قاصرا على ما إذا كان أول النهار أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله أعاد الغسل) أي استنانا سواء كان عامدا أو ناسيا وكذا يعيده إذا حصل له عرق أو صنان أو خروج من المسجد متباعدة وأما لو اتصل الغسل بالراح ونام أو تغذى في المسجد فلا يطلب باعادته بل ظاهر المدونة أنه إذا أكل وهو ماش لا يطلب باعادة الغسل كسربه وهو ماش واستظهره بعض الشيوخ أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله فاذا خف الاكل الخ) وكذا إذا أكل لشدة جوع أو لا كراهة فلا شيء عليه وكذا لا يبطل بنقض وضوئه ولو قبل دخوله المسجد واستظهر نقضه بالجنابة أفاده الشيخ في حاشية الحرشي (قوله لاجل حضور الملائكة) يوضح ذلك قول بعضهم انما يطلب السواك والطيب يوم الجمعة لاجل الملائكة الذين يقفون على أبواب المساجد يوم الجمعة وبأيديهم صحف من فضة وأقلام من ذهب يكتبون الاول فالاول ورعما صاخوه أو مسوه فاذا طلع الامام على المنبر دخلت الملائكة في المسجد يسمعون الخطبة كما ورد في الحديث (قوله حلق الشعر) أي حلق الرجال الشعر إذا كان لهم شعر يحتاج للحلق وأما النساء فلا يطلبن بحلق الشعر يومها (قوله المأمور بحلقه) أي الذي أمر الشارع بحلقه قال النفراوي وليس من الآداب المستحبة حلق الرأس وانما حلقه مباح لانه صلى الله عليه وسلم لم يحلق رأسه الا في الحج فهو من البدع المباحة أو الحسنة لمن يقبح منظره بدونه انتهى \* فائدة \* قال الشامي في سيرته حلق النبي صلى الله عليه وسلم رأسه أربع مرات كما ذكره البخاوي (قوله تجنب الرائحة الكريهة) في عهدنا من باب الآداب مسامحة لانه واجب وقد ذكر الشارح أول الباب ان الآداب ما يطلب لا على سبيل الوجوب الا أن يحمل قول المصنف تجنب الرائحة على رائحة لم تشتد جدا ويرتكب الاستغناء في قول الشارح فان فعله وجب عليه اجتنابها أفاده شيخنا الامير في حاشيته لكن سبق للشيخ في الحاشية عند قول المصنف وأما آداب الجمعة الخ أن الآداب ما يطلب من المكلف تحصيلا سواء كان واجبا كتجنب الرائحة الكريهة أو سنة كالغسل أو مستحبا كالطيب لها (قوله

(ومن شروطه أن يكون متصلا بالراح) فان كان الفصل يسيرا فلا شيء عليه وقد يتأخر لاصلاح ثيابه وتخيرها (فان اغتسل واشتغل بغذاء أو نوم أعاد الغسل على المشهور) فاذا خف الاكل أو غلبه النوم فلا شيء عليه في ذلك (الثاني السواك) أي لاجل حضور الملائكة (الثالث حلق الشعر) المأمور بحلقه كالعانة (الرابع تقليم الاظافر) للتنظيف (الخامس تجنب ما يتولد منه الرائحة الكريهة)

كالثوم) بضم التاء المثلثة كما في شرح الموطأ ويقال فيه قوم بقلب التاء فاء كما قرره شيخنا (قوله والبصل) أي ومثله كل ماله رائحة كريهة كالكراث والفجل \* واعلم أن أكل الثوم والبصل والفجل ونحو ذلك في المسجد حرام ولو لم يكن به أحد ولو كان عنده ما يزيل به رائحته وأما أن أكل شيئاً من ذلك خارج المسجد وعنده ما يزيل به رائحته بخلاف الأولى وإن لم يكن عنده ما يزيل به فيحرم أن كان قصده الاجتماع بأحد في المسجد وإن لم يقصد دخول المسجد فقليل بالكراهة وقيل بالجواز وقيل بالحرمة وهو الظاهر وكذا يحرم أكل شيء مما ذكر يوم الجمعة خارج المسجد قبل الصلاة ما لم يكن عنده ما يزيل به رائحته فلا يحرم فلو لم يجد ما يزيل به الرائحة سقطت عنه الجمعة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله كالذباح الخ) فيجب على هؤلاء ترك الجمعة لأن يكون عندهم ما يزيلون به الرائحة والأوجب عليهم إزالتها بمذاهبهم للجمعة (قوله بالثياب الحسنة) هذا خاص بالرجال دون النساء فانهن يخرجن بالثياب المتهتة (قوله البياض) أي فقط بغير ثياب في صلاة الجمعة في الشرع هو خصوص البياض ولو قد عجم بخلاف العيد فإن المراد بالجميل الجديد ولو أسود فالثياب الجميلة يوم الجمعة للصلاة لا لليوم بخلاف العيد فليوم لا للصلاة فإذا كان يوم الجمعة يوم العيد لبس الجديد أول النهار ولو غير أبيض ولبس الأبيض وقت الجمعة ولو قد عجم (قوله ولم يتخط أعناق الناس) \* اعلم أن تخطي أعناق الناس من جلوس الخطيب على المنبر لا آخر الخطبة حرام ولو لفرجة إلا إذا دعا الإمام فيجوز على المعتمد كما في الإجهورى خلافاً للزرقاني وأما قبل جلوس الخطيب على المنبر فإن كان لفرجة جاز وإن كان لغيرها كره وأما بعد الخطبة وقبل الصلاة فخائز ولو لغير فرجة وأما المشي بين الصفوف فخائز ولو في حال الخطبة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى \* تنبيه \* قال الشيخ في الحاشية هنا قوله ولم يتخط أعناق الناس كناية عن التكبر أي عليه أن يبكر فلا يتخطي أعناق الناس انتهى وهو يقتضي أن التكبر للجمعة مستحب فينافي ما ذكره بعد عند قول المصنف والمشي لها فإنه قال هناك مانعه ومن المندوبات التهجير وهو الرواح في المهاجرة وهي شدة الحر ويكره التكبر لأنه لم يفعله عليه الصلاة والسلام ولا الخلفاء بعده وخيفة الرياء والسمعة والمراد بالمهاجرة الاتيان في الساعة السادسة انتهى ومثله في الخرشى وغيره فالأنسب أن قوله في الحديث ولم يتخط أعناق الناس أي بأن يأتي في المهاجرة أي أول الساعة السادسة لأن المستحب عند أهل المذهب أنما هو التهجير لا التكبر الذي هو الاتيان أول النهار فإنه مكره كما علمت وأما قوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر فالمراد بالساعة المذكورة في هذا الحديث أجزاء الساعة السادسة وليس المراد بالساعة هنا المتعارفة المنقسمة إلى خمس عشرة درجة التي ينقسم بها الليل والنهار إلى أربعة وعشرين جزءاً كما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله كانت له كفارة) أي من الذنوب الصغائر وقضية هذا الحديث أن تكفير الذنوب مشروط بوجود جميع هذه الأشياء (قوله

كالثوم والبصل فإن فعل وجب عليه اجتنابها كالذباح والذباغ ومن به صناع (السادس التجميل) لها (بالثياب الحسنة) والثياب الحسنة في الشرع البياض قال صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب إن كان عنده ولم يتخط أعناق الناس ثم صلى ما كتب الله عليه ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من الصلاة كانت له كفارة ما بينها وبين الجمعة التي قبلها (السابع)

التطيب لها) ولا يقصد به نغرا ولا ربا وخير طيب الرجال ما خفى لونه وظهر ربحه وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفى ربحه (الثامن المشي لها) اذ هو أقرب للخشوع (دون الركوب) لانه من ١٨٣ فعل المتكبرين (الاعذر) فلا بأس

به اذا كان (بمنعه من ذلك) أى من المشي (وأما الاعتذار المبيحة للتخلف عنها فن ذلك المطر الشديد والوحل الكثير والمجذم تضر رائحته بالجماعة فيباح له التخلف عنها) قيد المطر بالشديد احترازا من الخفيف فانه لا يبيح التخلف وقيد الوحل بالكثير فان القليل لا يبيح التخلف والمجذم الذى تضر رائحته بالجماعة فان الخفيف الذى لا رائحة له لا يبيح التخلف (و) من الاعتذار المبيحة للتخلف عنها (المرض) المانع من الاتيان اليها (ومنها) أى الاعتذار المبيحة للتخلف (التمريض) بأن يكون عنده أحد من أهله مريضا كالزوجة والولد وأحد الابوين (وأيضا عنده) أى ذلك المريض (من) يعوله فيحتاج الى التخلف لتمريره (من) قال التثاني وحكى عن الباجي عدم التقيد

التطيب لها) أى فى حق الرجال دون النساء (قوله وخير طيب الرجال) أى أحسن ما يتطيب به الرجال (قوله ما خفى لونه) أى ان الغالب اخفاء لونه كالمسك فلا ينافى أنه قد يظهره انسان (قوله وظهر ربحه) أى ان هذا هو المقصود الاعظم منه لالونه (قوله وخير طيب النساء) أى أحسن ما يتطيب به النساء لازواجهن لافى هذا المقام (قوله ما ظهر لونه وخفى ربحه) أى كالورد فان المقصود الاعظم منه لونه لانه يتمتع برؤية لونه وليس المقصود الاعظم منه ربحه (قوله المشي لها) أى فى ذهابه اليها وأما فى رجوعه منها فلا يطالب بالمشي لان العبادة قد انقضت قاله الشيخ فى حاشية الخرشى (قوله أقرب للخشوع) ولما ورد أن الماشى للجمعة له بكل قدم عمل عشرين سنة كما سبق (قوله فن ذلك) أى من الاعتذار المبيحة للتخلف وفى تعبيره عن التبعيض إشارة الى انه لم يستوف الاعتذار كلها وهو كذلك لان منها عدم وجدان ما يستر به عورته بأن لا يجد الملبوس اللائق به فن وجد ثوبا يستر به جسده لكن يزرى بمثله لكونه من الأكابر كجبة فلا يجب عليه حضور الجمعة فى تلك الحالة على المعتمد كما فى حاشية الخرشى فلو وجد ما يناسبه ولو بكرة أو عارة أو إعطاء وجب عليه قبوله من غير نظر لئنه ومنه رجاؤه عفو قصاص مطلوب منه ليقص منه ومنها أكله الثوم اذا تعذر عليه ازاله ربحه كما تقدم ومنها الصنمان والبخر والجرح المنتن ومثل ذلك أهل الصنائع المنتنة كالجزارين والنزاحين والدباغين اذا تعذر عليهم ازالتها وليس من الاعتذار العرس بأن يقيم عند العروس الى سبعة أيام وليس منها أيضا الحر والبرد ولو شديدين إلا أن نهيج سموم ريح حارة حتى تذهب بماء القرب والاسقية فانها تكون عذرا فى حق من كان خارج المصر (قوله المطر الشديد) أى الذى يحمل أو اسط الناس على تغطية رؤسهم (قوله والوحل) بفتح الحاء يجمع على أوحال كسبب وأسباب وهو الافصح وبسكونها يجمع على وحول كفلس وفلوس والوحل الكثير هو الطين الرقيق الذى يحمل أو اسط الناس على ترك المداس بكسر الميم وأولى غير الرقيق لكن لا يقال له وحل أفاده شيخنا (قوله والمجذم الذى تضر رائحته) أى اذا كان المجذم لا يجد موضعا يصلى فيه وحده وأما لو وجد بحيث لا يلحق ضرره بالناس وجبت عليه اذا كان المكان تصح فيه الجمعة لا مكان الجمع بين حق الله وحق الناس ومثل الجذام البرص المضر الرائحة (قوله المرض المانع من الاتيان اليها) أى الذى يشق معه الاتيان اليها وان لم يشتد ومن باب أولى اذا تعذر معه الاتيان اليها ومثل المرض كبر السن وتلزم القادر على ركوب لا يجحف به كالحج (قول التمريض) هو أن يشتغل بمعاونة من عنده من المرضى وحاصل ما أفاده المصنف والشارح استواء القريب خاصا أو غيره والاجنبى فى أنه انما يباح التخلف لتمرير مرض من ذكر اذ لم يكن عندهم من يعولهم والافلا يباح التخلف ولكن هذا ضعيف والمعتمد أن الاجنبى يشترط فى اباحه التخلف له شرطان الاول أن لا يكون عنده من يقوم بشأنه الثانى أن يخشى عليه بتركه الضيعة وأما القريب الخاص وهو الاصول كالوالدين

بالقريب انتهى وهو واضح لان مواساة المسامين بعضهم بعضا واجبة وقد يتعين عليه وللجمعة بدل وهو الظهر فان كان هناك من يكفيه القيام به وجب عليه الاتيان اليها (ومن ذلك) أى ومن العذر المسح للتخلف

والفروع كالاولاد والجوانب القريبة الخاصة كالاشخ والاخت فلا يشترط فيه هذان الشرطان لشدة مصيبته ويلحق بالخاص الزوجة والسرية والمملوك والصدیق الملائف والشيخ على المعتمد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشي ومثله في حاشية الامير وأما القريب غير الخاص كالم وابن العم فقل انه كالخاص وقيل كالأجنبي كإلى الحاشية هنا ونقل شيخنا عن الشيخ في تقرير الخرشي أن المعتمد أن غير الخاص ان كان بينه وبين القريب التثام فهو كالخاص والا فهو كالأجنبي انتهى كلام شيخنا وفي حاشية شيخنا الامير ما يخالفه فانه قال والاذا كان غير الخاص يعطى حكمًا وسطًا بأن يتخلف عنده ان لم يجد غيره ولو لم يخف عليه انتهى كلامه والاول أقوى ( قوله اذا احتضر أحد ) أي اذا أشرف على الموت أحد من أقاربه أو اخوانه كصدیق ملاطف ومملوك وزوجة وشيخ فيباح له التخلف وان لم عرضه لما يفجأ القريب ونحوه من شدة المصيبة وأولى موته بالفعل ولقريبه الخروج من المسجد والامام بخطب اذا بلغه ما يخشى منه الموت ( قوله قال مالك في الرجل يهلك ) أي بالفعل فهي مسألة أخرى لا دليل لما قبلها على الظاهر وفي المدخل قد وردت السنة أن من أكرام الميت تعجيل الصلاة عليه ودفنه وكان بعض العلماء يحافظ على السنة اذا جاءوا بالميت الى المسجد صلى عليه قبل الخطبة ويأمر أهله أن يخرجوا به الى دفنه ويخبرهم بأن الجمعة ساقطة عنهم اذا لم يدركوها بعد دفنه فجزاه الله خيرا ( قوله فلا بأس بذلك ) أي سواء وجد من يكفنه أم لا خشي عليه التغيير أم لا كما هو ظاهر عبارة الامام والمدخل وقال الشبرخيتي محل ذلك اذا لم يجد من يكفنه وخشي عليه التغيير انتهى لكن قال الشيخ في الحاشية ولعله ضعيف لمخالفة كلام المدخل انتهى وخزم شيخنا الجداوى بأن كلام الشبرخيتي ضعيف وأن ظاهر كلام المدخل هو المعتمد وفي حاشية الخرشي اشارة لذلك وقال شيخنا كلام المدخل هو المعتمد ( قوله من ضرب ظالم ) ولو كان الضرب والجس قليلا وكذا لو خاف على عرضه من سب أو قذف وأولى ما لو خاف على نفسه أن يقتل أو خاف ارتكاب ما لا يجوز له فعله كان يلزم بقتل رجل أو ضربه أو نحو ذلك أو يمين لبيعة ظالم بأن يقول الذي يريد التولية ائلفوا الى على أنكم لا تخرجون من تحت يدي ومن تحت حكمي وقد اتفق لابن القاسم وابن وهب انهما ذهبا الى اسكندرية وكان فيها كما ظالم يريد الخلافة فأنت عليهم الجمعة فتخلفوا عنها خوفاً ان عقادبيعة الحاكم فضلى ابن وهب الظاهر جماعة وصلها ابن القاسم فذاثم انهما ذهبا الى الامام مالك في المدينة المنورة فأخبراه بذلك فاستصوب فعمل ابن القاسم وذلك أنه لا يجمع الظاهر الا المسافر والمريض والمسجون والمجذوم وأهل المطر الغالب فيطلب من هؤلاء الجمع ولا يجرمون من الجماعة ويستحب صبرهم الى فراغ صلاة الجمعة وإخفاء جاعتهم وأما من له عذر يبيح التخلف ويمكن الحضور معه تخوفه بيعة الامير الظالم ومن تخلف لغير عذر ومن فاته الجمعة نسياناً ممن تجب عليه فكل هؤلاء يكره جمعهم فان جمعوا لم يعيدوا على المعتمد فهي مجزئة بأصلها مكرهة بوصفها أفاده الشيخ في حاشية الخرشي ( قوله أو أخذ ماله ) وكذا مال غيره لكن بشرط فهم أن يكون ماله بالأن يحجف به كما في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشي خلافاً لقول السكندري سواء كان يحجف به أم لا فانه ضعيف ( قوله أن يحبس غريمه ) أي اذا لم

( اذا احتضر له أحد ) من أقاربه أو اخوانه قال مالك في الرجل يهلك يوم الجمعة فيتخلف عنده رجل من اخوانه ينظر في شأنه فلا بأس بذلك ومنها ) أي ومن الاعذار المبيحة للتخلف ( لو خاف على نفسه من ضرب ظالم أو حبسه أو أخذ ماله وكذلك المعسر يخاف على نفسه أن يحبس غريمه ) فهو عذر يبيح له التخلف ( على الأصح ) وقيل لا يباح له التخلف ( ومن ذلك ) أي من يباح له التخلف ( الاعمى الذي لا قائد له أو ماله كان له قائد )

يثبت عسره لانه يعلم من باطن حاله اذا تحقق عسره لم يجبس لقوله تعالى وان كان ذو عسرة  
 فنظرة الى ميسرة فهو مظلوم في الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر وأما لو كان عسره ثابتا  
 فلا يجوز له التخلف لانه لا يجوز حبسه فلو علم أنه يجبس لفساد الحال فيجوز له التخلف  
 ( قوله ولو بأجرة ) أى أجرة المثل ( قوله أو كان ممن يهتدى للجامع بلا قائد ) ومثل  
 ذلك ما اذا كان يعتقد أن الناس في الطريق يهدونه الى الجامع فلا يباح له التخلف ( قوله  
 ويحرم السفر ) سمي سفر لانه يسفر عن أحوال الرجال أى يكشف عن أحوالهم من  
 حسن خلق وغيره \* واعلم أن السفر تعتريه الاحكام الخمسة الحرمه كما قال المصنف  
 ومثله السفر لقطع الطريق والابق والكراهة كالسفر بعد الفجر من يوم الجمعة كما  
 يأتي للمصنف والاباحة كالسفر للتجارة لزيادة المال والاستحباب كالسفر لزيارة الاقارب  
 والرحم والاولياء والوجوب كالسفر للحج والتجارة للعيشة ( قوله عند الزوال من يوم  
 الجمعة ) أى لتعلق الخطاب به ومحل الحرمه ما لم يحصل له ضرر بعدم السفر عند الزوال  
 من ذهاب ماله ونحوه كذهاب رفقة فانه يباح له السفر حينئذ ومحل الحرمه أيضا ما لم  
 يتحقق عدم ترك الجمعة أما ان تحقق ادراكها بقربة جمعة أخرى قبل انقائها فيها فيجوز  
 سواء كان قصده محردا للمرور بتلك القرية أو الإقامة فيها ولو لم ينو إقامة أربعة أيام أفاده  
 الشيخ في الحاشية هنامع زيادة من حاشية الحرشي ( قوله وكذلك يحرم عليه الكلام )  
 أى ان الكلام والامام يخطب أو بين الخطبة بين حرام وكذا يحرم عليه غير الكلام  
 كتحرير بك ماله صوت كجلجل أو حديد أو نوب حديد أو مطالعة في كراس أو كتابة  
 أو فتح باب أو أكل طعام أو شرب ماء ولا يدور به أحد وكذا السلام وردة ولو بإشارة  
 وكذا نهى الاغنى ورميه بالخصا والاشارة له ومحل حرمة الكلام ونحوه الا أن يلغو  
 الخطيب أى يتكلم بالكلام الذى لا خيره فيه الخارج عن نظام الخطبة سواء كان محرما  
 كسب ما لا يجوز سبه أو مدح ما لا يجوز مدحه أو غير محررم كقراءة كتابا غير متعلق  
 بالخطبة وكتكلمه بما لا يعنى فلا يحرم على الناس الكلام حينئذ ومحل الحرمه أيضا ما لم  
 شرع الخطيب في الترضى على الصحابة والدعاء للسلطان قال ابن العربي ورأيت الزهاد في  
 مدينته عليه الصلاة والسلام والكوفة اذا بلغ الخطيب الدعاء للامراء وأهل الدنيا يقومون  
 فيصرون وكان مع جاسمهم فيها يحتاجون اليه من أمرهم أو في عام ولا ينصتون اليه  
 والصلاة على المصطفى صلى الله عليه وسلم اذا مر ذكره مستحبة لكن سرا وكذا الدأمين  
 والنعوذ من النار وسؤال الجنة عند السب وكذا الاستغفار عند أمره بالاستغفار أفاده  
 الشيخ في حاشية الحرشي \* تنبيه \* يجوز الكلام بعد الخطبة وقبل إقامة الصلاة  
 ويكره من أخذه في الإقامة الى أن يحرم الامام ويحرم اذا أحرم ولا يختص هذا التفصيل  
 بالجمعة أفاده الحرشي والزرقاني وضعفه البناني وقال بل المعتمد ما قاله الخطيب والموافق  
 أنه يجوز الكلام بعد الإقامة ويكره بعد الاحرام قال شيخنا العقاد وغيره وكلام البناني  
 هو المعقول عليه ( قوله ومثله صلاة النافلة والامام يخطب ) وأما الفريضة فلا حرمة  
 فاذن كخص صلاة الصبح والامام يخطب فليصلها بموضعها لكنه اذا كان يهتدى  
 به يجب عليه أن يقول لمن يليه أنا أصلي الصبح وأما ان كان غير مقتدى به فليس عليه

ولو بأجرة ( أو كان  
 ممن يهتدى للجامع بلا  
 قائد فلا يجوز له  
 التخلف عنها ويحرم  
 السفر عند الزوال من  
 يوم الجمعة على من يجب  
 عليه الجمعة ) لان في  
 السفر حينئذ تركا  
 للوجوب ( وكذلك  
 يحرم عليه الكلام  
 ومثله صلاة النافلة  
 والامام يخطب )

فان خروج الامام  
يقطع الصلاة وكلامه  
يقطع الكلام (سواء  
كان في الخطبة الاولى  
او الثانية او بينهما) ولو  
لغير سامع (و يجلس)  
الرجل (الداخل ولا  
يصلي الا ان تلبس بنفل  
قبل دخول الامام فيتم  
ذلك) النفل (ويحرم  
البيع والشراء عند  
الاذان الثاني ويفسخ  
ان وقع) البيع في هذا  
الوقت الى ان يسلم الامام  
منها على المشهور  
(ويكره ترك العمل يوم  
الجمعة) لان العمل فيها  
كالمعمل في غيرها وهذا  
اذا تركه استثنانا وما اذا  
تركه لراحة ونحوها فلا  
كراهة (ويكره تنفل  
الامام قبل الخطبة) بل  
يصعد المنبر حين اتياه  
المسجد لانه صلى الله  
عليه وسلم كان كذلك  
(وكذلك يكره للجالس  
ان يتنفل عند الاذان  
الاول) كما يفعله  
الشافعية والحنفية خيفة  
اعتقاد وجوبه ولو فعله  
شخص في خاصة نفسه  
او من دخل حينئذ لم  
يكره

ذلك القول اماه الشيخ في حاشية الخرشى \* وهذا يلغز فيقال لئلا رجل يجب عليه  
ان يتكلم والامام بخطب ولا حرمة عليه والحال ان الخطيب لم يبلغ (قوله فان خروج  
الامام يقطع الصلاة الخ) أي ان خروج الامام للخطبة من الخلوة ان كان هناك خلوة او  
توجهه الى المنبر ان لم يكن هناك خلوة يقطع الصلاة أي يحرم عليه الشروع في الصلاة  
فلامفهوم لقول المصنف والامام بخطب بالنسبة لحرمة النافلة (قوله ولو لغير سامع)  
أي اذا كان في المسجد او رجبته مع من هو باحدهما ولو لئلاء او عبيد او مع خارج عنهما  
ويباح للخارجين عنهما ولو سمعوا الخطبة على المعتمد لكن يستحب الانصات عند  
السماع كما في الحاشية (قوله فيتم ذلك النفل) أي سواء أحرم عمدا أو سهوا عن أن  
يخرج عليه جهلا عقدر كعة أم لا فهذه ستة تنم صلاته فيها لكن ينبغي له التخفيف ومفهوم  
قول المصنف الداهل أنه لو كان جالسا قبل فلا يتم بل يقطع مطلقا ابتداء ما عمدا أو جاهلا  
أو ناسيا خروجه أو الحكم عقدر كعة أم لا فهذه ستة أيضا وأما ان كان داخلا فان كان  
متعمدا فيقطع عقدر كعة أم لا وان كان جاهلا أو ناسيا لا يقطع عقدر كعة أم لا فهذه ستة  
أيضا فجملة الصور ثمانية عشر وقد علمت أحكامها (قوله ويحرم البيع الخ) أي الا  
أن يكون بيع ماء لاجل الوضوء بأن لا يجد ماء الا بالشراء فانه يجوز له والبيع صحيح والجواز  
للبيع والمشتري على المعتمد (قوله والشراء) ومثله الاجارة والتولية والشركة والاقالة  
والشفعة (قوله عند الاذان الثاني) أي عند الشروع في الاذان الثاني أي الذي يفعل  
عند جلوس الخطيب على المنبر وسماه ثانيا باعتبار الفعل وان كان أولا في المشروعية  
والحاصل أن البيع حرام عند الاذان الثاني سواء كان الاذان على المنار كما كان في الزمن  
القديم وعليه أهل المغرب الى الآن أو كان بين يدي الامام كما هو في بلادنا الآن الا ان  
فعله بين يدي الامام مكره كما نص عليه الرزلي وقد نهي عنه مالك وأما فعله على المنار  
والامام جالس فهو المشروع انتهى سكندري (قوله ويفسخ ان وقع) أي ولو كانا  
ماشين للجامع على المعتمد حيث كانت تلزمهما الجمعة ولو مع من لا تلزمه وأما لو وقع من  
لا تلزمهما الجمعة من الصبيان أو الارقاء ونحوهم فتكره مبايعتهم بالسوق ولا تفسخ  
ويستحب للامام منعهم لئلا يختصوا بالبيع وأما النكاح والهبة والصدقة عند الاذان  
الثاني فحرام لكنه لا يفسخ (قوله وأما اذا تركه لراحة الخ) وأما لو تركه لاشتغاله بوظائف  
الجمعة من اغتسال وتطيب ونحوهما فيستحب (قوله بل يصعد المنبر) أي حين دخل  
ليرقى المنبر فان دخل قبل وقته أو لا انتظار الجماعة تدب له التحية (قوله وكذا يكره للجالس  
الخ) محل الكراهة اذا كان مقتدى به أو كان غير مقتدى به لكنه يعتقد أو يخشى عليه  
أن يعتقد فرضيته وأما ان لم يكن مقتدى به معتقدا أنه من النفل المندوب ولا يخشى عليه  
أن يعتقد فرضيته فلا بأس به ولا يكره أيضا للتنفل قبل الاذان باستمرار ولا لاقدم عنه كما  
قال الشارح ووجه عدم كراهته لداخل ولو كان مقتدى به أنه يحمل على تحية المسجد  
فلا يعتقد الوجوب بخلاف الجالس فيقال ما قام هذا العالم لهذا الامر الا لكونه أكيدا  
أو واجبا (قوله ولو فعله شخص في خاصة نفسه) أي بحيث ان فعله خاص به أي انه  
لا يقتدى به فيه فائدة إذا كان شخص مالكي بحضرة جماعة شافعية أو حنفية

فلا بأس أن يصلي عند الأذان قرره بعض شيوخنا ( قوله ويكره حضور الشابة للجمعة )  
 أي لكثرة الزحام في الجمعة فلذا جاز لها حضور فرض غير ذلك لعدم الزحام ( قوله وأما  
 من يخشى الخ ) وأما المعجوز التي لأرب للرجال فيها فيجوز ( قوله بعد الفجر ) وأما  
 قبله فجاز وكذا يكره السفر بعد فجر يوم العيد وقبل طلوع الشمس وأما بعد طلوعها  
 وقيل صلاة العيد فلا يحرم على المعتمد كما في حاشية الحرشي بل هو مكره فقط خلافاً لمن  
 قال بالحرمة \* واعلم أن الشخص إذا خرج للسفر فيستحب له أن يأتي إلى أخوانه ويسلم  
 عليهم وإن قدم منه فيستحب لهم أن يأتوا إليه ويسلموا عليه كما في حاشية الحرشي ويستحب  
 السفر يوم الخميس لما في البخاري وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خرج يوم الخميس في غزوة  
 تبوك وأنه كان يحب أن يخرج يوم الخميس انتهى ويستحب للسافر أيضاً أن يصلي  
 ركعتين عند أهله حين إرادته السفر لخبر ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين  
 يركعهما عندهم حين يزيد سفره قال النووي ويستحب أن يقرأ في الأولى بقل يا أيها  
 الكافرون وفي الثانية بسورة الاخلاص وقال غيره يقرأ في الأولى بسورة الفلق وفي  
 الثانية بسورة الناس قال به ضمه وإن جمع كان حسناً

### \* باب صلاة الجنائز \*

تردد بعض العلماء هل شرعت صلاة الجنائز بمكة أو بالمدينة وظاهر بعض الأحاديث  
 أنها شرعت بالمدينة أفاده الشيخ في حاشية الحرشي وحزم المدايني في حاشيته على الخطيب  
 بأنها شرعت بالمدينة ونصه وشرعت صلاة الجنائز بالمدينة لا بمكة قال ابن حجر وكان ذلك  
 في السنة الأولى من الهجرة اهـ والجنائز بفتح الجيم اسم لليت وبكسر هاء اسم للنعش الذي  
 عليه الميت فالأعلى للأسفل والأسفل للأعلى فان لم يكن عليه ميت فهو سرير ( قوله  
 فرض على الكفاية ) إذا كان الميت مسامحاً حاضراً تقدم استقرار حياته غير شهيد معترلاً  
 ولا صلى عليه ولا فقد أكثره فان فقد شي من هذه الشروط سقطت الصلاة عليه وكذا  
 الغسل لأنهم امتلأ زمان فتحرمت الصلاة على الكافر وكذا على الشهيد وكذا على الغائب  
 وقيل تكرمه وتكرهه على ما دون ثلثي الميت وتكرهه على الذي لم يستهل صار خاتمة تكرهه على من  
 صلى عليه فذا أو أفذا إذا صلى عليه ثانياً كذلك ولو اختلط شهيد بغيره لا يغسلان أفاده الشيخ  
 في حاشية الحرشي وقرره شيخنا ( قوله قام به البعض ) أي باتمامه لأنه الذي يسقط به عن  
 الجميع فإذا لحقهم في الاتناء شخص حصل له ثواب الفرض وإن قلنا أنه يتمين بالشروع  
 بمعنى أنه لا يجوز له قطعه أفاده شيخنا الأمير ( قوله سقط عن الباقي ) وهل يحصل  
 للباقي ثواب قياساً على عقاب الكل إن تركوه أو يحصل لهم إن كانوا أو فعله إذا لم يفعله  
 الغير خلاف نقله شيخنا الأمير ( قوله وأركانها أربعة ) زاد في الذخيرة ركناً خامساً وهو  
 القيام لها على المعتمد من أنها فرض أما على أنها سنة فالقيام لها مندوب وعلى المعتمد  
 لا يكفي الركوب ولا الجلوس إلا العذر وبشرط وضع الجنائز بالأرض على المعتمد ولو على  
 مرتفع فإن صلى عليها وهي على أعناق الرجال لم تجز على المعتمد كما قررره شيخنا وقال شيخنا  
 الأمير الأظهر أنه لا يشترط وضعها عن أعناق الرجال اهـ ويستحب للإمام أن يقف في  
 الصلاة على الرجل عند وسطه وفي المرأة عند منكبها هذا إذا كان فذاً أو أمماً أما المأموم  
 فيقف كما يقف في الصلاة والمصلية الاتي عكس المصلي الذي ذكر إذا صلت على ذكر فإن صلت

( ويكره حضور الشابة  
 للجمعة ) إذا كان  
 لا يخشى منها الفتنة وأما  
 من يخشى منها الفتنة  
 فيحرم حضورها  
 ( وكذلك يكره السفر  
 بعد الفجر ) وتقدم أنه  
 يحرم عند الزوال ( والله )  
 تعالى ( أعلم ) بالصواب  
 \* ثم شرع في صلاة  
 الجنائز فقال  
 \* ( باب في ) أحكام  
 صلاة ( الجنائز ) \*  
 ( وصلاة الجنائز فرض  
 على الكفاية ) يعني إذا  
 قام بها البعض سقط  
 عن الباقي لأن هذا  
 شأن فرض الكفاية  
 ( وأركانها أربعة )

على امرأة صلت حيث شاءت على المعتمد ( قوله النية ) بأن بقصد الصلاة على الميت  
بخصوصه ويستحب أن يستحضر كونها فرض كفاية ولو صلى عليها على أنها أئني فوجدت  
ذكراً أو بالعكس أجزأت فلو كانت الجنائز واحدة وظن أنها جماعة أجزأت  
وأما لو ظن أنها واحدة فاذا هي جماعة فاتماعتها وكذا تعدادان كان في النعش اثنان وظنهما  
واحد ونوى الصلاة عليه فقط فتعداد عليهما ان لم يعين واحدا منهما بإسمه فان عينه أعيدت  
على غيره ( قوله أربع تكبيرات ) فان أتى بجنائز والامام يصلي على أخرى وسبق  
فيها بالتكبير الأولى فقط أو غيرها فابتدأ بصلاته على الأولى ولا يشرك معها الثانية  
ويستحب رفع اليدين في التكبير الأولى فقط وخلاف الأولى فيما عداها ( قوله فان نقص  
شيئاً منها ) أي عدم بطلت صلاته وحاصل المعقد في هذه المسئلة أنه ان نقص عمداً مقلداً  
لمن يقول انها ثلاثة كبر رابعة ولا تبطل عليه ولا عليهم فان نقص عمداً بدون تقليد فتبطل  
صلاته وصلاته من خلفه ولو أتى بها على الظاهر ومثل العمدة الجاهل كما قال شيخنا وان  
نقص سهواً كلمه ان لم يفهم بالتسبيح كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا خلافاً لما في  
الحاشية هنا تبعاً للزرقاني من أنهم لا يكلمونه فانه ضعيف فان لم يفهم بالكلام كبروا  
وصححت عملاتهم ان الله بالقرب والابطالت صلاته وصلاتهم ( قوله وان زاد لم ينتظر )  
أي وان زاد الامام عدم لم ينتظر رآه مذهباً أم لا فيكره انتظاره بل يسلمون وصلاتهم  
صححة كصلاته لان التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من كل وجه فان انتظر وهو فينبغي  
عدم البطلان فان زاد سهواً أو جهلاً فيجب انتظاره على المعقد فان لم ينتظر وهو فينبغي  
الصحة فان شكوا هل زاد عمداً أو سهواً انتظر وهو على الظاهر فان لم ينتظر وهو فالصلاة  
صححة أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من تقرير شيخنا ( قوله وكذا بعد الرابعة )  
أي يدعو بعدها وجوباً على ما اختاره اللخمي والمشهور أنه لا يدعو بعد الرابعة كما في  
الزرقاني لكن جرى العمل بالدعاء بعد الرابعة كما في حاشية الخرشى ( قوله والسلام )  
يسلم الامام واحدة عن يمينه يسمع بها نفسه ومن يليه وهو الصنف الأول على الظاهر  
والمأموم واحدة يسمع بها نفسه فقط ندبوا وان أسمع من يليه بخلاف الأولى خلافاً للزرقاني  
ولا يرد على الامام سواء سمع سلامه أم لا على المشهور أفاده شيخنا ( قوله دعاء معين )  
أي لا يستحب فيها دعاء معين اتفاقاً ( قوله اللهم اغفر له وارحه ) لا يشترط الجمع بينهما فلو  
اقتصر على أحدهما أو ما في معناه لأجزأ قال ابن ناجي وليس العمل عندنا على دعاء الرسالة  
لطوله وكان أبو هريرة رضي الله تعالى عنه اذا صلى على جنازة كبر وحده الله تعالى  
وصلى على نبيه ثم قال اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله الا أنت  
وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسناً فزدني  
احسانه وان كان مستثاقاً فزدني سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله  
قال الامام مالك وهذا أحسن ما سمعت من الدعاء على الجنائز ذكره في الموطأ واستحبه في  
المدونة وسيأتي الدعاء للطفل ويقول في الاثنى الكبيرة اللهم انها أمتك وبنت أمتك كانت  
الخوف في الذكور فقط أو مع الاناث اللهم انهم عبيدك وأبناء عبيدك وأبناء أمتك كانوا  
يشهدون الخوف في الاناث فقط اللهم انهن أمواك وبناات عبيدك وبناات أمتك كن  
يشهدن الخ ( قوله ابن أبي زيد ) اسمه عبد الرحمن وكنيته أبو محمد كذا في الحاشية

النية و) ثانيها (أربع  
تكبيرات) فان نقص  
شيئاً منها بطلت وان  
زاد لم ينتظر (و) ثالثها  
(الدعاء بينهما) وكذلك  
بعد الرابعة على ما اختاره  
اللخمي (و) رابعها  
(السلام) وليس في  
صلاة الجنائز دعاء  
معين تختص به ولذا  
قال (و) يدعو بماتيسر  
فلو قال اللهم اغفر له  
وارحه عقب الأربع  
تكبيرات كفاه ذلك  
واستحسن ابن أبي  
زيد في رسالته أن  
يقول الحمد لله الذي  
أما وأحيا والحمد لله  
الذي يمحي الموتى له  
العظمة والكبرياء  
هما بمعنى واحد وقبل  
العظمة

صفة باطنة والكبرياء صفة ظاهرة ( والملك والقدرة والسناء ) والملك عبارة عن الخلق والتصرف والهداية والاضلال والشواب والعقاب والقدرة بمعنى وقيل القدرة كونه قادرا على

١٨٩

بالماء وهو مودى له ربه الله من قبل عبارة الشبر خيتي بل تأمل فان ابن أبي زيد اسمه عبد الله فان ربي جميع ضمير اسمه لابن زيد لم يفتح قوله وكنته أبو محمد الاعلى تشييت في الضمير غير لائق وعبارة الشبر خيتي سالمة من الابهام فانه قال واستعمن أبو محمد عبد الله بن أبي زيد واسمه عبد الرحمن اهـ فكانه سرى للشيخ أن ضمير اسمه لابن أبي زيد أفاده شيء خنا الأمير ( قوله صفة باطنة ) أى مستترة وقوله والكبرياء صفة ظاهرة أى غير مستترة ولعل الظهور بظهور الآثار ومما استدلل به على أن العظمة صفة باطنة والكبرياء صفة ظاهرة ما ثبت في الحديث القدسي العظمة لازرى والكبرياء عر دائى فقد شبه العظمة بالآزار وشأنه الاستتار بالنسبة لنا وشبه الكبرياء بالرداء وشأنه الظهور بالنسبة لنا انظر الحاشية ( قوله والتصرف ) هو أعم مما قبله ومما بعده ( قوله والقدرة بمعنى ) أى فالملك والقدرة مترادغان ( قوله وقيل القداسة ) أى فهى حال وما ذكره الشارح من تفسير القدرة بمعنى الملك أو بالحال ضعيف والتحقيق أن القدرة صفة وجودية تنأتى بها الإيجاد كل ممكن واعدادها على وفق الإرادة وإلى هذا المعنى يشير قول الشارح آخره والقدرة تتعلق بجميع الممكنات ( قوله والسناء بالماء ) أى بالسبب المهيكل وبالماء وهو المراد هنا ( قوله العلو والرفعة ) أى فى الشرف والمزلة لافى المكان اهـ ( قوله وبالتقصير الضياء ) وليس مرادنا ( قوله من الاحياء ) أى من أثر الاحياء والامانة وهو الحياة والموت ( قوله وابن عبدك ) ظاهره أن يقول ذلك ولو كان ابن زنا وهو اختيار أبى عمران وقال الزرقاني ان كان الولد من زنا فلا يقال فيه وابن عبدك بل يقال وابن أمتك لانه نطفة شيطان والاصح أن الناس يدعون يوم القيامة بأسماء آبائهم ولو من زنا لان كل واحد مشغول بشأنه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وقيل بأسماهم لسترا أولاد الزنا ( قوله من حلال ) أى سواء كان مأكولا أو غيره سواء كان زنا أو باطنيا كالقوت بالنسبة للابدان والمعارف بالنسبة للنفوس ( قوله بسره ) أى ما يسره ويخفيه من خير أو شر ( قوله وعلايته ) أى ما يظهره وأتى به لاجل المقابلة بينه وبين ما قبله والافهوى أولى ( قوله الشفاعة ) وهى لغة الوسيلة والطلب واصطلاحا سؤال الخير وقد يكون لنفسه فقوله نطلب الشفاعة أى نطلب الخير لهذا الميت ففيه تجوز زمن اطلاق اسم المتعلق بالكسبر الذى هو السؤال على المتعلق بالفتح الذى هو الخير لان ابقاء العبارة على ظاهرها لا يصح لان صريحه أن السؤال يطلب وليس كذلك نعم قوله اقبل شفاعتنا باقى على حقيقته أى اقبل سؤالنا ( قوله فشفعنافية ) ظاهره أنه يقول هذا اللفظ ولو كان المصلى أدنى من الميت وقال بعضهم انما يقال جئناك شفعا له ان كان المصلى مساويا أو أرفع رتبة وأما الأدنى فيقول جئناك مع الشفاعة ( قوله من صلى عليه أربعون رجلا ) أى فينبغى لولى الميت الاجتهاد فى احضار هذا العدد المذكور ( قوله والا من عنديك ) تفسير لقوله الاجارة ( قوله متمسكين بجبل الخ ) فيه اشارة الى أن قوله بجبل متعلق بمحذوف

وعلايته جئناك شفعا ( أى نطلب ) له ( الشفاعة ) أى قبل شفاعتنا وقد ورد أنه من صلى عليه أربعون رجلا قبل الله شفاعتهم فيه ( اللهم انستجير ) أى نطلب الاجارة والامن من عنديك متمسكين بجبل ( بجبل ) أى بعهد ( جوارك ) بكسر الجيم على الافصح أى أماننا له

19.

و يصح تعلقه بنسج أيضا ( قوله وفي ذكر الحبل استعارة ) أى استعارة تصريحية  
المراد بالحبل العفو وشبهه العفو بالحبل واستعير الحبل للعفو والجامع بينهما الضم كما ذكره  
الشارح بقوله لان الأشياء الخ ( قوله حسنة ) صفة كاشفة لان الجواز مطلقا أبلغ من  
الحقيقة فالحسن من حيث الإبلغة ( قوله المتفرقة ) تفسير لقوله المتباعدة فليس المراد  
بالتباين حقيقته بل المراد به التفرق وان كانت متباعدة ( قوله فلا يضاف ) أى يضم  
( قوله وهو ما بها للضيف ) أى فى العبارة استعارة تصريحية حيث شبه ما برضيه من  
النعم فى قبره بما بها للضيف مجامع ادخال السرور فى كل وإيقاع الاكرام عليه مجاز عقلى  
لان حق أن يوقع على الشخص نفسه ( قوله مدبصرة ) أى مقدار ما يرى يصوره  
( قوله وهو استعارة ) أى كناية بدليل قوله بعد وانما ذلك كناية عن الطهارة العظيمة  
كانه يقول اللهم طهره من الذنوب طهارة عظيمة فليس المراد بالاستعارة حقيقةها ويحتمل  
أن المراد بالكناية فى قوله وانما ذلك كناية الكناية اللغوية وهى ما كنى به أى عبر به  
وليس المراد بها الكناية المصطلح عليها عند أهل البيان وهى أن يطلق اللفظ ويراد به  
لازم معناه كما هو مذهب الخطيب أو ملازم معناه كما هو مذهب السكاكى وحينئذ فالمراد  
بالاستعارة فى قوله وهذه استعارة حقيقةها والاحسن أنها استعارة تصريحية تمثيلية بأن  
شبهت الهيئة المجتمعة من العبد وذنوبه وطلب ازالته عنها بأنواع العفو بالهيئة المجتمعة من  
نوب وذنوبه وطلب غسله بالماء وما بعده واستعير اللفظ المركب الدال على المشبه به للمشبه  
والجامع الازالة فى كل و يصح أن يجعل فى الكلام استعارة تصريحية فى المفردات بأن  
شبه العفو والرحمة والغفران بالماء وما بعده واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه استعارة  
تصريحية أصلية وفى قوله واغسله بالماء الخ استعارة تصريحية تبعية بأن شبهت الطهارة  
من الذنوب بالغسل بالماء وما بعده ثم اشتق منه اغسل بمعنى طهر فهى أصلية فى المصادر  
وتبعية فى المشتقات ويحتمل أنه مجاز مرسل والعلاقة السببية والمسببية لان الغسل سبب  
فى الطهارة وهو مجاز مرسل تبعى ( قوله وأهلا خبرا من أهله ) أى فى القبر والبرزخ  
والأفأله معه فى الجنة ويجرى هذا فى قوله وزوجا خبرا من زوجته كما أنه يجرى هنا ما أشار  
له الشارح بقوله بأن تزیده عليها بأن تزیده أهلا على أهله ( قوله وزوجا خبرا من زوجته )  
عطف خاص على عام ونكتة ما هو معلوم من شدة التثام الرجل زوجته أكثر من التثام  
بأقاربه بفارقته لها أشق ( قوله فقد ورد أن الشخص يتزوج من الحور العين الخ )  
\* فان قلت كيف كان ذلك مع أنهم نصوا على أن الحور العين فى الجنة مخلوقات ملك  
بين لاملك نكاح وعقد فلامعنى لقوله يتزوج من الحور العين فالانساب أن يقول فقد  
ورد أن الشخص يملك من الحور العين الخ \* فالجواب أن معنى قوله يتزوج أى يقرن  
بالحور العين من قولك زوجت ابلى أى قرنت بعضها ببعض وليس من التزوج الذى  
هو عقد النكاح قال شيخ الاسلام فى فتح الرحمن فان قلت هذا يناق ما ذكره بعضهم

يظهر فيه أثر الغسل (وأبدله دار أخير من داره وأهلا خيرا من أهله) أى أدخله الجنة من بدلا من داره فى الدنيا وأبدله مكان أهله وأقاربهم فى الآخرة وبالونه من الأولياء والصالحين (و) أبدله (زوجا) خيرا من الذى كان معه فى الدنيا فلهذا كان تزوج فى الدنيا قد ورد أن الشخص تزوج

من أن من مهر الحور العين لقط الفتات وكنس المساجد وصوم شهر رمضان فهذا  
يقضى أنه ملك نكاح لملك بعين لأن المهر لا يكون في ملك العين \* قلت أجاب  
بعض شيوخنا بأن المراد بالمهر هنا ما يكون سببا في إباحة التمتع بهن لأن الأعمال الصالحة  
سبب في التمتع هؤلاء الخيرات الحسان (قوله من الحور العين) الحور جمع حوراء  
مأخوذة من الحور وهو شدة اتساع العين والعين جمع عينا وهي شديدة سواد العين مع  
الاتساع وذلك غاية الحسن والجمال \* (قائدة) \* روى الطبراني والديلمي عن أبي أمامة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلق الله الحور العين من الزعفران وفي رواية أنهن  
خلقن من تسبيح الملائكة وفي رواية أنهن خلقن من المسك الأذفر وقد يجمع بأن  
البعض خلق من الزعفران والبعض من التسبيح والبعض من المسك وفي شرح البخاري  
لابن الملقن عن ابن عباس رضي الله عنهما ما خلقت الحور العين من أصابع رجليها إلى  
ركبتيها من الزعفران ومن ركبتيها إلى نديها من المسك الأذفر ومن نديها إلى عنقها من  
العنبر الأشهب ومن عنقها إلى نهاية رأسها من الكافور الأبيض ذكره المناوي (قوله  
سبعين غير زوجته الخ) بل ورد في الحديث أنه تزوج بأكثر من ذلك فقد روى أبو  
الشيخ والبيهقي عن أبي أمامة مرفوعا تزوج كل رجل من أهل الجنة بأربعة آلاف بكر  
ومائة آلاف ثيب ومائة حوراء وفي رواية وخمس مائة حوراء نقل هذا الحديث ابن  
 القيم والسيوطي في الدر المنثور والقسطاني والمناوي وغيرهم وفي الصحيحين أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال إن للعبد المؤمن في الجنة نخلة من لؤلؤة مخرقة ولها ستون  
ملافا أهلون لا يرى بعضهم بعضا وروى الطبراني أن من قرأ القرآن صابرا محتسبا  
كان له بكل حرف زوجة من الحور العين ويؤخذ من هذه الأحاديث كلها أن النساء  
في الجنة أكثر من الرجال وهو كذلك ويشهد له أيضا ما رواه مسلم أن محمد بن سيرين سأل  
أبا هريرة رضي الله عنه عن الرجال في الجنة أكثر أم النساء فقال أبو هريرة لم يقل أبو  
القاسم صلى الله عليه وسلم أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر والتي تليها  
على صورة كوكب دري في السماء لكل امرئ منهم زوجتان يرى مخ ساقيهما من وراء  
البحر وما في الجنة عذب وفي الخبر أيضا رأيت أكثر أهل الجنة كما نقله المناوي في  
صغيره \* فان قلت فما تصنع بحديث الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام اطلعت  
في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء واطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها النساء وحديث  
مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام أن أقل ساكني الجنة النساء فهذان الحديثان يفيدان  
أن النساء في الجنة أقل من الرجال فيعبر على ما سبق \* قلت أجابوا عن هذين الحديثين  
بأجوبة قال شيخنا العبدروس وأحسنها أن المراد أن النساء أكثر أهل النار ابتداء قبل  
خروج العصاة من النار بشفاعته النبي صلى الله عليه وسلم وأما بعد دخول العصاة الجنة  
فتكون النساء في الجنة أكثر من الرجال (قوله وان كان مسيئا) أي بغير الكفر (قوله  
وأنت خير من زول به) أي خير كريم منزول به أي بذلك الكريم (قوله فغير) بالرفع  
خير مجتهد مخدوف وبالنصب حال من فاعل نزل أو معمول لفعل مخدوف أي صار فقيرا  
والرفع أحسن (قوله لا تحرمنا) بفتح التاء وضمتها (قوله أي أجز الصلاة عليه)  
ويحتمل أجز المصيبة به فان المؤمنين في المصيبة كالشيء الواحد (قوله أي جميع ما ذكر

من الحور العين سبعين  
غير زوجته في الدنيا  
(اللهم ان كان محسنا  
فزدد في احسانه) أي  
ثواب احسانه (وان  
كان مسيئا فتجاوز)  
اعف (عن سيئاته اللهم  
انه قد نزل بك) أي  
استغفرك (وأنت خير  
منزول به) أي من  
يستضاف (وأصبح  
فقيرا إلى رحمتك وأنت  
غني عن عذابه) أي  
لا تنفك طاعته ولا  
تضرك معصيته (اللهم  
ثبت عند المسألة) أي  
سؤال الملوك (منطقة  
ولا تبتهل) أي لا تختبره  
في قبره (بمال طاعة له به  
والحقه بنبيه محمد صلى  
الله عليه وسلم) برحمتك  
واحسانك انك على كل  
شيء قدير (اللهم لا  
تحرمننا أجره) أي أجر  
الصلاة عليه (ولا تفتنا  
بعصده) أي لا تشغلنا  
بشيء سواك لان كل  
ما شغل عن الله فهو  
فتنة (نقول) أي  
المصلي (ذلك) أي  
جميع ما ذكر

من الثناء على الله والصلاة على نبيه إلى قوله ولا تفننا بعده (بارك كل تكبيرة) يعني كاملا ويحفل مفردا على أربعة أجزاء بعد كل تكبيرة ربعة لان العمل الآن ليس على هذا الطوله وفي تحقيق المباني عن القاضي اسمعيل ان مقدار الدعاء بعد كل تكبيرة قدر الفاتحة وسورة ١٩٢ ابن رشد وأقله اللهم اغفر له وارحه انتهى (وتقول ان شئت بعد

من الثناء على الله) أي حمد الله \* واعلم أن الحمد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبان وأما الدعاء فهو واجب ولو في حق المأموم وأقله اللهم اغفر له وأما الفاتحة فمكرهه عندنا وعند الشافعية وجوب الفاتحة بعد التكبيرة الأولى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة والأحوط الجمع لان العبادة المتفق عليها خيرة من المختلف فيها (قوله ويحتمل مفردا) بأن يقرأ بعد التكبيرة الأولى من أوله إلى قوله ذو وناء وذمة وبعد الثانية من قوله اللهم قه إلى قوله من الدنس وبعد الثالثة من قوله وأبدله دارا إلى قوله وأنت غني عن عذابه وبعد الرابعة من قوله اللهم ثبت الخ (قوله أن مقدار الخ) هذا محمول على الأكل والافيجزئ اللهم اغفر له (قوله وأقله اللهم اغفر له وارحه) بل أقله اللهم اغفر له أو اللهم ارحه فلا يشترط الجمع بينهما وقد يجاب عن الشارح بأن الواو في قوله وارحه بمعنى أو وفي نسخة بحذف وارحه وهي ظاهرة (قوله اللهم اغفر لحينا وميتنا) هذا لكون الدعاء إذا علم كان للإجابة أقرب وإن كان القصد هنا الميت (قوله وبالصغير والكبير الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر وحاصله أن عبارة المصنف تفيد أن الصغير تكتب عليه السيات لطلب المغفرة مع أنهم أجمعوا على أن الصغير لا تكتب عليه السيات وحاصل الجواب الذي أشار له الشارح أنه ليس المراد بالصبي من لم يبلغ بل المراد به من بلغ ولم يطعن في السن وأجاب الشرحي بجواب آخر وهو أن المصنف استعمل المغفرة في الصغير في زيادة الحسنات ورفع الدرجات فيصح إرادة الصغير حقيقة وهو الذي لم يبلغ (قوله لا تكتب عليهم سيات) \* فإن قلت هذا يناقض قولهم ردة الصبي معتبرة \* فالجواب أن معناه أنها معتبرة في أحكام الدنيا كالنكاح والزكاة ونقض وضوئه إذا ارتد (قوله وإنما اختلف في حسناتهم) والصحيح أنها تكتب لهم وقيل لا بأنهم وعليه فقيل على السوية وقيل ثلثه للام وثلثه للاب (قوله هو تكرار) لاختصاصه بصلته بالتكرار بل ما بعد قوله وحينئذ تكرار وهو مطلوب في الدعاء لانه يطلب فيه تكثير الالفاظ وإن كانت متداخلة (قوله وفي الأصل) أي في شرح الفيشي (قوله من عطف العام على الخاص) هذا إنما يصح لو نظر للصغير وحده والكبير وحده وهو بعيد انظر الحاشية (قوله في إحدى الدارين) مراده الإحدى الماهية فيصدق بهما معا والأوضح أن يقول في كل من الدارين (قوله وإن سبقنا) أي من السلف الصالح الموصوفين بالإيمان (قوله أي أبقته) أي في الدنيا وليس المراد أحييته في الآخرة لان الإنسان يمحي فيها على ما مات عليه فلا معنى لطلب ذلك (قوله فأحيه) أي أبقه حيا (قوله على الإيمان الكامل) وهو التصديق بالقلب والنطق باللسان والعمل بالجوارح (قوله ومن توفيته) أي أردت وفاته (قوله فتوفه) بضم التاء من توفه وبكسر هاء من أحيه لانهم مابينان على حذف حرف العلة وهي الياء من أحيه والالف من توفه (قوله لان الإيمان هو التصديق بالقلب والنطق

الرابعة اللهم اغفر لحينا وميتنا وحاضرا وغائبا وصغيرنا وكبيرنا) يعني بالحاضر والغائب من حضر الصلاة ومن غاب عنها وبالصغير والكبير الصغير من المكافين والكبير منهم والآخر فالاجماع على ان الاولاد الصغار لا تكتب عليهم سيات وإنما اختلف في حسناتهم ان تكتب أي لهم أو لا بأنهم قاله أبو الحسن في تحقيق المباني قوله (وذكرنا وأثنانا) أبو الحسن هو تكرار انتهى وفي الأصل أنه من عطف العام على الخاص (انك تعلم متقلبا) أي تصرفنا في أمورنا (و) تعلم (مثوانا) أي اقامتنا في إحدى الدارين (واغفر لنا) اغفر (لوالديننا ومن سبقنا بالإيمان) وهم الصحابة والتابعون مغفرة عزما واغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات اللهم

أي يا الله (من أحيته) أي أبقته (منا فأحيه على الإيمان) الكامل حتى نميته عليه (ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام) أي شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله أبو الحسن عن الأقفهسي انما يخص الأحياء بالإيمان والأموات بالإسلام لان الإيمان هو التصديق بالقلب والنطق

باللسان والاعتماد على القلب والنطق  
باللسان والعمل بالجوارح فالإسلام  
صفة كاملة والإيمان صفة ناقصة  
فوصف الأحياء بصفة ناقصة ووصف  
الأموات بصفة كاملة لأن الكمال في حال  
الحياة قليل لا يكاد يوجد إلى أن قال  
بعض العارفين من أراد أن يموت ولسانه  
رطب بذكر الله فليزمن ستة أشياء أن يقول  
بسم الله ابتداء كل عمل وعند فراغه  
من كل شيء يقول الحمد لله وإذا استقبله  
مكره يقول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي  
عظيم وإذا أصابته مصيبة يقول أنا لله  
وإنا إليه راجعون وإذا عزم على فعل أمر  
غدي يقول إن شاء الله وإذا أذنب ذنباً قال  
أستغفر الله أنتهى وفي الأصل عن  
بعضهم أن الأحسن لو قال فإحبه على  
الإسلام لاقتضاه عمل الجوارح من صلاة  
وصيام وغيرهما وتوفه عني الإيمان لأنه  
مجرد اعتقاد وهو المطلوب عند الموت

باللسان) هذه طريقة ضعيفة والمعتمد أن أصل الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولو لم ينطق بالشهادتين بشرطين الأول أن يكون بحيث لو قيل له انطق بهما لم يأت الثاني أن يكون خالياً عن مكفر كسجود لصنم ونحوه وأما الإيمان الكامل فهو التصديق بالقلب والنطق بالشهادتين باللسان والعمل بالجوارح (قوله والعمل بالجوارح) هذه طريقة ضعيفة أيضاً والمعتمد أن الإسلام هو الأذعان الظاهري المصاحب للأذعان الباطني عمل بالجوارح أو لم يعمل (قوله فالإسلام صفة كاملة) أي لانه أدخل الأعمال في الإسلام والتحقيق أن كلام الإسلام والإيمان يكون ناقصاً وكاملاً (قوله والإيمان صفة ناقصة) هذا بنا فيه قوله أولاً فإحبه على الإيمان الكامل (قوله قليل الخ) يقال هذا الإنافي طلبه وأضاف فقد ورد أن المرء يحشر على ما مات عليه (قوله لا يكاد يوجد) أي أن الكمال في حال الحياة قليل مني قرب وجوده فضلاً عن وجوده (قوله ولسانه رطب بذكر الله) أي لسانه لين بسبب ذكر الله والمراد بليانه سهولة جريان ذكر الله عليه (قوله ستة أشياء) وفي الشرح حتى سبعة أشياء قال والسابعة أنه إذا رأى ما يستعظم قال لا اله إلا الله ثم قال الشرح حتى من لازم على هذه السبعة عاش سعيداً ومات شهيداً (قوله عند ابتداء كل عمل) أي مطلوب أو مباح لأحكام ولا مكره فذكر في المكره ونحوه في الحرام كفي الحاشية هنا وقال في حاشية الخرشى المعتمد أنهم مكرهة حتى في الحرام وتقدم أيضاً ذلك في الكلام على البسملة (قوله وعند فراغه الخ) أي لما ورد أن الحمد لله تعالى وورد أن من حمد الله بعد الأكل والشرب غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر (قوله وإذا استقبله مكره ويقول لا حول ولا قوة إلا بالله الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم من أحزنه أمر فليقل لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم رواه البيهقي وروى الحاكم وصححه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا حول ولا قوة إلا بالله كانت له دواء من تسعة وتسعين داء أسبرها اللهم وفي رواية كشف الله عنه سبعين باباً من الضر أدناها الفقر ومعنى لا حول ولا قوة إلا بالله لا يتحول عن معصية الله إلا بمصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بمعون الله (قوله وإذا أصابته مصيبة يقول أنا لله وإنا إليه راجعون) أي لقوله تعالى وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون وقال عليه الصلاة والسلام من قال أنا لله وإنا إليه راجعون اللهم أجرني من مصيبي وأعطني خيراً منها فعل الله به ذلك قالت أم سامة قلت ذلك حين مات زوجي أبو سامة وقلت من هو خير من أبي سامة فأعطاني الله خيراً منه وهو أني تزوجت برسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله يقول إن شاء الله) أي لقوله تعالى ولا تقولن شيء حتى يأمركم بذلك إن شاء الله وورد أن سيدنا سليمان عليه السلام قال لا طوفن الليلة على مائة امرأة كل واحدة منهن تأتي بفارس مجاهد في سبيل الله ولم يقل إن شاء الله فطاف عليهن فلم تحمل منهن إلا امرأة جاءت بشق إنسان فقال عليه الصلاة والسلام والذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لخل الجميع (قوله وإذا أذنب ذنباً يقول أستغفر الله) أي لأن الاستغفار محقق للذنوب فقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى يقول يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وروى الحاكم وصححه أن إبليس قال وعزتك يا رب لأبرح أغوى عبادك ما دامت

(وأسمدنا بلقائلك) أى بدخول الجنة (وطيئنا للموت) أى طهرنا لله بالتوبة (وطيئه لنا واجعل فيه) أى فى الموت (راحتنا ومسرتنا) بمحصول ما يرضى ويسر (ثم نسلم) بعد فراغك من هذا الدعاء تسليمة خفيفة وقد تمت صلاتك وما تقدم من قوله اللهم انه عبدك الخ بلفظ التذكير اذا كان الميت ذكرا (وان كانت) الصلاة (على امرأة قلت اللهم انها) ١٩٤ أمثلك ثم تبادى بذكركها على التأنيث) فتقول وبنت أمثلك وبنت

أرواحهم فى أجسادهم فقال وعزنى وجلالى لأزال أغفر لهم ما استغفرونى وروى الحاكم أيضا بإسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب (قوله وأسمدنا بلقائلك) أى عند الموت وليس المراد به اللقاء الحسى \* فان قلت فى هذا تمنى الموت مع أنه منهى عنه أقوله عليه الصلاة والسلام لا يقنين أحدكم الموت لضرب نزل به ولكن يقول اللهم أحيى ما علمت الحياة خيرا إلى وأمتى ما علمت الموت خيرا إلى \* فالجواب انه لا يلزم من الدعاء بما ذكرتمنى الموت لان المراد بعد حصوله لان كل واحد لا بد له من الموت وأيضا فقد قال ابن العربي يجوز تمنى الموت اذا بشر الانسان بالجنة للخروج من دار الشقاء الى دار الراحة والراحة أو يكون الشخص فى زمان يندرس فيه الحق وينتشر فيه الباطل كزماننا هذا (قوله لانهما قد تكون الخ) اتيانه بقدم الله لا تحقيق أولان دخول الجنة مشروط بالموت على الاسلام وليس مقطوعا به لاحتمال كون أحدهما من أهل النار (قوله فان تزوجت أزواج الخ) وقيل انه يقرع بينهم وهذه الأقوال كلها ان مات ولم تكن فى عصمة واحد والافهى لمن ماتت فى عصمة قولا واحدا (قوله أولا حسنهم عشرة) ويدل لهذا ما رواه الطبرانى عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله المرأة مناتزوج الزوجين والثلاثة والاربعة ثم تموت وتدخل الجنة ويدخلون الجنة فن يكون زوجها فقال عليه الصلاة والسلام يا أم سلمة انما تأخير فختار أحسنهم خلقا فتقول يا رب ان هذا كان أحسنهم خلقا فى دار الدنيا فزوجه لكن قال الحفاظ هذا الحديث ضعيف منكر ولو صح لرفع النزاع (قوله أى لا يحببن غيرهم) أى بخلاف الدنيا لتفاوتهم فيها بالغبنى والفقر والحسن والقبح وأما أهل الجنة فكلاهم حسان أغنياء حتى ان المرأة تقول لزوجها وعزرة ربى ما أرى فى الجنة أحسن منك (قوله على طفل) أى سواء كان ذكرا أو أنثى (قوله والدعاء غير أنه مستحب الخ) يعنى أنه يصح أن يدعى للصغير بدعاء الكبير ويجزئ ذلك لكن الأحسن أن يقول هذا الدعاء الخاص به (قوله بعد الثناء على الله) أى يقول الحمد لله رب العالمين ندبا (قوله بكسر الدال) ينافيه ما سياتى من قوله وثقل به موازينهم الا أن يقال اعتبر جهة الابوة طرفا والامومة طرفا وثنى باعتبار ذلك وان كان كل طرف مشتملا على متعدد وفى بعض النسخ وثقل به موازينهم وهى ظاهرة (قوله أى مدخر فى الآخرة) أى خير اباقيها فى الآخرة ينتفعان به عند قدومهما (قوله وفرطا) بفتح تين (قوله وهو المتقدم الخ) أى يرسل القوم أمامهم ليهي لهم ما يحتاجون اليه

عبدك أنت خلقها ورزقها الخ فان كانوا جماعة ذكورا قلت اللهم انهم عبادك الخ بجمع المذكر أو كن جماعة نساء قلت اللهم انهن اماءك بجمع المؤنث وان كانا اثنين قلت اللهم انهما عبدك أو أمثلك فان اجتمع مذكر ومؤنث تماديت على التذكير تغليا للمذكر على المؤنث (غير انك لا تقول) فى صلاتك على المرأة (وأبدلها زوجها خيرا من زوجها لانها قد تكون زوجا فى الجنة لزوجه فى الدنيا) فان تزوجت أزواجاه هل تكون للأول أو للأخرا أو لأحسنهم عشرة أو تأخير أقوال) ونساء الجنة مقصوبات أى محبوبات أزواجهن لا يغيبنهم بدلا أى لا يحببن

غيرهم (وان أدركت جنازة ولم تعلم أذكرهى أم أنثى قلت اللهم انها نسلك ثم تبادى بذكركها فتقول على التأنيث لان النسمة تشمل الذكر والانثى) وان شئت ذكرت باعتبار الشخص (وان كانت الصلاة على طفل قلت ما تقدم من النية والتكبيرات والدعاء غير أنه مستحب أن تقول بعد الثناء على الله والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم اللهم أى يا الله انه عبدك وابن عبدك) وابن أمثلك أنت خلقته ورزقه وأنت أمته وأنت نحييه (ولو ولد زنا أو لعان اللهم اجعله لوالديه) بكسر الدال ليدخل الاجداد والجدا (سلفا) السلف المتقدم (وذخرا) بذال معجمة أى مدخرا فى الآخرة أما الذخار فى الدنيا فهو بالدال المهملة وقيل بالدال المهملة مطلقا (وفرطا) هو بمعنى سافا وهو المتقدم

لهي للقوم ما يصلحهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا فرطكم على الحوض أي متقدمكم على الحوض ( وأجرا ) أي جزيلا ( عظيما وثقلا به ) أي بأجر مصيبته ( موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا وإياهما أجره ) أي أجر شهود الصلاة عليه ( ولا تقتنا وإياهما بعده ) بما يشغلنا عنك ( اللهم الحق ١٩٥ ) يصلح سلف المؤمنين في كفاية

أيننا إبراهيم وأبده دار أخيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وعاقه من قننة القبر ظاهره ان قننة القبر تشمل الصغير والكبير وفي الصغير خلاف ( و ) عاقه ( من عذاب جهنم ) أبو الحسن عن ابن ناجي قوله أي صاحب الرسالة ومن عذاب جهنم يدل على أن الصبيان في المشيئة وتقدم أنهم في الجنة بلا خلاف انتهى ( تقول ذلك ) أي كل ما تقدم من الثناء على الله تعالى إلى هنا ( أثر كل تكبيرة ) يريد الأربعة ( وتقول بعد الرابعة ) يعني ان شئت وان شئت سلمت ( اللهم اغفر لاسلافنا وأفرطنا ) وتقدم معناهما ( و ) اغفر ( لمن سبقنا بالإيمان ) وهم الصحابة ( اللهم من أحيتهم منا فأحيه على الإيمان ) الكامل ( ومن توفيتهم منا فتوفه الاسلام ) أي شهادة

فقول المصنف وفرط أي أجعله كالفرط في تقدم النفع ( قوله أي متقدمكم على الحوض ) أي لا هي لكم أسباب التناول من الحوض أي حوض المصطفى صلى الله عليه وسلم الذي من شرب منه شربة لا يعطش بعدها أبدا ومسيرة شهر وكبراته من فضة عدد نجوم السماء وماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل وأذكى من المسك وأبرد من الثلج والأمين عليه على كرم الله وجهه وأول من يرد عليه فقراء المهاجرين كما ورد في الحديث ( قوله أحرأ عظيما ) أي لما ورد في الخبر لا يموت لأحد ثلاثة من الأولاد فيحسبهم على الله إلا كانوا له الجنة من النار قالت امرأة واثان بار رسول الله قال واثان وورد أيضا أن من مات له ولد فقال إن الله وإن الله راجعون بنى الله له بيتا في الجنة يسمى بيت الحمد ( قوله موازينهما ) أي موازناتهما لأن الأصلح أنه ميزان واحد وقيل لكل عمل ميزان خاص به ( قوله ولا تحرمنا وإياهما ) قال بعضهم الظاهر أنه يقول هذا الدعاء ولو كان المصلي أباً أو أملاً للطفل لأن هذا الدعاء هو المأثور وأما قوله فأجعله لوالديه سلمنا فيجب تقييده بالمسلم الأصلي وأما من أسلم من أولاد الكفار فلا يقول ذلك عليه بل يقول اللهم لا تحرمنا أجره ولا تقتنا بعده ويسقط وإياهما ما قاله النفرأوى ( قوله يصلح سلف المؤمنين ) وهم الأطفال والتقييد بأولاد المؤمنين لا ينافي أن غيرهم في كفايته أيضا بناء على القول الصحيح من أن أولاد الكفار يدخلون الجنة وهو قول من أقوال عشرة ( قوله في كفاية ) أي تربية إبراهيم لما ورد أن أطفال المؤمنين في جبل في الجنة يكفلهم إبراهيم وسارة حتى يردهم إلى آبائهم يوم القيامة يعني أرواح أولاد المؤمنين وذريتهم الذين لم يبلغوا الحلم ويقوم بمصالحهم سيدنا إبراهيم وسارة وورد أن المصطفى عليه الصلاة والسلام رأى ليلة الأسراء شيئا في السماء في قبة خضراء وحوله صبيان فقال عليه الصلاة والسلام خبر بل من هذا فقال أبوك إبراهيم وهؤلاء أولاد المؤمنين \* فان قلت قد ورد في حديث آخر أن أولاد المؤمنين في كفاية جبريل وميكائيل وغيرهما فالجواب أنه لا تنافي لأن طائفة منهم في كفاية إبراهيم وطائفة منهم في كفاية جبريل وطائفة منهم في كفاية ميكائيل وطائفة منهم في كفاية غيرهم من الملائكة كما نبه عليه القرطبي ( قوله وأهلا خيرا من أهله ) وهو سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام وزوجته سارة بتشديد الراء وتخفيفها ( قوله وفي الصغير خلاف ) والراجح أنه لا يستل وقبل يستل ويكمل له عقله ويلهم الجواب عما يستل عنه ( قوله يدل على أن الصبيان الخ ) وقد يقال إن الدعاء بالمعافاة من عذاب جهنم بالنظر للجواز الذاتي وهو أن الله عز وجل تعذيبه لا بالنظر للوجوب الشرعي فلا ينافي ما تقدم له بدليل أن الدعاء الكبير المتضمن لطلب المغفرة يدعى به ولو لكبير قطع له بدخول الجنة بخبر صادق

﴿ باب في الصيام ﴾

وهو لغة مطلق الإمساك وترك قال تعالى إني نذرت لرحمن صوما أي صمتا وامساكا

أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ( واغفر ) اللهم ( للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والاموات ثم تسلم ) بعد ذلك ( والله أعلم ) \* ولما فرغ من صلاة الجنازة شرع في الصوم فقال ﴿ باب ﴾ في أحكام ( الصوم ) وهو في عرف الشرع

عن الكلام واصطلاحاً ما قاله الشارح ( قوله الامسالك ) فيه اشارة الى أن الصوم عبادة فعلية لاعدمية وقيل انه عبادة عدمية بمعنى أنه لا صورة له في الخارج حسية كالصلاة ( قوله عن شهوتي البطن ) أي بترك ما يصل اليه أو الى الخلق من الفم أو غيره من عيين أو اذن مثلاً ( قوله والفرج ) أي بترك الجماع وغيره من الاسباب الموجبة للفطر كالمس بصاحبه خروج منى أو مذى ( قوله بنية ) أي قبل الفجر أو معه في غير زمن الحيض والنفاس وأيام الاعياد وقوله والتقرب ليس بشرط في صحة الصوم فان نوى الفعل ولم يلاحظ تقرب بالكفى في صحة الصوم وان كان الاكمل بنية التقرب ﴿ فائدة ﴾ فرض رمضان في السنة الثانية من الهجرة يوم الاثنين في شعبان لليلتين خلتا منه وهو واجب بالكتاب والسنة والاجماع فمن حمله فهو كافر قال ابن حجر وتعمى زوال رمضان من الكبراء قال شيخنا الامير ولعله اذا كان بفضل العبادة ور بما يخشى منه الكفر ومما يخالف تعظيم شعائر الله قول العوام رمضان مريض أو يطالع في الروح ونحو ذلك انتهى ( قوله وصوم رمضان ) في كلام المصنف اشارة الى جواز استعمال رمضان غير مضاف للشهر وهو الصحيح لخبر اذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنان الخ لان القول بان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ليس بصحيح وأما ما ورد لا تقولوا رمضان ولكن قولوا شهر رمضان فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى فهو حديث ضعيف كما في المواهب وأسماء الله توقيفية على الاصح لا تثبت الابدليل صحيح أو حسن وسمى هذا الشهر بـرمضان لانه يرمض الذنوب أي يحرقها وقيل غير ذلك وله أسماء كثيرة أنماها بعضهم الى اثنين وستين اسماً ذكرها السملأوى في فضائل رمضان فانظره وهو أفضل الشهور كما في شرح المواهب وصام عليه الصلاة والسلام رمضان تسع سنين فصام رمضان كاملاً ثلاثين وسبعة وتسعين وقال ابن حجر لم يكمل رمضان في عهده صلى الله عليه وسلم الا سنة واحدة وبالجملة فصيامه عليه الصلاة والسلام تسعاً وعشرين أكثر من صيامه ثلاثين ( قوله بكامل شعبان ) ظاهره ولو توالت الغيم شهوراً متعددة وهو ما قاله التتائي وقال الاجهوري يتيد قوله بكامل شعبان بما اذا لم يتوال قبله أربعة على الكمال والاجمل شعبان ناقصاً لانه لا يتوال الى خمسة أشهر على الكمال كما لا يتوال الى أربعة على النقص عند معظم أهل الميقات قاله الشيخ في الحاشية هنا وضعفه في حاشية الخرشى وقال لا يلتفت الى كلام أهل الميقات وأنه لا بد من كمال شعبان ولو توالت الغيم شهوراً ومثله للرماسي والنفراوي ثم ما ذكره الشيخ في الحاشية هنا من أنه لا يتوال الى خمسة أشهر على الكمال خلاف المعتمد قال شيخنا والذي اعتمده المغاربة أنه يتوال الى خمسة أشهر على الكمال وأربعة على النقص ( قوله أو برؤية الخ ) يفهم من قول المصنف وغيره برؤية أنه لا يعمول على قول أهل الميقات انه موجود ولا كنه لا يرى لان الشارع انما يعمول على الرؤية لا على الوجود خلافاً لبعض الشافعية قاله النفراوي ( قوله عدلين ) العدالة هي المحافظة على اجتناب الكبائر واتباع الصغائر وأداء الامانة وحسن المعاملة وليس معها بدعة ولا فرق في رؤية العدلين بين كون السماء مصحبة أم لا كانت البلدة صغيرة أو كبيرة نظراً لجهة واحدة أم لا لكن يشترط تقاربهم انعم لا يعتبر اختلاف المطالع عندنا واعتبره السادة الشافعية فلو اخرج العدلان شهادتهم ما بدون رفع للقاضي الى طلوع الفجر

الامسالك عن شهوتي البطن والفرج يوماً كاملاً من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية التقرب الى الله تعالى وبين حكم صيام رمضان بقوله ( وصوم رمضان فريضة يثبت صيامه ) بأحد أمور ثلاثة اما ( بكامل شعبان ) ثلاثين يوماً ان لم ير الهلال ( أو برؤية شاهدين عدلين

بطلت شهادتهما ومفهوم العدد أنه لا يعتبر برؤية عدل واحد وهو كذلك ولو كان السلطان  
أو القاضي ولو كان مثل عمر بن عبد العزيز في العدل ولو صدقناه ولأبوه وبامرأتين ومعنى  
كونه لا يعتبر رؤية من ذكر أنه لا يصوم من لم يره بقوله ولو صدقه ولو كان من أهله وأما  
هو فيلزمه الصوم فلو ظن أنه لا يلزمه الصوم لكونه لم يثبت الصوم بقوله وأفطر متأولا  
لزمه القضاء والكفارة ومحل كون غيره لا يصوم برؤيته إذا كان هناك من يعتنى بأمر  
الهلال كصرو ونحوهما إن لم يكن هناك من يعتنى بأمره وجب على غيره الصوم برؤيته  
فيثبت برؤيته حينئذ ولو عبد أو امرأة حيث ثبتت العدالة وثقت أنفس غير المعتنين بخبر  
كل برؤيته وسواء كان غير المعتنين من أهله أم لا فلو أفطر الجماعة الذين لا اعتناء لهم  
بالهلال مع رؤية العدل الواحد له فتجب عليهم الكفارة لأن العدل الواحد في حقهم  
كالعدلين وأما لو انفرد برؤية هلال شوال فلا يجوز له أن يتعاطى مفطرا من أكل أو  
شرب أو جماع لمسا به من تعريض نفسه للتهمة على الاستخفاف بحرمات الله تعالى ولو  
كان في محل يأمن فيه بحسب اعتقاده من اطلاع الناس عليه لأنه ربما تطلع عليه من  
حيث لا يشعر الآن يقارن ذلك مباح للفطر من مرض أو حيض أو نفاس أو سفر فيجب  
عليه الفطر ظاهرا كما يجب عليه الفطر بالنية عند عدم العذر ويجب على العدل ومن  
يرجو العدالة أن يرفع أمره للقاضي إذا رأى الهلال وأما غيرهما فيستحب الرفع على  
المعتمد لفتح باب الشهادة فلورأى شخص المصطفى عليه الصلاة والسلام وأخبره في المنام  
بأن الصوم لم يصح الصوم أصاحب المنام ولا غيره أجماعا لأن من شروط التحمل العقل  
الكامل والرأي غير عاقل ولا يضبط ما يراه في النوم كل الضبط لا للشك في رؤيته عليه  
الصلاة والسلام ألا ترى أنه لو أخبره بطلاق زوجته لم يحرم عليه أجماعا فأما الشيخ في  
الحاشية هناك زيادة من حاشية الحرشي (قوله للهلال) سمي بذلك لأن الناس  
يرفعون أصواتهم ويهللون عند رؤيته ويقال له هلال إلى ثلاث ليال ثم بعدها يسمى قرا  
لأن ضوءه يقر الأرض أي يغلب عليها وهو في غلاف من ماء فكل ليلة يظهر منه شيء  
حتى يتكامل بدورته ليلة أربعة عشر ثم يعود إلى الغلاف قليلا قليلا فيقطع الفلك في ثمانية  
وعشرين ليلة ثم يختفي وهو مخلوق من نور العرش كما قاله بعض المفسرين وأما قول  
بعض العوام أنه مخلوق من تراب فهو كذب لا أصل له \* فائدة \* إذا رأينا الهلال  
ليلة إحدى وثلاثين كبيرا مرتفعاً ولم يغيب إلا عند العشاء وقد كان لم يره ليلة الثلاثين فهو  
ابن ليلة واحدة ولا يعتبر كبره ولا ارتفاعه قاله الناصر اللقاني فأما الشيخ في حاشية الحرشي  
(قوله أو برؤية جماعة مستفيضة) أي بشرط أن يكونوا كلهم ذكورا أحرارا أو  
بعضهم كذلك والبعض الثاني عبيدا أو نساء فلو كان كلهم نساء أو عبيدا لا يكتفى بهم  
(قوله بحيث يغيد خبرهم العلم) أي أو الظن القريب من العلم كما في التوضيح وهو  
المعتمد والجماعة المستفيضة ليس لهم عدد محصور لكنهم لا ينفصون عن خمسة فقد  
تكون الخمسة مستفيضة إذا أفاد خبرهم العلم الضروري وقد لا يكون إذا لم يفد ذلك أماده  
الشيخ في حاشية الحرشي \* تنبيه \* كما يثبت رمضان برؤية العدلين أو الجماعة  
المستفيضة أو بكامل شعبان أو برؤية منفرد بمحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال كذلك يثبت

للهلال أو برؤية  
جماعة مستفيضة  
بحيث يغيد خبرهم  
العلم لكثرة

بنقل عدلين أو جماعة مستفيضة عن عدلين أو عن جماعة مستفيضة لكن إن كان عن رؤية العدلين فلا بد أن ينقل عن كل واحد اثنان وإن كان عن حكم الحاكم أو عن الثبوت عند الحاكم لم يحكم أو عن الجماعة المستفيضة فيكتفي ولو بوحد ولو بمحل يعتنى فيه بأمر الهلال وكذلك يثبت برؤية المنابر موقودة حيث كانت لا توقد إلا بعد الثبوت الشرعي كما عندنا بمصر ومثلها سماع المدافع ليلة العيد فأنما لا تضرب عند الغروب إلا بالثبوت الشهر قاله النفاوى (قوله وكذلك في الفطر يفطر الناس برؤية عدلين) أى لا يثبت هلال شوال برؤية عدل واحد ولو بمحل لا يعتنى فيه بأمر الهلال قاله النفاوى (قوله ولا يلتفت إلى حساب المنجمين) جمع منجم وهو الذى يحسب قوس الهلال ونوره فلا يثبت به لافى حقه سم ولا فى حق غيرهم وقع فى انقلب صدقهم أم لا خلافاً لفرق الانفعالية بحسب الصوم اذا وقع فى القلب صدقهم قلنا نحن مأثورون بتكذيبه فانه ليس من الطرق الشرعية (قوله أى ينوى بقلبه فى أول ليلة) أى ولا يشترط الايمان بها أول الليل كما هو حاصل كلام الشارح ولذا قال سند والمذهب أنه ينوى متى شاء منه وجميعه وقت موسع للنية وليس لبعضه اختصاص فى ذلك دون بعض ولا يضرب ما يحدث بعدهما من أكل أو شرب أو جماع قبل الفجر (قوله موقنا بوجوبه) حال من فاعل ينوى أى ينويه فى حال كونه موقنا بالخ ولا يشترط ملاحظة الايقان بل يكفي كونه كامناً فى نفسه (قوله محتسباً) حال آخرى أى لا يفعلها رياء ولا سمعة ولا يشترط أيضاً فى صحة الصوم ملاحظة ذلك بل هى أولى من تركها (قوله لكن يستحب له التبييت فى كل ليلة) أى خلافاً لابي حنيفة والشافعى القائلين بوجوب التبييت فى كل ليلة (قوله إلى الليل) أى فبمجرد دخول الليل يفطر الصائم ﴿فائدة﴾ من حلف بالطلاق وهو صائم لا يفطر على حام ولا على بارد فذهب الشافعى عدم الحنث لانه يفطر على غيرهما وهو دخول الليل لخبر اذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أنظر الصائم أى دخل زمان الفطر وانقضى زمان الصوم ومذهب مالك أنه يحنث لان هذا خلاف اعتبار المقاصد الذى هو أصل المذهب قال شيخنا الامير ولو قيل بالجماع لاحتمل (قوله ومن السنة) أى الطريقة فلا ينافى أن المعتمد الاستحباب (قوله تعجيل الفطر) أى بعد تحقق غروب الشمس قبل الصلاة بشئ يسير كتمر وفى الحديث القدسى أحب عبادى الى أعجلهم فطرا كما فى الجامع الصغير وفى أبى داود عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلى على رطبات فان لم يجدها رطبات فتمرات فان لم يجد تمرات حسا حسوات من ماء أى شيئاً قليلاً من الماء قال الشيخ فى حاشية الحرشى والظاهر أن أصل الرطب والتمر مستحب والثابت مستحب ثان والظاهر أيضاً أن التمر مقدم على الماء حتى فى مكة كما فى حاشية الحرشى خلافاً لما فى الحاشية هنا من استحباب فطره على ماء زمزم والظاهر أنه اذا وجد حلو أو غير التمر فقدمه على الماء لانه يرد ما زاغ من البصر كما أفاضه شيخنا وغيره ونقل السحبي عن بعضهم أن من أفطر على غر زبدى فى صلاته أربع مائة صلاة وقال انه وجد فى ذلك خبراً صحيحاً باسناد صحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم ﴿تنبيه﴾ فهم من استحباب تعجيل الفطر تقديمه على صلاة المغرب وهو

(وكذلك فى الفطر)  
يفطر الناس برؤية  
عدلين أو جماعة  
مستفيضة أو بكامل  
رمضان ثلاثين يوماً  
ولا يلتفت إلى حساب  
المنجمين (ويستنية  
الصيام فى أوله) أى  
ينوى بقلبه فى أول ليلة  
من رمضان ويمتد  
وقت النية من بعد  
غروب الشمس إلى  
طلوع الفجر وصفة  
النية أن ينوى للأمسك  
عن الأكل والشرب  
والجماع موقناً بوجوبه  
محتسباً ثوابه عند الله  
(وليس عليه البيات  
فى بقية) أى بقية  
الشهر على سبيل  
الوجوب لانه كعبادة  
واحدة لكن يستحب  
له التبييت فى كل ليلة  
(ونتم الصيام إلى الليل)  
لقوله تعالى ثم أتموا  
الصيام إلى الليل  
(ومن السنة تعجيل  
الفطر

وتأخير السحور) لحديث لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور (وحيث ثبت الشهر قبل الفجر وجب الصوم وإن لم يثبت إلا بعد الفجر وجب الامساك) عليه ز وما ١٩٩ (ولا بد من قضاء ذلك اليوم)

لان من شروط صحة الصوم التبييت وقد فانه بطول الفجر من ذلك اليوم (والخية قبل ثبوت الشهر باطلة حتى لو نوى قبل الرؤية) أي قبل ثبوت رؤية الهلال (ثم أصبح) من ذلك اليوم (لم يأكل ولم يشرب ثم تبين له أن ذلك اليوم من رمضان لم يجزه) صومه ويجب عليه أن يمسك عن الأكل والشرب فيه حرمة الشهر (ويقضيه) وجوبا (ولا يصام يوم الشك لاحتياط به من رمضان) قال أبو الحسن في تحقيق المساقى يريد على الكراهة لا على التحريم ابن عبد السلام الظاهر أن النهي عن صيامه للتحريم لحديث عمار ابن ياسر من صام يوم الذي يشك فيه فقد عصي أبا القاسم واختلف في تفسيره فأهل المذهب فسروه بأنه يوم الثلاثاء من شعبان إذا كانت السماء مغنية ولم تثبت الرؤية وقال الشافعي

كذلك حيث وقع على نحو طيات من كل ما خف والا قدمت الصلاة لان وقت المغرب مضيق (قوله وتأخير السحور) أي مع عدم الشك في الفجر ووقت السحور يدخل ابتداءه من نصف الليل الأخير وكلما تأخر كان أفضل فقد كان بين سحوره عليه الصلاة والسلام والفجر قد مر ما قرأ القارئ خمسين آية كما في البخاري وكذا يستحب أصل السحور لخبر تسحر وأمان في السحور بركة وورد أنه لا حساب فيه ولا في فطور الصائم ولا في قضاء الضيف ويحصل السحور بقليل الأكل وكثيره ولو لم يجبات زبيب ولو بالماء لخبر تسحر وأولو بجرة من ماء وفي حديث آخر تسحر وأولو بجبات زبيب والحاصل أن أصل السحور مستحب وتأخيره مستحب ثان والسحور بضم السين اسم للفعل وهو المراد هنا بدليل قرنه بالفطر وأما بالفتح فهو ما يتسحر به (قوله ما عجلوا الفطر) أي مدة تعجيلهم الفطر بأن لا يؤخره بعد الغروب فيكره تأخير الفطر ان قصده واعتقده فضيلة قال بعضهم وأما ما يفعله الفلكيون من التمكن بعد الغروب بدرجة فهو مخالف للسنة (قوله وجب عليه الامساك لزوما) فان لم يمسك وأفطر متعمدا فانه يكفر ان انتهك الحرمة بعلمه بالحكم وان كان غير متمثل بالحرمة بأن تأول جواز الفطر لعدم صحة الصوم فلا كفارة (قوله لاحتياط به من رمضان) بأن يقول أصوم هذا اليوم فان كان من رمضان فأنا صائم وان كان من شعبان كان تطوعا وإذا صامه كذلك ثم تبين أنه من رمضان فلا يجزئه صيامه لعدم التيقن بالحكمة (قوله يريد على الكراهة) وهذا هو المعتد فالمعتد أن صيام يوم الشك مكروه كراهة شديدة خلافا لقول ابن عبد السلام الظاهر الحرمة فانه ضعيف وأما قوله في الحديث من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم فالمراد منه شدة الزجر على حديث قوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من استعجى من ربح أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا وغيره (قوله للتحريم) هذا ضعيف (قوله وقال الشافعي الخ) حاصله ان يوم الشك عند الامام الشافعي هو صبيحة الثلاثين ان كان محمدا أو يشيع على السنة الناس الذين لا تقبل شهادتهم كالعبد والمرأة والفاسق ونحوهم أن الناس قد رأوا الهلال ولم يثبت ذلك الا بصيغة الغيم ومال اليه ابن عبد السلام قال الشيخ في حاشية الخرشى وينبغي اعتماد تفسير الشافعي للشك انتهى (قوله ليس هذا يوم الشك) أي لأننا أمورون بتكميل العدد لكن يرد على الشافعي أنا أمورون أيضا بتكذيب من لا تقبل شهادته والانصاف أن في كل منهما شك فاحتمال في الواقع أفاده شيخنا الامير (قوله ويجوز صيامه) المراد بالجواز الاذن في صومه أعم من أن يكون على جهة الندب كما في العادة والتطوع أو الوجوب كلقضاء والندب أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله والندب) أي ويلزمه اذا نذر على المعتد وقيل لا يلزمه وهو ضعيف (قوله اذا صادف) لا مفهوم لصادف اذ مثله من نذره تعينا بدون قصد احتياط والحاصل أنه يجوز نذره مع العلم بكونه يوم الشك حيث لم يكن على وجه الاحتياط ويلزم نذره ولا يجوز زله الفطر وأما ان نذر صيامه من حيث كونه يوم الشك لاحتياط به من رمضان فلا يلزمه ويجوز زله الفطر

ليس هذا يوم الشك وانما يوم الشك هو أن يشيع على السنة من لا تقبل شهادتهم أن الناس قد رأوا الهلال ولم يثبت ذلك انتهى (ويجوز صيامه للتطوع والندب اذا صادف)

واللعادة أو القضاء لأن الهسى انما هو في حق من صامه ليحتمل أنه من رمضان (ويستحب الامساك في أوله ليتحقق الناس الرؤية) ممن يأتي من المسافرين وغيرهم من نواحي البلاد (فان ارتفع النهار ولم يظهر رؤية أفطر الناس) وجوبا عليهم (ولا يفطر من ٢٠٠ ذرعه في) أي غلبه وسبقه ولا قضاء عليه وهذا ما لم يرجع منه شيء إلى حلقه

(قوله وللعادة) أي لمن كانت عادته سرد الصوم أو وافق يوما جرت عادته أن يصومه كيوم الاثنين أو يوم الخميس (قوله ولل قضاء) فلو تذكروا في أثناءه أنه قضاء فقال ابن القاسم لا يجوز له الفطر فان أفطر فهل يقضيه أولا قولان والصواب منهما الثاني لانه نما التزمه لكونه ظاهرا انه عليه أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله فان ارتفع النهار) أي بأن مضى الزمان الذي جرت العادة بالثبوت فيه (قوله من ذرعه) بفتح الراء المهملة أي لا يفطر من غلبه التي سواء تغير عن حالة الطعام أم لا سواء كان من علة أو امتلاء (قوله في) أي وأما القاسم فقال الاجهوري ان بلغ إلى فقه وأمكنه طرحه ولم يفعل فلا قضاء على المعتمد (قوله أي غلبه وسبقه) أي التي أعلم أن التي المعتمد اخراجها بأن وضع أصبعه في فقه فأخرج فيه القضاء ثم ان لم يرجع منه شيء فلا كفارة عليه وان رجع منه شيء ولو غلبه فالكفارة وأما لو غلبه التي فلا قضاء عليه عند عدم رجوع شيء فان رجع شيء منه عمدا فالكفارة وان رجع غلبه فالقضاء فقط أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ولا قضاء عليه) أي لا وجوبا ولا استحبابا (قوله وهذا ما لم يرجع منه شيء) أي بأن لم يرجع منه شيء أصلا أو رجع منه شيء إلى حلقه قبل إمكان طرحه (قوله فعليه القضاء) أي اذا رجع منه شيء إلى حلقه بعد إمكان طرحه فعليه القضاء ولو رجع غلبه كما علمت (قوله وهل وجوبا أو استحبابا) المعتمد الوجوب (قوله لا كفارة على من استقاء في رمضان) أي تعمد التي ولم يرجع منه شيء وأما ان رجع منه شيء ولو غلبه فالكفارة كما علمت (قوله ولا يفطر من احتلم وهونائم) أي خرج منه المني في النوم ولا قضاء عليه أما ان تعمد اخراجها في اليقظة ولو بغير جاع ففيه الكفارة كما سيأتي (قوله وتكره الحجامه للريض) ما ذكره المصنف والشارح من كراهة الحجامه للريض اذا علمت السلامة ضعيف والمعتمد أن الصحيح والمريض لا تكره لهما الحجامه عند علم السلامة وتحرم عليهما عند علم عدم السلامة وان شك كره للريض دون الصحيح ومحل المنع ما لم يخش بتأخيرها هلاكا أو شديدا أذى والواجب فعلها وان أدت إلى الفطر ولا كفارة عليه حيث ذوالفسادة كالحجامه في التفصيل السابق أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا (قوله ومن شروط صحة الصوم الخ) اعلم أن شروط الصوم ثلاثة أقسام أحدها شرط في الصحة فقط وهو أربة الصلة الاسلام والكف عن المفطرات والنية المبيته والزمن القابل للصوم فيأله زمن معين ثانيها شرط في الوجوب فقط وهو اثنان البلوغ والقدره على الصوم ثالثها شرط في الوجوب والصحة معا وهو ثلاثة أشياء العقل والنقاء من دم الحيض والنفاس ودخول وقت الصوم فيأله وقت معين كرمضان قاله النفاوى وغيره (قوله النية) أي الجازمة أي التي جزم بمعلقها الذي هو الصوم فان جزم بالصوم ولم يدر هل تطوع أو عن النذر أو عن

بعد إمكان طرحه فعليه القضاء كما لو تعمد اخراجها ولذا قال (الا أن يعالج خروجه فعليه القضاء) أبو الحسن وهل وجوبا أو استحبابا قولان شهر ابن الحناجب الاول واختار ابن الجلاب الثاني ابن عبد السلام وظاهر كلامه يعني ابن الحناجب وجوب القضاء في الفرض والتطوع وفي المذهب في التطوع ثلاثة أقوال أحدها وجوب القضاء وهو مذهب مالك وأحد قولي ابن القاسم وقوله الثاني استحبابه والثالث لابن حبيب سقوطه ثم قال وظاهر كلام الشيخ أنه لا كفارة على من استقاء في رمضان وهو كذلك اتفاقا ان كان لفرض ورة وعلى المشهور ان كان لفرض ضرورة انتهى واقتصر في الاصل على وجوب الكفارة مع أنه هو

القول الضعيف فتأمل ذلك (ولا يفطر من) نام و (احتلم) وهونائم (ولامن احتجم) القضاء أو حجم غيره (وتكره الحجامه للريض خيفة التغير) أي خيفة أن يصيبه اغماء أو ضعف عن الصوم وهذا اذا علمت السلامة وان علم عدمها حرمت وان شك كرهت (ومن شروط صحة الصوم النية) الخبر

ولذلك قال (السابقة للفجر) فلا يضرب ما يحدث بعدهما من أكل أو شرب ويلزم تبييت النية في كل صوم (سواء كان فرضا أو نفلا والنية الواحدة كافية) وقد تقدم ذلك وانما أعاده لاجل قوله (في كل صوم يجب تنابعه) وذلك (كصيام رمضان وصيام كفارة الظهار والقتل والنذر الذي أوجبه المكلف على نفسه) وكل صوم يجب تنابعه ولا يجوز له أن يفرقه والنية الواحدة كافية (وأما الصيام المسرود) أي المتتابع من غير نذر (واليوم المعين) كنذر صوم كل خميس مثلا (ولا بد من التبييت فيه كل ليلة) ولا يكفي فيه نية واحدة على الصحيح (ومن شروط صحة الصوم) أي وجوبه (النقاء من الحيض والنفاس) فان انقطع دم الحيض والنفاس قبل الفجر ولو بلحظة وجب عليه صوم ذلك اليوم) ثم

القضاء ان عقد تطوعا وان شك هل عن النذر أو عن القضاء لم يجز عن واحد منهما ويجب عليه اتعاه كذا يظهر أفاده شيخنا الامير (قوله انما الاعمال الخ) أي والصوم من جملة الاعمال لما في الحديث القدسي كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا اجزي به ومعنى اضافة الصوم لله مع أن العبادات كلها له أنه لم يعبد بالصوم غير الله بخلاف غيره من العبادات كالسجود فانه عبده غير الله وقبل لان الصوم بعيد عن الرياء لحفائه لخبر الصيام لا رياء فيه قال الله تعالى الصيام لي وأنا اجزي به واه البهقي (قوله ولا بد من كونها لئلا) أي فلان يكفي قبل الغروب (قوله السابقة للفجر) وكذا المقارنة للفجر وأما النية بعده فلان يكفي (قوله كصيام رمضان) أي في حق الحاضر الصحيح وأما المسافر والمريض فلا بد من تبييتهما في كل ليلة ولو استمر اصائمين لجواز تفرقهما لان المتابع ليس واجبا عليهم ما هذا قول مالك في العتبية وهو المعتمد كما قاله شيخنا وقال مالك في البسطة لا يحتاجان لتجديده حيث تعاديا على الصوم وهو ضعيف وأما الفطر ناسيا فلا يقطع المتابع على المعتمد بخلاف الفطر متعمدا فانه يقطع المتابع على المعتمد والمراد بالفطر ناسيا من بيت نية الفطر في أثناء الصوم ناسيا طنا منه تمامه وأما من أفطر ناسيا بعد نية الصوم فقال الخطاب لا يقطع المتابع باتفاق أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية الخرشي ومن تقرر شيخنا (قوله والقتل) أي وكفارة القتل ان عجز عن عتق رقبة فانه يصوم شهرين متتابعين (قوله والنذر الخ) أي بأن يقول لله على صوم شهر متتابع أو عام متتابع وأما ان لم ينذر المتابع فلا يجب تنابعه (قوله قبل الفجر) وكذا لو انقطع مع طلوع الفجر لان النية مع طلوع الفجر صحيحة وأما وانقطع بعد طلوع الفجر فلا يجب الصوم فان شككت في كونه انقطع قبله أو بعده وجب عليها أمساك ذلك اليوم وقضاؤه وسواء شككت حال النية أو طرأ الشك وهذا بخلاف الصلاة فانها لا تؤمر بقضاء ما شككت في وقتها هل كان الظهر فيه أو لا فان شككت هل طهرت قبل الفجر أو بعده بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الظهر فلا يجب عليها صلاة الصبح كذا في الحاشية هنا والشرخيتي والسكندري ولكن أصل النص اذا شككت هل طهرت قبل الفجر أو بعده فلا يجب عليها صلاة الليل لان الأصل بقاء الدم فجاء شراح المختصر وأبدلوا صلاة الليل بصلاة الصبح فاستشكل بأن وقت الصبح باق فيجب عليها فأجابوا بقولهم بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الظهر وتبعهم الشيخ في الحاشية هنا والشرخيتي والسكندري وغيرهما وقد علمت أنه لا حاجة له أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا \* واعلم أن الحائض والنفساء يجب عليهما قضاء الصوم دون الصلاة \* فان قلت ما الفرق بين الصلاة والصوم مع أن كلا منهما عبادة \* فالجواب أن قضاء الصوم بأمر جديد لعدم تكرره بخلاف الصلاة وقال الشعبي ورد في الاخبار أن حواء لما نزلت الارض فاضت فسألت آدم هل تصلي أم لا فسأل جبريل فلم يعلمه حتى ذهب ثم رجع وأمره أن تترك الصلاة في أيام حيضها ولم يأنها الحكم بالقضاء ثم حاضت بعد ذلك وهي صائمة فسألت آدم فقال لها أفطري فجاء جبريل وأمره أن يأمرها بالقضاء فقال آدم يارب كل منهما عبادة كيف أمرت بالقضاء

ذلك ما لم يحدث له عذر  
يسبح له الفطر يعني  
وأفطر فقال (وتعاد  
النية لما بقي من صومه  
إذا انقطع التتابع  
بالمريض والحائض  
والنفاس وشبه ذلك)  
من سفر ونحوه (ومن  
شروط صحة الصوم  
العقل فمن لا عقل له  
كالجنون والمغنى  
عليه لا يصح منه في  
تلك الحالة) لعدم  
خطابه (ويجب على  
المجنون اذا عاد اليه  
عقله ولو بعد سنين  
كثيرة أن يقضى ما فات  
من الصوم في حال  
جنونه) اتفاقاً في  
القليل خمس سنين  
وعلى المشهور في  
الكثير كعشر سنين  
وأما الصلاة فلا يقضى  
منها الا ما فات في وقته  
(ومثله) أى المجنون  
(المغنى عليه اذا فات)  
أى فانه يقضى الصوم  
إذا أغنى عليه يوماً  
كاملاً أو جعله أو أقله  
ولم يسلم أوله وهل  
يلزمه الكف فيما بقي  
منه خلاف (ومن شروط  
صحة الصوم ترك  
الجماع والاكل والشرب  
من طلوع الفجر إلى

في أحدهما ولم تأمر بالقضاء في الأخرى فأوحى الله إليه يا آدم لانك رجعت إلى النيا في  
المرّة الأولى فحكمنا ما حكمنا وخففنا عنها وفي المرة الثانية علمت برأيك فشددنا عليها  
وعاقبنا ما بالقضاء تعلم أن المرجع في جميع الأمور إلى النية كذا في الشرحين على المختصر  
( قوله ولولم تغتسل الا بعد الفجر ) بل ولولم تغتسل أصلاً لان الطهارة ليست شرطاً في  
صحة الصوم بخلاف الصلاة وتقدم أنها اذا شككت هل طهرت قبل الفجر أو بعده أنها  
يلزمها الامساك والقضاء قال شيخنا الامير فلولم تمسك فالتظاهر أنه لا كفارة عليها  
فانظره ( قوله يعني وأفطر ) الواو بمعنى أولان مجرد العذر يقطع التتابع ولو استمر  
صائماً وكذا الفطر عدا يقطع التتابع على المعتمد كما تقدم ( قوله ومن شروط صحة  
الصوم العقل ) أى لان الجنون ينافى الصوم بخلاف النوم فانه لا ينافى صفة اتفاقاً حتى  
لو يت شخص النية بعد ثبوت الشهر ونام جميع رمضان ولم يستيقظ الا ليلة العيد  
صح صومه وبرئت ذمته ولا قضاء عليه كفى النفر اوى وغيره ( قوله أو جله ) أى  
سواء سلم أوله أم لا ( قوله أو أقله ) أى اليوم وهو ما دون الحبل فيشمل النصف وقوله  
ولم يسلم أوله قيد فيه وأما الواسم في أوله بحيث تصح النية فلا قضاء والحاصل أنه اذا أغنى  
عليه يوماً كاملاً من طلوع الفجر إلى غروب الشمس أو أكثر فانه يجب عليه قضاء ذلك  
اليوم وكذا لو أغنى عليه جله سلم أوله أو لا أو أغنى عليه نصفه أو أقله ولم يسلم أوله فيهما  
فان سلم أوله فلا ومثل المغنى عليه المجنون فاذا جن يوماً أو أقل فيقال فيه ما قيل في المغنى  
عليه والسكر بمجرام ليله كالاغنى في تفصيله بل أولى منه وكذا السكر بحلال كالانغماء  
في تفصيله على المعتمد كما في حاشية الحرشي والنفر اوى خلافاً لما في الحاشية هنا والاصيلي  
من أن السكر بحلال كالنوم فانه ضعيف ( قوله وهل يلزمه الكف الخ ) المعتمد أنه  
لا يلزمه الكف فيما بقي من يومه بخلاف السكران بحرام فانه يجزى فيه تفصيل المغنى عليه  
لكن يلزمه الامساك أفاده شيخنا ( قوله والاكل ) ولو بمحصة أو تراب أو درهم وفي  
معنى ذلك رفع النية نهاراً أو ليلاً اذا طلع الفجر رافعاً لها وسواء نوى الصوم بعد ذلك  
أم لا والحاصل أن من رفع نية الصوم عمدارفعاً مطلقاً أو مقيداً كان يقول رفعت النية  
ان أنت لى غدوة لحم وحصلت فيجب عليه ولولم يأكل وأما ان لم يحصل المعلق عليه فلا  
شيء عليه أفاده الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا ( قوله والاكل ) أى ولولم  
يحصل له غذاء على المعتمد فالكفارة في عمده والقضاء في سهوه ( قوله في نهار رمضان  
الخ ) أما ان كان في غير نهار رمضان فلا كفارة عليه كمن فعل ذلك في نذر أو في كفارة  
ظهار أو في قضاء رمضان ( قوله ولو فيادون الفرج ) أى بأن جامعها في نكحها مثلاً  
بشرط انزال المنى وأما لو جامعها في فرجها أو في دبرها فلا يشترط الانزال ( قوله متممدا )  
فلا كفارة على من جامع في نهار رمضان ناسياً أو أكل أو شرب في نهار رمضان ناسياً  
وبشرط أيضاً أن يكون مختاراً فلا كفارة على مكره ولا مغلوب فلو أكره شخص شخصاً  
على الاكل أو الشرب لزم المكره بالفتح القضاء ويلزم المكره بالكسر الكفارة بخلاف من  
أكره غيره على جماع امرأة فلا كفارة على المكره بالفتح لان الكفارة مشروطة بالتعهد  
ولا على المكره بالكسر نظراً لانتشار المكره بالفتح والانتشار معه نوع اختيار ومن

غروب الشمس (فن فعل في نهار رمضان شيئاً من ذلك) أكره  
بأن جامع ولو فيادون الفرج أو غيب الحشوة أو قدرها من مقطوعها أو أكل أو شرب متممداً بطل صومه اذا كان

أكره امرأة في نهار رمضان وجامعها لزمه كفارتان عنه وعنهما فإن أطاعته لزمها كفارتها  
فلو جامع أمته كفر عنها ولو أطاعته بشرط أن تكون بالغة عاقلة فلو أكره امرأة لغيره كفر  
عنها فلو أكره امرأة على القبلة أو الملاعبة حتى أنزلها فاعتمد لا يكفر عنها لأن أنزالها اختيار  
فلو أكرهت امرأة زوجها على الجماع أو أمة سيدها أو أجنبية أو أجنبية على وطئها فليس على  
المكره كفارة عنه فيما يظهر نظر الانتشار فإنه يخرج عنه عن الأكره وأما من وطئ نائمة ولم  
تشعر فعلها القضاء وعليه الكفارة عنها وعن على المعتمد وأما من صب في حلقه شيء وهو  
نائم فعليه القضاء ولا كفارة على الصاب لعدم لذته ولا على النائم لعدم خطابه أو أنه  
الشيخ في حاشية الحرشي **﴿ تنبيه ﴾** يشترط في الأكل أن يكون بضم فلا كفارة فيما  
يصل من نحو أذن كما سيأتي بل فيه القضاء فقط لأن الكفارة معلة بالانتهاك الذي هو  
أخص من العمد كما في الحاشية هنا وبحث فيه شيخنا بأن حقيقة الانتهاك عدم المبالاة  
بالحرمة وهي موجودة في فطره من أذن وعين لكن الفقه مسلم وهذا مجرد بحث ( قوله  
من غير تأويل ) أي بشرط أن يكون منه كالحرمه الشهر فلا كفارة على المتأول  
تأويله قريباً وهو المستند إلى أمر موجود بخلاف المتأول تأويله بعيداً ( قوله ولا جهل )  
أي بحرمة الموجب الذي فعله فلا كفارة على جاهل وهو من لم يستند لشيء كحديث عهد  
بالإسلام يظن أن الصوم لا يحرم الجماع وجامع فإنه لا كفارة عليه فالمراد بالجهل جهل  
حرمة الموجب الذي هو الفعل وأما جهل وجوب الكفارة فيه مع علم الحرمة فلا يسقط  
عنه الكفارة وأما جهل رمضان فيسقط عنه الكفارة اتفاقاً كما إذا أفطر يوم الشك قبل  
تموت الصوم ( قوله فعله القضاء والكفارة ) أي والادب بما يراه الحاكم من ضرب  
أو سجن أو بهما ولو كان فطره بما يوجب حداً كزناً أو شرب خمر فإنه يقام عليه مع الادب  
الآن يأتي تأنيلاً قبل الإطلاع عليه فلا أدب عليه فإذا كان حده رجماً فيقدم الادب عليه  
واعلم أن الادب لا يختص بمرضان بل مثله النفل فنأفطر فيه عمداً بلا عذر فيؤدب  
وجوباً ( قوله ومن عاداتها الحيض ) في يوم معلوم فأصبحت مفطرة ثم حصل أي  
جاءها الحيض بعد الفطر وأما وتبين أن الحيض كان حصل قبل فطرها فلا كفارة  
والحاصل أن الحائض إذا أفطرت متعمدة ثم ظهر أنها حاضت قبل فطرها فلا كفارة  
عليها بل عليها القضاء فقط وكذا من تعمد الفطر يوم الثلاثين ثم تبين له أنه يوم العيد فلا  
قضاء عليه ولا كفارة أفاده الشيخ في حاشية الحرشي ( قوله ومن احتجم أو حجم غيره  
الخ ) هذا ضعيف والمعتمد أنه من التأويل القريب كما قاله ابن القاسم لاستناده فيه لسبب  
موجود فيه القضاء فقط خلافاً للشارح تبعاً لابن حبيب ( قوله لا بقاء الخ ) أي فقد  
أجيب عن هذا الحديث بأنه منسوخ أو بإطلاعه عليه الصلاة والسلام على فطرهما  
وأخذ الإمام أحمد بظاهر هذا الحديث فقال من حجم أو احتجم فإنه يفطر ودليلنا  
ما صححه الترمذي أن المصطفى عليه الصلاة والسلام احتجم وهو صائم في حجة الوداع  
فيكون هذا الحديث ناسخاً للآول ( قوله أو اغتاب أحداً ففطر ) أي مستدلاً بظاهر  
حديث خمس تفطر الصائم الكذب والغيبة والنميمة والعين الكاذبة والنظر بشهوة  
وهو حديث ضعيف كما قاله القرافي وإن صح فالمراد بطلان الثواب لا بطلان الصوم كما قاله

(من غير تأويل قريب  
ولا جهل فعليه القضاء  
والكفارة) وأما من  
فعل ذلك لتأويل  
قريب أو لجهل فلا  
كفارة عليه وإنما عليه  
القضاء فقط فثأل  
التأويل البعيد الذي  
فيه القضاء والكفارة  
من انفراد برؤية هلال  
رمضان ولم تقبل  
شهادته فظن إباحة  
الفطر ومن عاداته  
الحيض في يوم معلوم  
فأصبح مفطراً ثم حم  
فيه ومن باب أولى إذا  
لم يحجم ومن عاداتها  
الحيض فأصبحت  
مفطرة ثم حصل ومن  
باب أولى إذا لم يحصل  
ومن احتجم أو حجم  
غيره فأفطر متأولاً  
لابقاء قوله صلى الله  
عليه وسلم أفطر الحاجم  
والمحتجم على ظاهره  
أو اغتاب أحداً ففطر  
فهذا كله من التأويل  
البعيد الذي يجب فيه  
القضاء والكفارة

ومن لم يغتسل إلا بعد  
الفجر فظن أن من  
شروط صحة الصوم  
الاغتسال قبل الفجر  
أو تسحر قرب طلوع  
الفجر أو شاك فيه  
فظن إباحة فطره  
لظن أن صومه ذلك  
اليوم أو قدم من سفره  
ليلا فظن أنه لا صيام  
عليه في صبيحة ذلك  
اليوم أو أن سفره لم  
ينقطع بالدخول ليلا  
أو سافر سفرًا قريبًا  
دون مسافة القصر  
فظن إباحة الفطر أو  
رأى هلال شوال نهارا  
فظن أنه لليلة الماضية  
فهؤلاء لا كفارة عليهم  
إذا أفطروا بل القضاء  
فقط ومثال الجاهل  
من أصبح مفطرا  
لقرب عهده من  
الاسلام أو جهل عين  
الشهر لاسر ونحوه  
فليس عليه الاعتناء  
لأن الكفارة لا تنهك  
حرمة الشهر ولا  
انتهاك من هؤلاء  
ولما تقدم له ذكر  
الكفارة استشرس سؤال  
سائل قال له وما هي  
فأجاب بقوله (والكفارة  
في ذلك كله طعام ستين  
مسكينا) البساطي

المأوردى (قوله ومثال التأويل القريب) هو الذي استند فيه لامر موجود عكس  
البعيد أفاده الشيخ في الحاشية هنا واستشكه في حاشية الخرشى بالقيمة فإن صاحبها  
مستند لامر موجود مع أنه تأويل بعيد انتهى وهو مجرد بحث (قوله من أفطر ناسيا الخ)  
وأما من أكره على الفطر وقلنا يلزمه الامسالك ففطر متعمدا معتقدا جواز الفطر فالظاهر  
أنه لا يلزمه كفارة أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله أو تسحر قرب الفجر الخ) تبع  
فيه المختصر وهو ضعيف والمعتمد أن التسحر قرب الفجر من التأويل البعيد وأما التسحر  
مع الفجر في التأويل القريب أفاده الشيخ هنا ومثله في حاشية الخرشى (قوله أو رأى  
هلال شوال نهارا) أي سواء رآه قبل الزوال أو بعده (قوله فظن الخ) حاصل ذلك أن  
عدم الكفارة في هذه المسائل عند ظن الإباحة وأما من علم الحرمة أو ظنها أو شك فيها فيكفر  
ويأثم على كل حال ولو عند ظن الإباحة لأنه قدم على أمر لم يعلم حكم الله فيه كما في حاشية  
الخرشى (قوله فظن أنه لليلة الماضية) أي وقد أخطأ في ظنه لأن العلماء نصوا على  
أنه إذا ظهر الهلال نهارا كان لليلة المقبلة سواء رآه قبل الزوال أو بعده ويستقرن على  
الفطر أن كان آخر شعبان وعلى الصوم أن كان آخر رمضان (قوله والكفارة في ذلك  
الخ) أي على التخيير بين الأنواع الثلاثة لآنية ومحل التخيير بين الثلاثة إذا كان يكفر  
عن نفسه وكان حرار شيدا أو مالو وطئ أمته أو أكره زوجته الحرة وأراد أن يكفر عنهما  
فلا يصوم عنهما ولا يعتق عن الأمة والحاصل أنه يكفر عن نفسه بواحد من الثلاثة وعن  
زوجته الحرة باثنين بالطعام والعتق وعن زوجته الرقيقة وعن أمته بالطعام فقط وأما  
العبد فيكفر بالصوم فقط فإن عجز بقيت ديناه عليه في ذمته أن لم يأذن له سيده في الاطعام  
وأما السفيه فيأمره بولي بالصوم فإن لم يقدر أو أبى كفر عنه بأدنى النوعين أي قيمة العتق  
والاطعام وقيل أن أبي السفيه الصوم مع قدرته عليه فالأولى للولى أن يقبها في ذمته زجرا  
له ولا يكفر عنه **تنبيه** تتعدد الكفارة بتعدد الأيام ولا تتعدد بتعدد الفعل في  
اليوم الواحد ولو حصل الموجب الثاني بعد الإخراج عن الأول سواء كان الموجب الثاني  
من جنس الموجب الأول أم لا لظن أن صومه في ذلك اليوم بالأول وأما بالنسبة للمفعول  
فتتعدد بأن جامع أمرتين أو أكثر في يوم واحد فتتعدد الكفارة عليه بتعدد المكفر عنه  
أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله اطعام) المراد بالاطعام التملك والاعطاء  
وليس المراد أنه يجعله طعاما وبطعمه للفقراء بأن يجعله غداء أو عشاء فإن ذلك لا يجزئ  
(قوله ستين مسكينا) أي لا يزيد ولا ينقص فلو أعطى الستين مائة أو ثلاثين مسكينا لكل  
واحد مائة فلا يجزئ نعم لو أعطى ثلاثين آخر لكل واحد مائة أو جزء أوله أن يسترجع  
من كل واحد من الأول ما زاد على المدفعية لغيره حتى يستكمل الستين مسكينا إن بين  
أن المدفوع كفارة وكان باقيا فإن لم يبين أو بين وذهب من يد المسكين فلا رجوع له عليه  
لأنه هو الذي سلطه على أهله وكذلك لا يجزئ أن أعطى مائة وعشرين مسكينا ستين  
مدا لكل واحد نصف مد نعم لو كل الستين بأن أعطاهم بعد ذلك لكل واحد نصف  
مد أجزاء لأن كلام الستين صار معه مذكامل أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة  
من التفراوي (قوله بل المحتاج) أي يشمل الفقير لأن المسكين أحوج لأنه الذي  
لا يملك شيئا أصلا والفقير من عنده شيء لا يكفيه لعامة والقاعدة أن الفقير والمسكين إذا

من العتق والصوم  
وقال ابن حبيب العتق  
أفضل والحاصل أن  
كفارة الصوم عدلى  
الاخير ولذا قال (وله  
أن يكفر بعتق رقبة  
مؤمنة) سليمة من  
العيوب الفاحشة  
وبجزئى الاعور كما  
في الظهار (أو) يكفر  
(بصيام شهرين)  
كاملين ان لم يبدأ  
بالهلال فان بدا به  
اقتصر عليه ما ولو  
ناقصين ولا بد أن  
يصوم الشهرين  
(متتابعين) فلو أفطر  
لغير عذر ولو فى  
أثناء ما بطل ما صامه  
منه ما وهل العتق  
أفضل لان نفعه متعدد  
أو الصوم خلافه ثم  
شرح يذكر المنافذ التي  
هى غير الفم فقال (وما  
وصل من غير الفم الى  
الحلق من أذن أو عين  
أو أنف أو نحو ذلك)  
كما اذا اكتحل نهارا  
فوصل لحلقه وأما اذا  
اكتحل ليلا فلهبط الى  
جوفه نهارا فلا شئ  
عليه ثم بالغ على  
ما يفطر فقال (ولو)  
كان الواصل (بخورا)  
بجد طعمه فان وقع له

اجتمعا اقترقا واذا اقترقا اجتمعا ( قوله بعد النبي صلى الله عليه وسلم الخ ) أى ومدة النبي  
صلى الله عليه وسلم ملء الخفتين المتوسطتين لامتبوضتين ولا مبسوطتين ( قوله رطل )  
بكسر الراء أفصح من فتحها ( قوله بالبغدادى ) بدالين مهملتين وبصح اعجامهما  
واعجام احدهما واهمال الاخرى وابدال الاخيرة نونا ( قوله وهو أفضل ) وانما  
كان الاطعام أفضل لانه أشد نفعاً لعتديه لستين بخلاف العتق فانه متعدد لواحد  
والصوم لعدم تعديه ( قوله على التخيير ) أى على المشهور ومتأباه ما أفنى به يحجب  
بجى الامير عبد الرحمن الاندلسى حين سأل الفقهاء عن وطئه جاريته في نهار رمضان  
من لزوم تكفيره بالصوم وسكت الحاضرون ثم قالوا له لم تخبره فقال لو خبرته لو طئ  
كل يوم وأعتق فلم ينكر واعليه قال القرافى ان الكفارات شرعت للزجر والمهلوك  
لان زجر بالاعتاق اسهل عليهم فتمين ما هو زاجر لهم فهذا من النظر في المصلحة ولا  
نأباه القواعد وقيل انه أراد لك شيئا وما يديه ليت المال لكنه تسبب بالتعليل السابق  
( قوله بعتق رقبة مؤمنة ) أى بشرط أن تكون كاملة الرق غير مملوكة ويشترط أيضا  
أن تكون محررة للكفارة احترازا عما اذا اشترى أمة اشترط بائعها على مشتريها العتق  
أما دة الشيخ في حاشية الخرشى ( قوله من العيوب الفاحشة ) أى كقطع أصبع وعي  
وبكم وجنون وإن قل ومرض مشرف وقطع أذنين وصمم وهرم وعرج شديد وجذام  
وبرص ونحو ذلك ( قوله لغير عذر ) أما ان أفطر لعذر كان أفطرا ناسيا فلا يقطع  
التتابع ( قوله وهل العتق أفضل ) وهو المعتمد ( قوله الى الحلق ) أى ولو رده  
حيث كان ما ثعلا ولا فرق عندنا بين أقصى الحلق وأدناه وأوسطه كما في حاشية الخرشى  
( قوله من أذن ) أى كصب دواء فيها وأمان كشها بعود ونحوه فلا شئ فيه ولو خرج  
خروجها وقالت الشافعية ان نكش باطن أذنه فانه يفطر خرج خروجها أم لا بشرط أن لا  
يكون جاهلا وأن لا يكون ذا كراحتار ( قوله أو نحو ذلك ) أى كعين ورأس لارجل  
أو يد فيجب القضاء على من دهن رأسه فوجد طعمه بحلقه أو جعل رأسه حناء  
عاستطعمها بحلقه بخلاف من حلل رجليه بمخضف فوجد طعمه فى حلقه فلا قضاء عليه  
وكذا الاقضاء فى ثلج قبضه يده فوجد برودته بحلقه ( قوله كما اذا اكتحل نهارا فوصل  
لحلقه ) أى تحقيقا أو شكا فعليه القضاء لكن مع الحرمة فى الاول والكره فى الثانى وأما  
ان تحقق عدم الوصول فلا قضاء عليه ( قوله وأما اذا اكتحل ليلا الخ ) وكذا لا شئ عليه اذا  
جامع ليلا فنزل منه بعد الفجر فلا قضاء عليه وكذا اذا لاعب زوجته قبل الفجر وخرج  
منه المذى بعده ما لم يخرج من كل منهما عن فكر مستدام بعده والا فالكفارة فى الاول  
والقضاء فى الثانى أأاده الشيخ فى حاشية الخرشى وقرره شيخنا ( قوله بخورا ) بفتح الباء  
بوزن صبور ( قوله بجد طعمه وأما لو تبخر ولم يجد طعمه فلا شئ عليه ) والحاصل أن  
من نعد وصول دخان البخور الى حلقه لزمه القضاء سواء كان بخوره أو بخور غيره وان  
دخل فى حلقه بدون تعمدا فان كان من بخوره قضى والا فلا فأداه شيخنا واستشاق قدر  
الطعام بمنزلة البخور لان ريح الطعام له دسم يتقوى به الدماغ ففيه القضاء ولا يقضى من  
شم مسكاً أو غيره مما له رائحة طيبة بدون دخان لكنه مكروه وكذا لا يقضى من تعمدا شم

(البلم الممكن طرحه والغالب ١٠٦ من المضبضة والاستنشاقي) وكذا ما وصل الى المعدة من رطوبة السواك

دخان الخطب بخلاف الدخان المشروب فانه يفطر ( قوله البلم الممكن طرحه ) هذا ضعيف والمعتمد لا قضاء عليه ولو أمكن طرحه ولو وصل الى طرف اللسان الى أن يخرج من الفم ثم يأخذه وكذا الاشئ في الريق المجتمع في الفم ولا في بلع ما بين الاسنان ( قوله ) وكذا ما وصل للمعدة من رطوبة السواك ( لا مفهوم للمعدة بل وصولها للحلق في القضاء ) ( قوله ولو بالحقنة ) وهي صب الدواء في الدبر بالة لمخصوصة وهي مكرهة الالخر ورة فتجوز ومثل الحقنة في وجوب القضاء ما وصل الى المعدة من ثقبه تحت المعدة أو فوقها أو من نفس المعدة أو فوقها \* وحاصل المعتمد في هذه المسئلة أنه اذا كان من ثقبه تحت المعدة ووصل فان كان مائعا فطر والا فلا وأما فوق المعدة أو في نفس السرة فيفطر بالواصل منه مطلقا مائعا أو جامدا أفاده شيخنا ( قوله المائعة ) أي لا الجامدة إلا أن يتحل عقب الادخال قبل وصوله والمراد حقنة في دبر أو في فرج امرأة لا في ذكر رجل فلاشئ فيها \* والحاصل أن ما وصل من منفذ عال للجوف يكون مفطرا مطلقا كالواصل منه للحلق ان كان مائعا أو جامدا ورده فلاشئ عليه ولا فرق في المنفذ العالي بين أن يكون واسعا أو لا كالاذن والعين وما وصل من منفذ أسفل يكون مفطرا ان كان مائعا من واسع كدبر أو فرج امرأة لا ذكر رجل كما تقدم ( قوله شا كافي الفجر ) وكذا الغروب والقضاء والحكمة وكذا يلزمه القضاء لو طرأ له الشك ومحل القضاء في هذا كله ما لم يتبين أنه أكل قبل الفجر أو بعد الغروب والا فلا قضاء واذا طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب أو يجامع فكف وطرح ما في فمه أو نزعه فرجه فلا قضاء عليه وأما لو سكت قليلا لم تعمد الزمة القضاء والكفارة ( قوله بعوض ) أي ناموس ( قوله أو نحوه ) الاولى حذف قوله أو نحوه لان غير الذباب والبعوض ليس مثلها كما في شراح خليل ( قوله وكذا غبار طريق ) وان لم يكن الغبار وأما دخول غبار غير طريق لحلقه غلبة فيوجب القضاء فيما يظهر \* تنبيه \* لا يلزمه أن يجعل على فمه شئ يمنع من غبار الطريق ولو غلب على الفان وصول الغبار ان لم يفلح كراهو النقل والذباب كذلك وانظر اذا احتاج لكتس البيت هل يغتفر ما وصل للحلق من غبار أولا أفاده الشيخ في حاشية الحرشي ( قوله لصانعه ) قيد في دقيق وما بعده ودخل في قوله صانعه من يكبله ومن يطحنه ومن يرفعه من محل لاخر وأما غير الصانع فعليه القضاء \* فائدة \* اذا جاء رمضان في زمن الصيف هل يجوز للاجير الخروج للحصول ولو لم يلزم عليه الفطر أم لا قال البرزلي يجوز ان احتاج له لمعاشه ويجوز له الفطر ان حصل له مشقة شديدة لكن بشرط تبييت الصوم ولا يجوز له الفطر بالفعل الا عند حصول المشقة فليس كالمسافر وان كان غير محتاج له كره وأما مالك الزرع فلا خلاف في جواز جمعه زرع وان أدى الى فطره حيث خاف على زرع له لان حفظ المال واجب أفاده الشيرازي والسكندري والأصيل والنفاوي ومثله في حاشية البناني على كبير الزرقاني ( قوله مخرج البول ) أي ثقبه ذكر الرجل ( قوله الى الامعاء ) أي المصارين ( قوله المثانة ) هي موضع البول ( قوله حائلة بينهما ) أي بين البول والامعاء وقوله وانما يجتمع أي البول من الرشح أي في المثانة وقوله لا من المنفذ أي لا من منفذ في المثانة يأتي البول من الامعاء اليه ( قوله ويجوز للصائم السواك ) أراد بالجواز

(و) كذا كل (ما وصل الى المعدة ولو بالحقنة المائعة) فقيه القضاء فقط (و) كذا (من أكل شا كافي الفجر ليس عليه في جميع ذلك كله الا القضاء دون الكفارة ولا يلزمه القضاء في غالب من ذباب) أو بعوض أو نحوه مما سبق الى الحلق لمشقة الاحتراز منه (و) كذا (غبار طريق أو دقيق أو كيل حبس لصانعه) وكذا غبار القمح للكيال فلو تماطى شئ من ذلك لغير ضرورة لزمه القضاء دون الكفارة (ولا قضاء في حقنة من احليل) وهو مخرج البول لانه لا يصل الى الامعاء لان المثانة حائلة بينهما وانما يجتمع من الرشح لا من المنفذ (ولا قضاء في دهن جائفة) وهو الجرح النافذ من البطن أو الظاهر الى الجوف لانه لا يدخل مدخل الطعام والشراب ولو وصل اليه لمات من ساعته ولما أنهى الكلام على أحكام القضاء والكفارة

شرع في ذكر ما يجوز وما يندب وما يكره قال (ويجوز للصائم السواك في جميع نهاره) وفاقا لابي حنيفة ما

مقابل المحرم لان السواك يأتى كدندبه بوقت صلاة ووضوء قبل الزوال برمضان وأما بعده فيه ولو لهما جائز كذا في الحاشية هنا وهو ضعيف والمعتمد أنه بعد الزوال مندوب الصلاة أو وضوء أو ما بعد الزوال لغيرهما جائز مستوى الطرفين كقبل الزوال لغير مقتضى شرعى وهذا هو الذى اعتمده الشيخ في حاشية الحرشى خلافا لما في الحاشية هنا والدليل على ذلك عاروى عن ابن عمر رضى الله تعالى عنه أنه كان يستاك لكل صلاة وهو صائم وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى ولا أعد يستاك وهو صائم ( قوله خلافا للشافعى وأحمد في كراهته بعد الزوال ) ودليلهما حديث الخولوف قم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والشأن أنه يحدث بعد الزوال والسواك بعد الزوال بذهبه وأجاب أهل المذهب بأجوبة أحسنها أن هذا كناية عن مدح نفس الصوم وإن لم يبق حقيقة الخولوف كما يقال فلان كثير الرماد بمعنى أنه كريم وإن لم يكن عنده رماذ لم يمدح نفس الصوم لا مدح الخولوف فذهابه وبقاؤه سواء بدليل ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يستاك لكل صلاة وهو صائم كما سبق ( قوله ولا يرد على المصنف الخ ) حاصل جواب الشارح أن المراد بالسواك الفعل فلا يرد الاعتراض ورد بأن الاعتراض باق لأنه يشمل الفعل بالمرءى وهو المناسب أنه إنما أراد به الفعل لأنه لا تكليف إلا بفعل أفاده شيخنا ( قوله كراهته بالرطب ) أى أنه يكره للصائم الاستيائك بالرطب لما يتحلل منه فان تحلل ووصل الى حلقة ففيه القضاء ( قوله وحرمة بالجوزاء ) أى أنه يحرم على الصائم الاستيائك بالجوزاء وهى بالمدقش يتخذ من أصول الجوز وأكثر من يستعمله المغاربة والمندود والحاصل أن الاستيائك بالجوزاء حرام على الرجال ليلأونه أربار رمضان أو غيره وكذا على النساء في رمضان ويجوز لمن في غير رمضان فاذا استاك بهاترا عدا وابتلعها غلبة فان عليه الكفارة وأولى إذا ابتلعها عدا أو أماسها أو أفاضها لا غلبة فيقض فقط كما إذا ابتلعها نسيانا ولو استعملها نهارا عدا أفاده الشيخ هنا وفي حاشية الحرشى ( قوله ويجوز المضمضة ) المراد بالجواز هنا المستوى الطرفين بخلاف الجواز في قوله ويجوز له الاصباح بالجناية فان المراد به خلاف الأولى ( قوله للعطش ) وأما لغيره فكرهه ( قوله ولا يبلع ريقه ) وأما لو جمع ريقه في فيه ثم ابتلعه فالمعتمد أنه لا يفطر كما في حاشية الحرشى وقرره شيخنا ( قوله ويجوز له الاصباح بالجناية ) أى سواء كانت عن احتلام أم لا وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يصبح جنباً من غير احتلام في رمضان ثم يصوم وإنما فعل ذلك للتشريع وإن كان خلاف الأولى في حقنا كما علمت ( قوله إذا خافت على ما في بطنها ) أى خافت عليه أن يموت من العطش ( قوله أفطرت ولا تطعم ) هو المعتمد ( قوله وقد قيل تطعم ) أى وجوباً على قول ابن وهب واستحباً على قول أشهب وكل منهما ضعيف والمعتمد ما تقدم أنه لا اطعام عليها لا وجوباً ولا استحباباً ( قوله لكن ان خافت ) ظاهره أن مجرد الخوف كاف وهو كذلك أى مجرد الظن كاف ولا يشترط التحقيق وأما الشك فلا يعتبر هنا كما أفاده الشيخ في حاشية الحرشى وقرره شيخنا والحاصل أن للحامل

وخلافا للشافعى وأحمد  
في كراهته بعد الزوال  
ولا يرد على المصنف  
كراهته بالرطب وحرمة  
بالجوزاء لأنه تكلم  
على السواك لا على  
ما يستاك به (و) ويجوز  
(المضمضة للعطش)  
الباحى ولا يبلع ريقه  
حتى يزول طعم الماء  
من فيه (و) ويجوز له  
(الاصباح بالجناية)  
سواء كان عالماً بجنابته  
أم لا وقال عبد العزيز  
ابن الماجشون ان  
كان عالماً بمجره نقله  
التتائي والمشهور الاول  
(والحامل اذا خافت  
على ما في بطنها أفطرت  
ولا تطعم وقد قيل تطعم)  
وكذا ان خافت على  
نفسها لكن ان خافت  
الضرر غير المؤذى جاز  
لها الفطر وان خافت  
الهلاك أو شديد أذى  
وجب عليها

ثلاث حالات تارة يجب عليها الصوم وذلك إذا كانت في أول حملها ولا يشق عليها الصوم وتارة يجب عليها الفطر وتارة يجوز لها الفطر وإن شاءت صامت كما ذكرها الشارح (قوله وكذا الموضع) فإن خافت على ولدها - لا كأوشديد أذى وجب عليها الفطر وإن خشيت عليه مرضا جاز لها الفطر (قوله على ولدها) أما إن خافت المرأة على غير ولدها فهي كالأم فالمرأة المستأجرة للرضاع كالأم حيث احتاجت للاجرة أو لكون الولد لم يقبل غيرها كافي التوضيح وغيره أفاده النفراوى \* فائدة \* إذا شمت الحامل راحته وتخشى أن لم تأكل منها سريعا ألقت ما في بطنها فإنه يجب عليها الفطر ويجوز الفطر لمن خاف زيادة المرض أو حدوث علة أخرى لقوله تعالى ولا تلحقوا باليدكم إلى التهلكة (قوله ولم تجد من تستأجره) الأولى أن يقول ولم يمكنها استئجار يشمل عدم المال وعدم المرضعة بل وعدم قبول غيرها (قوله أولم يقبل غيرها) أي أو وجدت من تستأجره ولم يقبل الولد غيرها (قوله فالاجرة في مال الولد) أي بأن أتى له من هبة مثلا وإنما كانت في ماله لأنه بمنزلة نفقته حين سقط رضاعه عن أمه بلزوم الصوم لها وظاهره ولو كان الرضاع واجبا عليها والوالد الصوم كما قال بعض شراح المختصر (قوله فهل في مال الأب) وهو المعتقد (قوله تأويلان) محل التأويلين كما يفهم من كلامه إذا كان يلزم الأم رضاعه وأما إن كانت ممن لا يلزمها رضاعه كما إذا كانت الأم عليه القدر أو كانت مطلقة طلاقا بائنا فيتنفق التأويلان على أن الاجرة في مال الأب فقط واعلم أن ما ذكره شارحنا من التأويلين تبين فيه المختصر وقد اعترض عليه في ذلك بأن اللخبى قال إذا كان الحكم الاجارة فإنه يبدأ بمال الولد فان لم يكن في مال الأب فان لم يكن في مال الأم ولم يذ كر ابن عرفة غير هذا (قوله فان لم يقبل) أو قبل ولم تجد من تستأجره أو بالأم متبرعة فان وجود المتبرعة كوجود من تستأجره (قوله وأطعمت) أي على المعتقد خلافا لابن عبد الحكم القائل بأنها لا تطعم فانه ضعيف فان قلت ما الفرق بين الحامل والمرضع فان الحامل لا تطعم على المعتقد والمرضع تطعم على المعتقد فالجواب أن الحامل بسبب خوفها على نفسها كالمریضة بخلاف المرضع (قوله وجوبا) راجع للفطر والاطعام (قوله الشيخ الهرم) أي الذي لا يستطيع الصوم من الكبر وإنما يبيح له الفطر لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج (قوله بطعم إذا أفطر استحبابا) وهو المعتقد (قوله وقيل وجوبا) وهو ضعيف (قوله لمن أفطر لعطش لا يقدر معه على الصوم) أي في زمن من الزمن أو إذا كان يقدر على الصوم في زمن من دون زمن فانه يؤخر الصوم للزمن الذي يقدر فيه على الصوم ولا اطعام عليه لا وجوبا ولا استحبابا (قوله من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) أي أو رمضانات كثيرة لانه لا يتعدد بتعدد السنين والمراد بالفرط أن يبقى من شعبان بقدر ما عليه من رمضان وهو صحيح حاضر طاهر فلو مرض فيه أو سافر أو حاضرت المرأة أو نفست فلا يكون تفريطا ومن التفريط النسيان أي ناسي القضاء وأما المكره على تركه أو الجاهل بتقدمه على رمضان التالي له فليس بمفريطين واعلم أن التفريط

(وكذا الموضع ان خافت على ولدها ولم تجد من تستأجره له أولم يقبل غيرها) فان وجدت من تستأجره له فالاجرة في مال الولد فان لم يكن له مال فهل في مال الأب لو جوب نفقته عليه أو ماله لو جوب رضاعه عليها تأويلان وهذا اذا قبل الرضيع غير أمه فان لم يقبل (أفطرت وأطعمت) وجوبا (وكذا الشيخ الهرم يطعم إذا أفطر) استحبابا وقيل وجوبا ويستحب الاطعام لمن أفطر لعطش لا يقدر معه على الصوم (ومثله من فرط في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر) فانه يطعم لكن وجوبا فاما ثلثة في الاطعام لا في الاستحباب وأخرج بقوله فرط

الموجب للأطعام انما ينظر فيه لشعبان الواقع في السنة التي تلي سنة رمضان المقضى خاصة  
فلو لم يفرط فيه للأطعام عليه ولو فرط فيما بعد فن اتصل مرضه بمرض رمضان الوالى لعام القضاء  
وفرط في العام الثاني حتى دخل عليه رمضان السنة الثالثة فانه لا اطعام عليه أفاده الشيخ  
في حاشية الخرشى ( قوله من اتصل مرضه الخ ) أى فلو كان عليه خمسة أيام من  
رمضان قضى من شعبان خمسة وعشرون يوما فاسافر أو مرض في الخمسة الباقية فلا اطعام  
عليه هنا هذا هو المراد \* تنبيه \* من عليه ثلاثون يوما ثم صام من أول شعبان  
وكان تسعة وعشرين فلا اطعام عليه ليوم على الظاهر لانه لم يفرط في القضاء بشعبان أفاده  
الشيخ في حاشية الخرشى ( قوله والأطعام في ذلك كله ) أى في مسئلة الموضع وما  
بعدها هذا هو المناسب وأما قول الشيخ في الحاشية أى في مسئلة الحامل وما بعدها فقير  
مناسب لان الحامل لا اطعام عليها الا وجوبها ولا استحبابا على المعتمد كما تقدم ( قوله مد )  
أى بعد النبي صلى الله عليه وسلم لا يزيد ولا ينقص ( قوله عن كل يوم يقضيه ) هذا في  
غيره من أفطر لهم أو عطش لانهم لا يقضيان ( قوله مع القضاء أو بعده ) أى انه مخير  
في اخراج المد مع القضاء فكما أخذ في قضاء يوم أطعم فيه أو أنه يطعم بعده ( قوله أو  
بعده ) أى بعد مضى كل يوم أو بعد فراغ أيام القضاء وأما لو أطعم قبل القضاء فان كان  
بعد الوجوب بمضى رمضان الثاني أجزأ وخالف المستحب والأفلا ( قوله ولا يجزئه أن  
يطعم أمدادا كثيرة لمسكين واحد ) لا مفهوم له بل لا يجزئه أن يعطيه مدين عن يومين  
ولو أعطاه كل يوم في يومه حيث كان التفريط بعام واحد فان كان عن عامين جاز  
وكذلك ان تغاير السبب كمرضه أفطرت وفرطت لكن مع الكراهة ( قوله لكل مسكين  
مد ) فلا يصح إعطاء المد لأكثر من مسكين واحد ( قوله وجميع جوارحه ) وهى  
سبعة السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبطن والفرج ( قوله عن فضول  
الكلام ) أى الكلام الزائد أى يستحب للصائم الكف عن الكلام المباح بغير ذكر الله  
مخافة وقوعه فيما يفسد عليه أجر صومه وأما كفه عن الحرام ككذب حرام وغيبة وغيبة  
فواجب حتى في غير الصوم ولكنه يتأكد في الصوم ولا يبطله ( قوله والهديان ) أى  
التكلم بما لا ينبغي ( قوله لانه أعظمها آفة ) أى لما روى أن ابن آدم اذا أصبح  
بكرت الاعضاء كلها الى اللسان وقالت له ناشدناك الله أن تستقيم فانك ان استقيمت  
استقمنا وان اعوججت اعوججنا وقال الغزالي اللسان نعمة من نعم الله العظيمة فانه  
صغير جرمه عظيم جرمه ولا يتبين الكفر والإيمان الا به وروى أن عمر دخل على أبى  
بكر الصديق رضى الله تعالى عنهما فوجد جده يجذب لسانه فقال له ما بالاك يا أبا بكر فقال  
له دعنى فانه أو ردى الموارد فاذا كان أبو بكر يقول هذا فما بالك بغيره فلمسامت رؤى  
منامات قيل له الذى أو ردى لسانك فقال لا اله الا الله أو ردى الجنة وورد من تزوج  
فقد كل نصف دينه فليتنق الله في النصف الباقي قبل النصف الباقي هو اللسان ( قوله  
لكن أحسن لشموله للواجب ) فيه أمران الاول أن المتبادر من ينبغى النذب الثانى  
أن الكلام في المنسوب كما صرح به الشارح نفسه في الدخول حيث قال ثم شرع في  
المنسوبات وقوله لشموله للواجب أى كالغيبة والنميمة والكذب الحرام فان الكف

من اتصل مرضه أو  
سفره بمرض رمضان الثانى  
فلا اطعام عليه ثم بين  
كيفية الاطعام بقوله  
( والأطعام في ذلك  
كله مد ) لكل مسكين  
( عن كل يوم يقضيه )  
مع القضاء أو بعده  
قال مالك ولا يجزئه أن  
يطعم أمدادا كثيرة  
لمسكين واحد ولكن  
لكل مسكين مد  
\* ثم شرع في المنسوبات  
فقال ( ويستحب  
للصائم كف لسانه )  
أى وجميع جوارحه  
عن فضول الكلام  
والهديان ونحو ذلك  
وانما خص اللسان  
دون بقية الاعضاء  
لانه أعظمها آفة ولو  
عبر بينه كما فعل  
صاحب الرسالة لكان  
أحسن لشموله للواجب  
وبغيره وخص الصائم  
وان كان ينبغى لغيره  
ذلك لتأكده في حقه  
ثم عطف على  
المستحب قوله

عن هذه واجب وقوله لنا كده الخ أى فقوله يستحب الخ أى استحباً أكيداً  
 أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من حاشية شيخنا الأمير ( قوله وتعجيل قضاء  
 الخ ) ويجب عليه القضاء بالعدد ويشترط أن يكون في زمن يباح صومه نطوعاً فلا  
 يصح في يومى العيد ولا في الثانى والثالث من عيد النحر ولا فيما كره صومه كرايع  
 النحر ولا فيما وجب صومه كالمنذور المعين وكرامضان فلو فعل لا يجزئ عن واحد منهما  
 على الصحيح وقيل يجزئ عن رمضان الحاضر وصححه بعضهم وعلى هذا يلزمه  
 الكفارة الصغرى حيث كان مفترطاً وعلى الاول يلزمه الكفارة الكبرى أيضاً رفع النية  
 وقال أشهب لا يلزمه كفارة كبرى لانه صامه ولم يفطره واستصوبه أبو محمد ومن أفطر  
 في قضاء رمضان متعمداً في لزوم قضاء القضاء فيلزمه يومان وعدم لزومه فيلزمه  
 يوم فقط خلاف ( قوله جاز ) ليس المراد بالجواز المستوى الطرفين بل المراد به  
 خلاف الاولى فقط ( قوله ويستحب صوم يوم عرفة ) انما سمى بذلك لان آدم أهبط  
 بالهند وحواء بجدة فتعارفاه في يوم الموقف الاول سيدنا جبريل عليه السلام عرق  
 سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام فيه المناسك الاولان الناس يعترفون فيه بذنوبهم  
 لربهم ويسألونه غفرانها أو انه مأخوذ من العرف وهو الرائحة الطيبة لانهم كانوا يتطيئون  
 في المواسم وحل عليه بعضهم قوله تعالى ويدخلهم الجنة عرفها لهم أى طيبها لهم  
 \* فائدة \* لو صام يوم عرفة عن قضاء عليه ونوى به القضاء ويوم عرفة معاً  
 فالظاهر أنه يجزئ عنهما وكذا يقال في تاسوعاء وعاشوراء ونحوهما كما قاله المدر أفاده  
 الشيخ في حاشية الخرشى ( قوله لما ورد أنه يكفر السنة الماضية ) أى فقد روى أن  
 صوم يوم عرفة يكفر سنتين سنة ماضية وسنة مستقبلية أى يكفر الصغائر من ذنوب صائمه  
 في السنتين السنة التى هو فيها والتى بعدها قال ابن عباس وفى هذا بشرى بحياة صائمه  
 سنة لانه عليه الصلاة والسلام بشر بكفارتهم فدل لصائمه على الحياة فيها أفاده شيخ الاسلام  
 وروى البيهقي عن عائشة رضى الله عنها صيام يوم عرفة كصيام ألف يوم ( قوله  
 والمستقبلية ) أى والسنة المستقبلية \* فان قلت تعلق التكفير بالسنة الماضية طاهر  
 وأما تعلقه بالسنة المستقبلية فشكك لان تكفير الذنوب يستدعى سبق ذنب والمأخر  
 من الذنوب لم يأت حتى يكفر \* فالجواب أن تعلق المغفرة في مثل هذا ليس حقيقياً بل هو  
 كناية عن حفظ الله اياهم في السنة المستقبلية فلا يقع منهم سيئة فهم كالمغفور لهم من حيث  
 عدم العذاب بل هم أكرم لعدم الاثم أصلاً أو أنهم يعطون من الثواب ما يكون كفارة  
 لذنوبهم اذا فعلوها أو أن المراد أنه اذا حصل منهم ذنب يقع مغفوره فلهذه أجوبة ثلاثة  
 \* فائدة \* يوم عرفة أفضل من يوم عاشوراء لأن عاشوراء موسى وهذا محمدى ونبينا  
 عليه الصلاة والسلام أفضل من موسى ومن جميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام وفى مسلم  
 ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة وينبئني الاكثر فيه من  
 الصدقات والطاعات وتقل الشبرا ملى أن الوحوش تصومه قال الرملى وصح فى  
 الحديث أفضل الدعاء الدعاء فى يوم عرفة فيستحب فيه استعمال الادعية النافعة  
 والكثرة من الصلاة على المصطفى عليه الصلاة والسلام وينبئني فيه قراءة الاخلاص

( وتعجيل قضاء ما فى  
 ذمته من الصوم ) لان  
 المبادرة الى الطاعات  
 أولى من التراخي  
 ( و ) يستحب ( تنابعه )  
 أى القضاء فان فرق  
 جاز ( ويستحب صوم  
 يوم عرفة ) لما ورد أنه  
 يكفر ذنوب السنة  
 الماضية والمستقبلية

ألف مرة لما ورد في فضلها من الأحاديث الكثيرة ويستحب أحياء ليته بالتهجد والذكر  
( قوله وهذا الغير الحاج ) أى محل استحباب صوم يوم عرفة لغير الحاج الخ ومثل يوم  
عرفة يوم التروية وهو يوم منى فيستحب صيامه لغير الحاج ويكره للحاج ( قوله لأنه  
يضعفه الخ ) ولأنه عليه الصلاة والسلام نهى عن صيام يوم عرفة بعرفة ( قوله  
وعاشوراء ) أى لما رواه مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام صوم يوم عاشوراء أى  
أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله قال بعضهم وإنما سمي بعاشوراء لأن عشرة  
من الأنبياء أكرموا به بعشر كرامات وهو أنه تيب فيه على آدم وفيه استوت سفينة نوح  
على الجودي وفيه ولد إبراهيم الخليل وفيه نجاه الله من النار وفيه كانت نجاة موسى وقومه  
من الفرق واغراق فرعون وجنوده وفيه ولد عيسى ورفع إلى السماء وفيه رفع أدريس  
إلى السماء الرابعة وفيه أخرج يونس من بطن الحوت وفيه أخرج يوسف من الحب  
وفيه غفر لداود وفيه أعطى سليمان الملك ( قوله وتاسوعاء ) أى لما رواه مسلم أنه عليه  
الصلاة والسلام صام عاشوراء وقال لئن عشت إلى قابل لأصوم من التاسع والعاشر فتبض  
صلى الله عليه وسلم من عامه ( قوله عشر ذي الحجة ) المراد التسعة أيام أول الشهر غير  
العید وصيام كل يوم من تلك التسعة كصيام شهر أو شهرين أو سنة خلاف في ذلك وهذا  
ماعد الثامن والتاسع أما الثامن فكصيام سنة وأما التاسع فكصيام سنتين ( قوله  
وصوم شهر الله المحرم ) أى خير مسلم أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم  
\* فان قلت اذا كان أفضل الصيام بعد شهر رمضان فكيف كان عليه الصلاة والسلام  
أكثر صيامه في شعبان \* قلت لأنه عليه الصلاة والسلام كان لم يعلم فضل المحرم الا في  
آخر عمره أو لعله كانت تعرض له فية أعذار تمنعه من اكثاره الصوم فيه من مرض  
أو سفر وجاء عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال صوم يوم من الأشهر الحرم كصوم شهر  
من غيرهما هي أربعة أفضلها المحرم فرب فذو القعدة فذو الحجة فلأمنهم أقول  
المصنف وصوم شهر الله المحرم ورجب ( قوله وصوم رجب ) أى لما ورد أن  
صيام كل يوم منه شهر وسئل عبد الله بن عمر بن الخطاب هل كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصوم في رجب فقال نعم ويشرفه أى يذكركرأن فيه فضلاً عظيماً قال ذلك ثلاث  
مرات أخرجه أبو داود وغيره وعن أبي قلابة السابري رضي الله عنه أنه قال ان في الجنة  
قصرًا أصوات رجب وروى البيهقي عن أنس مرفوعاً ان في الجنة نهرًا يقال له رجب مأواه  
أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل من صام يوماً من رجب سقاه الله من ذلك النهر  
ضعفه ابن الجوزي وغيره وصرح الحفاظ بأنه لم يثبت في صوم رجب حديث صحيح لكن  
الأحاديث الضعيفة يعمل بها في فضائل الأعمال اذا لم يشهد تضعفها قاله سيدي محمد  
الزرقاني على المواهب ( قوله رجب ) يقال بالباء مشق من الترجيب وهو العظيم  
لأن الجاهلية كانوا يظمنونه ويقال بالميم لرحم الشياطين فيه ويقال له الأصم بالميم لعدم  
سماع قعقة السلاح فيه ولما روى أن الكرام الكائنين يكتبون الحسنات والسيئات  
في كل الشهر والاشهر رجب فلا يكتبون فيه الا الحسنات فقط فلا يسمع في هذا الشهر  
صوت الاقلام في كتابة السيئات ويقال له الاصب بالباء لضرب الرحمة فيه أى الشهر

وهذا (الغير الحاج)  
وأما الحاج فيكره له  
صيامه لأنه يضعفه  
عن الوقوف والدعاء  
المطلوب منه أكثر  
من غيره في ذلك اليوم  
(و) يستحب صيام  
(عاشوراء) لما ورد  
أنه يكفر السنة المستقبله  
(وتاسوعاء) يستحب  
(صوم عشر ذي الحجة  
(و) صوم شهر الله  
(المحرم و) صوم رجب

يطول سردها هنا  
(وكره مالك أن تكون) الأيام الثلاثة التي يصومها من كل شهر هي (البیض لفراره من التحديد) وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وكان مالك رضي الله عنه يصوم أول كل عشرة أيام من الشهر (و) كذا كره مالك رحمه الله (صيام ستة) أيام (من أول شوال مخافة أن يلحقها الجاهل بـ رمضان) قال صاحب المدخل رحم الله مالكا لقد وقع ماخافه فقد صاموها وجعلوها عيدا وسموه عيد البرار وامرئى هو أحق بأن يسمى عيد الفجار أما لو صام الستة الأيام بعد ذلك في شوال أو غيره لحصل الغرض الذي أشار اليه الشارع بقوله من صام رمضان وأتبعه بستة من شوال فكأنما صام الدهر كله القرافي المبراد بالدهر عمره ويؤخذ من تعليل مالك أن من صامها في خاصة نفسه

الذي تصب فيه الرحمة وذلك كناية عن كثرة احسانه تعالى فيه ومغفرته لعباده قاله في كتاب ارشاد العمال (قوله وشعبان) أي لانه عليه الصلاة والسلام كان يصوم في شعبان أكثر من صومه في غيره كما في الصحيحين وكثير من الناس من يظن أن صيام رجب أفضل من صيام شعبان لكون رجب من الأشهر الحرم دون شعبان وليس كذلك بل صيام شعبان أفضل كما ورد في الحديث قاله الزرقاني في شرح المواهب (قوله وصيام ثلاثة أيام من كل شهر) أي لما في حديث أبي هريرة أو صاني خليفته بثلاث صيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أو تر قبل أن أنام (قوله ولكل أحاديث تخصه) قد علمتها كلها \* فائدة \* يستحب أيضا صوم ثالث المحرم لأن فيه استجيب لكره يوسع عشرين رجب لأن المصطفى عليه الصلاة والسلام بعث فيه وخامس عشر ذي القعدة لأن الكعبة نزلت على آدم فيه ومعها الرحمة ونصف شعبان لنسخ الأجل فيه والخميس والاثني عشر للترغيب في ذلك وأما يوم مولد المصطفى عليه الصلاة والسلام فقال بعض العلماء يكره صومه لانه من أعياد المسلمين (قوله البیض) أي لبیض الليالي بالقمر وقيل انما سميت بیضا لان آدم لما نزل من الجنة سوت الشمس جسده فأمر بصومه فاعلم صام أول يوم أبيض ثلث جسده وأبيض باقيه في تاليه وقيل لان آدم اسود جسده من أكل الشجرة فصامها فابيض في كل يوم ثلثه (قوله وكان مالك يصوم أول كل عشرة أيام الخ) أي فكان يصوم اليوم الأول من الشهر والحادي عشر والحادي والعشرين لكن هذا الفعل الذي كان يفعله مالك مشكل وذلك لأن فيه تحديد يؤولدى الى اعتقاد العامة الوجوب وهو ما يفتسدى به أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وأجاب شيخنا بأن ما فعله الامام اتفاق (قوله من أول شوال مخافة الخ) أي فيعتقد وجوبها ومحل الكراهة اذا كان يقتدى به وكانت متصلة بـ رمضان متتابعة مظهراتها معتقدا سنية اتصالها فان انتفى قيد من هذه القيود فلا كراهة أفاده الشيخ هنا وقال في حاشية الخرشى الظاهر انه اذا اعتد سنية اتصالها فيكره وان لم تكن متوالية وان لم يكن مظهراتها انتهى (قوله من شوال) نقل عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت انما سمى شوال بذلك لانه يشول الذنوب كما تشول الناقة ذنبها (قوله ولعمري) أي حياتي وانما ذمه صاحب المدخل لاعتقاد بعض الجهلة أن صومه حرام (قوله المراد بالدهر عمره) هو مبالغة في الثواب أو يحتمل على المواظبة عليها لما ورد أن صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بعده بشهرين فذلك كصيام السنة فكل يوم بعشرة أيام فن صام رمضان وصام ستة بعده فكانه صام العام كله (قوله ويكره ذوق الملح) أي في الطعام لينظر اعتداله ولو لم يجد من يذوقه غيره ولو لصانع محتاج لذوقه ويكره أيضا ذوق العسل والخل ونحوهما وكذا يكره مضغ تمر وحلوى طعمه لصبي مثلا ومثل ذوق الملح في الكراهة لمس أوتار الرماة والقطنين بالريق ليصلحابه وغزالة الكتان تربق الحيط بقمها تحتناط وتنج ما استطاعت لانه صنعتها فيجوز لها في الكتان الذي يعطن في الملة وهو الذي له طعم يتحلل فيجوز لها ان كان صنعتها بخلاف ما يعطن في البحر أو في الماء الجاري فيجوز لها مطلقا سواء

جائزه ذلك (ويكره ذوق الملح للصائم فان فعل ذلك وجبه

ولم يصل الى حلقه منه شيء فلا شيء عليه) غير الكراهة (ومقدمات الجماع مكرهة للصائم) وذلك (كالقبلة والجسدة والنظر المستدام والملاعبة) وقيد الكراهة بقوله (ان علمت السلامة من ٢١٣ ذلك كله) بعدم الانزال (والا)

بأن لم تعلم السلامة بان علم عدمها أو شك أو ظن أو توهم (حرم عليه ذلك لكنه أمضى من ذلك) أي مما كرهه فعله أو حرم (فعليه) (القضاء) وجوباً (فقط) وان أمنى فعله (القضاء والكفارة) فيها حرم عليه بانفاق وكذا فيما كرهه فعله ان تمادى حتى أنزل وأما ان حصل الانزال بمجرد النظر ونحوه ففي الكفارة خلاف قال في المختصر وان أمنى بتعمد نظرة فتأويلان (وقيام رمضان مستحب مرغّب فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) وفي رواية وما تأخر ومعنى إيماناً أي تصديقاً بالأجر الموعود عليه ومعنى احتساباً أي بحسب أجره على الله تعالى ويدخره في الآخرة فلا يفعل ذلك رياء ولا سمعة (ويستحب الانفراد به) أي بقيام رمضان

كان صنعها أم لا لانه لا يتحلل من طعمه شيء (قوله ولم يصل الى حلقه) فان وصل الى حلقه منه شيء غلبه قضى وان تعمد قضى وكفر (قوله مكرهة للصائم) أي سواء كان شاباً أو شيخاً رجلاً أو امرأة (قوله كالقبلة) أي والفكر (قوله والنظر المستدام) بل وان لم يدم لان النظر من مقدمات الجماع وان لم يدم فيكره الا أن يقال التقييده بالنظر لما يترتب من القضاء والكفارة (قوله بعد الانزال) أي انزال لمني أو المذى (قوله أو ظن) أي عدمها أو توهم أي عدمها أو ما قاله مخالف للمنفرد لانه اذا توهم عدم السلامة وظن السلامة فيه الكراهة لا الحرمه سواء كان الظن قوياً أو ضعيفاً فالاولى اسقاطه (قوله ان تمادى حتى أنزل) يقيد هذا بالفكر والنظر فخاصه أن النظر والفكر اذا خرج منهما مني فقيه القضاء والكفارة ان تكرر أو كانت عادته الانزال منها أو السلامة تارة والانزال أخرى وأما ان لم يتكرر أو كانت عادته السلامة فلا كفارة وأما القبلة والمس فتترتب الكفارة بخروج المني معها مطلقاً تمادى أم لا قصد اللذة أم لا كان من عادته الانعاط أم لا كانت القبلة في الفم أو في غيره ويستثنى ما اذا كانت القبلة لوداع أو رجمة فلا كفارة اذا أنزل والظاهر ان عليه القضاء أفاده الشيخ في حاشية الخرشى (قوله وان أمنى بتعمد نظرة) أي واحدة بلدة من غير متابعة فتأويلان في تكفيره وعدمه وهو المعتمد وعليه القضاء الا أن يكثر منه حتى يصير مستكحافاً لقضاء عليه للشقة (قوله غفر له ما تقدم من ذنبه) أي من الذنوب الصغار وأما الكبائر فلا يكفرها الا التوبة أو عفو الله تعالى وأما منعت العباد فلا تكفرها التوبة بل لا بد من ردها الى أهلها أو التحلل من أربابها كما أفاده الشيخ في الحاشية هنا \* فان قلت \* حمل الذنوب في الحديث هنا على الصغار مشكل بأن الصغار تكفر باجتناب الكبائر وكذا بالوضوء والصلوات الخمس وغيرهما مما نص الشارع على أنه من المكفرات فأين الصغار التي يكفرها القيام \* قال جواب \* ان الذنوب كالامراض والمكفرات كالادوية لها في الذنوب ما لا يكفره الا الوضوء ومنها ما لا يكفره الا الصيام ومنها ما لا يكفره الا القيام ويشهد لذلك حديث ان من الذنوب ذنوباً لا يكفرها صوم ولا صلاة وانما يكفرها السج على العيال وغير ذلك من الاحاديث ومن فعل شيئاً من المكفرات ولم يكن له ذنب فيرفع له به درجات أفاده النفراوي (قوله رياء ولا سمعة) الرياء إيقاع القرية بقصد الناس والسمعة أن يعمل لسمع الناس عنه بذلك فيعظمه ويكرمه فغناهما يرجع لشيء واحد وان كان بعضهم فرق بينهما (قوله ويستحب الانفراد) أي خوف الرياء لما في الصحيحين أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم الا المكتوبة (قوله أمان خشى تعطيها) أي عن الصلاة فيها بالكفاية وهو الاقرب ويحتمل عن الجماعة وبي شرطان آخران للانفراد وهما أن لا يكون فاعلها آفاقياً بالمدنية ففعله لها في المسجد أفضل وثانيهما أن تنشط نفسه لفعلها في بيته والا ففعلها في المسجد أفضل (قوله من الشرح المذكور) وهو شرح الفحشى

(ان لم تعطل المساجد) ما ان خشى تعطيها فالصلاة فيها أفضل (والله سبحانه وتعالى أعلم) وهذا انتهى الكلام على جمع ما تبسرلى من الشرح المذكور وغيره والله أعلم ونسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع به كما نفع بأصله ففعله على

( قوله صفر حجه ) أى قدره فهو من إضافة الصفة للصوف أى على حجه الصغير  
( قوله ولانها ملحقه ) كذا فى بعض النسخ بالواو وهو معطوف على المعنى كأنه قال لكثرة  
الحاجة اليها ولانها ملحقه ثم ان الحاقها بالعبادات ظاهر فى الذكاة فقط وأما بقية  
الابواب فهى من العبادات حقيقة أفاده شيخنا الامير ( قوله وهو الموفق ) قال بعض  
الفضلاء لفظ الموفق لم يعلم وروده لافى كتاب ولا سنة وأسماء الله توفيقية على الصحيح  
فعل المؤلف مشى على مذهب غير الجمهور من أن كل وصف يشعر بمدح يجوز إطلاقه  
عليه تعالى وان لم يرد كتابا ولا سنة أو يقال ان المؤلف رأى نصا بأن لفظ موفق يطلق  
على الله تعالى وهذا اللفظ وقع لكثير من المؤلفين وحاشاهم أن يفعلوا ذلك  
للاستناد لهم لنص

### باب فى أحكام الاعتكاف

وهو لغة لزوم الشيء من خير كقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد أى الملازم للمسجد  
الحرام والطارئ أو شر كقوله تعالى فأتوا على قوم يكفون على أصنام لهم واصطلاحا  
المكث فى المسجد للعبادة على وجه مخصوص وهو كونه صائما ناليا للقرآن أو ذا كراهة  
تعالى أو مصليا كافعا عن الجماع ومقدماته ( قوله من نوافل الخير ) أى الخير الزائد  
نوابه ( قوله المستحبة ) أى مطلقا فى رمضان أو فى غيره وقيل سنة مطلقا وقيل سنة  
فى رمضان مستحب فى غيره والمعتمد الاول لانه وان فعله صلى الله عليه وسلم لكن  
لم يواظب عليه كما ذكره فى الحاشية هنا ومثله فى الحرشى وقال ابن عبد السلام مقتضى  
الاحاديث أنه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله فيكون سنة وهو وجه ( قوله  
والاسلام ) فلا يصح من كافر لعدم صحة القرينة منه وان وجبت عليه فلا اعتكاف لا يصح  
الامن المسلم المميز ولو امرأة أو صبيا ميمزا أو عبدا فيصح منهم ان أذن السيد أو الزوج  
والمميز هو الذى يفهم الخطاب ويرد الجواب بمعنى أنه اذا خطب بشئ من مقاصد  
العقلاء فهمه وأحسن الجواب عنه لانه اذا دعى أجاب لانه يوجد فى بعض الحيوانات  
( قوله والتميز ) فلا يصح اعتكاف مجنون ولا صبي غير مميز ( قوله والصوم ) أى  
لما رواه الحاكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اعتكاف الا بصيام قال مالك  
فى الموطأ وعلى ذلك الامر عندنا بالمدينة انتهى وسواء قيد الصوم بزمان كرمضان أو  
بسبب كندرا أو كفارة أو أطلق كمنطوع فان أراد المكث فى المسجد منطرا أو دون أقل  
الاعتكاف فيسمى عندنا جوارا ويسميه السافعية اعتكافا مع اتفاقنا وايابهم على  
حصول الثواب فيه ( قوله والمسجد ) أى المسجد المباح لعموم الناس فلا يصح  
الاعتكاف فى مساجد البيوت ولو لامرأة ولا فى الكعبة على المعتمد وان جازله دخولها  
( قوله فان نوى أياها ) أى أو نذر أياها والجمعة واجبة عليه أن كان ذكرا بالغالى آخر  
مائة دم فى شروط الجمعة ( قوله تأخذ فيه الجمعة ) أى يجب عليه فيها الجمعة ( قوله  
تعين الجامع ) ولا يصح الاعتكاف برجسته ولا الطريق مطلقا وتقدم أن الجمعة تصح  
فيهما مطلقا على المعتمد فمسئلة الاعتكاف مشهورة مبنية على ضعف وهو مراعاة  
القول بعدم صحة الجمعة فيما أفاده الشيخ فى حاشية الحرشى خلافا لما فى الحاشية هنا

صفر حجه ما يكفى  
المكاف فى عبادة الله  
تعالى ولىه الحمد والمنة  
وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه  
وسلم ثم انى ألحقت  
كلام المصنف بخمسة  
أبواب تكثر حاجة  
المكاف اليها ولانها  
ملحقة بربع العبادات  
وبهاتم فائدة المقدمة  
وهى باب الاعتكاف  
وباب زكاة الفطر  
وباب زكاة العسرين  
والحرث والماشية  
وباب الذكاة  
والاضحية وباب الحج  
وأثبت من كل باب بما  
فيه النفع والله سبحانه  
وتعالى ينفع به وهو  
الموفق للصواب  
باب فى أحكام  
الاعتكاف

والاعتكاف من  
نوافل الخير المستحبة  
ومن شروط صحة النية  
والاسلام والتميز  
والصوم والمسجد  
فان نوى أياها تأخذ  
فيها الجمعة تعين الجامع

ويصح الاعتكاف في صحته لافي بيت خطابته وقناديله وسقايته وسطحه فلو اعتكف في غير الجامع فيلزمه أن يخرج إلى الجامع لتعينها عليه فإن لم يخرج حرم عليه ولا يبطل اعتكافه إلا بترك ثلاث جمع متواليه فيجوز على الخلاف في بطلان الاعتكاف بفعل كبيرة كما في حاشية الخرشي وإن خرج بطل اعتكافه ويقضيه ولو كان جاهلا بذلك كحديث عهد بالاسلام ولا يذمر بجهله على الاظهر كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الخرشي خلافا لما في الحاشية هنا من أنه يذمر ولا يبطل اعتكافه بخروجه فإنه ضعيف كما قاله شيخنا ( قوله والا ) أي بأن لم ينو أياما تأخذه فيها الجمعة أو كان ليس من أهل الجمعة فيعتكف في أي مسجد كان أي بشرط أن يكون مباحا غير محجور عليه كما تقدم ( قوله وأقل الاعتكاف يوم وليلة ) هذا ضعيف والمعتمد أن أقل الاعتكاف المستحب عشرة أيام لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينقص عنها أو أكثره شهر ويكره ما زاد عليه كما يكره ما نقص عن العشرة كما هو مذهب المدونة والرسالة وهو المعتمد وقد يجاب عن الشارح بأن المراد بقوله وأقل الاعتكاف يوم وليلة وأكثره لاحدله أي من حيث الصحة وإن كان مع الكراهة وقيل أقله ثلاثة أيام وقيل يوم فالأقوال أربعة وفائدة الخلاف تظهر فحين نذرا اعتكافا ودخل فيه ولم يعين فيلزمه عشرة أيام على المعتمد ويلزمه يوم وليلة على قول الشارح ويلزمه ثلاثة أيام على القول الثالث ويلزمه يوم فقط على القول الرابع وقد علمت المعتمد أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا ( قوله ومن نذرا اعتكاف يوم فأكثر لزمه ) أي لزمه ما نواه وظاهره أنه إذا نذر يوما لا يلزمه ليلة وهو ضعيف والمعتمد لزمه ما نواه أو ما نذر بعض يوم فلا يلزمه شيء إلا أن ينوي الجوار فيلزمه ما نواه ( قوله من أكل وشرب ) أي عمدا وقوله ونحوه أي كحيز أو نفاس نهارا ( قوله وكذا إن سكر ) أي بحرام وأما بحلال فيبطل اعتكاف يومه إن حصل السكر نهارا كالجنون والاضغاء فيجوز فيه ما جرى فيهما من التفصيل المتقدم ( قوله أو جامع ) يعني أن الاعتكاف يبطل بالجامع ولو لفير مطبقة وإذا جامع نائمة أو مكرهة بطل اعتكافها ومثل الجامع القبلة والمباشرة والمس لئلا نهيها بقصد اللذة أو وجودها بالفعل ولو في فم على المعتمد فيما شأنه ذلك خلافا لمن قال إن القبلة بالقصد تفسد بطلانها حينئذ إذا قبل صغيرة لا تشتهي أو قبل زوجته لوداع أو رجة في فمها ولا قصد لذة ولا وجودها فلا يبطل اعتكافه \* فرع \* من داوم النظر لامرأة حتى أمضى فبني بطلان اعتكافه كما في حاشية الخرشي ( قوله من نعد الاكل أو الشرب الخ ) أي أو قبل ما ذكر من السكر والجامع في انقطاع التابع والابتداء من أوله ومفهوه أنه لو نعد ما لا كل والشرب لم يذر أو فعل ذلك نسيانا لا يلزمه أن يبتدئ الاعتكاف وهو كذلك بل يقضيه متصلا والحاصل أنه إذا أفطر بأكل أو شرب متعمدا فيبطل اعتكافه سواء كان الصوم مندورا معينا أو غير معين أو واجبا غيرهما كرمضان مثلاً أو تطوعا وأما إن أفطر ناسيا أو كان ذلك مرض أو حيض أو نفاس فلا يبطل الاعتكاف ويبنى مع القضاء لكن ذلك في الصوم المندور مطلقا معينا أو غير معين أو واجبا كرمضان وأما إن كان في التطوع في المرض والحيض والنفاس

والأفني أي مسجد  
كان وأقل الاعتكاف  
يوم ليلة ومن نذر  
اعتكاف يوم فأكثر  
لزمه وإن نذرا اعتكاف  
ليلة لزمه يوم وليلة  
ولا حدا أكثره ويبطل  
بما يبطل به الصوم من  
أكل وشرب ونحو  
ذلك وكذا إن سكر أو  
جامع ليل ناسيا أو عمدا  
وأولى نهارا بطل  
اعتكافه وانقطع تابعه  
ولزمه أن يتدنه من  
أوله ومثله من نعد  
الاكل أو الشرب لفير  
نذرها

لا قضاء وفي التسيان قولان المعتمد منهما القضاء أفاده الشيخ في حاشية الخرشي (قوله وليدخل معتكفه) أي وجوباً في الاعتكاف المنذور واستحباً في غيره (قوله وصح ان دخل قبل الفجر) المعتمد أن الاعتكاف لا يصح ان يدخل قبل الفجر أو معه سواء كان مندوراً أو غيره كما أفاده الشيخ في حاشية الخرشي وقرره شيخنا خلافاً لما في الحاشية هنا تبعاً للمختصر فإنه ضعيف (قوله الحاجة الإنسان) وهي البول والغائط فيذهب لقضائها في غير منزله أو في منزله الخالي أو العامر وزوجته في العلو وهو في السفلى ويكره قضاء حاجته في المحل الذي فيه زوجته بأن كانت في العلو وقضى حاجته في العلو أو في السفلى وقضاه في السفلى مخافة أن يشتغل بها عن اعتكافه ويجوز لها أن تأتي إليه في المسجد وتحدثه وتأكل معه لأن المسجد مانع من الجماع ومقدمانه ولا مانع في المنزل (قوله ونحوها) أي مما يأكله أو يشربه فيخرج لشراء طعام ونحوه ولا يقف مع أحد يحدثه ولا لقضاء دين أو طلب حد ولا يكثر بعد قضاء حاجته شيئاً فان فعل شيئاً من ذلك بطل اعتكافه قال مالك ويستحب شراءه من أقرب الأسواق إلى المسجد فان ذهب إلى الأبعد فلا يبطل اعتكافه على المعتمد لا اختلاف الأسواق بالجودة والرداءة \* فائدة \* إذا قضى حاجته ثم رجع هل يتعين المسجد الأول أو يجوز له أن يكمل اعتكافه بمسجد آخر أقرب منه أو مثل الأول في القرب تردد في ذلك الأجهوري قال النفراوي والظاهر أنه لا يتعين الأول إذا خرج منه لم يدر بخلاف ما إذا خرج من الأول بلا عذر فلا يكفي أن يكمل باتّخاذ بل يبطل وقال شيخنا جلي الظاهر التخيير فيما إذا تساوى أو كان الثاني أقرب تعين الثاني انتهى (قوله ويكره اعتكافه غير مكفي) بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء أي يستحب له أن يكون مكفياً من أكل وشرب ونحوهما فان اعتكف غير مكفي أو اعتكف مكفياً ثم احتاج جازله أن يخرج لشراء طعام ونحوه (قوله واشتغاله بغير الذكركر الخ) أي كالمعلم تعلماً أو تعلماً إذا كان غير عيني وكثر وأمان كان عيافاً فلا كراهة كثراً لا وكذا إذا كان غير عيني ولم يكثر فلا كراهة وكذا يكره له الكتابة ولو في المصحف ان كثرت ولم يتوقف معاشه عليها والأفلا كراهة أيضاً \* خاتمة \* لا بأس أن يتطيب المعتكف وفي المعتكفة قولان قيل تطيب وقيل يكره له ذلك أفاده الشيخ في حاشية الخرشي

وليدخل معتكفه  
قبل غروب الشمس  
أو مع غروبها وصح  
ان دخل قبل الفجر  
من الليلة التي يريد  
اعتكاف يومها سواء  
نواه وحده أو نوى  
أياها ولا يخرج من  
معتكفه إلا الحاجة  
الإنسان ونحوها من  
الضرورات ويكره  
اعتكافه غير مكفي  
واشتغاله بغير الذكركر  
والصلاة والتلاوة والله  
تعالى أعلم  
\* باب في زكاة الفطر \*  
وزكاة الفطر

### \* باب في زكاة الفطر \*

فرضت في السنة الثانية من الهجرة وسبب مشروعيها لتكون طهرة للصائم من اللغو والرفث ورفقا بالفقراء عن السؤال في هذا اليوم كما في خبر أغنوههم عن ذل السؤال في هذا اليوم وقال بعض العلماء الصوم موقوف على زكاة الفطر فإذا أخرج زكاة الفطر قبل صومه ثم ان الفطر مأخوذ من الفطرة وهي الخلقة لتعلقها بالابدان وقيل لوجوبها بالفطر فيل الفطر الجائز من آخر رمضان بغير وب الشمس ليلة العيد وقيل الواجب بفجر يوم العيد كذا في الحاشية هنا واعترض بأنه ان أراد الفطر بالنية فهو واجب عند الغروب أيضاً لأنه لا يجوز فيه نية صوم الليل وقولهم صوم الليل مكره معناه عدم الأكل فيه مع نية الفطر وان أراد بالفطر عدم تناول المأكول

فهو جائز عند الغروب وعند الفجر أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا  
 \* فائدة \* قال الأجهوري وزكاة العافية المشي في الطاعات وقال من زار وليا  
 من التراب الذي يضع قدمه عليه ينقل إلى بلاد الكفار فكل كافر يمسي عليه فإن الله تعالى  
 يهديه للإسلام وهي فائدة حسنة انتهى ( قوله سنة ) أي ثابتة بالسنة فلا ينافي فيها  
 واجبة على المعتمد ( قوله فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أي أن وجوبها  
 بالسنة لا بالكتاب ففي الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مناديا ينادي  
 في خراج مكة أي في طرقها ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم \* فائدة \* من  
 أنكر مشروعية زكاة الفطر يكفر ومن أنكر وجوبها لا يكفر أفاده الشيخ في حاشية  
 الخرشى ( قوله وهي ) أي الزكاة بمعنى المخرج بخلاف قوله وزكاة الفطر سنة فإن  
 المراد بها الإخراج في عبارته استخدم أفاده شيخنا ( قوله صاع ) وهو أربعة  
 أمداد بده صلى الله عليه وسلم قال الأجهوري وقدر الصاع بالكيل المصري قدح  
 وثلاث فال ربع المصري يجرى عن ثلاثة وتكره الزيادة على الصاع إذا كانت محقة وقصد  
 بها الاستظهار على الشارع أو اعتقد أن الأجزاء يتوقف عليها والأفلا كراهة ( قوله  
 أوجزؤه ) أي في العبد المشترك أو المعتقد ببعضه وفي حق من لم يجد الأجزاء صاع وانما  
 يتعلق وجوبها بمن فضل عنده قوت يومه مع صاع أوجزئه أن كان وحده أو قوته وقوت  
 عياله مع صاع أوجزئه أن كان له عيال ولو خشي الجوع بعد ذلك فإن لم يكن عنده صاع  
 ولا جزؤه تسلف أن كان يرجو الوفاء وهل وجوبها هو ظاهر المختصر والمدونة أو  
 استحبابا وهو قول ابن رشد ( قوله تلزمه نفقته ) اعلم أن زكاة الفطر تابعة للنفقة إلا  
 في ثلاث مسائل المطلقة بائنا وهي حامل والمترم بنفقة والاجر بنفقته أفاده الشيخ  
 في حاشية الخرشى وقرره شيخنا ( قوله بقراءة ) أي كالولد الذكركر للبلوغ والانتى  
 بالدخول على الزوج الموسر البالغ بها أو طلبها للدخول مع بلوغه واطاقها هذا إذا كان  
 الولد ذكرا أو أنثى مسلما لا مال له وأما لو كان له مال أو كافرا فلا يخرج عنه وأما إن بلغ  
 الولد فلا يخرج عنه أن كان صحيحا وأما إن كان زمنا فيخرج عنه ( قوله أوزوجبة )  
 ولو أمة دخل بها أو دعي إلى الدخول وسواء كانت غنية أو فقيرة أو مطلقة رجعية والعبد  
 تلزمه زكاة الفطر عن زوجته ولو حرة لو جوب انفاقه عليها كذا ذكره في الحاشية هنا  
 تبع للزرقاني ورده البناني وقال بل العبد لا يخرج عن زوجته كما لا يخرج عن عبيده  
 ومثله للنفاوي قال شيخنا وهو المعقول عليه خلافا لما في الحاشية هنا والزرقاني \* فوائد  
 \* الأولى \* يجوز للمرأة دفع زكاتها زوجها الفقير ولا يجوز له دفعها لها ولو كانت فقيرة  
 \* الثانية \* إذا علم مسافر أن أهله يخرجون عنه بوصية أو عادة فينبى له أن يخرج والا  
 بأن لم يعتد ولم يوص لم يكف إخراجهم عنه ويجب عليه الإخراج والمعتبر أغلب قوت  
 المخرج عنه وكذا يجوز له أن يخرج هو عنهم \* الثالثة \* قال بعضهم الظاهر أنه يجوز  
 أن يدفع كل من الشخصين زكاة فطره لصاحبه ما لم يتفقا على ذلك لخروجه من باب  
 القرب لباب المعاوضة وينبغي أن يقال ذلك أيضا في زكاة الأموال \* فان قلت هذا  
 لا ينم لها لا تحب الأعلى غنى ولا يأخذها الفقير \* قلت الفقير من لا يملك قوت عامه

سنة واجبة فرضها  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهي صاع أو  
 جزؤه عن المخرج  
 وكذا عن كل مسلم  
 تلزمه نفقة بقراءة  
 أوزوجبة

وقد علمك نصا بالآيكفيه قوت عامه ويفضل عن قوت يومه ما يخرج زكاة فطره ( قوله أورك ) أى عبيد أو أماء كام ولدومعتق لاجل وقن بالاولى ولو أبقا ان ربحى عوده \* فاندتان \* الاولى \* اذا زال رقب العبد يوم العيد فيستحب له أن يخرجها وان أخرجهما عنه سيده وجوبا \* وهذا يلغز فيقال لنا زكاة فطر طلبت في يوم واحد مرتين بدون خطأ في احدهما \* الثانية قال في المدونة لازكاة على عبيد العبد أى لا يزكى عنهم سيدهم لان ملكه غير مستقر ولا سيد سيدهم لانهم ليسوا عبيد له وانما يملكهم بالانتزاع ولا يلزمهم أن يخرجوا عن أنفسهم لان نفقتهم على سيدهم كذا في الحاشية وغيرها ( قوله وان مكاتباً أو مديراً ) الاولى أن يبالغ على المكاتب فقط لانه هو الذى فيه الخلاف وانما كان المعتمد أن يخرج عنه لانه اذا عجز رجوع رقب السيد ولا فرق في الارقاء بين أن يكونوا للقنية أو للتجارة كانوا أوصياء أو مرضى أو زمنى كانت قيمتهم نصاباً أو أقل ( قوله وزوجة أبيه ) أى أبيه الفقير ( قوله وخادمها ) أى خادم كل واحد ممن ذكر من قرابة أو أم ولد أو أب أو زوجة أب ان كان ذلك الخادم رقيقاً بالاجرة وان لم يمتنع نفقته ( قوله وتؤدى من جل عيش البلد ) أى يجب أن تؤدى زكاة الفطر من غالب قوت أهل البلد وهل يعتبر الغالب في شهر رمضان أو في جميع العام قولان المعتمد منهما الاول كما في حاشية الخرشى والبناني ( قوله عيش البلد ) أى بلد المزكى سواء تساوى قوت الجميع أو كان قوتهم أعلى من قوته لان كان قوتهم أدنى منه وأخرج من قوته فيجزئ بل يندب وكذلك يجزئ اذا اقتات الادنى لفقره لا لشحه أو عادة كسبه دوى يأكل لتعير بالحاضرة وهو غنى والحاصل أنه اذا اقتات الادنى لعجز يجزئ اتفاقاً وان كان لشحه أو كسر نفسه أو عادة فلا يجزئ على المعتمد كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا ( قوله ولو أقطا ) أى هذا اذا كان غير أقط أو غير دخن من قح وشعر وروسل ونحوه وزيب وذر واربز بل ولو كان أقطاً أو دخناً فهذه تسعة بالاقط والدخن والحاصل أنه اذا اقتتبت شئ من هذه التسعة تعين الاخراج منه ان كان واحداً فقط أو أكثر وغلب واحد فان كان اثنين أو أكثر وتساوا بخير فلو انفرده التسعة بالاقتيات أو تعدد مساوياً أو غالباً فان وجد واحد من التسعة أخرج منه في الثلاث وان لم يوجد واحد من التسعة أخرج من الغير ان اتحد ويخير ان تعدد وتساوى يوم من الاغلب ان كان أغلب هكذا قال شراح المختصر وتبعهم المحشى هنا وهو خلاف التحقيق والتحقيق أنه اذا اقتتبت بواحد من غير هذه التسعة فيجوز له الاخراج من الذى اقتتبت به ولو مع وجود واحد من التسعة أو وجودها كلها هذا هو النقل كما في الرماضى وارتضاء الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا وغيره خلافاً لما في الحاشية هنا فانه ضعيف ( قوله ولو أقطا ) بل ولو لحماً والاقط بفتح الهمزة وكسر القاف وبكسر الهمزة وسكون القاف وهو خاثر اللبن المخرج زبده والمعتمد أنه يخرج من اللبن والاحم قدر الصاع وزنا وهو خمسة أرطال وثلاث لا قدر ما يشبع من غيرهما أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا ( قوله ودخنا ) هو حب صغير الحلقة طعام السودان ( قوله وقبل الصلاة ) أى صلاة العيد ولو بعد الغدو إلى المصلى ويكره تأخيرها لطلوع الشمس كذا في الحاشية هنا وقال في حاشية الخرشى

أورك وان مكاتباً أو  
مديراً أو يخرجها عن  
أبيه وأمه الفقير بن  
وزوجة أبيه وخادمها  
وتؤدى من جل عيش  
البلد ولو أقطا ودخنا  
وندب اخراجها بعد  
الفجر وقبل الصلاة  
أى صلاة العيد

المعتمد ندب اخراجها قبل الغد وإلى المصلى وبعد الفجر فان أخرج بعد الصلاة بخلاف  
الاولى فان لم يوجد مستحق في الوقت المندوب فعزلها كاخراجها في تحصيله ويستحب  
غربة القمح وغيره الا أن يكون غلته زائدا على الثلث فيجب انتهى ( قوله ويجوز له  
أن يخرجها قبل ذلك باليومين ) وهل هذا الجواز مطلقا أى سواء كان المتولى لتفرقتها  
صاحبها أو الامام أو غيره مما هو المعتمد كما في الحاشية هنا ومثله في حاشية الخرشى أو الجواز  
المذكور انما هو اذا دفعها لمن يتولى تفرقتها وعليه لو تولى صاحبها تفرقتها فانه لا يجوز  
له ولا يجوز له وهو قول ضعيف ومحل القولين اذا ألتفها الفقير قبل وقت الوجوب وأما ان  
بقيت عنده الى الوقت الذى يجب فيه لاجزأت باتفاق ( قوله والثلاثة ) الصواب  
حذف قوله والثلاثة لان المدونة اقتضت على اليومين أفاده الشيخ في حاشية الخرشى  
وقرره شيخنا ( قوله ويجوز له أن يدفع صاعا الخ ) أى وان كان خلاف الافضل  
( قوله ولا تسقط بمضى زمنها ) أى لا تسقط زكاة الفطر عن لزمتها بمضى زمن وجوبها  
وهو أول ليلة العيد أو فجره بل يخرجها الماضى السنين الماضية عنه وعن لزمتها نفقة وأما  
لومضى زمن وجوبها وهو معسر فانها تسقط عنه ولا يأنم الموسر مادام يوم الفطر باقيا فان  
أخرها عنه مع القدرة أنتم ( قوله وانما تدفع للحر ) أى للارقيق ولو لم كانا ( قوله  
المسلم ) أى لالكافر ولو مؤلفا وجاسوسا ( قوله الفقير ) أى فقير الزكاة فدفع للمالك  
نصاب لا يكفيه لعامة وتدفيع للمسكين بالاولى فان لم يوجد أحد يبلدها نقلت لا قرب بلديها  
هما أو أحدهما بأجرة من غيرها لا منها لا ينقص الصاع هذا اذا أخرجها المنزل كى فان  
دفعها للامام فقيل نقلها بأجرة منها وقيل من التمس ومحل دفعها للفقير والمسكين اذا لم يكن  
من بني هاشم اذا كان يعطى حقه من بيت المال كما كان في الزمن القديم وأما الآن فقد  
انقطع حقه في هذا الزمان يجوز للشريف أن يأخذ الزكاة اذا كان فقيرا أو مسكينا بل هو  
أولى من غيره فتدفع له الزكاة مطلقا سواء كانت زكاة فطر أو غيرها على المعتمد كما في حاشية  
الخرشى وقرره شيخنا ثم اعلم أن زكاة الفطر لا تدفع لغيره من ذكر فلان دفعه لمن يتولاها هو لا من  
يحرسها ولا يعطى لمجاهد أيضا ولا يشتري له بها آلة للجهاد ولا للمؤلفة قلوبهم ولا لابن السبيل  
الا اذا كان فقيرا بالموضع الذى هو فيه فيعطى منها بوصف الفقر ولا يعطى منها ما يوصى به  
الى بلده ولا يشتري منها رفيق ولا لغارم ( قوله ولا يلزمه عموم الاصناف الثمانية ) أى  
المذكورة في القرآن في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الى قوله وابن  
السبيل وظاهر كلام الشارح أنه لو دفعها للاصناف الثمانية تجزى لانه انما نفي اللزوم فقط  
وليس كذلك فإقائه ذكره للشيء في غير محله فانه في صدقات الأموال وأما صدقة الفطر  
فلا تجزى إلا للفقراء أو المساكين فلامعنى النص على نفي اللزوم فقط وأجيب عن الشارح  
بجوابين الاول أن قوله ولا يلزمه أى المزكى لا بقيد زكاة الفطر بل زكاة الأموال وفيه  
ما فيه الثانى انه قصد بذلك الرد على الشافعية القائلين بأنه يلزمه عموم الاصناف الثمانية  
في زكاة الفطر وغيرها فتدبر

### ﴿باب الزكاة﴾

الزكاة لغة النمو والزيادة يقال زكا المال وزكا الزرع اذا نما وزاد وشرعا مال مخصوص

ويجوز له أن يخرجها  
قبل ذلك باليومين  
والثلاثة ويجوز له أن  
يدفع صاعا واحدا  
لمساكين وأصمعا  
متعددة لمسكين واحد  
ولا تسقط بمضى زمنها  
أى زمن الزكاة وانما  
تدفع للحر المسلم الفقير  
ولا يلزمه عموم الاصناف  
الثمانية والله تعالى أعلم  
﴿باب الزكاة﴾

يؤخذ من مال مخصوص اذا بلغ قدر مخصوصا في وقت مخصوص بصرف في جهات  
مخصوصة ( قوله والزكاة واجبة ) أي بالكتاب والسنة والاجماع فنجد وجوبها  
كفر ومن أقر بوجوبها وامتنع من اخراجها أخذت منه كرها وتجزئه وان يقتال  
وفرضت في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر ( قوله بشروط خمسة ) لم يعد منها  
العقل والبلوغ لان المذهب وجوب زكاة الصبي والمجنون على ولهم مالان ملك النصاب  
ومرور الحول سبب من باب خطاب الوضع ورفع لما كماله ان خشى تغريما من  
حنفي ( قوله الاسلام ) المعتمد أن الاسلام شرط صحة فالكفار نجب عليهم الزكاة لكن  
لا تصح منهم الا بالاسلام ( قوله والحرية ) فلا تجب على رقيق قن أو ذى شائبة كدبر  
ومكاتب ومعتق بعضه فلا تجب عليه زكاة لعدم تمام ملكه وان لم يجز ان نزاع ماله  
كالمكاتب ولا على السيد لان من ملك أن يملك فلا يعد مالكا \* فان قلت قوله تعالى  
ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء يقتضى أن العبد لا يملك له كما يقول به غيرنا  
فكيف قولهم انه يملك لكن ملكا غير تام \* فالجواب أن الصفة مخصوصة لا كل صفة لان  
الاصل في الصفة أن تكون مخصوصة وهذا معنى قول بعضهم لا يلزم من ضرب المثل بعبد  
لا يملك أن يكون كل عبد لا يملك ( قوله وملك النصاب ) أي ملكا كاملا فلا تجب على  
غاصب ولا على مودع ولا مالك بعض نصاب لعدم ملك النصاب ولا في ملك الغنية لعدم  
استقرارها ( قوله ومرور الحول ) أي لقوله عليه الصلاة والسلام لازكاة في مال  
حتى يحول عليه الحول وسمى الحول حولا لتحول الاحوال فيه كما أن السنة سميت بذلك  
لتنسب الاشياء فيها أي تغييرها وكذا سمي العام عاما لعموم الشمس فيه حتى تقطع الفلك  
( قوله ومجيء الساعي في الماشية ان كان ) لله در الشارح رحمه الله تعالى حيث لم يزد  
وعدا وأخذ وأصل هذه الزيادة للسهروري وسرت للاشباح حتى للشيخ في الحاشية هنا  
والصواب حذف هذه الزيادة كاقال الرماضي والشيخ في حاشية الحرشي وارتضاء  
شيخنا وغيره لانه لو توقف الوجوب عليها لاقتضى أن الوارث يستقبل ان مات المالك بعد  
مجيء الساعي وقبل عده أو بعده وقبل أخذه وليس كذلك لانه انما يستقبل بموته قبل تمام  
العام أو بعده وبعده بلوغ الساعي وأيضا الوجوب هو المقتضى للعقد والاخذ فهو سابق  
عليهما وأما زيادة الماشية ونقصها بعد مجيئه فمبحث آخر والمعول عليه أول مجيئه  
فان مر بها ناقصة ثم رجع وقد مكثت لم يأخذ فالحاصل أن المعتمد أنه لا يشترط عد ولا أخذ  
وكلام المحشي ضعيف والحاصل أن رب الماشية اذا مات قبل مجيئ الساعي فلا تجب  
وان مات بعد مجيئه وقبل العد أو بعده وقبل الاخذ فتجب فالمدار في الوجوب في حال  
الموت على مجيئ الساعي ان كان هناك ساع وأما لو ذبح منها فرارا قبل الحول بقرب أو  
بعد وقبل المجيء أو بعد المجيء وقبل العد أو بعد العد وقبل الاخذ فتجب في الرابع  
ومثله التلف فرارا وأما لو كان من الله فلا تجب في الرابع وأما لو ذبح لا بقصد فرار  
فلا تجب اتفاقا ان كان بقرب الحول أو بعده وقبل المجيء وعلى الظاهر اذا كان بعد  
المجيء وقبل العد أو بعده وقبل الاخذ أفاده الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا  
( قوله فيوم حصاده ) المعتمد أن الوجوب في الحب في الافراك أي صيرورته فحالي بنا

الزكاة واجبة بشروط  
خمس الاسلام والحرية  
وملك النصاب ومرور  
الحول في غير ما يخرج  
من الارض ومجيء  
الساعي في الماشية ان  
كان \* أما زكاة الحرث  
فيوم حصاده ولا يشترط  
فيه تمام الحول

وفي التمر يبلوغه الحد الذي يحل بيعه فيه هذا هو المعتمد كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا وغيره خلافا لما في الحاشية من أن وجوبها في الحب ببس فانه ضعيف ( قوله ولا زكاة في شيء من الحب الخ ) اعلم أنه يدخل تحت الحب تسعة عشر شيئا القطن السبعة الخس والبقول واللوبيا والعدس والترمس والجلبان والبسيلة ويدخل أيضا الاربعه ذوات الزيت وهي الزيتون والسهم والقرطم وحب الفجل الاحمر كفجل الغرب لا الفجل الابيض كفجل مصر ويدخل أيضا القمح والشعير والسلت والعسل والارز والذرة والدخن والزيب فهذه تسعة عشر وبانضمام التمر يصير ما يجب فيه الزكاة عشر بنوعا ( قوله حتى يبلغ ) أي يتم خمسة أوسق فأكثر فانه لا وقص في الحبوب كالعين وبحسب ما تصدق به بعد طيبه ولم ينوبه الزكاة فيحسبه ويخرج عنه وأما ما كان قبل الطيب فلا يحسبه ونسقط عنه زكاته وكذا لا يحسب أكل الدابة في حال درسه ها ولا يلزمه تكميتها لانه يضربها وأما أكل الدابة في غير درسه فلا يحسب وكذا لا يحسب ما يأخذه الحصاد وكذا القطن الذي مع الحصاد أي الصغير اللقاط الذي يلقط السنبل من الارض لنفسه مما لا يتساع فيه لغيره فيحسبه رب الزرع ويخرج عنه لان رب الزرع ما تساع للصبي في ذلك اللقط الا لكونه وليه بمحصده عنده بخلاف ما تركه به فلا يحسبه رب الزرع ألا ترى أنه لو أباح زرعه كله للفقراء من غير استيلاء عليه فلا يطالب بزكاته وكذا الزكاة فيما يعطيه لخدمة السلطان أو لخدمة الملتزم وهو بمنزلة الجائحة أفاد جميع ذلك الشيخ في حاشية الحرشي في مواضع متفرقة ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن شرط وجوب الزكاة في الحبوب والثمار أن تكون زروعة فن وجد خمسة أوسق من ذلك في الجبال فلا زكاة عليه ولا يكون أهل القرية القريبة من ذلك الجبل أولى به بل كل من أخذه فهو له ما لم يكن بأرض العدو كما في الثنائيم قاله النفراوي ( قوله والوسق ) بفتح الواو أفصح من كسرها وهو لغة ضم شيء إلى شيء قال تعالى والليل وما سقى أي ضم وجع واصطلاحا ما تاله الشارح ( قوله وقد حرر بعد الخ ) أي حرر النصاب في زمن سيدي عبد الله المنوفي ( قوله فوجد ستة أرباب الخ ) قال الزرقاني وفي زماننا سنة اثنتين وأربعين بعد الألف وقبله يسير إلى سنة تسع وثمانين بعد الألف حرر النصاب فوجد أربعة أرباب وويمة بكييل مصر لكبر الكيل الآن وفي زمن المنوفي كان صغيرا وذلك لان الصاع الآن قدح وثلاث انتهى كلام الزرقاني وقد حرره العلامة الطحطاوي سنة خمس وستين ومائة بعد الألف فوجد أربعة أرباب وويمة كما كان في زمن الزرقاني واستمر ذلك إلى زماننا هذا سنة احدى وتسعين بعد المائة والألف لان الكيل لم يزد ولم ينقص عن المدة المذكورة ( قوله أرباب ) جمع أربب بثلاث الهمزة ( قوله المصري ) يحتمل مصر العتيقة وهي التي فيها جامع عمرو ويحتمل مصر القاهرة وهي التي فيها الازهر وسميت بذلك لأنها وضعت عند طلوع نجمة تسمى بالقاهرة ( قوله فاذا بلغ حبه أو ثمره خمسة أوسق الخ ) ولا بد أن يكون ذلك القدر المذكور منق من تبسه ومن قشره الذي لا يخزن به كقشر الفول الأعلى الا اليسير الذي لا ينفل عنه غالبا وأما قشر الفول الأسفل فانه يحسب وكذا يقال في الخس ونحوه ﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن المعتمد أن النول الاختير

ولا زكاة في شيء من  
الحب والتمر حتى يبلغ  
خمس أوسق والوسق  
ستون صاعا بصاع  
النبي صلى الله عليه وسلم  
والصاع أربعة أمداد  
والمسد رطل وثلاث  
فان خمسة أوسق ألف  
وسمائة رطل وقد حرر  
بعدمعبر على مد النبي  
صلى الله عليه وسلم  
فوجد ستة أرباب  
ونصف أرباب ونصف  
ويمة بالكيل المصري  
فاذا بلغ حبه أو ثمره  
خمس أوسق فليخرج  
منه العشران كان سقيه

سواء كان شأنه اليس أم لا يخبر بين أن يخرج من الثمن أو الحب أن يباعه وأما أن أكله  
 فيخير بين القيمة والحب وأما غلب مصر ورطبها وما أشبه ذلك مما شأنه عدم اليس فيتعين  
 الإخراج من ثمنه أن يباعه ومن قيمته أن أكله وأما غلب ورطب غير مصر مما شأنه  
 اليس فيخرج من حبه سواء أكله أو يباعه من يأكله أو لمن يحففه أفاده الشيخ في حاشية  
 الحرشي وقرر شيخنا خلافا لقوله في الحاشية هنا أنه إذا يباعه من لا يحففه فيجوز له أن  
 يخرج من ثمنه فإنه ضعيف (قوله بالسبح) بفتح السين أي الماء الجاري على  
 الأرض والجمع سيوح (قوله كالنيل الخ) أي ولو اشترى من نزل بأرضه أو أجراه  
 إلى أرضه بنفقة ومما يجب فيه العشر ما يزرع من الذرة ويوضع عليه عند زرعه قليل ماء  
 (قوله كالدواليب) أي السواقي (قوله ونحوها) أي كالتقريب فإن سقى بعضه بألثة  
 وبعضه بالسبح وتساوى السقيان مدة وعدد سقى في كل على حكمه فيقسم الزرع نصفين  
 فيؤخذ من أحدهما العشر ومن الآخر نصف العشر فإن كان أحدهما أكثر مدة  
 فيغلب الأكثر مدة على المعتمد كما في حاشية الحرشي وقرر شيخنا (قوله ويجمع القمح  
 والشعير الخ) أي من حصل له من جميعها خمسة أو سقى فليترك يخرج من كل صنف  
 بقدره (قوله والشعير) بفتح الشين وكسرهما (قوله والست) بضم السين وسكون  
 اللام هو حب بين الشعير والقمح لا قشر له ويعرف عند المغاربة بشعير النبي (قوله لأنها  
 جنس واحد) أي في الزكاة وكذا في البيع أي فلا يجوز بيع مدقح بمدين من شعير  
 (قوله القطاني) بكسر القاف وفتحها جمع قطنية بثلاث القاف مع تخفيف الياء  
 وتشديد ها وأصلها من قطن بالمكان إذا أقام به أفاده شيخنا والمعنى أن القطاني السببة  
 إذا اجتمع من جميعها خمسة أو سقى زكاهما ويخرج من كل على حسب (قوله والعدس)  
 بفتح العين كما في القرآن واسكان الدال من لحن العوام (قوله والخص) بكسر الخاء والميم  
 المشددة وبصح فتح الميم (قوله والبسيلة) بالياء وبدونها من لحن العوام (قوله  
 والجلبان) بضم الجيم وسكون اللام أو فتح اللام مشددة أفاده شيخنا (قوله والتمر)  
 بضم التاء والميم وزن بنساق (قوله واللوييا) بالقصر والمد أفاده شيخنا (قوله  
 كالجنس الواحد) الكاف زائدة أي لأنها جنس واحد في الزكاة كما عبر به غيره (قوله  
 لا البيع فأنها فيه أجناس) أي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا بآيد (قوله  
 وكذلك تجمع أصناف الزبيب) أي فإذا اجتمع من جميعها خمسة أو سقى زكي والأفلا  
 وكذا يقال في أصناف التمر (قوله العلس) هو طعام أهل صنعاء اليمن يقرب من  
 خلقة القمح يكون منه حبات في قشرة واحدة (قوله والدخن) بضم الدال المهملة  
 (قوله والذرة) بضم الذال المعجمة وأما لحن العامة (قوله والارز) فيه  
 ست لغات الأولى بضم الهمزة وسكون الراء وتخفيف الزاي وزن قفل الثانية بضم  
 بوزن كنب الثالثة بضم الهمزة والراء وتشديد الزاي الرابعة فتح الهمزة وضم الراء مع  
 تشديد الزاي الخامسة رز بضم الراء وحذف الهمزة السادسة ترز بضم الراء  
 ساكنة أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله فكل واحد  
 منها جنس واحد) أي أن هذه الأربعة أجناس على المشهور لا جنس واحد

بالسبح كالنيل والمطر  
 ونصف العشران كان  
 سقيه بألثة كالدواليب  
 والدلاء ونحوها  
 ويجمع القمح والشعير  
 والست لأنها جنس  
 واحد وكذا تجمع  
 القطاني وهو الفول  
 والعدس والخص  
 والبسيلة والجلبان  
 والتمر واللوييا لأنها  
 كالجنس الواحد في  
 الزكاة لا البيع فأنها  
 فيه أجناس وكذلك  
 تجمع أصناف الزبيب  
 وكذلك أصناف التمر  
 وأما العلس والدخن  
 الذرة والارز فكل  
 واحد منها جنس واحد

( قوله ولا يضم الخ ) أى لا يضم بعضها البعض فإن حصل نصاب من واحد منها زكى  
والأفلا \* فائدتان \* الأولى \* إذا اشترك شخصان أو جماعة في زرع وخرج  
لكل واحد نصاب وجبت عليهم الزكاة وأما لو خرج لكل واحد أقل من نصاب  
علا توجب عليهم الزكاة حينئذ ولو كان مجموع الزرع نصاباً نعم لو خرج لواحد منهم  
نصاب كامل فتجب عليه زكاته فقط والحاصل أن الشراكاء في الزرع أوفى غيره لازكاة  
على من لم تبلغ حصته نصاباً إلا إذا كان عنده زرع آخر يكمل به النصاب فيضم هذا  
لهدا ويرزكى عنهما أفاده الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا الجداوى حفظه الله  
وغيره فتنبه لذلك فقد أخطأ فيه جماعة من أهل العلم \* الثانية يجب تفرقة الزكاة بالموضع  
الذى وجبت فيه وهو موضع المالك والمال في العين والموضع الذى وجبت فيه في الحرث  
والماشية ولا يجوز نقلها لموضع آخر على مسافة القصر أو أكثر إلا أن يكون به فقراء أشد  
اعداً من فقراء موضع الوجوب فإنه يعطى منها في موضع الوجوب وينقل أكثرها  
للاعدم وجوباً على ظاهر المدونة والحاصل أنه إذا كان على مسافة القصر فلا يجوز  
نقلها إلا إذا لم يكن بموضع الوجوب أو قر به مستحق أو كان الذى على مسافة القصر أعدم  
فإن كان الذى على مسافة القصر مساوياً فلا يجوز النقل لكن إن وقع ونزل فإنه يجزى  
وأما إن نقلت لادون حاجة فلا تجزى كما قال في المختصر لكن رده البناني بأن الذى ذكره  
الموافق أن المذهب الإجزاء كما هو قول ابن رشد والكافي قال بعض شيوخنا وهو المعتمد  
( قوله الفجل ) بضم الفاء وسكون الجيم ويصح ضمها ( قوله الأجر ) أى وهو  
الموجود في بلاد المغرب احترازاً عن الفجل الأبيض الموجود في بلاد مصر فإن حبه لازيت  
لذلازكاة فيه بخلاف الأجر فقوله الأجر صفة للفجل لا الحب لأن الحمرة والبياض إنما  
تكون في رؤسها أفاده شيخنا ( قوله يخرج من زيت كل واحد منها على حدته إذا بلغ  
النصاب ) أى فيخرج العشر أو نصف العشر إذا كان في بلد له فيها زيت حيث كان  
الحب قدر نصاب كان الزيت نصاباً أو أقل وحاصل المعتمد في الزيوت أن تقول ما لا زيت  
له يخرج من ثمنه إن باعه ومن قيمته إن كاهه وأما ما له زيت فإن عصره أخرج من زيت  
وإن كاهه تجزى ثم يسأل أهل المعرفة فإن لم يجد أهل المعرفة أخرج من القيمة ومثل  
ذلك يبيع لمن يأكله أو هبته أو التصديق به على من يأكله فإن باعه لمن يعصره أو وهبه  
أو تصديق به على ذلك فسأل الأخذ أن وثق به والأفاهل المعرفة والافن الثمن إن باع  
أو من القيمة إن لم يبيع أفاده شيخنا ( قوله في الفواكه ) أى كالنخيل والمشمش  
والرمان والتين ( قوله والخضر ) أى كالخس والقصب والسلق والملوخية والبامية  
والقرع والقناطير والطبخ ونحو ذلك وكذا لازكاة في الكتان ولا في بزره

### \* باب في زكاة العين \*

( قوله في أقل من عشرين ديناراً ) أى شرعية وقدر الدينار الشرعى اثنتان وسبعون  
حبة من مطلق الشعير وأما الدينار المصرية الموجودة الآن فقد صغرت عن الشرعية  
فتد قال الشيخ الطحاوى قد حررت النصاب من الذهب فوجدته أربعة وعشرين  
محبوباً وخمسة أسداس محبوب غير محجزها ثلث شعيرة وأما من البندق والجوز

ولا يضم لشيء على  
المشهور وكذلك  
الزيتون والسهم  
والقرطم وحب الفجل  
الأجر يخرج من  
زيت كل واحد منها  
على حدته إذا بلغ  
النصاب والأفلازكاة  
عليه فيه وتقدم أن  
النصاب ألف وستائة  
رطل ولا زكاة في  
الفواكه والخضر والله  
تعالى أعلم

\* باب في زكاة العين \*  
ولازكاة في الذهب في  
أقل من عشرين ديناراً  
فاذا بلغت عشرين  
وحال عليها الحمول  
فنهيار ربع العشر وذلك  
نصف دينار وكذلك  
الفضة لازكاة فيها حتى  
تبلغ مائتي درهم فاذا  
بلغتها وحال حولها  
ففيها أيضاً ربع العشر  
وذلك خمسة دراهم كل  
درهم خمسون وخمسة  
حبة من متوط الشعير  
فإذا زاد على العشرين  
ديناراً أو المائتي درهم  
فيخرج منه ربع  
عشره بحسابه

والاسماعيلي والابى طرة ثمانية عشر ديناراً وشعيرتان وخمس شعيرة ومن الريال الابى طاقة  
سبعة عشر ريالاً وثلاثمائة درهم وخمس درهم وسبع من شعيرة وأما  
النصاب من الدراهم المصرية فهو مائة وستون درهماً وأما من الفضة العديدة المختومة  
المسماة بالاختشاء فالف وستون انتهى من كلام الشيخ الضحلاوى \* (فوائد الأولى) \*  
لازكاة في الفلوس النحاس المسماة بالجدد على المعتقد \* الثانية تجب الزكاة في القلائد  
المتخذة من الذهب وفي المحاييب التي في الشعر والتي تعلق على الجبهة سواء اتخذت  
للزينة أو للعاقبة ومثل ذلك الفضة العديدة والقروش بخلاف ما صاغته فلان تجب فيه  
الزكاة ومثله شيء صاغته ليلبسها إذا كبرت فلازكاة فيه وتجب الزكاة على الرجل فيما  
حرم عليه كحاتم الذهب والركاب ولو جعله معداً للعاقبة كدفعه عند الفلز وجهه وكذا تجب  
الزكاة على الرجل فيما صاغه ليلبسها لولاده الذين يخدمهم الله له وكذا على المرأة فيما حرم  
عليها من مرود ومكحلة وآلة نحو الأكل والشرب \* الثالثة قال بعضهم ان الأموال  
المتجمعة تحت أيدي النظار فان كانت للمستحقين فلازكاة فيها وان كانت لمصالح الوقف  
زكيت \* الرابعة قال بعضهم جرت العادة بذهاب الناس الى اسكندرية ونحوها  
الى أخذ الزكاة وفي ذلك خلاف فقيل لا يعطون وان أهل البلد أحق وقيل بالتفصيل ان  
أقاموا أربعة أيام فيعطون والأفلا والصواب الاعطاء مطلقاً كما في البرزى وكل هذا اذا  
كانوا على مسافة القصر وأما اذا كانوا دون مسافة القصر فحكمهم حكم البلد الواحد أفاده  
الشيخ في حاشية الخرشى \* الخامسة يجوز للرجل أن يعطى زكاته لكل من تلزمه نفقته  
من أقاربه وأما الوالدان فلا يجوز للولد أن يعطيهما من زكاته وأما الأولاد ان كانوا صغاراً أو  
مجانين أو بلفوا وهم عاجزون وجبت نفقتهم على أبيهم ولم يعطهم الزكاة وان كانوا بالغين  
عقلاء فقراء سقطت نفقتهم عن أبيهم وجاز له أن يعطيهما من الزكاة انظر شرح المختصر \*  
السادسة الأفضل ان يعطى الزكاة أن لا يدكرها بلسانه للفقير بحيث يقول له خذ هذا من  
الزكاة أو قبلت هذا من الزكاة لان في هذا كسر خاطر للفقير فالأولى أن ينوي بها في قلبه  
الزكاة ولا يتلفظ بها (قوله ما لم يكن مديناً) يعني أن المدين لازكاة عليه في ماله العدين  
ما لم يكن عنده ما يجعله في الدين انظر توضيح هذه المسئلة في الحاشية والنفاوى (قوله  
فاذا اجتمع منهما ما فيه الزكاة الخ) فن له مائة درهم شرعية وعشرة دنانير شرعية  
فليخرج من كل مال ربع العشر ويجوز اخراج أحد النقيدين عن الآخر

\* باب في زكاة الماشية \*

(قوله النعم) هي في عرف أهل الشرع خمس موصى الابل والبقر والجاموس والغنم والماعز  
ولا تجب في غيرها من خيل وبغال وحير ولا تجب أيضاً في المتولد من الظباء والغنم  
سواء كان ذلك مباشرة كما اذا ضرب ذكر والغنم أنثى الظباء أو العكس أو بواسطة واحدة  
كما اذا ضرب الغنم فحل متولد من الظباء أو بواسطة كما اذا ضرب الغنم فحل متولد من  
الظباء والغنم بأكثر من مرتبة أو عكسه وهذا كله ان تحقق وان وجبت (قوله بمضى)  
أى بسبب مضى الحول وأما جواز اخراج الزكاة فيما لا سعى له قبل الحول فهو رخصة  
لان ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله وتعام الملك) أى الملك التام احترازاً عما لا ملك

ما لم يكن مديناً وليس  
عنده ما يجعله في الدين  
أو بعضه والدين ينقص  
النصاب فلازكاة عليه  
ويضم الذهب الى  
الورق فاذا اجتمع  
منهما ما فيه الزكاة زكاه  
والأفلا والله تعالى أعلم  
\* باب في زكاة  
الماشية \*

تجب زكاة نصاب النعم  
بمضى الحول وتعام الملك

له أصلاً كالغاصب والمودع فلا زكاة عليهما وعن الملك غير التام كملك الغنية لعدم استقرارها وملك العبد ومن فيه شائبة رقي لعدم تصرفه وقوله وتعام الملك أى لعين لنصاب أو لأصله كالامهات المكملية بالنسل فاحترزنا بقولنا لعين الخ عن ملك الدين كمن قبض ديناً أو سلباً بعد أعوام فإنه يستقبل (قوله وإن معلوفة) أى هذا إذا كانت سائمة نزعى الكلاب وإن كانت معلوفة في الحول أو بعضه أو عاملة في حرث أو حمل أو نحوهما وبالغ عليهما للتنبيه على خلاف الشافعي وأبي حنيفة في عدم الوجوب فيهما لحديث في الغنم السائمة الزكاة فتعلا مفهومه أن العاملة والمعلوفة لازكاة فيهما ما راجب أهل المذهب أن هذا القيد خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له نظير قوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم فإن الربيبة تحرّم ولولم تكن في الحجر (قوله أما الابل) بدأها اقتداء بالحديث وفروض زكاتها إحدى عشرة فريضة أربعة منها المأخوذ منها من غير جنسها وسبعة الزكاة فيها من جنسها وأشار إلى الأربعة بقوله فإذا بلغت خمسة ففيها شاة الخ وأشار إلى السبعة الباقية بقوله فإذا بلغت خمسة وعشرين ففيها بنت مخاض الخ (قوله خمس ذود) أى خمس من الابل (قوله ففيها شاة) أى ذكر أو أنثى أو فت سنة ودخلت في الثانية من جل غنم أهل ذلك البلد من ضأن أو معز فان استويا أخذت من الضأن فان لم يكن في البلد الضأن كلف مجيشه من أقرب البلاد فلو تطوّع بدفع الضأن عند غلبته المعترض ولو دفع بعيراً عن الخمسة المذكورة أجزأ مع الكراهة أن كانت قيمته تفي بقيمة الشاة ولو كان سنه أقل من عام ولا يجزئ بعيران قيمتهما قيمة شاة ولا يجزئ بعير عما فيه شاتان ولو وقت قيمته بقيمتها أفاده الشيخ مع زيادة من تقرير شيخنا (قوله إلى تسع) أى والخمسة فرض والاربعة وقص (قوله إلى خمس وثلاثين) أى بادخال الغاية أى أن خمساً وعشرين فيها بنت مخاض وتسفر إلى خمس وثلاثين بادخال الغاية فيكون الوقص عشرة أو ثلثه ستة وعشرون وآخره خمس وثلاثون وبنت المخاض ما أو فت سنة ودخلت في الثانية كما سيأتي (قوله فان لم تكن موجودة) أى أو كانت موجودة لكنها ليست خالصة (قوله فان لبون) وهو ما أكمل سنتين ودخل في الثالثة فان عدم أى بنت المخاض وابن لبون كلفه الساعي بنت المخاض أحب أو كره أن أفاده في تلك الحالة بابن لبون ذكر فذلك إلى الساعي فان رأى أخذه نظراً جاز والألزمه بنت المخاض ولولم يلزم الساعي صاحب الابل بنت المخاض حتى أنه بابن اللبون أجبر على قبوله بمنزلة مالو كان موجوداً فيها ابتداء أفاده الشيخ في الحاشية هنا قال شيخنا وهو ضعيف والمعتمد أنه إذا لم توجد بنت المخاض ولا ابن اللبون ثم اشترى رب الابل ابن اللبون فيخير الساعي سواء كان شراًؤه بعد الزامه بنت المخاض أم لا خلافاً لما في الحاشية هنا من أنه إذا لم يلزمه بنت المخاض وأتى بابن اللبون فيجبر الساعي على أخذه فإنه ضعيف كما علمت نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشي (قوله فما زاد) أى على الخمسة والثلاثين بأن كانت ستة وثلاثين إلى خمسة وأربعين بادخال الغاية أيضاً أى أن السنة والثلاثين فيها بنت لبون وتسفر إلى خمس وأربعين فيكون الوقص تسعة أو ثلثه سبعة وثلاثون وآخره خمسة وأربعون (قوله ففيها بنت لبون) وهي ما أو فت سنتين ودخلت في الثالثة وسميت بذلك لأن أمهات ابن (قوله فما زاد إلى ستين) أى بأن

وإن معلوفة وعاملة  
وتأجل أم الابل فلا  
زكاة في أقل من  
خمس ذود فإذا بلغت  
خمس ففيها شاة إلى تسع  
فإذا بلغت عشر ففيها  
شاتان إلى أربعة عشر  
فإذا بلغت خمسة عشر  
ففيها ثلاث شياه إلى  
تسعة عشر فإذا بلغت  
عشرين ففيها أربع  
شياه إلى أربع وعشرين  
فإذا بلغت خمساً  
وعشرين إلى خمس  
وثلاثين ففيها بنت  
مخاض فان لم توجد  
فابن لبون ذكر فإذا  
بلغت ستاً وثلاثين فما  
زاد إلى خمس وأربعين  
ففيها بنت لبون فإذا  
بلغت ستاً وأربعين فما  
زاد إلى ستين

ففيها حققة طر وقدة الفحل فازاد الى خمس وسبعين ففيها جذعة فازاد الى تسعين ففيها ابتالبون فازاد الى عشرين ومائة ففيها حققتان فازاد ٢٣٦ على ذلك ففي كل خمسين حققة وفي كل أربعين بنت لبون وبنت المحاض

هي التي قد أوفت سنة وحملت أمها عليها ومحض الجنين يطن أمها فاذا اكمل لها ستان ووضعته أمها عليها فهي بنت لبون وبنتها السابقة بنت محاض فاذا دخلت في السنة الرابعة فهي حققة لانها استحققت أن يحمل عليها فاذا دخلت في السنة الخامسة فزحى جذعة والله أعلم \* وأما البقر فلازكاة فيها حتى تبلغ ثلاثين فاذا بلغت ففيها محجل تبسيع وهو الذي قد أوفى سنتين ودخل في الثالثة الى أربعين فاذا بلغت أربعين ففيها مسنة وهي التي قد أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة الى ستين فاذا بلغت ستين ففيها تبسيع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبة الخيار في ذلك للساعي وقيل الخيار في ذلك كله لرب الماشية والله

كانت سنة وأربعين الى ستين بادخال الغاية أيضا أي ان الستة والاربعين فيها حققة وتستمر الى تمام الستين فيكون الوقص هنا أربعة عشر ( قوله ففيها حققة ) وهي ما اكملت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ( قوله طر وقدة الفحل ) أي يطرقتها الفحل وقوله فازاد أي على الستين بأن كانت إحدى وستين الى خمسة وسبعين بادخال الغاية فالوقص في هذه أربعة عشر كالتى قبلها وقوله جذعة هي ما اكملت أربع سنين ودخلت في الخامسة سميت بذلك لانها لم تجزع منها أي تسقطه وهي آخر الاسنان التي تؤخذ في الزكاة من الابل وقوله فازاد الى التسعين أي فازاد على الخمسة والسبعين بأن كانت سنة وسبعين الى التسعين بادخال الغاية أيضا فالوقص في هذه أربعة عشر أيضا ( قوله فا زاد الى عشرين ومائة ) أي بأن كانت إحدى وتسعين ففيها حققتان ويستمر أخذهما الى تمام عشرين ومائة فالوقص في هذه تسع وعشرون ( قوله فازاد على ذلك ففي كل خمسين حققة الخ ) ظاهره مطلق الزيادة ولو لا اتحاد هو قول ابن القاسم وهو خلاف المشهور والمعتمد ما ناله مالك ان المراد الزيادة في العقد بأن كانت مائة وثلاثين وأما ان كانت مائة وأحدى وعشرين أو أكثر الى الثلاثين باخراج الغاية فيخير الساعي في أخذ حققتين أو ثلاث بنات لبون فينظر فيما يراه أحظ للسالكين فان وجد أحد السنين تعين أخذه رفقا بآبار باب المواشي ( قوله قد أوفت سنة ) أي ودخلت في الثانية ( قوله ومحض الجنين ) أي تحرك الجنين يطن أمها لان عادة الناقة تربي ولدها سنة وتحمل في الثانية وحين حملها يكون الجنين محض يطنها فلذا تسمى المخرجة بنت المحاض وهذا بحسب الأصل فلا ينافي أنها تكفي وان لم تحمل أمها ويشترط فيها أن تكون سائمة من العيوب التي تمنع الاجزاء في الضحية قاله النفراوى ( قوله وبنتها السابقة بنت لبون ) أي سميت بذلك لان أمها صارت ترضع فهي لبون أي صاحبة لبن فبنت اللبون ما أوفت سنتين ودخلت في الثالثة وصارت أمها ترضع غيرها ( قوله فاذا دخلت في السنة الرابعة ) أي أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ( قوله حققة ) بكسر الحاء ( قوله محجل ) أي ذكر والانثى أفضل ويجبر الساعي على قبولها ولا يجبر المالك على اعطائها وقوله تبسيع نعت لمجمل وانما وصف بذلك لانه تبسيع أمه ( قوله مسنة ) أي ولا تكون إلا أنثى فان فقدت أجبر ربها على الاتيان بها إلا أن يعطى أفضل منها ( قوله فاذا بلغت سبعين فمسنة وتبسيع الخ ) فاذا بلغت ثمانين ففيها مسنتان فاذا بلغت تسعين ففيها ثلاثة أتبة فاذا بلغت مائة ففيها تبسيعان ومسنة فاذا بلغت مائة وعشرة ففيها تبسيع ومسنتان فاذا بلغت مائة وعشرين خيرا الساعي كما قاله الشارح ( قوله الخيار في ذلك للساعي ) أي في أخذ الثلاث مسنات أو الاربعة أتبة ان وجد أو فقد أو تعين أحدهما منفردا حقيقة أو حكما كما اذا وجد الحقائق معية أو خيارا فيتعين بنات اللبون ( قوله وقيل الخيار لرب الماشية ) ضعيف ( قوله ففيها شاة جذعة ) أي أو جذع ذو سنة ولو معزا ( قوله الى مائة وعشرين ) بادخال الغاية أي ان الشاة تؤخذ من الاربعين

ويستمر أخذها إلى مائة وعشرين بادخال الغاية فالوقص ثمانون ( قوله فإذا بلغت مائة واحد وعشرين الخ ) أى إذا كملت غنم المزكى وصارت إحدى وعشرين ومائة ففيها شاتان وتستمر الشاتان إلى مائتي شاة والوقص هنا ثمانون أيضا ( قوله إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين ) فالوقص هنا مائتان غير شاتين ( قوله ولا زكاة في الاوقاص ) أى على أحد القولين والقول الآخر ان الاوقاص فيها الزكاة وتظهر نعمة الخلاف في الخلطة مثل أن يكون لواحد خمسة من الابل ولا آخر تسعة فيخلطان فعلى القول بعدم زكاة الاوقاص يكون على صاحب الخمسة شاة وعلى صاحب التسعة شاة وعلى القول بركاها يكون عليهما شاتان يقسمانها على أربعة عشر جزأ على صاحب التسعة تسعة أجزاء وعلى صاحب الخمسة خمسة أجزاء والمعقد أنها زكاة ( قوله وتجمع المعز مع لضان ) أى كعشرين ضائفة ومثلها معز او قوله وكذلك تجمع الجواميس مع البقر كخمسة عشر من كل منهما ( قوله والبخت ) أى الابل السمينية المائلة إلى القصر لها سنامان أحدهما خلف الآخر تأتي من ناحية العراق ( قوله مع العرب ) هي خلاف البخاني ( قوله السخلة ) المراد بها الصغيرة من الغنم التي لم توف سنة ضأناً كانت أو معزاً كرا كانت أو أنثى ( قوله العجاف ) بكسر العين أى الضعاف ( قوله ولا الكرام ) أى الخييار أى خيار الاموال كالاكولة والفحل وذات الابل وحاصل هذه المسئلة أنه اذا كان فيها الوسط فيأخذها وان لم يكن فيها الوسط بأن كانت كلها خياراً أو شراراً فان الساعي لا يأخذ شيئاً ويلزم ربه بالوسط الا أن يتطوع المالك بدفع الخيار ولا يأخذ الساعي المعيبة الا أن يرى أن أخذها أحظ للفقراء لسمها اذا بلغت سن الاجزاء والمعقد أن له أخذ المعيبة عند المصلحة سواء وجد الوسط أو لم يجده كما أن المعتمد أنه يجوز له أخذ التيس الذي ليس معد للضراب وله أخذ الهرمة اذا رأى فيها مصلحة ولا يجوز له أخذ الصغيرة ولوسمينية

### باب في الذكاة والاضحية

هي لغة القام يقال ذكيت الذبيحة اذا أتممت ذبحها وذكيت النار اذا أتممت إيقادها وشرعاً هي السبب الذي يتوصل به إلى إباحة الحيوان البري ( قوله القيز ) خرج الصبي غير المميز والمجنون والسكران حال اطباقهما فلا تصح ذكاهما وحاصل هذه المسئلة أن غير المميز تحقيقاً أو ظناً لا تؤكل ذبيحته ولو أصاب وجهه الذكاة والمميز تحقيقاً أو ظناً تؤكل ذبيحته وكذا من شك في تمييزه حين تذكيته واذا ادعى أنه ذكى في حال صحوه لم يقبل بالنسبة لغيره ويدين بالنسبة لنفسه الا أن يكون مشهوراً بالصلاح فينبغي تصديقه ولو في حق غيره ولا فرق في المميز بين أن يكون فاسقاً أو لا ذكراً أو أنثى أو حراً أو عبداً ولو خصياً أو يهودياً أو نصرانياً وان كرهت من الخصى والفاسق والاذناب وانحنتي بخلاف المرأة ولو حائضاً ونفساء والصبي المميز والجنب والاخرس فلا كراهة ( قوله والنسبة ) أى نية الفعل أى ينوى بهذا الفعل من ذبح أو غيره تذكيته وان لم يلاحظ القرب ولا حلية الا كل لعدم اشتراط ذلك واعلم أن النية شرط مطلقاً ذكراً أو لا قادراً أو لا فخن ضرب بقرة بسيف أو سكين فوافق المذبح وقطع حلقومها وودجها فان

فإذا بلغت مائة واحد وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وشاة ثلاث شياه إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا زكاة في الاوقاص وهي ما بين القر يضمنين من كل الانعام وتجمع المعز مع الضأن وكذلك تجمع الجواميس مع البقر والبخت مع العرب في الابل ولا تؤخذ السخلة وتعد على رب الغنم ولا تؤخذ العجاف ولا الكرام فان كانت كلها عجافاً أو كراماً لزم ربه شاة وسط لا القيمة والله سبحانه وتعالى أعلم

باب في الذكاة والاضحية وما يتعلق بذلك ويشترط في الذابح التمييز والنية

قصد بذلك الذكاة كالت لآن قصد زجرها أو قتلها أو لا قصد له واعلم أن التنية لا بد منها ولو كان الذابح كتابيا على المعتمد خلافا للاجهورى وأما التسمية فليست واجبة في حق الكتابى والذى يشترط فيه الاسلام تنية التقرب كالضحايا والهدايا فاذا ذبحها الكتابى كانت ذبيحة أكل فقط أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا ( قوله والتسمية ) أراد بها مطلق ذكر لا خصوص بسم الله ولذا قال ابن حبيب يكنى ان قال بسم الله فقط أو الله أكبر أو لا حول ولا قوة الا بالله أو سبحان الله أو الحمد لله أو لا اله الا الله بل لو قال الله فقط يكنى كما في حاشية الخرشى ولو لم يلاحظ له خبرا لان الواجب ذكر الله كما في النفراوى وقرره شيخنا والا كمل أن يقول بسم الله والله أكبر وأما لو قال بسم الله الرحمن الرحيم أو العزى فلا يكنى كما في النفراوى ومثله في حاشية الخرشى وغيرها ويكره زيادة الرحمن الرحيم ويكره أيضا ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند الذبح **فائدة** إذا ذبح قاصدا التقرب لغير الله فلا تؤكل سواء كان لصنم أو صليب أو عيسى بأن جعل الصنم المماثلا وقصدا التقرب للصنم فلا تؤكل ولو ذكر عليه اسم الله وأمان ذكر اسم واحد من هؤلاء قاصدا الثواب وليس قصده أنه اله فتؤكل وأولى إذا قصد الثواب ولم يذكر أحدا من هؤلاء هو هذا حيث لم يذكر اسم الله وإذا أكلت قاله الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا ( قوله ان ذكرها ) فيه حذف الواو مع ما عطف أي ان ذكرها وقد رعى الاتيان بها فلا نجب على ناس ولا مكروه ولا أخرس فلو عجز عن التسمية باللفظ العربى وقد رعى عليها بغير العربية سقطت عنه كما في الاجهورى وغيره ومثله في حاشية الخرشى وأما لو تركها مع الذكرو والقدرة لم تؤكل سواء كان جاهلا أو متعمدا ومن التعمد تركها منهاونا وأما لو تعمدا ترك التسمية ابتداء ثم قبل تمام قطع الحلقوم والودجين سمى فينبغى الاجزاء كما في الاجهورى قال النفراوى ويظهر لى أن محل الاجزاء ان أتى بالتسمية قبل انفاذ مقتل الحيوان لان الذكاة لا تعمل في منفوذ المقتل وهذا بخلاف ما لو ترك التسمية ناسيا وتذكرها في أثناء الفعل فانه يطلب بها وتؤكل ذبيحته ولو كان التذكرا بعد انفاذ المقاتل والفرق لا ينجى على عاقل فان تركها كان كالتارك لها ابتداء عمدا أفاده الشيخ في حاشية الخرشى ( قوله من مقدم الرأس ) فن ذبح من القفا أو من الجنب فلا تؤكل ذبيحته ولو فعل ذلك سهوا أو غلبة أو جهلا في ضوء أو ظلمة لان الذبح من المقدم شرط ( قوله ويقطع ) أى بكل ماله حد بحيث يقطع ما يشترط قطعه ولا يشترط خصوص المدينة وان استحب الحديد قال في المدونة ومن احتاج الى أن يذبح امرأة أو عود أو حجر أو عظم أو غيره أجزأ ولو ذبح بذلك وكان معه ساكن فانها تؤكل اذا قطع الاوداج أبو محمد وقد أساء أى كره ابن حبيب ولا بأس بالذبح بشفرة لانصاب لها والرمح والقدوم والمنجل الاملس الذى يؤثر به فأما المنخرس الذى يحصد به فلا خير فيه لانه يتردد ولو قطع كقطع الشفرة فلا بأس به ولكن ما أراه يفعل ذلك قاله العلامة بهرام في كبرىه أفاده النفراوى ( قوله ويقطع الاوداج ) أى من الاعلى أمان أدخل السكين من تحت الحلقوم والودجين وقطعهما من أسفل الى فوق لم تؤكل على المعتمد سواء أدخل السكين من تحت العروق ابتداء أو قطع بعض الحلقوم من المقدم

والتسمية ان ذكرها  
خلافا للشافعى في الثلاثة  
ويشترط أن يذبح من  
مقدم الرأس ويقطع

ابتداء ثم لم تساعد السكين فأدخلها من تحتها وقطع الى فوقها وسواء فعل ذلك عمدا أو خطأ  
قال ناظم مقدمة ابن رشد

والقطع من فوق العروق به \* وان يكن من تحتها فينه

أفاده التفراوى ومثله في حاشية الخرشى ( قوله الاوداج ) جمع ووج وهو العرق  
الكائن في صفحة العنق ويتصل بالودج أكثر عروق البدن ويتصل بالدماع والحيوان  
له وودجان وانما جمع على طريقة من يطلق الجمع على ما زاد على الواحد ( قوله والخلقوم )  
وهي القصبية التي هي مجرى النفس ولا يشترط على المشهور قطع المريء بوزن أمير وهو  
العرق الأحمر الذي تحت الخلقوم متصل بالفم ورأس المعدة والكرش يجري فيه  
الطعام والشراب منه اليها ويسمى بالعلوم واشترطه الشافعية ( قوله ويترك منه  
دائرة الخ ) مفهوم قوله ويقطع الخلقوم ولذا قالوا ويفهم من قوله قطع الخلقوم أن  
الغلاصمة لا تؤكل وهو المعتمد والمراد بها التي حيزت جوارتها بالبدن لان الغلاصمة آخر  
الخلقوم من جهة الرأس فلو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت وأما لو بقي  
لجهة الرأس قدر نصف حلقة الخاتم فلا تؤكل على مشهور المذهب ( قوله فان ترك شيئا  
من ذلك كله لم تؤكل ) بأن كان الذابح غير مميز ولم ينوال ذكاة أو ترك التسمية عمدا مع  
القدرة أو جهلا أو لم يدبح من المقدم أو لم يقطع الودجين كليهما أو لم يقطع الخلقوم أو لم يترك  
منه دائرة لجهة الرأس أو رفع يده قبل ان يتم وأنفذ المقاتل وعاد بعد طول ( قوله الا أنه  
ان رفع يده اضطرارا ) أى كما لو سقطت السكين من يده أو انكسرت أو رفعها خوفا أو  
معتقدا اتمام الذكاة ثم تبين له خلاف ما اعتقده وحاصل هذه المسئلة أن الصور ثمانية على  
سبيل الاختصار وستة عشر على سبيل البسط وحاصلها أنه اذا لم ينفذ مقتلا من مقاتلها  
أكلت مطلقا سواء رفع اضطرارا أو اختيارا سواء رجع عن قرب أو عن بعد سواء كان  
المتمم الاول أو غيره فهذه ثمانية وكذا تؤكل اذا أنفذ مقتلا من مقاتلها حيث عاد عن  
قرب سواء رفع اضطرارا أو اختيارا كان المتمم الاول أو غيره فهذه أربعة وأما ان رجع  
عن بعد فلا تؤكل رفع اختيارا أو لا سواء كان هو الاول أو غيره فهذه أربعة لا تؤكل فيها فالجمله  
ست عشرة صورة تؤكل في اثنتي عشرة ولا تؤكل في أربعة وتقدم أنه اذا لم ينفذ مقتلا من  
مقاتلها أكلت مطلقا لكن ان عاد عن بعد فيحتاج للنسيئة والتسمية كان هو الاول أو لا  
وان عاد عن قرب فان كان الاول فلا يحتاج وان كان غيره احتاج أفاده الشيخ في حاشية  
الخرشى وقرره شيخنا والقرب والبعد في الرفع اختيارا بالعرف وأما في حال الاضطرار  
فالقرب مسافة ثلثمائة باع كما أفنى به ابن قدام في نور ذهاب قبل اتمام ذكاته ثم أضجع  
وأتم ذكاته وكانت مسافة هرو وبه نحو ما من ثلثمائة باع والبعد ما زاد عليها قاله العلامة  
الزرقاني على المختصر ومثله في الحاشية هنا والتفراوى على الرسالة واعتمده شيخنا  
في تقريره على الخرشى نقلا عن الشيخ وقال بعضهم القرب بالعرف مطلقا وفتوى ابن  
قدام بالاكل في ثلثمائة باع اتفاقية فان المشي متفاوت لكن المعتمد الاول كما علمت ( قوله  
والغنم تدبج ) أى وجع بابليل ما بعده ومثل الغنم الطير ولونعا ما وسائر الحيوانات  
سوى الابل والبقر ( قوله فان نحررت الخ ) أى ولوسهوا ( قوله والابل تنحر )

الوداج والخلقوم  
ويترك منه دائرة الى  
جهة الرأس ولا يرفع  
يده حتى يتم فان ترك  
شيئا من ذلك كله لم  
تؤكل الا أنه ان رفع يده  
اضطرارا أو أعاد بالقرب  
أو بعد طول ولم تنفذ  
المقاتل أكلت بلا  
خلاف وان رفع اختيارا  
وأعاد بالقرب أكلت  
على المشهور وبعد  
طول لم تؤكل والغنم  
تدبج فان نحررت لم تؤكل  
على المشهور والابل  
تنحر فان ذبحت لم تؤكل  
على المشهور

ومثل الابل الغيل والزرافة كما في حاشية الحرشي فهذه الثلاثة الواجب فيها النحر والزرافة بضم الزاي وفتحها كما أفاده شيخنا والنحر هو الطعن في اللبنة ومعنى الطعن ذلك واللينة محل القلادة من الصدر من كل شيء ولا يشترط فيه قطع شيء من الملقوم ولا من الودجين لان وضع الآلة في اللبنة موجب لموت سر يعا لوصولها للقلب ويستحب في نحر الابل أن تكون قائمة معقولة ( قوله وأما البقر ) ومنه الجواميس وبقر الوحش حيث قدر عليه وكذا الخيل والجر الانسية على القول بكرافتها يجوز فيها الامران ويندب الذبح فلتكن الجر الوحشية كذلك على الظاهر ان قدر عليها قاله الشيخ في حاشية الحرشي ( قوله وأما مع الضرورة فيجوز الخ ) أي وجاز وقوع الذبح محل النحر و وقوع النحر محل الذبح للضرورة ومن الضرورة وقوع الحمل في مهواة بحيث لا يتوصل الى محل النحر أو تقع الغنم في مهواة بحيث لا يتمكن من ذبحها وحزم في الشامل بأن عدم الآلة من الضرورة فانه قال فان عكس في الامرين لعذر كعدم ما ينحر به صح ولا يعذر بنسيان ولا بجهل الحكم بأن يعتد أن الابل تذبح وفي جهل الصفة بمعنى عدم معرفة الذبح فيما يذبح والنحر فيما ينحر قولان أي ان علم أن الابل تنحر ثم ذبح الابل معتقدا أنه هو النحر فقولان مرجحان وأما لو علم أن الابل تنحر وحل كيفية النحر فعدل عنه الى الذبح وقال ذبحت لجهل كيفية النحر فلا تؤثر كل أفاده الشيخ في الحاشية هنا مع زيادة من تقر برشيخنا ❊ خاتمة ❊ اذا وقعت الهبة في بئر ولم يقدّر على ذبحها ولا على نحرها فهل تطعن في غير المذبح أو المنحر وتؤكل أولا الجواب أن هذا لا يجوز في مذهب الامام مالك رضي الله تعالى عنه فلا تؤثر كل عنده ويجوز أكلها عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع وعناهم ( قوله وأما الاضحية ) بضم الهمزة وكسر هاء مع سكون الضاد وكسر الحاء وتشديد الياء فهاتان لغتان وجمعها أضاحي بتشديد الياء ويقال ضحية بفتح الضاد وتشديد الياء والجمع ضحايا كهدايا ويقال أضحية بفتح الهمزة وسكون الضاد وجمعها أضاحي وأضحي ففيها أربع لغات وسميت بذلك لانها تذبح يوم الاضحي وقت الضحى وسمى اليوم يوم الاضحي لاجل صلاة العيد في ذلك الوقت ❊ فائدة ❊ شرعت الضحايا في السنة الثانية من الهجرة وان تركها أهل بلد قوتلوا عليها كناية تلون على ترك الاذان والجماعة بخلاف صدقة الفطر فلا يقاتلون على تركها وكذلك صلاة العيد لا يقاتلون على تركها كذا في الخطاب قال النفراوى وعندي فيه وقفة اذ يبعد قتالهم على ترك الضحية وعدم قتالهم على ترك صدقة الفطر لسنة الضحية وفرضية صدقة الفطر انتهى ( قوله فسنة ) أي سنة عين وقوله واجبة أي مؤكدة لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت بالاضحية فهي لكم سنة ( قوله على كل حر ) أي بشرط أن يكون مستطيعا وهو من لا تجحف به بأن لا يكون محتاجا لثمنها فلو احتاج له ولو في أي زمن كان من عامه فلا تنس في حقه والمراد بعامة من العيد الى العيد ولا يلزمه تسلف لها على المعتمد وقيل يلزمه ومحلهما اذا كان برجا الوفاء واطلاق الحر يتناول الصغير والكبير والذكر والانثى والمسافر والمقيم ولو يتبا لان مالكا رضي الله تعالى عنه لما سئل عن الضحية عن يقيم له ثلاثون دينارا قال يضحي عنه ورزقه على الله وأما العبد فلا تنس في حقه فان أذن له سيده

وأما البقر فيجوز فيها الامران وهما الذبح والنحر والذبح أولى من النحر وهذا كله في الاختيار وأما مع الضرورة فيجوز ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الاضحية فسنة واجبة على كل حر

استحب له ( قوله مسلم ) هذا ضعيف لان الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع  
 الشريعة إلا أنها لا تصح إلا بالاسلام ( قوله غير حاج بمضى ) اعلم أن الحاج لا تسن في  
 حقه الاضحية سواء كان بمضى أو غيرها على المعتمد وقول الشارح بمضى قيد خرج مخرج  
 الغالب فلا مفهوم له لان الغالب أن الحاج يقيم زمن الاضحية بمضى فالخاص أن الاضحية  
 لا تسن في حق الحاج مطلقا سواء كان بمضى أو غيرها وأما غير الحاج فتسن في حقه سواء  
 كان بمضى أو غيرها وكذا تسن في حق المعتمد لانه غير حاج ( قوله والاضحية أفضل من  
 العتق والصدقة ) أى لانها تسن لكل منهما مستحب وظاهره أن الضحية أفضل من  
 العتق ولو كانت الضحية بدينار والرقبة بعشرة دنانير مثلاً وهو كذلك ( قوله لانها من  
 الشعائر ) أى من أعلام الدين الواحدة شعيرة أو شعار بالكسر ( قوله ما أوفى سنة )  
 المراد بالسنة السنة القمرية التى بالهلال لا السنة الشمسية التى فيها كل شهر ثلاثون يوماً  
 والمعتمد أنه يلغى يوم ولادته ان سبق بالفجر ولا يلقى أفاده شيخنا ( قوله ودخل في  
 الثانية ) أى دخولا قوماً ولو بيوم وهذا القول هو المعتمد وما بعده ضعيف أفاده شيخنا  
 ( قوله وقيل ثمانية أشهر ) وقيل ستة أشهر فجملة الأقوال أربعة المعتمدة منها الأول  
 ( قوله وثني معز ) وهو ما أوفى سنة ودخل في الثانية أى دخولا بينا كالشهر ( قوله  
 ما أوفى ثلاث سنين ودخل في الرابعة ) أى دخولا قوماً ولو بيوم ( قوله ما أوفى خمس  
 سنين ودخل في السادسة ) أى دخولا قوماً ولو بيوم أفاده الشيخ في حاشية الخرشى  
 وقرره شيخنا وإنما اختلفت الاسنان من هذه الأنواع لاختلافها في قبولها الحمل فان  
 ذلك لا يحصل غالباً إلا في الاسنان المذكورة وفهم من حصر المؤلف الضحية في تلك  
 الأنواع عدم اجزائها من الحيوانات الوحشية ولأن المتولين الوحشى والانسى ولو  
 بوسائط سواء كانت الام وحشية والاب انسياً أو عكسه على المذهب ( قوله وغول كل  
 نوع أفضل من خصيانه ) أى لطيب لحم الفحل ولبقاء كمال خلقته ومحل الفضل مالم  
 يكن الخصى أسمن فان كان الخصى أسمن فهو أفضل من الفحل السمين وأولى من غير  
 السمين والاثني لا تقدم على الفحل ولا على الخصى ولو كانت أسمن ( قوله وخصيانه  
 أفضل من أناته ) أى لفضل الذكر على الأنثى وهذا في الخصى المقطوع الذكر  
 قائم الاثنيين وأما مقطوع الذكر والاثنيين معاً فذكره التوضيح به كالمخلوق بغيرهما كفاً  
 لنفراوى ( قوله الموراء ) بالماء وهى فاقدة جميع أو معظم نور إحدى عينها ولو  
 بقيت الحدقة وأخرى في عدم الاجزاء العمياء ولو كانت سمينة أمان كان بمينها بياض  
 على الناظر لا يمنعها أن تنظر أو كان على غير الناظر لم يمنع الاجزاء ( قوله ولا المريضة )  
 أى المرض البين وهو الذى لا تنصرف معه تصرف غيرها لان المرض البين يفسد اللحم  
 ويضر بمن يأكله ومنه الجرب الكثير لانه يضر بالاكل ( قوله البين ضلعها ) أى  
 الفاحش ضلعها ويرى بالضاد المفتوحة والظاء أى عرجها بحيث لا تلحق الغنم فتكون  
 مهزولة اللحم ( قوله ولا المعجفاء ) وهى التى لا شحم فيها الشدة هزالها والاكثر  
 تفسيرها بأنها التى لا شحم في عظامها لانها اذا كان في عظامها مخ تجزئ ولولم يكن فيها  
 شحم وهذه العيوب الاربعه مجمع على وجوب انتفائها فى الموطأ وغيره أن النبى عليه

مسلم غير حاج بمضى وأما  
 من أتى عليه يوم النحر  
 وهو بمضى وقد أدرك  
 الحج فسنه المسمى  
 والاضحية أفضل من  
 العتق والصدقة لانها  
 من الشعائر وتكون  
 بجذع ضأن وهو ما أوفى  
 سنة ودخل في الثانية  
 وقيل عشرة أشهر  
 وقيل ثمانية أشهر وثني  
 معز وهو ما أوفى سنة  
 ودخل في الثانية وثني  
 بقر وهو ما أوفى ثلاث  
 سنين ودخل في الرابعة  
 وثني ابل وهو ما أوفى  
 خمس سنين ودخل في  
 السادسة وغول كل  
 نوع أفضل من خصيانه  
 وخصيانه أفضل من  
 أناته وأناته أفضل من  
 غول النوع الذى يليه  
 وعلى هذا الترتيب  
 فهى اثنا عشرة مرتبة  
 أعلاها ذكور الضأن  
 وأدناها أنثى الابل  
 ولا تجزئ الموراء ولا  
 المريضة ولا العرجاء  
 البين ضلعها ولا الجرباء  
 ولا المعجفاء

الصلاة والسلام سئل عما يتقى في الضحايا فقال العرجاء البين ضلعها والعوراء البين عورها والمریضة البين مرضها والعجفاء التي لا تنقي أي لا تخفى في عظامها الشدة هزلها قاله أهل اللغة ( قوله ولا مشقوقة الاذن ان كان الشق أكثر من الثلث ) فان كان الثلث فادون أجزاء فلو كان زائدا على الثلث من أذنين فهل تجزئ اعتبارا بمفهوم الاذن أو لا تجزئ لانص قال شيخنا والاحوط عدم الاجزاء ( قوله وكذا قطعها ان كان أكثر من الثلث ) أي فالشق في الاذن والقطع سواء فان كان المشقوق أو المقطوع زائدا على الثلث منع الاجزاء والأفلا وكذلك لا تجزئ ان خلقت صغيرة الاذن صغرا متفاحشا وهي الصمماء ويقال لها عند العامة المصماء بخلاف صغرا لاذان الخفيف وتعرف عند العامة بالكرناء فلا يمنع الاجزاء ( قوله وأما مقطوعة ثلث الذنب فانها لا تجزئ ) وأما ذهاب أقل من ثلث الذنب فلا يمنع الاجزاء والفرق بين ثلث الذنب وبين ثلث الاذن أن الذنب مشغل على لحم وشحم بخلاف الاذن فانها محض جلد وعصب وهذا في ذنب الغنم التي لها آلية كبيرة كافي بعض البلاد وأما نحو الثور والجل والغنم في بعض البلاد مما اللحم ولا شحم في ذنبه فالذي يمنع الاجزاء منه ما ينقص الجمال ولا يتقيد بالثلث ﴿ تنبيه ﴾ ومما يمنع الاجزاء البخر وهو تغير رائحة الفم لتنقيصه الجمال وتغيره اللحم حيث كان عارضا لا ما كان أصليا ووجه الفرق أن العارض ينشأ عن مرض يبطن الحيوان ومما يمنع الاجزاء أيضا البكم وهو فقد الصوت من الحيوان الالعارض كالناقة بعد حملها فلا يضر ومما يمنع الاجزاء أيضا البشم وهو مرض ينشأ عن كثرة الاكل ومما يمنع الاجزاء أيضا الجنون البين اللازم الدائم فلا يضر الخفيف ولا الذي يأتي في بعض الاوقات دون بعض وأما مكسورة السن أو موقعة فيها تفصيل محصله أن فقد الواحدة أو أولى كسرها لغير ثغار ولغير كبر لا يمنع الاجزاء وذهاب اثنين لغيرهما يمنع الاجزاء على الراجح وأما لا ثغار أو كبر فلا يمنع الاجزاء ولو الجميع ( قوله ان كان يدمي ) المراد بالادماء عدم البرء فان كان لا يدمي فلا يضر كما سبق للشارح سواء كان الكسر من طرفه أو أصله واحدا أو أكثر لانه ليس نقصا في الخلقة ولا في اللحم اذ لا خلاف في اجزاء الجاء التي لا قرن لها بالاصالة ( قوله ومقدمة لشحم ) أي عاجزة عن القيام لشحم ( قوله ومن ذبح قبل الامام ) ظاهره أنه اذا ذبح معه تجزئ وليس كذلك فكان الاولى أن يقول ومن ذبح قبل الامام أو معه لا تجزئ والحاصل أنه لا تجزئ الا اذا ذبح بعد ذبحه ان ذبح أو بعد قدر ذبحه ان لم يذبح وحاصل المعتمد أنه متى ابتداء بالذبح قبله لم تجزئه فحيته ختم الاوداج والخلعوم معه أو بعده أو قبله وكذا ان ابتداء معه مطلقا أي ختم معه أو بعده أو قبله فهذه ستة لا تجزئ فيها سواء كان عامدا أو ناسيا أو جاهلا فالجمله ثمان عشرة صورة وأما ان ابتداء بعده فان ختم قبله فلا تجزئ فحيته عامدا أو ناسيا أو جاهلا وان ختم بعده أو معه تجزئ مطلقا عامدا أو ناسيا أو جاهلا فالخلاص أن الصور سبعة وعشرون تجزئ في ستة ولا تجزئ في الباقي هذا هو المعتمد كما في حاشية الحرشي وقرره شيخنا خلافا لما في الحاشية هناك من اللزرقاني فانه ضعيف فراجع ( قوله قبل الامام ) المعتمد أن المراد به امام الصلاة ومحل الخلاف ما لم يخرج امام

ولا مشقوقة الاذن ان كان الشق أكثر من الثلث وكذا قطعها ان كان أكثر من الثلث وأما مقطوعة ثلث الذنب فانها لا تجزئ ولا مكسورة القرن ان كان يدمي وتجزئ الجاء وهي المخلوقة بغير قرن في نوع ماله قرن ومقدمة لشحم ومكسورة قرن لا يدمي ومن ذبح قبل الامام لم تجزئه أضحيته

الطاعة أخصيته والافهو المعبر قطعاً كما في حاشية الحرشي ( قوله وهي شاة لحم ) أي  
فتؤكل ولا يباع منها شيء لأنها خرجت من جرج القرب ( قوله والنهار شرط الخ ) أي  
فلا يجزئ ما وقع منها ليلان خبر من ضحي ليل فليعد والمراد بالليل هنا من غروب الشمس  
الى طلوع الفجر والمراد بالنهار ما بعد الفجر الى غروب الشمس وهذا بالنسبة الى ثاني  
النحر وثالثه وأما اليوم الاول فاوله بعد ذبح الامام أو تحري ذبحه على ما سبق فن ضحي  
في اليوم الثاني أو الثالث بعد طلوع الفجر أجزأه وإن كان الأفضل التأخير لحمل النافلة  
ومذهب الشافعية والخنفية أن الضحية تصح ليلاً ( قوله ويكره تسميتها ) هذا قول  
ابن شعبان وهو قول ضعيف وقال الحرشي يستحب تسميتها وقال اللقاني ان التسمين  
جائز لا مستحب واعتمده الشيخ في حاشية الحرشي وارضاءه شيخنا وأما تسمين المرأة  
فلا بأس به ما لم يؤد الى ضرر أفاده الشيخ في حاشية الحرشي ( قوله لما فيه من التفاخر )  
أي اذا قصد التفاخر يكره واذا اتنى فلا كراهة لخبر أفضل الزقاب أغلاها معنا ( قوله  
ويستحب أن يجمع الخ ) أي يستحب لصاحب الضحية أن يجمع بين الأكل منها  
والتصدق على الفقراء واعطاء أصحابه من غير تحديد في ذلك ربع ولا ثلث ولا غير ذلك  
فإن اقتصر على واحد أو اثنين منها خالف المستحب على معقد المذهب وقال ابن الموار  
التصدق بكلها أفضل قال الشيخ في الحاشية وهو متجه لأن أفضل العبادات أشقها  
على النفوس اه والمعتمد أنه يكره التصديق بجميع الاضحية كما في حاشية الحرشي  
ومثله في النفاوى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر مائة من الابل وأمر من كل  
واحدة بقطعة فطبخت ليكون قدأكل كل من الجميع فهذا يدل على فضل الجميع وقول  
المختصر بلاحد أي واجب فلا ينافي أن المختار أنه يأكل الأقل ويعطى الأكثر ويستحب  
للضحي أن لا يأكل يوم النحر حتى يفطر على كبده أخصيته وكره مالك اطعام الجار النصراني  
وأما أكله في بيت ربه فلا يكره كذا قال النفاوى قال شيخنا وهو ضعيف والمعتمد  
أن اطعام الكافر منها مكر وهو مطلقا سواء أكل في بيت ربه أو لا وسواء كان من عياله  
أولا \* خاتمة \* لو فعل بأخصيته سنة عرسه أجزأه بخلاف ما لو عوق بها عن مولود  
لم تجزه ولعل الفرق أن الوليمة لا يشترط فيها ذبح أصلا بل يكفي فيها مجرد طعام بخلاف العقيقة  
فانه يشترط فيها ما يشترط في الاضحية فلا تجزئ اضحية الا اذا ذبحها بنية الاضحية أفاده  
الحرشي والنفاوى وغيرهما

### \* باب في الحج \*

هو لغة القصد واصطلاحاً قال ابن عرفة عبادة يلزمها الوقوف بعرفة ليلة عاشوراء في الحج  
واختلف هل فرض الحج قبل الهجرة أو بعدها سنة خمس أو ست وصححه الشافعي وأثنان  
أو تسع وصححه في الأكمال أقوال ( قوله واجب ) أي فرض عيني فن جعده كفر  
واستتيب والاقتل ومن تركه مستطيعاً فله حقه أي لا تعرض له ( قوله مرة في العمر )  
أي وما زاد عليها مستحب والدليل على وجوبه الكتاب وهو قوله تعالى والله على  
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً والسنة أحاديث كثيرة منها ما رواه مسلم  
والنسائي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجهل الناس قد

وهي شاة لحم وتنفوت  
بغروب الشمس من  
اليوم الثالث لأن يوم  
النحر واليومين اللذين  
بعده هي الايام  
المعلومات للذبح وأما  
الايام المعدودات لرمي  
الجمار فتلاثة أيام بعد  
يوم النحر في يوم النحر  
معلوم غير معدود  
واليومان اللذان بعده  
معلومان معدودان  
واليوم الرابع معدود  
غير معلوم والنهار شرط  
في صحة كاه الاضحية  
ويكره تسميتها والتغالي  
في ثمنها لما فيه من  
التفاخر ويستحب  
أن يجمع بين الأكل منها  
والصدقة وطعمة  
الاخوان والله سبحانه  
وتعالى أعلم  
\* باب في الحج \*

الحج واجب على من  
استطاعه مرة في العمر

فرض الله عليكم الحج فقال رجل أكل عام بارسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا وقال  
لو قلت نعم لوجب ولما استطعتم وفي بعض الروايات فن زاد فتطوع ( قوله ويعصى  
بتأخيره ) فيه إشارة إلى أنه واجب على الفور وهو الراجح وقيل أنه واجب على  
التراخي إلا أن يخاف الفوات فينفق على أنه على الفور ويختلف الفوات باختلاف الناس  
من ضعف وقوة وغنى وفقر وأمن طريق وخوفها واعلم أن الحج ساقط في هذا الزمان  
بل هو ساقط من زمن الشيخ إبراهيم اللقاني ولما حج الشيخ إبراهيم اللقاني ركب على  
بقائه ووقف بعرفة وقال من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا إبراهيم اللقاني الحج  
في هذا الزمان ساقط نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشي ( قوله بمحدث )  
أي حادث كان مرضاً أو خوف طريق أو عدم مال ( قوله أوجاوز عمره الخ ) هو من  
جمله ما يخاف فواته بمحدث وهو الموت فهو من عطف الخاص على العام مع أنه لا يكون  
الابالواو إلا أن يراد بالاول ما عدا الثاني فيكون العطف مغايراً ( قوله الستين )  
ما ذكره من أن من جاوز عمره الستين يجب عليه الحج على الفور وهو قول سحنون قال  
ويفسق وترد شهادته إذا زاد عليها قال الخطاب ونوقش بأن من قال بالتراخي لا يحدد  
في ذلك وقد احتج بعضهم لكلام سحنون بخبر أعمار متى ما بين الستين إلى السبعين  
لكن هذا الوجه فيه لأنه كلام خرج على الأغلب ولا ينبغي أن يقطع بنفسه سلم صحت عدالة  
وأما تدينه بمثل هذا انظر الحاشية ( قوله والاسلام ) هذا ضعيف والمعتمد أنه شرط  
صحته فقط والماصل أن الاسلام شرط في صحته مطلق الحج وأما الحرية والتكليف فهما  
شرطان في وجوبه وفي صحته وقوعه فرضاً وأما الاستطاعة فهي شرط في الوجوب فقط  
( قوله والاستطاعة ) أي إمكان الوصول مكاناً عادياً بلا مشقة عظيمة وذلك يختلف  
باختلاف الناس والازمنة ففي الخطاب التشيع على من قال أن الحج ساقط عن أهل  
المغرب مطلقاً فانظره ولا بد من الزاد والراحلة أو ما يقوم مقامهما من صنعة لا تزي  
به ويعلم أو يظن عدم كسادهما والقدرة على المشي تحقيقاً أو ظناً ومن يمكنه الوصول أو  
طيران فلا يجب عليه لكن لو فعله أجزأ قطعاً ومن المستطيع أعني ذكره كرجل قائد ولو  
بأجرة ويقدر على المشي وكان له مل بوصله وأما المرأة فلا لأنه يكره في حقها المشي وليس  
من المستطيع من يقدر عليه بالسؤال ولو كانت عادته السؤال كما في المختصر واعتمده  
النفاوي ولكن قال شيخنا المعتمد أنه يجب عليه إذا كان عادته السؤال في المختصر  
ويعطى في السفر ما يكفيه أن علم ذلك أو ظن أنه يكفيه وهذا هو نص ابن عرفة واعتمده  
الشيخ في حاشية الحرشي وكذا لا بد من الأمن على النفس والمال إلا لا خذ ظالم ككاس  
شيء قليل بالنسبة للأخوذ منه وعلم أنه لا يرجع بعد أخذه وأما لو علم أنه يرجع أو جهل  
أو شك لسقط الحج عنه ومثل الرجوع تعدى الظالم والبحر كالبر فيجب الحج فيه أن  
غلبت السلامة إلا أن غلب العطب أو تساوى فلا يجب على المعتمد خلافاً لما في حاشية  
الحرشي ومحل كون البحر كالبر أيضاً ما لم يلزم على السفر فيه تضييع الصلاة أو ركن  
من أركانها الكدوخة ومن غير المستطيع سلطان يخشى من سفره العدو واختلال  
الرعية أو ضرراً عظيماً يلحقه بمنزله مثلاً لا مجرد العزل فيما يظهر وقد أطل الخطاب في

ويعصى بتأخيره عن  
أول سنة يمكنه الحج فيها  
وقيل لا يعصى بالتأخير  
إلا إذا خاف فسواته  
بمحدث أوجاوز عمره  
الستين \* وله شروط  
وجوب وأركان وسنن  
ومستحبات فأما شروط  
وجوبه فخمسة البلوغ  
والعقل والحرية  
والاسلام والاستطاعة  
وأما فرائضه

ذلك ويحج ولو يثنى ولد زنا من أمته ويقدم مهر الزوجة أن خشي الزنا ولا يتزوج أمه  
ويحج بالباقي صونا لولده عن الرق كما في الخطاب انظره في شرح المختصر ( قوله أى  
أركان الخ ) اعلم أن الفرض والواجب عندنا مترادفان إلا في باب الحج فالفرض فيه  
ملاينجبر بالدم والواجب ما ينجبر به ( قوله فهى خمسة أيضا ) الصواب أن يقول  
فهى أربعة لأن النية هى الأحرام كما أتى له ( قوله والوقوف بعرفة ليلا الخ ) أى ولا  
يشترط استيعاب جميع ليلا بل يكفي الوقوف في جزء من الليل ومفهوم ليلا أن الوقوف  
نهارا فقط لا يجزئ عندنا وهو كذلك لأن الوقوف نهارا واجب ينجبر بالدم عندنا  
( قوله وأما سنه المؤكدة ) فيه نظر بل ماذا كره بعضه واجب وبعضه سنة وبعضه  
مستحب كما يتبين لك ذلك ( قوله أفراد الحج ) فنترك الأفراد بأن تمتع أو قرن فيلزمه  
دم ( قوله والأحرام من الميقات الخ ) هو واجب لاسنة خلافا للشارح فلولم يحرم  
منه ونجاوزه حلالا وأحرم بهد فيجب عليه الدم ولو رجع له ( قوله من الميقات  
المكاني ) اعلم أن الميقات المكاني لاهل مصر والشام والمغرب والروم والتكرور  
الحجفة قرية بين مكة والمدينة على خمس مراحل من مكة وثمانية من المدينة وهى الآن  
خراب وإن أحرم موام رابع فلا كراهة على المعتمد ولا لاهل المدينة ومن رآها  
ذو الخليفة وفيها أثر تسمى بشرى على ترعم العوام أنه قاتل بها الجن أى رمى عليهم آله القتل  
في البئر وهذه النسبة غير معروفة لعلى ولا يرمى بها حجر خلافا للعوام ولا لاهل اليمن  
والهند وبماني تهامة يلهو ولا لاهل العراق ذات عرق ولا لاهل نجد قرن ولا لاهل مكة  
ومن فيها من غير أهلها وقت الأحرام مكة وليس أحرام المقيم بمكة منها متعينا بل هو  
أولى فقط ويندب له أن يحرم من جوف المسجد ( قوله والتلبية ) هى واجبة  
( قوله وأفضلها تلبية الرسول ) أى ويستحب الاقتصار عليها وزاد سيدنا عمر ليك  
ذا النعماء والفضل الحسن ليك ليك مرهوبامك ومرغو باليك ولعله فهم أن ما أتى  
به المصطفى عليه الصلاة والسلام أقل المستحب \* فائدتان \* الأولى \* يلى  
الاعجمى بلسانه أن لم يجد من يعمله العربية ولو أتى بدل التلبية بتسبيح أو تهليل لم يلزمه دم  
أما لو أتى بمعنى التلبية بأن قال اجابة بعد اجابة لزمه الدم أماده شيخنا \* الثانية \* سبب  
التلبية أن سيدنا إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام لما أمر الله ببناء البيت  
فبناء فلما أتته أمره الله أن ينادى في الناس بالحج فقال يارب وكيف يبلغ صوتي فقال  
عليك بالنداء وعلينا البلاغ فصعد على المقام وقبل على جبل أى قبس فتأدى إليها  
الناس إن الله بنى لكم بيتا فجوه فكانوا يجيبونه من مشارق الأرض ومغاربها من  
بطون النساء وأصلا الرجال فن أجابه مرة فانه يحج مرة ومن أجابه أكثر فانه يحج بعدد  
ما أجابه ( قوله ليك اللهم ليك ) أى اجابة بعد اجابة أى جنسها لأن الاجابات ثلاثة  
الأولى حين أخرجت الارواح من ظهر آدم والثانية عند بناء البيت وهم في ظهور آبائهم  
والثالثة بعد الخروج والوجود ( قوله ان اخذ ) بكسر الهمزة أحسن من فتحها لأنه  
ثناء وإخبار مستأنف ( قوله والنعمة ) بالنصب على المشهور وكذا قوله والملك  
بالنصب ( قوله وطواف القدوم ) هو واجب ( قوله والمبيت بالمزدلفة ) هو

أى أركانه التى لا يجبرها  
الدم ويبطل حج بترك  
واحد منها فهى خمسة  
أيضا التلبية والأحرام  
والوقوف بعرفة ليلا  
قبل طلوع الفجر من  
ليلة النحر وطواف  
الأفاضة والسعي بين  
الصفا والمروة وأما  
سنه المؤكدة التى تجبر  
بالدم فعشرة أفراد الحج  
والأحرام من الميقات  
المكاني والتلبية  
وأفضلها تلبية الرسول  
صلى الله عليه وسلم وهى  
ليك اللهم ليك  
لأشريك لك ليك إن  
الحمد والنعمة لك والملك  
لأشريك لك وطواف  
القدوم والمبيت بمزدلفة  
ليلة النحر

مستحب والتزول بقدر خط الرجل واجب يلزمه في تركه دم ( قوله ورعى الجمار )  
 هذا واجب ينجر بالدم لاسنة وكذا الخلق أو التقصير واجب ينجر بالدم لاسنة لكن  
 بعض أهل المذهب يعبر عما يلزم في تركه دم بالواجب وبعضهم يعبر عنه بالسنة المؤكدة  
 والشارح صرح بذلك حيث قال أولا وأما سنته المؤكدة التي تنجر بالدم ( قوله وركعتا  
 الطواف ) المشهورة ووجوبهما في الطواف الركني والطواف الواجب وأما في  
 التطوع فسنة أو واجبة قولان مرجحان ( قوله والمبيت بمنى ) هو واجب أيضا  
 ينجر بالدم ( قوله والجمع بعرفة ) أي جمع الظهر والعصر بعرفة سنة لكن لادم  
 في تركه على المعتمد خلافا لما سبق قوله الشارح بعدم لزوم الدم في تركه ( قوله  
 والمزدلفة ) أي جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة ليلة النحر سنة لكن لادم في تركه أيضا  
 خلافا للشارح ( قوله أو أحرم من غير الميقات الخ ) أي بأن تجاوز حلالا وأحرم  
 بعد فيرتب عليه الدم ولو رجع للميقات أمان أحرم قبل الميقات فيكره ولا دم عليه ( قوله  
 أو ترك التلبية ) أي مدة طويلة بعد الإحرام ولو أتى بها بعد فعله دم والفصل اليسير  
 خلاف السنة ولا دم فيه هذا هو التحقيق ( قوله أو ترك غيره من هذه العشرة ) تقدم  
 ما فيه ( قوله وأما العمرة ) هي إنية الزيارة واصطلاح عبادة ذات إحرام وطواف  
 وسعي ( قوله فينعتق بالنية المقرونة بفعل الخ ) هذا مروى على قول اللخمي وجماعة  
 من أن النية وحدها لا تنفي بل لابد من قول أو فعل وقال صاحب التلخيص وسند  
 وجماعة النية وحدها كافية في انعقاده وهو ظاهر المدونة بل قال الموافق أنه نصها وهو  
 المعتمد كما أفاد الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا فقال الشارح ضعيف ( قوله  
 وذلك بعد أن يغتسل ) وهذا الغسل مستحب على المعتمد حتى في حق الحائض  
 والنفساء ولا بد من اتصاله بالإحرام والاتصال المذكور من تمام السنة على قول الأكثر  
 وقبل سنة مستقلة ولا دم في ترك هذا الغسل عمدا أو نسيانا أو جهلا ﴿ تنبيه ﴾  
 اغتسالات الحج ثلاثة وكل واحد منها مستحب على المعتمد وقيل كل واحد سنة الأول  
 الاغتسال للإحرام كما علمت الثاني الغسل لدخول مكة والافضل أن يكون من الزاهر  
 من ثراها ولا تنفع له الحائض ولا النفساء لانه للطواف وهو لا يكون الا في المدجد وهما  
 ممنوعان منه الثالث الغسل للوقوف بعرفة وتفعله الحائض والنفساء ويستحب أيضا  
 الغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها افضل الصلاة والسلام لكن هذا لا يعد من  
 اغتسالات الحج ( قوله ويتجرد من المحيط الخ ) أي يجب عليه أن يتجرد من المحيط  
 كشوب كان لا بساله ومن المحيط ما أحاط بكل البدن أو بعضه لافرق بين ما أحاط بنسيج  
 أو زريقفه عليه أو عقد بربطه أو يخلفه بعود وهذا بالنسبة للذكر حرا أو عبدا بالغاً أو  
 غيره وعلى وليه أن يجرده من ذلك واحترزنا بقولنا كان لا بساله عما لو كان مرتديا  
 بشوب محيط أو بشوب مرقع برقاع أو بازرك ذلك فلا شيء عليه وهو جائز له بعد الإحرام  
 لأوجهه ورأسه فيحرم عليه أن يسترهما ولو بطين فهما محلان لاسأر بدنه وأما المرأة  
 فلا تتجرد عند إحرامها بل تكشف وجهها وكفيها فقط ( قوله ان شاء بحج مفردا )  
 هو الافضل فهو مندوب ولا هدى فيه وإنما كان الافراد عندنا أفضل لما في الصحيح

ورعى الجمار والخلق  
 والتقصير وركعتا  
 الطواف والمبيت بمنى  
 ليالى الرمي والجمع  
 بعرفة والمزدلفة فلو  
 ترك الافراد وتمتع أو  
 قرن أو أحرم من غير  
 الميقات المكاني أو ترك  
 التلبية أو ترك طواف  
 القدوم أو ترك غيره  
 من هذه العشرة  
 المفد كوزة يلزمه دم  
 \* وأما العمرة فسنة  
 مؤكدة في العمر مرة  
 ولها شروط وأركان  
 تأتي عند ذكرها وأما  
 بقية سنته ومستحباته  
 فكثيرة وسند كرشياً  
 منها ان شاء الله تعالى  
 فأما الإحرام فينعتق  
 بالنية المقرونة بقول  
 كالتلبية أو فعل كالتوجه  
 لطريق مكة وذلك بعد  
 أن يغتسل ويتجرد  
 من المحيط والمحيط  
 فيحرم ان شاء بحج  
 مفردا

وغيره انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع انما حج مفردا واتصل عمل الخلفاء والائمة بذلك فقد أفراد الصديق في السنة الثانية وعمر بعده عشرين وعثمان بعده اثنتي عشرة سنة وأيضاً حج الافراد لا هدى فيه بخلاف القران والفتع والهدى ينشأ عن النقص وما جاء من أنه عليه الصلاة والسلام قرن وتمتع فأجاب عنه الامام بحمله على أن المراد أنه أمر بعض أصحابه بالقران وأمر بعضاً بالتمتع فنسب اليه ذلك على طريق المجاز ( قوله وان شاء بقران ) وهو أفضل من التمتع بالعمرة على المشهور ( قوله أن يقول نويت الحج الخ ) ليس هذا القول بل لازم كما سيقله الشارح لانه تكني النية القلبية وكذا لا يشترط قوله وأحرمت به الله تعالى بل الأفضل ترك اللفظ والاقتصار على النية كما قاله العلامة خليل ( قوله ما لم يفرغ من طوافها ) صادق بأن لم يعمل من طوافها شيئاً أو بعد عمل شيء من طوافها وقبل تمامه وأما لو فرغ من طوافها وأردف قبل ركعتيه فيصير قارناً ويركع ركعتي الطواف لكن مع الكراهة وعلمتها كون الوقت مختصاً بالعمرة وأما بعد ركعتيه فيكره أيضاً بالاولى لكن مع عدم الصحة ( قوله بل لو نوى بقلبه أجزاءه ) بل الأفضل ترك التلفظ والاقتصار على النية ( قوله فاذا دخل ) أي الرجل وأما المرأة فتخالفه في ذلك ( قوله والمخيط ) بالخاء المعجمة أي كسر او بل وسر موجبة وهي الصرمة عند أهل مصر وتاسومة وهي شيء من الخوص على صفة النعل وهي كثيرة في الأزهر يلبسها بعض المجاورين بعد الوضوء ( قوله ونحوه من المخيط ) بالخاء المهملة كثوب من لبد من غير خياطة أو درع من حديد ( قوله وله أن يجعل المخيط ) أي كالقميص وقوله ملتحقاً به أي مرتدباً به ( قوله ويحرم على الرجل والمرأة الخ ) أي يحرم عليهما لبس ما ذكر في حالة الاحرام ( قوله والمعصفر ) أي المصبوغ بالمعصفر اذا كان الصبغ قويا وأما ان لم يصبغه فلا يحرم ( قوله والمورس ) ما صبغ بالورس وهو نبت كالسمسم طيب الرائحة بين الحرة والصفرة يبيئ بنبت عشرين سنة والحاصل أن المصبوغ اما بطيب أو بما يشبهه أو بغيرهما فالاقسام ثلاثة فالمصبوغ بطيب كالورس والزعفران يحرم لبسه للمحرم كان مقتدي به أو لا وان كان مصبوغاً بما يشبهه كالوردي فمقتدي به ولا خلاف الاولي لغیره وان كان مصبوغاً بغيرهما بخلاف الاولي لمقتدي به أو غيره والأفضل البياض والمراد بالمقتدي به العالم بقوله شيخنا عن الشيخ في تقريره على الحرشي ( قوله ويحرم عليهما مدهن اللحية الخ ) لا مفهوم للحية والرأس بل يحرم عليهما مدهن الجسد مطلقاً لغير عذر والافلا ولا فرق في ذلك الدهن بين أن يكون مطيباً أم لا ( قوله ولا يحلق رأسه ) أي الامن ضرورة تلحقه في حال احرامه فيجوز له ثم يقتدى لان الضرورة انما تسقط الحرمة فقط وكذا لا يعشطه الامن ضرورة ( قوله ولا يغطي ) أي ان كان رجلاً فان غطاه كله أو بعضه افتدى مطلقاً أي لعذر أو لا لكن لا حرمة عند العذر ( قوله واحرام المرأة ) أي حرة كانت أو أمة ومثلها الخنثى المشكل ( قوله واحرام المرأة ) أي ولو صغيرة والحرمة تتعلق بوليها ( قوله في وجهها وكفها ) أي فيجب على المرأة كشف وجهها وكفها ويحرم عليهما الأستران بخنثي منها الفتنة فيجب عليهما أن تسدل شيئاً على وجهها من غير غرز ولا ربط

وان شاء بقران وان شاء  
بعمرة ووصفة الافراد  
أن يقول نويت الحج  
وأحرمت به الله تعالى  
وصفة القران أن يقول  
نويت العمرة والحج  
وأحرمت بهما الله  
تعالى أو ينوي العمرة  
وحداهما يردف الحج  
عليها ما لم يفرغ من  
طوافها ووصفة العمرة  
أن يقول نويت العمرة  
وأحرمت بهما الله تعالى  
ولا يشترط التلفظ في  
شيء من ذلك بل لو نوى  
بقلبه أجزاءه فاذا دخل  
في الاحرام حرم عليه  
لبس الثياب والنعل  
والمخيط ونحوه من  
المخيط وله أن يجعل  
المخيط على ظهره  
ملتحقاً به ويحرم على  
الرجل والمرأة لبس  
المزعفر والمعصفر  
والمورس ويحرم  
عليهما مدهن اللحية  
والرأس ولا يحلق رأسه  
ولا يعشطه ولا يغطي  
واحرام المرأة في  
وجهها وكفها

والافتدت ( قوله وتغطي رأسها بلا غرز ولا خياطة ) ظاهره حرمة ذلك في الرأس وليس كذلك والصواب أن تغطية الرأس تجوز لها مطلقا ولو مع الغرز والخياطة والتفصيل بين الغرز والخياطة وعدمها انما هو في تغطية الوجه واليدين كما تقدم أن احرام المرأة في وجهها وكفها ( قوله وتسدل شيئا على وجهها للستر ) أى اذا كان يخشى منها الفتنة أو علمت أنه ينظر لها بقصد اللذة والحاصل أنها ان علمت أو ظنت الفتنة فيجب عليها الستر أما ان علمت عدم الفتنة أو ظنت عدمها أو شككت فلا يجوز الستر خلافا لمن قال عند الشك يجوز الستر أفاده شيخنا تقي الدين الشيخ في تقريره على الحرشي ( قوله ولا يطرح القراد عن دابته ) فان طرحه فكأنه قتل فيلزمه حفنة في قلبه وهي ملء يد واحدة وفدية في كثيره قال الشيخ في الحاشية هنا وانظر ما حذرنا الكثرة انتهى واستظهر في تقرير الحرشي أن الكثير ما زاد على الاثنى عشر وأن القليل هو الاثنى عشر فأقل أفاده شيخنا ومثل القراد فيما ذكرنا ما يتولد من جسد البعير ويعيش فيه كالعلم ونحوه ولا مفهوم لقوله دابته بل دابة غيره كذلك ( قوله ولا يحك ما لا يراه الخ ) أى كراهه وظهره ونحوهما وأما ما يراه فيجوز له حكه وان أدماه ( قوله الابرق ) وأما لو كان بشدة فيكره اذا شاك في وجود القمل وأما لو تحقق في القمل فيجوز أفاده شيخنا ( قوله ولا يقلم أظفاره الخ ) أى يحرم عليه أن يقلم الخ ( قوله لفير كسر ) أى ولغير اماطة الاذى بل قلم ظفره عشيا أو زفرها ومفهوم قوله واحدا أنه لو أبان أكثر من واحد فان أبانها في فور فدية والا ففى كل واحد حفنة ان أبان الثاني بعدما أخرج الاول والا فدية أى فى الاول والثاني فدية فى المجموع كالذى فعلها فى فور واحد وقوله لغير كسر وأما الكسر فيجوز ولا شىء فيه ولو ثلاثة حيث اقتصر على محمل الكسر ( قوله ولا يزيل شعنا ) أى يحرم عليه أن يقص شاربه أو يحلق عاتيه أو ينتفابطه فان أزال اثنتى عشرة شعرة فدية لغير اماطة الاذى فيلزمه حفنة ولا ماطة الاذى فدية وكذا اذا كثرت بأن زاد على الاثنى عشر فيلزمه فدية وأما ان سقط منه شعرة فى وضوء أو غسل واجب أو مندوب أو لتبرد فلا شىء عليه أفاده شيخنا ( قوله ولا يوسخها ) أى يحرم على الرجل والمرأة فى حال الاحرام أن يزيل كل منهما الوسخ عنه فان فعله ففيه الفدية ولا بأس للحرم أن يغسل يديه بغاسول ونحوه مما كان غير مطيب وكذا لا بأس أن ينقى ما تحت أظفاره من الوسخ ولا فدية فى ذلك فيخرج من كلامه هذان الامران ( قوله ولا يقتل قلة ولا برغوثا ) أى يحرم عليه قتلها ما كان قتل شيئا منهم واجب عليه حفنة من طعام وهي ملء اليد الواحدة الا أن يكثر ما قتله بأن يزيد على الاثنى عشر فيلزمه الفدية هذا اذا كان لغير اماطة الاذى والا فالفدية مطلقا وأما لو قتل قلة فى غسل فان كان واجبا أو مندوبا فلا شىء عليه وان كان لتبرد أو تدف ففيه حفنة الا أن يكثر ما قتله بأن يزيد على الاثنى عشر ففيه الفدية أفاده شيخنا ( قوله ولا يطرحها ) أى يحرم عليه أن يطرح القملة وطرحها كقتلها يلزمه حفنة فى قلبه وهو اثنى عشر فأقل وفدية فى كثيره وهو ما زاد على ذلك ( قوله وله طرح البرغوث الخ ) أى مما يعيش فى الارض ولا شىء عليه فيه ( قوله ولا يدهن يدهن مطيب الخ ) اعلم أنه يحرم عليه أن يدهن بالدهن مطلقا مطيبا أم لا فلا

وتغطي رأسها بلا غرز ولا خياطة وتسدل شيئا على وجهها للستر ولا يطرح القراد عن دابته ولا يحك ما لا يراه من بدنه الابرق لئلا يقتل الدواب ولا يقلم أظفاره فان قلم واحد الفير كسر أظلم حفنة ولا يزيل شعنا ولا يوسخ ولا يقتل قلة ولا برغوثا ولا يطرحها عن نفسه ولا عن غيره وله طرح البرغوث والعلق ولا يدهن يدهن مطيب

مفهوم أقوله مطيباً هذا إذا كان لغیر ضرورة والأفلا حرمته وهذا بالنظر للحرمه وعدمها وأما بالنظر للزوم القديفة ففيه تفصيل محصله انه اذا ادهن بمطيب يفقدى كان لعله أم لا فعله بجسده كله أو بعضه ولو يبطن كف أو رجل فهذه أربعة وان ادهن بغير مطيب لغیر علة اقتدى أيضاً فعله في كل الجسد أو بعضه ولو في يد أو رجل فان ادهن بغير مطيب لعله فلا شئ عليه ان كان بكف أو رجل وان كان بجسد فقولان ( قوله ولا يكتحل الا من ضرورة ) أى يحرم على المحرم أن يكتحل الا من ضرورة حر أو برد فيجوز له أن يكتحل بكتحل لا طيب فيه فاذا دعت الضرورة الى الكحل الذى فيه الطيب فيجوز استعماله هذا من حيث الاثم وعدمه وأما القديفة ففيها تفصيل وهو أنه اذا كان الكحل بمطيب ففيه القديفة مطلقاً وان كان بغير مطيب فكذلك ان كان لغیر ضرورة وأما الضرورة فلا قديفة ( قوله ولا يصحب طيباً ) اعلم أن المحرم ولو أنى يجب عليه أن يتجنب الطيب المؤث وهو ما يظهر ربحه وأثره بالبدن أو الثوب كالمسك والعنبر فان مسه وحسب عليه القديفة ولو أزاله سريعاً فعلت أنه يحرم عليه مس الطيب المؤث وأما ان شمه أو مكث بمكان هو به فلا حرمه لكن يكره وأما الطيب المذكور وهو ما يظهر ربحه ويخفى أثره كالورد والياسمين فانه يكره شمه ومسّه ولا قديفة وأما ان مكث بمكان هو به من غير شم ولا مس فلا كراهة اذا علمت هذا فيحتمل أن يراد بالاستصحباب في عبارة الشارح ما يشمل المس والشم والمكث بمكان هو به ويكون النهى للتحریم بالنسبة للمس والكراهة بالنسبة للشم والمكث بمكان هو به فاللفظ مستعمل في حقيقته بالنظر للاول ومجازه بالنظر للثاني والثالث وعلى كل حال فالمراد به الطيب المؤث وأما قوله ولا يستديم شمه فهو من مجازه فقط لان ذلك مكره وسواء كان الطيب مذكراً أو مؤنثاً ففيه استخدام حيث ذكر الطيب أو لا وأراد به المؤث فقط ثم عاد عليه الضمير وأراد به ما هو أعم من المؤث والمذكور ( قوله ولا يتعرض لشيء من صيد البر الخ ) أى يحرم على المحرم أن يصطاد الحيوان البرى أو يتسبب في اصطياده ولو غير مأكل اللحم كقرد وخنزير مملوك أو مباحاً متأنساً أو متوحشاً فرخاً أو بيضاً ولو طير ماء واستثنوا من ذلك الفواسق الخمسة كما بأتى والحاصل أن المحرم يحرم عليه التعرض لصيد البر ولو في الحل كما يحرم على كل من كان في الحرم التعرض له ولو حلالاً وما صاده المحرم أو صيده لميته يحرم أكله على كل أحد ( قوله ولا يذبح صيداً صاده حلال الخ ) أى يحرم على المحرم أن يذبح صيداً صاده شخص حلال ومن باب أولى ما صاده محرم وعلى الذابح المحرم الجزاء حيث كان الصائد حلالاً أما ان كان الصائد محرماً فلا يخلو أما أن يمسكه ليرسله وأما ليدبحه فان أمسكه ليرسله فعلى الذابح المحرم فقط جزأؤه وان أمسكه ليدبحه فعلى كل واحد منهما جزاء كامل نظراً للسبب والمباشرة ( قوله وله ذبح الطير الخ ) أى يجوز للمحرم أن يذبح الاوز البرى الذى لا يطير أما ان كان يطير كالواو والعراقى فيحرم ذبحه ويجوز له أن لا يذبح الدجاج ولو وحشياً اذا كان مما لا يطير أما ان كان مما يطير فلا يجوز ( قوله كالواو ) بكسر الهمزة وفتح الواو ونشيد الزاى وفيه لغة ثانية وز بفتح الواو بدون همزة اه شيخنا ( قوله والدجاج ) جمع دجاجة للذكر والانثى والدال مثلثة في المفرد والجمع اه شيخنا

ولا يكتحل الا من  
ضرورة بكتحل لا طيب  
فيه ولا يصحب طيباً  
ولا يستديم شمه ولا  
يتعرض لشيء من صيد  
البر في الحرم ولا في  
غيره ولا يذبح صيداً  
صاده حلالاً أو محرم وله  
ذبح الطير الذى لا يطير  
كالواو والدجاج

( قوله ومن قتل شيئاً من الصيد الخ ) أى سواء قتل ذلك عمداً أو نسياناً أو جهلاً  
 إلا الفواسق الخمسة ( قوله فعليه الخ ) أى يجب عليه واحد من هذه الأُمُور الثلاثة  
 ( قوله جزاء مثل ما قتل من النعم ) أى جزاء هو مثل الذى قتلته من النعم أى يجب عليه  
 مثل الصيد من النعم والمراد بالنعم الأبل والبقر والغنم والمراد بالمثل المقارب للصيد فى  
 قدره وصورته فمثل النعامة بدنة والفيل بدنة خراسانية ذات سنّامين ومثل البقرة  
 الوحشية والجمار الوحشى بقرة أنسية ومثل الضبع والثعلب والظبي شاة أنسية كحمام  
 مكة والحرم وبعماهما وفى حمام وبعما غيرهما كالضب والأرنب والبربوع وجميع  
 الطيور القيمة طعاماً والصغير من الصيد كالكبير والمر بضع كالسليم والجميل كالوخش  
 ( قوله يحكم به ذوا عدل الخ ) فلا بد أن يكونا حريين بالغين عارفين بالحكم فى باب الجزاء  
 ولا يشترط أن يكونا فقيهين فى جميع أبواب الفقه ولا بد أيضاً من لفظ الحكم والأمر  
 بالجزاء ولا يكفى الفتوى فإن أخرج من غير الحكم أعاد \* واعلم أن أقل ما يكفى من  
 جزاء الصيد الجذع من الضأن والثى من سواه ومحل نحر جزاء الصيد أو ذبحه منى إن  
 سبق فى إحرام حج وأراد أن يذبح فى يوم النحر أو ناليه لا الرابع فإنه ليس محلاً للذبح  
 وهذا شرطان وهناك شرط ثالث وهو أن يقف به هو أو نائبه بعرفة ساعة ليله النحر والا  
 فمكة فإن اختلف شرط واحد من هذه الشروط ذبح بمكة والأبأن وجدت كلها فيذبح أو  
 ينحر بمنى ندباً فإن فقدت كلها فيذبح أو ينحر بمنى ندباً كفى الحاشية وهو ضعيف  
 والمعتمد أنه إذا وجدت الشروط فالنحر واجب بمنى فإن فقدت كلها أو بعضها  
 فيتعين بمكة ولا يجزئ بمنى وما فى الحاشية من أن الذبح بمنى مندوب فقط عند وجود  
 الشروط ضعيف كما أفاده الشيخ فى تقرير الخرشى وقرره شيخنا ( قوله أو كفارة ذلك )  
 أى القتل ( قوله طعام مساكين ) ويكون ذلك الطعام من غالب طعام أهل الموضع  
 الذى قتل فيه الصيد وصفة الطعام أن ينظر إلى قيمة الصيد يوم التلف طعاماً بالغة ما بلغت  
 بأن يقال إذا بيع الصيد ما يساوى فيقال عشرة أمداد مثلاً فيخرجه ولو زاد على طعام  
 ستين مسكيناً فإن لم يكن للصيد قيمة بمحل التلف اعتبرت قيمته فى أقرب المواضع إليه  
 ويتصدق بذلك الطعام على مساكين محل الاتلاف فإن لم يكن فيه مساكين فعلى  
 مساكين أقرب المواضع إليه وإن تصدق به على غيرهم لم يجزه والتقويم بالطعام ابتداءً  
 فلو قوم بدراهم أو لاثم بأمداد كفى ولو أخرج الدراهم فلا يجزى وهذا ظاهر إذا كان  
 الصيد يباع فإن كان لا يباع كالقرد فتعتبر قيمته على تقدير أن لو كان يباع وإذا أطمع به طى  
 كل مسكين مدّاً واحداً لا أكثر ولو أعطاهم ثمناً أو عوضاً لم يجز وأعلم أن المثل محل بمنى  
 أو مكة وأما الصوم فى أى محل كان وأما القيمة طعاماً فهى فى محل التلف أفاده الشيخ  
 مع زيادة من تقرير شيخنا ( قوله أو عدل ذلك صياماً ) أى عدل طعام المساكين  
 صياماً بأن يصوم عن كل مدٍّ يوماً وللكسر المد يوماً كاملاً وإتيانه بأو بدل على أن ذلك  
 على التأخير وهو كذلك فإن قتل الفيل فإنه يجزى بين ثلاثة أمال بدنة خراسانية ذات  
 السنّامين أو القيمة أو الصيام وكذلك إذا قتل النعامة فيخير بين البدنة أو القيمة  
 أو الصيام فهى على التأخير فيهما وهو المعتمد خلافاً لما فى الحاشية هنا من أنها فىهما على

ومن قتل شيئاً من الصيد  
 فعليه جزاء مثل ما قتل  
 من النعم يحكم به ذوا  
 عدل منكم هدياً بالغ  
 الكعبة أو كفارة طعام  
 مساكين أو عدل ذلك  
 صياماً ومن فعل شيئاً  
 من الممنوعات التى لا  
 تفسد الحج كلبس ثيابه  
 أو تغطية رأسه أو خلقه  
 أو نحو ذلك

الترتيب فانه ضعيف وكذلك في البقرة الوحشية والحمار الوحشي بخير بين ثلاثة اما بقرة  
انسية او القمية او الصيام فهي على التخير ايضا على المعتمد خلافا لما في الحاشية هنا  
وكذلك في الضبع والعلب بخير بين الثلاثة اما شاة او القمية او الصيام فهي على التخير  
ايضا على المعتمد خلافا لما في الحاشية هنا وكذلك في الضب واليربوع وحمام وبعام  
غيره مكة والحرم فيخير بين أن يخرج القمية طعاما أو بصوم أو يخرج شاة وأما حمام  
مكة والحرم وبعامهما ففتح الشاة فيلزمه في كل واحدة شاة فإن لم يجدها فصوم عشرة  
أيام ولا يخرج طعاما والحاصل أن الفيل والنعامة بخير بين الثلاثة وكذا البقرة  
الوحشية والحمار الوحشي والضبع والعلب والضب والارنب واليربوع وحمام وبعام  
غير مكة والحرم هذا هو المعتمد كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقريره عن الخرشى ومثله  
في حاشية الخرشى خلافا لما في الحاشية هنا ( قوله فعليه الفدية وجوبا ) وهي صيام  
ثلاثة أيام أو أطعام ستة مساكين لكل واحد مدان عبد النبي صلى الله عليه وسلم أو نسك  
وهي شاة يذبحها حيث شاء من البلاد والحاصل أن هذه الفدية لا تختص بزمان ولا  
مكان فله أن يطعم أو ينسك أو يصوم حيث شاء من البلاد والمعتمد أن المطلوب في الفدية  
كثرة اللحم كالمهدي بخلاف الاضحية والعقيقة أفاده شيخنا ( قوله أن يظن أن فعل  
ذلك مباح ) أو كان جاهلا بالحكم أو ناسياله وصوره ذلك أنه لبس ثوبا مثله فلا يلزمه  
الفدية ثم لبس ثوبا ثانيا ظانا أن فعله الثاني لا يوجب غير ما أوجبه الاول فلبس عليه في  
ذلك كله الفدية واحدة سواء كان الفعل الثاني على الفور من الفعل الاول أو على  
التراخي ( قوله الثالثة أن ينوي التكرار ) أي من جنس أو أجناس فلا يلزمه الا فدية  
واحدة ولا يضرب بعد ما بينهما كما لو تداوى لجرح عطيب ونوى تكرار التداوى به أو  
لبس وتطيب وحلق وقلم ونبته فعل جميعها فلا يلزمه الا فدية واحدة وان بعد ما بين ذلك  
الافعال ( قوله كأن يقدم الثوب على السراويل ) هذا مقيد بما اذا لم يفضّل  
السراويل على الثوب أما ان فضل السراويل على الثوب فتعدد الفدية لانه انتفع ثانيا  
بغير ما انتفع به أولا ( قوله أو القلنسوة على العمامة ) أي ان لم تفضل العمامة أيضا  
والافتتعد والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين وفتح الواو هي  
الطربوش والجمع قلانس ( قوله أما لو قدم السراويل الخ ) أي لانه انتفع ثانيا بغير  
ما انتفع به أولا ( قوله ويشترط في اللبس الخ ) هذا فيما لا ينتفع به الا بعد طول كلبس  
القميص والخف وأما ما لا يقع الامتنع به كحلق الشعر والطيب فان الفدية فيه من غير  
تقصيل ( قوله كالاسد ) أي السبع ومثله الفهد والفرو والذئب ومحل جواز قتل  
العادي من السباع أن يكون كبيرا أي بلغ حد الايداء فان كان صغيرا فانه يكره قتله ولا  
جزاء فيه وأما نحو القرد والخنزير فلا يدخل في عادي السباع الا أن يحصل منه ضرر ( قوله  
والحية والعقرب والفأرة ) ولا فرق في هذه الأنواع الثلاثة بين الكبير والصغير لاستواء  
كل بالايذاء وسواء بدأت بالايذاء أم لا ويلحق بذلك الثعبان وابن عرس والرتيلة وهي دابة  
صغيرة سوداء ذات أرجل كثيرة بما قتلت من لدغته وما يقرض الثياب من الدواب والتاء  
في الحية والفأرة للوحدة لا للتأنيث ( قوله والفأرة ) بالهمز وتركه ( قوله والكلب العقور )

فعليه الفدية وجوبا  
وتكرر تكرار الفعل  
الافى أربع مسائل  
احداها أن يظن أن فعل  
ذلك مباح الثانية أن  
يقع التعدد في فور  
واحد كأن يلبس  
و يغطي رأسه ويقل  
أظفاره ويقتل القملة  
ونحو ذلك دفعة واحدة  
من غير تراخ الثالثة  
ينوى التكرار فان  
نواه فلا تكرر الفدية  
ولو بعد ما بين الفعلين  
الرابعة أن لا يحصل  
بالفعل الثاني انتفاع  
زائد على الاول كان  
يقدم الثوب على  
السراويل أو القلنسوة  
على العمامة أما لو قدم  
السراويل أو العمامة  
لتكررت ويشترط في  
اللبس أن يحتسب به  
انتفاع من حر أو برد  
فان نزع مكانه فلا فدية  
وله قتل الحيوان المفترس  
كالأسد والحية  
والعقرب والفأرة  
والكلب العقور

موالاسد وماشابه من كل مقترس في العبارة تكرار واما الكلب الانسي فليس على قاتله  
 نى ولو غير عقور لانه ليس من الصيد ( قوله والغراب ) سواء كان أبقع أم لا ( قوله  
 والحدأة ) بكسر الحاء وفتح الدال وبعدها همزة كعنية ويجوز تسكين الدال فهو  
 كسدرة ومثل الغراب والحدأة كل ما يخشى أذاه من الطير ويخاف منه على النفس  
 والمال حيث لا يندفع أذاه الا بقتله وهذا ظاهر في الطيور المؤذية الكبيرة وأما الصغيرة  
 ففيها خلاف فمن نظر الى الحال منع ومن نظر الى الال أجاز وعلى المنع لاجزاء في قتلها  
 مراعاة للجواز والدليل على جواز قتل هذه المذكورات ما في الصحيحين من قوله  
 صلى الله عليه وسلم خمس لاجناح على من قتلهن في الاحلال والاحرام الفأرة والغراب  
 والحدأة والعقرب والكلب العقور زاد في رواية والحية ( قوله والزنبور ) وهو ذكر  
 النحل لا فرق بين صغيره وكبيره كما هو ظاهر الشراح ومحل جواز قتل هذه المذكورات  
 اذا قصد دفع اذى ثم ابقته أو أزالها وقتلها بقصد نذ كيتها لئلا كلها أو بغير قصد فلا يجوز  
 ولا تؤكل والظاهر ان عليه الجزاء كما في الحاشية والنفاوى وغيرهما ( قوله ولا يقرب  
 النساء ) أى يحرم عليه في حال احرامه أن يقرب النساء بجماع أو غيره من مقدماته  
 كالقبلة والمباشرة ( قوله ويفسخ نكاحه ) ومثله انكاحه أى عقده للغير ( قوله قبل  
 البناء ) أى قبل الدخول وبعده ولو طال والفسخ بطلاق ولا يتأبد التحريم واذا فسخ  
 قبل الدخول فلا شئ لهما واذا فسخ بعده فلها الصداق لان كل مدخول بها لها  
 الصداق وبسقر التمسى حتى يفرغ من جمه أو عمرته فان عقد بعد السجى وطواف  
 الافاضة وصلاة ركعتي الطواف كان عقده صحيحا وان لم يكن رمى جرة العقبة وأما ان  
 عقد بعد السجى والطواف وقبل الركعتين فيفسخ ان قرب لان بعده وهذا في الحج وأما  
 في العمرة فيصح بعد تمام سعيها ويستحب تأخيرها حتى يحلق ويجوز شراء الجوارى كما  
 يجوز له مراجعة الزوجة ( قوله بالجماع ) أى سواء كان عالما باحرامه أو ناسيا عالما  
 بالحكم أو جاهلا جامع في قبل أو دبر من آدمى أو غيره أنزل أم لا كان الجماع موجبا  
 للغسل أم لا بأن لف على ذكره خرقه كثيفة أو أدخله في هوى الفرج أو في غير مطيعة  
 ولم ينزل فيفسد حجه فالمراد بالجماع مطلق مغيب الحشفة كما في الحاشية والزرقانى  
 وغيرهما وقال البنائى لا يفسد الحج الا ما أوجب الغسل ثم انهم قالوا ان جماع الصبي  
 يفسد حجه قال النفاوى ولى فيه بحث اذ كيف يفسد حجه بوطئه ولا يتنقض وضوؤه  
 ( قوله ومقدماته ) أى ان حصل منه انزال المنى ومراده بالمقدمات اللبس سواء كان قبله  
 أو غيره ما فنى صاحبه خروج منى أفسد الحج مطلقا استدراك أم لا وأما ان وجدت  
 المقدمات بلا انزال فلا فساد كذا في الحاشية قال شيخنا الامير والصواب حذف قول  
 الشارح ومقدماته لان المقدمات ان خرج معها منى فتدخل في قوله واستدعاء المنى أولا  
 فلا فساد ( قوله ولو بالنظر ) ومثله الفكر لكن لا يحصل الفساد بخروج المنى معهما  
 الامع الاستدعاء وأما الخارج بمجرد النظر أو الفكر فلا يحصل به فساد وانما يوجب  
 الهدى ( قوله وبالمدى ) الصواب حذفه لان خروج المدى لا يفسد الحج وتما فيه  
 الهدى وسواء خرج ابتداء أو بعد مداومة النظر أو الفكر أو القبلة أو المباشرة واعلم أن

والغراب والحدأة  
 والزنبور ويجوز له  
 صيد البعير مطلقا ولا  
 يقرب النساء ولا يخطب  
 امرأة لنفسه ولا غيره  
 ويفسخ نكاحه قبل  
 البناء وبعده ويقصد  
 حجه بالجماع ومقدماته  
 وباستدعاء المنى ولو  
 بالنظر وبالمدى

الحج لا يفسد بالجماع ونحوه الا اذا وقع المفسد قبل الوقوف بعرفة مطلقا الى فعل شيء من  
 أعمال الحج أولا أو بعد الوقوف بشرط أن يقع قبل طواف الافاضة وقبل رمي جرة العقبة  
 في يوم النحر وليكنه وأما لو وقع بعد رمي جرة العقبة وقبل طواف الافاضة أو بعد  
 الافاضة ولو قبل الرمي بالعقبة أو بعد رميها معا يوم النحر أو قبلها ما بعد يوم النحر فلا  
 فساد وانما عليه الهدى ( قوله ويجب عليه الهدى الخ ) حاصله أن من أفسد حجه  
 بشيء مما ذكر يجب عليه قضاؤه فورا وعليه هدى ينحر في زمن القضاء وان قدمه على  
 زمن القضاء أجزأه وكل يجب عليه قضاء المفسد يجب عليه تمامه ان أدرك الوقوف عام  
 الافساد والاتحل منه بفعل عمرة وجوبا ولا يجوز له البقاء على احرامه لان فيه تماذا باعلى  
 الفساد مع تمكنه من الخلوص منه ( قوله أو بترك ركن من أركانه ) وأركان الحج  
 أربعة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الافاضة والسعي وقضية كلام  
 الشارح أن من ترك واحدا من هذه الأركان الأربعة فقد فسد حجه ويجب عليه قضاؤه  
 ويلزمه هدى وليس كذلك فكان الصواب حذف قوله أو بترك ركن من أركانه لان  
 تارك الاحرام لم يحصل منه عبادة أصلا فلا معنى لوجوب القضاء عليه بل المنعقد انما  
 هو الوجوب الاصل الى ان كان لم يحج أو التذنب ان كان حج قبل ذلك ولا هدى عليه  
 ومن ترك طواف الافاضة أو السعي وأحرم وأدرك الوقوف فقد تم حجه ولا فساد وهو  
 باق على احرامه حتى يفعل ما يطالب بالسعي والافاضة غايته أنه ان أخرهما عن أشهر  
 الحج فيلزمه دم ومن ترك الوقوف بعرفة يسقى على احرامه للعام القابل ولا فساد لحجه أو  
 يتحلل بفعل عمرة على ما بين في موضعه اللهم الا أن يراد بالفساد في هذا عدم تمام الحج  
 أفاده الشيخ في الحاشية مع زيادة من حاشية شيخنا الامير ( قوله ويعاود التلبية ) أي  
 يحدد ما بعد اتيانها بها في أول احرامه وهذا التجديد مستحب على المعتمد وقيل سنة  
 وأما أصل التلبية فواجب وعدم الفصل الطويل واجب وأما الاتصال الحقيقي بالاحرام  
 فسنة وقال بعضهم التلبية سنة والتجديد من تمامها وقيل التلبية سنة والتجديد  
 مستحب ( قوله في كل صعود ) أي مكان عال كجبل ( قوله وهبوط ) أي مكان  
 منخفض كبطون الأدوية وكذا يعاود التلبية خلف الصلاة وعند القيام من النوم وعند  
 سماع تلبية الغير ويفهم من كلام المؤلف وغيره أن طلب تجديد التلبية انما هو في حق  
 الذاهب محرما وأما لونسى حاجة ورجع اليها فلا يلي ( فائدة ) قال مالك ولا يرد  
 الملبى سلا ما حتى يفرغ خلافا للشافعية ونظيره عندنا المؤذن وليس في التلبية دعاء ولا صلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يفعل عليه الصلاة والسلام في تليته شيئا من ذلك وأمر  
 المناسك اتباع وهذا لا ينافي ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ من تليته  
 سأل الله الرضوان والجنة لان هذا بعد قطع التلبية ( قوله وملاقة رفقة ) بضم الراء  
 وكسرهما أي جماعة سمعوا بذلك لانهم يترافقون في السير ويرتفق بعضهم ببعض ( قوله  
 ويكره الاخلاص ) أي كثرة الملازمة على التلبية بل المستحب التوسط في التلبية بحيث  
 لا يكثرها جدا حتى يلهو بالضجر ولا يتركها من أطول احتى نفوته الشهيرة وقد تقدم  
 من أن التوسط في التلبية مستحب هو المعتمد كما أفاده شيخنا تقي الدين عن الشيخ في تقرير  
 الحرشي ومثله في التفراوى خلافا لما في الحاشية هنا من أنه سنة فانه ضعيف

ويجب عليه الهدى  
 وقضاء ما أفسده بفعل  
 شيء من ذلك أو بترك  
 ركن من أركانه ويعاود  
 التلبية في كل صعود  
 وهبوط وملاقة رفقة  
 ويكره الاخلاص بها

( قوله ورفع الصوت بها ) يعني أن الملبى يستحب له أن يتوسط في علو صوته فلا يبالغ في خفضه ولا في رفعه وما في الحاشية هنا من أن التوسط في علو الصوت سنة ضعيف والمعتمد الاستحباب كما قرره شيخنا وغيره ( قوله ولم يزل يلبى لدخول بيوت مكة الخ ) أي أن من أحرم بالحج ففيه قولان على حد سواء أحدهما أنه يسفر يلبى حتى يتدنى بالطواف وهو مذاهب المدونة والثاني أنه يسفر يلبى حتى يدخل بيوت مكة فيقطع التلبية فإذا طاف وسعى عاودها وجوباً على المعتمد حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها ما لم يحرم بعد الزوال في مصلى عرفة والاستمرار يلبى إلى رمي جرة العقبة وقد علمت أن المعتمد أن المعاودة واجبة فإذا تركها فعليه دم خلافاً لما في الحاشية هنا من أن المعاودة مندوبة فإنه ضعيف كما نقله شيخنا عن الشيخ في تقرير الحرشي ( قوله فإذا أحرم الخ ) أي أن المحرم بعمره من الجعرانة أو التعميم فإنه يلبى إلى دخول بيوت مكة فيقطعها ( قوله من الجعرانة ) بكسر الجيم وسكون العين وفتح الراء مخففة وقد تكسر العين وتشدد الراء فيقال جعرانة موضع بين مكة والطائف والتعميم هو أحد الحرم من الحل من جهة المدينة وهو المعروف اليوم بمسجد عائشة وتطلق العامة عليه العمرة والمعتمد أن الجعرانة والتعميم مستويان في الفضل خلافاً لما في المختصر من أن الجعرانة أفضل فإنه ضعيف أماده الشيخ في حاشية الحرشي وقرره شيخنا ( قوله ثم يدخل الخ ) أي يستحب لكل مريد حج أو عمرة أن يدخل مكة تباراً ويستحب له أيضاً أن يدخلها من كداء التي هي التنية أي الطريق التي بأعلى مكة وهو المعروف الآن بباب المعلى وكداء بفتح الكاف ممدود مهموز مع الصرف وعدمه وبالذال المهملة خلافاً لما في الحاشية هنا من أنه بالذال المعجمة ( قوله إن جاء على طريق المدينة ) مفهومه أنه إذا جاء على غير هذا فلا يندب وهو ضعيف والمعتمد كما في حاشية الحرشي وغيره أنه يستحب لكل حاج أن يدخل من كداء لافرق بين كون الداخل أتى من طريق المدينة أو غيرها اقتداء بالمصطفى صلى الله عليه وسلم والصحابة بعده وأيضاً هذا الموضع دعا فيه إبراهيم ربه أن يجعل أشدة من الناس تهوى إليهم فقبل له أذن في الناس بالحج يأنفوك رجالاً الآية ( قوله ويلاحظ بقلبه الخ ) أي أن من دخل مكة المشرفة ينبغي له أن يستحضر بقلبه تعظيم الله لتلك البقعة التي هي مكة ( قوله ويجهد ) أي يقبل عذر من زاحه في مكة بأن يقول ما زاحمتك إلا من ضيق المكان أو الطريق أو ما رأيتك أو دفعوني عليك فينبغي له قبول عذره وإن لم يقل له ذلك فيجعله على أن له عذراً في مزاحته ( قوله وما زعت الرحمة الخ ) أي ما زعت الشفقة في مكة أو غيرها إلا من قلب شق لحديث الراحمون رحمهم الرحمن فأرجوا من في الأرض برحمتك من في السماء ( قوله ثم يدخل المسجد الخ ) أي يستحب له أن يدخل المسجد الحرام من باب بني شيبه ويسمى باب السلام وهو المعروف الآن بباب النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن في طريقه لدخوله صلى الله عليه وسلم منه وإذا خرج من المسجد فيستحب له أن يخرج من باب العمرة وقال الشيخ في الحاشية إذا خرج من المسجد فيندب له الخروج من باب بني سهم انتهى فجعل باب بني سهم من أبواب المسجد وفي الواقع أنه من أبواب

ورفع الصوت بها جذا  
والزبادة على تلبية  
الرسول صلى الله عليه  
وسلم ولم يزل يلبى لدخول  
بيوت مكة أو للطواف  
على الخلاف في ذلك  
هذا أن أحرم من  
المبقات فإن أحرم من  
الجعرانة أو التعميم قطع  
التلبية إذا وصل لبيوت  
مكة ثم يدخل من  
كداء التنية التي بأعلى  
مكة إن جاء على طريق  
المدينة ويلاحظ بقلبه  
بحلالة البقعة التي هو  
فيها ويجهد على من زاحه  
وما زعت الرحمة إلا  
من قلب شق ثم يدخل  
المسجد من باب بني  
شيبه

مكة وهناك باب المسجد يسمى باب العمرة بوصل لباب بني سهم الذي هو مكة نقلة  
 شيخنا عن الشيخ في تقرير الخرشى ( قوله ويقدم رجله اليمنى الخ ) لخصوصية  
 لمسجد الحرام بذلك بل كل مسجد يستحب له تقديم الرجل اليمنى في الدخول وتأخيرها في  
 الخروج ( قوله رؤية البيت ) أى الكعبة ( قوله والخضوع ) عطف تفسير على  
 الخضوع ( قوله فيقصد الحجر الأسود ) أى فبعد أن يدخل المسجدية صدأولا الحجر الأسود  
 ( قوله وينتدئ الطواف من الحجر الأسود ) هذا واجب ينجر بالدم فإن ابتدأ من غيره  
 يلزمه هدى ( قوله فيستلمه إن أمكنه ) أى يقبله بقبلة إن أمكنه من غير تصويت  
 والتصويت مباح على المتقدم كما في حاشية الخرشى لا مكر وه خلافا لما في الحاشية هنا فإنه  
 ضعيف فإن لم يقدر على استلامه بقبلة وضع يده عليه ثم يضعها على فيه بلا تصويت فإن  
 تجزف بمسه يعود ثم يضعه على فيه بلا صوت فهذه ثلاث صور يفعل ما سبق فيها مصاحبا  
 للتكبير على المعتمد خلافا لظاهر كلام المحشى هنا من أنه لا يكبر في هذه الثلاثة فإنه  
 ضعيف فإن لم يصل إليه كبر فقط ومضى من غير إشارة إليه فالخاصل أن المعتمد أن  
 التكبير في الصور الأربع إلا أنه في الصورة الرابعة يكبر فقط كما علمت \* واعلم أن  
 الاستلام في الشوط الأول من الطواف سنة وفي كل شوط من الأشواط الستة مستحب  
 زناى فيه المراتب الأربع ولا يضع يده على الحجر الأسود كما يفعله بعض العوام بل تقل  
 عن مالك كراهته وأندليل على طلب تقبيل الحجر ما في الصحيحين أن عمر رضى الله تعالى  
 عنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله وقال ابنى أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنى رأيت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبلك ما قبلتك ويقال إن عليا رضى الله تعالى عنه قال  
 له بل يضر وينفع لأن الله تعالى لما أخذ العهد والميثاق على نبي آدم كتب بذلك كتابا  
 فألقمه الحجر الأسود فهو يشهد يوم القيامة لمن قبله وفى رواية يأتى يوم القيامة وله لسان  
 ذاق أى منطق يشهدان قبله يوم القيامة ولا بأس بتقبيله بغير طواف لكن ليس ذلك من  
 عمل السلف بل قال بعضهم الأولى ترك تقبيله فى غير الطواف \* فائدة \* يكره تقبيل  
 المصحف والخبز وكذلك نكره أهانة الخبز على المعتمد وأما رمى الشورى فى البلاعة فحرام  
 ورمى ماء العجين مكر وه أناده النفر اوى مع زيادة من تقرير شيخنا ( قوله وبطواف )  
 أى ثم بعد فراغه من تقبيل الحجر بطواف البيت طواف القدوم وهو واجب ينجر بالدم  
 وجوبه بثلاثة شروط أحدها أن يكون أحرم من الحل اما وجوبا كالأقافى القادم  
 محرما بحج أو ندبا كالمقيم بمكة الذى معه نفس وخروج وأحرم من الحل وسواء أحرم  
 بالحج مفردا أو قارنا وكذا المحرم من الحرم إن كان يجب عليه الأحرام من الحل بأن  
 جاوز الميقات حلالا لمقه حلالا للهى فمعنى أن أحرم من الحل أن طلب بأحرام من الحل  
 أحرم منه أو من الحرم وقلنا أحرم من الحل احتراز عما إذا أحرم من الحرم ولم يجب  
 عليه الأحرام من الحل فإنه لا قدوم عليه لكونه غير قادم وثانيها أن لا يراهق أى لا يضيق  
 عليه الوقت وأما الوضاق عليه الوقت وخاف فوات عرفة فإنه يسقط عنه ولادم عليه  
 ويخرج لعرفات ثالثها أن لا يردى الحج على العمرة فى الحرم فإن أردى بمحرم فلا قدوم  
 عليه ويؤخر سعيه حتى يطوف طواف الأفاضة لأن السعى إنما يقدم على عرفة إن طاف

ويقدم رجله اليمنى  
 ويتموزو يصلى على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ويستحضر عند رؤية  
 البيت ما أمكنه من  
 الخضوع والخضوع  
 فيقصد الحجر الأسود  
 ويستلمه إن أمكنه  
 وبطواف وينوى طواف  
 القدوم إن كان محرما  
 بحج أو قران وإن كان  
 محرما بعمرة نوى  
 طواف العمرة وينتدئ  
 الطواف من الحجر  
 الأسود فيستلمه  
 إن أمكنه وبطواف

للقدوم ولادم عليه في ترك طواف القدوم عند الارتفاع أيضا (قوله ويشترط في الطواف الخ) هذا شروع منه في شروط الطواف وهي سبعة أولها طهارة الحدث والخبث ثانيها ستر العورة ثالثها كمال سبعة أشواط رابعها أن تكون تلك الأشواط متوالية خامسها أن يكون الطواف داخل المسجد سادسها خروج كل البدن عن مقدار ستة أذرع من الحجر وعن الشاذر وإن سابعها جعل البيت عن يساره هذا حاصل ما ذكره الشارح (قوله طهارة الحدث والخبث) فلو أحدث في أثناء لطواف تطهر وابتدأ ولا يبنى إن كان الطواف واجبا لا تطوعا لأن يتعمد الحدث فإن تذكر وهو في الطواف أن يشوبه أو بدنه نجاسة فإنه يقطع ويتبدى الطواف على المعتمد ولا يبنى وما في الحاشية من أنه يبنى تبع فيه المختصر وهو ضعيف كما في حاشية الخرشى وقرره شيخنا ومثله في حاشية شيخنا الأمير (قوله وكال سبعة أشواط) فإن نقص منها شوطا أو بعضه ولو شك من الطواف الركني رجع له وأما لو زاد عليها فإن كانت الزيادة سهواً أو جهلا فلا تبطل إلا أن بلغت مثله فتبطل إن كانت الزيادة محقة لا مشكوكا فيها وأما عمد فتبطل ولو بزيادة شوط بل ولو بزيادة بعض شوط عمد أفاده بعضهم وأفاده الشيخ هنا مع زيادة من تقرير شيخنا قال النفراوى ولى فيه بحث ويظهر لى عدم البطلان بتسبيل الزيادة وقال شيخنا الأمير الذى يظهر أن الزيادة بعد اتعانه لغو وفرق بين الطواف والصلاة لأن الصلاة لا يخرج منها إلا بالتسليم انتهى والمشاك يبنى على الأقل الاستنكح وقيل اخبار الغير بالكمال ولو واحدا حيث كان عدلا وينبى للطائف أن يحتاط عند ابتداء الطواف بأن يقف قبل الركن بقليل بحيث يصير الحجر الأسود عن يمين موقفه يستوعب جلته بذلك لأنه إن لم يستوعب الحجر لم يعتد بالشوط الأول فلا يتنبه لذلك (قوله وموالاته) أى تكون الأشواط متوالية فلو فرقه لم يصح طوافه إلا أن يكون التفريق يسيرا أولعذر ويسقر على طهارته فلا يضر وأما لو نسي شوطا فإن ذكره بالقرب مع بقاء طهارته عاد اليه كما يبنى في الصلاة مع القرب وإن تباعد بطل كما تبطل الصلاة وأما لو فرق الصلاة على جنازة أو لطلب نفقة ضياع فإن كان طلبها في المسجد أو كانت الجنازة متعينة ويخشى تغييرها فإنه يبنى حيث لم يحصل طول (قوله وكونه داخل المسجد) فلا يصح خارجه ولا على سطحه (قوله خارجا عن مقدار ستة أذرع الخ) أى يشترط في حجة الطواف خروج كل البدن عن مقدار ستة أذرع من الحجر وما ذكره الشارح من التحديد بستة أذرع تبع فيه اللخمى وهو ضعيف والمعتمد أنه لا بد من الخروج عن جميع الحجر كما في حاشية الخرشى وغيرها خلافا للشارح (قوله من الحجر بكسر الحاء) سعى حجرا لاستدارته وهو محووط مدور على صورة نصف دائرة خارج عن جدار الكعبة في جهة الشام (قوله وعن الشاذر وإن) أى لا بد أن يكون جميع بدنه في طوافه خارجا عن الشاذر وإن بكسر الدال وقيل بفتحها والمسموع الأول وهو البناء المحدود في أساس البيت وذلك شرط في حجة طوافه والمعتمد أن الشاذر وإن من البيت (قوله وكون البيت عن يساره) أى أن الطائف يجب عليه في طوافه أن يجعل البيت في دورانه عن يساره دائرا من جهة بابه ليصح طوافه فلو طاف وجعل البيت على جهة يمينه أو قبالة

ويشترط في الطواف طهارة الحدث والخبث وستر العورة كالصلاة وكمال سبعة أشواط وموالاته وكونه داخل المسجد خارجا عن مقدار ستة أذرع من الحجر بكسر الحاء وعن الشاذر وإن وكون البيت عن يساره فاذا تم طوافه

وجهه أو وراعه ظهره لم يصح ويرجع له ولو من بلده إن كان هذا الطواف ركنا ولا بد  
 أن يمشی مستقيما فلو مشى القهقري لم يصح \* تنبيهان \* الأول \* انما طلب جعل  
 البيت عن يساره لأن القلب جهة اليسار والقلب بيت الرب فلذا جعله جهة بيت الرب  
 ولذلك قالوا إن التلميد يجعل شيعه عن يساره بحيث يمشی عن يمين شيعه لأن ثلثه جهة  
 اليسار فيجعلها جهة شيعه أفاده شيخنا \* الثاني \* تكلم المؤلف على شروط  
 الطواف ولم يتكلم على سننه ومنه دو بانه ومكر وهاته \* أما سننه فخمسة الاولى رمل  
 الرجل في الاشواط الثلاثة الاولى ولو مريضا وصيبا محمولين ولادم على تاركة ولو عمدا  
 والرمل هو المهر وله فوق المشى ودون الجري ويكره الرمل للنساء ما لم يترتب عليه كشف  
 عورة والاخرم ولا رمل فيما بعد الاشواط الثلاثة الاولى بل المشى فقط ولولتاركة من  
 الاول عامدا أو ناسيا ولا يكون آتيا بالسنة ان فعل والثانية المشى وقيل انه واجب بنجبر  
 بالدم فالركوب حرام وهو المعتمد كما قال الاجهوري وان طاف راكبا أو محمولا لعذر  
 أجزاء وان لم يكن لعذر ولم يعده وذهب لبلده لزمه دم فلو رجع من بلده وأعادها ماشيا فلا  
 دم عليه وأما مادام بمكة فيطلب باعادته ماشيا ولو مع البعد ولا يجوز ثمة الدم \* فان قلت  
 ما تقدم من أن الركوب حرام برده عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعير  
 \* قلت يمكن أن يجاب بأن هذا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم كما قرره شيخنا  
 الثالثة الدعاء بلاحد وأما الذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فستحبان  
 وخصوص الباقيات الصالحات ليس مستحبان المستحب الذكركرهما أو بغيرها الرابعة  
 تقبيل الحجر الأسود في الشوط الاول كما تقدم الخامسة لمس الركن الباني بيده لابقية في  
 الشوط الاول ثم يضعها على فيه بلا تقبيل فان لم يستطع كبر ومضى ففيه مرتبتان فقط  
 \* وأما مستحباته فستة الاول استلام الحجر الأسود في أول كل شوط ماعدا الاول كما  
 تقدم الثاني استلام الركن الباني في كل شوط ماعدا الاول الثالث الدنو من البيت  
 الرجال للنساء الرابع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الخامس ذكر الله  
 وخصوص الباقيات الصالحات ليس مستحبان المستحب الذكر بها أو بغيرها  
 السادس الدعاء بالملتزم بعد الفراغ من الطواف والملتزم ما بين الركن والمقام \* وأما  
 مكر وهاته فتلاثة عشر الطواف مع مخالطة النساء والسجود على الركن وتقبيل  
 الركنين اللذين يليان الحجر الأسود وانشاد الشعر الا ما خف مما يشتمل على وعظ وكثرة  
 الكلام فيه وقراءة القرآن وان لم يكثر ما لم يكن دعاء منحور بنا آتيا في الدنيا حسنة الآية  
 والا كان مندوبا كما في حاشية الخرشى والشرب لغير المضطر والبيع والشراء  
 وتغطية الرجل فيه وانتقاب المرأة والركوب لغير عذر على أحد القولين كما سبق وحسر  
 المنكبين والطواف عن الغير قبل فعله عن نفسه قال ابن رشد وفي بعضها خلاف ( قوله  
 صلى ركعتين ) أي وجوبه على المذهب وقيل سنة يستحب أن يقرأ فيهما ما بالكافرون  
 واخلاص ويطلب اتصال هاتين الركعتين بالطواف فلواتقضت طهارته بعد  
 الطواف وقبل صلاة الركعتين تطهر وأعاد الطواف وصلاهما فان تطهر وصلاهما  
 وسعى من غير إعادة الطواف فإنه بعد الطواف والركعتين والسعي مادام بمكة أو قرى ما منها

صلى ركعتين

فإن تباعد من مكة قليلا كره ما يجوز فيه ويبحث بهدي أن كانا من فرض ( قوله بأي مكان  
 من المسجد ) أي ما عدا البيت وظهوره والخبر بكسر الحاء ( قوله والاحسن بمقام إبراهيم  
 إبراهيم ) أي والمستحب فعله ما عدا المقام وهو الحجر الذي وقف عليه إبراهيم عليه السلام  
 الصلاة والسلام حين بنى البيت وغرقت قدماء فيه أو حين أمره الله تعالى أن يؤذن  
 للناس بالتحج وأعلم أنه يسئل بعد غرضه من صلاة ركعتي الطواف استلام الحجر  
 الأسود ويستحب له بعد استلامه أن يمر بزعمه يشرب منها ولا يستلم الركن الثاني  
 ( قوله ثم يخرج للصفاء ) وهو جبل بمكة تبقى منه محل صغير مرتفع قريب من باب  
 الصفاء فإذا وصل إليه يسئل أن يرقاه وقال شيخنا الصفاء جمع صفاء وهي الحجارة البراقة  
 ( قوله من باب الصفاء ) أي يستحب له أن يخرج إلى الصفاء من المسجد من باب الصفاء  
 الذي هو باب بني شحزوم كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ( قوله وفي قلبه صفاء ) أي  
 بأن يترك الغل والحسد والعجب والكبر والرياء والسمعة ( قوله ويرقى عليها ) أي  
 يسئل للرجل أن يرقى على الصفاء وكذلك يسئل المرأة الرقي على الصفاء أن خلتا الموضع من  
 الرجال والوقوف أسفل وأعلم أن السنة الرقي على الصفاء في جميع الأشواط فمن رقى في  
 البعض لم يأت بالسنة وإن الرقى على الأعلى مستحب وما عدا الدرجة العليا في مرتبة السفلى  
 فلا يحصل المستحب إلا بالعليا وإن القيام عليهما مستحب فمن رقى الأعلى أو قام أي بسنة  
 ومستمعين أفاده الشيخ في حاشية الخرشى وقرره شيخنا ( قوله ويستقبل القبلة ) أي  
 يستحب له أن يستقبل القبلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة حين صعد على  
 الصفاء ( قوله ويدعو ) أي يسئل أن يدعو إذا وقف على الصفاء والمروة وهذا ظاهر  
 ولكن المعتمدان السنة مطلقة رقى أو لم يرق ( قوله ثم يقول الله أكبر ) أي ثم بعد الدعاء  
 يستحب له أن يقول الله أكبر ثم يمشي على الله ثم يصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم كذا  
 أفاده بعض الشراح وعليه فتكون الواو في قول الشارح ويشي ويصلي للترتيب ( قوله  
 وينحدر الخ ) أي ثم بعد النزول من على الصفاء يمشي ذاهبا نحو المروة أي جهة المروة  
 والمروة بفتح الميم وسكون الراء جبل بمكة أيضا بقية من خاليا من البناء محل صغير كالباقي من  
 الصفاء ( قوله مشتق بالذكور ) أي لا قراءة القرآن فتكره كقافي الخطاب ( قوله بين  
 العمودين الأخضرين ) هما في جدار المسجد الحرام على يسار الذهاب إلى المروة وأولهما  
 في ركن المسجد الحرام تحت منارة باب علي والثاني بعده وهناك عمودان آخران على عین  
 الذهاب في مقابلة المئيلين المذكورين وأعلم أن هذا الخشب إنما هو في الذهاب للمروة  
 فقط لا في العود منها للصفاء ( قوله خب ) أي على طريق السنة فلو تركه فلا دم عليه  
 كما في التفراوى والمرأة لا يسئل لها الخشب ( قوله فوق الرمل ) والرمل فوق المشي  
 ودون الجري وكل من الخشب والرمل دون الجري إلا أن الخشب أشد من الرمل ( قوله  
 فإذا وصل إلى المروة رقى عليها ) أي وقف عليها والوقوف المذكور سنة للرجال مطلقا  
 وللنساء أن خلا المكان من نزاجة الرجال وعند المرأة تقف النساء للدعاء أسفلها \* وأعلم  
 أن السبي بين الصفاء والمروة ركن لا يجبر بالدم والدليل على ذلك الكتاب والسنة  
 والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى إن الصفاء والمروة من شعائر الله فمن حج البيت

بأي مكان من المسجد  
 والاحسن بمقام إبراهيم  
 الخليل ثم يخرج للصفاء  
 من باب الصفاء وفي قلبه  
 صفاء ويرقى عليها  
 ويستقبل القبلة  
 ويدعو بما تسئل ثم  
 يقول الله أكبر ثلاثا  
 ويشي على الله ويصلي  
 على رسوله وينحدر  
 نحو المروة مشتق  
 بالذكور والدعاء  
 والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم فإذا  
 وصل إلى بطن المسيل  
 وذلك بين العمودين  
 الأخضرين خب  
 وانحدر فوق الرمل  
 ودون الجري فإذا  
 وصل إلى العمود الثاني  
 ترك الخشب يفعل ذلك  
 في جميع الأشواط فإذا  
 وصل إلى المروة رقى  
 عليها وفعل ما تقدم في  
 الصفاء ثم ينحدر إلى  
 الصفاء داعيا ومصليا  
 على النبي صلى الله عليه  
 وسلم كما فعل في الشوط  
 الأول فإذا وصل إلى  
 الصفاء فذلك شوط ثان  
 وهكذا حتى يستكمل  
 سبعة أشواط فيكمل له  
 أربع وقفات على  
 الصفاء وأربع على  
 المروة ويختم بها

أو اعتمر فلا جناح عليه أى لا اثم عليه أن يطوف بهما أى يسعى بينهما سبعاً سبعاً نزلت لما  
 كره المسلمون ذلك لأن الجاهلية كانوا يطوفون بهما وعليهما صنمان يحسحونهما وعن  
 ابن عباس أن السعي غير فرض كما أفاده رفع الاثم من التخيير والجواب أنها نزلت رداً  
 لما يعتقده المسلمون فلا ينافي الفرضية وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم إن الله  
 كتب عليكم السعي فاسعوا رواه البيهقي وغيره وقال صلى الله عليه وسلم ابدرا بما بدأ  
 الله به يعنى الصفا رواه مسلم وقال الشافعي وغيره من بعض الأئمة انما أخذت الفريضة  
 من هذا الحديث وأما الاجماع فقد أجمع المجتهدون على فرضيته إلا ابن عباس (قوله  
 وشروط السعي الخ) أى من شروط السعي اكمال سبعة أشواط ومن شروطه أيضاً  
 موالاته في نفسه أى الموالات بين أشواطه فلو اشتغل ببيع أو شراء أو صلى على جنازة غير  
 متعينة أو تحدث مع أحد ولم يطل فينبى معه فإن طال ابتدأه وكذا لو أصابه حقن في السعي  
 نوضاً أو بنى وإن أقمت عليه الصلاة وهو به تمادى إلا أن يضيق الوقت فليصل ثم ينى إلى  
 ما مضى له ومن شروطه أيضاً الموالات بينه وبين الطواف فقد قال الخطاب إن اتصال  
 السعي بالطواف واجب وقيل سنة (قوله اكمال سبعة أشواط) أى فلو ترك شوطاً أو  
 بعضه لم تبرأ ذمته منه بل لابد منه أن كان بالقرب والابتداء السعي ويرجع له ولو من بلد  
 فائدة قال في المقدمات أصل السعي وسبب مشروعيته بين الصفا والمروة في الحج  
 ما جاء في الصحيحين أن إبراهيم عليه السلام لما ترك ولده اسماعيل مع أمه بمكة وهو  
 رضيع ففرغ مأواه وعطش ولدها معها وصارت تنظر إليه يتلون فأنظفت كراهة أن  
 تنظر إليه فوجدت الصفا أقرب جبل يلهم افقامت عليه ثم استقبلت الوادى لتنظر هل  
 يرى أحداً فلم تر أحداً فنهضت عن الصفا حتى إذا بلغت الوادى رفعت درعها وسعت  
 سعى الانسان المجهود حتى جاوزت الوادى ثم أنت المروة فقامت عليها ونظرت فلم تر  
 أحداً ففعلت ذلك سبع مرات فلذلك كان السعي بين الصفا والمروة سبع مرات (قوله  
 والبداء بالصفا) أى الحديث ابدوا بما بدأ الله به فلو بدأ من المروة ألغى ذلك الشوط  
 والأصارتا كالشوط منه وقال بعضهم البداء بالصفا سنة وهو مخالف لكلام الشارح  
 أى حيث جعل البداء بالصفا من الشروط قال الشيخ ولا تنافي لأن جعله من الشروط  
 من حيث أنه إذا ابتدأ بالمروة لم يعتمد على ذلك الشوط وهذا لا ينافي سنيته من حيث أنه  
 يكون محصلاً للشوط في ابتداء فعله بخلاف ما لو ابتدأ بالمروة فيكون ملغياً للشوط ويأتى  
 بيده فائدة قال بعضهم الصفا أفضل من المروة وقيل بالعكس والحق كما قال  
 ابن حجر أنه لا معنى لهذا التفضيل مع أن العبادة المرتبطة بهما شرعا لا تتم إلا بهما (قوله  
 وتقدم طواف صحيح عليه) ولا يشترط أن يكون الطواف واجبا بل يصح السعي بعد  
 طواف نفل لكن أن فعل بعد طواف قدوم وعلم أنه واجب واعتقد أنه يلزمه الدم بتركه  
 فيصح سعيه ولا دم عليه وإن فعل بعد طواف نفل أو قدوم ولكن لا يعلم أنه واجب بل  
 يعتقد أنه تطوع لجهله أو لم يعتقد شيئا فانه وإن صح سعيه ولكن لا بد من إعادته إن قرب  
 وإن لم بعده حتى يرجع لبلده أو بعد فعله دم تنبيه قد علمت مما تقدم أن سنن  
 السعي ثمانية الأولى اتصاله بالطواف الاثنى العشر الثانية المشى الآمن عند رفان

وشروط السعي اكمال  
 سبعة أشواط والبداء  
 بالصفا وتقدم طواف  
 صحيح عليه فإذا تم سبعة  
 أشواط تحلل حينئذ إن  
 كان محرماً بعمرة

ركب من غير عذر أعاد سعيه ان قرب وان بعد أجزاء وأهدى كذا قال بعضهم والمعتمد  
أنه واجب الثالثة أن يتقدمه طواف واجب أو نفل ونوى فرضيته الرابعة الإسراع بين  
الميلين الأخضرين الخامسة تقبيل الحجر الأسود بعد الفراغ من الطواف وركعتيه  
سادسة أن يرقى على الصفا والمروة مطلقاً في حق الرجال كالنساء ان خلا المكان السابعة  
الدعاء في حال سعيه وفي حال وقوفه على الصفا والمروة الثامنة البداءة بالصفا وأما  
مستحباته فطهارة الحدث والخبث وستر العورة واستحب مالك لمن انتقض وضوءه أن  
يتوضأ ويبنى فان لم يتوضأ فلا شيء عليه ( قوله بنجر هدى الخ ) أى ان المحرم بعمره  
يتحلل بعد السعي بنجر هدى مسوق في أحرامها سواء وجب لنقصها أو لنقص حج أو  
كان جزءاً صيداً أو نذراً أو ساقه تطوعاً ومجلاً بنجره مكته فلو نحره قبل سعيها لم يجزه  
والحاصل أنه اذا كان معه هدى يتحلل بالذبح أو الخلق ويندب له تقديم الذبح وكره عكسه  
فان لم يكن معه هدى يتحلل بالخلق فقط ( قوله أو خلق رأسه ) أى ولو بنورة ومثل  
الخلق التقصير والخلق الفضل ومحل أجزاء التقصير اذا لم يكن شعره مضافاً أو  
معقوصاً أو ملبداً أو لاتمين الخلق ومحل أفضلية الخلق على التقصير لغیر المقتنع وأما  
التمتع فالأفضل في حقه عند التحلل من عمرته التقصير استبقاء للشعر حتى يتحلل من  
الحج وهذا كله في حق الرجل وأما المرأة فالواجب عليها التقصير ويحرم عليها الخلق  
ولو بنت عشرين سنين وأما الصغيرة جداً فيجوز لوليها خلق رأسها وانما حرم الخلق على  
الكبيرة لانه مشبهة في حقها الا ان كان برأسها أذى فيجوز الخلق لها للضرورة وصفة  
تقصير المرأة أن تأخذ من أطراف شعر رأسها كقدر الإغلة أو فوقها يسيراً ودونها من  
جميعه طويلاً وقصيره ولكن بعدزوال عقصه أو ضفره أو تليده لمنع التقصير وصفة  
تقصير الرجل أن يأخذ من جميع شعر رأسه طويلاً أو قصيره من قرب أصله استجاباً  
فلو أخذ من أطراف شعر رأسه أجزاء أو خالف المستحب ﴿ تنبيه ﴾ قال مالك من لم  
يقدر على خلق شعر رأسه ولا تقصيره لوجع به فعليه هدى بدنة أو بقرة أو شاة فان عجز  
عن الهدي ولم يجد من يسلفه فانه يصوم عشرة أيام ثلاثة أيام في الحج من حين أحرامه  
بالحج الى يوم النحر ويستحب له عدم تفرقها وسبعة اذ رجع من منى انظر الحاشية وفي  
سماع ابن القاسم واونسبت المرأة التقصير فذكرته يبلدها بعد سنين قصرت وعليها دم  
اه ( قوله الابل ) أى لان النبي صلى الله عليه وسلم كان أكثر هداياه الابل وضحي  
بكباشين ( قوله ويجوز لصاحبها أن يأكل منها ) أى من دماء الحج مطلقاً لا خصوص  
الهدي ايا فيكون الاستثناء متصلاً أى يأكل منها قبل المحل وبعده كهدي القمتع  
والقران تعدى الميقات حلالاً أو ترك النزول بعرفة نهاراً أو بمزدلفة ليلاً أو بميت منى أو  
رمى الجمار أو طواف القدوم أو غير ذلك فهذه الامور كلها يأكل منها قبل وبعد وهذا  
قسم من أقسام أربعة الثاني ما يمنع قبل لا بعد وهو هدى التطوع اذا لم يجعل للمساكين  
الثالث ما يمنع بعد لا قبل وهو جزاء الصيد وفدية الاذى اذا جعلت هدياً ونذر المساكين  
غير المعين كعملى هدى أو بدنة للمساكين الرابع ما يمنع قبل وبعد وهو فدية الاذى اذا لم  
يجعل هدياً ونذر المساكين المعين لهم بالنية أو اللفظ بأن قال هذه البدنة نذر للمساكين

بنجر هدى أو خلق  
رأسه وأفضل الهدي  
الابل ثم البقر ثم الضأن  
ثم المعز وحكمها في السن  
والسلامة من عيوب  
حكم الضحايا ويجوز  
لصاحبها أن يأكل  
منها

الامن أربعة جزاء  
 الصيد وفدية الأذى  
 ونذر المساكين وهدى  
 التطوع اذا عطب قبل  
 محله وان كان محرما  
 بمحج أو قران عاود التلبية  
 وبكثر من الطواف  
 وشرب ماء زمزم ومن  
 أحرم من مكة أو الحرم  
 فلا يطوف ولا يستسعى  
 حتى يرجع من عرفة  
 فاذا كان يوم التروية  
 توجه الامام والناس  
 الى منى بقدر ما يدركون  
 بها الظهر ولوفى آخر  
 الوقت المختار فاذا  
 وصل الى منى نزل بها  
 حيث شاء والسنة أن  
 يبيت بها ولا يرثل منها  
 لطولع الشمس وهذه  
 السنة قد تركها أكثر  
 الناس اليوم فاذا وصل  
 الى عرفة فالسنة أن  
 ينزل بنمرة وهذه السنة  
 قد تركت أيضا وانما  
 ينزل الناس اليوم في  
 موضع الوقوف فليحافظ  
 على أحيائها فاذا زالت  
 الشمس فليرجع الى  
 مسجد نمرة ويقطع  
 التلبية حينئذ ولا يلبى  
 بعد ذلك على المشهور  
 ثم يصلي الظهر والعصر  
 جمعا وقصر الكل صلاة  
 أذان واقامة ومن لم  
 يحضر مع الامام قصر في  
 رحله ثم أتى الموقف

كانوا معينين أم لا وهدى التطوع اذا جعل للمساكين بالتبعية أو باللفظ عين أم لا  
 ( قوله الامن أربعة ) أى فلا يأتى كل منها مطلقا بل على التفصيل الذى سمعته ( قوله  
 قبل محله ) ومحله هو منى بشر وطه الاتية والا فكم ( قوله وان كان محرما بمحج أو  
 قران الخ ) أى انه اذا طاف طواف القدوم وسعى سواء كان مفردا أو قارنا فانه  
 يستحب له أن يعاود التلبية ويرفع صوته بها وان كان في المسجد الحرام أو في مسجد  
 منى لأن ذلك يكثر فيها ولا يزال يلبى حتى يصل لمصلى عرفة لئلا يقطع فلو وصله قبل  
 الزوال لبي الزوال أو زالت عليه الشمس قبل وصوله لبي لوصوله ( قوله ويكثر من  
 الطواف ) أى التطوع ( قوله وشرب ماء زمزم ) أى يستحب له أن يكثر من شرب  
 مائه أو يتوضأ منه ويفضل به مدة اقامته بمكة ويكثر من الدعاء عند شربه وليقل الله  
 نى أسألك علما نافعنا وقلنا حاشا وشفاء من كل داء وصح في الحديث ماء زمزم لما شرب  
 له خ لا فالمن قال انه موضوع ويستحب نقل ماء زمزم ومزيتة معه من كونه لما شرب له  
 ( قوله ومن أحرم من مكة أو الحرم الخ ) أى من أحرم من مكة سواء كان من أهلها أم لا  
 أقام فيها إقامة تقطع حكم السفر أم لا أو كان منزله بالحرم كاهل المزدلفة وأحرم منه وان  
 خالف الأولى في أحرامه من مكة فلا يطوف ولا يسعى حتى يرجع من عرفة لأنه لا طواف  
 قدوم عليه فليس عليه واجب الاطواف الا فاضة فيؤخر السعى حتى يفعله وراه ( قوله  
 فاذا كان ) أى اذا جاء يوم التروية بتخفيف اليا وهو اليوم الثامن من ذى الحجة سعى  
 بذلك لانه مشتق من الرى وهو سقى الماء لانهم يمدون فيه الماء اليوم عرفة ( قوله الى منى )  
 وهو محل معروف بينه وبين مكة سنة أميال وسمى بذلك لأن ابراهيم عليه الصلاة  
 والسلام نعى فيه كشف ما نزل به من ذبح ولده أولان الدماء نعى أى تراق فيه ( قوله فاذا  
 وصل الى منى الخ ) أى فيصلى بها الظهر والعصر ( قوله والسنة أن يبيت بها ) المراد  
 بالسنة الطريقة فلا يفتى أن البيات بها مستحب كما في المختصر ( قوله ولا يرثل منها  
 لطولع الشمس ) أى اذا صلى الصبح في اليوم التاسع نعى فيستحب له أن لا يخرج منها  
 الا بعد طولع الشمس ( قوله فاذا وصل الى عرفة ) وهو موضع الوقوف وسميت بذلك  
 لأن جبريل عليه السلام كان يعلم ابراهيم المناسك فيها ويربها له ويقول له عرفت فيقول  
 عرفت أولان جبريل علم فيها آدم مناسك الحج أولان آدم عرف حواء فيها ويستحب  
 في ذهابه اليها أن يسلك على المزدلفة ويمشى من بين المأزمين وهما جبلان بين عرفة  
 والمزدلفة ( قوله فالسنة أن ينزل بنمرة ) أى فالمستحب أن ينزل الحاج اماما أو غيره  
 بنمرة وهو محل بعرفة من آخر الحرم وأول الحل ( قوله وهذه السنة ) أى الطريقة  
 المستحبة ( قوله فليحافظ ) أى استحبابا ( قوله الى مسجد نمرة ) وهو مصلى عرفة  
 ( قوله ويقطع التلبية حينئذ ) أى حين وصوله مسجد نمرة رجاء الزوال ( قوله على  
 المشهور ) وقيل يلبى حتى يرمى جرة العقبة ( قوله ثم يصلي الظهر والعصر الخ ) أى  
 يسن له أن يجمع بين الظهر والعصر بمسجد نمرة جمع تقديم بعد دخول وقت الظهر  
 ولو كان من أهل عرفة ( قوله وقصرا ) أى كما يسن له جمع هاتين الصلاتين يسن له  
 قصرهما الامن كان من أهل عرفة فيقون ولا يقصر ون فقد علمت من هذا أن الجمع

يسن ولولا هل عرفة بخلاف القصر وكذا يقال في أهل منى ومزدلفة والضابط أن أهل كل محل يتعمون به فأهل عرفة تجمع بها ولا تقصر وأهل المزدلفة كذلك تجمع بها ولا تقصر والمصري يجمع فيهما ويقصر والقصر بعرفة إنما هو للسنة والأفهل ليس بمسافة قصر في حق المسكى وأهل مزدلفة ونحوهم ( قوله وعرفة كلها موقف ) أى بصح الوقوف في كل جزء منها لقوله صلى الله عليه وسلم لم عرفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عرفة ولكن يستحب الوقوف في الموضع الذى وقف فيه المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات العظام المفروشة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذى بوسط عرفة ( قوله فيقف راكبا ) أى ندباً ما لم يشق على الدابة ويستحب له أيضاً أن يكون طاهراً من الجنابة وأن يكون على وضوء والدعاء لنفسه ولوالديه والتسبيح والتحميد والتهليل والتكبير والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأشعر كلام المؤلف أنه لا يقف بعرفة قبل الزوال وهو كذلك بل لا يقف بها إلا بعد الزوال وحكم الوقوف الوجوب ويتأدى ولو بجزء من النهار بعد الزوال ويلزم الدم بتركه اختياراً وأما الوقوف الركنى فهو من بعد الغروب ومنتهاء طلوع الفجر ويتأدى ولو بجزء من الليل بعد الغروب إلى الفجر واعلم أن التعبير بالوقوف بيان للوجه الأكمل فلا ينافى أنه إذا مر بعرفة ليلاً ولم يقف فيها بجزءه بشرطين الأول أن يكون عالماً بأن هذا المحل عرفة والثاني أن ينوى الخضوع بعرفة لا المار الجاهل بأن هذا المحل عرفة ولكن يلزم المار على الوجه المجزئ الدم لوجوب الطمأنينة بعرفة ( قوله فان لم تكن له دابة وقف قائماً ) أى ندباً أن كان رجلاً وكره للراة ﴿ تنبيه ﴾ لو أخطأ أهل الموقف ليلة الثلاثين من القعدة بأن خفي عليهم الهلال فجعلوا الليلة الثانية من الشهر هى الأولى ووقفوا يوم العاشر لزعمهم أنه التاسع فانه يجزئهم حيث خفي الهلال على الجميع وسواء ظهر لهم الخطأ بعد انقضاء العاشر أو في حال وقوفهم أو قبله بأن وقفوا يوم الثامن ولم ينبئن لهم الخطأ إلا بعد غروب الشمس من التاسع فيجب عليهم الذهاب إلى عرفة ليقفوا يوم العاشر بخلاف ما لو وقفوا في الحادى عشر أو كان الخطأ من بعض الحجاج ولو المعظم فلا يجزئهم وقوفهم ولو بالعلشر وإذا وقفوا بالعاشر على الوجه الصحيح فإن أفعالهم تنقلب كحال من لم يخطئ فيتأخر النحر والرمي وسئل السيورى عن شك في هلال الحجة فقال ينبغي عندى أن يقف يومين احتياطاً وقال اللخمي المذهب انه لا يقف إلا يوماً واحداً الطرح يوم الشك والاعتداد بما سواه وهو المعتمد أفاده الفقراوى ( قوله فاذا غربت الشمس الخ ) أى فاذا غربت الشمس من اليوم التاسع ومضى جزء من ليلة العاشر لأن الوقوف الركنى هو الوقوف في جزء من الليل كما سبق ( قوله دفع الامام والناس ) أى مشوا وساروا إلى المزدلفة ( قوله بسكينة ووقار ) قيل هما بمعنى واحد وهو الهدوء السكون وقيل متغايران فالسكينة الطمأنينة أى سكون الجوارح بحيث لا يعبت يده ولا يغيرها ولا ينتظر إلى ما يلهى والوقار التعظيم أفاده الشيخ في حاشية أبى الحسن ( قوله فاذا وصل إلى المزدلفة صلى المغرب والعشاء جمعا وقصرا ) أى انه بمجرد وصوله إلى المزدلفة يسن له أن يجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير ولو كان من أهل المزدلفة ويسن له أن يقصر العشاء الا من كان من أهل المزدلفة فيتمون ولا

وعرفة كلها موقف  
فيقف راكبا مستقبلا  
متضرعا خاضعا يدعو  
للغروب فان لم تكن له  
دابة وقف قائما فاذا تعب  
جلس فاذا غربت  
الشمس دفع الامام  
والناس معه بسكينة ووقار  
فاذا وصل إلى المزدلفة  
صلى المغرب والعشاء  
جمعا وقصرا

يقصرون فأهل المزدلفة تجتمع بها ولا تقصر وإعلم أن الحاج لا يجتمع مع الإمام بالمزدلفة إلا إذا وقف معه وسار مع الناس أو تأخر لغير عذر فإن لم يقف مع الإمام بأن لم يقف أصلاً أو وقف بعده فإنه لا يجتمع بالمزدلفة ولا يغيرها ويصلي كل صلاة بوقتها بمنزلة غير الحاج وإن وقف مع الإمام وتأخر عن النفور معه لعجزه فإنه يصلح ما بعد الشفق في المزدلفة أو غيرها ومن وقف معه وتأخر اختيار الإجماع إلا بالمزدلفة ( قوله والتزول بمزدلفة الخ ) أى إن المكث بالمزدلفة قدر خط الرحال واجب يلزم بتركه دم الالعذر ( قوله سنة ) أى مستحب ( قوله ثم يقف بالمشعر الحرام ) أى ثم بعد فراغه من الصلاة يسن له أن يقف بالمشعر الحرام للأسفار فالوقوف به سنة على المعتمد كما في حاشية الخرشى خلافاً لما في الحاشية هنا من أنه مستحب فإنه ضعيف ويستحب له أن يجعل وجهه أمام البيت ( قوله بالمشعر الحرام ) هو جبل بالمزدلفة سمي بذلك لأن الجاهلية كانت تشعربه هداياها ( قوله ويدعو الخ ) أى ويكبر ويهلل ويحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع تذلل وخضوع ( قوله ثم ينصرف ) أى إذا جاء الإسفار الأعلى ينصرف من المشعر الحرام ويذهب إلى منى ولا يقف بالمشعر الحرام بعد الإسفار لمخالفة المشركين فإنهم كانوا يقفون لطلوع الشمس فن وقف لطلوع أساء ولادم عليه ويستحب للدافع من المشعر إلى منى وكان رجلاً أن يحرك دابته يبطن محسراً كان راكباً ويسرع في مشيه إن كان ماشياً وأما المرأة فلا يطلب منها ذلك وبطن محسر بكسر السين واديين المزدلفة ومنى قدر رمية الحجر ليس من واحد منهما سمي بذلك لحسراً أصحاب الفيل فيه ونزول العذاب عليهم به ( قوله رمى جرة العقبة ) أى يستحب له حين وصوله إلى منى قبل خط رحله أن يرمى جرة العقبة وإن كان راكباً والرمي في نفسه واجب والاستحباب منصب على الرمي حين الوصول كما علمت ويدخل وقتها من طلوع الفجر ويستحب التأخير حتى تطلع الشمس فإذا وصل إلى منى قبل طلوع الشمس أخر استحباباً للطلوع وإن كان يدخل وقت رميها بطلوع الفجر ويمتد وقت أدائها إلى غروب الشمس وأداؤها في الليل قضاء والمراد بجمرة العقبة البناء وما تحته الكائن في آخر منى من ناحية مكة في رأس وادي المحصب عن يمين الماشي إلى مكة سميت جرة العقبة باسم ما يرمى فيها وهي الحجارة الآن الرمي في أسفل البناء أفضل منه على نفس البناء وإن أجزأ ولا فرق في الأجزاء بين كون الرامي واقفاً أمام البناء أو تحتها أو خلفه لأن القصد إصالة الحصيات إلى أسفل البنين فإن وقف في شقوق البناء في الأجزاء تردد قال في المختصر وفي أجزاء ما وقف في البناء تردد انتهى نفرأوى ( قوله فيرميها بسبع حصيات ) أى وقدر الحصاة مثل الفولة أو النواة ولا يجزئ ما صغر جداً كالخصة بخلاف ما لورمى بحجر كبير فإنه يجزئ مع الكراهة ( قوله يكبر الخ ) أى يكبر استحباباً تكبيرة واحدة مع كل حصاة لا قبلها ولا بعدها ويفوت المستحب بمفارقة الحصاة ليده قبل النطق به ولو قبل وصولها لمحلها ( قوله بهذا الرمي ) أى رمى جرة العقبة ( قوله فيحمل كل شيء ) أى من ليس الثياب وغيره ويكره معه مس الطيب ولا فدية ( قوله إلا النساء والصيد ) أى خرمهما باقية وكذلك المرأة يحمل لها كل شيء إلا الرجال والصيد ومثل رمى الجرة

والتزول بمزدلفة واجب والمبيت بها سنة فاذا طلع الفجر صلى الصبح في أول وقتها ثم يقف بالمشعر الحرام ويدعو لنفسه ولوالديه والمسلمين ثم ينصرف فاذا وصل إلى منى رمى جرة العقبة فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة وقد حصل له بهذا الرمي التحلل الأصغر فيحمل له كل شيء إلا النساء والصيد

فوات وقت أدائها وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لأن الليل قضاء (قوله وينحر هديه الخ) أي ثم بعد رمي جرة العقبة ينحر أو يذبح هديه في منى إن كان معه هدى سابقه في أحرام حج ولو لنقص في عمرة أو كان تطوعاً أو جزاء صيد ولا بد أن يكون قد وقف به هو أو نائبه بعرفة ساعة ليلة النحر فإن انحزم واحد مما ذكر فيمنحرج بمكة لا يني ومنى كلها محل للنحر إلا ما وراء جرة العقبة مما إلى مكة لأنه ليس من منى (قوله ثم يحلق) أي ثم إذا فرغ من النحر أو الذبح يحلق رأسه أو يقصر إلا أن الحلق أفضل في حق الرجال وأما النساء فيتغيزن في حقهن التقصير وقد سبق تفصيل هذه المسئلة (قوله ثم يأتي مكة الخ) أي ثم بعد الحلق يأتي مكة فيطوف بالبيت العتيق طواف الأفاضة والمبادرة به يوم النحر أفضل ولو أخره عن أيام التشريق لا يلزمه دم الأبحر وج ذى الحجة (قوله بأن أحرم من مكة الخ) وأما لو أحرم من الحل ولم يضايقه الزمن فيجب عليه طواف القدوم قبل عرفة والسعي بعده (قوله ولم يسع بعد طواف القدوم) وعليه دم في تركه السعي بعده إن كان غير مرافق لأنه إن طاف للقدوم يجب عليه أن يقدم السعي فيفعله وراءه وكذا يسعي بعد طواف الأفاضة من لم يطف للقدوم رأساً بأن كان مرافقاً أي ضايقه الزمن وحاصل هذه المسئلة أنه يفعل في اليوم الأول من أيام النحر أربعة أشياء مرتبة الرمي والنحر فالحلق فالطواف لكن الثلاثة الأولى في منى والرابع في مكة وحكم هذا الترتيب مختلف فتقديم الرمي على الحلق وعلى الأفاضة واجب فإن حلق قبل الرمي أو طاف للأفاضة قبله لزمه دم بخلاف تأخير الذبح عن الرمي أو تأخير الحلق عن الذبح فتسحب كذا خبر الأفاضة عن الذبح فإذا حلق قبل أن يذبح أو يذبح قبل أن يرمي أو أفاض قبل الذبح أو الحلق أو قبلهما معا فلا دم عليه والحاصل أن الصور ستة أربعة الترتيب فيها مستحب واثنان واجب فتقديم الرمي على الذبح مستحب وتقديم الرمي على الحلق أو الأفاضة واجب وتقديم الذبح على الحلق أو الذبح على الأفاضة أو الحلق على الأفاضة مستحب (قوله ثم يرجع إلى منى الخ) أي ثم بعد الفراغ من طواف الأفاضة ويركعته يرجع إلى منى فيبيت بها ثلاث ليال الخ أي ولا يجوز المبيت دون جرة العقبة لأنه ليس من منى ويقصر الصلاة ولا يتم إذا كان من غير أهل منى فلو ترك أكثر ليلة من لياليها لزمه دم ولو ترك ذلك اضرورة كخوفه على متاعه ويستثنى من ذلك رعاة الأبل فإنه يرخص لهم بعد جرة العقبة أن ينصرفوا إلى الرعي ثم يأتوا في ثالث النحر فيرموا لليوم الماضي وهو ثاني النحر واليوم الذي حضر وفيه وهو ثالث النحر ثم إن شأوا تعجلوا ويسقط عنهم رمي الرابع وإن شأوا أقاموا اليوم الرابع ويرموه مع الناس ومثل الرعاة في عدم لزوم المبيت ليالي منى أهل السقاية فيجوز لهم البيات بمكة لأجل الماء لكن أهل السقاية يرمون في كل يوم (قوله ثلاث ليال) أي ليلة ثاني عيد النحر وليلة ثالثه وليلة رابعة أي إن لم يتعجل وليأتين إن تعجل وهما ليلة ثاني العيد وليلة ثالثه وأعلم أن التعجيل مباح في حق كل حاج ماعدا أمير الحاج وأما هو فيكرهه التعجيل لقول مالك لا يعجنني لامير الحاج أن يتعجل (قوله فاذا زالت عليه الشمس الخ) أي فإن رمي قبل الزوال لم يجزه ويستحب كون الرمي قبل الصلاة فإن صلى ثم رمي أجزأه وينتهي الأداء إلى غروب كل يوم وما بعده قضاء له ويقوت الرمي

وينحر هديه ثم يحلق رأسه ثم يأتي مكة فيطوف طواف الأفاضة ويسعى إن لم يكن سعي أو لا بأن أحرم من مكة أو من الحرام أو من الحل ولم يسع بعد طواف القدوم وقد حصل له التحلل الأكبر فيحل له كل شيء حتى النساء والصبيد ثم يرجع إلى منى فيبيت بها ثلاث ليال إن لم يتعجل وليأتين إن تعجل فاذا زالت عليه الشمس من اليوم الثاني رمى الجمار الثلاث

بغير وب الرابع ويلزمه دم واحد في ترك حصاة أو في ترك الجميع وكذا يلزمه الدم إذا  
 خر شيئا منها إلى الليل لأنه وقت قضاء كما تقدم والحاصل أن أول يوم انما يرمى فيه سبع  
 حصيات فقط وهي جرة العقبة والثاني والثالث والرابع وهي أيام الرمي ويقال لها  
 الأيام المعدودات يرمى في كل يوم منها الثلاث جوار كل واحدة بسبع حصيات الجملة  
 ثلاث وستون وحصيات العقبة سبعة الجملة سبعون حصاة لمن لم يتعجل لأن المتعجل  
 يسقط عن رمي الرابع ( قوله فيبدأ بالجرة الاولى ) أي يجب عليه أن يبدأ بالجرة  
 الأولى وهي الكبرى ثم يرمي بالوسطى وهي التي في السوق ثم يتختم بجمرة العقبة فالترتيب  
 بين الثلاثة شرط صحة فان نكس بطل رمي المقدمة عن محلها ولو سهوا \* واعلم أن الرمي له  
 شروط وله مستحبات أما شروط الصحة فثمانية الأول أن لا يضع الحصاة على الجرة  
 بل يطرحها طرعا فان وضعها ولم يحذفها لم يحجزه الثاني أن يكون العدد سبعا فلا يحجز  
 أقل من ذلك الثالث أن يرمى كل حصاة بانفرادها فان رمي السبع في مرة واحدة لم يعتد  
 إلا بواحدة الرابع أن يكون الرمي به حجرا كرخام ونحوه فلا يصح بطين ولا معدن  
 تحديد ونحوه الخامس اتصال الحصاة إلى الجرة بواسطة الرمي فان لم يكن بواسطته بل  
 كان وصولها للجرة بسبب خر وجهها من مكان عال غير بناء الجرة فلا يحجز السادس  
 كون الرمي باليد فلا يصح بقوس ولا برجل ولا بقم السابع أن لا يكون يسيرا جدا  
 كالخصة ثم اختلف فيما هو أولى فقل قدر الفولة وقيل قدر النواة ولا يحجز ما صغر  
 جدا كالخصة بخلاف ما لورمي بحجر كبير فانه يحجز لكن مع الكراهة كما تقدم  
 الثامن الترتيب بين الجرات الثلاث فان نكس أعاد رمي المقدمة عن محلها ولو سهوا كما  
 تقدم \* وأما مستحباتها فعشرة الأول أن يكون الرمي باليمين إلا أن يكون لا يحسن الرمي  
 بها الثاني أن يكون مع كل حصاة تكبيرة يرفع صوته بها الثالث تنابع رمي الحصيات  
 الرابع تنابع رمي الجرات بأن يرمى الثانية عقب الأولى بكاملها والثالثة عقب الثانية  
 بكاملها الخامس لقط الحصاة دون كسرها فلا يكسر حجرا كبيرا ويرمي به وله أخذ  
 الحصيات من منى الأجرة العقبة فالأفضل أخذها من المزدلفة السادس طهارة  
 الحصيات فيكون الرمي بمتنجس السابع أن لا يكون ممرى به غيره فلو خالف ورمى  
 به يحجز لكن يكره الرمي بمرى به الغير الثامن رمي جرة العقبة بيطن الوادي بخلاف  
 غيرها فن فوق التاسع أن يأتي لها ما شيا ذاهبا وراجعا لمن قدر هذا في غير اليوم الأول  
 وأما فيه فقد تقدم أنه يأتي لها وان راكبها العاشر أن يقف للدعاء بأثر الرمي في الجرة  
 الأولى التي تلي مسجد منى فيتقدم أمامها فيستقبل الكعبة ويكبر ويهمل ويحمد الله تعالى  
 ويصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم ويدعو بمقدار قراءة البقرة بأسراع من غير رفع يديه  
 وكذا بأثر الرمي في الجرة الثانية يقف كذلك إلا أن وقوفه أمامها حال كونها في جهة يسار  
 لأنهم محاذية له كذا في الحاشية هنا ورد الرماصي بأنه يكون في جهة يسارها فتكون  
 على يمينه انتهى من حاشية أبي الحسن ( قوله وقد تم حجه ) أي بفرائضه وسننه  
 وفضائله وأما طواف الوداع فهو عبادة مستقلة يستحب فعلها لكل خارج من مكة  
 سواء كان حاجا أو غيره والدليل على استحبابه قوله صلى الله عليه وسلم لا ينفرك أحدكم حتى

فيبدأ بالجرة الاولى  
 وهي التي تلي مسجد  
 منى ثم الوسطى ثم جرة  
 العقبة ثم يرجع الى  
 رحله فيصلي الظهر  
 فاذا زالت عليه الشمس  
 من اليوم الثالث رمى  
 الجمار الثلاث أيضا كما  
 صنع في اليوم الثاني  
 ثم ان شاء تعجل وسقط  
 عنه المبيت ورمى جمار  
 اليوم الرابع ومنى  
 غربت الشمس عليه  
 قبل أن يجاوز جرة  
 العقبة لزمه المبيت ولزمه  
 رمي اليوم الرابع بعد  
 الزوال على الصفة  
 المتقدمة وقد تم حجه  
 فاذا أتى الى مكة

وكان آفاقا وقد أحرم بالحج مفردا فيسن له أن يأتي بعمرة قال مالك هي آكد من الوتر ولا تعلم أحدا من المسلمين  
 رخص في تركها وذهب ابن الجهم وابن حبيب إلى وجوبها ويكره تكرارها في العام الواحد وقيل لا يكره وقال ابن  
 حبيب لا بأس بها في كل شهر ويحب في الأحرام بها ما يحب في الأحرام بالحج من التجرد والنية ٢٥٦

يكون آخر عهده بالبيت الطواف فعلم أن الطواف ثلاثة أقسام واجب ينجز بالدم  
 كطواف القدوم وركن لا يسقط فرض الحج إلا به كطواف الأضحية ومستحب كطواف  
 الأوداع ( قوله وكان آفاقا ) فيه نظر لأن العمرة تطلب من المكي أيضا وكأنه رأى أن  
 الشأن أن المكي حصلت منه عمرة في هذا العام قبل أشهر الحج وسيأتي أنه يكره تكرار  
 العمرة على المعتمد وآفاقا نسبة لآفاق أي الجهات الخارجة عن مكة جمع أفق بمعنى  
 المكان واتما ينسب للجمع لأنه صار كالعلم على الجهات ( قوله فيسن له أن يأتي بعمرة )  
 أي يحرم بها من الحل والمراد به ما جاوز الحرم والأولى أن يحرم حين خروجه للحل من  
 الجمرات موضع بين مكة والطائف فإن لم يحرم منه أحرم من النعيم وهي مساجد عائشة  
 فهي تلي الجمرات في الفضل وإنما كانت الجمرات أفضل لبعدها عن مكة أفاده الشيخ  
 في الحاشية هناك لكنه اعتمد في حاشيته على الحرشي أن الجمرات والنعيم سواء في الفضل  
 وقرره شيخنا أيضا فهو المعتمد خلافا لما في الحاشية هنا فلو أحرم من الحرم ولم يخرج إلى  
 الحل فإنه يعيد أحرامه فإن طاف وسعى فإنه يعيد طوافه وسعيه بعد أن يخرج إلى الحل  
 لأنه ما وقع ما يغير شرطهما وهو الخرج إلى الحل فلو أنه إذا طاف وسعى حلق رأسه فإنه  
 يعيد طوافه وسعيه أيضا بعد خروجه إلى الحل ويفتدى لأنه كمن حلق في عمرته قبل  
 طوافه وسعيه ( قوله رخص في تركها ) أي من غير لوم ( قوله وذهب ابن الجهم الخ )  
 ضعيف بل المعتمد أنها سنة مؤكدة ( قوله ويكره تكرارها في العام الواحد ) هذا  
 هو المعتمد والقولان اللذان بعده ضعيفان ( قوله وأحسن ما يسئل به العافية الخ )  
 العافية هي السلامة من البلاء والعفو أن يعفو الله عن الذنب قالت عائشة رضي الله تعالى  
 عنها لو رأيت ليلة القدر سألت الله العفو والعافية \* والله أسأله العفو والعافية  
 الدائمة في الدين والدنيا والآخرة والرضا والخلص والتوفيق وحسن الخاتمة بحجاء  
 سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم وأخبرته على الختام والصلاة  
 والسلام على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه السادة الكرام والله أسأل أن ينفع  
 بها كما تنفع بأصولها وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وسبيلا للفوز برؤيته في جنات  
 النعيم والحمد لله على التمام والحمد لله على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم \* كتبها بيده الفاتية جامعها عبده الذليل يوسف ابن الشيخ  
 سعيد السقطي المالكي \* وكان الفراغ من جمعها يوم الاثنين المبارك سابع  
 عشر جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين بعد المائة والألف وكان ذلك بمسجد سيدنا  
 الحسين رضي الله تعالى عنه وعن آل رسول الله أجمعين

والنبيه واجتناب  
 النساء والصيد ويحب  
 لها الطواف والسعي  
 بشرطيهما السابقة  
 وبنام السعي قدمت  
 عمرته فيتحلل منها  
 بفعل ما تقدم ثم قبل  
 على شأنه ويكثر من  
 الذكر والتلاوة للقرآن  
 ومشاهدة البيت وكثرة  
 الطواف وشرب ماء  
 زمزم وبغتم في اقامته  
 تلك الأيام القلائل ما لا  
 يقدر على تحصيله في  
 غير تلك الأماكن  
 وليس في الطواف  
 والسعي والوقوف  
 دعاء مختص به وأحسن  
 ما يسئل الله تعالى به  
 العافية في الدين والدنيا  
 والآخرة والأمر في  
 ذلك واسع والثابت  
 في الصحيحين وفي  
 القرآن العظيم ربنا  
 آتتنا في الدنيا حسنة  
 وفي الآخرة حسنة  
 وقنا عذاب النار والله  
 سبحانه وتعالى أعلم  
 بالصواب وقد تم  
 ما لحقه العبد الفقير

الراجي عفوره القدير أحد بن تركي بمقدمة الشيخ الامام العالم  
 العلامة سيدي عبد الباري العشماوي الرفاعي رحمه الله تعالى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما  
 كثيرا الحمد لله يوم الدين آمين

✽ يقول مصححه راجي عفوره الكريم ✽ ابن الشيخ حسن الفيومي ابراهيم ✽

الحمد لله الذي جعل التفقه في الدين من أعظم المهمات والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
القائل الخلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهرات وعلى آله وأصحابه العدول الثقات  
✽ وبعد ✽ فقد تم بمؤنفة رب البرية طبع كتاب حاشية العالم العلامة والحبر  
الفهامة الشيخ يوسف ابن الشيخ سعيد السقطي على شرح الشيخ أحمد بن تركي  
لمن العسماوية رحم الله الجميع وجعلنا وإياهم من عذابه في حرز منيع وذلك  
بدار الطباعة العامرة الثابت محل ادارتها بشارع خرنفش

مصر القاهرة ادارة ✽ حضرة حسين أفندي

شرف ✽ نظمه مولاه في سلك أهل العناية

والتحف وقد وافق التمام وأواخر الربيعين

من سنة ١٣٢٥ من هجرة

سيد الكونين صلى الله

عليه وسلم وآله

وبحبه

وشرف

وكرم



﴿ فهرست حاشية العلامة السفطى على شرح الامام ابن تركى ﴾

صفحة

خطبة الكتاب	٢
الكلام على البسملة وأحكامها	
الفائدة الثانية ذهب الامام مالك وجاعة الى أن البسملة ليست في أوائل السور	٤
من القرآن الخ	
فائدة هل تجوز قراءة لفاتحة للنبي صلى الله عليه وسلم أولا	١٠
باب نواقض الوضوء	٢٥
باب أقسام المياه	٤٤
باب فرائض الوضوء	٥٤
باب فرائض الغسل	٨٠
باب في التيمم	٩٣
مكر وهات التيمم	١٠٤
باب شروط الصلاة	١٠٤
باب فرائض الصلاة وسننها	١١٤
باب مندوبات الصلاة	١٤٩
باب مفسدات الصلاة	١٥٦
باب سجود السهو	١٦٦
باب في الامامة	١٦٣
باب صلاة الجمعة	١٧٢
باب صلاة الجنازة	١٨٧
باب في الصيام	١٩٥
باب في أحكام الاعتكاف	٢١٤
باب في زكاة الفطر	٢١٦
باب الزكاة	٢١٩
باب في زكاة العين	٢٢٣
باب في زكاة الماشية	٢٢٤
باب في الذكاة ولاضحية	٢٢٧
باب في الحج	٢٣٣

